

الموسوعة الفقهية المقارنة

التجريد

للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي القُدوري

(٣٦٢ - ٤٢٨ هـ)

دراسة وتحقيق

مركز الدراسات الفقهية والأكاديمية

أ. د. علي جمعة محمد

أستاذ أصول الفقه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة القاهرة

أ. د. محمد أحمد سراج

أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه، جامعة الأزهر

المجلد الثاني

بازار النيل

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

تنويه

قارنا الكريم حدث خطأ غير مقصود في اسم الكتاب عند بداية الكتب الفقهية حيث جاء اسم الكتاب : موسوعة القواعد الفقهية المقارنة المسماة التجريد : وصرابه [الموسوعة الفقهية المقارنة : التجريد] فلكرم تصويب نسختك ومن جهتا ستقوم بتصحيح الخطأ في الطبعة القادمة إن شاء الله

كَافَةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنِّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ مُحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ

دار السَّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

K.R.P
٢٠٠
Q38
142
٢٠٠٤
١٢

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موزان لشارع عباس الشقاد خلف مكتب مصر للطيران
عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشريفي - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢) +
المكتب : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢) +
المكتب : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢) +
المكتب : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطي بحوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ (٢٠٢) فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٢) +

بريدنا : القاهرة : ص.ب ١٦٦ الخيرية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دار السَّلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
٢٠٠٤ م

تأسست الدار عام ١٩٧٣ م وحصلت
على جائزة أفضل ناشر للفنون ثلاثة
أعوام متتالية ١٩٩٩ م ، ٢٠٠٠ م ،
٢٠٠١ م في عمر الجائزة توييفا لعقد
ثلاث مئة في مسابقة النشر



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّكَّانِ الرَّحِيمِ)

ليست آية من الفاتحة وإنما هي افتتاح لها تبركاً

٢١٢٩ - قال أصحابنا : (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست آية ^(١) من الفاتحة ^(٢) ، وإنما هي افتتاح لها تبركاً ^(٣) .

٢١٣٠ - وقال الشافعي : هي آية منها ومن كل سورة ، فمن أصحابه من قال : الصحيح أنها منها حكماً ، ومنهم من قال : هي قرآن على القطع والحقيقة ^(٤) .

٢١٣١ - لنا : أن طريق إثبات [القرآن] ^(٥) وضعها لا أصل لها .

٢١٣٢ - قالوا : روي [عن] ^(٦) علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم في السورتين معا ^(٧) .

٢١٣٣ - قلنا : رواه عمرو بن شمر ، عن جابر الجعفي ، عن أبي الطفيل عن علي

(١) في (م) ، (ع) : [أنها] . (٢) في (ع) ، (ن) : [من فاتحة الكتاب] .

(٣) اختلف العلماء في البسمة هل هي آية من أوائل السور أم لا ، وهل تجب قراءتها في الصلاة أم لا ، قال أبو حنيفة وأصحابه : إنها ليست بآية من الفاتحة ولا من أوائل كل سورة ، وإنما هي افتتاح بها يقرأها بعد الاستعاذة قبل فاتحة الكتاب . واختلفوا في تكرارها في كل ركعة وعد افتتاح السور . (انظر المسألة ومذاهب العلماء في : أحكام القرآن للجصاص ٨/١ - ٦ ، ١٢ ، ١٣ ، المبسوط ١٥/١ ، بدائع الصنائع ٢٠٣/١ ، فتح القدير وبهامشه العناية ٢٩١/١ ، ٢٩٢ ، مجمع الأنهر ٩٥/١) .

(٤) قال الشافعي وأصحابه في الصحيح : هي آية من الفاتحة تجب قراءتها - حيث تجب قراءة الفاتحة في الجهرية جهراً وفي السرية سرا - ، ولا تصح الصلاة بدونها ، واختلف قوله في كونها آية في أوائل كل سورة ، مرة قال : هي في أوائل كل سورة ، ومرة قال : ليست بآية إلا في أول الفاتحة وحدها . (انظر : الأم ١٠٢/١ ، الوسيط ٦١٠/٢ ، حلية العلماء ٨٥/١ ، ٨٦ : المجموع مع المذهب ٣/٢٢٣ - ٣٤٠) . (انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٢/١ ، ٣ ، أحكام القرآن للقرطبي ٨١/١ - ٨٤ ، والمتقى ١٥٠/١ ، ١٥١ ، بداية الجهد ١٢٦/١ - ١٢٨ ، المتقى ٤٧٧/١ - ٤٨٢ ، الإنصاح ١٢٥/١ ، ١٢٦) .

(٥) ساقط من (م) ، (ع) ، ويبدو أن هناك سقطاً هنا في كل النسخ لأن الكلام ناقص غير متسق .

(٦) زيادة من (م) ، (ع) .

(٧) رواه الدارقطني في سننه باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر (٣٠٢/١) من طريق عمرو بن شمر ، كما ذكره المصنف ، ومن طريق عيسى بن عبد الله . (انظر ترجمة عيسى بن عبد الله في : المجردين ١٢١/٢ ، ١٢٢ ، ميزان الاعتدال ٣/٣١٥) .

وعمار ^(١) . وعمر بن شمر وجابر الجعفي : قال الدارقطني : جابر كذاب ، وقال ^(٢) البستي : عمرو بن شمر لا يحل حديثه . وعن يحيى بن معين أن عمرو بن شمر ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه ، وروي عن أبي حنيفة أنه قال : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي ، وقيل : إنه كان يؤمن بالرجعة ^(٣) .

٢١٣٤ - قالوا : روى نافع عن ابن عمر أنه قال : صليت خلف النبي ﷺ [^(٤)] وخلف أبي بكر ^(٥) وعمر ، فكانوا يجهرون بيسم الله ^(٦) .

٢١٣٥ - قلنا : رواه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، عن [ابن] ^(٧) أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر . ومحمد بن إسماعيل ضعيف ، ذكره ^(٨) محمد بن سعد في الطبقات فقال فيه : ليس حديثه بحجة ^(٩) .

٢١٣٦ - احتجوا : بحديث القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يجهر بيسم الله ^(١٠) .

٢١٣٧ - قلنا : رواه الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي ، وهو ممن ^(١١) يروي الموضوعات ، وكان ابن المبارك شديد الحمل عليه . قال أبو زرعة : سمعت أحمد يقول : أحاديث الحكم كلها موضوعة [وقال عباس الدوري : سمعت يحيى بن معين

-
- (١) رواه الحاكم في المستدرک (٢٩٩/١) . (٢) في (م) ، (ع) : فقال .
(٣) راجع ما قاله البستي وابن معين ، عن عمرو بن شمر الجعفي في كتاب المجروحين للبستي (٧٥/٢ ، ٧٦) ، وما قاله الدارقطني والبستي وابن معين والبخاري والنسائي في : ميزان الاعتدال (٢٦٨/٣ ، ٢٦٩) ، الضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٥ ، الضعفاء للنسائي ص ٧١ ، الكامل لابن عدي (١١٣/٢ ، ١٢٠) ، المرحم والتعديل (٤٩٧/٢ ، ٤٩٨) ، تقريب التهذيب (١٢٣/١) .
(٤) ساقط من (ن) .
(٥) في (م) ، (ع) ، (ن) : [وأبو بكر] .
(٦) رواه الدارقطني (٣٠٥/١) .
(٧) زيادة من (م) ، (ع) ، (ن) .
(٨) في (ص) : [ذكر] .
(٩) قال ابن سعد بعد ما ذكر ترجمته : وكان كثير الحديث وليس بحجة . وثقه ابن معين . قال الذهبي : صدوق مشهور يحنح به في الكتب الستة ، قال ابن سعد وحده : ليس بحجة ، ووثقه جماعة ، مات سنة مائتين . وقال ابن سعد : مات بالمدينة سنة تسع وتسعين ومائة . (راجع الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٢٤/٥ ، المرحم والتعديل ١٨٨/٧ ، ١٨٩ ، ميزان الاعتدال ٤٨٣/٣ ، تقريب التهذيب ٤٥/٢) .
(١٠) رواه الدارقطني باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والمجر بها واختلاف الروايات في ذلك ٣١١/١ ، وابن عدي في الكامل (٢٠٣/٢) .
(١١) في (م) ، (ع) ، (ن) : [من] .

(بسم الله الرحمن الرحيم) ليست آية من الفاتحة وإنما هي افتتاح لها تبرئاً ===== ٥٠١/٢
يقول [(١) الحكم (٢) بن عبد الله الأبلبي ليس بثقة (٣)] .

٢١٣٨ - احتجوا : بما روى محمد بن يحيى بن حمزة ، قال : حدثني أبي عن أبيه
قال : صلى بنا أمير المؤمنين المهدي [صلاة المغرب] فجهر بيسم الله ، [فقلت :
يا أمير المؤمنين ، ما هذا ؟ قال : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن ابن عباس أن النبي
ﷺ جهر بيسم الله] (٤) .

٢١٣٩ - قلنا : المهدي صلى بالبصرة في مسجد الجماعة الصلوات كلها أربع سنين
قلم ينقل عنه أحد (٥) من أهل البصرة الجهر ، وكيف يرجع إلى نقل واحد من الثقات ممن
انفرد (٦) بذلك . وقد ذكر الدارقطني / هذه الأخبار وغيرها وليس فيها خبر صحيح ، ومن
العجب أن يسكت عن الكلام على جميعها مع شهرة الطعن على روايتها على ما قدمناه ،
ويقابل (٨) بذلك حديث [أنس] ، وهو (٩) في الصحيحين ، ثم يروي أحاديث (١٠) عن
ابن عقدة عن مجاهيل الكوفيين وعن ليث : ابن عقدة لا يقبل عند أصحاب الحديث . ثم
لو ثبتت (١١) هذه الأخبار احتملت الجهر بها على طريق التعليم ، أو الجهر (١٢) الذي
يسمعه القارئ (١٣) كما قال ابن مسعود : ما خَافَتْ من اسمع نفسه (١٤) .
٢١٤٠ - احتجوا : بما روى أنس من صلاة معاوية بالمدينة وإنكار (١٥) المهاجرين

(١) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) - (٢) في (م) ، (ع) : [أي الحكم] .
(٣) راجع ترجمة الحكم وما قاله عنه علماء المرح والتعديل في : الكامل لابن عدي (٢٠٢/٢) ، المرح
والتعديل (١٢٠/٣ ، ١٢١) ، ميزان الاعتدال (٥٧٢/١) ، المنذ (١٨٣/١) .

(٤) ساقط من (ع) .
(٥) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ، والزيادة أثبتناها من الدارقطني . حدث أحمد بن محمد بن
يحيى زواه الدارقطني (٣٠٣/١ ، ٣٠٤) ، وعزاه ابن حجر أيضا إلى الطبراني ، في تلخيص المعبر (٢٣٥/١) .
(٦) في (ص) : [أحط] .
(٧) في (م) ، (ع) : [من انفرد] .

(٨) في (م) ، (ع) : [ومقابل] .
(٩) كلمة [أنس] زيادة من (م) ، (ع) ، ولفظ [وهو] ساقط من (ع) .
(١٠) في (م) : [أحاديثا] .

(١١) في (ع) : [لو لم تثبت] ، وفي (م) : [لو لم يثبت] .
(١٢) في (م) ، (ع) ، (ن) : [والجهر] . (١٣) في (م) : [القادر] .
(١٤) أخرجه عبد الزقاق في مصنفه (٤٩٣/٢) من طريقين ، والطبراني في الكبير (٢٧٩/٩) ونسبه ابن
عبد البر في التمهيد لابن مسعود بدون تخريج (٤٢/١٩) .
(١٥) في (م) ، (ع) : [وأركان] ، وفي (ن) : [وإن كان] .

- عليه ترك بسم الله^(١) . قالوا : قلولا أن من سننها الجهر^(٢) لم يعلم أنه تركها .
- ٢١٤١ - والجواب : أن [هذا]^(٣) الخبر لا يصح الاحتجاج بمثله ، لأنه [لو]^(٤) كان ثابتا بالمدينة لم يختلف على فقهاء^(٥) وقد قالوا : لا يقرأ بسم الله [في الصلاة]^(٦) سرا ولا جهرا ، حتى أن المسيبي أقر بالمدينة^(٧) وكان يجهر بها ، فترك^(٨) مالك الصلاة في المسجد ، وكان يسمع الأذان ولا يصلي فيه ، وكيف يجوز أن يكون هذا صحيحا ويتشدد فقهاء المدينة في تركها ، ثم الذي روي أنه^(٩) لم يقرأها^(١٠) ، وهذا غير موضوع الخلاف .
- ٢١٤٢ - وقولهم : لو كان لا يجهر بها لم يعلموا بتركها ليس بصحيح ؛ لأنه إذا وصل الجهر بالتكبير والسورة بآمن علم أنه لم يقرأها .
- ٢١٤٣ - قالوا : ذكر بين التعمد والركوع فكان من سننه الجهر ، كسائر الآيات .
- ٢١٤٤ - قلنا : هذا معارض بمثله ، وهو أنه ذكر بين التكبير والحمد لله ، فكان من سننه الإخفاء ، كالاستفتاح .

- (١) رواه الشافعي مطولا في المسند الباب السادس في صفة الصلاة (٨٠/١) ، وفي الأم باب القراءة بعد التعمد (١٠٨/١) ، والحاكم في المستدرک کتاب الصلاة ، حديث الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (٢٣٣/١) والبيهقي في الكبرى باب افتتاح القراءة في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم (٤٩/٢) .
- (٢) في (م) : [سننها بالجهر] ، وفي (ن) : [سنيها] .
- (٣) ساقط من (م) ، (ع) .
- (٤) ساقطة من (ص) .
- (٥) في (م) ، (ع) : [على ثقاتها] .
- (٦) زيادة من (م) ، (ع) .
- (٧) في (م) ، (ع) : [أن للمسيبي بأمر المدينة] .
- (٨) في (ص) ، (م) ، (ع) : [وترك] .
- (٩) في (ع) : [أنهم] .
- (١٠) في غير (ص) : [يقرأوها] .



القراءة واجبة في ركعتين من الصلاة بغير أعينها

- ٢١٤٥ - قال أصحابنا : القراءة واجبة في ركعتين من الصلاة بغير أعينها ^(١) .
- ٢١٤٦ - وقال الشافعي : تجب ^(٢) في جميع الركعات ^(٣) .
- ٢١٤٧ - لنا : قوله تعالى : ﴿ قَارِءًا مَّا يَنْتَزِعَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ^(٤) ، وقوله ^(٥) : « لا صلاة إلا بقراءة » ^(٦) . وظاهره يقتضي جواز الصلاة بالقراءة في ركعتين وفي ركعة لولا الدلالة . ولأنه ذكر من سنته ^(٧) الإخفاء في صلاة يجهر فيها بالقراءة ، فلم يكن واجبا ، كالنسيجات .
- ٢١٤٨ - قالوا : سقوط الجهر لا يدل على عدم الوجوب ، كالقراءة في الظهر .
- ٢١٤٩ - قلنا : لم نجعل سقوط الجهر علما على نفي الوجوب ، وإنما اعتبرنا سقوط الجهر بصفة ، وهي تركه بكل حال .
- ٢١٥٠ - قالوا : نعكس فنقول : فوجب أن يستوي حكم الركعتين [الأولتين والأخيرتين] ^(٨) .

(١) انظر : مختصر الطحاوي ص ٣٠ ، المبسوط (١٨/١) ، بدائع الصنائع (١١١/١) ، فتح القلعي مع الهداية وبهاشيه العناية (٤٥١/١ - ٤٥٤) ، الفتاوى (٣١٧/٢) .

(٢) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٣) انظر المسألة في : الأم باب القراءة (١٠٧/١) ، حلية العلماء (٨٧/٢ ، ٨٨) ، المجموع مع المذهب (٣٦٠/٣ - ٣٦٣) . وانظر : المدونة (٦٨/١ ، ٦٩) ، الكافي لأبي عبد الله (٢٠١/١ ، بداية المجتهد (١٢٨/١ ، ١٢٩) ، الإنصاف (١٢٧/١ ، المغني (٤٨٥/١) .

(٤) سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٥) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٦) رواه مسلم في الصحيح ، في باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١٦٨/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في باب الإسرار بالقراءة في الظهر والمصر ، ووجوب القراءة فيها (١٩٣/٢) ، وعبد الرزاق في مصنفه ، في باب لا صلاة إلا بقراءة (١٢٠/٢ ، ١٢١) ، والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والمصر (٢٠٨/١) .

(٧) في (م) ، (ع) : [من سهو] .

(٨) في (ن) : [الأولتين والأخيرتين] .

٢١٥١ - قلنا : لا تأثير لوصفنا في العكس ، ويطل بالشهد فإنه يستوي عندهم ما حصل في الركعتين وفي الرابعة . ولأن القراءة يستوي عندنا [فيها] ^(١) الأولين والأخريين ^(٢) ، لأنه في أيها ^(٣) قرأ كان واجبا . ولأنه ذكر واجب فلا يتكرر في الأربع ركعات ، كالتكبير .

٢١٥٢ - قالوا : التكبيرة لا يتكرر ^(٤) وجوبها ، فلذلك لم تجب ^(٥) في الأربع ، ولما تكر وجوب القراءة جاز [أن يجب] ^(٦) في الأربع .

٢١٥٣ - قلنا : لا يمنع أن يتكرر وجوب القراءة وإن لم يجب في [كل] ^(٧) الركعات ، كالمدرك في الركوع ولأن وجوب القراءة لو استوى في جميع الركعات تساوت في الهيئة والقدر كركعتي الفجر ، فلما خالف الأخريان ^(٨) الأولين في القدر والصفة دل على مخالفتها ^(٩) في الوجوب . ولأنه ذكر يختص وجوبه بالصلاة فجاز أن يبتدئ [فيه] ^(١٠) في المكتوبة مستونا ، كالتكبير .

٢١٥٤ - احتجوا : بحديث الأعرابي وأن النبي ﷺ لما علمه الصلاة وذكر القراءة والركوع والسجود قال : « وكذلك فاصنع في كل ركعة » ^(١١) .

٢١٥٥ - والجواب : أنه قال : « وما نقصته فإنما تنقصه من صلاتك » فهذا يدل أنه إذا ترك القراءة في بعض الركعات جازت صلاته مع النقصان ، ولأن قوله : « وكذلك فافعل » ينصرف إلى الأفعال دون الأقوال ، فلم يتناول القراءة .

٢١٥٦ - وقولهم : إن القول والفعل إذا اجتمعا تناولهما ^(١٢) اسم الفعل دعوى ،

(١) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .

(٢) في (ص) : [الأولين والأخريين] ، وفي (ن) : [الأولتين والأخريين] ، وفي (ع) : [والأخريين] مكان [الأخريين] .

(٣) في (م) ، (ع) : [أنها] .

(٤) في (م) : [لا تتكرر] .

(٥) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٦) ساقط من (ع) .

(٧) في (ص) : [الأخريين] ، وفي (م) ، (ع) : [الأخراوين] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٨) في (م) ، (ع) : [مخالفتها] .

(٩) ساقط من (ع) .

(١٠) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم (١٣٨/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١٦٦/١) ، وأبو داود في سننه ، في باب صلاة من لا يقيم صليبه في الركوع والسجود (٢١٧/١ ، ٢١٨) .

(١٢) في (م) : [إذا اجتمعا ولها] ، وفي (ع) : [إذا اجتمعا تناولها] .

والظاهر أن الاسم عند الاجتماع يتناول ما يفيد حال الانفراد .

٢١٥٧ - قالوا : روى أبو قتادة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأولين من الظهر بفاتحة الكتاب وما تسير ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ^(١) . وروى مالك بن الحويرث أنه قال : قال النبي ﷺ ^(٢) : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ^(٣) .

٢١٥٨ - قلنا : إن هذا يقتضي وجوب الفعل ^(٤) على الجهة التي فعلها النبي ﷺ ، فمتى لم يعلم لم يجز الاقتداء مع المخالفة في الجهة .

٢١٥٩ - قالوا : ركن يتكرر في الصلاة فوجب أن يتكرر في كل ركعة ، كالركوع والسجود .

٢١٦٠ - قلنا : الركوع والسجود أكد ؛ لأن الأصل في الصلاة الأفعال ، والأذكار تبع ^(٥) ، وليس إذا تكرر الآكد وجب أن يتكرر الأضعف . ولأن الركوع والسجود دلالة لنا ؛ لأنه لما وجب في كل ركعة استوت صفته في جميع الركعات ، ولما اختلفت صفة القراءة في الركعات دل على أنها لا تستوي ^(٦) في الوجوب .

٢١٦١ - قالوا : قيام مقصود في نفسه فوجب أن يكون مضمنا بذكر واجب ، كالقيام الأول .

٢١٦٢ - قلنا : لا نسلم الأصل ، لأن القراءة تجب ^(٧) في ركعتين بغير أعيانها .

٢١٦٣ - وقولهم : إن القراءة تجب ^(٨) عندكم في الأولين ^(٩) ، فإذا تركها فعلها في الآخرين ليس بصحيح ، وإنما يستحب تقديمها في الأولين ، فإذا تركها وقعت في الآخرين ^(١٠) موقعها ، ولم يكن قضاء عن الأولين ، ويظل ما ذكره ابن أدرك إمامه في الركوع ، فالقيام مقصود وليس فيه قراءة واجبة .

٢١٦٤ - قالوا : القيام ركن ليس بقربة في نفسه ، بدلالة أنه أشرك فيه الخالق

(١) رواه مسلم في الصحيح ، في باب القراءة في الظهر والمصر (١٩١/١) ، والبخاري بألفاظ أخرى ، في باب القراءة في الظهر وباب القراءة في المصر (١٣٩/١) .

(٢) في (ص) ، (ن) : [أن النبي ﷺ قال] ، وفي (م) : [أنه قال النبي ﷺ] ، انثبت من (ع) .

(٣) تقدم تخريجه في مسألة (١٠٤) . (٤) في (ن) : [العمل] .

(٥) في (م) : [لا يستوي] .

(٦) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٧) في (م) ، (ع) : [في الأولين] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٩) في (م) ، (ع) : [في الأولين] .

والمخلوق ، فضمن^(١) ذكرها واجبا لتمييز العبادة من العادة^(٢) .

٢١٦٥ - قلنا : يطل هذا على أصلهم بالقيام الذي يفصل بين الركوع والسجود وهو ركن ولا يتضمن^(٣) ذكرها واجبا ، وكذلك القيام الذي يدرك إمامه فيه ، ولأن القيام إن كان^(٤) مضمنا بالذكر ليفصل [به]^(٥) بين العادة والعبادة فليس يفتقر ذلك إلى ذكر واجب ؛ لأن المسنون^(٦) يقع به الفصل كما يقع بالواجب ، ولأن القيام الذي يتعقب التكبير ويتعقبه ركوع ينفصل من قيام العبادة بفارقة الأركان ، فلا يحتاج إلى فصل آخر .

٢١٦٦ - قالوا : صلاة مفروضة فوجبت القراءة في كل ركعة منها ، كالصبح .

٢١٦٧ - قلنا : نعكس هذه العلة فنقول : فلا يجب القراءة في كل ركعة [منها]^(٧) كالصبح . ولأن القراءة في الصبح دلالة لنا ؛ لأن صفة القراءة تتساوى^(٨) في الركعتين ، فتساويان^(٩) في الوجوب ، ولما اختلفت القراءة في الركعات اختلفت^(١٠) في الوجوب .

(١) في (م) ، (ع) : [فضمنه] .

(٢) في (ص) ، (م) ، (ع) : [العادة من العبادة] ، بالتقديم والتأخير .

(٣) في (ع) : [ولا يتضمنه] .

(٤) في (م) ، (ع) : [أركان] ، مكان [أن كان] .

(٥) زيادة من (ن) .

(٦) في (ع) : [المسبوق] .

(٧) ساطعة من (ن) .

(٨) في (م) ، (ع) : [تتساوى] .

(٩) في (ص) [فتساويان] ، وفي (م) [فتساويان] ، وفي (ع) : [فتساوى] .

(١٠) في (م) : [اختلف] .



السنة الإخفاء بآمين

- ٢١٦٨ - قال أصحابنا : السنة الإخفاء بآمين ^(١) .
- ٢١٦٩ - وقال الشافعي : الجهر ^(٢) .
- ٢١٧٠ - لنا : قوله تعالى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ ^(٣) وآمين من جملة الدعاء ؛ لأن معناه : اللهم أجب ، فيدخل في عموم الآية .
- وروي أبو موسى أن النبي ﷺ مر يقوم يرفعون أصواتهم بالدعاء ، فقال : « إنكم لا ^(٤) تدعون أصم ولا غائباً ، إن الذي تدعونه أقرب إليكم من حبل الوريد » ^(٥) .
- وروي : « إن الذي ^(٦) تدعونه بينكم وبين رقاب مطاياكم » .
- ٢١٧١ - ويدل عليه : ما رواه الأعمش عن أبي صالح قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قال الإمام : غير المضروب عليهم ولا الضالين فأنصتوا » ^(٧) ، ذكره الدارقطني .
- ٢١٧٢ - وروي الحسن عن سمرة بن جندب قال : حفظت سكتين في الصلاة من رسول الله ﷺ : سكتة إذا كبر الإمام [حتى يقرأ ^(٨)] ، وسكتة إذا فرغ من فاتحة الكتاب ، فأنكر ذلك عمران بن الحصين ، فكتبوا إلى المدينة إلى أبي بن كعب ،
- (١) انظر المسألة في : مختصر الطحاوي ص ٢٦ ، بدائع الصنائع (٢٠٧/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشمه العناية (٢٩٥/١ ، ٢٩٦) ، مجمع الأنهر (٩٥/١) .
- (٢) قال الشافعي في القديم : يجهر به الإمام والمأموم ، وقال في الجديد : لا يجهر به للمأموم . (انظر : الأم ١٠٩/١ ، الوسيط ٢/٦١٤ ، ٦١٥ ، حلية السلاء ٢/٨٩ ، ٩٠ ، المجموع مع المذهب ٣/٣٦٨ ، ٣٦٩) . (انظر : للتنقي ١/١٦٢ ، ١٦٣ ، الرسالة الفقهاء ص ١١٤ ، ١١٥ ، الكافي لأمين عبد البر ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ ، الاستبصار ٢/١٩٦ ، ١٩٧ ، الإفصاح ١/١٢٨ ، المعني ١/٤٨٩ ، ٤٩٠) .
- (٣) سورة الأعراف : الآية ٥٥ .
- (٤) في كل النسخ : [إن] .
- (٥) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب القدر ، باب لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفي كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (١٤٥/٤ ، ٢٧٥) ، وعبد الرزاق في المصنف ، كتاب الحج ، باب القول في السفر (١٥٩/٥ ، ١٦٠) .
- (٦) في (ص) : [الذين] .
- (٧) أخرجه الدارقطني في السنن (٣٣١/١) . (٨) ساقط من (ع) .
- (٩) ساقط من (م) .

فصدق سمره^(١) . وروي في الخبر قال : كان رسول الله ﷺ [] إذا قال : « ولا الضالين » سكنت سكنته^(٢) ، فهذا يدل [على]^(٣) أنه كان لا يجهر بآمين . وروي شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر عن علقمة قال : أخبرنا وائل بن حجر قال : صليت مع رسول الله ﷺ فسمعت حين قال : « ولا الضالين » قال : « آمين » وأخفى بها صوته^(٤) .

٢١٧٣ - قالوا : قال الحارثي : سها شعبة في هذا الحديث في ثلاثة مواضع فقال : عن حجر بن أبي العنيس ، وهو حجر بن عنبس^(٥) ، وقال^(٦) : عن علقمة عن وائل ، وإنما هو وائل ، وعنبس^(٧) منه ، وقال^(٨) : خفض صوته ، وإنما هو : مد بها صوته^(٩) .

٢١٧٤ - قلنا : هذا ليس بصحيح ؛ لأن شعبة ليس ممن ينهم^(١٠) في الحديث ، فيجوز أن يكون حجر بن العنيس وأبوه أبو العنيس ، وأما ذكر علقمة فيجوز أن يكون سمعه ينزل . وأما حديث من روى في حديث حجر : مد بها صوته لا ينافي^(١١) رواية شعبة ؛ لجواز أن يكون إخفاضا ومد صوته بها .

٢١٧٥ - ويدل عليه : ما روي أن النبي ﷺ قال : « إذا قال الإمام : ولا الضالين

(١) أخرجه أبو داود في السنن ، باب السكنة عند الافتتاح (١٩٩/١) ، وابن ماجه في السنن ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب في سكنتي الإمام (٢٧٥/١ ، ٢٧٦) ، والدارقطني في السنن ، باب موضع سكنت الإمام لقراءة المأموم (٣٣٦/١) ، وأخرجه الترمذي في السنن ، باب ما جاء في السكتين في الصلاة (٣٠/٢ ، ٣١) .

(٢) ساقطة من (٥) .

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه باب موضع سكنت الإمام لقراءة المأموم (٣٣٦/١) ، وأبو داود باب السكنة عند الافتتاح (٢٠٠/١) .

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن باب موضع سكنت الإمام لقراءة المأموم (٣٣٤/١) ، والبيهقي في الكبرى باب جهر الإمام بالتأمين (٥٧/٢) ، وأخرجه الترمذي بمعناه في السنن باب ما جاء في التأمين (٢٨/٢) ، والحاكم في المستدرک کتاب التفسیر ، باب قراءات النبي ﷺ (٢٢٢/٢) .

(٥) انظر ترجمته في المحرر والتنزيل (٢٦٦/٣ ، ٢٦٧) ، وتفرغ التهذيب (١٥٥/١) .

(٦) في (٢) ، (٤) : [فقال] . (٨) في (٥) : [وعنبس] .

(٧) في كل النسخ : [فقال] ، والصواب ما أئتمناه ، فيه ينقل الكلام ، وهو المنقول في المصادر الأخرى .

(٨) نقل قول البخاري أبو موسى الترمذي في باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والمجهر بها (٢٨/٢ ، ٢٩) ، والبيهقي باب جهر الإمام بالتأمين (٥٧/٢) ، وابن حجر في تلخيص الحبير (٢٢٧/١) .

(٩) في (٢) ، (٤) : [ممن لا ينهم] .

(١٠) في (٢) ، (٤) : [ولا ينافي] .

فقولوا : آمين ، فإن الإمام يقولها ^(١) ، فلو كان يجهر لم يكن لهذا القول معنى ^(٢) .
ولأن النبي ﷺ قرأ الفاتحة ودلوا عليها ، فلو كان يجهر بآمين كجهره بآياتها لنقل على وجه واحد ، فلما لم ينقل الجهر إلا متعاضداً دل على أنه لم يدوم عليه . ولأنه ذكر ^(٣) من غير القرآن بفعل في حال القيام في جميع الصلوات ^(٤) ، فكان من سنة الإحفاء ، كالاستفتاح . ولأنه ذكر مسنون فلا يكون من سنة الإمام ^(٥) الجهر به ، كسائر الأذكار . ولأنه ذكر بفعله المأموم في مقابلة ذكر [يقوله] ^(٦) الإمام ، فكان ^(٧) كقول : ربنا ولك الحمد .

٢١٧٦ - احتجوا : يحدث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا أمن الإمام فأمنوا » ^(٨) فقلوا أنهم يسمعون تأمينه ما علق تأمينهم بتأمينه .

٢١٧٧ - والجواب : أن محل التأمين معلوم ، فإذا انتهوا إليه علموا أنه آمن ؛ لأن الظاهر أنه ^(٩) لا يترك السنة ، فلم يحتاجوا ^(١٠) إلى السماع .

٢١٧٨ - قالوا : روى سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن حجر بن قيس ، عن وائل بن حجر قال : سمعت النبي ^(١١) ﷺ قرأ : « ولا الضالين » [فقال :] ^(١٢) « آمين » ، ومدها بصوته ^(١٣) .

٢١٧٩ - قلنا : قد عارضه ما رواه شعبة ، فليس الرجوع إلى رواية سفيان بأولى من

-
- (١) رواه البخاري في الصحيح ، في كتاب الأذان ، باب جهر المأموم بالتأمين (١٤٢/١) ، وسلم في الصحيح ، في كتاب الصلاة ، باب التسميع والتحميد والتأمين (١٧٤/١ ، ١٧٥) ، وأحمد في مسنده (٢٣٣/٢ ، ٢٧٠) ، والنسائي في المجتبى ، كتاب الافتتاح ، جهر الإمام بآمين (١٤٤/٢) ، وعبد الرزاق في مصنفه ، في باب آمين (٩٧/٢) .
- (٢) في (م) ، (ع) : [ولأنه ذكر مسنون فلا يكون من سنة المأموم عن غير القرآن] .
- (٣) في (م) ، (ع) : [الصلاة] .
- (٤) في (م) ، (ع) : [المأموم] .
- (٥) في (م) ، (ع) : [فصار] .
- (٦) في (ن) : [فصار] .
- (٧) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأذان ، باب جهر المأموم بالتأمين (١٤٢/١) ، وسلم في صحيحه كتاب الصلاة (١٧٤/١) ، وأبو داود كتاب الصلاة ، باب التأمين ورواه الإمام (٢٣٧/١) ، والترمذي باب ما جاء في فضل التأمين (٣٠/٢) ، والبيهقي في الكبرى باب التأمين (٥٥/٢) .
- (٨) في (م) ، (ع) : [أن] .
- (٩) في (م) ، (ع) : [رسول الله] .
- (١٠) في (م) ، (ع) : [مكره في (ع)] .
- (١١) رواه الترمذي باب ما جاء في فضل التأمين (٢٧/٢) ، والدرقطني في السنن باب هل يقرأ في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها (٣٣٥ ، ٣٣٤/١) ، والبيهقي في الكبرى باب التأمين (٥٧/٢) .

- رواية شعبة ^(١) ، ولأن مد الصوت لا يدل على الجهر .
- ٢١٨٠ - قالوا : إذن تعارض خبر وائل ، وقد روى أبو هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ مثل ما ذكرناه ^(٢) .
- ٢١٨١ - ^(٣) أما [أبو] هريرة ، فقد رويناه من طريقه مثل قولنا ، فتعارضنا أيضا ، وأما ابن عمر فقد روى حديثه بحر السقاء ^(٤) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، وكذلك روى بحر عن الزهري عن أبي سلمة . قال الدارقطني : بحر السقاء ضعيف ^(٥) . ولأنه يحتمل أن يكون رفع صوته بها في صلاة نافلة ، أو على طريق التعليم .
- ٢١٨٢ - قالوا : قال [عطاء] ^(٦) : سمعت الأئمة - عبد الله بن الزبير ومن بعده - إذا قالوا : ولا الضالين قالوا / : آمين ، ويقولها من في المسجد حتى تسمع ^(٧) في المسجد ضجة ^(٨) .
- ٢١٨٣ - قلنا : روى أبو وائل أن عليا وعبد الله كانا لا يجهران بآمين ^(٩) .
- ٢١٨٤ - قالوا : ذكر بين التعوذ والركوع ، فجاز أن يكون من سنته الجهر ، كالقراءة .
- ٢١٨٥ - قلنا : المعنى في القراءة أنها ذكر من القرآن ، فجاز أن يجهر بها ، وآمين ذكر من غير قرآن ، يفعل في جميع الصلوات لا على طريق العلامة .
- ٢١٨٦ - قالوا : ذكر في أثناء القراءة ، فكان من سنته الجهر ، كالقراءة .
- ٢١٨٧ - قلنا : هذا ليس بصحيح ؛ لأنه لا يقال : إن القراءة في أثناء القراءة . ونعكس فنقول : ذكر في أثناء القراءة فلا يجهر به المؤتم كالقراءة .

(١) في (م) ، (ع) : [شبيب] .

(٢) قال الترمذي في سننه (٢٧/٢) : وفي الباب عن علي وأبي هريرة . ١. حديث أبي هريرة وابن عمر أخرجهما البيهقي باب التأمين (٥٩/٢) ، والدارقطني باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها (٣٣٥/١) .

(٣) هنا يباين في (ص) ، والناسب له : [قلنا] .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) في (ع) : [البقا] ، بدون نقاط .

(٦) هو : بحر بن كزيب ، أبو الفضل السقاء الباهلي البصري من السادسة . روى عن : الحسن والزهري ، روى عنه الثوري ، قال أبو حاتم : بحر السقاء ضعيف ، وقال يحيى بن معين : لا يكتب حديثه . انظر : المرح والصدوق (٤١٨/٢) ، تقريب التهذيب (٩٣/١) .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) ، (ن) : [حتى يسمع] .

(٩) رواه الشافعي في المسند الباب السادس في صفة الصلاة (٨٢/١) ، والبيهقي باب جهر الإمام بالتأمين

(٥٩/٢) ، وعبد الرزاق في المصنف باب آمين (٩٦/٢ ، ٩٧) .

(١٠) لم نقف على رواية وائل عن علي وعبد الله .

لا تجب على المؤتم قراءة ويكره له فعلها

- ٢١٨٨ - قال أصحابنا : لا تجب على المؤتم قراءة ، ويكره له ^(١) فعلها .
 ٢١٨٩ - وقال الشافعي : تجب ^(٢) القراءة عليه .
 ٢١٩٠ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ^(٣) .
 ٢١٩١ - وروي عن ابن عباس عليه السلام أن نبي الله ﷺ [عليه السلام] ^(٤) قرأ في صلاة مكتوبة ، وقرأ أصحابه وراءه فخلطوا عليه ، فنزل ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ^(٥) . وعن مجاهد أنها نزلت في الصلاة خلف الإمام ، ووجوب الإنصات والاستماع بمنع القراءة ^(٦) .
 ٢١٩٢ - ولا يقال : روي أنها ^(٧) نزلت في شأن الخطبة ؛ لأننا قد بينا أنها [في] ^(٨) شأن الصلاة ، فيجوز أن يكون نزلت فيها ^(٩) ، وروي ذلك عن مجاهد .
 ٢١٩٣ - قالوا : عندنا يقرأ في سكبات الإمام ، فالاستماع واجب .
 ٢١٩٤ - قلنا : لو قرأ مع الإمام جاز عندكم ، والآية تنفي ^(١٠) هذا .
 ٢١٩٥ - ويدل عليه : ما روى زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

(١) في (م) : [لها] .

(٢) انظر المسألة في : كتاب الحجة (١١٦/١ - ١٢٢) ، مختصر الطحاوي ص ٢٧ ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه الصاية (٣٣٨/١ - ٣٤٤) ، مجمع الأنهر (١٠٦/١ ، ١٠٧) ، حاشية ابن عابدين (٣٣٠/١) .

(٣) في (م) : [يجب] .

(٤) قال الشافعي وأصحابه في الصحيح : تجب قراءة الفاتحة في كل الركعات ، في السرية والجمهورية سواء ، وقال في القديم : لا تجب في الجمهورية . (انظر المسألة في : مختصر اللزني ص ١٥ ، الوسيط ٦٠٩/١ ، حلية العلماء ٨٨/٢ ، المجموع مع المذهب ٣٦٣/٣ - ٣٦٨) . وانظر : للموسى ٨٢/١ ، المنتقى ١٥٩/١ ، ١٦٠ ، الكافي لابن عبد البر ٢٠١/١ ، الإقصاص ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، للمني مع مختصر الحرقي ٥٦٢/١ - ٥٦٩ .

(٥) سورة الأعراف : الآية ٢٠٤ .
 (٦) ساقط من (م) ، (ع) ، (د) .

(٧) أحكام القرآن (٣٩/٣) ، والبيهقي في الكبرى (١٥٥/٢) .

(٨) في (ن) : [للقراءة] .
 (٩) في (م) ، (ع) : [بأنها] .

(١٠) ساقطة من (م) ، (ع) .
 (١١) في (م) ، (ع) : [فيها] .

(١٢) في (م) : [ينفي] .

قال رسول الله ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا قرأ فأَنْصِتُوا » ^(١) . قال الطحاوي : قال الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل : من يقول عن النبي ﷺ « وإذا قرأ الإمام فأَنْصِتُوا » ، فقال : حديث ابن عجلان الليثي ^(٢) يرويه أبو خالد ، - يعني حديث أبي هريرة - ، قال : والحديث الذي رواه جرير عن التيمي ، وقد زعموا أن المعتز رواه ، قلت : نعم ، فإن رواه المعتز ؟ قال ^(٣) : فأَيُّ شيء تريد ؟ ^(٤) فصحح الحديثين ^(٥) .

٢١٩٦ - وروى أحمد بن إسماعيل ابن علية عن أبيه عن أنس عن النبي ﷺ صلى صلاة فلما انقضى قال : « أتقرأون في صلاتكم والإمام يقرأ ؟ » قالوا : نعم ، قال : « فلا تفعلوا » ^(٦) . وإرسال هذا الخبر لا يمنع الاحتجاج به ، لا سيما مع رواية الأئمة [ل] ^(٧) . وروى من غير هذا الطريق ، وفيه أبو قلابة عن أنس عن النبي ﷺ . ذكره أبو الحسن .

٢١٩٧ - وقولهم : إنه لا يقرأ عندنا والإمام يقرأ ليس بصحيح ؛ لأنه عندهم يقرأ مع قراءة الإمام في غير حال الجهر ، ولو قرأ مع قراءته في حال الجهر جاز . وهذا ضد الخبر .
٢١٩٨ - وروى أبو الدرداء عنه قال : سأل رجل النبي ﷺ : أفَي كل صلاة قراءة ؟ فقال : « نعم » ، فقال رجل من القوم : وجبت ، فقال النبي ﷺ : ما أرى الإمام إذا قرأ إلا كان كافياً ^(٨) .

(١) أخرجه أبو فاد في السنن ، في باب الإمام يصلي من قعود (١٥٩/١) ، والنسائي في المجتبى كتاب الافتتاح (١٤١/٢ ، ١٤٢) ، وابن ماجه في السنن ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب إذا قرأ الإمام فأَنْصِتُوا (٢٧٦/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب الصلاة ، في من كره القراءة خلف الإمام (٤١٤/١) ، والطحاوي في المعاني ، باب القراءة خلف الإمام (٢١٧/١) .

(٢) في (م) : [لثي] ، وفي (ع) : [الذي] .

(٣) ساقطة من (ع) . (٤) في (م) : [يزيد] .

(٥) لم تنف على هذا النص في كتب الطحاوي المتداولة ، وقد أخرجه الدارقطني من هذين الوجهين ، في السنن باب ذكر قوله ﷺ : من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (٣٢٧/١ - ٣٣١) وكلام الأثرم مع أحمد في التمهيد لابن عبد البر (٣٤/١) .

(٦) رواه عبد الرزاق في المصنف باب القراءة خلف الإمام (١٢٧/٢) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار . باب ذكر قوله ﷺ : من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (٢١٨/١) .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) ، (ن) ، ومن صلب (ح) ، واستتركه المصنف في الهامش .

(٨) أخرجه النسائي في المجتبى كتاب الافتتاح ، اكشاف المأمور بقراءة الإمام (١٤٢/٢) ، وابن ماجه في السنن باب القراءة خلف الإمام (٢٧٤/١) ، والدارقطني في سننه باب ذكر قوله ﷺ : من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (٣٣٢/١) ، والبيهقي في الكبرى باب من قال : لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق (١٦٣ ، ١٦٢/١) ، والطحاوي في معاني الآثار باب القراءة خلف الإمام (٢١٦/١) .

لا نجب على المؤتم قراءة ويكره له فعلها ٥١٣/٢

٢١٩٩ - وروى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « يكفيك قراءة الإمام : خافته أو جهره » ^(١) . وروى أبو سعيد رضي الله عنه قال : سألتنا رسول الله ﷺ عن الرجل خلف الإمام لا يقرأ شيئاً أيجزيه ^(٢) ذلك ؟ قال : « نعم » ^(٣) .

٢٢٠٠ - وروى عمر بن موسى وجابر وليث بن أبي سليم ، عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ^(٤) .

٢٢٠١ - قالوا : رواه جابر الجعفي وليث بن أبي سليم ^(٥) ، وهما ضعيفان .

٢٢٠٢ - قلنا : ذكره أبو الحسن من طريق إسماعيل ابن علية عن أيوب عن أبي الزبير ، وقد روى سالم بن عبد الله عن أبيه معناه ليأتي بالعبارة ^(٦) الأولى ؛ لأننا روينا أنه قال له : شراء طعام ^(٧) الفاجر .

٢٢٠٣ - وروى الأعمش عن أنس رضي الله عنه أنه قال : وأصوب قبلاً ، فقيل له : يا أبا حمزة ، إنما هي وأقوم قبلاً ، فقال : أقوم وأصوب وأهياً ^(٨) واحد ^(٩) . وقد روي عن جماعة من ^(١٠) السلف أن في القرآن كلمات غير العربية . قال : سعيد بن جبيرة لما قالت قرش : ﴿ تَوَلَّاهُ فَبَيَّنَّتْ مَائِنَتَهُ مَائِنَتِي ﴾ ^(١١) وَعَصَى ^(١٢) نزل بعد ذلك في القرآن بكل

(١) الدارقطني في سننه باب ذكر قوله ﷺ : من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (١/٣٣١) .

(٢) في (ص) ، (م) : [شئ أجزيه] .

(٣) لم نطر على هذا الحديث ، وقد رواه عبد الرزاق بهذا المعنى في المصنف باب القراءة خلف الإمام (١٤١/٢) .

(٤) أخرجه الدارقطني باب ذكر قوله ﷺ : من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (١/٣٣١) ، والبيهقي في الكبرى باب من قال : لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق (٢/١٦٠) والطحاوي باب القراءة خلف الإمام

(١/٢١٧) ، وابن ماجه في السنن باب القراءة خلف الإمام (١/٢٧٧) .

(٥) هو : الليث بن أبي سليم بن زُلم ، الكوفي ، ضعه يحيى بن معين وأبو حاتم وغيرهما . وقال أحمد بن حنبل : مضطرب الحديث ، ولكن حدث الناس عنه ، وفي الترمذي : صدوق اختلط كثيراً ولم يتميز حديثه فترك . (نظر :

المحرر والمصنف ١٧٧/٧ - ١٧٩ ، ميزان الاعتدال ٢/٤٢٠ - ٤٢٣ ، تقريب التهذيب ١/١٣٨) .

(٦) في (م) ، (ع) : [بالمعادة] . (٧) في (ن) : [را طعام] .

(٨) في (ع) : هاهنا .

(٩) ذكر هذا الأثر القرطبي في التفسير (٤٨/١) ، (٤١/١٩) ، ونقل عن أبي بكر الأسماري أنه غير ليس بمقتضى ولا يحسن الاستنتاج بين الأعمش وأنس . وانظر أيضاً تحريج هذا في الطبري في التفسير (١٣١/٢٩) وفي تفسير ابن كثير (٤/٣٦٦) ، ومجمع الزوائد (٧/١٥٦) ، وفي مستدرك أبي يعلى (٧/٨٨) ، وسير أعلام النبلاء (٦/٢٤٤) ،

وتأليف ابن معين رواية الدوري (٣/٣٢٨) . (١٠) في (ع) : [عن] .

(١١) في (م) : [عجمي] . (١٢) سورة فصلت : الآية ٤٤ .

لسان . وعن ابن عباس أنه قال : ﴿ طَوَّقَ لَهْرٌ ﴾ ^(١) : اسم الحبة بالحشية ، وقال في ﴿ ثَابِتَةُ اللَّيْلِ ﴾ ^(٢) : قيام الليل بالحشية ، وقال : القصور ^(٣) : الأسد بالحشية ، وقال : ﴿ يَسِيلُ ﴾ ^(٤) بالفارسية ^(٥) ، وقال أبو موسى : ﴿ كَفَلَيْنِ ﴾ ^(٦) : ضعيفين بالحشية ، وقال عكرمة : ﴿ طَهْ ﴾ ^(٧) بلسان الحشية يا رجل ، و ﴿ وَلَوْ رِيَيْنِ ﴾ ^(٨) قال : السنين : الحسن بالحشية . وقال سعد بن عباد : المشكاة ^(٩) الكوة بالحشية ، وعن سعيد ^(١٠) بن جبير : ﴿ إِذَا انْقَشَ كَوْنَتُ ﴾ ^(١١) بالفارسية ^(١٢) . وقال مجاهد . يدل على أن اختلاف اللغات لا يمنع جواز الصلاة ، ومن كون المعبر عنه واحدا ؛ لأنه إذا جاز في بعض الكلام جاز في جميعها .

٢٢٠٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَإِلَّا تَنْزِيلَ رَبِّ الْمَلَكَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَلْسَانُ عَرَفُ ﴾ ^(١٣) . وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ^(١٤) ، وقال : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يَلْسَانُ قَرِيبٍ ﴾ ^(١٥) ، وهذا يدل على أن غير العربي ليس بقرآن ، وما ليس بقرآن لا يجزئ الصلاة به ^(١٦) لقوله تعالى : ﴿ لَا صَلَاةَ ﴾ ^(١٧) إلا بقرآن ^(١٨) .

٢٢٠٥ - والجواب : أن هذه الآي ^(١٩) تدل على أن المنزل عربي ، وكذلك ^(٢٠)

(١) سورة الرعد : الآية ٢٩ (٢) سورة المزمل : الآية ٢٩

(٣) في سورة المدثر : ﴿ تَنَزَّلَتْ مِنْ سَمَوَاتٍ ﴾ الآية ٥١ .

(٤) سورة القيل : الآية ٤ .

(٥) سورة الحديد : الآية ٢٨ .

(٦) سورة التين : الآية ٢ .

(٧) في سورة النور : ﴿ كَيْفَ تَحْزَنُ فَيَا يَسْتَحْ ﴾ الآية ٣٥ .

(٨) في (٦) ، (٤) (ع) : [سعد] . (٩) سورة التکویر : الآية ١ .

(١٠) هكذا السياق في النسخ ، وهذا ثابت أيضا في الطبري (٦٤/٣٠) ، لكن ثبت أيضا عن سعيد أنه قال : كورت : غورت ، بالفارسية ، انظر : الطبري (٦٤/٣٠) ، القرطبي (٢٢٧/١٩) ابن كثير (٤٧١/٤) ، تحفة الأحوذني (١٧٧/٩) .

(١١) سورة الشعراء : الآية ١٩٢ ، ١٩٥ . (١٢) سورة يوسف : الآية ٢ .

(١٣) سورة إبراهيم : الآية ٤ . (١٤) في (ص) : [به الصلاة] .

(١٥) في (ص) : [لا تجزي صلاة] .

(١٦) أخرجه أبو داود بلفظ : قال لي رسول الله ﷺ : إخراج فتاد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن ، ولو بلفظة الكتاب فما زاد ، باب من ترك القراءة في صلاته بلفظة الكتاب (٢٠٨/١) ، والبيهقي في الكبرى باب فرض القراءة في كل ركعة بعد التوعد (٣٧/٢) .

(١٧) في (٢) ، (٤) (ع) : [الآية] . (١٨) في (٢٠) : [ولذلك] .

نقول : لأن القرآن لم ينزل إلا بالعربية ، والكلام إذا نقل إلى العجمي هل يكون قرأنا أم لا ، فاما أن ندعي ^(١) أنه منزل فلا . ولأن هذه الآية ^(١) دلالة لنا أنه أخبر أنها أنزلت ، ووصف ^(٢) المنزل بصفة ، وهي العربية . وقد قيل ^(٣) : الصفة لا تعم الموصوف ، ألا ترى : أن سائر الصفات إذا فقدت فقدنا الموصوف بحالها ، فهذا يدل أنه قرآن بغير العربية .

٢٢٠٦ - قالوا : روي أن عمر بن الخطاب سمع هشاما يقرأ على غير الوجه الذي سمعه فغضب ^(٤) به وأتيا ^(٥) النبي ﷺ ، فقال لكل واحد منهما : « اقرأ » ، فقرأ ، فقال النبي ﷺ : « هو كما قرأت » ، أنزل القرآن على سبعة أحرف ، كلها شاف ^(٦) كاف ^(٧) . قالوا : فإبكار عمر ﷺ يدل على أنه لا يجوز القراءة بغير المسموع . وقوله ﷺ : « أنزل على سبعة أحرف » يمنع من إثبات ما زاد عليها .

٢٢٠٧ - قلنا : هذا الخبر دليل لنا على ما بيناه : أنه أخبر أن القرآن على سبعة ^(٨) أحرف ، ونزل وهو واحد ، فلو اختلف - لاختلاف ^(٩) الألفاظ ^(١٠) - صار كل واحد منهما غير ^(١١) الآخر ، وهذا لا يقوله أحد . وأما إنكار عمر فصحيح ؛ لأن عندنا وإن كان المنقول قرأنا فيمنع من قراءته [ومن] ^(١٢) نقله ، وينكر كما ينكر شواذ ^(١٣) القراءة .

٢٢٠٨ - وقولهم : لو جاز النقل لكان أكثر من سبعة أحرف ، فليس بصحيح ؛

(١) في غير (ص) : [يدعى] . (٢) في (م) ، (ع) : [الآية] .

(٣) في (ص) ، (م) : [ووصفت] .

(٤) في سائر النسخ : [قال] ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) لب الرجل : جعل ثيابه في عنقه وصلبره في الخصرمة ، ثم قبضه وجره . وأخذ بلسه كدلك . (انظر :

لسان العرب مادة لب (٣٩٨١/٥) . (٦) في (م) ، (ع) : [طش به وأثا] .

(٧) في (م) : [ساق بالقف] .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح مطولاً بألفاظ أخرى ، في كتاب تفسير القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة

أحرف (٢٢٦/٣ ، ٢٢٧) ، والترمذي في السنن ، في كتاب القراءات ، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة

أحرف (١٩٣/٥ ، ١٩٤) ، وابن حبان في صحيحه ، في ذكر تفصيل الله جل وعلا على منبه ﷺ (٨٤/٢) ، وابن حبان ذكر الأخبار عما أتيح لهذه الأمة في قراءة القرآن على الأحرف السبعة (٨٠/٢) .

(٩) في (ص) ، (م) ، (ن) : [بسمة] . (١٠) في (م) ، (ع) : [باختلاف] .

(١١) في صلب (ص) : [اللط] ، وفي الهامش : [الألفاظ] من نسخة أخرى .

(١٢) في (م) ، (ع) ، (ن) : [عن] . (١٣) سائطة من (ع) .

(١٤) في (م) ، (ع) : [ويتلف كما يتلف سواك] .

لأنه ^(١) قال : « أنزل القرآن على سبعة [أحرف] » ^(٢) ومتى نقل إلى لغات يتغير ^(٣) المنزل عما هو عليه .

٢٢٠٩ - قالوا : روي أن رجلا سأل النبي ﷺ [فقال] ^(٤) : إني [لا أستطيع] ^(٥) [أن] ^(٦) أحفظ شيئا من القرآن ، [فما أصنع ؟] ^(٧) فقال له النبي ﷺ : « قل : سبحان الله والحمد لله » ^(٨) ولم يقل له : احفظ بأي لغة سهل عليك ^(٩) .
٢٢١٠ - قلنا : الرجل عربي ، وقد أخبر أنه لا يقدر على حفظه [بالعربية] ^(١٠) ، فهو على لغة أخرى أعجز ، فلذلك لم يذكر له .

٢٢١١ - قالوا : اختلفت الصحابة في التابوت والتابوه ، فقال عثمان : اكتبوه بالباء ، فإنها لغة قريش ، وإنما نزل ^(١١) بلغتها ، ولو كان الكل واحدا لم يختلفوا .
٢٢١٢ - قلنا : الكل واحد في المعنى والجواز ، وليس بواحد في الإنزال ، وهم اختلفوا في المنزل دون الجائر .

٢٢١٣ - قالوا : القرآن لا يثبت قرأنا إلا بالنقل المستفيض ، ولم ينقل أن معناه قرآن . ولأن تسميته قرأنا لا يثبت إلا بالتوقيف ، وليس معناه توقيفا ^(١٢) .
٢٢١٤ - قلنا : قد نقلنا ما يدل على أن اختلاف العبارة لا يوجب اختلاف المعبر ^(١٣) عنه ، ودللتنا عليه بالقرآن والنقل ، فلا يحتاج مع ذلك إلى توقيف آخر .
٢٢١٥ - قالوا : الاختلاف في الإعجاز على وجهين : منهم من قال : إنه في اللفظ والنظم والمعنى ، ومنهم من قال : إن الإعجاز في اللفظ والنظم ، فمن قال : إن المنقول

- (١) في (ع) : [لأنه يدل] بزيادة [يدل] . (٢) ساقط من (م) ، (٥) (ع) .
(٣) في (م) : [يتغير] . (٤) ساقط من (ع) .
(٥) في (م) : [أستطيع] . (٦) الزيادة من (ع) .
(٧) ساقط من (ع) .

(٨) أخرجه أبو داود في السنن ، باب ما يجزي الأمي والأعجمي من القراءة (٢١٢/١) والطحاوي في المسند ، في مسند عبد الله بن أبي أوفى ص ١٠٩ ، والسائي في المجتبى باب ما يجزي من القرآن (١٤٣/٢) ، والدارقطني في السنن ، باب ما يجزيه من الدعاء عند المعجز عن قراءة فاتحة الكتاب (٣١٣/١) ، (٣١٤) ، والحاكم في المستدرک في كتاب الصلاة باب فضيلة سورة الإخلاص (٢٤١/١) ، وابن الجارود في المنهاج ، في باب صفة صلاة رسول الله ﷺ ص ٥٧ . (٩) في (م) ، (ع) : [عليه] .
(١٠) زيادة من (ن) . (١١) في (م) : [ترك] .
(١٢) في سائر النسخ : [توقيف] . (١٣) في (م) ، (ع) : [المعنى] .

لا تجب على المؤمن قراءة ويكره له فعلها ٥١٧/٢

فريان فقد خالف الإجماع .

٢٢١٦ - قلنا : الخلاف فيما وقع في أن الإعجاز هل يعود إلى المعنى واللفظ ، أو المعنى خاصة ، فعندنا أن الإعجاز في الترتيب والنظم والاختصار دون العبارة ^(١) . ومن الناس من قال : إن كل واحد من الأمرين معجز ، فإن صح الأول فالإعجاز ^(٢) في المنقول قائم ، وإن صح الثاني فأصل الإعجاز قد حصل ، وجواز الصلاة يتعلق بالمعجز . ولأن الإعجاز في القرآن قد حصل من غير هذه الوجوه أيضا ، وهو الخبر عن الغيوب ، وهذا المعنى موجود في المنقول . ومنى حصل الإعجاز من وجه لم يلزم من كل وجه .

٢٢١٧ - قالوا : القرآن أجل الكلام ، ومعلوم أن من أتى بمعاني شعر امرئ القيس ^(٣) لا يقال أتى بقصائده ، فبأن لا يقال قد أتى بالقرآن إذا عبر عنه بغير عبارته أولى .

٢٢١٨ - قلنا : من أتى بشعر امرئ القيس منظوما بلغة أخرى على روية ونظمه فقد أتى بشعره بغير لغته ، - فهو - كالقرآن لا يكون شعرا إلا بالنظم ، وإنما لا يسمى بذلك لعدم معناه ، فهو كمن نقل القرآن ولم يأت بمعانيه ، فصارا سواء من هذا الوجه .

(١) في (م) : (ع) : [العبادة] -
(٢) في (م) ، (ع) ، (ص) ، (م) ، (ع) : [أمرا] مكان [امرئ]
(٣) في (ن) : [شعرا من البشر] ، وفي (ص) : [شعرا من البشر]

لا ترفع اليدين في تكبير الركوع

٢٢١٩ - قال أصحابنا : لا ترفع اليدين في تكبير ^(١) الركوع ^(٢) .
 ٢٢٢٠ - وقال الشافعي : يرفع يديه إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ^(٣) .
 ٢٢٢١ - لنا ما رواه سفيان عن عاصم بن كليب ^(٤) عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ^(٥) ثم لا يعود ^(٦) . وروى حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : صليت خلف النبي ﷺ [وخلف ^(٧)] أبي بكر وعمر رضي الله عنه فكانوا لا يرفعون أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة ^(٨) . وروى ابن مسعود أنه قال : ألا أصلي بكم صلاة رسول الله

(١) في (ص) . [في تكبيرة] .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي ص ٢٦ ، بدائع الصنائع فصل في سنن الصلاة (٢٠٨ ، ٢٠٧/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٣٠٩/١ ، ٣١٢) ، البناء باب صفة الصلاة (٢٩٢/٢ ، ٣٠٤) .
 (٣) انظر الأم : باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة (١٠٣/١ ، ١٠٤) ، مختصر المزني ص ١٤ ، حلية العلماء (٩٦/١) . المجموع مع المذهب (٣٨٩/٣ ، ٤٠٦) ، فتح العزيز بهامش المجموع الباب الرابع ، في كيفية الصلاة (٤٠٣/٣ ، ٤٠٤) . وانظر : المدونة في رفع اليدين في الركوع والإحرام ٧١/١ ، المتقى في ما جاء في افتتاح الصلاة ١٤٢/١ ، الكافي لابن عبد البر ٢٠٦/١ ، بداية المجتهد الفصل الثاني ، الأعمال التي هي أركان ١٣٥/١ ، ١٣٧ ، الكافي لابن قدامة ١٤٦/١ ، المنهاج ٤٩٧/١ ، ٤٩٨ .
 (٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [كلب] . وهو : عاصم بن كليب بن شهاب بن الجثنون الجرمي الكوفي ، صدوق من الخامسة . انظر : تقريب التهذيب ٣٨٥/١ ، الترجمة ٢٥ .

(٥) في (ن) : [تكبره] مكان [أول تكبيرة] .

(٦) أخرجه الطحاوي بلفظه في الماتن في باب التكبير للركوع والتكبير للسجود والرفع من الركوع هل مع ذلك رفع لم لا (٢٢٤/١) ، وأبو داود في السنن باب من لم يذكر الرفع عند الركوع (١٩٢/١) ، والترمذي في سننه في باب ما جاء في أن النبي ﷺ لا يرفع إلا في أول مرة (٤٠/٢) ، والنسائي في المجتبى كتاب الافتتاح ، باب رفع اليدين للركوع حمداً للتكبير وفي الرخصة في ترك ذلك (١٨٢/٢ ، ١٩٥) .
 (٧) في (ع) : [رسول الله] .

(٨) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٩) أخرجه الدارقطني في السنن باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه (٢٩٥/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح (٧٩/٢ ، ٨٠) .

عليه السلام قالوا : بلى ، ورفع يديه ^(١) في التكبيرة الأولى ثم لم يرفع بعد ذلك ^(٢) ، وروى يزيد بن أبي رباد / عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، ثم لا يعود ^(٣) .

٢٢٢٢ - قالوا : قال سفيان بن عيينة حدثني يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وفيه : إذا افتتح الصلاة رفع يديه ولم يزد على هذا ، وقدمت الكوفة ورأيت يزيد ابن أبي زياد يقول فيه : ثم لا يعود ، وأظن [أن] ^(٤) الكوفيين لقوه ^(٥) .

٢٢٢٣ - قلنا : هذا لا يصح ؛ لأنه جرح ^(٦) الرواي وحمل أمره بالكذب ، بل الواجب أن يحمل ^(٧) على أنه نسي الزيادة ثم تذكرها ؛ فقد روى هذا الحديث ابن شجاع فقال : حدثنا المولى قال : حدثنا خالد ويعقوب ، عن ابن أبي ليلى عن أخيه [عن أبيه] ^(٨) عن البراء أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه ثم لا يعود حتى ينصرف من صلاته . فقد وافق يزيد غيره في هذه الزيادة . وذكر أبو داود عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله [صلى الله عليه وآله] ^(٩) يرفع يديه حين افتتح الصلاة ، ثم لم يرفعهما حتى انصرف ^(١٠) وروى جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله [صلى الله عليه وآله] ذات يوم على أصحابه فقال : مالي أراكم ورافي أيديكم كأنها أذناب غيل شمس ! استكنوا ^(١١) في

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [يده] .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة مصنفه ، في كتاب الصلاة ، من كان يرفع يديه أول تكبيرة ثم لا يعود (٢٦٧/١) ، والبيهقي باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح (٧٨/٢) ، وشرح السنة ، في باب رفع اليدين عند تكبير الافتتاح وعند الركوع والارتفاع عنه والقيام من الركعتين (٢٤/٣) .

(٣) أخرجه الدارقطني باختلاف بسير باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع سه (٢٩٣/١) ، والطحاوي في المعاني (٢٢٤/١) ، والبيهقي باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح (٧٦/٢) .

(٤) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٥) انظر : البيهقي باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح (٧٦/٢) ، والتعليق للمعنى على الدارقطني في ذيل سنن الدارقطني (٢٩٤/١ ، ٢٩٥) . (٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [خرج] .

(٧) في (م) ، (ن) : [أن لا يحمل] ، وفي (ع) : [أنه لا يحمل] .

(٨) ساقطة من (ن) .

(٩) زيادة من (ن) .

(١٠) أخرجه أبو داود (١٩٣/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف كتاب الصلاة ، باب من كان يرفع يديه قولاً

تكبيرة ثم لا يعود (٢٦٧/١) .

(١١) ساقطة من (ن) .

(١٢) في (م) : [استكنوا] .

الصلاة^(١) . وفي بعض الألفاظ لا يختص بالسبب^(٢) . وروى مقسم عن ابن عباس ونافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : لا ترفع^(٣) الأيدي إلا في سبعة^(٤) مواطن ، وذكر افتتاح الصلاة ولم يذكر حال الركوع^(٥) . وروى عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في ابتداء الصلاة ولا يرفع بعد ذلك^(٦) ، وذكر سيف^(٧) في أول الفتوح عن عمرو بن محمد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ [يرفع يديه في الصلاة كلما خفض ورفع ، ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك . ولأنها تكبيرة مفعولة في غير حال الاستقرار فلم يكن من سننها رفع اليد ، كتكبيرة^(٨) السجود . ولأنها تكبيرة الانتقال ، كتكبيرة السجود . ولأن الرفع فعل ، فلو يكون في الصلاة لكان من جنسه ما هو واجب ، كالركوع ، فلما لم يجب دل أنه لا يتكرر . ولأن الانتقال فيه أعلى وأدنى ، فالأعلى : الانتقال من القيام إلى السجود ، ومن السجود إلى القيام ، والأدنى : انتقال^(٩) من القيام إلى الركوع ، ومن الركوع إلى القيام ، فإذا لم يكن من سنته على^(١٠) الانتقالين رفع اليدين كذلك أدناه .

(١) أخرجه مسلم في الصحيح في باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد ورفعها عند السلام (١٨٤/١) ، وأبو داود في آخر باب في السلام (٢٥٣/١) ، وأحمد في المسند (٩٣/٥ ، ١٠١ ، ١٠٧) ، والطحاوي في المعاني في آخر باب الإشارة في الصلاة (٤٥٨/١) .

(٢) في (م) : [بالنسب] .
(٣) في غير (ص) : [كان لا يرفع] .
(٤) في كل السخ [سبع] ، وكذا في معاني الطحاوي (١٧٦/٢) ، وفي صحيح ابن خزيمة (٢٠٩/٤) ، ومجمع الزوائد (٢٣٨/٣) ، وفي مصنف ابن أبي شيبة (٢١٤/١) ، (٤٣٦/٣) ، وعند الطبراني في الكبير (٣٨٥/١١) ، ومسند الفردوس (٥٣٦/٥) والناربية في تخریج أحاديث الهداية (١٤٨/١) . وأما [سبعة] بالناء ففي ابن خزيمة (٢٠٩/٤) أيضا ، ومجمع الزوائد (١٠٣ ، ١٠٢/٢) ، والتحقيق في أحاديث الخلاف (٣٣٤/١) ، ونصب الرأية (٣٩١ ، ٣٩٠/١) .

(٥) في (م) : [الرجوع] .
(٦) لم نثر على هذا الحديث بهذا اللفظ .
(٧) هو سيف بن عمر الصبي الأسدي النخعي البرجمي ويقال السعدي الكوفي ، مصنف الفتوح والردة وغيرهما . روى عن عبد الله بن عمر العمري وهشام بن عروة وجابر الجعفي وكثير من الجمهوريين . وروى عنه جبارة بن المنسل وأبو معمر القطيعي والضرب بن حماد العنكي . قال عنه ابن حبان : عامة حديثه مكبر ، وقال أبو داود : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم الرازي : متروك الحديث ، وقال السائي والدارقطني : ضعيف . اهـ . كان كالواقفي ، وكان إخباريا عارفا بنظر الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣٥/٢) ، والميزان (٣٥٣/٣) .

(٨) ساقطة من (ن) .
(٩) في (م) : [أن ينتقل] ، وفي (م) ، (ن) : [انتقل] .
(١٠) في (ص) : [أن ينتقل] ، وفي (م) ، (ن) : [انتقل] .
(١١) في (ص) : [أعلى] .

٢٢٢٤ - احتجوا : بما رواه سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : رأيت رسول الله ﷺ [(١)] إذا افتتح الصلاة رفع (٢) يديه حتى يحاذي منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وبعد ما يرفع ، ولا يرفع بين السجدين (٣) . وروى مثل ذلك علي ، ووائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأبو هريرة (٤) ، وروى محمد بن عمرو بن عطاء قال : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ منهم : أبو قتادة ، قال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ [(٥)] قالوا : فلم ، فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ولا أقدمنا له صحبة ، قال : بلى ، قالوا : فاعرض ، قال : كان رسول الله ﷺ [(٦)] إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ، وكذلك يرفع إذا ركع وإذا رفع من الركوع (٧) .

٢٢٢٥ - والجواب عنه : أن عاصم بن كليب روى عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعده (٨) . وروى مجاهد قال : صليت مع ابن عمر فسم [يكن] (٩) يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى (١٠) . وروى بشر بن حرب (١١) قال : سمعت ابن عمر يقول : والله إن رفع الأيدي في الصلاة لبدعة . فلما روي عنهما

(١) ساقطة من (د) . (٢) في سائر النسخ : [ورفع] .

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح في باب استحباب رفع اليدين حدو للمكبين (١٦٥/١) ، وأبو داود في باب رفع اليدين في الصلاة (١٨٥/١) ، والترمذي في باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع (٣٥/٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف كتاب الصلاة من كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة (٢٦٥/١) ، والطحاوي في المعاني في باب التكبير للركوع والتكبير في السجود والرفع من الركوع (٢٢٢/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح في باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع (١٣٥/١) ومسلم في باب استحباب رفع اليدين حدو للمكبين (١٦٦/١) . (٥) ساقطة من (د) .

(٦) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، واستلزمه المصنف في الهامش .

(٧) في (م) ، (د) ، (ع) : [في الركوع] والحديث أخرجه أبو داود (١٩٤/١) ، والترمذي (١٠٦/٢) ، وابن ماجه (٣٣٧/١) ، وابن حبان (٥٥٥/٥) ، وأبو حنيفة (٩١/٤) ، وانظر : تلخيص الجريد (٢٢٢/١) .

(٨) أخرجه البخاري في المعاني في باب التكبير للركوع والتكبير في السجود والرفع من الركوع (٢٢٥/١) ، وابن أبي شيبة في كتاب الصلاة ، باب من كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة (٢٦٧/١) .

(٩) ساقطة من (م) ، (ع) .

(١٠) أخرجه الطحاوي في المعاني في باب التكبير للركوع والتكبير في السجود والرفع من الركوع (٢٢٥/١) ، وابن أبي شيبة في كتاب الصلاة ، باب من كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة (٢٦٨/١) .

(١١) في (ص) ، (م) : [حرث] ، وفي (ع) : [حارث] والصلوب ما ألتبناه . وهو : بشر بن حرب الأزدي ، أبو =

خلاف ما روينا على أنهما عرفا نسخه ، وأوجب ذلك ضعف ما رواه ، ألا ترى أنهما لا يرويان عن النبي ﷺ ويخالفانه إلا أن يعرفا النسخ . وأما حديث أبي حميد الساعدي معيه أنه : كان يرفع يديه إذا قام من الركعتين . وهذا متروك بالإجماع . ومتى قضى ^(١) خبرنا على بعض خبرهم قضى على جميعه . قال ابن شجاع : سمعت على ابن المدبني يقول : كان يحيى بن سعيد يضعف حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ولا يحتج به . وأما ^(٢) حديث وائل بن حجر فقيه أنه : كان يرفع يديه بين سجديته . فقد قضى خبرنا على خبرهم : بعضه ^(٣) ، ففوضى على جميعه . وحديث حميد عن أنس أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في الركوع : قال ابن أبي شيبة : هو حديث منكر ^(٤) ؛ لأن الجماعة روه موقوفاً على أنس .

٢٢٢٦ - ولأن أخبارنا عارضت هذه الأخبار وفيها نهى ، والنهي أولى من الفعل ؛ ألا ترى : أنه يجب متابعة النهي - وإن خالف فعله ^(٥) ، كما روي أنه أصل ونهى عن الوصال . ولأن في أخبارنا قول ، والقول والفعل إذا اجتمعا ^(٦) فالقول أولى . ولأن أخبارنا متأخرة ؛ لأن الأصل كان الرفع في كل تكبيرة ثم نسخ ذلك . ولأن ابن عباس بين أن آخر الفعلين منه ^(٧) كان ما نقوله ^(٨) .

٢٢٢٧ - وقد روي أن إبراهيم النخعي لما سمع خبر وائل أنكره وقال : لعل وائلا ^(٩) رأى النبي ﷺ مرة ، وقد رآه ابن مسعود يصلي ^(١٠) كذا [وكذا] ^(١١) وروي ^(١٢) عن أبي بكر بن عياش ^(١٣) أنه قال : أتى عليّ بضع وتسعون سنة وأنا نصف الإسلام ، وما رأيت قبيها يرفع يديه إلا في أول التكبيرة . وروي مطرف ^(١٤) قال : قال مالك : رفع اليدين مما

= عمرو الدني بصري من الثالثة . روى عن ابن عمر وأبي هريرة وغيرهما . ضعفه يحيى بن معين وغيره . مات بعد العشرين ومائة . (انظر : الجرح والتعديل ٣٥٤ ٣٥٣/٢ ترجمة ١٣٤١ ، تقريب التهذيب ٩٨/١ ترجمة ٥٠) .

- (١) في (ع) : [وبين فصار] .
- (٢) في (م) : [وأما عطا] .
- (٣) في سائر النسخ : [على خبرهم بعضه] ، ويُقرب (بعضه) بدل جزء من كل .
- (٤) أخرجه الدارقطني باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الانتصاح والركوع والرفع منه (٢٩٠/١) .
- (٥) في (م) : [اجتمعا] .
- (٦) في (م) ، (ع) : [ما يقوله] .
- (٧) في سائر النسخ : [وائل] .
- (٨) في (م) ، (ع) ، (د) ، (ع) : [فضلى] .
- (٩) ساقط من (م) ، (ع) .
- (١٠) في (م) ، (ع) ، (د) ، (ع) : [عباس] .
- (١١) في (م) ، (ع) ، (د) ، (ع) : [وروي عن مطرف] . هو : مطرف ابن أخت الإمام مالك بن أنس هو مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار أبو مصعب المدني من كبار الفقهاء مات سنة عشرين =

نسح من الحديث ^(١) . فإذا كان كذلك كان الرجوع إلى ما قلناه أولى . ولا معنى لترجيحهم بكثرة الرواة ؛ لما بينا من كثرة رواة خبرنا . وكذلك الترجيح بالزيادة والإثبات لا يصح ؛ لأن ^(٢) التاريخ في خبرنا أولى . وعلى أنا نستعمل أخبارهم ^(٣) في الرفع للفقوت ، وقد كان ^(٤) يقنت مرة قبل الركوع ومرة بعده ، ^(٥) فاحتمل أن يكون من روى الرفع قبل الركوع وبعبه إنما أراد به رفع اليد للفقوت ، ويحتمل أن يكون رفع يده عن مكانها حال الركوع ، بمعنى أنها لم تبق ^(٦) في مكان واحد .

٢٢٢٨ - قالوا : قال عبد الرزاق : أخذ أهل مكة رفع اليدين عن ابن جريج ، وابن جريج عن عطاء ، وعطاء عن الزهري وأبي الزبير ^(٧) ، وأبو ^(٨) الزبير عن أبي وائل ^(٩) .

٢٢٢٩ - قلنا : روى الأسود قال : صليت خلف عمر ^(١٠) فلم يرفع يديه في شيء من الصلاة إلا حين استفتاح الصلاة ^(١١) . قال الشعبي : كان أصحاب علي وعبد الله لا يعرفون أيديهم إلا في التكبيرة الأولى ^(١٢) . وحكى ابن مسعود فعل النبي ﷺ وأبي بكر وعمر مثل ذلك ^(١٣) .

٢٢٣٠ - قالوا : صلاة ذات ركوع فوجب أن يتكرر رفع اليدين فيها ، كصلاة العيد .

٢٢٣١ - قلنا : صلاة العيد لما زيد في أذكائها جاز أن يزداد في أفعالها ، ولما لم يزد في أذكار سائر الصلوات لم يتكرر رفع اليد فيها . ولأن ^(١٤) تكبيرة العيد تفعل ^(١٥) في حال الاستقرار ولا تقوم ^(١٦) مقام غيرها ، ولما كانت هذه التكبيرات تفعل في غير حال الاستقرار حلت محل تكبيرات السجود .

= رمائين عن ثلاث وثلاثين سنة . (انظر : الكاس لابن عدي ٣٧٧/٦ ، ترجمة ٢٣٩ / ١٨٦٠ ، ميران الاعتقال ١٢٤/٤ ، ١٢٥ ، ترجمة ٨٥٨١ .) (١) لم نثر على قول مطرف عن مالك .

(٢) في (ع) : [فإن] . (٣) في (ع) : [خيرهم] .

(٤) في (ن) : [وبعد مرة] . (٥) في (م) ، (ن) : [لم يبق] .

(٦) في غير (ص) : [وأبو الزبير] . (٧) في (م) ، (ن) : [وأبي] .

(٨) ذكره ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (٣٣٢/١) .

(٩) في (ن) : [خلف ابن عمر] .

(١٠) في (ص) : [إلا عند تكبيرة افتتاح الصلاة] ، وفي (م) ، (ع) : [إلا عند افتتاح الصلاة] ، والثبت من (ن) .

(١١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الصلاة ، باب من كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة (٢٦٧/١) .

(١٢) تقدم تخريجه في هذه المسألة . (١٣) في (ص) : [ولا] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [يفعل] . (١٥) في (م) ، (ع) : [ولا يقوم] .

٢٢٣٢ - قالوا : تكبيرة تبدي وتستوفي ^(١) على حال يزيد على مستوى المجلوس .
فكان رفع اليدين معها مسنوناً ، كتكبيرة الإحرام .

٢٢٣٣ - قلنا : تكبيرة الإحرام مقصودة في نفسها غير قائمة مقام غيرها ، فجاز أن يثبت لها تبع ؛ وتكبيرة الركوع ليست مقصودة لنفسها فلم يثبت ^(٢) لها تبع ، كتكبيرة المسجود . ولأن الرفع لما شرع في تكبيرة الافتتاح ^(٣) قدر بذكر يستغرقه ، وهو التكبير ، فلو شرع الرفع في تكبيرة [الركوع] ^(٤) لاجتمع الفعل - الذي هو الرفع أو الوضع - مع رفع اليد ، فكانا فعلين ، فكان الواجب أن يشرع فيهما ذكران ^(٥) ، ألا ترى أن كل فعل شرع في الصلاة شرع معه ذكر ، فلما لم يشرع إلا ذكر واحد دل أنه فعل واحد .

٢٢٣٤ - قالوا : ركعة من الصلاة فوجب أن يكون من تكبيرها ما يرفع معه اليدين ، كالركعة الأولى .

٢٢٣٥ - قلنا : حكم الركعة الثانية مفارق للركعة الأولى ، [بدلالة] ^(٦) [أن تكبيرة] ^(٧) الافتتاح أجمعنا على رفع اليد فيها ، ثم لم يثبت رفع اليد في نظيرها من الركعة الثانية بالاتفاق ، واختلفنا ^(٨) في تكبيرة الركوع ، فلأن لا تثبت ^(٩) في الثانية وقد اختلف في أصلها أولى .

-
- (١) في (م) ، (ع) : [ويستوفي] .
(٢) في (ع) : [الإحرام] .
(٣) في (م) ، (ع) : [ذكر] .
(٤) زيادة من (م) ، (ع) ، (ن) : (ع) .
(٥) ساقطة من (ن) .
(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [أن يكره] . (٨) في (ن) : [واختلف] .
(٩) في (ن) : [لا يثبت] .



الواجب من الركوع أدنى ما يتناوله الاسم

- ٢٢٣٦ - قال أصحابنا : الواجب من الركوع أدنى ما يتناوله الاسم ^(١) .
- ٢٢٣٧ - وقال الشافعي : مقدار الطمأنينة ^(٢) .
- ٢٢٣٨ - لنا : قوله [تعالى] ^(٣) ﴿ لَزَكَّوْهُمْ وَأُتْبِخُوا ﴾ ^(٤) واسم الركوع عبارة عن الميل ^(٥) ، يقال ركعت النخلة إذا مالت . قال ليبد ^(٦) :
- أَدْبَ كَأَنِّي كَلِمًا قُتْتُ رَاكِعٌ ^(٧)
- وطاهر الآية يقتضي ^(٨) جواز الأدنى . ولأنه إنما يتناوله اسم الركوع ، فصار كما لو طول . ولأنه ركن لا يتعقبه الخروج من الصلاة فلم تجب ^(٩) فيه زيادة على ما يتناوله الاسم ، كالتحرية .
- ٢٢٣٩ - احتجوا : بحدیث أبي هريرة أن النبي ﷺ لما عَلَّمَ الْأَعْرَابِيَّ الصَّلَاةَ قَالَ لَهُ : « أَرَكِعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ وَارْكَعَا » ^(١٠) والأمر يقتضي الوجوب .
-
- (١) راجع : تحفة الفقهاء باب افتتاح الصلاة (١٢٣/١) ، بدائع الصنائع فصل في أركان الصلاة (١٠٥/١) فتح القدير مع الهداية وبهاشمه العناية (٣٠٠/١ - ٣٠٢) ، البناية (٢٦٦/٢ - ٢٧٣) .
- (٢) راجع : الأم باب القيام من الركوع (١١٢٣/١) ، مختصر للزني باب صفة الصلاة وما يجوزها وما يفسدها (١٤ ، ١٥) ، حلية العلماء الباب السابق (٩٧/٢) ، فتح العزيز (٣٩٩/٣ - ٤١٢) ، المجموع مع المذهب (٤٠٦/٣٢ - ٤١١) . (وانظر : المدونة في الركوع والسجود ٧٢/١ ، ٧٣ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الثاني عشر في الركوع ص ٦٢ ، ٦٣ ، بداية المجتهد الفصل الثاني الأصول التي هي أركان ١٣٧/١ ، الإصباح ١٣٠/١ ، الكافي لابن قدامة ١٣٥/١ ، للزني ٤٩٩/١ ، ٥٠٠) .
- (٣) ساقط من (ع) .
- (٤) (٥) : [التل] .
- (٥) هو : لبید بن ربيعة بن مالك الشاعر ، الصحابي . توفي ﷺ في خلافة عثمان ؓ ، وقيل : في أول خلافة معاوية ؓ ، عن مائة وأربع وخمسين سنة ، وقيل : عن مائة وسبع وخمسين سنة . (انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٧٠٢/٢ ، ٧١ ، الترجمة ٩٤) .
- (٦) (٩) : [حب] .
- (٧) (٩) : [حب] .
- (٨) (١٠) : [تقتضي] .
- (٩) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الصلاة ، باب استواء الظهر في الركوع (١٤٤/١) وأبو داود في السنن باب صلاة من لا يفهم صلبه في الركوع والسجود (٢١٧/١ ، ٢١٨) ، والسنن في الحديث =

٢٢٤٠ - قالوا : ولأنه لم يعلّمه ما ^(١) سوى الأركان ، ولهذا لم يذكر له قراءة السورة ؛ فدل [على] ^(٢) أن الطمأنينة ركن .

٢٢٤١ - والجواب : أنه قال في هذا الخبر : « ما نقصته وإنما تنقصه من صلاتك » فدل على أنه إذا فعل ذلك كانت صلاته ناقصة جائزة ، ولا يفيد ^(٣) علمه ما سوى الأركان ؛ ألا ترى أنه ذكر في الخبر : « ثم تكبر وتحمد الله وتسبي عليه » ^(٤) ، ثم قال : تقول : سمح الله لمن حمده » ، فلم يصح ما قالوه .

٢٢٤٢ - قالوا : روى أبو مسعود البصري عن النبي ﷺ قال : « لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » / ^(٥) .

٢٢٤٣ - والجواب : أن هذا لا دلالة فيه ؛ لأنه قد يقيم ظهره ولا يطمئن ، ولأن الأجزاء عبارة عن الكفاية ، وذلك يقال في المسنون والمفروض .

٢٢٤٤ - قالوا : فعمل هو ركن في الصلاة ، فوجب أن تكون ^(٦) الطمأنينة واجبة فيه ، كالقيام .

٢٢٤٥ - قلنا : لا نسلم ؛ لأن الواجب من القيام ما يتناوله الاسم ، فإذا أتى بذلك جاز .

٢٢٤٦ - فإن قاسوه على القعدة قلنا : إنه لم ^(٧) يتعقبها الخروج من الصلاة فضحفت ، فلهذا قويت بزيادة على ما يتناوله الاسم ، ولهذا قدرت بغيرها في الشرع ، ولم تقدر ^(٨) سائر الأركان بغيرها . ولأن الخروج يحصل فيها ، والقطع يبطل ما يقابلها ،

^{*} كتاب الافتتاح ، باب فرض التكبيرة الأولى (١٢٤/٢) ، والترمذي في السنن كتاب الصلاة ، باب ما جاء في وصف الصلاة (١٠٣/٢ ، ١٠٤) ، الحديث (٣٠٣) ، والطحاوي في المعاني في باب مقدار الركوع والسجود الذي لا يجزي أقل منه (١٣٢/١) .

(١) زيادة في (م) ، (ن) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ولا ينفذ] ، والظاهر أن [ولا] هنا صوابها [ولأنه] .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [وبين علته] ، مكان : [وتسبي عليه] .

(٤) أخرجه أبو داود في باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٢١٧/١) ، والترمذي بهذا للمعنى ، في باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٥١/٢) رقم (٢٦٥) ، والنسائي في كتاب الافتتاح في إقامة الصلب في الركوع (١٨٣/٢) ، وابن ماجه في باب الركوع في الصلاة (٢٨٢/١) ،

رقم (٨٧٠) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب كيف الركوع والسجود (١٥٠/٢) رقم (٢٨٥٦) .

(٦) في (م) ، (ع) : [أن يكون] . (٧) [لم] ثانية في جميع النسخ ، ولعلها زائدة .

(٨) في (م) ، (ع) : [لم يقدر] .

الواجب من الركوع أدنى ما يتأوله الاسم ٥٢٧/٢

فلو اقتصر على الأدنى لبطل بالخروج فلم يبق بعده ، فذلك شرط التطويل ، وهذا المعنى لا يوجد في بقية الأركان ^(١) .

* * *

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الأذكار] .



**إذا رفع الإمام رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده
وقال المؤتم : ربنا لك الحمد ، لا يشتركان في ذلك**

- ٢٢٤٧ - قال أبو حنيفة : إذا رفع الإمام رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ، وقال المؤتم : ربنا لك الحمد ، لا يشتركان في ذلك ^(١) .
- ٢٢٤٨ - وقال الشافعي : يأتي كل واحد منهما بالذكرين ^(٢) .
- ٢٢٤٩ لنا : ما رواه أنس وأبو سعيد الخدري وأبو موسى وأبو هريرة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال : **ه إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، ^(٣)** .

(١) انظر المسألة في : الأصل باب الدخول في الصلاة (٤/١ ، ٥) ، مختصر الطحاوي ص ٢٧ ، المبسوط في كعبة الدخول في الصلاة (٢٠/١ ، ٢١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية الباب السابق (٢٩٨/١ - ٢٩٩) ، الباية الباب السابق (٢٦١/٢ - ٢٦٥) .

(٢) انظر للمسألة في : الأم باب القول عند رفع الرأس من الركوع (١١٢/١ ، ١١٣) ، حلية العلماء الباب السابق (٩٨/١ ، ٩٩) ، فتح العزيز الباب السابق في هامش المجموع (٤٠٦ ، ٤٠٥/٣) ، المجموع الباب السابق (٢١٩/٣ ، ٤٢٠) . وانظر : المدونة في الركوع والسجود ٧٣/١ ، المنتقى ما جاء في التأخير خلف الإمام ١٦٤/١ الكافي لابن عبد البر الباب السابق ٢٠٧/١ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب السابق ص ٦٣ ، الإفتتاح ١٢١/١ ، للفتي ٥٠٨/٨ ، ٥٠٩) .

(٣) حديث أنس أخرجه البخاري في الصحيح بطوله باب بهوي بالتكبير حين يسجد (١٤٦ ، ١٤٥/١) ، ومسلم في الصحيح باب اتصاف المأموم بالإمام (١٧٥/١) ، وأبو داود في باب الإمام يصلي من قعود (١٥٨/١) ، وابن ماجه في باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (٢٨٤/١) ، رقم (٨٧٦) ، وابن أبي شيبة (٢٨٣/١) . وحديث أبي سعيد الخدري أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الصلاة (٢١٥/١) ، وابن ماجه بزيادة : اللهم الحديث (٨٧٧) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، باب في الرجل إذا رفع رأسه من الركوع ما يقول (٢٨٤/١) . وحديث أبي موسى أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٣/١) ، ومسلم في الصحيح بالزيادة مطولاً في باب التشهد في الصلاة (١٧٢/١) ، وأبو داود في باب التشهد (٢٤٦/١) ، والطحاوي في المعاني ، باب الإمام يقول سمع الله لمن حمده هل ينبغي أن يقول بعدها ربنا ولك الحمد أم لا (٢٣٨/١) . وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري في الصحيح باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع (١٤٤/١) ، ومسلم في صحيحه باب اتصاف المأموم بالإمام وفي باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره (١٧٧ ، ١٧٦/١) . ومالك في الموطأ ما جاء في التأخير خلف الإمام (٨٥/١) ، وأبو داود باب الإمام يصلي من قعود (١٥٩/١) ، والترمذي باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع (٥٥/٢) ، رقم (٢٦٧) ، والدارقطني باب قوله ﷺ من كان له إمام فقرأة الإمام له قراءة (٣٢٩/١) رقم (٩٢) .

إذا رفع الإمام رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ٥٢٩/٢

فخص^(١) كل واحد منهما بالذكر ، وتخصيص الحكم يدل على [نفي]^(٢) ما عداه ، ولأن كل واحد منهما لو كان يأتي بالذكرين لم يكن للتخصيص فائدة . ولا يقال : فائدته أن الإمام لا يجهر بالذكر الثاني ولا يعلم به المأموم ، فلذلك علقه بالذكر الأول ؛ لأن هذه فائدة في جهة^(٣) الإمام ، فأما علم المأموم فلا يوجد هذه الفائدة فيه ، فتخصيصه بأحد الذكرين يدل على أنه يأتي^(٤) بغيره ، ولأنه غاية^(٥) للرفع فلا يضم إليه غيره ، كالتكبيرات . ولأنه ذكر مسنون يقتضي الجواب من غير الذاكر فلم يشاركه فيه ، كالسلام . ولأن الإمام يجهر بقوله : سمع الله لمن حمده ، والمأموم إذا جهر فمن سنه أن يجهر برنائه لك الحمد متى كان مكبراً ، فلو كانت المشاركة ثابتة لجهر^(٦) أحدهما بما يجهر^(٧) به الآخر .

٢٢٥٠ - احتجوا : بحديث أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ إذا رفع صلبه من الركوع يقول : « سمع الله لمن حمده » ، ويقول : « ربنا لك الحمد » وهو قائم^(٨) . وروى علي قال : كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع يقول^(٩) : « سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد »^(١٠) .

٢٢٥١ - والجواب : أن هذا يحتمل أن يكون على وجه القنوت ، وقد كان يقتت بعد الركوع ، الدليل على ذلك أنه ذكر دعاءً طويلاً ، ويحتمل أن يكون من نفس الصلاة ، فلم يصح التعلق به . ولأن الرجوع إلى خبرنا أولى ؛ لأنه قول وبيان لما يقوله

(١) في (ص) : [يخصص] . (٢) ساقطة من (ن) .

(٣) في (ن) : [في حبه] ، وفي (م) ، (ع) : [في حسه] بدون نقط .

(٤) هكذا في كل النسخ ، ولعل الصواب : [لا يأتي بغيره] .

(٥) في (م) ، (ع) : [علامة] . (٦) في (م) ، (ع) : [يجهر] .

(٧) في (ع) : [جهر] .

(٨) هذا الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري في صحيحه باب التكبير إذا قام من السجود (١٤٣/١) ، وسلم في صحيحه باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول : سمع الله لمن حمده (١٦٦/١) ، والبيهقي في الكبرى باب القول عند رفع الرأس من الركوع وإذا استوى قائماً (٩٣/٢) .

(٩) في (م) ، (ع) : [ويقول] ، وفي كتب الحديث : [قال] .

(١٠) في (م) ، (ن) ، (ع) : [وللك الحمد] . والحديث أخرجه مسلم في صحيحه مطولاً في آخر باب الدعاء (٣١٢/١) ، وأبو داود في باب ما يستفتح به الدعاء (١٩٤/١ ، ١٩٥) ، والترمذي باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع (٥٣/٢) ، رقم (٢٦٦) ، وابن أبي شيبة في لنفسه باب في الرجل إذا رفع رأسه من الركوع ما يقول (٢٧٩/١) .

كل واحد من الإمام والمؤتم وخاص في حال المشاركة ، وجبرهم يحتمل [أن يكون]^(١) في حال الانفراد ، وذلك جائز في إحدى الروايتين عدنا .

٢٢٥٢ - قالوا : ذكر مسنون للمأموم ، فوجب أن يكون مسنوناً للإمام ، كالتكبيرات .

٢٢٥٣ - قلنا : الأذكار المسنونة لم توضع على المبالغة ، فلا يمنع أن يثبت في حق المؤتم ما لا يثبت في حق الإمام ؛ ألا ترى^(٢) أنه يجوز أن يثبت في حق المؤتم صفة الذكر ولا يثبت^(٣) حق الإمام ، وهو الجهر والإخفاء ، فكذلك نفس الذكر ولأن المؤتم قد يزيد^(٤) في عدد^(٥) التسيبحات ودعاء التشهد على ما يأتي به الإمام ، فلا يمنع أن يأتي بذكر لا يأتي به الإمام .

٢٢٥٤ - ولأن التكبيرات لما وضعت على وجه العلامة للانتقال ولم يقم غيرها مقامها تساوي فيها ، وفي مسألتنا يقوم مقام [هذا]^(٦) الذكر غيره للانتقال ، فلذلك لم يتساويا فيه .

٢٢٥٥ - قالوا : الإمام أكمل في باب الأذكار من المؤتم ، ويجهر بالقراءة دونه ، فإذا كان هذا الذكر يأتي به المؤتم فأولى أن يأتي به الإمام .

٢٢٥٦ - قلنا : كمال^(٧) الإمام في الذكر يمنع أن يزيد المؤتم عليه ، فلما إذا أتى المؤتم بذكر بدلاً عن ذكر يأتي به الإمام وجواباً له فلم يزد عليه ، وصار كأنه ساواه^(٨) ، وقد يساوي المؤتم الإمام في الأذكار المسنونة ؛ بدلالة التشهد والتسيبحات والاستفتاح .

• • •

-
- | | |
|------------------------------|------------------------------------|
| (١) ساقطة من (ن) . | (٢) في (ص) : [ألا يرى] . |
| (٣) في (ن) : [لا يثبت] . | (٤) في (ن) : [يزيد] . |
| (٥) في (ص) : [عدد] . | (٦) ساقط من (ن) . |
| (٧) في (ن) : [كما قال] . | (٨) في (م) ، (ع) : [ساقطه] . |



القيام الذي يفصل بين الركوع والسجود ليس بواجب

- ٢٢٥٧ - قال أصحابنا : القيام الذي يفصل بين الركوع والسجود ليس بواجب ^(١) .
- ٢٢٥٨ - وقال الشافعي : واجب . وعن أبي يوسف نحوه ^(٢) .
- ٢٢٥٩ - لنا قوله تعالى : ﴿ رُكْعُوا وَسُجُّدُوا ﴾ ^(٣) فظاهر الآية يقتضي جواز الركوع والسجود من غير قيام بينهما ، وهذا خلاف قولهم .
- ٢٢٦٠ - قالوا : هذا من حيث دليل الخطاب ؛ لأن وجوبهما لا ينفي وجوب غيرهما .
- ٢٢٦١ - قلنا : ليس هذا من حيث الدليل ، ولكن على قول مخالفنا إذا لم يأت بالقيام لم يصح السجود ، وهذا خلاف الآية . ولأن القيام ذكر ليس فيه معنى الحضور فلم يتكرر وجوبه في ركعة واحدة ، كالركوع .
- ٢٢٦٢ - قالوا : الركوع لم يشرع تكراره ومنع من فعله ، والقيام شرع تكراره ، فلم يجز اعتبار ^(٤) ما هو مشروع ، وإنما احتلفنا في وجوبه بما ^(٥) لم يشرع .
- ٢٢٦٣ - قلنا : ليس إذا شرع تكراره دل على أنه يتكرر واجبا ، كالتكبيرات والقعدة ، وقد شرع تكرار الركوع على أصلهم في صلاة الكسوف ولم يدل ذلك على وجوب تكراره .

- ٢٢٦٤ - قالوا : المعنى في الركوع أنه لا يجوز تكراره في الصلاة .
- ٢٢٦٥ - قلنا : يبطل على أصلكم بصلاة الكسوف . ولأنه قيام لا تتعلق به قراءة القرآن فلم يكن واجبا في الصلاة ، أصله : قيام القنوت . ولا يلزم القيام في الآخرين ^(٦) ؛

(١) راجع المسألة رقم (١١٦) ، ومجموع الأنهر باب صفة الصلاة (٩٠/١) .

(٢) راجع المسألة في : للصادر السابقة للمذاهب الثلاثة في مسألة (١١٦) ، والوسيط الباب الرابع في كيفية الصلاة (٦٢١/٢) ، والكافي لابن عبد البر باب الركوع والسجود (٢٠٣/١) ، وانقدمات للمهدات في حاشي للدونة (٨٢/١) ، والإنصاح (١٣١/١) ، والكافي لابن فداة (١٣٥/١) ، (١٣٦) ، المعنى (٥٠٨/١) .

(٣) سورة الحج : الآية ٧٧ .

(٤) في (ع) : [ما] .

(٥) في (ع) : [احتضاره] .

(٦) في جميع النسخ : [الآخرين] .

لأنه يتعلق بالقراءة المسنونة إن ^(١) كان قد قدم القراءة ، وواجبة إن لم يقرأ في الأولين ^(٢) . ولا يلزم قيام المؤتم ؛ لأن القراءة تتعلق به وتقوم ^(٣) قراءة الإمام مقامه ، ولا يلزم القيام الذي يأتي فيه بالتحريم ؛ لأننا قلنا : فلا يكون واجبا في الصلاة ، وذلك القيام ليس في الصلاة عندنا .

٢٢٦٦ - قالوا : المعنى في قيام القنوت أنه استدامة للقيام ، فلذلك لم يجب .

٢٢٦٧ - قلنا : الاستدامة على الواجب لا يمتنع أن يكون واجبا ، كالقيام الذي يأتي فيه بالقراءة .

٢٢٦٨ - استدلو : بحديث الأعرابي ؛ أن النبي ﷺ قال له : « [ثم] ^(٤) ارفع حتى تعتدل قائما » ^(٥) ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولأنه لم يعلمه إلا الأركان ^(٦) . وقد أجبنا عن هذا الخبر ، وبيننا أنه قال [له] ^(٧) : « وما نقصته قائما تنقصه » ^(٨) من صلاتك ، وأنه علمه ما سوى الأركان .

٢٢٦٩ - قالوا : روي أن حذيفة رأى رجلا يصلي ولا يرفع عن الركوع ، فلما فرغ قال له : مذ كم تصلي هذه الصلاة ؟ فقال : منذ أربعين سنة ، فقال : ما صليت منذ أربعين سنة ^(٩) .

٢٢٧٠ - قلنا : هذا الاستدلال إن كان من حيث التقليد فعندكم لا يلزم تقليد الصحابي ، وعندنا لا يقلد ^(١٠) إذا خالف قوله العموم . وإن كان من حيث الإجماع فلا تعلم انتشاره ، ويجوز أن يكون معناه : ما صليت صلاة كاملة .

٢٢٧١ - قالوا : الركوع ركن شُئِنَ تسيبحات ^(١١) فوجب أن يكون الرفع عنه

(١) في (ن) : [لأنه يتعلق بالقراءة المسنونة] ، وفي (ع) : [لأنه يتعلق به القراءة المسنونة] ، وحرف [إن] : ساقط من (ع) .

(٢) في (ن) : [الأولتين] .

(٣) في (م) ، (ع) : [يتعلق به ويقوم] . (٤) ساقط من (ن) ، (ع) .

(٥) تقدم تخريجه في المسألة (١١٦) .

(٦) في (ن) ، (ع) : [الأركان] ، مكان [إلا الأركان] .

(٧) ساقط من (ع) .

(٨) في (م) : [قائما ينقصه] ، وفي (ن) : [قائما ينقص] .

(٩) رواه أحمد في المسند (٣٨٤/٥ ، ٣٩٦) ، والبيهقي في الجلبى باب تطييف الصلاة (٥٨/٣ ، ٥٩) ،

والبيهقي في الكبرى في باب التليظ عسى من لا يتم الركوع والسجود (١١٨/٢) ، والبيهقي في الصحيح في آخر كتاب الأذان بلفظ آخر (١٤٣/١) . (١٠) في (ع) : [لا تقلد] .

(١١) في (م) ، (ن) : [تسيبها] .

القيام الذي يفصل بين الركوع والسجود ليس بواجب ٥٣٣/٢
واجباً ، كالسجود .

٢٢٧٢ - قلنا ^(١) : الأصل غير مسلم ؛ لأن الواجب الفصل بين السجدين ، فإن سجد على وسادة ثم أريئت فانحط إلى الأرض جاز ذلك عن السجدة الثانية من غير رفع . ولأن الكلام في وجوب ما يزيد على الانتقال عن السجود إلى ما بعده إلا برفع ، فوجب الانتقال في الحالين على وجه واحد ، والخلاف فيما سوى الانتقال .

٢٢٧٣ - قالوا : اعتدال في الصلاة فوجب أن يكون واجباً ، كاعتدال الأول .

٢٢٧٤ - قلنا : المعنى في الاعتدال الأول أنه لم يوجب ^(٢) تعلق به قراءة القرآن في موضوعه ، ولما لم يتعلق بهذا القيام قراءة القرآن في موضوعه لم يكن واجباً في الصلاة . ولأن وجوب الفعل في الصلاة لا يدل على وجوبه كلما تكرر ، بدلالة القعدة .

• • •

(١) في (م) : [قلنا : هذا الاستدلال إن كان من حيث التقليد ، فنندكم لا يلزم] .

(٢) هكذا في كل النسخ ، ولعل الصواب : [لما وجب] .



إذا سجد على أنفه دون جبهته جاز

- ٢٢٧٥ - قال أبو حنيفة : إذا سجد على أنفه دون جبهته جاز .
- ٢٢٧٦ - وقال^(١) : لا يجوز مع القدرة^(٢) . وهو قول الشافعي^(٣) .
- ٢٢٧٧ - لما : قوله تعالى ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾^(٤) فظاهره يقتضي وجوب ما يسمى^(٥) سجودا ، وذلك موجود وإن لم يصع جبهته ؛ لأن السجود هو الالتصاق بالأرض ، يقال : سجد البعير إذا وضع جرائه^(٦) على أرض ، ولأنه موضوع للسجود في الوجه ، فصار كجانب^(٧) الجبهة .
- ٢٢٧٨ - ولا يقال : إن قلتم لمستون السجود لم يوحد في الأصل ، وإن قتم لمفروضة ، لم تسلم في الفرع ؛ لأن نريد [أنه]^(٨) قد شرع السجود عليه ، ولا يعني شيئا مما ذكرناه^(٩) .
- ٢٢٧٩ - قالوا : المعنى في الجبهة أنه يسقط فرض السجود بها ، وليس كذلك الأنف ؛ لأنه يسقط فرض السجود بغيره ، فلم يجز الاختصار عليه .

- (١) يعني - أبا يوسف ومحمداً - صاحبي أبي حنيفة رحمهم الله .
- (٢) راجع للمسألة في : الأصل (٢١٠/١) ، متن القدوري باب صفة الصلاة ص ٩ ، بدائع الصنائع فصل في أركان الصلاة (١٠٥/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٣٠٤ ، ٣٠٣/١) تحفة الفقهاء باب احتياح الصلاة (١٣٥/١) ، البناية (٢٧٦/٢ - ٢٨٠) .
- (٣) راجع المسألة في : الأم باب كيف السجود (١١٤/١) ، الوسيط الباب الرابع في كيفية الصلاة (٦٢٤/٢) ، حلية العلماء (١٠٠/٢ ، ١٠١) ، المجموع مع المنهبد (٤٢٢/٣ - ٤٢٥) . (وانظر : للمدونة في الركوع والسجود ٧٣/١ ، بداية الاجتهاد الفصل الثاني في الأفعال التي هي أركان ١٤١/١ ، ١٤٢ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الثالث عشر في السجود ص ٦٣ ، ٦٤ ، الكافي لابن عبد البر باب الركوع والسجود ٢٠٣/١ ، لمائل الفقهية كتاب الصلاة ١٢٤/١ ، ١٢٥ الإفصاح ١٣١/١ ، ١٣٢ ، الكافي لابن قدامة ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، المغني ٥١٥/١) .
- (٤) سورة الحج : الآية ٧٧ .
- (٥) في (٥) : ما سمي [.
- (٦) في (٢) ، (٣) ، (٤) : [حراره] . الحزان : - بكسر الحيم - باطن العنق من البعير وغيره ، وقيل : مقدم العنق من مدبح البعير إلى منحره . فإذا برك البعير ومد عنقه على الأرض قبل أن يلقى جرائه بالأرض ، والجمع جرن وأجرة مثل حمار وحسر وأحسرة . (انظر : لسان العرب مادة (جرن) ٦٠٧/١) .
- (٧) في (٧) : [لجانب] .
- (٨) الزيادة من (م) ، (ن) .
- (٩) في (ن) : [مما ذكرناه شيئا] .

إذا سجد على أنفه دون جبهته جاز ٥٣٥/٢

٢٢٨٠ - قلنا : علة الفرع تبطل ^(١) بجوانب الجبهة ؛ لأن كل حزة منها يسقط ^(٢) الفرض بغيره ، ولو اقتصر عليه جاز . ولأن الأنف والجبهة عظم واحد ، فإذا جاز الاتصاف في السجود على أحد حابيه جاز على الآخر ، ولأن من كان بجبهته عند انتقل فرض السجود إلى أنفه ، فلو لم يكن محلاً للفرض في الأصل لم ينتقل إليه الفرض ، كالحذق والذقن ، وطرده جوانب الجبهة .

٢٢٨١ - قالوا : لا ينتقل الفرض إليه ، وإنما يلزمه أن يقرب جبهته في الأرض غاية التقريب وذلك لا يمكن إلا بالصاق أنفه من الأرض ؛ فلذلك لزمه ، ولو أمكن تقريب الجبهة من غير الصاق الأنف بأن تقابل أنفه حفرة جاز .

٢٢٨٢ - قلنا : الدليل على أن الفرض ينتقل إلى الأنف أن النبي ﷺ أجرى الجبهة والأنف في السجود مجرى واحدا ، بقوله : « مكن جبهتك وأنتك من الأرض » ^(٣) وروى عكرمة قال : مر رسول الله ﷺ على رجل ساجد لا يضع أنفه على الأرض ، فقال : « من صلى صلاة لا يصيب / أنفه ما يصيب الجبين لم تقبل ^(٤) صلاته » ^(٥) ، وإذا تعلق فرض السجود بهما ثم عجز عن أحدهما لم يسقط عن الآخر ، كجوانب الجبهة .

٢٢٨٣ - احتجوا : بحديث ابن عباس قال : أمر رسول الله ﷺ أن يسجد على سبع : يديه ، وركبتيه ، وأطراف أصابعه ، وجبهته ^(٦) . فحصر ^(٧) السجود بالجبهة .

(١) في (م) : [يبطل] . (٢) في (ن) : [سقط] .

(٣) تقدم تخريجه ، وأخرجه أبو حنود في السنن باب صلاة من لا يقم صله في الركوع والسجود (٢١٩/١) ، وأحمد في المسند (٣٤٠/٤) ، والبيهقي في الكبرى باب تعيين القراءة المطلقة فيما روي بالقائمة (٣٧٤/٢) ، وأخرجه الترمذي باب ما جاء في السجود على الجبهة والأنف (٥٩/٢) ، الحديث (٢٧٠) .

(٤) في (م) : [لم يقبل] .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ما يسجد عليه من اليد أي موضع هو (٢٩٤ ، ٢٩٣/١) الحديث (٩) ، وعبد الرزاق عن الثوري بهذا السند في المصنف باب سجود الأنف (١٨٢/٢) الحديث (٢٩٨٢) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى من طريق عاصم الأحول (١٠٤/٢) .

(٦) البخاري في الصحيح في كتاب الأذان باب السجود على سبعة أعظم (١٤٧/١) ، ومسلم في الصحيح في باب أعضاء السجود والتهي عن كف الشعر والثوب وعقصر الرأس في الصلاة (٢٠٣/١) ، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٠/٢) ، الحديث (٢٩٧١ ، ٢٩٧٢) ، وابن أبي شيبة مرفوعاً مختصراً في المصنف ما يسجد عليه من اليد أي موضع هو (٢٩٣ ، ٢٩٢/١) ، الأحاديث (١٠ ، ٨ ، ٧) .

(٧) في حاشي (س) : [مخصص] .

٢٢٨٤ - قالوا : وروى رفاعه بن رافع أن النبي ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ... إلى أن قال : ثم يسجد فيمكن جبهته من الأرض » ^(١) .

٢٢٨٥ - والجواب : أن العباس وسعدًا رويا عن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » فذكر الوجه ^(٢) ؛ وهذا يدل على مساواة غير الحيين له ، وهو زائد ، فالرجوع إليه أولى .

٢٢٨٦ - وقد روي عن طاووس [أنه قال] ^(٣) في هذا الخبر : الأنف واليمين عظم واحد ^(٤) . ولأن خبرهم يقتضي السجود على الجبهة ولا ينفي وجوب غيره ، وخبرنا يقتضي وجوب الأنف ، فوجب الجمع بينهما .

٢٢٨٧ - ولا يقال : إن خبركم يقتضي وجوب السجود على جميع الوجه ، وذلك لا يجب باتفاق ، فليس لكم أن تحملوه ^(٥) على وجوب الأنف إلا ولنا أن نحمله على وجوب الجبهة ؛ لأننا نحمله على وجوب الجبهة والأنف وقيام كل واحد منهما مقام الآخر ، وهذا أولى ؛ لأنه أقرب إلى الظاهر .

٢٢٨٨ - ولا يقال : خبركم ذكر فيه الوجه مجملًا ، وخبرنا فسر فيه الواجب من الوجه ؛ لأن خبرنا ذكر فيه جميع ما يتعلق به حكم السجود ، وخبرهم فيه بعض ذلك ، فالرجوع إلى خبرنا أولى .

٢٢٨٩ - قالوا : اختلف التابعون على وجهين : منهم من قال : السجود على الجبهة

(١) هذا جزء من حديث رفاعه بن رافع تقدم تخريجه ، وأخرجه أبو داود من طريق همام مرفوعا باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٢١٩/١) .

(٢) حديث العباس رواه الحاكم في المستدرک (٣٤٩/١) ، والترمذي (٦١/٢) ، والبيهقي في الكبرى (١٠١/٢) ، والسائي في الكبرى (٢٣٠/١ ، ٢٣١) وابن ماجه (٢٨٦/١) ، وابن خزيمة (٣٢٠/١) ، وابن حبان (٢٤٨/٥ ، ٢٤٩) ، والمقدسي في المختارة (١٩٩/٣) ، والشافعي في المسند (٤٠/١) ، والطحاوي في شرح المعاني (٢٥٦/١) ، واليزار (١٤٦/٤) وأبو يعلى (٥١/١٢) . وحديث سعد رواه عبد بن حميد (٨٢/١) وأبو يعلى (٦٠/٢) والطحاوي في معاني الآثار (٢٥٥/١ ، ٢٥٦) .

(٣) زيادة من (ع) .

(٤) أخرجه ابن ماجه الحديث (٨٨٤) ، ولفظه قال ابن طاووس : فكان أي يقول : اليمين والركبتين والقدمين ، وكان يعد الجبهة والأنف واحد ، وفي رواية السائي قال سفيان : قال لنا ابن طاووس ووضح بینه على جبهته وأمرها على أنه قال : هذا واحد . أخرجه في باب السجود على الركبتين (٢١٠/٢) .

(٥) في (م) : [أن يحمله] .

إذا سجد على أفه دون جهته حاز ٥٣٧/٢

واجب دون الأنف ، ومنهم من قال : يجب عليهما . فمن قال : يجب على الأنف دون الجبهة خالف إجماعهم .

٢٢٩٠ - قلنا : إجماع التابعين لا يحتج به على أي حنفية ؛ لأن ^(١) حلامه معتد به عليهم . ولأن من قال بوجوب السجود على الجبهة لم ينقل عنه أن الأنف لا يقو مقامها ، فلم يحز إثبات مذهب لهم بالاستدلال .

٢٢٩١ - قالوا : جاز ^(٢) بالسجود ^(٣) على الجبهة مع القدرة عليه فلم يميز ^(٤) صلاته ، كما لو سجد على خده .

٢٢٩٢ - قلنا : شرط القدرة لا تأثير له في الأصل ؛ لأنه لا يجوز السجود على الخد مع العجز والقدرة ، ولأن الخد لم يشرع السجود عليه ، فلم يجوز الاقتصار عليه ، وما كان الأنف قد شرع السجود عليه في الوجه جاز الاقتصار عليه .

٢٢٩٣ - قالوا : فرض يتعلق بالجبهة فلم يجوز إقامة غيره مقامه ، كالطهارة .

٢٢٩٤ - قلنا : نقلب ^(٥) هذه العلة فنقول : فاستوى فيه الأنف والجبهة ، كالطهارة . ولأن محل الطهارة لا يقوم ببعضه مقام بعض ، ومحل السجود يجوز الاقتصار على بعضه ، بدلالة جوانب الجبهة .

٢٢٩٥ - قالوا : عضو هو محل لفرض السجود ^(٦) فلم يتم عضو آخر مقامه في الفرض ، قياساً على سائر أعضاء السجود .

٢٢٩٦ - قلنا : الأنف والجبهة عضو واحد في باب السجود ، وإذا اقتصر [على] ^(٧) أحدهما فلم يتم عضو مقام عضو ، بل اقتصر على بعض محل السجود ، ويمثل ذلك يجوز في سائر الأعضاء ؛ لأنه لو اقتصر على بعض كفه أو بعض أصابع رجله جاز .

(٢) في (م) : [أجاز] .

(٤) في (م) ، (ع) : [فلم يجوز] .

(٦) في (ن) : [محل السجود لفرض] .

(١) في (ع) : [لأنه] .

(٣) لعل الصواب : [امتنع من السجود] .

(٥) في (م) : [نقلت] .

(٧) ساقطة من (م) .



إذا سجد على كور عمامته جاز

٢٢٩٧ - قال أصحابنا : إذا سجد على كور ^(١) عمامته جاز ^(٢) .

٢٢٩٨ - وقال الشافعي : لا يجوز ^(٣) .

٢٢٩٩ - لنا : قوله تعالى ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ ومن سجد على كور عمامته ^(٤) تناول الاسم كما يتناوله إذا كانت على الأرض فسجد عليها . ومن ادعى الفصل بينهما ^(٥) بالغة فقد ادعى ما لا دليل عليه .

٢٣٠٠ - وروي عتبة بن خالد ^(٦) عن عبد الله بن محرز ^(٧) عن يزيد الأصم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يسجد على كور العمامة ^(٨) . ولا يقال : إنها حكاية

(١) الكور والكورة : العمامة وقيل : الكور تكوير العمامة . (انظر : لسان العرب مادة (كور) ٢/٥٣٢)

(٢) راجع المسألة في : كتاب الآثار باب افتتاح الصلاة ورفع الأيدي والسجود على العمامة ص ١٥ ، متن القدوري الباب السابق ص ٩ ، تحفة العقهاء الباب السابق (١٣٥/١) ، بذائع الصنائع فصل في سن الصلاة (٢١٠/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه الصلابة (٣٠٥/١ ، ٣٠٦) الباية (٢٨١/٢ - ٢٨٤) ، مجمع الأنهر باب صفة الصلاة (٩٧/١ ، ٩٨) .

(٣) راجع المسألة في : الأم (١١٤/١) ، الوسيط (٦٢٦/٢) ، حلية العلماء (١٠١/٢) ، المجموع مع المذهب (٤٢٥/٣ ، ٤٢٦) . قال مالك وأحمد في رواية - مثل قول أبي حنيفة - : يجوز السجدة على كور العمامة ، وقال مالك في المدونة : أحب إلي أن يرفع عن بعض جبهته حتى يس بعض جبهته الأرض ، فإن سجد على كور العمامة أخرجه ولا إعادة عليه . (راجع المسألة في : المدونة ١/٧٦ ، للفتى ١/٢٨٧ ، الكافي لابن عبد البر ١/٢٠٣ ، بداية المجتهد ١/١٤٢ ، المسائل المفقودة ١/١٢٧ ، الإقصاص ١/١٣٢ ، الكافي لابن قدامة ١/١٣٧ ، المغني ١/٥١٧ ، ٥١٨) .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [العمامة] .

(٥) في (م) ، (ن) ، وفي هامش (ص) : [منها] .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [عتبة بن عامر] وهو تصحيف لأن عتبة بن عامر الجهني صحابي مشهور ، وأما عتبة بن خالد بن عتبة السكوتي أبو مسعود الكوفي من ثمانية . روى عنه أحمد بن حنبل وسم ابن حماد وغيرهما . وثقه أحمد وأبو حاتم وغيرهما . (انظر : المرح والتمديد ١/٣١٠ ترجمة ١٧٢٦ ، ميزان الاعتدال ٨٥/٣ ، ترجمة ٥٦٨٦ ، تقريب التهذيب ٢/٢٩٦ ، ترجمة ٢٢٧) .

(٧) في سائر النسخ عبد الله بن محمد والمثبت من مصنف عبد الرزاق .

(٨) الحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه باب السجود على العمامة (٤٠٠/١) ، رقم (١٥٦٤) ، وعص =

فعل ، فيحتمل ^(١) أن يكون سجد على بعض الجبهة وكور العمامة ؛ لأن قوله : سجد على كور عمامته يقتضي الاختصار عليه . ولأنه ركن لا ينفيه ما يحول بينه وبين الأرض إذا كان مفصلاً ، كذلك حال اتصاله ، أصله : القيام .

٢٣٠٩ - ولا يقال : المعنى في الرجل أنه ليس بها مدخل في الطهارتين ليس له تعلق بالخالل ، ألا ترى ^(٢) أن اليد تدخل ^(٣) في الطهارتين والخالل ^(٤) لا يؤثر في السجود عليها ، ولأن افتراقهما من هذا الوجه لم يمنع تساويهما ^(٥) في الخالل المنفصل ، وكذلك المنصل ، ولأن كل عضو يتعلق به السجود فالخالل المنصل لا ينفيه ، أصله : الأنف ولأن ما جاز السجود عليه في سائر أعضائه جاز في جبهته ، أصله : المنفصل .

٢٣٠٩ - احتجوا : بقوله ~~سجد~~ : لا يتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله ... إلى أن قال : ثم يسجد فيمكن جبهته من الأرض ^(٦) .

٢٣٠٣ - والجواب ^(٧) أن ظاهر الخبر متروك بالإجماع ؛ ألا ترى أن الخالل مضمر بالاتفاق ، إلا أننا نقصر على إضمار الخالل ويضمرون الخالل المنفصل ، ومن اقتصر على أحد الإضمارين كان أولى .

٢٣٠٤ - احتجوا : بحديث ابن عباس قال : أمر رسول الله ﷺ أن يسجد ^(٨) على سبعة : يديه ، وركبتيه ، وأطراف أصابعه ، وجبهته ^(٩) .

٢٣٠٥ - والجواب : أنه ^(١٠) يقال : سجد على الجبهة - وإن حالت العمامة بينها وبين الأرض ، كما لو كانت منفصلة .

= عبد الله بن أبي أوفى قال : رأيت رسول الله ﷺ سجد على كور العمامة . (انظر : مجمع الزوائد ١٢٥/٢ باب السجود . رواه ابن أبي شيبة من قول سعيد بن المسيب ومكحول والحسن والزهري وعبد الرحمن بن يزيد في المصنف في من كان يسجد على كور العمامة ولا يرى به بأساً ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ .

- (١) في (ن) : [فتحمل] . (٢) في (ص) : [ألا ترى] .
(٣) في (م) ، (ع) : [مدخل] . (٤) في (ص) ، (ن) ، (ع) : [والخالل] .
(٥) في (ن) : [تساويها] .
(٦) هذا جزء من حديث رفاعة بن رافع أخرجه أبو داود والدارمي في سه - باب الذي لا يتم الركوع والسجود (٣٠٦ ، ٣٠٥/١) ، وابن الجارود في المتقى في باب صفة صلاة رسول الله - ﷺ ص (٥٨) ، ٥٩ ، رقم (١٩٤) .
(٧) في (ص) ، (م) : [أن أسجد] .
(٨) تقدم تخريج هذا الحديث في المسألة (١١٩) .
(٩) في (ع) : [أن] .

٢٣٠٦ - قالوا : روى خياب ^(١) بن الأرت قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ شدة الرمضاء ^(٢) في جباهنا وأكفنا ، فلم يشكنا ^(٣) ، فلو جاز السجود على الخائل لذكر ذلك
٢٣٠٧ - قلنا : هذا اللفظ مشترك ، ويقال ^(٤) : فلم يشكنا ^(٥) بمعنى أرل شكوانا ^(٦) ، ويقال : لم يشكنا ^(٧) بمعنى لم يجينا ^(٨) ، وإذا احتمل اللفظ الأمرين سقط التعلق به .

٢٣٠٨ - قالوا : روي عن علي وابن عمر ^(٩) وعبادة مثل قولنا ^(١٠) .

٢٣٠٩ - قلنا : يجب [نقل اللفظ الذي] ^(١١) روى عنهم ، ثم لو ثبت لم يمكن دعوى الإجماع ؛ لأنه لم يثبت ، ولم يجز التقليد إذا روي عن النبي ﷺ خلافه . وقد روي عن إبراهيم أن عمر صلى بالناس الجمعة في يوم شديد الحر ، فطرح طرف ثوبه على الأرض ، فجعل يسجد عليه ثم قال : يا أيها الناس إذا وجد أحدكم الحر فليسجد على طرف ثوبه ^(١٢) . وعن أنس قال : كنا نصلي مع النبي ﷺ فيسجد أحدنا على ثوبه ينقي ^(١٣)

(١) في (م) ، (ع) : [خياب] ، وهو : خياب بن الأرت التميمي ، - أبو عبد الله - شهد بلذا . زل الكوفة ومات بها سنة سبع وثلاثين . (انظر : أسد الغابة ٩٨/٢ - ١٠٠ ، تقريب التهذيب ٢٢١/١ ، ٢٢٢ ترجمة رقم ١٠٥ ، الإصابة ٤١٦/١ ، ترجمة ٢٢١٠) .

(٢) الرمضاء هي : الرمل أو الحجارة الحامية من حر الشمس . قال ابن منظور : الرض : شدة الحر ، والرمض حر الحجارة من شدة حر الشمس ، وشدة وقع الشمس على الرمل وغيره ، والأرض الرمضاء يقال : رمض الصائم إذا حر جوفه من شدة العطش ، ورمضت قدمه احترقت من الرمضاء . (انظر : لسد العرب (رمض) ١٧٢٩/٣ - ١٧٣١ ، المصباح المنير ٢٢٥/١ ، المعجم الوسيط ٣٧٤/١) .

(٣) في (ن) : [فلم تشكنا] . الحديث رواه مسلم والنسائي وابن ماجه وأحمد - من غير ذكر الجاه والأكف - أخرجه مسلم في باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت من غير شدة الحر (٢٥٠/١) ، النسائي في كتاب المراقبة ، في أول وقت الظهر (٢٤٧/١) ، وابن ماجه في باب وقت صلاة الظهر (٢٢٢/١) ، رقم (٦٧٥) ، وأحمد في المسند (١٠٨٥/٥ ، ١١٠) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٠٥/١ - ١٠٧) ، راصحه أيضًا في شرح السنة في باب تعجيل صلاة الظهر (٢٠١/٢) رقم (٣٥٨) .

(٤) في (ن) : [يقال] . (٥) في (ن) : [فلم تشكنا] .

(٦) في (م) : [شكونا] . (٧) في (ن) : [لم تشكنا] .

(٨) في (م) مطبوس ، وفي (ن) : [لم يجينا] . (٩) في (ن) : [عن ابن عمر وعلي] .

(١٠) أخرجه البيهقي في الكبرى في باب الكشف عن الجبهة في السجود (١٠٥/١) .

(١١) في (ن) : [اللفظ نقل الذي] .

(١٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن جرير في كتاب الصلاة (٣٠١/١) .

(١٣) في (م) : [ينقي] .

آخر^(١) . وعن ابن عمر قال : كان الناس يفعلون ذلك في زمن عثمان^(٢) .
٢٣١٠ - قالوا : لم يباشر بجهته ما انفصل عنه مع القدرة فوجب أن لا يجزئه .
أصله : إذا سجد على قصاص شعره .

٢٣١١ - قلنا : اعتار ما انفصل عنه لا معنى له ؛ لأن الحيلولة موجودة في المنفصل والمتصل على وجه واحد . وقولهم لا يمتنع أن يختلف المنفصل والمتصل ؛ بدلالة من صلى وعليه طرف ثوب طويل وعلى طرفه الآخر نجاسة لم تجز^(٣) صلاته ، ولو كان منفصلاً فصلى على الموضع الطاهر منه أجزأه ، ولو صلى في خف نجس لم يجز ، ولو وقف على خف باطنه نجس جار ، وذلك لأننا بينا أن الحائل للمتصل والمنفصل سواء ، وما ذكروه لا يختلف بالحائل ، وإنما يختلف لمعنى آخر ، قلتم يدعى تساوي المتصل والمنفصل^(٤) في حال ؟ ثم ما ذكروه غير مسلم ؛ لأن أصحابنا قالوا : إذا كان على رأسه طرف عمامة وطرفها الآخر نجس - وهو لا يتحرك بتحركه - جارت صلاته ؛ فقد سويما بين المتصل والمنفصل في باب النجاسة . ثم المعنى فيمن سجد على قصاص شعره أنه لو باشر الأرض به لم يجز ؛ كذلك مع الحائل ، ولما كانت الجبهة إذا باشرتها الأرض جاز السجود ، وكذلك^(٥) مع الحائل .

٢٣١٢ - قالوا : حكم يتعلق بالوجه ، فوجب أن يجب مباشرة الوجه [به]^(٦) كالطهارة .
٢٣١٣ - قلنا : الحكم الذي يعنونه^(٧) هو السجود ، وقد باشر الوجه به - وإن كان هناك حائل - كما قد باشر به إذا انفصل الحائل . ولأن حكم الطهارة مخالف للسجود^(٨) ؛ بدلالة أن الحائل المتصل لا يجوز إيقاع الطهارة فيه^(٩) ، كالطهارة^(١٠) ،

(١) رواء البخاري في الصحيح باب بسط الثوب في الصلاة للسجود (٢٠٩/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠١/١) ، وابن ماجه في باب السجود على الثياب من شدة الحر والبرد (٣٢٩/١) والدارمي في باب الرخصة في السجود على الثوب (٣٠٨/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من بسط الثوب وسجد عليه (١٠٦/٢) .

(٢) لم نثر على هنا الأثر . (٣) في (ص) : [لم تجزئه] .

(٤) في (ع) : [المنفصل والمتصل] . (٥) في (م) ، (ع) : [كذلك]

(٦) ساقط من (م) ، (ع) . (٧) في (ع) : [تعنون] .

(٨) في (ن) : [السجود] . (٩) في (ص) : [به]

(١٠) في (م) : [الطهارة] . الطهارة بغسل الماء وتبشيع الرأس مع الشدة : كقصة الثوب ، وهي جانبته الذي لا هدب له ، وطهارة كل شيء سحره ، أي طرف كل شيء ، وطهارة الثوب موضع هدبه ، وهي ساشيته التي لا هدب لها ، وطهارة الأرض : ساشيتها . (راجع لسان العرب (طرد) ٢٦٥٤/٤ ، للمصنف الأوسط (٥٦٠/٢) .

ولو سجد عليها جاز . ولأن الطهارة لما جاز أن يمنع [منها] ^(١) الحائل المتصل في غير الوجه ، منع في الوجه ، ولما ^(٢) كان الحائل المتصل لا يمنع السجود في غير الوجه كذلك فيه .

٢٣١٤ - قالوا : البساط بدل عن الأرض ، وكور العمامة بدل عن الوجه ، فلو أجزنا [هذا أجزنا] ^(٣) بدلين عن مبدل واحد ، وهذا لا سبيل إليه .

٢٣١٥ - قلنا : هذا غلط ؛ لأن الفرض لم يتعلق بالأرض حتى يجعل البساط بدلاً عنها ، وإنما يتعلق الفرض بالبساط لا على طريق البدل ، وكذلك كور ^(٤) العمامة لا يجعل بدلاً عن الجبهة كما لا يجعل ^(٥) إذا كان منفصلاً . ثم هذا غلط ؛ لأننا لو سلمنا ما قالوه كان أحد البدلين عن مبدل - وهو الأرض - والآخر بدلاً عن غيره ، فلا يتمتع اجتماع بدلين عن مبدلين ؛ الدليل ^(٦) عليه : المصلي ^(٧) في الخف والنعل ^(٨) على البساط ، والبساط على ما قالوه بدل عن الأرض ، والخف بدل عن الرجل ، ويجوز القيام والسجود عليه .

• • •

-
- (١) زيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .
 (٢) ساقطة من (م) ، (ع) .
 (٣) ساقطة من (ع) .
 (٤) في (م) ، (ع) : [يجوز] .
 (٥) في (م) ، (ع) : [للمصل] .
 (٦) في (م) ، (ع) : [للدليل] .
 (٧) (ح) [والنعل] ، وفي (ع) ، بلا نقاط .



السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب

٢٣١٦ - قال أصحابنا : السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب ^(١)

٢٣١٧ - وقال الشافعي : واجب ، في أحد قوليهِ ^(٢) .

٢٣١٨ - دليلنا : قوله تعالى ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ ويقال : سجد - وإن لم يضع يديه على الأرض - . وروي في حديث ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مثل الذي يصلي وهو عاقص شعره كمثل الذي يصلي وهو مكتوف » ^(٣) فأجبراهما ^(٤) مجرى واحدًا ^(٥) ، فدل [على] ^(٦) أن ذلك صفة الفضيلة . ولأن ما لا يجب ^(٧) الإجماع به عند المعجز لا يجب السجود عليه في الأصل ، كسائر الأعضاء ، وعكسه الوجه .

٢٣١٩ - احتجوا : بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « أمرت أن أسجد على سبع : الوجه ، واليدين ، والركبتين [والقدمين] » ^(٨) .

٢٣٢٠ - والجواب : أن المراد بذلك المسنون ؛ بدلالة أنه ذكر الوجه ، والسجود على

(١) راجع : بدائع الصنائع (١٠٥/١) ، فتح القدير مع الهداية وبها مشه الناية (٣٠٤/١ ، ٣٠٥) ، البناية (٢٨٠/١) .
(٢) اختلف الشافعية في وجوب وضع اليدين والركبتين والقدمين إلى قولين ، قال بعضهم : الأصح أن وضعهما مستحب ، وقال الآخرون : الأصح والراجح الوجوب ، قال الووي : فاحتار الصحيح الوجوب ، وقد أشار الشافعي في الأم إلى ترجيحه . وقال مالك وأحمد : مثل قول الشافعي : يجب السجود عليها . وقال ابن جزي المرتاضي المالكي في قوانين الأحكام : فأما الوجه واليدين فواجب لإسباغها ، وأما الركبتان والقدمان فقبل . واجب وقيل : سنة . راجع : قوانين الأحكام الشرعية الباب الثالث في السجود ص ٦٣ ، الكافي لابن قدامة (١٣٧/١) المغني (١٥١/١ ، ١٥٦) .

(٣) رواه مسلم من طريق عبد الله بن وهب في باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والوبر وعصر الرأس في الصلاة (٢٠٣/١) ، وأحمد في المسند (٣١٦ ، ٣٠٤/١) ، والنسائي في باب مثل الذي يصلي ورأسه معقوف (٢١٥/٢ ، ٢١٦) ، والبيهقي في الكبرى باب لا يكف ثوبًا ولا شعرًا ولا يصلي عاقصًا شعرًا (١٠٨/٢ ، ١٠٩) .

(٤) في (ن) ، (ع) : [فأجبر] .

(٥) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٦) في سائر النسخ : [واحد] .

(٧) في (ص) ، (ع) : [ما يجب] .

(٨) زيادة من (م) ، (ن) ، (ع) . والحديث تقدم تخريجه في مسألة (١٩٩) .

جميعه ليس بواجب .

٢٣٢١ - قالوا : كل عضو وجب غسله في الطهارة الصغرى وجب السجود عليه ، كالوجه .

٢٣٢٢ - قلنا : وجوب غسله في الطهارة لا يدل على وجوب السجود عليه ، كالأنف ، ولأن الوجه عكس علتنا ؛ لأن الإيماء يجب به عند المحز ، فلذلك ^(١) كان السجود ^(٢) عليه واجبا عند القدرة ^(٣) .

• • •

(١) في (ن) : [تكذلك] .
(٢) في (م) ، (ع) : [كالسجود] .
(٣) ورد في (م) ، (ع) بعد قوله : [القدرة] : [والله أعلم] .



إذا سجد على يديه وهما في كميه حاز

٢٣٢٣ - قال أصحابنا : إذا سجد على يديه وهما في كميه حاز ^(١) .
 ٢٣٢٤ - وقال الشافعي : لا يجوز - في أحد قوله - حتى يكشفهما ^(٢) ،
 والخلاف في هذه المسألة لا يتحقق ؛ لأن وضعهما عندنا ليس / بواجب ، فكيف نتكلم
 على صفات الوضع .

٢٣٢٥ - والدليل على أن السجود [على] ^(٣) الحائل لا يؤثر في السجود عليهما
 قوله **التحفة** : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ^(٤) وذكر الديدن ، ويقال : سجد
 على يديه وإن كانتا في كميه . وروى عبد الله بن عبد الرحمن قال : جاءنا النبي
 ﷺ فصلى في بني عبد الأشهب فرأيتُه واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد ^(٥) . وروى
 عكرمة عن ابن عباس **رضي الله عنه** قال : صلى رسول الله ﷺ في ثوب واحد يتقي بفضله
 حر الأرض ويردها ^(٦) . ولأن الحائل المتصل لا يمنع من فعل السجود عليهما ،
 كذلك المتصل ، أصله : الرجلين والركبتين .

٢٣٢٦ - ولا معنى لقولهم : إن الركبة عورة فلا يجوز كشفها ؛ لأنه لو كان عليه
 ثوبان لم يلزمه كشف أحدهما ، وإن لم يحتج إليه في ستر العورة .

٢٣٢٧ - قالوا : روى خباب بن الأرت **رضي الله عنه** قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ شدة

(١) قال في فتح القدير : اعتبار النجاسة في الحائل يقتضي عدم اعتباره حائلاً فصور كأنه سجد بلا حائل ، ولا يجوز
 من المصنف بكفه كما لا يجوز بكفه (راجع : الناية باب صفة الصلاة ٢٨٣/٢ ، فتح القدير ٣٠٦/١) .

(٢) قال الشافعي في الأم : وفي هذا قولان ، أحدهما . أن يكون عليه أن يسجد على جميع أعضائه ، وهذا
 مذهب يوافق الحديث ، والقول الثاني : أنه إذا سجد على جهته أو على شيء منها دون ما سواه أجزأه .

(راجع : الأم باب كيف السجود ١١٤/١ ، المجموع ٤٢٧/٣ ، ٤٢٨) .

(٣) ساقطة من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (س) واستفركت في الهامش .

(٤) تقدم تخرجه الحديث في مسألة (١١٩) .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الصلاة ، باب في الرجل يسجد ويده في ثوبه (٢٩٧/١) . راجعه

في انتقى باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه بأعضائه من (١٥٧) الحديث (٩٧١) .

(٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الصلاة ، باب في الرجل يسجد ويده في ثوبه (٣٠١/١) .

وأحمد في المسند (٢٥٦/١) .

الحر قلم يشكنا^(١) . وقد أجبنا عن هذا الخبر .

٢٣٢٨ - قالوا : عضو من أعضاء التيمم ، فوجب أن يجب كشفه في السجود ، كالجبهة .

٢٣٢٩ - قلنا : لا نسلم الأصل ، وقد قدمناه .

(١) تقدم تخرجه في المسألة (١٢٠) .



القعدة بين السجدين ليست واجبة

٢٣٣٠ - قال أصحابنا : القعدة بين السجدين ليست واجبة ^(١) .

٢٣٣١ - خلافاً للشافعي ^(٢) .

٢٣٣٢ - لما : قوله تعالى ﴿ ارْكَعُوا وَسُجُّدُوا ﴾ . ولأنها سجدة يتأخر عنها أركان الصلاة فلا يجب بعدها قعدة ، كالسجدة الثانية . ولا يلزم السجدة الأخيرة ؛ لأن ^(٣) ليس بعدها إلا ركن واحد . ولأن هذه قعدة للفصل بين الأركان ^(٤) فلا تجب ^(٥) ، كالقعدة الأولى للشاهد . ولأنها لو كانت واجبة لتعلق بها ذكر مستنون أو واجب ، كسائر الأفعال . ولأنها قعدة لا يتعقبها الخروج من الصلاة فلم تكن ^(٦) واجبة ، كالقعدة الأولى .

٢٣٣٣ - احتجوا : بما روي عن النبي ﷺ أنه قال للذي علمه الصلاة : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » ^(٧) .

٢٣٣٤ - والجواب ما قدمناه أنه قال في هذا الخبر : « وما نقصته وإنما نقصه من صلاتك » ، وهذا يدل على أنه إذا ترك بعض ما علمه كانت صلاته ناقصة جائزة .

(١) راجع : بدائع الصنائع (٢١٠/١ ، ٢١١) ، تحفة الفقهاء باب افتتاح الصلاة (١٣٣/١) ، فتح القدير مع الهادي وبهامشه الناية (٣٠٧/١) ، البنائة (٢٦٦/٢ ، ٢٩٠) .

(٢) تقدم ذكر مذاهب العلماء في حكم القومة والجلوس بين السجدين في مسألة (١١٦) . انظر الأم باب كيف السجود ١١٤/١ ، ١١٥ ، الوسيط الباب الرابع في كيفية الصلاة ٦٢٨/٢ حلية العلماء ١٠٢/١ ، المجموع ٤١٠/٣ ، الكافي لابن عبد البر باب الركوع والسجود ٢٠٢/١ المقدمات المسهلات كتاب الصلاة ١٥٩/٢ ، فوائد الأحكام الشرعية الباب الرابع عشر في الجلوس ص ٦٥ ، الإنصاح ١٣٢/١ ، الكافي لاسي قدامة ١٣٨/١ ، ١٣٩ ، المغني ٥٢٢/١ ، ٥٢٣) .

(٣) في (م) ، (ع) : [لأنه] .

(٤) في (م) ، (م) ، (ع) : [لفصل الأركان] .

(٥) في (م) ، (ع) : [فلا يجب] .

(٦) في (م) : [يكره] .
(٧) هذا جزء من حديث الأعرابي للمسيء صلاة ، أخرجه البحاري في الصحيح باب استواء الطهر في الركوع (١٤٤/١) ، وأبو داود في باب صلاة من لا يقيم صليته في الركوع والسجود (٢١٧/١ ، ٢١٨) والبيهقي في الكبرى (١١٧/٢) .

٢٣٣٥ - قالوا : سجود لا يتعقبه قيام ، فوجب أن يتعقبه جلوس واجب ، كالسجدة الأخيرة .

٢٣٣٦ - قلنا : يبطل برفع الرأس من السجدة الثانية في الركعة الثانية أن القيام لا يتعقبه وليس بعدها قعود واجب .

٢٣٣٧ - والمعنى في السجدة الأخيرة أن القعدة لما وجبت عقبها تعلق بها ذكر مسنون ، ولما لم يتعلق بهذه القعدة ذكر مسنون دل أنها لا تجب ^(١) .

٢٣٣٨ - قالوا : سجدة في الصلاة فوجب أن يتعقبها اعتدال ، قياساً على السجدة الثانية .

٢٣٣٩ - قلنا : السجدة الثانية يتعقبها الركن الواجب ، وذلك اعتدال ، فلذلك وجب ، والسجدة الأولى بعدها ركن هو سجود ، فوجب فعله عقبها ^(٢) ولم يجب الاعتدال . ولأننا عكس هذه العلة فنقول : فلا يجب بعدها قعدة بغير التشهد ، كالثانية .

(٢) في (م) ، (ع) : [عقبها] .

(١) في (م) : [لا يجب] .



إذا رفع رأسه من السجدة الثانية نهض على صدور قدميه ولا يجلس ولا يعتمد بيديه على الأرض

٢٣٤٠ - قال أصحابنا : إذا رفع رأسه من السجدة الثانية نهض على صدور قدميه ، ولا يجلس ، ولا يعتمد يديه ^(١) على الأرض ^(٢) .

٢٣٤١ - وقال الشافعي : يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمداً على يديه ^(٣) .

٢٣٤٢ - لنا : ما روى صالح مولى التوأمة ^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ^(٥) . [وروى وائل بن حجر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ] ^(٦) كان إذا رفع رأسه من السجود استوى قائماً بتكبيره ^(٧) .

٢٣٤٣ - وفي حديث رفاعه بن رافع أن النبي ﷺ قال للأعرابي ^(٨) : « ثم اسجد

(١) في (ع) : [على يديه] .

(٢) راجع : الأصل باب الدعول في الصلاة (٧/١) ، المبسوط في كيفية الدعول في الصلاة (٢٣/١) تحفة الفقهاء (١٣٦/١) ، بدائع الصنائع فصل في سنن الصلاة (٢١١/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشمه العناية (٣٠٨/١ ، ٣٠٩) ، البناية (٢٩٠/٢ - ٢٩٢) .

(٣) اختلف الشافعية في استحباب جلسة الاستراحة ، والمشهور أنها مستحبة . راجع : الأم باب الجلوس إذا رفع من السجود بين السجدين والجلوس من الأجرة للقيام والجلوس (١١٦/١ ، ١١٧) ، مختصر المزني باب صفة الصلاة وما يجوز منها وما يقصد من (١٤ ، ١٥) ، الوسيط (٦٢٨/٢ ، ٦٢٩) ، حلية العلماء (١٠٢/٢ ، ١٠٣) ، المجموع مع المذهب (٤٤٠/٣ - ٤٤٦) ، مختصر الخلافيات ورقة (٨٥) . (انظر : المدونة ما جاء في جلوس الصلاة/ ٧٤ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٤ ، والمسائل الفقهاء كتاب الصلاة ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، الكافي لابن قدامة ١٣٩/١ ، المنهاج ٥٢٩/١ - ٥٣١) .

(٤) في (ع) : [التوأم] ، وفي (م) ، (ن) : [التوامة] . وهو : صالح ابن نهان ، مولى التوأمة ، تابعي صدوق ، اختلط بأخيرة ، وفتح ابن معين وغيره (انظر . الكامل لابن عدي ٥٥/٤ ترجمة ٩١٠ ، النسي ٣٠٥/١ ترجمة ٢٨٤٧ ، تقريب التهذيب ٣٦٣/١ ترجمة ٥٨) .

(٥) رواه الترمذي باب كيف النهوض من السجود (٨٠/٢) ، الحديث (٢٨٨) ، والبيهقي في الكبرى باب من قال يرجع على صدور قدميه (١٢٤/٢) ، وابن عدي في الكامل ، وقال الترمذي : حديث أبي هريرة عليه العمل عند أهل العلم .

(٦) لم نثر على حديث وائل بن حجر .

(٨) في (م) ، (ع) : [أن النبي ﷺ كان إذا رفع من السجود قال للأعرابي] .

حتى تطمئن ساجداً ، ثم قم « ولم يذكر القعدة . وذكر ابن شجاع عن عمر وعبيد بن مسعود وابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا ينهضون على صدور أقدامهم ^(١) . وعن علي قال : من السنة في الصلاة المكتوبة في الركعتين الأولى ^(٢) أن لا يعتمد بيده على الأرض إلا أن يكون شيخاً كبيراً ^(٣) . وعن العمام بن أبي عياش ^(٤) قال : أدركت غير واحد من أصحاب النبي ﷺ فكان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في أول ركعة قام كما هو ولم يجلس ^(٥) . ولأن هذه القعدة تعمل ^(٦) للاستراحة فلا تسن ^(٧) في الصلاة ، أصله : سائر [الأركان] ^(٨) . ولأنه معتمد بيده على غيره في صلاته من غير حاجة ، كما لو اتكأ على حائط . ولأن الانتقال تارة يكون من القيام إلى السجود [وتارة] ^(٩) من السجود إلى اقيام ، فإذا لم يثبت ^(١٠) في أحد الانتقالين قعدة كذلك الآخر . ولأنه لو وقع الفصل بين السجود والقيام بفعل ليست تكبيرة عند الانتقال ^(١١) إلى الفعل ، وتكبيرة عند الانتقال من الفعل ، أصله : القعدة بين السجدين ، فلما اقتصر على تكبيرة واحدة ، دل أنه انتقال واحد .

٢٣٤٤ - احتجوا [أبو] ^(١٢) حميد الساعدي حين وصف صلاة رسول الله ﷺ [ﷺ] ^(١٣) في عشرة من الصحابة ، فذكر إلى أن قال : في السجدة الثانية ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع ويثني رجله اليسرى فيقعدها عليها ^(١٤) .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب كيف النهوض من السجدة الآخرة ومن الركعة الأولى والثانية (١٧٨/٢) ، (١٧٩) ، الآثار (٢٩٦٦ ، ٢٩٦٩) . (٢) في (ن) : [الأولتين] .

(٣) أخرجه البيهقي باب الاعتماد بيده على الأرض إذا نهض (١٣٦/٢) .

(٤) في (ع) : [ابن عباس] وهو تصحيف . وهو : العمام بن أبي عياش الرقي الأنصاري أبو سلمة المدني ، ثقة من الرابعة . (انظر : الجرح والتعديل ٤٤٥/٨ ، الترجمة ٢٠٣٩ ، تقريب التهذيب ٣٠٤/٢ ، ترجمة ١١٧) .

(٥) هذا الحديث لم يثر عليه من هذا الوجه بهذا اللفظ ، ورواه أبو داود بمعناه في باب افتتاح الصلاة (١٨٨/١) ، ومثله الطحاوي في المئاني باب صفة الجلوس في الصلاة كيف هو (٢٦٠/١) .

(٦) في (م) : [بفعل] . (٧) في (م) : [فلا يسن] .

(٨) ساقطة من (ع) . (٩) ساقطة من (ع) .

(١٠) في (ن) : [ثبت] . (١١) في (ن) : [عند القيام الانتقال] .

(١٢) ساقطة من كل النسخ ، والصواب إثباتها . (١٣) ساقطة من (ن) .

(١٤) أخرجه أبو داود (١٩٤/١ ، ٢٥٢) ، وابن ماجه (٣٣٧/١) ، وشرح معاني الآثار للطحاوي (٢٥٨/١) ونسب الراية للزلمي (٣٠٩/١) .

٢٣٤٥ - والجواب : أن الطحاوي روى حر أبي حميد وذكر فيه : ثم كبر وسجد ، ثم كبر فقام ولم يتورك ، فتعارضت الروايتان عن أبي حميد ، وبقيت أخبارا من غير معارضة .

٢٣٤٦ - قالوا : روى مالك بن الحويرث قال : رأيت النبي ﷺ إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى استوى قاعدًا واعتمد على الأرض ^(١) .

٢٣٤٧ - والجواب : أن هذا حكاية فعل ، فيحتمل أن يكون في حال ما بدن وضعف ؛ لأن الظاهر أن أسهل الأمرين يختار في حال الضعف ، وما ذكرناه أشقهما ^(٢) ، والظاهر أنه لا يفعل في حال الاختيار . ولا يقال : إن الأصل السلامة وعدم الإعذار ، ولو كان هناك عذر لنقله الراوي ؛ لأنه لم يذكر عذر هو مرض ، وإنما ذكرنا أن النبي ﷺ [بدن] ^(٣) وهذا معنى معلوم . وقد روي عنه أنه قال : « لا تبادروني بالركوع والسجود فإني امرؤ قد بدنت » ^(٤) .

٢٣٤٨ - قالوا : سجود في الصلاة فوجب أن يتعقبه جلوس ، كالسجدة الثانية من الركعة الثانية .

٢٣٤٩ - قلنا : لما سن ^(٥) هناك الجلوس كان مقصودًا في نفسه ، لا للاستراحة ، وتعلق به ذكر مسنون ، ولما [لم] ^(٦) تقصد ^(٧) هذه القعدة لنفسها وإنما تفعل ^(٨) للاستراحة لم تكن ^(٩) مسنونة .

٢٣٥٠ - قالوا : سجدتان متواليتان فوجب أن يتعقبهما جلوس ، كالركعة الثانية .

٢٣٥١ - قلنا : نمكس ، فنقول : فلا يتعقبهما قعدة الاستراحة ، كالثانية .

٢٣٥٢ - قالوا : قال الشافعي : القعدة أشبه بأفعال الصلاة - لأن كل سجدة بعدها

(١) أخرجه أبو داود في باب النهوض في الغرض (٢١٤/١ ، ٢١٥) ، والبيهقي في الكبرى باب الاعتدال يديه على الأرض إذا نهض (١٣٥/٢) .

(٢) م (م) : [لسقهما] ، وفي (ن) : [لسعهما] ، وفي (ع) : [لنهها] .

(٣) ساقطة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٤) أخرجه ابن ماجه في باب النهي أن يسبق الإمام في الركوع والسجود (٣٠٩/١) ، أحدث (٩٦٣) ، والدارمي في باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود (٣٠٢ ، ٣٠١/١) .

(٥) في (م) : [لما بدن] ، وفي (ع) : [لما بدن] .

(٦) في (م) : [لما بدن] ، وفي (ع) : [لما بدن] .

(٧) ساقطة من (م) .

(٨) في (م) : [لما بدن] ، وفي (ع) : [لما بدن] .

(٩) في (م) : [لما بدن] ، وفي (ع) : [لما بدن] .

قعدة - وأعون^(١) للمصلي - لأنه يعتمد - وأحرى أن لا يتقلب - لأنه إذا نهض على صدور قدميه [لا يأمن]^(٢) أن يتقلب - .

٢٣٥٣ - قلنا : قوله : إنه أشبه بأفعال الصلاة غلط ؛ لأنه ليس في أفعال الصلاة قعدة للاستراحة .

٢٣٥٤ - وقولهم : إنه أعون^(٣) فهذا المعنى يمكن وإن لم يقعد ، بل ينهض^(٤) من السجود محتماً على يديه ، ولأن الأعون^(٥) غير معتبر ؛ بدلالة كراهة الاعتماد على عصا . وأما خوف الانقلاب فمعدنا إذا خاف الانقلاب^(٦) لضعفه [جاز]^(٧) أن يعتمد على الأرض .

• • •

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [وأعوز] . (٢) في (ن) : [لأن من] .
(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [أعوز] . (٤) في (ع) : [نهض] .
(٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الأعوز] .
(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ذلك] مكان [الانقلاب] .
(٧) ساقطة من (م) ، (ع) .



السنة في القعدتين أن يفترش رجله اليسرى وينصب اليمنى

٢٣٥٥ - قال أصحابنا : السنة في القعدتين أن يفترش رجله اليسرى وينصب اليمنى^(١) .

٢٣٥٦ - وقال الشافعي : مثل ذلك في القعدة الأولى ، وفي الثانية : يتورك^(٢) .

٢٣٥٧ - لنا : ما روى وائل بن حجر رحمته الله قال : صليت خلف [رسول الله]^(٣) عليه السلام فقلت : لأحفظن صلاته ، فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى فقعدها عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه ووضع مرفقه [الأيمن]^(٤) على فخذه اليمنى^(٥) . وروى عبد الله ابن عبد الله بن عمر : قال رأيت ابن عمر^(٦) يتربع^(٧) إذا جلس وأنا يومئذ حديث السن ، ففعلته ، فنهاني ، فقلت : رأيتك تفعل ، قال^(٨) : إنها ليست من سنة الصلاة ، سنة الصلاة أن تنصب^(٩) رجلك اليمنى وتثني^(١٠) رجلك اليسرى ، وقال ابن عمر :

(١) راجع : الأصل باب الدخول في الصلاة (٧/١) ، كتاب الحجة باب الجلوس في الصلاة (٢٦٩/١) ، المبسوط باب كيفية الدخول في الصلاة (٢٥٠، ٢٤٤/١) ، مختصر الطحاوي ص (٢٧) تحفة الفقهاء (١٣٦/١) ، بدائع الصنائع (٢١١/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٣١٢/١ - ٣١٤) ، النباية (٣٠٥ ، ٣٠٤/٢) .

(٢) انظر : الأم (١١٦/١) ، مختصر الزني ص ١٥ ، الوسيط (٦٣٠/٢) ، حلية العلماء (١٠٧/٢) المجموع مع المذهب (٤٥٠/٣ ، ٤٥١ ، ٤٦٣) ، مختصر الخلافيات (٨٦ ، ٨٥) . وانظر : الملونة (٧٤/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٠٤/١) ، بداية المجتهد (١٣٨/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٤ ، ٦٥ ، الكافي لابن قدامة (١٤٠/١) ، المغني (٥٣٩/١ ، ٥٤١) . (٣) في (م) : [التي] .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) أخرجه الطحاوي باب صفة الجلوس في الصلاة كيف هو (٢٥٩/١) ، وأبو داود في باب كيف الجلوس في التشهد (٢٤٢/١) ، والترمذي باب ما جاء كيف الجلوس في التشهد (٨٦/٢) الحديث (٢٩٢) ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . (انظر أيضًا في : الهداية في تخریج أحاديث البداية ١٢٩/٣ ، الحديث ٣٦٠) .

(٦) في (ع) : [عمر] ، مكان [ابن عمر] .

(٨) في (ن) : [فقال] .

(١٠) في (م) : [وتثني]

(٧) في (م) ، (ع) : [يرفع] .

(٩) في (م) : [أن ينصب] .

إن رجلاي لا يحملاني^(١)، وروى^(٢) عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يجلس في الصلاة فينصب قدمه اليمنى ويجلس على اليسرى، يكره^(٣) أن يسقط على شقه الأيسر^(٤).

٢٣٥٨ - وعن ميمونة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الصلاة نصب^(٥) قدمه اليمنى ويجلس على اليسرى، يكره^(٦) أن يسقط^(٧) على شقه الأيسر.

٢٣٥٩ - وعن ميمونة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قعد اطمأن على فخذيه اليسرى^(٨). يعني في الصلاة.

٢٣٦٠ - وروى أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جلست فلا تقع كما بقي الكلب»^(٩)، وضع أليتيك بين قدميك ثم الصق ظهر قدمك بالأرض^(١٠). ولأنها قعدة للشهد^(١١)، كالأولى. ولأنه فعل متكرر في الصلاة فلا يتدنى الثاني منه على صفة تخالف^(١٢) الأولى، كالركوع والسجود. ولا يلزم القيام؛ لأنه لا يتدنى في جميع الركعات إلا على وجه واحد.

(١) في (م): [لا يحملاني]. وأحدث رواه البخاري في الصحيح، كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في الشهد (١٥٠/١)، وأبو داود باب كيف الجلوس في الشهد (٢٤٢/١)، وعبد الرزاق في المصنف في باب الإقواء في الصلاة (٢٥٧/١، ٢٥٨)، والبيهقي في الكبرى باب كيفية الجلوس في الشهد الأول والثاني (١٢٩/٢). وانظر تخريجه في، الهداية مع أحاديث البداية ١٢٩/٣ - ١٣١، الحديث (٣٦١).

(٢) في (ع): [وروى]. (٣) في (ن): [تكروه].

(٤) أخرجه ابن ماجه مطولاً في باب إتمام الصلاة (٣٣٨/١)، الحديث (١٠٦٢).

(٥) في (ن): [فينصب]. (٦) في (ن): [تكروه].

(٧) في (ع): [أنه يسقط].

(٨) أخرجه مسلم في الصحيح باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح ويختتم به (٢٠٤/١) والدارمي في باب التجاني في السجود (٣٠٦/١).

(٩) في (م)، (ع): [فلا تقعد كما يقعد الكلب]، وفي (ص)، (ن): [تقعي] مكان [تقع] والمثبت من واقع الحديث.

(١٠) أخرجه ابن ماجه في السنن باب الجلوس بين السجدين (٢٨٩/١)، الحديث (٨٩٦)، وقال البوصيري في الروائد: هذا إسناده ضعيف، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه باب الجلوس بين السجدين (٣٠٨/١)، الحديث (٣٢٦ - ٨٩٦)، والبيهقي في الكبرى باب الإقواء المكروه في الصلاة (١٢٠/٢)، والترمذي في باب ما جاء في كراهية الإقواء في السجود (٧٢/٢)، الحديث (٢٨٢)، وأحمد في المسند (٣١١/٢).

والهداية في تخريج أحاديث البداية ١٥٦/٣ - ١٥٨، الحديث (٣٧٦).

(١١) في (ن): [الشهد].

(١٢) في (م)، (ع): [يحالف].

السنة في القعدتين أن يفترش رجله اليسرى وينصب اليمنى ٥٥٥/٢

٢٣٦١ - قالوا : الركوع والسجود لما لم يختلف في القدر ، لم يختلف في الصفة .
ولما اختلف التشهد في القدر ^(١) جاز أن يختلف في الصفة .

٢٣٦٢ - قلنا : القيام في الآخرين حالف القيام في ^(٢) الأولين في القدر ولم يخالفه في الصفة ، وكذلك قراءة التشهد في القعدتين تختلف في القدر ولا تختلف ^(٣) في الصفة . ولأنها هيئة مسنونة حال القعدة فلم يُتدأ ^(٤) في الثانية على خلاف الأولى ، كوضع اليدين على الركبتين .

٢٣٦٣ - احتجوا : بحديث أبي حميد الساعدي أنه وصف صلاة رسول الله ﷺ إلى أن قال : جلس ^(٥) للتشهد الأول ففرش رجله اليسرى وجلس عليها ، ونصب اليمنى ، وجلس للتشهد الأخير فأماط رجله وأخرجهما من تحت وركه اليمنى ^(٦) .

٢٣٦٤ - والجواب : أن الطحاوي قال : هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر ، وهو ضعيف في روايته ، وقد خولف فيه فأدخل بين محمد بن عمرو وعطاء رجل مجهول .
ب/ قال الطحاوي / : وهو الصحيح ؛ لأنه ليس في سنن محمد بن عمرو أنه لقي من ذكر لقاءه ^(٧) ، وهذا الحديث فقد ضعفه ^(٨) الراوي وبين أنه مرسل ، وقد بينا الكلام على طريق هذا الحديث ، وأن يحيى بن سعيد القطان لا يحتج به ^(٩) . ولأنه حكاية فعل فيحتمل أن يكون حال العذر . وقد اختار النبي ﷺ في آخر عمره أسهل الفعلين ^(١٠) .
٢٣٦٥ - ولا يقال : لو كان كذلك لسوى بين القعدتين ؛ لأنه يجوز أن يكون تحمل المشقة في الأولى ^(١١) لقصرها ، واختار الأخف في الثانية لطولها .

٢٣٦٦ - ولا يقال : لو كان ذلك حال العذر ^(١٢) لم يبينه ^(١٣) أبو حميد

(١) في (ص) : [القعدة] ، وفي (م) : [العذر] ، وفي (ع) : [العذر] .

(٢) في سائر النسخ : [في الآخرين] ، وقوله : [يخالف القيام في] ساقط من (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ولا يختلط] . (٤) في (ن) : [فلم يتدأ] .

(٥) في (ن) : [يجلس] .

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد (١٠٠/١) .

(٧) في (ص) : [لقاءه] . (٨) في (ن) : [ضعف] .

(٩) تصرف المصنف في كلام الطحاوي واختصره اختصاراً شديداً . انظر في معاني الآثار باب صفة

الجلوس في الصلاة كيف هو (٢٥٩/١ - ٢٦١) .

(١٠) في (ص) ، (م) ، (ع) : [الأمرين] . (١١) في (م) ، (ع) : [هي المصير] .

(١٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [عذر] . (١٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لم يبينه] .

[للناس] ^(١) ليقتدوا به وليسكت ^(٢) عن المنبر ؛ لأن أبا حميد لم يشاهد إلا هذه الحال ، فظن أنها للسنة ^(٣) دون غيرها .

٢٣٦٧ - قالوا : لأنه معنى يتكرر في الصلاة يخالف بعضه بعضا قدرًا ، فوجب أن يخالفه هيئة ، كالقراءة .

٢٣٦٨ - قلنا : يبطل بالقيام ؛ لأنه في الأوليين ^(٤) أطول من الآخرين ، ولا يخالفه هيئة .

٢٣٦٩ - قالوا : القيام لا يختلف ، وإنما يختلف قدر القراءة .

٢٣٧٠ - قلنا : قد يختلف قدر القيام وإن كان لأجل غيره . ويبطل بالقعدة الأولى والقعدة بين السجدين : أنهما قد اختلفا قدرًا ولم يختلفا [فيه] ^(٥) هيئة ، وقيام الصلاة والقيام بعد الركوع : وقد اختلفا قدرًا ولم يختلفا هيئة . ولأن الإخفاء لما جاز أن يكون سنة جاز أن يكون في آخرها ، والتورك لما لم يكن سنة للقعدة في أول الصلاة لم يكن في آخرها .

٢٣٧١ - قالوا : المخالفة بين القعدتين أحوط للصلاة ؛ لأن الإمام يتذكر أنه في آخر الصلاة حتى لا يشبه ^(٦) بأولها ، فيقوم ، والداخل يعلم أنه في آخر الصلاة .

٢٣٧٢ - قلنا : هذا المعنى موجود في السجود ، ولم يفرق بين السجدة في آخر الصلاة وبين أولها ، وإن كانا لو اختلفا لتذكر المصلي ولم يشك ، ثم سوى بينهما فكذلك القعدة مثله . ولأن القعدة بين السجدين والقعدة الأولى على صفة واحدة ، وإن [كان] ^(٧) التفريق بينهما أحوط من الوجه الذي قالوه ، والقعدة في الفجر يتورك فيها وإن لم يحتاج إلى الفصل بينهما وبين قعدة أخرى .

٢٣٧٣ - قالوا : إذا تمكن من الجلوس كان أسهل وأمكن من تطويل الدعاء ، وهو على ما يقوله كان أشق ، وفعل القرب على أشق الأمرين أفضل ما لم يرد ^(٨) عه نهى ^(٩) .

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [ليقتدوا به ويستله] ، وفي (ن) : [وعكسه] مكان : [وليسكت] .

(٣) في (م) ، (ع) : [للسنة] . (٤) في (م) ، (ع) : [في الأوليين] .

(٥) ساقط من (ن) . (٦) في (م) ، (ع) : [حتى يشبه] .

(٧) ساقط من صلب (ص) ، واستتركه المصنف في الهامش ، وساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (ن) : [لم يرد] . (٩) في (م) ، (ع) : [بمن] ، مكان : [بهي] .

السنة في القمدين أن يفترض رحله اليسرى ويمسك اليمنى ٥٥٧/٢

٢٢٧٤ - وترجح أختبارنا بأنها رويت من جهات لم يطمئن عليها ، ولأنها قول وفعل وخبرهم فعل ، وأقيستنا أولى ؛ لأنها تقتضي ^(١) التسوية بين الأفعال ، ولأن قياس الشيء على نظيره وجنسه أولى من قياسه على غيره .

* * *

(١) في (م) : [يقتضي] .



قراءة التشهد مسنون

- ٢٣٧٥ - قال أصحابنا : قراءة التشهد مسنون ^(١) .
- ٢٣٧٦ - وقال الشافعي : واجب في القعدة الأخيرة ^(٢) .
- ٢٣٧٧ - لنا : ما روي أن النبي ﷺ قال لابن مسعود ؓ : « فإذا فعلت هذا [أو قلت هذا] ^(٣) فقد تمت صلاتك » ^(٤) . فعلق التمام بأحد الأمرين ^(٥) ، وقد ثبت أن القعدة واجبة ، فانتفى أن يجب التشهد ؛ لأن وجوبه يقتضي تمام الصلاة بهما .
- ٢٣٧٨ - وفي حديث أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ لما عَلَّمَ الأعرابي الصلاة ذكر القعود ولم يذكر التشهد ^(٦) ، ولو كان واجبا لذكره .
- ٢٣٧٩ - ولا يقال : لجواز أن يكون ذلك قبل أن يفرض التشهد ؛ لأننا لا نسلم أن التشهد فرض ، وإنما يقدر بعد أن لم يكن مقدورا ، ولم ينقل أن الصلاة كان تفعل ^(٧) من غير تشهد .

(١) قال السرردي في تصحفة : التشهد في القعدة الأولى سنة عند عامة مشايخنا ، واجب عند بعضهم ، أما في القعدة الأخيرة فواجب وليس يفرض . (انظر : تحفة الفقهاء ١/١٣٧ ، بدائع الصالحات ١/٢١٣ ، ٢١٤ ، فتح القدير مع الهداية ، وبهامشه العناية ١/٣١٦ ، ٣١٤ وفي باب سجود السهو ١/٥٠٤ ، البناء ٢/٣١٨ ، ٣١٩ ، مجمع الأنهر ١/٨٩) .

(٢) قال الشافعي وأصحابه : الجلوس والتشهد فرضان ، لا تصح الصلاة إلا بهما ، وإذا ترك التشهد الأول في الرابعة سبعا فله سجدة السهو . (انظر تفصيل المسألة في : الأم في باب التشهد والصلاة على النبي ﷺ ١/١١٧ ، ١١٨ ، وفي باب القيام من التين ١/١١٩ ، ١٢٠ ، الوسيط ، ٢/٦٣١ ، حلية العلماء ٢/١٠٧ ، المجموع مع المذهب ٣/٤٦٢ ، ٤٦٣ . وانظر : بداية المجتهد الفصل الأول في أحوال الصلاة ، ١/١٣٢ ، ١٣٩ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٥ ، الإنصاف ١/١٣٣ ، ١٣٤ ، المغني ١/٥٣٣ ، ٥٤٠ ، الكافي ١/١٤١) .

(٣) ساقط من (ن) .

(٤) رواه أبو داود في باب التشهد (٢٤٥/١) ، وأحمد في المسند (٤٢٢/١) ، والدرقطني باب صفة التشهد ووجوبه (٣٥٣/١ ، ٣٥٤) ، والبيهقي في الكبرى باب تحليل الصلاة بالتسليم (١٧٤/٢ ، ١٧٥) والطحاوي في المعاني باب السلام في الصلاة هل هو من فروضها أو من سننها (٢٥٧/١) .

(٥) في (ص) : [أمرين] .

(٦) تقدم تحريج حديث الأعرابي في مسألة (١٣) .

(٧) في (م) ، (ن) : [يفعل] .

٢٣٨٠ - ويدل عليه حديث عبد الله بن عمرو ^(١) أن النبي ﷺ قال : « إنا نرضى الإمام الصلاة ففعل وأحدث هو أو أحد من أتم الصلاة معه قبل أن يسلم الإمام ، فقد تمت صلاته فلا يعود فيها » ^(٢) . ولا يقال : يحتمل أن يكون هذا قبل أن يجب التشهد ؛ لما بينا أنه لم ينقل أن الصلاة كانت تعمل ^(٣) من غير تشهد .

٢٣٨١ - قالوا : معناه قد قارب التمام ، كما قال : « من وقف بعرفة فقد تم حجه » ^(٤) .

٢٣٨٢ - قلنا : مقارنة التمام ^(٥) يعلم من طريق المشاهدة ، وهو لا بين المشاهدات ^(٦) . ولأن حقيقة التمام تنفي ^(٧) بقاء فرض عليه ، وما سواه يصار إليه بدلالة . وقوله في الحج : « من وقف بعرفة فقد تم حجه » صحيح ؛ لأنه ^(٨) قد تم ، بمعنى أنه لا يفسد بالوطء . ولأنه ذكر في الصلاة من غير القرآن ، كالنسيحات . ولأنه ذكر من سنته الإخفاء في صلاة يجهر فيها بالقراءة ، كالنسيحات . ولأنه ذكر من سنته ^(٩) الإخفاء بتحميد الله ^(١٠) ، فلا يجب في الصلاة ، كالاستفتاح . ولأنه لو كان واجبا لم يفعل إلا في محل واحد ، كالقراءة . ولأنه ذكر متكرر في الصلاة لا يجب الأول منه فلم يجب الثاني ، كالنسيحات ، وعكسه القراءة ^(١١) .

٢٣٨٣ - قالوا : المعنى في النسيحات أنها ذكر هو في نفسه قرينة ، وفي مسألتنا :

(١) في (ع) : [عمر] .

(٢) أخرجه الطحاوي باب السلام في الصلاة هل هو من فروضها أو من سنتها (٢٧٤/١) والدارقطني باب من أحدث قبل التسليم في آخر صلاته (٣٧٩/١) ، والبيهقي في الكبرى باب مبتدئ فرض التشهد (١٣٩/٢) ، (١٧٦) ، للترمذي باب ما جاء الرجل يحدث في التشهد (٢٦١/٢) ، الحديث (٤٠٨) .

(٣) في (م) : [يفعل] .

(٤) انظر : المنتقى لابن الجارود (١٢٣/١) ، صحيح ابن خزيمة (٢٥٦/٤) ، صحيح ابن حبان (١٦١/٩) ، (١٦٢) ، مستدرک الحاكم (٦٣٤/١ ، ٦٣٥) ، موارد الطمان (٢٤٩/١) ، سنن الترمذي (٢٣٨/٢) ، سنن الدارمي (٨٣/٢) ، سنن البيهقي الكبرى (١١٦/٥ ، ١٧٣) ، سنن الدارقطني (٢٣٩/٢ ، ٢٤٠) ، سنن ابن ماجه (١٠٠٤/٢) ، مصنف ابن أبي شيبة (٢٢٦/٣) ، شرح معاني الآثار (٢٠٧/٢) ، مسند أحمد (١٥/٤) ، الأوسط للطبراني (٢٣٩/٣) .

(٥) في (ن) : [للقرآن] ، وفي (ع) : [للمشاهدة] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الإمام] .

(٧) في (م) ، (ع) : [لأن] .

(٨) في (م) : [يتني] .

(٩) في (ص) : [سنة] .

(١٠) في (ن) : [تحميد الله] ، وفي (م) ، (ع) : [بحمد الله] .

(١١) في (م) : [كالقراءة] .

ذكر في حالة مقصودة ليس في نفسه قرية .

٢٣٨٤ قلنا : الأفعال في الصلاة كلها قرية ، سواء أعيد فعلها في [غير ^(١)] الصلاة ، أو لم يعد ، ألا ترى أن مقارنة ^(٢) الأركان لها تجعلها ^(٣) قرية ، فلا يحتاج إلى الذكر لتخلص قرية .

٢٣٨٥ - احتجوا : بحديث [ابن ^(١)] مسعود قال : كنا نقول قبل أن يفترض التشهد : السلام على الله ، السلام على جبريل ، فقال النبي ﷺ : « قولوا : التحيات لله » ^(٢) ، وهذا يدل على أن التشهد فرض ، وحقيقة الفرض في الشرع الوجوب ، وقوله : « قولوا » أمر ، ثم قال في الخبر : « إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت ^(٣) صلاتك » ^(٤) ، فعلق التمام به .

٢٣٨٦ - والجواب : أن قوله : قبل أن يفترض ^(٥) ، معناه : قبل أن يقدر ، والفرض : التقدير ، يقال ^(٦) : فرض القاضي النفقة ، بمعنى قدرها ، فلما ذكر ابن مسعود ذكرًا غير مقدر ثم ذكر المقدر دل على أنه أراد بالفرض التقدير ^(٧) ، وقوله : « قولوا » ^(٨) التحيات فهو تعليم ، ومن أصحابها من قال : إن الأمر إذا كان للتلقين لم يفد الوجوب . ولأن قوله : « قل » لم يرد به الوجوب في بعض الكلمات ؛ لأن الواجب عندهم خمس كلمات : التحيات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وما سوى ذلك ليس بواجب في بعض الألفاظ ، انتفى ^(٩) في نفسها ؛ لأن الأمر يتناولهما على وجه واحد .

٢٣٨٧ - وقولهم : علق تمام الصلاة ليس بصحيح ؛ لأنه علق التمام بأحد الأمرين :

-
- (١) ساقط من (ع) .
 (٢) في (م) ، (ن) : [يجعلها] .
 (٣) (٤) ساقط من (م) .
 (٥) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب التشهد في الآخرة (١٥٠/١ ، ١٥١) ، وأحمد في المسند (١٣٢/١) ، والسنائي ، في كتاب السهو ، باب إيجاب التشهد (٤٠/٣) ، والدارقطني باب صفة التشهد ورجوه (٣٥٠/١) ، والطحاوي باب التشهد في الصلاة كيف هو (٢٦٢/١) ، والبيهقي باب مبتدأ فرض التشهد (٣٢٥/١) .
 (٦) في (ن) : [قضت] .
 (٧) تقدم تحريجه في هذه المسألة .
 (٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فقال] .
 (٩) في (ص) : [بالتقدير] .
 (١٠) في (ص) : [انتفى] .
 (١١) ساقط من (م) .
 (١٢) في (ص) : [انتفى] .

إما فعل القعود أو الشهد^(١) ؛ ألا ترى أنه قال : أخذ رسول الله ﷺ بيدي ، فقال : « إذا جلست وكنت في آخر الصلاة فقل : السجيات ... ثم قال : فإذا فعلت هذا أو قضيت هذا » ، فظاهره يقتضى التخيير بين الفعل والقول ، وتعليق التمام بأحدهما .

٢٣٨٨ - قالوا : ذكر لله^(٢) من شرطه صحة الأذان^(٣) ، فوجب أن يكون شرطاً في صحة الصلاة ، كالتكبير .

٢٣٨٩ - قلنا : الشهادة شرط في كون الأذان مسروراً ، وهي شرط في الصلاة على هذا الوجه ، فلا فرق بينهما . ولأننا نقول بموجب العلة ؛ لأن الشهادة شرط في الإسلام ، وهو^(٤) شرط في الصلاة ، فقد صارت الشهادة شرطاً من شرائطها .

٢٣٩٠ - فإن قالوا : وجب أن يكون شرطاً في الصلاة لم نسلم ذلك في التكبير . ثم التكبير ليس بشرط في الصلاة عندنا ؛ لأنه يجوز الدخول بعيره ، والأصل غير مسلم .

٢٣٩١ - ثم المعنى فيه : أنه لما وجب - لا على وجه العلامة - كان الجهر من سنته^(٥) ، ولما كان من سنة الشهد الإخفاء في صلوات الجهر ، لم يكن واجباً .

٢٣٩٢ - قالوا : الجلوس حال من أحوال الصلاة ، مقصودة ليست بنفسها قرينة ، فوجب أن يتضمن ذكرها^(٦) واجباً ، كالقيام .

٢٣٩٣ - قلنا : أفعال الصلاة كلها قرينة ، فالركوع والسجود قرينة في نفسه ، والقعدة والقيام قرينة أيضاً لمقارنة^(٧) الأركان له ؛ ألا ترى أنه لا يعتاد فعله على هذا الوجه ، فلم يحتج إلى معنى آخر ليصير قرينة . ولأنهم إذا أرادوا قيام الصلاة فذلك لا يكون إلا قرينة ، وإن أرادوا القيام في غير الصلاة فالركوع مثله ؛ لأن الانحناء خارج الصلاة ليس بقرينة في نفسه ، وقد يفعل لحمل الشيء كما يفعل [القيام]^(٨) لغير القرينة . ولأن القيام لما وجب فيه الذكر كان من جنس القرآن ، فلو وجب في القعدة الركن لكان مثله .

٢٣٩٤ - قالوا : الأذكار في الصلاة فيما ليس يخضوع في نفسه على ثلاثة أضرب : تكبيرة ، وقراءة ، وتشهد . ثم ثبت من التكبير والقراءة واجب [وغير واجب]^(٩)

(١) في (ع) : [والتشهد] . (٢) في غير (ص) : [الله] .

(٣) في (ن) : [صحة الأذان صحة] . (٤) في (م) ، (ع) : [وهي] .

(٥) في (ص) : [منه] .

(٦) في (ع) : [أن يضم ذكر] ، وفي (م) : [يضم] ، مكان : [يتضمن] .

(٧) في (ص) ، (م) ، (ن) : [لمقارنة] .

(٨) ، (٩) ، ساقط من (ع) .

وجب أن يكون من التشهد واجب وغير واجب .

٢٣٩٥ - قلنا : أمتنع ^(١) [أن يثبت] ^(٢) في الصلاة ذكر متكرر لا يثبت شيء منه ، كالتسبيحات والتكبيرات على أصلنا . ولأن القراءة والتكبير لما وقع ابتداء ما يفعل منه واجباً جاز أن يكون له في الوجوب مدخل ، ولما كان التشهد ذكرًا يُجْتَنَدُّ به غير واجب لم يكن له في الواجب مدخل ، كالتسبيحات . والمعنى في جميع ما ذكرناه أنه لما لم يفعل إلا في محل واجب كان له مدخل في الوجوب ، ولما كان التشهد يفعل في محل غير ^(٣) واجب لم يكن واجباً .

• • •

(١) هكذا في كل النسخ ، ولعلها : [لا يمتنع] .

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) : [في غير محل] بالتقديم والتأخير .



أي صيغ التشهد أفضل ؟

٢٣٩٦ - قال أصحابنا : الأفضل تشهد ابن مسعود رضي الله عنه ، وهو : « التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي [ورحمة الله وبركاته] » ^(١) .

٢٣٩٧ - وقال الشافعي : الأفضل تشهد ابن عباس رضي الله عنه : « التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات لله [السلام] ^(٢) عليك [أيها] ^(٣) النبي » ^(٤) .

٢٣٩٨ - لنا : ما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ أخذ بيده وقال : « قل : التحيات لله والصلوات ... » ^(٥) وهذا الخبر أولى من جميع الأخبار ؛ لأنه أحسنها إسناداً ، ولأن أخذ النبي ﷺ بيده تأكيد في التعليم ، وقوله : « قل » أمر ، وأقل أحواله أن يحمل على الاستحباب ، ثم علق به تمام الصلاة بقوله : « فإذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك » .

٢٣٩٩ - وروي أن معاوية رضي الله عنه روى على المنبر التشهد عن النبي ﷺ مثل تشهد ابن مسعود ^(٦) ، ذكره الطحاوي . وفي حديث جابر مثل حديث ابن مسعود إلا أنه زاد في أوله : « بسم الله وبالله » ^(٧) .

(١) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) . راجع الأصل ، الباب السابق (٩/١) ، كتاب الحجة ، باب التشهد (١٣٠/١ - ١٣٦) ، كتاب الآثار باب التشهد ص (١٥ ، ١٦) ، مختصر الطحاوي ، ص (٢٧) ، المبسوط (١٢٧/١) ، تحفة الفقهاء (١٣٧/١) ، بدائع الصنائع (٢١١/١ ، ٢١٢) ، مجمع الأنهر باب صفة الصلاة ، فصل في بيان صفة الشروع (١٠٠/١) .

(٢) في (ص) ، (ن) : [سلام] . (٣) ساقط من (ع) .

(٤) راجع : الأم باب التشهد والصلاة على النبي ﷺ (١١٧/١) ، مختصر الرني ص (١٥ ، ١٦) ، حلية الطلاء (١٥/٢) ، المجموع مع المذهب (٤٥٥/٣ - ٤٦١) . وانظر : المنتقى باب التشهد في الصلاة (١٦٧/١) ، الكافي لابن عبد البر باب التشهد والجلوس ٢٠٤/١ الاستذكار باب التشهد في الصلاة (٢٠٦/١ ، ٢٠٧) ، بداية المجتهد (١٣٢/١ ، ١٣٣) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الخامس عشر ، في التشهد ص ٦٥ ، الإيضاح (١٣٤/١ ، ١٣٥) ، الكافي لابن قدامة (١٤٠/١ ، ١٤١) ، المعني (٥٣٤/١ - ٥٣٨) .

(٥) أخرجه الشيخان وأصحاب السنن ، أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الأدان ، باب ما يخبر من الدعاء بعد التشهد (١٥١/١) ، ومسلم في الصحيح كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة (١٧١/١) .

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير باب من روى عن معاوية من أهل الشام (٣٧٩/١٩) ، الحديث (٨٩١) ، كما رواه أحمد في المسند ، الحديث (١١٥٩) .

(٧) أخرجه الطحاوي في المعاني في باب التشهد في الصلاة (٢٦٤/١) ، وابن أبي شيبة في كتاب الإصاح (٢٤٣/٢) .

٢٤٠٠ - ومن أصحابنا من ذكر حديث عمر بن يزيد الأزدي عن سلمان العارسي أن رسول الله ﷺ علمه التشهد فقال له : قل : التحيات لله والصلوات والطيبات ... ، ثم قال : قلن في صلاتك لا ترد فيهن ^(١) شيئاً ولا تنقص منهن شيئاً ^(٢) .

٢٤٠١ - وروي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه علم الناس على منبر رسول الله ﷺ التشهد مثل قولنا ^(٣) ، فالظاهر أنه أخذ ذلك عن النبي ﷺ . ولأن اسم الله تعالى إذا قنع علا الممدوح في ابتداء الكلام ، ومتى آخر كان محتملاً ، ولأن ^(٤) يزيل الاحتمال بأول الكلام أولى .

٢٤٠٢ - ولا يقال : إنه إذا أخر الاسم زاد الاحتمال ، وإذا قدمه بقي ^(٥) الاحتمال فيما بعده ، لأن العطف من حكمه أن يشرك بين الثاني والأول في حكمه ، فإذا قلت : هذه الدار لزيد وهذه ، فلا ^(٦) احتمال في الثاني بوجه . ولأن الواو تجعل ^(٧) كل لفظ ثناء بنفسه ، وإذا سقطت صار جميع الكلام ثناء واحداً ^(٨) ، ألا ترى أن قولنا : التحيات : عامٌّ فإذا قال : الصلوات ، فكأنه قال : [التحيات التي هي الصلوات .

٢٤٠٣ - ولأن قوله : التحيات عام في الصلاة وغيرها ، فإذا قال [^(٩) : الصلوات ، خصص ^(١٠) اللفظ ^(١١) ، وإذا قال : والصلوات نفى العموم في الأول وكرر بعض المذكور . ولأنه ذكر محمد في أحد طرفي الصلاة فكانت الواو من سنه ، كالاستفتاح . ولأن التشهد يتضمن ثناء وشهادة ، ثم كان حرف العطف من سنة الشهادة ، فكذلك في الثناء .

٢٤٠٤ - احتجوا : بحديث ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد

= وابن ماجه في آخر باب ما جاء في التشهد (٢٩٢/١) ، الحديث (٩٠٢) ، والحاكم في المستدرک في کتاب الصلاة (٢٦٧/١) ، وابن أبي شیبہ في المصنف في کتاب الصلاة (٣٢٦/١) .

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [منهن] .

(٢) عراه الريلمي والهيثمى إلى انطرباني في معجمه الكبير . راجع نصب الرأية (٢٠/١) ، ومجمع الرواة باب التشهد (١٤٣/٢) .

(٣) حديث أبي بكر أخرجه ابن أبي شيبه في عرض الرواية (٣٢٦/١) ، الحديث (٩) ، والطحاوي بهذا السند (٢٦٤/١) .

(٤) في (ع) : [ولأنه] . (٥) في (م) ، (ع) : [نهي] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ولا] . (٧) في (م) ، (ع) : [يجعل] .

(٨) في (م) : [بنا واحد] . (٩) ما بين المكوفين ساقط من (ن) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [حط] . (١١) في (ع) : [العطفين] .

كما يعلمنا القرآن ، وكان يقول : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » ^(١) . قالوا : وهذا أولى ؛ لأن فيه زيادة كلمة ، وهو : « المباركات » ولأنه يوافق القرآن : قال الله تعالى : ﴿ تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ أَفْوَىٰ مُبْرَكَةٌ بَلِيَّةٌ ﴾ ^(٢) والقرآن أشرف الكلام ، فما وافقه أولى . ولأن النبي ﷺ ألقى ذلك إلقاء شائعاً ^(٣) ظاهراً ، فكان أولى مما لم يلقه على هذا الوصف .

٢٤٥٥ - ولأنه متأخر عن خبر ابن مسعود ؛ لأن ^(٤) ابن عباس صغير السن فنقل ما تأخر عن الشرع ، وابن مسعود قدمت صحبته وشهد بدرًا والعقبة ، فنقل السنن المتقدمة . ولأن ابن مسعود قال : كنا نقول قبل أن يفرض التشهد ، فهذا يدل على أن ما علمه النبي ﷺ كان ابتداء ما فرض التشهد ، فما سواه متأخر عنه .

٢٤٥٦ - والجواب : أن خبر ابن مسعود أولى ، لما قدمناه ، ولأنه وافقه عليه غيره ، وخبرهم لم ينقله إلا ابن عباس ، ولأن أصحاب الحديث قالوا : لم ينقل في التشهد أحسن إسناداً من حديث ابن مسعود ، وحديث ابن عباس رواه أبو الزبير عن سعيد ، وطائوس ، وقد تكلم في أبي الزبير ^(٥) فقيل : إنه مدلس ^(٦) ، وكان شعباً لا يحدث عنه ، وقال : رأيته يصلي فما أعجبتني ^(٧) صلاته ، ولأن خبر ابن مسعود لم يختلف فيه ، وقد اختلف على ابن عباس : فروي : « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » ^(٨) وروي : « السلام عليك أيها النبي ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » ^(٩) ، وما لم يختلف فيه أولى .

٢٤٥٧ - فأما قولهم : إن فيه زيادة لفضلة ، فلو ترجح ^(١٠) بذلك لرجح خبر جابر ؛

(١) أخرجه مسلم في الصحيح ، في باب التشهد في الصلاة (١٧٢/١) ، وأبو داود في باب التشهد (٢٤٧/١) ، والترمذي في باب ما جاء في التشهد (٨٣/٢) ، الحديث (٢٩٠) ، والنسائي في نوع آخر من التشهد (٢٤٢/٢ ، ٢٤٣) ، والدارقطني في باب صفة التشهد (٣٥٠/١) .

(٢) سورة قنور : الآية ٦١ . (٣) في (م) ، (ع) : [صابنا] .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [مدلس] . (٥) في (م) ، (ع) : [في ابن أبي الزبير] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [في (م) ، (ع) : [فما أصحني] .

(٨) أخرجه البيهقي بهذا اللفظ في الكبرى في باب التشهد (١٤٠/٢) .

(٩) أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير بهذا اللفظ في الصحيح ، باب التشهد في الصلاة (١٧٢/١) ، وأبو

داود في السنن باب التشهد (٢٤٧/١) . (١٠) في (ن) : [ولو ترجح] .

لأن فيه زيادة « بسم الله وبالله » ولأن في خبرنا زيادة الوار وريادة الألف [واللام في « السلام »] ^(١) ، وزيادة الشهادة بالنبي ﷺ وقوله : « عبده ورسوله » . فأما قولهم [^(٢)] : إنه يوافق ^(٣) القرآن ، فقراءة القرآن ^(٤) تكره في القعدة ، فكيف يستحب ما يوافقه . ولأن الله تعالى ذكر تحية مشاركة في خطاب الآدميين ، وإذا كان الصلاة كلما بعدت عن خطاب الآدمي كانت أولى ^(٥) .

٢٤٥٨ - وقولهم : ألقاه إلقاء شائعا ^(٦) ، كذلك خبر ابن مسعود ؛ لأنه قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، ويعلمنا الواوأت ^(٧) . والسورة محصورة . وقول ابن عباس : كما يعلمنا القرآن ^(٨) لا يقتضي الحصر .

٢٤٥٩ - فأما قولهم : إن خبرنا متأخر فغلط ؛ لأن أبا الحسن روى في حديث ابن مسعود قال : كنا نقول في أول الإسلام : التحيات الطاهرات الزاكيات ، السلام على حبريل والملائكة ، فالتفت رسول الله ﷺ [^(٩)] فقال : « قولوا : التحيات لله والصلوات » ^(١٠) ، فدل على أن خبر ابن مسعود متأخر عما رواه ابن عباس من ذكر « المباركات » .

٢٤٦٥ - وقولهم : إن ابن عباس يروي ^(١١) آخر السنن لصغر سنه غلط ؛ لأن الصحابة لم ترجح ^(١٢) رواية أصاغرها ، ولأن ابن مسعود وإن تقدمت هجرته فقد دامت صحبته إلى أن قبض النبي ﷺ ، ولأن أصاغر الصحابة [قد] ^(١٣) كانوا يروون الأحبار لأنهم سمعوها من أكابرهم ، لا أنهم سمعوها من النبي ﷺ . وقد ذكر الدارقطني في حديث ابن عباس أنه قال : أخذ عمر بن الخطاب بيدي فزعم أن

(١) في (ع) : [في السلام والسلام] .

(٢) في (ن) : [موافق] .

(٣) في (ن) : [أولى كانت] بالتقديم والتأخير .

(٤) في (م) : (ع) : [أتلى إلقاء متابعا] .

(٥) في (ص) ، (م) : [كان النبي] ، وفي (ع) : [كان يعلمنا رسول الله] .

(٦) مراده من قوله . ويعلمنا الواوأت أي : التحيات لله ، والصلوات ، والطيبات . بخلاف تشهد ابن عباس ، فشاهده بدون واو العطف عند الجميع .

(٧) في لفظ أبي داود في السنن باب التشهد : [كما يعلمنا القرآن] ، وفي لفظ مسلم في الصحيح في باب التشهد في الصلاة : [كما يعلمنا السورة من القرآن] .

(٨) ساقط من : (ن) .

(٩) في (م) : (ن) : [يرى] .

(١٠) ساقط من : (م) ، (ع) .

(١١) لم يثر على حديث ابن مسعود بهذا اللفظ .

(١٢) في (م) : (ن) : [لم يرجع] .

(١٣) ساقط من : (م) ، (ع) .

أي صيغ التشهد أفضل ؟

٥٦٧/٢

رسول الله ^(١) عليه السلام أخذ بيده فعلمه : « التحيات لله الصلوات الطيبات المباركات لله » ^(٢) ، فهذا يدل على أن ابن عباس أخذ عن عمر بن الخطاب ، ولو كان أخذه عن النبي عليه السلام لم يروه عن عمر ، ومتى ثبت أنه أخذ التشهد عن عمر - وعمر قديم الصحبة - سقط ما قالوه ^(٣) .

• • •

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

(١) في (ص) ، (م) : [النبي] .

(٢) أخرجه الدارقطني بلفظه في باب صحة التشهد (٣٥١/١) ، الحديث (٨) ، والمحاكم في المستدرک بلفظ آخر (٢٦٦/١) .

(٣) قال الزيلعي بعد التعليق على حديث ابن عباس في ترجيح حديث ابن مسعود على غيره في باب التشهد : وبالحكمة فالمصنف ذكر أربعة أشياء ينهض له منها اثنان : الأمر ، وزيادة الروا ، وسكت عن تراجع آخر ، منها : أن الأئمة الستة اتفقوا عليه لفظاً ومعنى ، وذلك نادر ، وتشهد ابن عباس معدود في أفراد مسلم وأعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان ، ولو في أصله ، فكيف إذا اتفقا على لفظه . ومنها : إجماع العلماء على أنه أصبح حديث في الباب ، كما تقدم من كلام الترمذي . ومنها : أنه قال به : عيسى التشهد كفي بين كفيه ، ولم يقل ذلك في غيره ، فدل على مزيد الاعتناء والاهتمام به . (انظر : نصب الرأية للحديث الثالث والأربعون ٤٢٠/١ ، ٤٢١) .



الصلاة على النبي ﷺ ليست شرطاً في الصلاة

- ٢٤٩١ - قال أصحابنا : الصلاة على النبي ﷺ ليست شرطاً في الصلاة ^(١) .
- ٢٤٩٢ - وقال الشافعي : هي شرط بعد التشهد ، ولو قدمها عليه أو أتى بها قبل القعدة لم يسقط الفرض ^(٢) .
- ٢٤٩٣ - لنا : ما قدمناه من الأخبار الثلاثة في مسألة التشهد ، والقياسين الأولين . ولأنه ركن من أركان الصلاة ، فلا يشترط فيه الصلاة على النبي ﷺ ، كسائر الأركان . ولا يقال : إن سائر الأركان يكره فيها الصلاة على النبي ﷺ ؛ وذلك لأنه لا يكره الصلاة ^(٣) على النبي ﷺ في قيام القنوت ، والقيام ركن . ثم ليس إذا لم يكره ^(٤) في القعدة كان واجباً ، كالصلاة على آل النبي ﷺ . ولأن إيجاب الصلاة على النبي ﷺ [^(٥)] مع التشهد [^(٦)] إيجاب ذكرين [من] ^(٧) جنسين في ركن واحد ، وهذا لا يصح ، أصله : سائر ^(٨) الأركان . ولا يقال : إن التكبيرة والقراءة تجب ^(٩) في حال القيام ؛ لأن التكبيرة عندنا خارج الصلاة ، والركن ما بعدها لا يجب فيه إلا ذكر واحد . ولأنه [ذكر] ^(١٠) شرع في القعدة فلم يكن واجباً في الصلاة ، كالصلاة على النبي ﷺ .

- (١) قال الحنفية : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد سنة ، وفي خارج الصلاة عند سماع ذكره واجب ، قال الكرخي : هي فرض في الممر مرة واحدة . (انظر المسألة في : الميسر ، ٢٩٩/١ ، ٣٠ ، تحفة الفقهاء ١٣٨/١ ، بدائع الصالح ٢١٣/١ ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، البداية ٣١٩/٢ - ٣٢١) .
- (٢) قال الشافعي : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير فرض وفي الأول على قولين . (انظر : الأم ١١٧/١ ، ١١٨ ، الوسيط ٦٣١/٢ ، ٦٣٢ ، حلية المسام ١٠٧/٢ ، ١٠٨ ، المجموع مع المذهب ٤٦٠/٣ - ٤٦٨) .
- (٣) وانظر : الكافي لابن عبد البر باب التشهد والجنوس ٢٠٥/١ ، وقوانين الأحكام الشرعية أبواب الخامس عشر في التشهد ، المسألة الثالثة ص ٦٥ ، الإنصاح ١٣٥/١ ، الكافي لابن قدامة ١٤٢/١ ، المغني ٥٤١/١ - ٥٤٤) .
- (٤) في (م) : [الصلوات] .
- (٥) في (م) : (ع) ، (ن) ، (د) .
- (٦) ساقط من (ع) .
- (٧) ساقط من (د) .
- (٨) في (ع) : [إذا يكره] .
- (٩) في (م) : (م) ، (ن) ، (ع) : [يجب] .
- (١٠) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

٢٤١٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(١) ، قالوا : وهذا أمر يقتضي الوجوب ، وقد أحجمنا [على] ^(٢) أنه لا يجب في غير الصلاة ، فم يبق إلا أن يحمل على الصلاة .
٢٤١٥ - والجواب : أن مذهب أبي الحسن ^(٣) أن الصلاة على النبي ﷺ ^(٤) يجب ^(٥) في غير الصلاة مرة واحدة .

٢٤١٦ - وقد قال الطحاوي : الصلاة واجبة عليه كلما ذكر ^(٦) ، وليست شرطاً في الصلاة ^(٧) . ومنى قلنا بوجوب ذلك خارج الصلاة لم يمكن ما قالوه . ولا يقال : إن الكلام مع أبي حنيفة فلا يلزمنا قول غيره ؛ لأن الطحاوي لم يصف ما قال إلى نفسه ، ويجوز أن يكون على طريق الرواية .

٢٤١٧ - قالوا : من أصلنا أن الأمر يفيد التكرار ، فظاهر الآية يقتضي وجوب الصلاة في كل حال - الصلاة وغيرها - ، ويسقط ^(٨) ما سوى الصلاة بدليل ، وبقي الأمر في الصلاة .

٢٤١٨ - قلنا : الأمر لا يفيد التكرار عند الشافعي ، ثم لو سلمنا ذلك اقتضى ظاهر الآية وجوب الصلاة بكل حال ، فنقول بذلك على ما حكاه الطحاوي ، ولا يمكنهم ^(٩) استعماله إلا بالتخصيص ، ومن استعمل العموم أولى ممن خصصه .
٢٤١٩ - قالوا : قال الله تعالى : ﴿ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ فدل على أن الصلاة المأمور بها التي يتعقبها السلام .

٢٤٢٠ - قلنا : لو كان المراد ما قلتموه لقال : وسلموا التسليم ؛ لأن سلام الصلاة معروف ، فلما ذكر سلاماً منكراً دل على أن المراد به : السلام لأمره تعالى ، كما قال : ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(١٠) .
٢٤٢١ - قالوا : وروى كعب بن عجرة قال : كان رسول الله ﷺ يقول في

(١) سورة الأحزاب : الآية ٥٦ . (٢) ساقط : من (م) ، (٥) ، (ع) .

(٣) تقدمت ترجمته في مسألة (١٠٠) . (٤) ساقط من (٥) .

(٥) في (م) : [يجب] . (٦) في (ع) : [كما ذكره] .

(٧) راجع قول الطحاوي في مصادر الحنفية ، وترجمته في : الجواهر المضية (٢٧١/١ - ٢٧٧) والفروغ النبوية ص (٣١ - ٣٤) .

(٨) في (ص) ، (م) ، (ع) : [وسقط] . (٩) في (م) ، (ع) : [ولا يمكنهم] .

(١٠) سورة النساء : الآية ٦٥ .

صلاته : « اللهم صل على محمد » ، وقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ^(١) .
 ٢٤٢٧ - والجواب ما قدمناه : ^(٢) أن قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » يقتضي وجوب الاتباع إذا عرفنا جهة [الفعل] ^(٣) أنها واجبة أو مستنونة ، ومنى أوقعنا الفعل على غير الجهة لم يجر ، وقد اختلفنا في الجهة التي أوقع عليه الصلاة والسلام الفعل عليها
 ٢٤٢٨ - قالوا : روت عائشة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقبل الله صلاة إلا بطهور وبالصلاة علي » ^(٤) .

٢٤٢٩ - قلنا : هذا الخبر قال الدارقطني : رواه عمرو بن شمر عن حابر ^(٥) الجعفي ، وهما ضعيفان . ثم هو محمول على الفضيلة ؛ بدلالة ما قدمناه . ويجوز أن يقال : (لا يقبل) في ترك ما ليس بواجب ؛ كما قال الله ﷻ : « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الظهور موضع » ^(٦) وذكر في الخبر التحميد والتسبيح ^(٧) . وذكر الدارقطني حديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يصل ^(٨) على نبيه » ^(٩) ، وذكر الدارقطني أن راويه ^(١٠) عبد المهيم بن عباس ^(١١) عن أبيه عن جده سهل ، قال :

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى ، في باب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد (١٤٧/٢) ، ومسلم بمناه بألفاظ أخرى في باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (١٧٣/١ ، ١٧٤) ، وأبو داود في باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (٢٤٨ ، ٢٤٧/١) ، والترمذي في باب الصلاة على النبي ﷺ (٣٠٩/١) . وأما حديث : صلوا كما رأيتموني أصلي فأخرجه البخاري في الصحيح مسألة (١٠٤) ، والشافعي في المسند ، والدارقطني والبيهقي في مستنهما . تقدم تخريجه في مسألة (١٠٤) .

(٢) في (ن) ، (ع) : [ما قدمنا] . (٣) ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه في باب ذكر وجوب الصلاة على النبي ﷺ (٣٥٥/١) .

(٥) في (ص) : [عمر بن شمر عن جابر] ، وفي (م) : [عمرو بن شمر جابر] ، وفي (ع) : [عمر بن شمر جابر] ، والصواب ما أثبتناه . هو [عمرو بن شمر الجعفي] أبو عبد الله الكوفي الشامي . قال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث . (انظر : ميزان الاعتدال ٢٦٨/٣ ، ٢٦٩ ، ترجمة ٦٢٨٤) .

(٦) تقدم تخريجه بمناه في مسألة (١٣) .

(٧) انظر الحديث بالكامل في سنن أبي داود باب الصلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٦١٨/١) .

(٨) في (ص) ، (ن) : [لمن لم يصل] ، وفي (ع) : [لمن لم يصلي] .

(٩) أخرجه الدارقطني (٣٥٥/١) ، والحاكم في المستدرک في کتاب الصلاة (٢٦٩/١) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى في باب وجوب الصلاة على النبي ﷺ (٣٧٩/٢) .

(١٠) في كل النسخ : [رواية] .

(١١) في سائر النسخ : [عبد المؤمن بن عبد الله] ، الصواب ما أثبتناه من واقع الحديث .

ب/٢٨ وليس بالقوي . ثم يحتمل . لا صلاة على / سائر الأنبياء إلا لمن يصلي علي . وذكر حديث أبي مسعود الأنصاري : أن النبي ﷺ قال : « من صلى صلاة لم يصل فيها علي ولا على آل بيتي لم يقبل منه » ^(١) ، وذكر أن راويه ^(٢) حار الجعفي ، وقد اختلف عليه . فمرة أوقفه على أبي مسعود ، ومرة أسنده ، ولو ثبت كان المراد به الاستحباب ؛ ألا ترى أن ذلك هو المراد في الصلاة على أهل بيته .

٢٤٢٥ - قالوا : روى فضالة بن عبيد قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو ^(٣) في الصلاة ، فلم يحمد الله ولم يصل على رسول الله ، فقال : « عجل هذا » ، فدعا فقال له ولغيره : « إذا صلى أحدكم فليبدأ بالحمد لله ^(٤) والثناء عليه ^(٥) ثم يصلي علي ، ثم يدعو ^(٦) بعد بما شاء ^(٧) .

٢٤٢٦ - والجواب : أن النبي ﷺ تركه حتى فرغ من الصلاة ولم يأمره بإعادتها ، فدل على أنه ذكر على طريق الاستحباب .

٢٤٢٧ - قالوا : روى أبو مسعود الأنصاري قال : أقبل رجل حتى جلس بين يدي النبي ﷺ ونحن عنده ، فقال : يا رسول الله ، أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف نصلي ^(٨) عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا ؟ فقال : إذا صليتم علي فقولوا : اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ^(٩) .

(١) أخرجه الدارقطني (٣٥٥/١) ، والبيهقي (٣٧٩/٢) .

(٢) في (٢) ، (ع) : [رواية] . (٣) في (ص) : [يدعو] .

(٤) في (ص) : [الله] . (٥) في (٢) ، (ع) : [علي] .

(٦) في (ص) : [يدعو] .

(٧) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ في باب الدعاء (٣٧٣/١) ، والنسائي بمناه في باب التمجيد والصلاة على النبي ﷺ في الصلاة (٤٤/٣) ، ٤٥ ، والترمذي بمناه في باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ (٥١٦/٥) الحديث (٣٤٧٧) ، وابن خزيمة في صحيحه في باب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد (٣٥١/١) ، الحديث (٧٠٩ ، ٧١٠) ، والحاكم في المستدرک ، في كتاب الصلاة (٢٣٠/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد (١٤٧/٢) ، (١٤٨) .

(٨) في (٢) : [نصل] .

(٩) أخرجه الحاكم في المستدرک في باب الدعاء بعد الصلاة (٢٦٨/١) ، والبيهقي باب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد (١٤٦/٢ ، ١٤٧) ، وأخرجه أبو داود في السنن باب الدعاء (٢٤٨/١) ، وابن خزيمة في -

٢٤٢٨ - والجواب ^(١) : أنه قال : « إذا صليتم فقولوا كذا » ، وهذا أمر يتعلق بشرط اختيار الفعل ، وذلك لا يدل على الوجوب قبل اختيار الصلاة . ولأنه قدر أنه يريد به الاستحباب في أكثر الأنفاط ؛ لأن الواجب عندهم : اللهم صل على محمد ، وما سواه ليس بواجب .

٢٤٢٩ - قالوا : كل ما ^(٢) كان ذكره شرطاً في الأذان كان ذكره شرطاً في الصلاة ، كالله تعالى .

٢٤٣٠ - قلنا : ذكر الله تعالى ليس بشرط في الصلاة عندنا ؛ لأن التحريم خارج الصلاة ، ويجوز أن على ما ليس فيه ذكر الله تعالى . ولأن ذكر النبي ﷺ ^(٣) [في] في الأذان ^(٤) شرط [في كونه] ^(٥) مستنونا ، وكذلك هو شرط عندنا في سنة الصلاة . فأما في الوجوب فلا . ولأن ^(٦) ذكر الله تعالى لا يتكرر وجوبه في ركن واحد ، وكذلك ذكر النبي ﷺ لا يتكرر وجوبه في ذكر واحد .

٢٤٣١ - قالوا : كلما افتقر إلى ذكر الله افتقر إلى ذكر رسوله ، كالإيمان ، وهذا معنى قوله [تعالى] ^(٧) : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ^(٨) ، قيل في التفسير : لا أذكر إلا وتذكر معي ^(٩) .

٢٤٣٢ - قلنا : نعكس هذه العلة ، فنقول : ما افتقر إلى ذكر اسم الله لم يقف صحته على الصلاة على رسول الله ﷺ [في] ^(١٠) ، كالإيمان . وقوله : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ يدل على أنه يذكر مع ذكره ، ولا يدل على الوجوب ولا على الاستحباب .

• • •

= الصحيح في باب سنة الصلاة على النبي ﷺ في التشهد (٣٥٢/١) ، الحديث (٧١١) ، والدرسي في باب الصلاة على النبي ﷺ (٣١٠/١) .

- (١) في (ن) : [الجواب] .
(٢) في (هـ) ، (م) : [كل من] .
(٣) ساقط من (ن) .
(٤) ساقط من (ع) ، (م) ، (ن) .
(٥) في (ع) : [يركونه] .
(٦) في (م) : [ولا] .
(٧) زيادة من (ن) .
(٨) سورة الشرح : الآية ٤ .

(٩) قال القرطبي : وروي عن الضحاك ، عن ابن عباس ، قال : يقول له : لا ذكرت إلا ذكرت معي في الأذان والإقامة والشهد ويوم الجمعة على المنابر ويوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق ويوم عرفة وعيد الجمار وعلى الصفا والمروة وفي خطبة النكاح وفي مشارق الأرض ومغاربها . (انظر . أحكام الفرقان لقرطبي ، سورة الشرح ١٠٦/٢٠ ، ١٠٧) .

(١٠) ساقط من (ن) .



السلام ليس بركن

- ٢٤٣٣ - قال أصحابنا : السلام ليس بركن ^(١) .
- ٢٤٣٤ - وقال الشافعي : هو ركن ^(٢) . فأما الخروج بفعله فاختلف أصحابنا فيه :
- ٢٤٣٥ - فقال أبو سعيد ^(٣) : هو واجب عند أبي حنيفة .
- ٢٤٣٦ - وقال [أبو] ^(٤) الحسن : ليس بواجب عنده . والكلام في هذه المسألة يقع في فصلين : أحدهما : نفي الوجوب ، والآخر : أن السلام ليس من الصلاة .
- ٢٤٣٧ - والدليل على الأول : حديث ابن مسعود : أن النبي ﷺ لما علمه التشهد قال له : « فإذا فعلت ^(٥) هذا أو قلت هذا فقد تمت صلاتك ، فإن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد ، واختر من أطيب الكلام ما شئت » ^(٦) ، فحكم بتمام الصلاة قبل السلام ، وخيَّره بين القعود والقيام ، وهذا ينفي بقاء واجب عليه .
-
- (١) قال السرقندي : وإصابة لفظة السلام ليست بفرض عندنا . ثم قال : وامتثلت مشايخنا ، قال بعضهم : إنها سنة ، وقال بعضهم : هي واجب . ورجع صاحب المحيط والهداية الأخير . (انظر : تحفة الفقهاء ١٣٨/١ ، بدائع الصنائع فصل وأما الذي هو عد الخروج من الصلاة ١٩٤/١ ، فتح القدیر مع الهداية وبهاشمه الصاية ١/ ٣٢١ ، ٣٢٢ ، البناية ٣٣٧/٢ - ٣٤٠) .
- (٢) قال النووي في المجموع : أما حكم السلام فحاصله أن السلام ركن من أركان الصلاة ، فلا تصح إلا به . (انظر : الأم باب السلام في الصلاة ١٢٧/١ ، مختصر المزني باب صفة الصلاة ص ١٦ ، الوسيط ٦٣٥/٢ ، ٦٣٦ ، حلية العلماء ١٠٩/٢ ، ضح العزيز باب كيفية الصلاة ٥١٩/٣ - ٥٢٠ ، المجموع مع المذهب ٤٧٣/٣ - ٤٨١) . (وانظر : المنقذ . التشهد في الصلاة ١٦٨/١ ، ١٦٩ ، الكافي لابن عبد البر ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ ، الاستذكار باب التشهد في الصلاة ٢١٥/١ - ٢١٧ ، بداية المجتهد المسألة الثامنة ١٣٣/١ ، ١٣٤ ، المقدمات الممهدة كتاب الصلاة ١٦٠/١ ، الإفضاح ١٣٧/١ ، الكافي لابن قدامة ٥٥١/١ ، ٥٥٢ ، المعني ٥٥١/١ - ٥٥٤) .
- (٣) في (م) ، (ع) : [أبو أسعد] ، وفي (ج) ، (ن) : [أبو سعد] ، والصواب ما أثبتناه . وهو : القاضي أحمد بن الحسين ، أبو سعيد ابيردعي أحد فقهاء الحنفية الكبار ببغداد ، أخذ عن إسماعيل بن حماد ، وعن أبي علي الدقاق ، وعن موسى بن نصر ، وأخذ عنه أبو الحسن الكرخي وأبو طاهر الدباس ، كل في وقعة القرامطة سنة سبع عشرة وثلاث مائة . (انظر : الجواهر المضية ١٦٣/١ - ١٦٦ ، والفوائد البهية ص ١٩ ، ٢١) .
- (٤) الزيادة : من (م) ، (ن) ، (ع) . (٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فإذا قضيت] .
- (٦) تقدم تخريجه في مسألة (١٢٦) . وأخرجه ابن خزيمة في الصحيح في باب إباحة الدعاء بعد التشهد وليل السلام بما أحب للصلي (٣٥٦/١) ، الحديث (٧٢٠) .

٢٤٣٨ - قالوا : هذه الزيادة في الخبر ، قيل : إنها من قول ابن مسعود [وأدريجها الراوي في الخبر . وقد روى ثوبان هذا الخبر ، وجعل آخره من قول ابن مسعود] ^(١) . وروى الخبر جماعة من غير ذكر هذه الزيادة . وقد روى شاذان بن سوار هذا الخبر عن زهير بن معاوية وقال فيه : قال عبد الله : فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك ^(٢) ، ففصل ذلك من كلام رسول الله ﷺ . وكذلك رواه غسان ^(٣) بن ربيع ^(٤) .

٢٤٣٩ - قلنا : قد روي هذا على ما ذكرتم ، وروى موسى بن داود وغيره الخبر وذكر فيه بعد قوله : أشهد أن محمداً عبده ورسوله قال : ثم قال : إذا ^(٥) قضيت هذا فقد تمت صلاتك ، إن شئت تقوم قم وإن شئت [أن] ^(٦) تجلس فاجلس ^(٧) . فظاهر هذا أنه من كلام رسول الله ﷺ ، ويجوز أن يرويه ابن مسعود تارة ، ويفتي ^(٨) به أخرى .

٢٤٤٠ - وروى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم في صلاته قليل ^(٩) الشك ، وليين على اليقين ، فإذا استيقن التمام سجد سجدة ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافذة » ^(١٠) . ولو كان السلام ركناً لم يصح النفل مع بقائه . وحديث عبد الله بن عمرو ^(١١) والذي قدمناه دليل في هذا . ولأنهما ذكران متكرران يتعلقان بالصلاوات فالأول منهما في حكم الثاني ، كالأذان والإقامة .

٢٤٤١ - قالوا : المعنى في الثانية : أنه ^(١٢) لا يسقط بها ما هو شرط في الصلاة ،

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) راجع ما تقدم في هذا الصدد في مسألة (١٢٦) . (٣) في (ن) : [عتبان] .

(٤) أخرجه الدارقطني في باب صفة التشهد وروجه (٣٥٤/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب غلغل الصلاة بالمسلم (١٧٥/٢) .

(٥) في (ع) : [فإذا] . (٦) ساقط من (ع) .

(٧) أخرجه الدارقطني في باب صفة التشهد وروجه (٣٥٣/١) .

(٨) في (م) : (ع) : [ونعمي] .

(٩) في (م) : (ن) : [قليلي] ، وفي (ص) : [قليلتي] .

(١٠) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ ، في باب إذا شك في الشئين والثلاث (٢٥٩/١) ، وابن ماجه في باب ما جاء فيه من شك في صلاته فرجع إلى اليقين (٣٨٢/١) ، والدارقطني في باب صفة السهو في الصلاة وأماكنه (٣٧٢/١) . وأخرجه مسلم في الصحيح بمعناه في باب السهو في الصلاة والسجود له (٢٢٩/١) ، والنسائي في كتاب السهو ، باب إتمام الصلوة على ما ذكر إذا شك (٢٧/٣) ، والبيهقي في الكبرى في باب من شك في صلاته فلم يركع صلى ثلاثاً أو أربعاً (٣٣١/٢) .

(١١) هكذا في كل النسخ . والذي تقدم هو لابن مسعود . (١٢) في (ع) : [أن] .

٢٤٤٢ - قلنا : لا نسلم هذا - على قول أبي الحسن - . ولو سلمناه بطل بمنامة الإمام : تسقط (٢) القراءة إذا أدركه في الركوع ، وليس بواجب . ولأنه ذكر لا يتعقبه شيء من أفعال الصلاة ، كتكبير التشريق . ولأنه ذكر شرع بعد التشهد ، كالدعاء .
٢٤٤٣ - فأما الدليل على أنها خارج الصلاة لأنها تحية للحاضر ، كالثانية . ولأن ما يفسد الصلاة إذا وقع به الخروج أبطل الجزء الذي يصادفه (٣) ، أصله : إذا سلم في وسط الصلاة .

٢٤٤٤ - ولا يقال : إن التسليم إنما يبطل إذا اعتمد في خلالها ، وهذا موجود في الركوع ؛ لأننا لا نسلم أن اعتماد زيادة ما دون الركعة يفسدها . ولأنه ذكر يفعل إلى غير القبلة فلا يجب في الصلاة ، أو لا يكون منها ، كالتسليم الثانية ، وعكسه التكبير والقراءة .
٢٤٤٥ - قالوا : ليس [كل ما] (٤) إذا فعل لغير القبلة انتفي وجوبه ، لأن الركوع والسجود يفعل إلى غير القبلة ، ألا ترى أنه لا يترك توجيهه ما يقدر على توجيهه ، وما لا يمكن أن يتوجه به لا يخرج من أن يكون موضوع الركن إلى القبلة ، ألا ترى أن القائم (٥) من سنته (٦) أن ينظر إلى موضع سجوده ، ولا يخرج ذلك القيام أن يكون مفعولا إلى القبلة .

٢٤٤٦ - والدليل على أنه خرج بغير السلام : أن كل فعل منه لو حصل في وسط الصلاة أفسدها إذا حصل في آخرها صح به الخروج ، كالسلام .

٢٤٤٧ - احتجوا : بما رواه علي أن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » (٧) .

٢٤٤٨ - والجواب : أن هذا الخبر رواه عبد الله بن محمد بن عقیل ، فرواه من طريق أبي سعيد الخدري أبو سفيان طريف بن شهاب السعدي ، وكلاهما ضعيف الرواية (٨) . ولو ثبت لم يدل ؛ لأن قوله : « تحليلها التسليم » يدل أن جنس السلام يقع

(١) في غير (ص) : [كانت] .

(٢) في (م) ، (ع) : [يسقط] ، وفي (ن) : [تسقط] .

(٣) في (م) ، (ع) : [صادفه] . (٤) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٥) في غير (ص) : [أن القيام] . (٦) في (ع) : [سنته] .

(٧) هذا الحديث تقدم تخريجه في مسألة (١٠٤) .

(٨) أخرجه أحمد في المسند (٣/٢٤٠) . وعبد الله بن محمد بن عقیل هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض

به التحليل ، ولا يدل أن جنس [السلام] ^(١) يقف على التحليل . ولا يقال : إنه إن قيل : مأل فلان الإبل ؛ اقتضى أن لا مال له غيره ؛ لأننا لا نسلم ذلك ، بل عندنا أن ذلك جل ماله ، ولا ينفي غيره .

٢٤٤٩ - قالوا : روى جابر بن سمرة قال : كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فسلم أحدنا أشار ^(٢) بيده [م] ^(٣) عن يمينه [ومن] ^(٤) عن يساره ، فلما صلى قال : « ما بال أحدكم يومئذ بيده كأنها أذنان خيل شمس ! إنما يكفي ^(٥) أحدكم أن يقول هكذا وأشار بأصبعه - يسلم على أخيه [م] عن يمينه ومن عن شماله » [^(٦) فثبت أن الكفاية [هو السلام] ^(٧) .

٢٤٥٠ - قلنا : ذكر الكفاية في الإشارة ، ولا خلاف أن ذلك ليس بواجب ، وأن الكفاية تستعمل ^(٨) في الواجب والمنسوخ .

٢٤٥١ - قالوا : كل ما كان شرطاً في صحة الصلاة إذا سقط بالنطق لم يسقط بغيره ، كالقراءة .

٢٤٥٢ - قلنا : لا نسلم أن الخروج شرط . ولو سلمناه بطل القراءة ؛ لأنها تسقط بالنطق ، ومتابعة الإمام - وليس بنطق - . ثم المعنى في القراءة أنها [إن] ^(٩) كانت من جنس المعجز جاز أن تجب ^(١٠) في الصلاة ، [و] ^(١١) ما ^(١٢) لم يكن السلام من جنس المعجز لم يجب فيها .

= أهل العلم من قبل جفت . وفي التبريد : عبد الله بن محمد بن عقيل صدوق في حديث لين وقال : تبر بأخرة . وطريف بن شهاب : ضعيف . (انظر : تقريب التهذيب ٣٧٧/١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨) .

(١) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٢) في سائر النسخ : [إشارة] . وما أثبتناه بالسياق ، والموافق للأحاديث .

(٣) ساقطة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) في (م) : [وإيكفي] ، وفي (ن) : [وانكفي] ، وفي (ع) : [ويكفي] .

(٦) ما بين المعكوفين ساقطة من (م) ، (ن) ، ومن صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش . حديث جابر بن سمرة أخرجه أبو داود بهذا اللفظ في باب في السلام (٢٥٣/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب تحليل الصلاة بالتسليم (١٧٣/٢) ، وأخرجه مسلم في الصحيح بمناه في باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد ورفعها عند السلام (١٨٤/١ ، ١٨٥) ، والنسائي في كتاب السهو ، باب السلام بالأيدي في الصلاة (٤/٣ ، ٥) .

(٧) ساقطة من (م) ، (ع) ، وفي (ن) : [مستعمل] ، مكان : [السلام] .

(٨) في (م) : [يستعمل] .

(٩) ساقطة من (م) ، (ع) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(١١) ساقطة من (م) ، (ع) .

(١٢) في (م) ، (ع) : [لا] .

- ٢٤٥٣ - قالوا : أحد طرفي الصلاة فافتقر إلى نطق واجب ، كالطرف الأول .
- ٢٤٥٤ - قلنا : الطرف الأول يحتاج إلى الدخول والالتزام ، وذلك يقع على اللفظ ، والطرف الآخر يحتاج إلى الخروج والترك ، فلذلك لم يعتقر إلى اللفظ ونعكس فنقول : أحد طرفي الصلاة فلم يجب فيه التسليم ، كالطرف الأول .
- ٢٤٥٥ - قالوا : عبادة تفتقر إلى ذكر يستقبل ^(١) به القبلة ، فوجب أن تفتقر إلى ذكر [لا] ^(٢) يستقبل به القبلة ، [كالأول والجمعة] .
- ٢٤٥٦ - قلنا : ينتقض هذا بالحج - على أصلنا - ؛ لأنه يفتقر إلى التلبية ، وموضوعها إلى القبلة ، ولا يفتقر إلى ذكر لا يستقبل به القبلة ^(٣) . ولأن الجمعة ما افتقرت إلى ذكر لا يستقبل به القبلة لم يكن ذلك الذكر مبتدأ به مع بقاء الصلاة ، ولا يشترط فيه الاستقبال ، فلم ^(٤) يكن واجبا . ولأن الجمعة قد تأكدت في الشرائط (فم يختبر غيرها بها) ^(٥) . ولأن الأفعال تجب ^(٦) إلى القبلة ، ولم يدل ذلك على وجوب فعلها إلى غيرها ، كذلك الأذكار .
- ٢٤٥٧ - قالوا : ما ينقض الطهارة لا تتم ^(٧) به الصلاة عندنا .
- ٢٤٥٨ - قلنا ^(٨) : لأنها قد تمت قبله على قول أبي الحسن . ولو قلنا بقول غيره فالحدث يسقط ^(٩) به الواجب وإن لم يكن في نفسه واجبا ، كما تسقط ^(١٠) الصلاة الواجبة بما يفعله في الدار المعصوبة . [و] ^(١١) لأن انقضاء مدة المسح يؤثر ^(١٢) في الطهارة ، ويستند [إلى حال] ^(١٣) سابقة ، فيصير الحدث كالموجود في الصلاة ، والحدث المستند لا يستند ^(١٤) إلى أمر سابق ^(١٥) ، فإثما يؤثر في الجزء الذي يصادفه ، كالسلام .

(١) في (ن) : [لا يستقبل] .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٥) الزيادة من (م) ، (ع) ، (ن) .

(٦) في (م) ، (ن) : [لا يتم] .

(٧) في (م) ، (ن) : [سقط] .

(٨) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٩) في (م) : [كما سقط] .

(١٠) في (م) ، (ن) : [يؤثر] .

(١١) في (م) ، (ن) : [الرجال] ، وفي (ع) : [الرجال] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [السند لا يستند] .

(١٣) في (م) ، (ن) ، (ع) ، (هـ) ، (و) : [سحر] .

(١٤) في (م) ، (ن) ، (ع) ، (هـ) ، (و) : [سحر] .

٢٤٥٩ - احتجوا : في أن السلام في ^(١) الصلاة / بقول ابن مسعود : ما نسبت من الأشياء لم أنس تسليم رسول الله ﷺ في الصلاة عن يمينه وشماله ^(٢) .

٢٤٦٠ - وقالت عائشة [رضى الله عنها] ^(٣) : كان رسول الله ﷺ يسلم في الصلاة تسليمه واحدة تلقاء وجهه ^(٤) .

٢٤٦١ - والجواب : أن ^(٥) [في] ^(٦) بمعنى : من ؛ بدلالة [أن] ^(٧) ابن مسعود ذكر التسليمتين ، ولا خلاف أن الثانية ليست في الصلاة ، فعلم أن المراد بالخبر : كان يسلم من الصلاة ، وهذه ^(٨) الحروف تقوم بعضها مقام بعض .

٢٤٦٢ - قالوا : ذكر يسقط ^(٩) به ما هو شرط في صحة كل صلاة ، فوجب أن يكون فيها ، كالقراءة .

٢٤٦٣ - قلنا : الوصف غير مسلم على ما قدمناه . ولأن سقوط الشرط بالذكر لا يدل على أنه في الصلاة ، كالحطبة . ثم المعنى في القراءة [ما] ^(١٠) قدمناه .

٢٤٦٤ - قالوا : لا خلاف أنه إذا ابتداء السلام وقع في الصلاة ، فكيف يكون فيها إذا أكمله .

٢٤٦٥ - قلنا : إذا ابتدأه وقع في الصلاة - وذلك الجزء منها مراعى فإذا تم خرج من أن يكون صلاة ، وقد يتدأ بالفعل صلاة ثم يخرج بعد ذلك ، كالصلاة التي يفسدها .

• • •

(١) في (ع) : [م] .

(٢) أخرجه الدارقطني بهذا اللفظ في باب ذكر ما يخرج من الصلاة به وكيفية التسليم (٣٥٧/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب الاختيار في أن يسلم تسليمين (١٧٧/٢) .

(٣) زيادة من (م) ، (ع) .

(٤) أخرجه الدارقطني بهذا اللفظ باب ذكر ما يخرج من الصلاة به وكيفية التسليم (٣٥٨/١) ، والبيهقي في باب جواز لاقتصار على تسليمه واحدة (١٧٩/٢) ، وابن ماجه في باب من يسلم تسليمه واحدة (٢٩٧/٢) .

الحديث (٩١٩) .

(٥) في (ع) [أنه] .

(٦) ساقطة من (م) ، (ن) .

(٧) ساقطة من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (م) واستدرك المصنف في الهامش .

(٨) في (م) : [وهذا] .

(٩) في (ن) : [سقط] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [على ما] .



لا يجوز الدعاء في الصلاة بما يشبه الناس مثل أن يسأل تزويج امرأة أو تملك عبد وثوب

٢٤٦٦ - قال أصحابنا : لا يجوز الدعاء في الصلاة بما يشبه خطاب الناس ، مثل أن يسأل تزويج امرأة أو تملك عبد وثوب ^(١) .

٢٤٦٧ - وقال الشافعي : كل ما سأل الدعاء به في غير ^(٢) الصلاة سأل فيها ^(٣) .

٢٤٦٨ - لنا : حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه أن النبي قال : « إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ^(٤) ، إنما هي تكبير وتسييح ^(٥) وقرأة القرآن ^(٦) » فظاهره نفي ما سوى ذلك من الذكر .

٢٤٦٩ - ولا يقال : إن الخبر خرج على سبب ، وهو أن معاوية شئت عاطسا ، فنهاه عن مخاطبة الغير ؛ لأن محل ^(٧) الاحتجاج بعموم ^(٨) اللفظ - وإن كان السبب خاصا - . وروى سعد أنه رأى ابنه ^(٩) يدعو ^(١٠) في صلاته فقال : لا تتعدى في

(١) راجع : الأصل باب الدعاء في الصلاة (٢٠٢/١ ، ٢٠٣) ، مختصر الطحاوي ص (٢٧) ، بدائع الصنائع كتاب الصلاة (٢١٣/١ ، ٢١٣٧) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٣١٩/١ ، ٣٢٠) ، مجمع الأنهر (١٠١/١ ، ١٠٢) .
(٢) في (م) ، (ع) : [آخر] .

(٣) قال النووي في المجموع : مذهبا أنه يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدنيا والدنيا ، وله أن يقول : اللهم ارزقني كسفا طيبا وولداً وجارية حساء يصفها ، واللهم خلص غلما من السجن وأهلك غلانا وغير ذلك ، ولا يطل صلاته شيء من ذلك عندنا ، وبه قال مالك - (انظر الراسخ ٦٣٤/٢ ، ٦٣٥ ، حلية العلماء ١٠٩/٢ ، فتح الميز باب كيفية الصلاة ، بذيل المجموع ٥١٦/٣ ، ٥١٧ ، المجموع مع المذهب ٤٦٨/٣ - ٤٧٢ ، المنتقى ١٦٨/١ ، الكافي لابن عبد البر ٢٠٨/١ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الخامس عشر في التشهد ص ٦٥) . وانظر : الكافي لابن قدامة ٤٣/١ ، المنهاج ٥٤٦/١ - ٥٤٩) .

(٤) في (م) : [الآمين] ، وفي (ع) : [الآمين] .

(٥) في (ن) : [تسيح وتكبير] بالتقديم والتأخير .

(٦) تقدم تخريج حديث معاوية بن الحكم السلمي في مسألة (١٠٦) .

(٧) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه الصف في الهامش .

(٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لمعوم] . (٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [له] .

(١٠) في (ص) : [يدعو] .

الدعاء ، إما يكفئك أن تقول : اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل ، وأعوذ بك من النار وما قرب [إليها] ^(١) من قول وعمل ؛ لاني سمعت رسول الله ﷺ يقول ^(٢) : « سيكون قوم يعتدون في الدعاء » ، ثم قرأ ^(٣) : « ادْعُوا رَبَّهُمْ نَجْوًا خَفِيَةً ^(٤) إِنَّهُمْ لَا يَجِدُ الصُّلَاتِ ^(٥) » . وهذا يدل أن في جملة الأدعية ما نهى عنه . ولأن ما يقولون يزيل هيئة الصلاة ؛ ألا نرى أن من سمع رجلا يسأل الطعام والمرأة المعينة اعتقد أنه في غير صلاة ، وما أزال هيئة الصلاة من الأذكار لم يجز فيها ، كخطاب الآدميين . ولأنه كلام يتخاطب به الناس بينهم فلم يجز في الصلاة ، كذكر السلام وتشميت العاطس . ولأنه نوع ذكر ، فما ^(٦) أبيح منه خارج الصلاة جاز أن يفسد الصلاة ، ككلام الآدميين .

٢٤٧٠ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام لاين مسعود ﷺ لما علمه التشهد : « ثم ليختر أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به » ^(٧) . وروى فضالة بن عبيد ﷺ أن النبي ﷺ سمع رجلا يدعو في الصلاة فقال : « عجل هذا » ثم دعاه ، فقال له ولغيره : « إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ، ثم يصلي علي ثم يدعو بما شاء » ^(٨) .

٢٤٧١ - والجواب : أن قوله لاين مسعود ﷺ : « ثم ليختر أحدكم أعجب الدعاء » يدل على أن في الدعاء المباح ما منع منه . وقد روي أنه قال له : « واختر من أطيب الكلام ما شئت » ، وهذا يدل على أنه يأتي ^(٩) بكل [دعاء] ^(١٠) . ولأن هذا ذكر بعد التشهد ، والكلام عندنا في تلك الحال يقع به الخروج ويقوم مقام السلام . ولأنه يحتمل أن يكون في حال ^(١١) إباحة الكلام .

٢٤٧٢ - وكذلك الجواب عن حديث أبي هريرة : أن النبي ﷺ لما رفع رأسه من

(١) ساقط من (ع) .

(٢) ساقط من (ن) .

(٣) ساقط من (ع) .

(٤) في (ع) : [قال] .

(٥) في (ع) ، (م) ، (ن) : [وخيفة] .

(٦) سورة الأعراف : الآية ٥٥ ، والحديث رواه أحمد في المسند (١٧٢/١) ، وأبو داود مختصراً بمصاه في

باب الدعاء (٣٧٢/١) .

(٧) في (م) ، (ع) : [فيما] .

(٨) رواه أبو داود بهذا اللفظ في باب التشهد (٢٤٤/١ ، ٢٤٥) ، وسلم في الصحيح في الصلاة باب

التشهد في الصلاة (١٧١/١ ، ١٧٢) ، والدارقطني في باب في التشهد (٣٠٨/١ ، ٣٠٩) .

(٩) تقدم تخريجه في مسألة (١٢٨) .

(١٠) في (ن) : [أي] وفي كل المسخ : [يأتي] ، والظاهر أنها : [لا يأتي] .

(١١) ساقط من (ع) ، (ن) .

(١٢) في (ص) : [حالة] .

لا يجوز الدعاء في الصلاة بما يشبه الباس .. ٥٨١/٢

الركعة الأخيرة من الفجر قال : « ربنا لك الحمد ، اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام » ^(١) . ولا يقال : إن حظر الكلام كان بمكة ، وهذا بالمدينة ؛ لأن الكلام قد أضح بالمدينة ، وروي عن زيد بن أرقم أنه قال : كما نتكلم في الصلاة حتى نزل قوله ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَتُحْيِيَنَّكُمْ ﴾ ^(٢) .

٢٤٧٣ - قالوا : روي عن علي أنه دعا في قنوته على قوم بأعيانهم ^(٣) . وعن أبي الدرداء أنه قال : إني لأدعو في صلاتي لسبعين أخ من إخواني بأسمائهم وأنسابهم ^(٤) .

٢٤٧٤ - قلنا : قد عارضه حديث سعد . وروي [عن] ^(٥) جماعة من التابعين مثل قولنا . وقال طاووس : ادع في الفريضة بما في القرآن . وعن النخعي أنه كره أن يدعو في صلاته بما يشبه الكلام .

٢٤٧٥ - قالوا : كل دعاء ساء في غير الصلاة ساء فيها ، كالدعاء بمصالح [الدين] ^(٦) .

٢٤٧٦ - قلنا : جواز الشيء خارج الصلاة لا يدل على جوازه فيها ؛ ألا ترى ^(٧) أن خطاب الغير بالتسبيح يجوز في غير الصلاة ولا يجوز فيها ^(٨) . ولأن الدعاء بمصالح الدين مما يشبه القرآن والأدعية ، فلذلك جاز فيها .

٢٤٧٧ - قالوا : قال الله تعالى : ﴿ مَا نَعُكَ نَا وَنَعُكَ يُجْتَرِبُ ﴾ [نَا] ^(٩) عِثَا ثَبُتَ الْأَثَرُ مِنْ يَقِيلَهَا وَشَآئِبَهَا [وَفَرَمَهَا وَعَدِيهَا] ^(١٠) ، وأنتم لا تجوزون الدعاء بذلك ،

(١) متفق عليه - أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب تفسير القرآن - في سورة آل عمران (١١٣/٣) ، ومسلم في الصحيح في كتاب المساجد باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (٢٧١/١) ، والطحاوي في المعاني (٢٤٦/١) ، وابن ماجه باب ما جاء في القنوت في صلاة الصبح (٣٩٤/١) ، الحديث (١٢٤٤) .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٣٩ ، تقدم حديث زيد بن أرقم في مسألة (٩٨) ، وانظر سنن السائي في كتاب السهو ، الكلام في الصلاة (١٨/٣) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب صلاة التطوع والإمامة ، في تسمية الرجل في القنوت (٢١٦/٢) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٩/٢) نحوه ، وعلي بن الجعد في مسنده (١٦٩/١) . وذكره بالسند الذهبي في السير (٥٥/٩) ، والمزي في تهذيب الكمال (١٣٦/٢٨) ، والطحطاوي في تاريخ م

تاريخ بغداد .

(٥) ساقطة من (٢) ، (٤) .

(٦) في (ص) : [ألا ترى] .

(٧) ساقط من (٤) .

(٨) في (م) : [ولا يجوز في غير فيها] .

(٩) سورة البقرة : الآية ٦١ .

(١٠) الرادة من (م) ، (٤) .

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد ورد به القرآن .

٢٤٧٨ - قلنا : إن قال : اللهم ارزقني من بقلها وقتاتها وفومها وعدمها لم
تفسد^(١) ، لأن هذا قرآن ، وإن ذكره لا على هذا الوجه أفسد ؛ لأنه لا يشبه لفظ
القرآن . ولأن هذا حكاه الله تعالى دعاء منموما فلا يقتضي^(٢) ذلك جوازه .

• • •

(١) في (ن) : [لم يفسد] .

(٢) في (م) ، (ع) : [ولا يقتضي] .



القنوت في الفجر ليس بسنة

- ٢٤٧٩ - قال أصحابنا : القنوت في الفجر ليس بسنة ^(١) .
- ٢٤٨٠ - وقال الشافعي : هو سنة في الفجر بكل حال ، وفي بقية الصلوات إذا حدثت ^(٢) حادثة بالمسلمين ، وإن لم يحدث فله قولان ^(٣) .
- ٢٤٨١ - والكلام في هذه المسألة يقع في بقية الصلوات ثم في الفجر .
- ٢٤٨٢ - والدليل على أنه لا يقنّت في جملة الصلوات : أن القنوت أمر ظاهر ، فلو كان سنة لفعله النبي ﷺ ، ولو داوم عليه لثقل من طريق الاستفاضة ؛ كقول سائر الأذكار ، فلما لم ينقل دل على أنه ليس بسنة . وقد ادعى الطحاوي الإجماع في هذا الفصل ، وقال : إن السلف اختلفوا ، والفقهاء بعدهم : فمنهم من أثبت القنوت في بعض الفرائض ، ومنهم من نفاه ، ولم يقل أحد بالقنوت في جميع الصلوات إلا الشافعي ، فلا يعتد بخلافه على الإجماع .
- ٢٤٨٣ - ولا معنى لقولهم : إنه روي عن عليّ أنه قنّت في المغرب ^(٤) ؛ لأن هذا لا
- (١) نظر المسألة في : كتاب الآثار باب القنوت في الصلاة ص (٤٣ ، ٤٤) ، الحجة باب القنوت في الفجر (٩٧/١ ، ٩٨) ، الأصل باب القيام في الفريضة وفي باب صلاة المسافرين (١٦٤/١ ، ٢٩٠) مستصر الطحاوي ص (٢٨) ، معاني الآثار باب القنوت في صلاة الفجر وغيرها (٢٥٤/١) المبسوط باب القيام في الفريضة (١٦٥/١) ، بدائع الصنائع فصل القنوت (٢٧٣/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشمه العناية باب الوتر (٤٣٠/١ - ٤٣٥) ، البناء باب الوتر (٥٨٩/٢ - ٥٩٧) .
- (٢) في (م) : [حدث] .
- (٣) قال الشافعي في الأم : ولا قنوت في شيء من الصلوات إلا الصبح - إلا أن تنزل نازلة - فقيمت في الصلوات كلهن إن شاء الإمام . انظر : الأم : القنوت في الجمعة (٢٠٥/١) ، الرسيط باب كيفية الصلاة (٦٢٢/٢) ، حلية العلماء (١١٢/٢) ، فتح العزيز في هاشم المجموع (٤١٢/٣ - ٤٤٩) المجموع مع المهذب (٤٩٢/٣ - ٥١١) . وانظر : المدونة ١٠٠/١ ، ١٠١ ، المتقى : القنوت في الصبح (٢٨١/١ ، ٢٨٢) ، الكافي لآب عبد الر ٢٠٧/١ ، بداية المجتهد الفصل الأول في أقوال الصلاة للمسألة التاسعة ١٣٤/١ ، ١٣٥ فوائيد الأحكام الشرعية الباب الحادي عشر في القنوت ص ٦٢ ، الإنصاف ١٤٣/١ ، الكافي لابن قدامة ١٤٧/١ ، المعني باب الساعات التي يهي عن الصلاة فيها ١٥١/٢ - ١٥٦) .
- (٤) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف في القنوت في المغرب (٢١٧/٢) ، والطحاوي في المعاني في باب القنوت في صلاة الفجر وغيرها (٢٥٢/١) .

يعترض على الإجماع ؛ ألا ترى أنه لم يفت (١) في كل الصلوات . ولأن القنوت ذكر زائد فلا يفعل في جميع الواجبات ، كتكبير العيد .

٢٤٨٤ - ولا يقال : فكان من جنسه ما يفعل في جميع الصلوات كتكبير العيد ؛ لأن جنس القنوت : الدعاء ، وذلك يفعل في كل الصلوات وإن لم يكن في محل القنوت .

٢٤٨٥ - وأما (٢) الكلام في الفجر ، فالدليل عليه : ما روى إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : لم يفت النبي ﷺ إلا شهراً ، لم يفت قبله ولا بعده (٣) . وروى أبو مالك الأشجعي سعد بن طارق قال : قلت لأبي : يا أبت ، إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي بالكوفة نحواً من خمس سنين (٤) ، أكانوا يفتنون ؟ قال : يا بني ، محدث (٥) . وروي : بدعة (٦) . ولأن النبي ﷺ لو دأب على القنوت في الفجر لقل ذلك كقتل القراءة والتكبير ؛ لأن الحاجة إلى جميع ذلك على وجه واحد ، فلما لم ينقل إلا من جهة الآحاد دل على أنه لم يدأب (٧) عليه .

٢٤٨٦ - وقد استدلل أصحابنا بحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ . (٨) وعن صفية بنت أبي عبيد عن النبي ﷺ مثله (٩) . وقد اعترض عليه بأن رواه (١٠) محمد بن يعلى زنبور عن عتبة بن عبد الرحمن القرشي عن عبد الله بن نافع عن أبيه ، قالوا : ومحمد بن يعلى وعتبة وعبد الله بن نافع : ضعفاء . قالوا : ونافع لم يسمع من أم سلمة . وهذا حديث كوفي ، وأصحاب الحديث يعترضون بعض رواة (١١)

(١) في (ع) : [لا يفت] . (٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فأمّا] .

(٣) أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ في باب القنوت في صلاة الفجر وغيرها ٢٤٥/١ .

(٤) في (ن) : [خمسين سنة] .

(٥) أخرجه الترمذي في السنن في باب ما جاء في ترك القنوت (٢٥٢/٢ ، ٢٥٣) ، الحديث (٤٠٢) وأحمد في المسند (٤٧٢/٣) ، وابن ماجه في باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (٣٩٣/١) ، الحديث (١٣٤١) ، والصحاحي (٢٤٩/١) ، وابن أبي شيبة بمناه في (٢٠٧/٢) ، والبيهقي في الكبرى في باب من لم ير القنوت في صلاة الصبح (٢١٣/٢) .

(٦) أخرجه النسائي بهذا اللفظ ، في المجتبى كتاب الانتصاح ، في ترك القنوت (٢٠٤/٢) .

(٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لم يدأب] .

(٨) أخرجه الدارطني في باب صفة القنوت وبيان موضعه (٣٨/٢) ، والبيهقي في الكبرى باب من لم ير القنوت ، في صلاة الصبح (٢١٤/٢) . (٩) أخرجه الدارطني في بيان صفة القنوت (٣٨/٢) .

(١٠) في (م) : [بأن رواية] ، وفي (ع) : [بأنه رواية] .

(١١) في (م) ، (ع) : [رواية] .

الكوفيين بغير سبب يوجب الضعف . ولأنها صلاة مفروضة ، كسائر الصلوات . ولأنها صلاة من لها أدان وإقامة ، أو صلاة شفع ، أو صلاة يكفر حاحدها . ولأنها صلاة يدخل وقتها بطول الفجر ، كركعتي الفجر . ولأنها صلاة نهار كالعيد . ولأنه ذكر زائد فلا يثبت في الفجر ، كتكبير العيد .

٢٤٨٧ - احتجوا : بحديث أبي هريرة قال : لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال : « اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وابن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة ، واشدد وطأتك ^(١) على مضر ، ورعل ، وذكوان ، واجعل عليهم سنين كسني يوسف » ^(٢) . قالوا : وهذا في صحيح البخاري ^(٣) . والجواب عنه : أنه لا دلالة فيه ؛ لأن المذكور ^(٤) فيه مبارك لا جماع ^(٥) - وهو تسمية الرجال - ، وإنما الخلاف في ذكر آخر لم يذكر في الخبر . ولأنه روي أنه عليه السلام ترك الدعاء بعد شهر ، أو تسع وعشرين ليلة ^(٦) ، فدل [على] ^(٧) أنه ليس بشنة حين لم يداوم عليه .

٢٤٨٨ - احتجوا : بحديث أنس قال : مازال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ^(٨) .

٢٤٨٩ - والجواب : أن حديث أنس قد روي مختلفاً ^(٩) : فروى أبو مجلز ^(١٠) عن أنس قال : قنت رسول الله ﷺ في الفجر بعد الركوع شهرا يدعو على رعل وذكوان ، وقال : « عصية عصوا الله ورسوله » ^(١١) . وروى أبو معاوية عن عاصم ، عن أنس رضي الله عنه

(١) في (م) ، (ع) : [وأشد وطأتك] . (٢) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٣٠) .
(٣) أخرجه البخاري في الصحيح في آخر كتاب الجمعة ، باب دعاء النبي ﷺ (١٧٨/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب الدليل على أنه يقنت بعد الركوع (٢٠٧/٢) .
(٤) في (ع) : الذكر .
(٥) في (ص) : [بالاجماع] .

(٦) أخرجه مسلم في الصحيح في باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (٢٧٢/١) ، وأبو داود في باب القنوت في الصلاة (٣٦٤/١) ، وابن ماجه في باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (٣٩٤/١) ، الحديث (١٢٤٣) ، والبيهقي في الكبرى في باب ترك القنوت في سائر الصلوات غير الصبح (٢٠١/٢) ، والدارقطني في باب صفة القنوت ويان موضعه (٢٩/٢) .
(٧) ساقط من (د) .
(٨) أخرجه البيهقي في الكبرى في باب الدليل على أنه لم يترك أصل القنوت في صلاة الصبح (٢٠١/١) .

(٩) في (١٠) في (م) ، (ع) : [أو الحلة] .
(١٠) في سائر النسخ : [مختلف] .
(١١) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب المغازي باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وهر معونة (٣٠/٣) ، ومسلم في الصحيح باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (٢٧٢/١) ، وابن أبي =

قال : سألته عن القنوت قبل الركوع أو بعده ؟ فقال : قبل الركوع ، فقلت : إن أناسا يزعمون أن رسول الله [ﷺ] قنت قبل الركوع ، فقال : إنما قنت يدعو على أناس قتلوا أناسا من أصحابه يدعون القراء ^(١) . وإذا ^(٢) تعارض الخبر عنه كان الرجوع إلى خير ابن مسعود الذي لم يتعارض أولى . ولا يجوز أن يقال : يجمع بين الروایتين أيضا فقول : الذي روي أنه لم يترك القنوت / يعني : تطويل القيام ، وذلك يسمى قنوتا ^(٣) . وقد روي عن ابن عمر أنه قال : ما أعرف القنوت إلا طول القيام ^(٤) ومثل النبي ﷺ عن أفضل الصلاة ، فقال : « طول القنوت » ^(٥) ، يعني [طول] القيام ^(٦) . فأما ^(٧) الدعوة ^(٨) على الأئمة ^(٩) الأربعة فليس بصحيح ، وإنما روي عن عمر أنه قنت ^(١٠) وروي عنه خلافه : قال إبراهيم : حدثني الأسود أنه صحب عمر سنين في السفر والحضر فلم يقنت ^(١١) . وأن عثمان لم يقنت . وأن أهل العراق أخذوا القنوت عن علي ، وأخذ أهل الشام عن معاوية ^(١٢) . وقد روي عن ابن عباس وسعيد بن جبير أنه كان لا يقنت في الفجر ^(١٣) .

= شية (٢٠٩/٢) ، والسائي في باب القنوت بعد الركوع (٢٠٠/٢) .

(١) ساقط من (ن) .

(٢) أخرجه مسلم باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (٢٧٢/١) وابن أبي شية مختصرا باب الوتر يطال فيه القيام أو لا (٢٠٩/٢) ، والبيهقي في باب ترك القنوت في سائر الصلوات غير الصبح (٢٠٧/٢) .

(٣) في (ع) : [إذا] . (٤) في (ص) ، (م) : [قنوت] .

(٥) رواه ابن أبي شية في المصنف في من كان لا يقنت في الوتر (٢٠٥/٢) .

(٦) أخرجه مسلم في الصحيح في باب أفضل الصلاة طول القنوت (٣٠٣/١) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب فضل التطوع (٧٣/٣) ، الحديث (٤٨٤٥) ، والبيهقي في الكبرى في باب أفضل الصلاة طول القنوت (٨/٣ ، ٩) .

(٧) ساقطة من (ن) . (٨) في (ص) ، (ن) : [وأما] .

(٩) الدعوة : بمعنى الدعوى والادعاء . (١٠) يقصد الخلفاء الراشدين .

(١١) روى ابن أبي شية من حديث أبي عثمان أنه سئل عن قنوت عمر في الفجر فقال : كان يقنت بقنوت ما يقرأ الرجل مائة آية ، للمصنف في الوتر يطال فيه القيام أو لا (٢٠٧/٢) ، والطحاوي في شرح المعاني (٢٤٩/١ ، ٢٥٠) .

(١٢) وانظر : الطحاوي في شرح الآثار (٢٥٠/١) .

(١٣) أخرجه محمد بن الحسن بالفاظ متفاربة في كتاب الآثار في باب القنوت في الصلاة ص (٤٤) الأكثر (٢١٦) ، وابن أبي شية في المصنف باب الوتر يطال فيه القيام أو لا (٢٠٨/٢) ، والبيهقي باب ترك القنوت في سائر الصلوات غير الصبح (٢٠٤/٢) .

(١٤) أخرجه ابن أبي شية باب الوتر يطال فيه القيام أو لا (٢٠٨/٢) .

[وعن ^(١)] ابن عمر أنه قيل له : يملك الكثير من القنوت ؟ فقال : ما أعرفه عن أصحابي . والذي روي من فعل علي فإنما فعله في الخاربة أياما ثم قال : لا أزيد على قنوت رسول الله ﷺ ^(٢) . قدل على أنه لا يرى القنوت بكل حال .

٢٤٩٠ - قالوا : كل ذكر كان مستنوتا في صلاة الوتر كان مستنوتا في صلاة الفجر ، كالتكبيرات .

٢٤٩١ - قلنا : يبطل بالتشهد الأول إذا أوتر بأكثر من ركعة . ولأن سائر الأذكار لما سنت في ركعتي الفجر سنت في فرضها ، ولما لم يسن القنوت في ركعتي الفجر لم يسن في فرض الفجر .

٢٤٩٢ - قالوا : كل ذكر كان مستنوتا في غير الفرائض وجب أن يكون من جنسه ما هو مستنون في الفرائض ، كالأستفتاح ^(٣) والتشهد والمسح .

٢٤٩٣ - قلنا : نقول بموجبه ؛ لأن القنوت دعاء ، وجنس ذلك ثابت في الفرائض ، وإنما يختلف المحل ، فهو كتكبير العيد الذي يثبت جنسه في الفرائض وإن ^(٤) اختلف المحل . والمعنى فيما ذكرناه [من] ^(٥) الأذكار أنها ثبتت في جميع النوافل ، فكذلك ^(٦) جاز أن يثبت من [جنسها] ^(٧) في الفرائض ، ولما لم يسن القنوت في كل النوافل لم يسن في الفرائض .

(١) ساقطة من (ن) ، (ع) .

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى باب من لم ير القنوت في صلاة الصبح (٢١٣/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [وإنما] .

(٤) في (ع) : [والاستفتاح] .

(٥) في (ص) ، (م) ، (ع) : [فذلك] .

(٦) ساقطة من (ع) .

(٧) ساقطة من (ن) .



الترتيب في الفوائت واجب ما لم تتكرر

٢٤٩٤ - [قال أصحابنا] ^(١) : الترتيب في الفوائت واجب ما لم تتكرر ^(٢) .

٢٤٩٥ - وقال الشافعي : لا يجب ^(٣) .

٢٤٩٦ - لنا : حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وراء الإمام فليمض في هذه ، ثم يصلي التي ^(٤) ذكر ، ثم ليعد هذه ^(٥) . ووجوب الإعادة يدل على وجوب الترتيب .

٢٤٩٧ - ولا يقال : إن هذا الخبر موقوف على ابن عمر وإنما وهم فيه إبراهيم الترمذاني فرفعه ؛ لأن إبراهيم ثقة ، فانفراده بالإسناد لا يوجب ضعف الخبر وإن أوقفه غيره . ولأن ^(٦) ابن عمر يجوز أن يكون اتخذه مذهبا فأفتى به . ولا معنى لاعتراض من اعترض عليه برواية سعيد بن عبد الرحمن - راوي هذا الخبر - قاضي مدينة السلام ، الهادي ، والذي صلب ^(٧) محمد بن سعيد الشامي - وقد قال الطحاوي : لم ينقل عن

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) انظر : المبسوط باب كيفية الدخول إلى الصلاة (١٥٤ ، ١٥٥) ، جمعة الفقهاء باب قضاء الفائتة (٢٣٢ ، ٢٣١/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية باب قضاء الفوائت (٤٨٥/١ - ٤٩٧) ، النجاة باب قضاء الفوائت (٦٩٩/٢ - ٧٢١) .

(٣) قال الشافعي وأصحابه : من فاتته صلوات يستحب قضاؤها مرتين . (انظر : الوسيط ٦٣٧/٢ ، حلية العلماء باب موافقة الصلاة ٢٧/٢ ، فتح العزيز في هامش المجموع ٥٢٤/٣ - ٥٢٨ ، المجموع مع المذهب باب موافقة الصلاة ٦٨/٣ - ٧١) . (وانظر : للبدونة ما جاء في قضاء الصلاة إذا نسيها ١٢٢/١ ، ١٢٣ ، الكافي لابن عبد البر باب فيمن نسي صلاة ثم ذكرها ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ ، بداية المجتهد الباب الثاني في القضاء ١٨٨ ، ١٨٧/١ ، المقدمات والمسندات كتاب الصلاة ٢٠٧/١ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب التاسع عشر في قضاء الفوائت ص ٧١ ، المسائل الفقهية كتاب الصلاة ١٣٢/١ - ١٣٥ ، الكافي لابن قدامة باب أوقات الصلاة ٩٩/١ ، ١٠٠ ، المعنى باب صفة الصلاة ٦٠٧/١ - ٦١٥) .

(٤) في (ص) : [الذي] .

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى باب من ذكر صلاة وهو في أخرى (٢٢١/٢) ، والدرقطني باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى (٤٢١/١) ، والطحاوي في المعاني في باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينسأها كيف يقضيها (٤٦٧/١) .

(٦) في (م) ، (ن) : [صلت] .

(٧) في (م) ، (ع) : [لأن] .

ابن عمر من الصحابة خلاف هذا ، وقوله حجة (١) .

٢٤٩٨ - قالوا : قوله **الشيخ** : « فليحضر في هذه » يقتضي وجوب المضي ، وقوله : « وليعد » يقتضي وجوب الإعادة ، فعندكم المضي استحباب والإعادة واجبة ، وعندنا المضي واجب والإعادة استحباب ، فتساويا في ترك أحد الظاهرين .

٢٤٩٩ - قلنا : عندنا المضي واجب في إحدى الروايتين ، ذكرها الطحاوي . ثم قوله : « وليعد » الإعادة لا تقال (٢) إلا فيما لم يقع موقعه (٣) ، فيسقط الفرض بالثاني ، فأما إذا فعل مثل ذلك الفعل والفرض يسقط بالأول لم يطلق الاسم عليه .

٢٥٠٠ - وروى أصحابنا أن النبي **ﷺ** قال : « لا صلاة لمن عليه صلاة » (١) . وروى قتادة عن أنس أن النبي **ﷺ** قال : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك كفارتها ، لا كفارة لها إلا ذلك » (٢) . وقوله : « لا كفارة لها إلا ذلك » يقتضي وجوب تقديها على صلاة الوقت ؛ لأن صلاة الوقت كفارة إذا فعلها بعدها . ولأن النبي **ﷺ** أخر الصلوات يوم الخندق وقضاها مرتبة (٣) ، وفعله في الفوائض بيان لفعله في صلاة الوقت . ولا يقال : إن جواز تأخير الصلاة للخوف قد نسخ ؛ لأن التأخير كان لعدم القدرة على الفعل لأجل القتال ، وهذا لم ينسخ ، ولو

(١) قال ابن التركماني بعد أن أثبت توثيق الترجماني : فقد قال الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء : لا يعلم عن أحد من الصحابة خلافه ، وكذا ذكر صاحب التمهيد . (في الجواهر الفني بنيل الكبرى ٢/٢٢١) .

(٢) في (٥) : [لا يقال] . (٣) في (م) ، (ن) : [موقعه] .

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الملل المتناهية بسنده (٤٣٩/١) الحديث (٧٥٠) ، وفي نصب الراية في آخر باب قضاء الفوائض (١٦٦/٢) .

(٥) أخرجه مسلم في الصحيح في باب قضاء الصلاة الفائضة واستحباب تمجيل قضائها (٢٧٦/١) ، والترمذي في باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة (٣٣٥/١ ، ٣٣٦) ، الحديث (١٧٨) ، وابن أبي شيبة في باب الرجل ينسى الصلاة أو ينام عنها (٥١٣/١) ، وابن خزيمة في الصحيح باب ذكر الدليل على أن أمر النبي **ﷺ** بإعادة تلك الصلاة التي قد نام عنها أو نسيها (٩٧/٢) ، الحديث (٩٩٢ ، ٩٩٣) ، والطحاوي في المعاني في باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها كيف يقضيها (٤٦٦/١) .

(٦) تقدم تخريجه من حديث ابن مسعود ، وأبي سعيد الخدري ، في مسألة (٩٢) . وراجع حديث ابن مسعود في الترمذي في باب ما جاء في الرجل نفته الصلوات بأيهن يبدأ (٣٣٧/١) ، والنسائي في كتاب الوقت كيف يقضي الفائض من الصلاة (٢٩٧/١ ، ٢٩٨) ، والبيهقي في الكبرى باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى (٢١٩/٢ ، ٢٢٠) ، وحديث أبي سعيد في النسائي في الأذان ، الأذان للعات من الصلوات (١٧/٢) .


سخ جواز التأخير بقي ^(١) حكم الترتيب فيما فات وقته ^(٢) . ولأنهما صلاتان واحتبان جمعهما وقت واحد يتسع لهما يفعلان فيه لا على وجه التكرار ، فلزم الترتيب فيهما ، كصلاتي عرفة والمزدلفة . ولا يلزم المنسبة ؛ لأنها ليست واجبة مع النسيان ؛ ألا ترى أنه لو فعلها لم يقع موقع الواجب .

٢٥٠١ - ولا يقال : إن صلاة العصر بعرفة ليست واجبة ؛ لأنها إذا فعلت كانت واجبة . ولأن كل شرط اعتبر في الصلاتين - إذا كانت إحدهما ^(٣) واجبة والأخرى جائزة جاز أن يعتبر بين الواجبين ، كالطهارة وسر العورة .

٢٥٠٢ - ولأن كل ترتيب واجب مع بقاء الوقت [جاز أن يجب بعد الفوات ، ترتيب الركوع والسجود . ولأن الواجب عليه مع بقاء الوقت] ^(٤) الترتيب في الفعل والوقت ، فإذا فات الوقت تعذر الترتيب في الوقت ، فبقي ^(٥) الترتيب في الفعل ممكناً ، فوجب عليه فعله .

٢٥٠٣ - ولا يقال : للمعنى في جميع ما قسمت ^(٦) عليه أن الترتيب يجب فيه مع النسيان ، ولما لم يجب هذا الترتيب مع النسيان لم يجب مع الذكر ؛ لأننا لا نسلم هذا ، ولا نقول في جميع المواضع يوجب الترتيب ناسياً ^(٧) ، وإنما يجب عليه بعد الذكر عبادة أخرى ، والعبادات المبتدأة تجب ^(٨) بحسب الدلالة . ولأنه قد يسقط ^(٩) الشيء بالنسيان [^(١٠)] - لأنه عذر - ولا يسقط مع عدمه لفقد العذر .

٢٥٠٤ - ولا يقال : إن مع بقاء الوقت لا يتصور الترتيب إلا من حيث الوقت ، فمما الفعل فلا ؛ وذلك لأنه يتصور بالفعل ؛ ألا ترى أن في صلاتي عرفة وفي الجمع في حال السفر عندهم يسقط الترتيب بالوقت ، ويجب الترتيب بالفعل ١٩

٢٥٠٥ - احتجوا : بحديث ابن عباس [] ^(١١) أن النبي ﷺ قال : « أشي

(١) في (ع) : [نفي] . (٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [وفيه] .

(٣) في (ص) ، (ع) : [أحدهما] ، وفي (ن) : [أحدهما] .

(٤) ما بين المنكوفين ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٥) في (م) ، (ع) : [فبقي] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [في جميعها قسم] .

(٧) في (ن) : [بأشياء] . (٨) في (ع) : [يجب] .

(٩) في (ن) : [سقط] . (١٠) ساقطة من (م) ، (ع) ، يامس مكانه .

(١١) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

الترتيب في الفوائت واحد ما لم يحكر ٥٩١/٢

حبريل عبد البيث مرتين ، وقال لي : ما بين هذين وقت ^(١) ، وهذا يقتضي أن الوقت جميعه للظهر وحدها .

٢٥٠٦ - والجواب : أن الخبر يقتضي كون الوقت لها ، ونحبرنا اقتضى كونه وقتا للفائتة ، والكلام يقع في تقديم أحد الواجبين ، ولا دلالة في الخبر على هذا . ولأن كونه وقتا لها لا يمنع من وجوب فعل غيرها قبلها .

٢٥٠٧ - احتجوا : بقوله ~~الوقت~~ : فلا ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ^(٢) .

٢٥٠٨ - والجواب : أن هذا يقتضي النهي عن الانصراف ، وعندنا يمضي في الصلاة ، ولا ينصرف عنها .

٢٥٠٩ - قالوا : عبادتان يسقط الترتيب فيهما مع النسيان فوجب أن يسقط مع الذكر ، أصله : إذا فاته يومان من رمضان ، وأصله : آخر الوقت ، وعكسه صلاحي عرفة .

٢٥١٠ - قلنا : يسقط الفرض مع [النسيان لا يدل على سقوطه مع] ^(٣) الذكر ؛ لأن النسيان عذر ، وقد يسقط الفرض بالعذر وإن لم يسقط بغيره . ولأن قضاء رمضان فرض متكرر ، والفرائض المتكررة لا ترتيب فيها ، كالفوائت إذا كثرت ، والصلوات فرض لم يتكرر ^(٤) ، فصار كالسجود والركوع . ولا يقال : هذا يطل بظهرين من يومين لأن الترتيب واجب فيها عندكم وإن كانت متكررة ؛ وذلك أن الظهر ^(٥) الثانية لا تجب إلا في آخر وقتها ، والترتيب هناك ^(٦) ساقط ، فإذا دخل وقت العصر [فقد] ^(٧) سقط الترتيب ؛ لأن المعتمد ^(٨) ليس هو كون الفوائت ستة ، وإنما المعتمد أن يكون بين الصلاتين أكثر من خمسة . ذكره الطحاوي في مختصره ^(٩) .

٢٥١١ - قالوا : صلوات فوائت ، أو صلوات استقرت في الذمة ، فأشبهت إذا دخلت في التكرار .

(١) تقدم تخرجه حديث ابن عباس في أول كتاب الصلاة في مسألة (٨٠) .

(٢) تقدم تخرجه هذا الحديث بهذا اللفظ ، في مسألة (٣٦) ، وبلغت : لا وضوء إلا من صوت أو ريح في مسألة (٣٤) .

(٣) ما بين للمكرر ساقط من (٢) ، (٤) ، (٥) .

(٤) في (٢) ، (٤) ، (٥) : [ظهر] .

(٥) زيادة من (٥) .

(٦) في (٢) : [لم يكرر] .

(٧) في (٢) ، (٤) : [هنا] .

(٨) في (٢) ، (٥) ، (٤) : [للحد] .

(٩) راجع مختصر الطحاوي باب صفة الصلاة ص (٢٨ ، ٢٩) .

٢٥١٢ - قلنا : إذا دخلت في التكرار لحق مشقة بترتيبها ^(١) ، ولما لم تتكرر ^(٢) لم يبحق المشقة ، فلذلك سقط الترتيب في أحد الموضعين دون الآخر . ولأننا بينا أن التكرار له تأثير في الترتيب .

٢٥١٣ - ولا يقال : لو كان الترتيب واجبا لم يسقط وإن تكرر ، كترتيب السجود والركوع ؛ لأن ترتيب السجود على الركوع أقوى من ترتيب العبادتين إحداهما ^(٣) على الأخرى ؛ ألا ترى أنه [لا يفرد] ^(٤) الركوع عن السجود وقد تنفرد ^(٥) إحدى الصلاتين عن ^(٦) الأخرى ، فلقوة ^(٧) الترتيب هناك وجب ^(٨) وإن ^(٩) تكررت العبادة .

٢٥١٤ - قالوا : الترتيب في العبادات ^(١٠) ضربان : ترتيب من ناحية الوقت ، ورتيب من ناحية الفعل ، فالترتيب في الوقت : يسقط بفواته ، كصوم رمضان وقضاء ^(١١) رمضانين ، والترتيب من حيث الفعل : لا يسقط ^(١٢) بحال ، كصوم الكفارة . والعصر والمغرب ترتيبها من حيث الوقت ، فسقط بالفوات .

٢٥١٥ - قلنا : الترتيب في الصلوات ^(١٣) قد بينا أنه من حيث الفعل والوقت ؛ ألا ترى أن الوقت قد يسقط ^(١٤) في صلاتي عرفة ويبقى ترتيب الفعل . فإذا فأت الصلوات ^(١٥) سقط ترتيب الوقت وبقي ترتيب الفعل .

-
- (١) في (د) : [ترتيبها] .
 (٢) في (ن) ، (ع) : [أحدهما] وفي (ص) ، (م) : [إحداهما] .
 (٣) في (م) ، (ع) : [يفرد] .
 (٤) في (م) ، (ع) : [يفرد] .
 (٥) في (م) : [فلهذه] .
 (٦) في (م) ، (ع) ، (ن) : [ما وجب] .
 (٧) في (ع) : [في العبادة] .
 (٨) في (ص) : [لا تسقط] .
 (٩) في (م) : [تسقط] .
 (١٠) في (م) ، (ع) ، (ن) : [في الصلاة] .
 (١١) في (م) ، (ع) ، (ن) : [في الصلاة] .
 (١٢) في (م) ، (ع) ، (ن) : [في الصلاة] .
 (١٣) في (م) ، (ع) ، (ن) : [في الصلاة] .
 (١٤) في (م) ، (ع) ، (ن) : [في الصلاة] .
 (١٥) في (م) ، (ع) ، (ن) : [في الصلاة] .



إذا سلم على المصلي لم يرد بلسانه ولا بالإشارة

- ٢٥١٦ - قال أصحابنا : إذا سلم على المصلي لم يرد بلسانه ولا بالإشارة ^(١) .
- ٢٥١٧ - وقال الشافعي : يشير برأسه . وفي قول آخر : يده ^(٢) .
- ٢٥١٨ - لنا : حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : خرجت في حاجة ونحن نسلم ^(٣) بعضنا على بعض في الصلاة ، ثم رجعت فسلمت فلم يرد علي - يعني النبي ﷺ - وقال : إن في الصلاة شغلا ^(٤) ، وقوله : فلم يرد علي يدل على أنه لم يرد بلسانه ولا بغيره . وقوله ﷺ : إن في الصلاة شغلا ، تنبيه على أنه لا يشتغل عنها بالرد .
- ٢٥١٩ - وروى أبو الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فبعثني في حاجة ، فانطلقت إليه ^(٥) ، فسلمت عليه فلم يرد علي ورأيت يركع ويسجد ، فلما سلم
-
- (١) راجع : كتاب الحجبة باب التشهد والسلام على النبي ﷺ (١٤٦/١ - ١٥١) ، بدائع الصالحين ص ١١٤ أحكام الاختلاف (٢٣٧/١) ، فتح القدير مع النهاية باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها (٤١١/١) ، الاختيار لتعليل المختار كتاب الصلاة فصل فيما يكره للمصلي (٦٢/١) البناية باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها فصل في العوارض (٥٢٨/٢ ، ٥٢٩) ، مجمع الأنهر باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها (١٢٠/١ - ١٢٣) .
- (٢) راجع : حلية العلماء باب ما يفسد الصلاة ويكره فيها (١٣١/١) ، المجموع مع المهذب باب ما يفسد الصلاة ويكره فيها (١٠٣/٤ - ١٠٥) . وانظر : المدونة : الإشارة في الصلاة ٩٨/١ ، بداية المجتهد الباق الأول في الإعادة ، المسألة السادسة ١٨٥/١ ، الكافي لابن قدامة باب ما يكره في الصلاة ١٧٤/١ ، المنهاج باب ما يطل الصلاة ٦٠/٢ ، ٦١ .
- (٣) في (ص) ، (ن) : [يسلم] .
- (٤) أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ في المعاني في باب الإشارة في الصلاة (٤٥٥/١) ، والخازي - بمناه - في الصحيح في كتاب الكسوف باب لا يرد السلام في الصلاة (٢١٠/١) ، ومسلم في الصحيح في باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (٢١٩/١) ، وأبو داود في السنن باب رد السلام في الصلاة (٢٢٣/١) ، وابن ماجه مختصرا (٣٢٥/١) ، الحديث (١٠١٩) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب السلام في الصلاة (٣٣٥/٢) ، الحديث (٣٥٩١ - ٣٥٩٣) ، وابن جرير في الصحيح (٣٤٤/٢) ، الحديث (٨٥٥ ، ٨٥٨) ، وابن أبي شبة (٥٢٢/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب ما لا يجوز من الكلام في الصلاة (٢٤٨/٢) .
- (٥) في سائر النسخ : [إليه] ، ثبت من الطحاوي كما ورد في ألفاظ الحديث : [ما تطلعت إليها ، ثم جته ...] .

رد غيبي^(١) . ولأنه إن كان يشير بيده فقد قال **الشيخ** : « كفوا أيديكم في الصلاة » ، وإن كان برأسه فقد قال^(٢) : « اسكنوا في الصلاة »^(٣) . ولأنها إشارة تنبئ عن معنى ليس فيه لإصلاح الصلاة ، فصار كالإشارة في حوائجها .

٢٥٢١ - احتجوا : بحديث ابن عمر / قال : خرج رسول الله ﷺ إلى قباء فصلى . فيه ، فجاءت الأنصار فسلموا عليه وهو يصلي ، قال : فقلت لبلال : كيف رأيت رسول الله ﷺ حين كانوا يسلمون عليه [وهو يصلي]^(٤) ، قال : كان يقول هكذا - وبسط كفه^(٥) - يعني : أشار بيده . وروي أنه قال : وكان معه صهيب ، فسأله : كيف كان يرد عليهم ، قال : كان يشير بيده^(٦) .

٢٥٢١ - والجواب : أنه حكاية فعل ، فيحتمل أن يكون أشار بيده يسكنهم ويمنعهم من السلام ؛ لئلا يشغلوه^(٧) عن صلاته .

٢٥٢٢ - قالوا : عمل يسير فأشبهه الخطوة والضربة على الحربة .

٢٥٢٣ - قلنا : هذا يفعل لإصلاح الصلاة ، حتى لا يشغل^(٨) قلبه بها ، والخلاف فيما وقع لغير صلاحها .

(١) أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ (٥٥٦/١) ، وابن أبي شيبة بهذا المعنى في الرجل يسلم عليه في الصلاة (٥٢٢/١) ، والبيهقي (٢٤٨/٢ ، ٢٤٩) .

(٢) ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) هذا جزء من حديث جابر بن سمرة ، تقدم تخريجه في مسألة (١١٥) .

(٤) الزيادة من (ن) .

(٥) في (ص) ، (م) ، (ن) : [وسط كفه] . والحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ (٢٣٤/١) ، والطحاوي بمصنفه (٤٥٣/١ ، ٤٥٤) .

(٦) أخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ (٣٢٥/١) ، الحديث (١٠١٧) ، وعبد الرزاق عن ابن حنبل في المصنف (٣٣٦/٢) ، الحديث (٣٥٩٧) ، وابن أبي شيبة في المصنف في من كان يرد ويشير بيده أو برأسه (٥٢٢/١) ، وابن حنبل في الصحيح في باب الرخصة بالإشارة في الصلاة إذا سلم على الصلي (٤٩/٢) ، الحديث (٨٨٨) ، والدارسي في باب كيف يرد السلام في الصلاة (٢١٦/١) ، والسياني في باب رد السلام بالإشارة في الصلاة (٥/٣) ، والبيهقي من هذا الوجه ومن وجه آخر عن ابن عمر في باب الإشارة برد السلام (٢٥٩/٢) ، والطحاوي من وجه آخر عن عمر (٤٥٤/١) ، الفائق ابن عمر وهدى رواية أخرى للحديث السابق توضح إجابة أخرى لبلال الذي كان بصحبة صهيب .

(٧) في (ن) : [شغلوه] .

(٨) في (ص) ، (م) ، (ع) : [لا يشغل]



إذا سبح في صلاته يريد خطاب غيره ولا يقصد بذلك إصلاح الصلاة فسدت ، وكذلك إن فتح القرآن على غير الإمام

٢٥٢٤ - قال أبو حنيفة ومحمد : إذا سبح في صلاته يريد خطاب غيره ولا يقصد بذلك إصلاح الصلاة فسدت ، وكذلك إن فتح القرآن على غير الإمام .

٢٥٢٥ - وقال أبو يوسف : لا يطل^(١) . وبه قال الشافعي^(٢) .

٢٥٢٦ - لنا^(٣) : حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه أنه شَهِدَ عَاطِشًا^(٤) ، فقال له عليه السلام : « إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي تكبير وتسبيح وقراءة القرآن »^(٥) ، ومعلوم أن التشميت^(٦) ذكر الله تعالى ودعاء ، إلا أنه أنكره لأنه قصد به خطاب الآدمي ، فدل على أن ذكر الله تعالى يجوز أن يفسد الصلاة . ولا يقال : إنه لم يأمره بالإعادة ، لأن^(٧) قوله عليه السلام [عليه السلام]^(٨) : « لا يصلح فيها شيء من كلام الناس »

(١) راجع تفصيل المسألة في : بدائع الصنائع ، (٢٣٥/١ ، ٢٣٦) فتح القدير مع الهداية ، وبهاشم الغنابة ، (٤٠١/١ ، ٤٠٢) ، الاختيار كتاب الصلاة (٦١/١) ، النبابة ، (٤٩٨/٢ ، ٤٩٩) ، مجمع الأنهر (١١٩/١) .

(٢) راجع : حلية العلماء (١٣٠/٢) ، المجموع مع المذهب ، (٨٨/٤) . وقال مالك في المدونة : وإن أراد الحاجة وهو في صلاته فلا بأس أن يسبح . وقال : ولا ينبغي لأحد أن يفتح على أحد ليس معه في الصلاة . وقال ابن قدامة في المفتي : وقال القاضي : إن قصد الثلاثة دون التنبيه لم يفسد صلاته ، وإن قصد التنبيه دون الثلاثة فسدت صلاته ، لأنه خاطب آدميًا ، وإن قصدهما جميعًا ففيه وجهان : أحدهما : لا تفسد صلاته ، والثاني تفسد صلاته . وقال : يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة . راجع : المفتي (٥٩/٢) .

(٣) في سائر النسخ : [لهما] ، ولا يستقيم للمعنى به .

(٤) في (٥) : [العاطش] .

(٥) هذا جزء من حديث معاوية بن الحكم تقدم تخريجه بمجناه بالفاظ أخرى في مسألة (١٠٦) وأمرجه ابن خزيمة مطولا في باب ذكر الكلام في الصلاة جهلا من المتكلم (٣٥/٢ ، ٣٦) ، الحديث (٨٥٩) ، والدارمي في باب النهي عن الكلام في الصلاة (٣٥٣/١ ، ٣٥٤) ، والبيهقي في الكبرى في باب من تكلم جاهلا بتحريم الكلام (٢٥٠/٢) .

(٦) في (م) ، (ع) : [التسمية] ، وفي (٥) : [التسمية] .

(٧) في (م) : [لأنه] .

(٨) الزيادة من (م) ، (ع) .

يدل على الفساد ، ومتى فسدت وجبت الإعادة . ويجوز أن يكون تحريم الكلام لم يمنع معاوية فلم يلزمه حكمه .

٢٥٢٧ - ولا يقال : إنه جوز التسييح ، لأنه لما منع عن خطاب الآدميين ^(١) وليس به إصلاح الصلاة أبطلها ، كسائر الكلام . وكمن قال : يا يحيى خذ الكتاب ، وهو لا يريد التلاوة . ولا يلزم من سبح ليعلم غيره أنه في الصلاة ، لأن هذا رفع لإصلاحها . ولأن الصلاة ^(٢) تتضمن ^(٣) الأفعال والأذكار ، فإذا جاز أن تفسد ^(٤) بالأفعال الموصوعة فيها - كمن زاد في صلاته ركعة - جاز أن تفسد ^(٥) بالأذكار الموصوعة فيها . ولا يصح القول بموجب هذه العلة فيمن قال : يا يحيى خذ الكتاب وهو لا يقصد التلاوة ؛ لأن ما لا يقصد به التلاوة ليس بمشروع فيها . ولأنه ذكر مشروع في الصلاة ، فجاز أن تفسد ^(٦) به ، أصله : إذا قال : يا يحيى خذ الكتاب وهو لا يقصد التلاوة . ولأن التسييح من أذكار الصلاة فجاز أن تفسد ^(٧) به ، كالسلام إذا اعتمده في حال صلاته ^(٨) .

٢٥٢٨ - احتجوا : بحديث سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نايكم في صلاتكم [شيء] » ^(٩) فليسيح ^(١٠) الرجال ^(١١) ولتصفيق ^(١٢) النساء ^(١٣) .

٢٥٢٩ - والجواب : أن قوله : « إذا نايكم في الصلاة » يقتضي أمراً ^(١٤) حدث فيها ، وذلك لا يفسد الصلاة متى سبح لأجله ؛ الدليل عليه : أن الأمر إذا لم يحمل على الوجوب حمل على الندب ، ولا يندب إلى التسييح إلا إذا أصلح به الصلاة .

٢٥٣٠ - قالوا : الخبر خرج على سبب ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم مضى ليصلح بين بني عمرو بن

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [الآدمي] . (٢) في (م) ، (ع) : [الصلوات] .

(٣) في (م) : [يتضمن] . (٤) في غير (ص) : [يفسد] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أن يفسد] . (٦) في (م) ، (ع) : [أن يفسد] .

(٧) في (م) ، (ع) : [أن تفسد] . (٨) في (ص) ، (ن) : [في خلال الصلاة] .

(٩) الزيادة من (ن) . (١٠) في (ص) : [فتصفيق] .

(١١) في (ع) : [الرجل] . (١٢) في (ن) ، (ع) : [ولتصفيق] .

(١٣) أخرجه البخاري عنه بألفاظ مختلفة مطولاً في الصحيح باب الإشارة في الصلاة (٢١٤/١) .

والدارمي بهذا اللفظ في باب التسييح للرجال والتصفيق للنساء (٣١٧/١) ، وابن حزيمة بهذا اللفظ في صحيحه في باب أمر النساء والتصفيق في الصلاة عند النكاح (٥١/٢) ، الحديث (٨٩٣) ، ومثله أبو داود .

في باب التصفيق للرجال في الصلاة (٢٣٩/١) ، والبيهقي عنه بألفاظ أخرى في الكبرى في باب ما يقول إذا نابه شيء في صلاته (٢٤٦/٢) ، والطحاوي في المعاني باب الإشارة في الصلاة (٤٥٣/١) .

(١٤) في سائر النسخ : [أمر] .

إذا سبح في صلاته يريد خطاب غيره .. ٥٩٧/٢

عوف ، فحان ^(١) وقت الظهر ، فقدم الناس أبا بكر ليصلي بهم ، فوافى رسول الله ﷺ وهم في الصلاة ، فأكثروا التصفيق ليعلموا أبا بكر مجيء رسول الله ﷺ [م] ^(٢) .

٢٥٣١ - قلنا : هذا هو الدليل ؛ لأن مجيء النبي ﷺ سبب في تأخير أبي بكر ؛ إذ لا يجوز أن يتقدم عليه ، وهو أمر حادث في الصلاة فقصدا لإصلاحها .

٢٥٣٢ - قالوا : ذكر أبو داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ [قال] ^(٣) : « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء » .

٢٥٣٣ - قلنا : هذا بعض الخبر ، وقامه ما قدمناه .

٢٥٣٤ - قالوا : روي عن علي [عليه] ^(٤) : كانت لي ساعة من وقت السحر أدخل فيها على رسول الله ﷺ ، فإن كان في الصلاة سبح ^(٥) ، وكان إذا .

٢٥٣٥ - قلنا : قد روى الطحاوي في هذا الخبر أنه قال : كنت إذا دخلت عليه وهو يصلي تنحني ^(٦) . ولأنه يجوز أن يكون سبح ليعلم أنه في الصلاة ، وهذا لا يفسد عندنا .

٢٥٣٦ - قالوا : روي عن أسماء بنت أبي بكر ^(٧) أنها قالت : دخلت على عائشة [رضي] ^(٨) في كسوف الشمس وهي تصلي عند رسول الله ﷺ فقلت ^(٩) : يا أم المؤمنين ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها [إلى السماء] ^(١٠) ، أي : نعم ^(١١) .

٢٥٣٧ - قالوا : فقد سبحت لتعلمها بالكسوف ^(١٢) . ولا شك أن رسول الله ﷺ

(١) في (م) : [بين عمرو بن عوف فحاز] وفي (ن) : [بين عمرو بن عوف فحان] .

(٢) الزيادة من (م) .

(٣) ساقطة من (م) .

(٤) في (م) ، (ع) : [م] .

(٥) زيادة من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [منحن] . انظر في تخريجه والكلام عليه : البيهقي في الكبرى (٢٤٧/٢ ، ١٤١/٥) ، مسند البراز (١٠٠/٣) ، مسند أحمد (١٥٠/١) .

(٧) في سائر النسخ : [أم سلمة] ، والصواب ما أثبتناه .

(٨) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٩) في سائر النسخ : [فقالت] ، والصواب ما أثبتناه من واقع الحديث بروايته .

(١٠) الزيادة من (ن) .

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح باب الإشارة في الصلاة (٢١٤/١) ، وسألت في الموطأ في باب ما جاء في صلاة الكسوف (١٥١/١) ، وأحمد في المسند (٣٤٥/٦) ، ومسلم (٦٢٤/٢) ، ومسند أبي عروبة (٣٦٩/٢) ، والسنن الكبرى البيهقي (٣٣٨/٣) ، وابن أبي شبة في المصنف (٤٩٦/٧) .

(١٢) في (م) ، (ن) : [الكسوف] .

علم ذلك ولم يذكره .

٢٥٣٨ - قلنا : علم النبي ﷺ لا يعلم إلا بنقل - ولم ينقل - ، وفعلها في زمن النبي ﷺ لا يكون حجة . ويجوز أن يكون ^(١) سبحت لتكفيها ^(٢) عن سؤالها ^(٣) ، وأشارت إلى السماء لتعلمها بالحادثة ^(٤) ، والتسبيح ^(٥) لإصلاح الصلاة والإشارة ^(٦) تفسد ^(٧) .

٢٥٣٩ - قالوا : التسبيح إذا قصد به التنية لم يطل صلاته ، كما لو سبح بإمامه .

٢٥٤٠ - قلنا : إذا سبح بإمامه فقد قصد إصلاح صلاته ، والأذكار وضعت في الصلاة لهذا المعنى ، ومنى ^(٨) سبح بغيره فنهاه ^(٩) عن شيء أو أمره به فلم ^(١٠) يقصد به إصلاح الصلاة ، فكان منهياً عنه ، كالفعل الذي لا يقصد به إصلاح الصلاة .

٢٥٤١ - قالوا : [إن] ^(١١) كان التسبيح كلاماً يطل الصلاة إذا كان مع غير الإمام أبطأها إذا كان معه ، كالكلام . -

٢٥٤٢ - قلنا : الكلام ليس من أذكارها ^(١٢) ، فلم يجز فيها وإن قصد به إصلاحها والتسبيح من أذكارها ، فجاز أن يختلف بالقصد ، كالسلام ^(١٣) .

٢٥٤٣ - قالوا : فتح القراءة على غيره فلم تبطل ^(١٤) صلاته ، كما لو فتح على الإمام .

٢٥٤٤ - قلنا : إذا فتح على الإمام فقد تلا القرآن لإصلاح الصلاة ، فصار كالقارئ ^(١٥) بنفسه ، وإذا فتح على غيره فلم يقصد إصلاح الصلاة ، فهو كمن تلا يخاطب غيره ولا يقصد القرآن .

• • •

(١) في (ن) : [أن تكون] .

(٢) في (ص) : [عن السؤال] .

(٣) في (ص) : [بالحادثة] ، وفي (ن) : [بالمال] .

(٤) في (م) : [التسبيح] بدون المطف .

(٥) في (م) : [ومن] .

(٦) في (م) : [ولم] .

(٧) في (م) : [أذكرها] .

(٨) في (م) : [فلم يبطل] .

(٩) في (م) : [فقد] وفي (ن) : [فقد كان] ، مكان : [صار] وفي (ع) : [قد كان القارئ]

(١٠) في (م) : [لكنهما] .

(١١) في (م) : [لا يصد] .

(١٢) في (م) : [فيها] .

(١٣) ساقطة عن (ن) ، (ع) .

(١٤) في (م) : [كالسلام] .



إذا صلى وكشف من عورته المغلظة مقدار الدرهم ومن المخففة ما دون الربع جاز

- ٢٥٤٥ - قال أصحابنا : إذا صلى وقد كشف من ^(١) عورته المغلظة مقدار الدرهم ، ومن المخففة ما دون الربع ^(٢) جاز ^(٣) :
- ٢٥٤٦ - وقال الشافعي : لا يجوز ^(٤) .
- ٢٥٤٧ - لـ : قوله تعالى ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ^(٥) ، ويقال : أخذ زينته وإن انكشف الثمن ^(٦) من فخله .
- ٢٥٤٨ - وقال عليه الصلاة والسلام : لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار ^(٧) ، فظاهره يقتضي أنها [إن] ^(٨) تخمرت وانكشف شيء من بدنها جاز .

- (١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [عن] . (٢) في (ن) : [التابع] .
- (٣) قال الكاساني : ومن أباس من قدر العورة المغلظة بالدرهم تغليظاً لأمرها ، وهذا غير سديد ؛ لأن العورة المعينة كلها لا تزيد على الدرهم ، فتقديرها بالدرهم يكون تحفيفاً لأمرها لا تغليظاً له فتعكس القضية . انظر : بدائع الصنائع فصل في شرائط الأركان (١١٧/١) ، وضع التقدير مع الهداية وبهامشه العناية باب شروط الصلاة (٢٥٩/١ - ٢٦٢) ، البداية باب شروط الصلاة (١٤١/٢ ، ١٤٩) ، من الكنز باب شروط الصلاة ص ١٠ ، مجمع الأنهر باب شروط الصلاة (٨١/١ ، ٨٢) .
- (٤) قال الشافعي وأصحابه : ستر العورة في الصلاة سواء في حضرة الناس أو في الخوة شرط لصحة الصلاة ، سواء في ذلك القرض والغفل . (انظر تفصيل المسألة في : حية العلماء باب ستر العورة ٥٢/٢ ، ٥٣ ، الوسيط الباب الخامس في شروط الصلاة وتوافيقها ٦٥٢/٢ ، المجموع مع المهذب باب ستر العورة ١٦٦/٣ ، ١٦٧) . (وانظر : المنتقى : الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد ٢٤٧/١ ، ٢٤٨ ، الكافي لابن عبد البر باب ما يفسد الصلاة جملة ٢٤٣/١ ، للمقدمات فصل فيما يجب على المرأة من الستر في الصلاة ١٨٥/١ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب السادس في اللباس في الصلاة والنظر في المستور والستائر ص ٥٥ ، الإنصاف باب ذكر حد العورة ١١٩/١ ، ١٢٠ ، الكافي لابن قدامة باب ستر العورة ١١٢/١ ، المعنى باب صفة الصلاة ٥٧٩/١ ، ٥٨٠) .
- (٥) سورة الأعراف : الآية ٣١ . (٦) في (م) ، (ع) : [الجين] .
- (٧) أخرجه أبو داود في باب المرأة تصلّي بغير خمار (١٦٧/١) ، والترمذي في باب ما جاء لا تقبل صلاة امرأة إلا بخمار (٢١٥/٢) ، الحديث (٣٧٧) ، وابن ماجه في الطهارة باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار (٢١٥/١) ، الحديث (٦٥٥) ، والحاكم في المستدرک (٢٥١/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب ما تصلّي فيه المرأة من الثياب (٢٣٣/٢) . (٨) زيادة من (ع) .

إذا صلى وكشف من عورته المملطة مقدار الدرهم ... ٦٠٩/٢

٢٥٥٤ - والحواب : أن هذا يقتضي وجوب التغطية ، وعدنا أنها يجب ^(١) ، فإذا ترك بعضها عفي عنه . ولأن الحلاف في تغطيتها للصلاة ، وأما عن الآدمي فيجب في الجميع ، ولم يذكر في الخبر الصلاة .

٢٥٥٥ - قالوا : روت أم سلمة قالت : قلت : يا رسول الله ، تصلي المرأة بخمار ودرع إذا لم يكن عليها إزار ؟ فقال : نعم ^(٢) .

٢٥٥٦ - فلا يدل على نفي ما عدها . ولأن تغطية القدم واجبة في إحدى الروايتين .

٢٥٥٧ - قالوا : كل عضو لو انكشف ربعه منع الصلاة : إذا انكشف أقل من ربعه منع ، كالعورة المملطة .

٢٥٥٨ - قلنا : اعتبر إحدى العورتين ^(٣) بالأخرى فاسد ؛ لتغليظ أحدهما وتخفيف الآخر ، ولأن أحدهما مجمع عليه ، ولأن أحدهما مختلف فيه ، فلم يصح اعتبار أحدهما في القدر بالآخر . ولأن ما دون الربع في العورة المملطة قد يعنى عنه عدنا ؛ لأن الشرعة قد يكون ربعها مقدار الدرهم فيعنى عنه .

٢٥٥٩ - قالوا : كشف من عورته ما هو قادر على تغطيته ، كما لو كشف ربع فخذه .

٢٥٦٠ - قلنا : ما كان شرطاً من شرائط الصلاة جاز أن يختلف اليسير منه والكثير كالجاسة - ، فلم يجز قياس أحدهما على الآخر . ولأن اليسير لا يمكن الاحتراز منه ؛ لأن الإنسان قد يغفل ^(٤) عنه في العادة ، والكثير يمكن ^(٥) الاحتراز منه ، فلذلك افرقا .
٢٥٦١ - قالوا : لما وجب في تغطيته عن الغير التسوية فيما دون الربع والربع ، كذلك في باب الصلاة .

٢٥٦٢ - قلنا : التغطية عن الغير إنما يمنع للشهوة ، وذلك يستوي فيه القليل والكثير ، والستر في الصلاة ؛ طلب لأنه شرط فيها قد يختلف فيها القليل والكثير ^(٦) .

• • •

(١) في (م) : [يجب] .

(٢) أخرجه أبو داود في السنن باب في كم تصلي المرأة (١٦٧/١) ، ومالك في الموطأ بهذا المسمى في الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار (١٢٢/١) ، والحاكم في المستدرک في کتاب الصلاة تصلي المرأة في درع وخمار وليس عليها إزار (٢٥٠/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب ما تصلي به المرأة من خياب (٢٢٣ ، ٢٢٤/٢) .

(٣) في (ع) : [الروايتين] .

(٤) في (ع) : [يعنى] .

(٥) في (ع) : [قد يمكن] .

(٦) راجع معاني الآثار (٤٧٥/١ ، ٤٧٦) ، ومشكل الآثار (٢٨٦/٢) .



ركبة الرجل عورة

- ٢٥٦٣ - قال أصحابنا : ركبة الرجل عورة ^(١) .
- ٢٥٦٤ - وقال الشافعي : ليست بعورة ^(٢) .
- ٢٥٦٥ - لنا : ما روى علي قال ﷺ : قال رسول الله ﷺ : « الركبة من العورة » ^(٣) ، ذكره الدارقطني .
- ٢٥٦٦ - وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « ما بين السرة إلى الركبة عورة » ^(٤) ، فلا تجزي ^(٥) الصلاة مع كشف ذلك ، فجعل الركبة غاية ، والغاية قد تدخل في الكلام وقد لا تدخل ، فوجب تغطيتها لتؤدي ^(٦) الصلاة [ييقن] ^(٧) ؛ ولأنه عضو مختلف في كونه عورة من الرجل ، فأشبه الفخذ .
- ٢٥٦٧ - ولأنه شرط من شرائط الصلاة شرع فرضه إلى غاية ، فكانت الغاية داخلة فيه ، كالوضوء .
- ٢٥٦٨ - احتجوا : بحديث أبي أيوب أن النبي ﷺ قال : « ما فوق الركبتين من / العورة » ^(٨) وحديث عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال : « إذا زوج الرجل أمته فلا تنظر
-
- (١) انظر : فتح القدير مع الهداية وبهامشه الناية (٢٥٧/١ ، ٢٥٨) ، الناية (١٣٦/١ ، ١٣٧) ، مجمع الأنهر (٨٠/١ ، ٨١) .
- (٢) راجع : الوسيط (٦٥١/٢) ، حنية العلماء (٥٣/٢) ، فتح العزيز باب شروط الصلاة في عائش المجموع (٨٤/٤) ، المجموع (١٦٧/٣ ، ١٦٨) . انظر . شرح الزرقاني كتاب الصلاة فصل من العورة ١/١٧٥ ، الإنصاح ١/١١٨ ، الكافي لابن قدامة ١/١١١ ، المغني ١/٥٧٩ .
- (٣) أخرجه الدارقطني في باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها (٢٣١/١) ، نصب الراية (٢٩٧/١) .
- (٤) أخرجه أحمد بجمعه بألفاظ أخرى في المسند (١٨٧/٢) ، وأبو داود في السنن باب من طهر اللام بالصلاة (١٣٠/١) ، والدارقطني في باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها (٢٣٠/١) ، وبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب عورة الرجل (٢٢٩/٢) .
- (٥) في (م) : [فلا يجزي] .
- (٦) في (ن) : [يؤدي] .
- (٧) ساقطة من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش .
- (٨) أخرجه الدارقطني بهذا اللفظ في باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها (٢٣١/١) ، وبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب عورة الرجل (٢٢٩/٢) .

إلى عورته ^(١) ، فإن عورة الرجل إلى ما تحت السرة إلى الركبة ^(٢) .
 ٢٥٦٩ - والجواب : أن الخبر يقتضي أن ما فوق الركبتين من العورة ، ولا ينفي ما سواها ، وخبرنا اقتضى كونها من العورة . والخبر الثاني حجة لنا على ما بيناه .
 وذكر الطحاوي عن أبي موسى أنه قال : لا أعرفن أحدا نظرا إلى جارية إلا إلى ما فوق سرتها وأسفل ركبتها إلا عاقبته ^(٣) . وهذا يدل أن الركبة عورة . ولم يحك عن غيره ضده ^(٤) .

(١) في (ص) : [فلا يطر إلى عورته] ، وفي (م) ، (ع) : [فلا يطر إلى عورتها] وما أثبتاه من (ن) .
 (٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٢٩٠ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٦٩/٢) ، وأحمد في المسند (١٨٧/٢) ، ومسنده الفردوس (٥٢١/٥) ، وأبو داود في السنن (١٣٣/١) ، (٦٤/٤) ، وأحمد في المسند (١٨٧/٢) ، ومسنده الفردوس (٥٢١/٥) ، وأبو داود في تنزيح أساليب الهداية (١٢٢/١ ، ١٢٣) ، وتلخيص الخبير (٢٧٩/١) ، ونصب الرابة (٢٩٦/١) .
 (٣) في (ع) : [عاقبته] . أثر أبي موسى الأشعري أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ في مشكل الآثار (٢٨٨/٢) .
 (٤) راجع مشكل الآثار (٢٨٨/٢ ، ٢٨٩) .



قدم المرأة ليس بعورة

٢٥٧٠ - قال أصحابنا : قدم المرأة ليس بعورة - في إحدى الروايتين - . وروي عنهم أنه عورة ^(١) .
٢٥٧١ - وهو قول الشافعي . ^(٢) .

٢٥٧٢ - لنا : أن المرأة تحتاج إلى كشف قدمها عند مشيها كما تحتاج إلى إظهار وجهها وبدنها عند المعاملة ، فإذا خرج أحدهما من أن يكون عورة للآخر مثله ولأن الكف يشتهي ما لا يشتهي القدم ، فإذا خرج كفها ووجهها من أن يكون عورة فالقدم أولى . ولأنه عضو يتعلق به القطع في السرقة ، كاليده .

٢٥٧٣ - احتجوا : بقوله تعالى ﴿ وَلَا يَبْيِطُكَ رِبِّيَّتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهُنَّ ﴾ ^(٣) ، قال ابن عباس : الوجه والكفان ^(٤) . فالظاهر أن عليها ستر ما سواه .

٢٥٧٤ - قلنا : ذكر الطحاوي عن ابن مسعود أنه قال في تفسير الآية : القروط والخلخال ^(٥) . وظاهر هذا يقتضي جواز النظر إلى القدم .

(١) قال صاحب الهداية : وهذا تنصيب على أن القدم عورة ، ويروى أنها ليست بعورة ، وهو الأصح . (انظر : التجنيس ٢٧٧/١ ، مسألة ٤٠٢ ، فتح القدير مع الهداية وبهاشيه العناية ٢٥٩/١ الاختيار ١٦/١ ، البناية ١٤٠/٢ ، ١٤١ ، مجمع الأنهر ٨١/١) .

(٢) قال النووي في المجموع : وقال الرزني : القدمان ليس بعورة . (انظر : مختصر الرزني باب صفة الصلاة وما يجوز منها وما يفصلها ١٦ ، والوسيط ٢٥١/٢ ، حلية العلماء ٥٣/٢ ، فتح العزيز في هاشم المجموع ٧٨/٤ ، ٨٨ ، المجموع ١٦٧/٣ ، ١٦٩) . (وانظر : للفتى الرحصة في صلاة المرأة في الذرع والحسار ٢٥١/١ ، الكافي لابن عبد البر باب في ثياب المصلي وطهارتها ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ ، بداية المجتهد الباب الرابع من الجملة الثانية الفصل الأول ١١٧/١ ، ١١٨ ، شرح الزرقاني ١٧٦/١ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب السادس في اللباس ص ٥٥ ، الإفصاح ١١٨/١ ، الكافي لابن قدامة ١١١/١ ، للمضي ٦٠١/١ ، ٦٠٢)
(٣) سورة النور : الآية ٣١ .

(٤) هكذا نقله الجصاص وابن العربي في أحكامهما . (انظر : أحكام القرآن للجصاص باب ما يجب من غص البصر عن المحرمات ٣١٥/٣ ، أحكام القرآن لابن العربي ١٣٦٨/٣) .

(٥) هكذا ذكره الجصاص عن ابن مسعود وابن الزبير ، ورد : القلاد والسوار . وذكر ابن العربي والقرطبي الثياب . ورد الجصاص على من ذهب إلى هذا قائلا : لا معنى له ، لأنه معلوم أنه ذكر الزينة ، والمراد : العصور

قدم المرأة لبس بعورة = ٦٠٥/٢

٢٥٧٥ - احتجاجوا : بحديث أم سلمة الذي قدمناه (١) .

٢٥٧٦ - والجواب : أنه يجوز أن يكون اعتبر تغطية ظاهر القدم لاستيفاء تغطية الساق ، لا لمشي في نفسه .

٢٥٧٧ - قالوا : عضو يسقط في التيمم ، فوجب على المرأة ستره في الصلاة ، كالرأس .

٢٥٧٨ - قلنا : الرأس يشتهي النظر إليه ، ولا تدعو (٢) الضرورة إلى كشفه [وما تدعو الضرورة إلى كشفه] (٣) ليس بعورة - وإن اشتبهى - ، كالوجه ، فما لا يشتهي أولى .

• • •

= الذي عليه الزينة ؛ ألا ترى أن سائر ما تزين به من الخلى والقلب والخلخال والقلادة يجوز أن تظهرها للرجال إذا لم تكن هي لبستها ، فصلنا أن المراد موضع الزينة ، كما قال في نسق الخلاوة بعد هنا ﴿ وَلَا يَبْرُكُ رِيشَتُهُنَّ وَلَا يَتَرَنَّهِنَّ ﴾ والمراد : موضع الرينة ، فأويلها على الثياب لا مضى له إذ كان ما يرى الثياب عليها دون شيء من بدنهما كما يراها إذا لم تكن لبستها . (انظر : أحكام القرآن للحصص ٣/٢١٦ - ٣١٧ ، أحكام القرآن لابن العربي ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي الآية السابقة) .

(١) في مسألة (١٢٥) .

(٢) في (ع) . [يدعو] .

(٣) ما بين المكوفين ساقط من (ع) ، ومن حلب (ص) واستمركه المصنف في الهامش .



إذا كان معه ثوب فيه نجاسة لا يجد غيره صلى فيه وإن كان كله نجسا فهو مخير

٢٥٧٩ - قال أصحابنا : إذا كان معه ثوب فيه نجاسة لا يجد غيره صلى فيه ، وإن كان كله نجسا فهو مخير عند أبي حنيفة ^(١) .
٢٥٨٠ - وقال الشافعي : يصلي عربائنا في المشهور من قوله ^(٢) ، وفي قول آخر : يصلي فيه ويعيد ^(٣) .

٢٥٨١ - لنا : أنها نجاسة لا يحد ما يزيلها فجازت الصلاة معها وإن لم يبخش الضرر ، كالنجاسة على البدن .

٢٥٨٢ - ولأن طهارة الثوب شرط كما أن طهارة البدن والمكان شرط فإذا جازت الصلاة مع أحدهما - وإن لم يبخش - كذلك الآخر . ولأن ^(٤) كل عين لو كانت على البدن لم تمتنع ^(٥) الصلاة إذا كانت على الثوب لم تمتنع ^(٦) في مثل تلك ^(٧) الحال ، كالمني . ولا يمكن القول بموجب هذه ^(٨) العلل إذا كان يخاف البرد ؛ لأننا ذكرنا من غير ضرر . وأما إذا كان جميعه نجسا فلائنه دفع إلى ترك الستر أو استعمال عين جميعها نجس ، وكل واحد منهما شرط ، فكان الخيار ^(٩) في ترك أحد الشرطين .

(١) يعني : هو مخير بين أن يصلي عربائنا وبين أن يصلي فيه ، وبه قال أبو يوسف ، وقال محمد : لا يحزبه إن صلى عربائنا . (انظر : الأصل باب صلاة العريان ١٩٣/١ ، ١٩٤ ، المبسوط - باب الحدث في الصلاة ١٨٧/١ ، بدائع الصنائع ١١٧/١ ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية ، ٢٦٤ ، ٢٦٣/١ ، الباب ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، مجمع الأنهر ٨٢/١) .
(٢) في (م) ، (ع) : [قوله] .

(٣) انظر : الأُم باب صلاة المرأة (٩١/١) ، مختصر المزني باب الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره من ص ١٨ ، حلية العلماء باب طهارة البدن وما يصلي فيه وعليه (٤٦/٢) ، فتح الزمير في هامش المجموع (١٠٤/٤) ، المجموع مع المذهب باب طهارة البدن وما يصلي فيه وعليه (١٤٢/٣ ، ١٤٣) . (وانظر : المدونة في الثوب يصلي فيه وفيه النجاسة ٣٨/١ ، ٣٩ ، الكافي لأبي عبد الله الباب السابق ٢٤٠/١ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب السادس في اللباس في الصلاة إلخ ص ٥٦ ، الكافي باب شرائط الصلاة ١٠٧/١ ، المغني ٥٩٤/١ ، ٥٩٥) .

- (٤) في (ع) : [ولكن] .
(٥) في (ع) : [لم يمتنع] .
(٦) في (ع) : [لم يمتنع] .
(٧) في (ع) : [ذلك] .
(٨) في (ع) : [هذا] .
(٩) في (ع) : [الحساب] .

إذا كان معه ثوب فيه نجاسة لا يجد غيره صلى فيه .. ٦٠٧/٢

ولأنه ^(١) ستر واجب فجاز إسقاطه بالثوب النجس من غير ضرر ، كالستر عن آدمي .

٢٥٨٣ - احتجوا : بأنها صلاة مع نجاسة مقدور على إزالتها يمكن الاحتراز عنها ^(٢) غالباً ، فوجب ^(٣) أن لا يعتد بها ، كما لو كان معه ثوبان : طاهر ونجس .

٢٥٨٤ - والجواب : أن قولهم : مقدور على إزالتها ، غير مسلم ؛ لأنه لا يقال فيمن ألقى عنه الثوب : أزال ^(٤) النجاسة ، وإنما يقال : لم يستعمل النجس . وإذا لم يصح هذا الوصف انتقضت العلة بمن معه ثوب نجس وهو يخاف البرد . ثم أصلهم : من كان معه ثوب طاهر ، والمعنى فيه : أنه يقدر على الستر وترك النجاسة ، فلم يجز له استعمالها ، وفي مسألتنا لا يقدر على ترك النجاسة إلا بترك ^(٥) الستر ، فلذلك عفي عنها .

٢٥٨٥ - قالوا : كلما لزمه استعماله للصلاة إذا كان نجساً ، كالماء .

٢٥٨٦ - قلنا : نجاسة الماء مخالفة لنجاسة الثوب ؛ لأن السير يعني عنه في أحدهما دون الآخر . ولأن الطهارة بالماء النجس لا تجوز ^(٦) بحال ، والصلاة في الثوب النجس تجوز ^(٧) بحال إذا خاف البرد ، فلم يعتبر أحدهما بالآخر .

٢٥٨٧ - ولأن الماء يراد للتطهير ، والنجس لا يطهر ، فلا يستفيد ^(٨) باستعماله فائدة ، والثوب يراد للستر ، وهذا المعنى يحصل بالنجس ، فهو يستفيد باستعماله فائدة .

(١) في (ع) : [ولا] .

(٢) في (م) : [وجب] .

(٣) في (ن) ، (ع) : [ترك] .

(٤) في (ع) : [يجوز] .

(٥) في (ن) : [منها] .

(٦) في (ص) ، (م) : [لأداء] .

(٧) في (م) : [لا يجوز] .

(٨) في (م) ، (ع) : [فلا يفيد] .



الأفضل للعريان أن يصلي قاعدا يومئ بالركوع والسجود

٢٥٨٨ - قال أصحابنا : الأفضل للعريان أن يصلي قاعداً ، يومئ بالركوع والسجود ^(١) .

٢٥٨٩ - وقال الشافعي : لا يجوز له ترك القيام ^(٢) .

٢٥٩٠ - لنا : أنه يقدر على ستر العورة المغلطة وترك صفة الأركان ، أو فعل الأركان وكشف العورة ، فكان ستر العورة أولى ؛ ألا ترى أن صفة الأركان يجوز تركها في النافلة ، ولا يجوز ترك الستر . ولأن الستر يجب لحق الله تعالى ولحق آدمي ، وصفة الأركان تجب لحق الله تعالى ، فكان الستر أكد ، ففعله ^(٣) أولى .

٢٥٩١ - ولا يقال : إن الستر إنما يكون بغيره ؛ لأن الستر يجب بيديه كما يجب بالثوب .

٢٥٩٢ - ألا ترى أن الستر يجب للصلاة وعن آدمي ، ثم كان في حق آدمي يجب عليه بيديه كما يجب بثوبه ، فكذا في حق الله تعالى .

٢٥٩٣ - [ولا يقال إنه] ^(٤) لا يحصل له الستر بالعمود وبترك الأركان ؛ لأنه يستمر ^(٥) العورة للمغلطة وبعض المحففة ، ولأنه ^(٦) دفع إلى ترك ما يجوز تركه في النافلة من غير عذر ، أو ما لا يجوز تركه في النافلة فكان ترك ما يجوز تركه في النافلة أولى ، أصله : إذا دفع إلى ترك القيام وترك الركوع ، وترك التوجه إلى القبلة ، أو ترك القعدة .

٢٥٩٤ - ولأنه يأتي بستر ^(٧) العورة المغلطة وما قام مقام الأركان ، وإذا صلى قائماً

(١) انظر : الأصل (١٩٣/١) ، المتوسط (١٨٦/١) ، فتح القدير مع النهاية وبهاشئة النهاية (٢٦٤/١) ، الاختيار ص ٤٦ ، من القدوري ص ٩ ، البناء (١٥٤/٢ ، ١٥٥) ، مجمع الأنهر (١٨٢ ، ١٨٣) .

(٢) قال النووي : حكموا في هذه المسألة بثلاثة أوجه ، أحدها : يجب القيام ، والثاني : القعود ، والثالث : بتخير ، والمذهب الصحيح وجوب القيام . (انظر : الأم ٩١/١ ، حلية الطلاء ٥٨/٢ ، المجموع مع المنهاج ١٨٢/٣ ، ١٨٣) . (وانظر : المندونة في صلاة العريان والمكفّت ثيابه والمحرم ٩٥/١ ، الكافي لابن عبد البر ٢٣٩/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ٥٦ ، الكافي لابن قدامة ١١٤/١ ، المنهاج ٥٩٢/١ ، ٥٩٣) .

(٣) في (٢) ، (ج) : [فله] .

(٤) في (ج) : [لأن ستر] .

(٥) في (٢) ، (٢) ، (٥) ، (ج) : [كسر] .

(٦) في (ج) : [لأنه] بدون العطف .

الأفضل للربان أن يصلي قاعدا يومئ بالركوع والسجود ٦٠٩/٢
أبى بالأركان وترك الستر من غير أن يقوم غيره مقامه ، ففعل أحد الأمرين وما قام مقام الآخر أولى من فعل أحدهما وترك الآخر أصلا .

٢٥٩٥ - احتجوا : بحديث عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال : « صل قائما ، فإن لم تستطع فجالسا » (١) .

٢٥٩٦ - والجواب : أن هذا يقتضي وجوب القيام ، وعندنا أنه واجب ، وقد عارضه قوله ﷺ : « غط فخذك » (٢) وهذا يقتضي وجوب الستر ، والكلام في الترجيح .

٢٥٩٧ - قالوا : القيام ركن ، فلا يجوز تركه بالعجز عن الكسوة ، كالقراءة .

٢٥٩٨ - قلنا : لا يترك القيام عندنا للعجز ، لكن ليحصل له الستر ، وهذا المعنى لا يوجد في القراءة ؛ ألا ترى [أنه] (٣) لا يستفيد تركها ما يقوم مقام الكسوة .

٢٥٩٩ - قالوا : العجز عن الركن لا يسقط ما قدر عليه ، كمن عجز عن القراءة لا يسقط عنه الستر والقيام .

٢٦٠٠ - قلنا : عجزه عن الستر لم يسقط القيام ، ولكن وجبا جميعا ، وكان عليه فعل أولاهما إذا لم يمكن الجمع بينهما .

٢٦٠١ - قالوا : إذا صلى قاعدا أدخل بالقيام والركوع والسجود ولم يأت بستر العورة بكماله ، وإذا صلى قائما أبى بالأركان وترك ستر العورة ، فكان أولى . ولأن حفظ الأركان أولى من حفظ الشرائط ، فلم يجوز ترك ثلاثة أركان ليحصل له شرط .

٢٦٠٢ - قلنا : إذا صلى قاعدا ستر العورة المغلظة ، وهذا حكم مقصود ، وأبى بما يقوم مقام الأركان ، فحصل الشرط والأركان ، وإذا صلى قائما حصل الأركان ناقصة ؛ لأن ترك الستر نقض (٤) فيها وأدخل بالشرط .

(١) في (ص) : [صلى] .

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح بلغه ما عدا : [فجالسا] مكانه : [قاعدا] في كتاب الكسوف ، باب إذ لم يطق قاعدا صلى على جنب (١٩٥/١ ، ١٩٦) ، وأبو دلود في باب في صلاة القاعد (٢٤١/١) ، والترمذي في باب ما جاء أن صلاة القاعد على الصف من صلاة القائم (٢٠٨/٢) ، الحديث (٣٧٢) ، وابن ماجه في باب ما جاء في صلاة المريض (٣٨٦/١) ، الحديث (١٢٢٣) ، والدارقطني في باب صلاة المريض لا يستطع القيام والفرقة على الراس (٣٨٠/١) ، والحاكم في المستدرک في باب كان رسول الله ﷺ يصلي قائما وقاعدا (٣١٥/١) .

(٣) تقدم تخريجه من حديث جرهد الأسلمي في مسألة (١٣٥) .

(٤) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ع) : [يقتضي] ، وفي (ن) : [يقتضي] .

٢٦٠٣ - وقولهم : حفظ الأركان أولى من حفظ الشرائط ^(١) ، ليس بصحيح ؛ لأن
المتنفل يجوز له ترك الأركان مع القدرة ، ولا يجوز ترك الشرائط التي هي الستر
والطهارة .

• • •

(١) في (ن) : [الشرط] .



إذا تكلم في صلاته ناسيا لها أو جاهلا بطلت صلاته

٢٦٠٤ - قال أصحابنا : إذا تكلم في صلاته ناسيا لها أو جاهلا بطلت صلاته^(١).

٢٦٠٥ - وقال الشافعي : إذا قل الكلام لم تبطل ، وإن كرر قفيه وجهان ، وإن فعل فيها فعلا ليس منها ناسيا لم يفسد قليله ، وأفسد كثيره قولاً واحداً^(٢).

٢٦٠٦ - لنا : حديث ابن مسعود أنه لما قدم من الحبيشة سلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة ، فلم يرد عليه ، فلما قضى صلاته قال : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا يتكلم^(٣) في الصلاة^(٤) ». وهذا خبر يتناول الناسي والعامد . وروي في حديث جابر أن النبي ﷺ قال : « الكلام ينقض الصلاة ، ولا ينقض الرضوء ».

٢٦٠٧ - وقال القزويني : « من قاء في صلاته أو رعف فلينصرف وليتوضأ ، ولين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم^(٥) » ، ولم يفصل .

٢٦٠٨ - وقال في حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه : « إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء

(١) انظر : الأصل باب الحدث في الصلاة وما يقطعها (١٦٩/١) ، الموطأ (١٧٠/١) ، (١٧١) ، متابع الصنائع فصل حكم الاختلاف (٢٣٣/١ ، ٢٣٤) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشئة الصاية (٣٩٥/١) ، (٣٩٦) ، البناية باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها (٤٨٦/٢ ، ٤٨٧) ، مجمع الأنهر (١١٧/١) . (٢) انظر تفصيل المسألة في : الوسيط (٦٥٥/٢) ، -olie الملءاب باب ما يفسد الصلاة (١٢٨/٢ ، ١٢٩) ، المجموع مع المذهب باب ما يفسد الصلاة (٧٨/٤ - ٨٠ ، ٨٥ - ٨٨) . (وانظر : المدونة فمن تكلم في صلاته أو شرب أو قام من أرمعة ١٢٧/١ ، لكافي لابن عبد البر باب ما يفسد الصلاة ١٤٣/١ ، المنى باب سجدتي السهو ٤٥/٢ - ٤٩ ، الكافي لابن قدامة باب سجود السهو ١٦٢/١) .

(٣) في (ص) : [لا تتكلم] .

(٤) أخرجه أبو داود بطوله في السنن باب رد السلام في السلام (٢٣٤/١) ، والنسائي في كتاب السهو في آخر الكلام في الصلاة (١٩/٣) ، والشافعي في المسند في الباب الثاني . فيما يجمع بعله في الصلاة وما يباح فيها (١١٩/١) ، الحديث (٣٥١) ، وأحمد في المسند (٣٧٧/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب الكلام في الصلاة (٣٥٦/٢) ، وجد الرقاق في المصنف بهذا المنس في باب السلام في الصلاة (٢٣٥/٢) ، الحديث (٣٥٩٤) ، والطحاوي في المعاني في باب الإشارة في الصلاة (٤٤٥/١) .

(٥) أخرجه الدارقطني في باب في الرضوء من الخارج من البدن : كالحاف والقي ، والحجامة ونحوه (١٥٣/١ - ١٥٥) ، وابن ماجه في باب ما جاء في الباء على الصلاة (٣٨٥/١) ، الحديث (١٢٢١) .

من كلام الناس ، إنما هي تكبير وتسبيح وقراءة » (١) .

٢٦٠٩ - ولا يقال : إن معاوية تكلم في صلاته ولم يأمره بالإعادة ؛ لأنه يحوز أن يكون لم يبلغه تحريم الكلام فلم يثبت حكمه في الرجعة .

٢٦١٠ - ولا يقال : إنه أحبر أن الكلام لا يصلح ، وهذا يقتضي فساد الكلام ، فإما فساد الصلاة فلا يدل عليه ؛ لأن فساد الكلام إنما يقال متى (٢) تناقض ولم ينتظم ، فإما أن يقال : كلام فاسد - لأنه لا يجوز في العبادة - فليس بصحيح ، كما لا يقال لمن جامع في الصوم أو أكل : إنه فعل فاسد ، وإذا لم يوصف الكلام بالفساد لأجل الهي لم يثبت أن ينصرف ضد الصلاح إلا إلى الصلاة . ولأن كلام الآدميين تنفي (٣) التحريم جنسه ، فاستوى حال الناظر للصلاة والنامي ، كالحديث .

٢٦١١ - ولا معنى لقولهم : إن الحدث لا يبطل الصلاة وإنما يبطل الوضوء ؛ لأننا لم نتعرض لفساد الصلاة ، وإنما عللنا للتسوية بين الأمرين . ولأن الحدث يفسد الصلاة وإن كان بواسطة . ولأن الحدث قد يبطل الصلاة وإن لم يبطل الطهارة ، كمن صلى ولم يجد ماءً ولا تراباً فأحدث ، بطلت صلاته عندهم وإن لم يبطل حدثه طهارته .

٢٦١٢ - قالوا : ليس إذا أبطلها الكلام عمداً أبطلها سهواً ؛ لأن عمد السلام في غير / موضعه يبطلها ولا يبطلها سهوه .

٣١

٢٦١٣ - قلنا : لا فرق بينهما ؛ إذا تعد (٤) السلام ولم يقصد الخروج لم تبطل (٥) صلاته .

٢٦١٤ - قالوا : المعنى في الحدث أنه ليس من جنس سهوه ما لا يؤثر في الصلاة ، فلم يفرق بين سهوه وعمده ، والكلام من جنس سهوه ما لا يؤثر في الصلاة ، فهذا فرق بين سهوه وعمده .

٢٦١٥ - قلنا : علة الأصل غير مسلمة ؛ لأن سيلان الاستحاضة حدث ولا يؤثر في الصلاة ، فمن جنس (٦) الحدث ما لا يؤثر وإن استوى عمدته وسهوه . وعلة الفرع (٧) تبطل بزيادة الأعمال ؛ لأن (٨) في جنس سهوها ما لا يؤثر ، وهو المشي القليل ، وإن

(١) تقدم ترجيح حديث معاوية بن الحكم في مسألة (١٠٦) .

(٢) في غير (ص) : [من] . (٣) في (ع) : [يمتن] .

(٤) في (م) ، (ع) : [بعد] . (٥) في (م) ، (ع) : [لم يبطل] .

(٦) في (ع) : [جنسه] .

(٧) في (م) ، (ع) : [الأصل] ، وفي (ن) : [وعليه الفرع] .

(٨) في (ن) : [لا] .

إذا تكلم في صلاته ناسيا لها أو جاهلا بطلت صلاته ٩١٣/٢
كان كثيره يستوي عمدته وسهوه .

٢٩١٦ - ولأن التحريمه نهى فيها عن أفعال وأقوال ، فإذا كانت الأفعال المنهي عنها يستوي فيها الساهي والعامد إذا كثرت ، كذلك الأقوال .

٢٩١٧ - ولأن الصلاة نهى فيها عن أفعال وأقوال ، وأمر فيها بأفعال وأقوال ، ثم كان ترك ما أمر به يستوي فيه النسيان والعمد ، كذلك ما نهى عنه .

٢٩١٨ - قالوا : اعتبار أحدهما بالآخر لا يصح ؛ لأن الخروج من العبادة مأمور به ، ولم يفرق بين عمدته وسهوه ، وهو منهي عنه في غير موضعه ، وقد فرق في السلام بين سهوه وعمده .

٢٩١٩ - قلنا : لا فرق بين سلام الساهي والعامد عندنا [على ما قدمناه] ^(١) . ولأنه فاصد إلى الكلام الذي يفسد جنسه ^(٢) الصلاة ، فلا يعتبر بنسيانه لصلاته ، كنفظ الزيادة .

٢٩٢٠ - ولأن التحريمه عقد ، وما يبطل العقود لا فرق فيه بين الجهل والعلم والنسيان والعمد ، كالمعاني المفسدة للبيع . ولأنه قول ينافي موجب عقد ما يستوي فيه الذكر للعقد والنسيان ، كالطلاق .

٢٩٢١ - احتجوا : بقوله عليه الصلاة والسلام : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ^(٣) .

٢٩٢٢ - والجواب : أن الخطأ هو الفعل ، وذلك غير مرفوع ، فعلم أن المراد غير الظاهر ، فعندهم معناه : رفع حكم الخطأ ، وعندنا : رفع مأثم الخطأ ، فتساوينا في ترك الظاهر .

٢٩٢٣ - ولا يقال : إن الإثم داخل في الحكم ، فإضمارنا أولى ؛ وذلك لأن الإضمار لا يرجع بالعموم ، وإنما يضرر أسفل ^(٤) الكلام ، فإذا اكتفي ^(٥) بإضمارين لم يفتقر إلى ما زاد عليه .

٢٩٢٤ - ولأن الحكم لا يرتفع باتفاق ؛ بدلالة الجاني ناسيا وسخطا ، والمأثم مرتفع ^(٦) في جميع المواضع ، فكان إضمار ما يمكن حمله على العموم أولى من إضمار

(١) ساقط من (م) ، (ع) . (٢) في (م) ، (ع) : [جنسها] .

(٣) أخرجه ابن ماجه في باب طلاق المكره والناسي (٦٥٩/١) ، الحديث (٢٠٤٥) ، والطحاوي في المعاني في باب طلاق المكره (٩٥/٣) ، والهاكم في المستترك في كتاب الطلاق في ثلاث جهن جد وهرلى جد (١٩٨/٢) .

(٤) في (ن) : [استقل] .

(٥) في (ص) ، (ع) : [التني] ، وفي (م) : [التني] .

(٦) في (م) ، (ن) : [من يقع] .

ما أجمعوا على تركه في بعض المواضع .

٢٦٢٥ - احتجوا : بحديث أبي هريرة قال : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر قمام^(١) في ركعتين ، قمام ذو اليمين فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فأقبل على القوم وقال : « أصدق ذو اليمين ؟ » فقالوا : نعم . فأتى ما بقي من صلاته ، وسجد سجدتين [للسهر]^(٢) بعد التسليم^(٣) . قالوا : فقد تكلم ساهيا ؛ لأنه اعتقد أنه خرج من الصلاة وأتمها .

٢٦٢٦ - والجواب^(٤) : أن هذا الخبر مضطرب في نفسه ؛ لأن أبا هريرة روى أنه صلى إحدى الصلاتين ، وروى أنه صلى العصر ، وروى أنه سلم في ركعتين^(٥) . وروى عمران بن الحصين القصة وذكر أنه سلم في الثالثة^(٦) . ثم لو ثبت كان متروكا بالإجماع ؛ لأن ذا اليمين قال للنبي ﷺ : أقصرت الصلاة أم نسيت ، فقال : كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليمين : بلى ، قد نسيت^(٧) . ومعلوم أنه تكلم ابتداء ، وهو يجوز القسوخ^(٨) ثم علم أنه لم يفسخ^(٩) فكلامه الثاني عامداً .

٢٦٢٧ - وقول أبي بكر وعمر للنبي ﷺ [نعم]^(١٠) كلام عامد ، وهذا يفسد الصلاة باتفاق^(١١) .

(١) في (ص) ، (د) : [فسلم] . (٢) الزيادة من (ع) .

(٣) أخرجه الشافعي في المسند ، في الباب التاسع في سجود السهر (١٢١/١) ، حديث (٣٥٧) والبخاري في الصحيح كتاب الكسوف ، باب من لم يشهد في سجدي السهر وفي باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث ، وفي باب من يكر في سجدي السهر (٢١٢/١ ، ٢١٣) ومسلم من وجوه بألفاظ متضاربة ومختلفة في الصحيح ، في باب في الصلاة والسجود له (٢٣١/١ ، ٢٣٢) ، والبيهقي في الكبرى في باب الكلام في الصلاة على وجه السهر (٣٥٦/٢ - ٣٥٩) ، وابن خزيمة في صحيحه ، في باب إيجاب سجدي السهر على المسلم قبل الفراغ من الصلاة سائما (١١٩/٢) ، الحديث (١٠٣٧) .

(٤) في (ع) : [الجواب] . (٥) راجع ألفاظ الحديث في المصادر السابقة .

(٦) في (ع) : [في الثانية] . حديث عمران بن حصين أخرجه الشافعي في المسند ، في الباب التاسع في سجود السهر الحديث (٣٥٧) ، ومسلم في باب في الصلاة والسجود له (٢٣٢/١) والبيهقي في الكبرى في باب الكلام في الصلاة على وجه السهر (٣٥٩/٢) .

(٧) راجع حديث أبي هريرة بنحو هذا اللفظ في صحيح البخاري في باب من يكر في سجدي السهر (٢١٢/١) .

وسلم في (٢٣٢/١) .

(٨) في (م) : لم يفسخ .

(٩) في (م) : لم يفسخ .

(١٠) في (ع) : [بالاتفاق] .

(١١) ساقطة من (ع) .

إذا تكلم في صلاته ناسيا لها أو جاهلا بطلت صلاته ٦١٥/٢

٢٦٢٨ - ولا يقال : إن أبا بكر وعمر لرمهما حواء رسول الله ﷺ ، وإذا وجب الكلام لم يفسد ؛ لأن ما يافي الصلاة إذا وجب فيها أفسدها ، كتمليص العريق ^(١) .
 ٢٦٢٩ - ولأن هذا لا يوجد في كلام ذي اليمين ، فلم يبق أن يكون ^(٢) هنا في حال إباحة الكلام ، فلم يتطّل ^(٣) الصلاة ، لا للسيان ^(٤) ، لكن لأن الكلام لا يفسدها .
 ٢٦٣٠ - ولا يقال : إن تحريم الكلام كان قبل قدوم ابن مسعود ^(٥) من الحبشة ، وقصة ذي اليمين بعد إسلام أبي هريرة ، وأبو هريرة أسلم بعد الهجرة بسبع سنين ، وقال : صلى بنا رسول الله ﷺ .

٢٦٣١ - قلنا : يجوز أن يكون هذا قبل إسلام أبي هريرة ^(٦) ، ويقول : صلى بنا ، أي : بقومنا ، كما قال الحسن : خطبنا علي ، يعني : أهل بلدنا . بين ذلك أن ذا اليمين قتل يوم بدر ، ذكره ابن إسحاق ^(٧) في جملة شهداء بدر من بني زهرة ، وهو أعلم [أهل] زمانه بالسيرة .
 ٢٦٣٢ - قالوا : لا يظن بأبي هريرة أنه يقول : قام ^(٨) ذو اليمين . وقد قتل ذو اليمين ببدر ، فالظاهر أنه كان حيًا ، وإنما الذي قتل ببدر هو ذو الشمالين ابن عبد عمرو ابن نضلة ، وذو ^(٩) اليمين عاش بعد وفاة النبي ﷺ ومات في أيام معاوية ، وقرره بهذا حسب ، واسمه خرباق ، والدليل على أن هذا هو الراوي : ما روى عمران بن الحصين

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [النبي] - (٢) في (م) ، (ع) : [لتخليص العريق] .

(٣) هكذا في كل النسخ ، ولعل الصواب : [فلم يبق إلا أن] .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فلم يتطّل] . (٥) في (ع) : [لا لسيان] .

(٦) قوله : [ابن مسعود] ساقط من (ع) .

(٧) قوله : [أبي هريرة] ساقط من (م) ، (ع) ، (ن) .

(٨) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خبار ، أبو عبد الله القرشي ، الملقب ، مولاهم المدني ، صاحب السيرة النبوية والرجوع فيها . قال ابن العماد : وكل من تكلم في السيرة فعليه اعتصامه . كان ثقة في الحديث ، وجزا من بحور العلم ، وثقه يحيى بن معين وغيره . ولد عظمى بالمدينة سنة ٨٥ هـ ، وتوفي بعدد سنة ١٥٠ هـ ، وقيل : سنة ١٥١ هـ ، دفن في مقبرة الجبيران ، راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٣٣/٧ - ٥٥) ، ميزان الاعتدال (٦٨/٣ - ٤٧٥) ، ترجمة (٧١٩٧) شلوات الذهب (٢٣٠/١) . قال ابن إسحاق في السيرة : بمن استشهد من المسلمين يوم بدر من بني زهرة ذو الشمالين بن عبد عمرو بن نضلة حليف لهم من حراة ، وهكذا ذكره ابوقايد . راجع : السيرة النبوية لأبن هشام في غزوة بدر الكبرى من استشهد من المسلمين يوم بدر القسم الأول ، (٧٠٧/٢) ، كتاب المغازي للرازي في غزوة بدر الأولى تسمية من استشهد من المسلمين ببدر (١٤٥/١) .

(٩) ساقطة من (ع) . (١٠) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ظم]

(١١) في (ص) : [ذوا] .

في القصة وقال : فقام الحرقاب فقال : أقصرت ؟ ^(١)

٢٦٣٣ - قلنا : ذو الشمالين هو ذو اليمين ، وهو ابن عبد عمرو ، حليف بني زهرة من خزاعة ، وإنما غير النبي [ﷺ] ^(٢) اسمه من ذي الشمالين إلى ذي اليمين ، كما كان يغير الأسماء ^(٣) المستكبرة .

٢٦٣٤ - والدليل عليه : ما روى الزهري عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة قال : سلم النبي [ﷺ] في الركعتين فقال له ذو الشمالين ابن عبد عمرو : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فثبت أن ذا الشمالين هو ذو اليمين ^(٤) ، وكذلك روى الأوزاعي في هذه القصة ^(٥) .

٢٦٣٥ - وقولهم : غلط الأوزاعي ، ليس بصحيح ؛ لأنه إذا اجتمع ^(٦) فيها الزهري وابن إسحاق والأوزاعي لم يصح دعوى الغلط ^(٧) بغير حجة . ولو ثبت ما قالوه من تأخير القصة عن قدوم ابن مسعود لم يدل ؛ لأن الكلام أبيع بعد ذلك .

٢٦٣٦ - والدليل عليه : ما روى زيد بن أرقم قال : كنا نتحدث في الصلاة حتى نزلت : ﴿ وَفُؤْمُرًا بِيَدِكَ النَّبَاتِ ﴾ ^(٨) فأمرنا بالسكوت ^(٩) . وزيد بن أرقم أصغر سنا من أبي هريرة ^(١٠) .

٢٦٣٧ - قالوا : الدليل على أن هذا كان في حال حظر ^(١١) الكلام أنه روي في الخبر أنه **الصلوة** قال : « أصدق ذو اليمين » ، فأومأوا ، أي : نعم ^(١٢) . فلو كان في حال إباحة الكلام

(١) أخرجه البخاري كتاب الكسوف باب ما بين التشهد في سجدة السهو باب إذا سلم في ركعتين أو ثلاث وفي باب من يكر في سجدي السهو (٢١٢/١ ، ٢١٣) ، البيهقي في الكبرى باب الكلام في الصلاة على وجه السهو (٣٥٦/٢ ، ٣٥٩) . (٢) الزيادة من (ع) .

(٣) في (ن) : [الاسم] . (٤) في (ص) ، (م) ، (ن) : [ذا اليمين] .

(٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٢٤/٢) ، وأبو يعلى في مسنده (٢٤٤/١٠) .

(٦) في (ن) ، (ع) : [اجتمع] . (٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الغلط] .

(٨) سورة البقرة : الآية ٢٣٨ . (٩) تقدم تخريج حديث زيد بن أرقم في مسألة (٩٨) .

(١٠) توفي زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي ، صاحب رسول الله ﷺ بالكوفة سنة ست وستين ،

وقبل سنة ثمان وستين . انظر ترجمته في الإصابة ، في ذكر من اسمه زيد (٥٦٠/١) ، ترجمة (٢٨٧٣) ،

والاستيعاب في هامش الإصابة (٥٥٦/١ - ٥٥٨) ، سير أعلام النبلاء (١٦٥/٣ - ١٦٨) ، شذرات الذهب

(٧٤/١) . وتوفي أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، صاحب رسول الله ﷺ بالمدينة ، وقيل : باليمن ، سنة

سبع وخمسين ، وقيل : سنة ثمان وخمسين ، وقيل : سنة تسع وخمسين ، عن ثمان وستين سنة . انظر ترجمته في

الإصابة ، في حرف الهاء ، القسم الأول (٢٠٢/٤ - ٢١١) ، ترجمة (١١٩٠) ، والاستيعاب في هامش الإصابة ،

(٢٠٢/٤ - ٢١٠) ، سير أعلام النبلاء (٥٧٨/٢ - ٦٣٢) ، ترجمة (١٢٦) ، شذرات الذهب (٦٣/١) .

(١١) في (م) : [خطر] . (١٢) تقدم تخريج حديث أبي هريرة في مس المسألة .

إذا تكلم في صلاته ناسيا لها أو جاهلا بطلت صلاته ٢١٧/٢

لم يمشوا . ولأن النبي ﷺ سجد للسهو ، ولو كان الكلام مباحا لم يسجد .

٢٦٢٨ - قلنا : قد روي في عامة الأخبار أنهم قالوا : نعم ، فيجوز أن [يكون] (١) تكلم بعضهم وأشار بعضهم على عادة الناس في الكلام . فلما سجد السهو فلتأخير الأركان ويسلم (٢) من السهو ، ومن سلم في صلاته ناسيا وجب عليه سجود السهو . وقد روى عمران أنه سلم في الثالثة ، فإن كان كذلك فالقعدة (٣) في الثالثة . بين (٤) ما قدمناه أن النبي ﷺ قال : « إنما (٥) التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » (٦) ، فلو كانت هذه القصة بعد هذا لتسبح به ذو اليمين ولم يتكلم ، ولكان (٧) النبي ﷺ ينكر عليه ترك التسبيح إلى غيره ، كما روي أنه دخل المسجد وأبو بكر يصلي بالناس فصفقوا ، فأنكر عليهم [ترك التسبيح إلى غيره] (٨) [فقال] (٩) : « إنما التصفيق للنساء والتسبيح للرجال » ، فإنكار الكلام أولى . فلما لم ينكر دل على أن هذا مقدم على الأمر (١٠) بالتسبيح . ولو ثبت أن هذا الخبر بعد حظر (١١) الكلام اقتضى إباحة الكلام بكل حال ؛ لأنه إذا تكلم ناسيا ولم يستأنف لم تختص (١٢) إباحة الكلام بالنسيان ، كما لا تختص (١٣) بوجوده من النبي ﷺ ، فعلم أن هذا مقدم التحريم (١٤) .

٢٦٣٩ - قالوا : خطاب آدمي (١٥) على وجه السهو ، فوجب أن لا يطل الصلاة ، كما لو سلم ساهيا .

٢٦٤٠ - قلنا : يطل بمن خاطب غيره بكلمة (١٦) الكفر . ولأن السلام موضوع في الصلاة ، فإذا حصل فيها من غير موقعه جاز أن لا يفسد ، وكلام الآدميين لم يوضع

(١) ساقطة من (ع) . (٢) هكذا في النسخ ، ولعلها : [وللتسليم] .

(٣) في (ع) : [فالقاعد] . (٤) في (م) : [تبين] . (٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [وإنما] .

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الكسوف ، باب التصفيق للنساء (٢٠٨/١) ، وسلم في

الصحيح ، في باب تسبيح الرجال وتصفيق المرأة إذا ناهيا شيء في الصلاة (١٨٢/١) ، والترمذي ، في

باب ما جاء أن السبيح للرجال والتصفيق للنساء (٢٠٥/٢) ، الحديث (٣٦٩) .

(٧) في (م) ، (ع) : [وكان] . (٨) الرابدة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٩) ساقط من (م) ، (ع) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [يتقدم الأمر] ، وفي (ن) : [مقدم الأمر] .

(١١) في (م) ، (ع) : [يخطر] . (١٢) في (م) ، (ع) : [لا يختص] .

(١٣) في (ن) : [إباحة النسيان بالكلام بالنسيان] ، وفي (م) ، (ع) : [لا يختص] .

(١٤) في (ع) : [مقدم للتحريم] ، وفي (م) : [مقدم للتحريم] .

(١٥) في (ع) : [الآدمي] . (١٦) في (م) ، (ع) : [بكلم] .

فيها ، فصار كسائر المعاني المنافية لها ، فلا يختلف بالسهو والعمد . بين (١) صحة الفرق أن الأعمال الموضوعة فيها وقد (٢) اختلف فيها النسيان والعمد ، كزيادة السجدة عندهم ، ولم يختلف في الأعمال التي لم توضع (٣) فيها إذا كثرت باتفاق .

٢٩٨١ - قالوا : كل معنى منع منه في (٤) العبادة منعاً يختص بها فإن سهوه لا يطلها ، كالأكل في الصوم .

٢٩٨٢ - قلنا : لا نسلم . الوصف في الأصل ؛ لأن الأكل لا يختص النهي عنه بالصوم ؛ لأنه ممنوع منه في الصلاة .

٢٩٨٣ - ثم اعتبار الصلاة بالصوم في المعاني المفسدة لا يصح ؛ لضعف الصلاة فيما يفسدها وقوة الصوم ، فتفسد (٥) الصلاة معان (٦) لا تقصد (٧) الصوم ، وقد يفسد الصوم عندهم ما لا يفسد الصلاة ؛ ألا ترى أن من ظن أن الشمس قد غربت فأكل بطل صومه ، ولو ظن أنه أتم الصلاة فسلم وأكل لم تبطل صلاته عندهم . ثم المعنى في الصوم أنه يتنقد وإن لم يكن للمكلف قصد في انعقاده ، فجاز أن يكون ما يفسده يختلف بقصده وعدم قصده ، والصلاة لا يصح انعقادها والمكلف غير قاصد لانعقادها ، فما يطلها يستوي أن يوجد في حال ذكرها والسهو عنها .

٢٩٨٤ - قالوا : لو كلفناه القصاء لم نأمن (٨) فيه ما لحقه (٩) من الأذى ، إلا أنه لا يحترز عن أن ينسى .

٢٩٨٥ - قلنا : يطل عن فعل فيها فعلاً طويلاً ناسياً لا بأمن مثله في القضاء وإن وجب عليه ، وكذا إذا ترك الأركان ناسياً .

٢٩٨٦ - قالوا : الكلام كان مباحاً عمدًا ، وسهوه مثله ، والنسخ نهي ، والنهي لا يتناول إلا القاصد ، ففي المخطور (١٠) على أصل الإباحة /

ب/٣١

٢٩٨٧ - قلنا : الكلام كان مباحاً لجنسه فحظره (١١) يعود إلى جنسه ، ولا يختص بأنواعه . ولأننا بينا المخطور (١٢) بلفظ الخبر ، والأمر والخبر ينصرف إلى الساهي .

(١) في (م) : [تبين] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لم يوضع] .

(٣) في (م) ، (ع) : [فيفسد] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يفسد] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لحقت] .

(٦) في (ن) : [فخطره] .

(٧) في (ن) : [المخطور] .

(٨) في كل النسخ : [وقد] ولعل الصواب حذفها .

(٩) في (ع) : [من] .

(١٠) في كل النسخ : [معاني] .

(١١) في غير (ص) : [لم يأمن] .

(١٢) في (ن) ، (ع) : [المحصور]



إذا سبقه الحدث في صلاة توضع وبني

- ٣٦٤٨ - قال أصحابنا : إذا سبقه الحدث في صلاة توضع ^(١) وبني ^(٢) .
 ٣٦٤٩ - وقال الشافعي : يستأنف ^(٣) .

٣٦٥٠ - لنا : ما رواه ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ [قال : ما من قاء في صلاته أو أمدى فلينصرف وليتوضأ ولين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم] ^(٤) . ولا يجوز [^(٥)] حمله على الانصراف لعل النجاسة ؛ لأن إطلاق الوضوء يتناول ما وقع للحدث ، ولأنه ذكر المذي والانصراف ، وفيه ^(٦) الوضوء باتفاق . ولا يجوز ^(٧) أن يقال : بني بمعنى ابتداء ؛ لأنه لو كان كذلك لم يشترط فيه ترك الكلام .

٣٦٥١ - ولا يقال : إن راوي الخبر إسماعيل بن عياش ^(٨) عن ابن جريج عن عروة وابن أبي مليكة عن عائشة ، قالوا : وإسماعيل ضعيف ؛ وذلك أن إسماعيل

(١) في (م) : [يوما] .

(٢) قال صاحب الهداية : والامتناف أفضل تحرراً عن شبهة الخلاف . راجع : الأصل باب الحدث في الصلاة وما يقطعها (١/١٦٨ ، ١٦٩) ، بدائع الصنائع فصل ما يفسد الصلاة (١/٢٢٠) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهامشه الثابتة باب الحدث في الصلاة (١/٣٧٧ - ٣٨١) الباقية باب الحدث في الصلاة (٢/٤٤٦ - ٤٥٧) ، مجمع الأنهر ، الباب السابق (١/١١٣) الاختيار فصل في حكم من سبقه الحدث (١/٦٣) .

(٣) قال الشافعي في الجديد : تبطل صلاته ويستأنف . قال الووي في المجموع في فرع مناهب العلماء : إن مذهبا الصحيح الجديد أنه لا يجوز البناء ، بل يجب الامتناف . وقال في الجديد مثل قول الحنفية : لا تبطل صلاته ، بل ينصرف ويتوضأ وبني على صلاته . راجع : الوسيط الباب الخامس في شرائط الصلاة ونواقضها (٢/٦٣٩ ، ٦٤٠) ، حلية العلماء باب ما يفسد الصلاة (٢/١٢٧) ، فتح العزيز الباب الخامس في شرائط الصلاة بهامش المجموع (٤/٤ ، ٥) ، المجموع مع المذهب باب ما يفسد الصلاة (٤/٢٤٠ - ٢٤١) . وانظر : الكافي لابن عبد البر باب فيمن أصابه حدث في الصلاة (١/٢٢٠) ، والكافي لابن قدامة باب سجود السهر (١/١٧٠ ، ١٧١) ، المغني باب الصلاة بالنجاسة (٢/١٠٣) .

(٤) تقدم تخريجه في مسألة (١٤٠) .

(٥) ما بين القوسين صائغ من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فيه] بدون المعطف .

(٧) في (م) ، (ع) : [ويجوز] .

(٨) في (م) ، (ع) : [ويجوز] .

روى عنه محمد بن الحسن وعذله ، ومن طعن فيه ^(١) من أصحاب الحديث قال : هو ضعيف فيما يرويه عن الشاميين ، ومن كان قوياً فيما يرويه عن قوم فهو كذلك فيما يرويه عن غيرهم .

٢٦٥٢ - ولأنه حدث موجه الرضوء طراً على صلاته لا بفعل محدث فلم ينف [البناء ، كدم الاستحاضة] ^(٢) . ولا يلزم الاحتلام ؛ لأنه موجه الفصل . ولا يلزم انقضاء مدة المسح ؛ لأنه ليس بحدث ولا يوجب الرضوء ^(٣) ، وإنما يوجب غسل الرجل بسبب سابق . ولا يلزم الإغماء والجنون ؛ لأن البناء لا يمنع ^(٤) للحدث ، ولكن البقاء ^(٥) على حالته بعد ذلك ، فهو كالحديث إذا لم يتصرف . ولأن الإغماء ليس بحدث ، وإنما الحدث ما لا يخلو منه المغمى عليه ، ويجوز أن يكون ذلك بفعله . ولا يلزم القهقهة ؛ لأن المعنى ^(٦) في البناء ^(٧) ليس هو الحدث ، ولكن ^(٨) هي من جنس الكلام ، فنافي الكلام البناء ، ويصير كمن أحدث وتكلم .

٢٦٥٣ - ولا يقال : المعنى في دم الاستحاضة أنه لا يمنع المعنى فكذلك ^(٩) لا يمنع البناء ؛ لأنه قد يمنع المضي ما لا يمنع البناء ، ألا ترى أن الأمة إذا اعتقت في الصلاة لم يجز لها المضي مع كشف الرأس وإن جاز أن تغطي وتبني ^(١٠) . وكذلك من وقع على ثوبه نجاسة [يابسة] ^(١١) لم يجز له المضي وجاز إلقاؤها والبناء . ولأن كل ما لو حدث من جهة الإمام لم يمنع المؤتم من البناء لم يمنع الإمام ، أصله : الرعاف ، وعكسه الكلام والاحتلام على أصلنا . ولأن كل بناء لا يمنع منه الرعاف لا يمنع منه سبق الريح ، أصله : بناء المؤتم إذا وجد ذلك من جهة الإمام .

٢٦٥٤ - احتجوا : بقوله ^(١٢) : فلا يتصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ^(١٣) ، قالوا : وهذا يقتضي الانصراف عن الصلاة .

(١) في (م) ، (ع) : [عنه] ، وفي (ن) : [عليه] .

(٢) في (م) ، (ع) : [التأكد من الاستحاضة] .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [الفصل] - (٤) في غير (ص) : [يمنع] .

(٥) في (م) ، (ع) : [التقي] - (٦) في (ن) : [البناء] .

(٧) في (م) ، (ع) : [لأن البناء لا يمنع من المضي] .

(٨) في (م) ، (ع) : [وإنما] . (٩) في (ص) ، (م) ، (ع) : [فذلك] .

(١٠) في (ن) : [أن يغطي ويعني] . (١١) ساقطة من (ع) .

(١٢) تقدم تخريجه في مسألة (١٣٢) .

إذا سبقه الحدث في صلاة تروها وبني

٢٢١/٢

٢٦٥٥ - والجواب : أن الخبر دل على الانصراف ، وعندنا ينصرف ، والباء مأخوذ من دليل آخر ، وقولهم : إنه لا ينصرف عدكم عن الصلاة ، ليس بصحيح ؛ لأن الخبر لا يقتضي الانصراف عنها ، وإنما يقتضي الانصراف مطلقاً ^(١) . ولأنه عندنا منصرف عن صلاته ^(٢) لأنه لا يكون مصلياً حال الانصراف .

٢٦٥٦ - قالوا : روي أن النبي ﷺ قال : « إذا قام ^(٣) أحدكم وهو في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » ^(٤) .

٢٦٥٧ - والجواب : أنه ذكر فعلاً مضافاً إليه ، وذلك يكون فيما اعتمده ، فأما ما جاء غالباً فلا يضاف إليه ، والخلاف فيه .

٢٦٥٨ - قالوا : حَدَّثَ منع المضي في الصلاة ، فوجب أن [يمنع] ^(٥) [الاستدامة ، كالني .

٢٦٥٩ - قلنا : منع المضي لا يستدل به على منع الاستدامة ^(٦) على ما ذكرنا في الأئمة إذا أعثفت ورأسها مكشوف ^(٧) ، ومن أصابه نجاسة ، ومن ^(٨) سقط إزاره فأخذته ، وفي صلاة الخوف الطائفة المنتظرة لا تمضي ^(٩) على الصلاة وتستدئمه ^(١٠) ، ثم لمعني في المنى أنه يوجب الغتسال ، وذلك لا يمكن إلا بأن تبدو العورة ، فتفسد ^(١١) الصلاة لهذا المعنى ، ومن أصحابنا من قال : إن الإنزال لا يكون إلا بغلبة النوم ، والمصلي متى انتهى إلى هذا الحد في [حال] ^(١٢) النوم بطلت صلاته . ولأن المنى يوجب الفصل وذلك فعل كثير ، والحدث يوجب الوضوء وهو فعل قليل ، ولا يمنع أن يعفى عن قليل العمل في الصلاة وإن لم يعف عن كثيره . ولأن للنبي تأثيراً ^(١٣) في منع البناء على العبادة ما ليس للحدث ؛ ألا ترى ^(١٤) أن ماسح الخفين يستدئم المسح ويبيتي على المدة مع الأحداث ولا يستدئم ذلك مع المنى . ولأنه قد يطرأ

(١) في (م) ، (ع) : [عنها مطلقاً] .

(٢) في (م) ، (ع) : [إذا أتى] .

(٣) ساقطة من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه للصنف في الهامش .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ويمن] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ويستدئمه] .

(٧) في (م) : [فيفسد] .

(٨) في (ن) ، (ع) : [تأثير] .

(٩) في (ص) : [ألا يرى] .

(١٠) ساقطة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(١١) في (ص) : [ألا يرى] .

على الصلاة حدث لا يوجب الغسل فلا يمنع البناء باتفاق ، وهو دم الاستحاضة ، ولا يطرأ عليها ما يوجب الغسل ، فيجب ^(١) معه البناء .

٢٦٦ - قالوا : حدث يمنع افتتاح الصلاة فمنع استدامتها ، كالحديث العمد .

٢٦٦١ - قلنا : الابتداء [أضعف] ^(٢) ، والبقاء أقوى ، فيجوز أن يمنع الابتداء ما لا يمنع البقاء ؛ ألا ترى أن الأمة المعتبرة لا يجوز ^(٣) أن تفسخ ^(٤) الصلاة مع الكشف ، ولا يمنع ذلك الاستدامة ، ودم الاستحاضة إذا حدث في الصلاة لم يمنع الاستدامة ، ومنع عندهم الابتداء بمثلها . ولأن حدث العمد حصل بفعله فلم يعتذر فيه ، وما سبقه حصل بفعل الله تعالى فحاز أن يكون معذورا فيه ، كدم الاستحاضة .

(١) في (٥) : [فيجوز] .

(٢) في (٤) : [لا تجوز] .

(٣) ساقطة من (٤) .

(٤) في (٢) ، (٤) : [أن يفسد] .



ما يدركه المؤتم من صلاة الإمام آخر صلاته حكماً وأولها فعلا

٢٦٦٢ - قال أبو حنيفة وأبو يوسف : ما يدركه المؤتم من صلاة الإمام آخر صلاته حكماً وأولها فعلا .

٢٦٦٣ - وقال محمد : أولها فعلا وحكماً ^(١) ، وبه قال الشافعي ^(٢) . والخلاف يظهر في فصول ، منها : تكبير ^(٣) العيدين على إحدى الروايتين ، إذا أدرك مع الإمام الركعة الثانية قدم التكبير فيما يقضي على القراءة ، وإذا أدركه في الآخرين قضى وقرأ فيما يقضي بفاصلة الكتاب وسورة . وحكي عن ابن شجاع أنه قال : إذا قضى أتى بالاستفتاح في الركعة التي يقضيها ؛ لأنها أول الصلاة عندهما .

٢٦٦٤ - والدليل على ذلك : ما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا » ^(٤) . والقضاء عبارة عما يقع في مقابلة الفائت ^(٥) ومثله ، والذي فات أول الصلاة ، فوجب أن يقضي أولها ؛ ألا ترى أن

(١) راجع تفصيل المسألة في : الأصل باب الإمام يحدث فيقدم من فاتته ركعة (٢٤٦/١ ، ٢٤٧) ، البوط (١٨٩/١ ، ١٩٠) ، بدائع الصنائع فصل في حكم هذه الصلوات (٢٤٧/١ - ٢٤٩) ، حاشية ابن عابدين كتاب الصلاة ، باب الإمامة (٤١٩/١) .

(٢) راجع المسألة في : مختصر للزني باب صفة الصلاة وما يجوز فيها وما يفسدها ص ١٦ ، حلية العلماء باب صلاة الجمعة (١٥٩/٢ ، ١٦٠) ، فتح العزيز الفصل الثالث في شرائط القدرة في حاشي المجموع (٤٢٧/٤) ، المجموع مع المذهب باب صفة الصلاة (٣٨٧/٣ ، ٣٨٨) و باب صلاة الجمعة (٢٢٠/٤ ، ٢٢١) . وانظر : المدونة في الرجل يقضي بعد سلام الإمام (٩٦/١) ، الكافي لابن عبد البر باب حكم للأمر بقرته بعض صلاة الإمام (٢١٤/١) ، بداية المجتهد الباب الثاني في القضاء ص ٧٠ ، الإصحاح باب من أحن فرائض الأحكام الشرعية الباب الثامن عشر في إرفاق الصلاة ص ٧٠ ، الإصحاح باب من أحن بالإفائة (١٥٥/١) ، الكافي لابن قدامة باب الجمعة (١٧٩/١ ، ١٨٠) ، المغني كتاب صلاة الحروف (٤٠٧/٢ ، ٤٠٨) .

(٣) في (م) : [تكبيرة] .

(٤) حديث أبي سلمة عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أخرجه مسلم في الصحيح ، في باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سباً (٢٤٢/١) ، وأخرجه أحمد (٢٧٠/٢) ، وأخرجه النسائي كتاب الأصاح ، في السعي إلى الصلاة (١١٤/٢ ، ١١٥) . قال أبو داود : كلهم قلوا : فأتوا ، وقال ابن عينة عن الزهري وحده : فاقضوا . كما أخرج في نفس الباب من حديث سعد بن إبراهيم بلفظ : فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ما سبقكم .

(٥) في (م) ، (ع) : [الغائب] .

المفعول بعد الإمام يسمى قضاء ، فلو كان آخر الصلاة كان أداء ولم يكن قضاء ؛ لأنه لم يفت آخرها . ولأن ما أدركه آخر صلاة الإمام فلم يكن أول صلاة المأموم ، أصله إذا أدرك أول الصلاة . ولأن أول صلاة الإمام ^(١) لا يجوز أن يكون آخر صلاة المأموم . وكذلك آخر صلاة الإمام لا يكون أول صلاة المأموم ؛ لأن ذلك يؤدي إلى مخالفة الإمام في جهة الفعل في الوجهين . ولأن ^(٢) من أدرك الإمام في ثالثة الوتر فنت معه ولم يفت فيما يقضي ، ولو كان ما يقضيه آخر الصلاة وجب إعادة القنوت ولم يعد بقتوته في أولها .

٢٦٦٥ - احتجوا : بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم [فاتكم] » ^(٣) ، وحقيقة الإتمام تقتضي ^(٤) [إكمال ما ابتدأ به .

٢٦٦٦ - والجواب : أن التمام يقتضي الكمال ، سواء كان فعل أول الشيء أو آخره ألا ترى أن من ابتدأ كتاباً قيل ^(٥) له : أنه ، بمعنى أكمله بأوله ، كذلك يصح أن يقال : أتم الصلاة بمعنى : أفل ما لا يصح إلا به ، وإن كان ذلك أولها .

٢٦٦٧ - قالوا : فعل مُثَنَّدٌ به [يلي تحريمه] ^(٦) فوجب أن يكون أول صلاته ، أصله : إذا أدرك أول ^(٧) الصلاة .

٢٦٦٨ - قلنا : قد يبي التحريم بحكم المتابعة ما لا يكون أول الصلاة ؛ بدلالة من أدرك إمامه في القعدة [أو في] ^(٨) السجود . ولأننا اعتبرنا أفعال المأموم بفعل الإمام واعتبروه بتحريم نفسه ، وما اعتبرنا أولى ؛ لأن صلاة للمؤتم مرتبة على صلاة الإمام ، لا على تحريم نفسه ، ولهذا يتبدلها بالسجود وإن كانت ^(٩) تحريمته تعتبر ^(١٠) بفعل الإمام ، وغير مخالف له كذلك إذا أدرك آخرها .

٢٦٦٩ - قالوا : لو أدرك الإمام بعد ما رفع رأسه من الركوع في الرابعة شاركه ولم يُثَنَّد بذلك ، لأنه لا يصح أن يكون أول الصلاة ، فلو كان ما يفعله آخر الصلاة

(١) في (م) ، (ع) : [أول الصلاة الذي للإمام] .

(٢) لفظ : [ولأن] مكرر في (ع) . (٣) ساقطة من (ع) .

(٤) في غير (ص) : [يقتضي] . (٥) في (ص) : [قبله] .

(٦) الزيادة من (ن) . (٧) في (ص) : [أو] .

(٨) في (هـ) : [تلي] . (٩) في (ع) : [كان] .

(١٠) في (م) ، (ن) : [مضى] ، وفي (ع) : [معتبر] .

ما يتركه لمؤتم من صلاة الإمام آخر صلاته حكما وأولها فعلا ٢٢٥/٢

لاعتد به .

٢٦٧٠ - قلنا : الاعتداد لا يقع بالمشاركة في أكثر أفعال الركعة ، ولم يجعل ذلك في مسائلنا ، فلم يعتد به لهذا المعنى ، لا لما قالوه .

٢٦٧١ - قالوا : ركعة تليها ^(١) ركعة ، فوجب أن لا يكون آخر صلاته ، كالمفرد .

٢٦٧٢ - قلنا : إن كان ^(٢) التعليل للآخر من طريق المشاهدة فكذلك نقول ^(٣) ، وإن كان الآخر حكما فلا يمتنع أن يكون حكما ما أدركه حكم الآخر ، وإن كان [بعده] ^(٤) من طريق المشاهدة غيره ، كالسافر إذا صلى ركعتين والثانية آخر صلاته ويجوز أن يكون بعدها غيرها بأن ينوي الإقامة ، ثم أصلهم المنفرد ، والمعنى فيه أن صلاته غير معتبرة بصلاة ^(٥) غيره ، فترتب على تحرجه ، وفي مسائلنا : صلاته مرتبة على صلاة إمامه ، فلذلك اعتبرت بها .

٢٦٧٣ - قالوا : لو أدرك إمامه في ثالثة المغرب قضى بعدها ركعتين وجلس عقب كل واحدة منهما ^(٦) ، فلو كان ما يقضيه أول صلاته لم يجلس عقب الركعة الأولى .

٢٦٧٤ - قلنا : الجلوس موضوع بعد كل ركعتين ^(٧) من طريق المشاهدة ، فإذا صلى ركعة تقدمتها ^(٨) ركعة مع الإمام فقد أتى بركعتين فوجب أن يقعد وإن كان أول صلاته . ولأن عندهم ما فعله مع الإمام ^(٩) أول صلاته ومع هذا يقعد فيه ، والقعدة لا تكون ^(١٠) أول الصلاة .

٢٦٧٥ - فإن قالوا : إن ذلك يفعل على طريق المتابعة ^(١١) .

٢٦٧٦ - قلنا : فعندنا يقعد فيما يقضي ؛ لأن المتابعة في بعض الصلاة غيرت أحكامها من حال الانفراد .

٢٦٧٧ - قالوا : القعدة إنما تجب في آخر الصلاة ، وقد فعلها عندكم مع الإمام ، فكان يجب إذا ترك القعدة في آخر صلاته أن لا تفسد ^(١٢) .

(١) في (م) : [تليها] .

(٢) في (م) ، (ع) : [يقول] .

(٣) في (م) ، (ع) : [وصلاة] .

(٤) في (م) ، (ع) : [ركعة] .

(٥) في (م) ، (ع) : [مع إمام] .

(٦) في (م) ، (ع) : [المبالغة] .

(٧) في (م) ، (ع) : [أركان] .

(٨) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٩) في (ص) ، (م) ، (ع) : [معها] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [تعد منها] .

(١١) في (م) : [لا يكون] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [أن لا يفسد] .

٢٦٧٨ - قلنا : القعدة إما تجب ^(١) عقيب الفراغ / من الصلاة ، وهو وإن كان قد
في آخرها [حكماً] ^(٢) فقد بقيت فروضها عنها عليه ، فلا بد من قعدة تتمقب ^(٣)
جميع الأفعال حتى يكون قد ^(٤) ختم الأفعال بها .

(١) في (م) ، (ع) : [يجب] .

(٢) في (م) : [يتمقب] .

(٣) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٤) في (ع) : [حتى قد يكون قد] .



إذا صلى الفرض ثم أدرك الجماعة صلى معهم الظهر والعشاء ولم يصل الفجر والعصر والمغرب

٢٢٧٩ - قال أصحابنا : إذا صلى الفرض ثم أدرك الجماعة ، صلى معهم الظهر والعشاء ولم يصل الفجر والعصر والمغرب ^(١) .
٢٢٨٠ - وقال الشافعي : يصلي الجميع ^(٢) .

٢٢٨١ - والدليل عليه : أنه إذا صلى في الجماعة كان ذلك نافذة ، والتفعل بعد الفجر والعصر لا يجوز عندنا وإن كان له سبب - وسيأتي الكلام في ذلك - فلم تجز الإعادة . وأما المغرب فلا يخلو أن يصلي مع الإمام منها ركعتين أو ثلاثا ويسلم معه ، أو يضيف إليها أخرى ، ولا يجوز أن يقتصر على ركعتين ؛ لأنه دخول في بعض صلاة الإمام ، وذلك لا يجوز ، ولا يجوز أن يصلي معه الثلاثة ؛ لأن هذا تنفل بوتر ، وذلك لا يجوز عندنا - وسنذكره فيما بعد - ، ولا يجوز أن يضيف إليها أخرى [] لأنه يلزم ^(٣) نفسه القعود في الثالثة النفل ، وهذا مكروه . وأما العشاء والظهر فيجوز التفعل

(١) راجع : كتاب الحجة باب الذي يصلي في بيته صلاة لم يدركها (٢١١/١ ، ٢١٢) ، كتاب الآثار باب من صلى الفريضة ص ١٩ ، ٢٠ تحفة الفقهاء : باب مواقيت الصلاة وفي باب صلاة التطوع (١٠٦/١ ، ١٩٨ ، ١٩٩) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشيه العناية باب إدراك الفريضة (٤٧٢/١ ، ٤٧٣) ، البداية باب إدراك الفريضة (٦٧٧/٢ - ٦٧٩) ، مجمع الأنهر باب إدراك الفريضة (١٤٣/١ ، ١٤٤) .
(٢) قال بعض الشافعية : إن كان صمًا أو عسًا لم يستحب إعادتهما ؛ لأنه مهي عن الصلاة بهنما . والمذهب استحباب الإعادة مع الجماعة . قال النووي في المجموع في فرع مذاهب العلماء : إن الصحيح حد أصحابنا استحباب إعادة جميع الصلوات في جماعة سواء صلى الأولى جماعة أم منفردا . راجع : الوسيط الباب الأول في فضل الجماعة (٦٩٦/٢) ، حلية العلماء (١٦٠/٢ ، ١٦١) ، المجموع مع المذهب باب صلاة الجماعة (٢٢٢/٤ - ٢٢٥) . وانظر : المدونة في إعادة الصلاة مع الإمام ومن صلى في بيته (٨٧/١ ، ٨٨) ، للنتقى باب إعادة الصلاة مع الإمام (٢٣٢/١ - ٢٣٤) ، الكافي لابن عبد البر باب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلى وحده (١ - ٢١٨) ، بداية المجتهد والفصل الأول في معرفة حكم صلاة الجماعة (١٤٥/١ ، ١٤٦) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب السابع عشر في الإمامة والجماعة ص ٦٨ ، الكافي لابن قدامة باب في الشرط الخامس (١٢٤/١ ، ١٢٥) ، المغني ، باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها (١١٢/٢ - ١١٣) .
(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لا يلزم] .

بعدهما بمثل عددهما فجاز الدخول مع الإمام فيهما .

٢٦٨٢ - احتجوا : بما روى يزيد ^(١) بن الأسود قال : صلى [رسول الله] ^(٢) صلاة الصبح في مسجد ^(٣) الخيف ، فلما سلم إذا هو برجلين في ناحية المسجد لم يصليا ، فأرسل إليهما فجيء بهما ترعد فرائضهما ، فقال [لهما] ^(٤) : « ما معكما أن تصليا معنا ؟ » ، فقالا ^(٥) : « كنا صلينا في رحالتنا ، فقال : « إذا صلى أحدكم في رحلته أدرك الناس يصلون فليصل معهم ، تكون ^(٦) صلاته الأولى ، وصلاته معهم تطوع ^(٧) .

٢٦٨٣ - والجواب : أنه روي في هذه القصة أنه قال : « والأولى نافلة » ، فجعل الفرض الثاني ، وروي ما قالوه ^(٨) ، فتعارضوا . فإن كان الثاني هو الفرض فذلك ^(٩) في حال ما كان يعاد الفرض مرتين ، فلا يكون متنفلا بعد الفجر . ولأن خبرهم لو ثبت أفاد الإباحة ، ونهيه ^(١٠) عن الصلاة بعد الفجر والعصر يفيد ^(١١) الحظر ، فكان أولى .

٢٦٨٤ - قالوا : صلاة راتبة أدركها مع جماعة فاستحب إعادتها ، كالظهر والمشاء .

٢٦٨٥ - قلنا : الظهر والمشاء يجوز التفل بعدهما بمثل عددهما ، فلذلك جازت الإعادة ، والفجر والعصر لا يجوز التفل بعدهما فيما لا سبب له ، كذلك فيما له سبب .

٢٦٨٦ - قالوا : إذا لم يصل مع القوم لحقته التهمة .

٢٦٨٧ - قلنا : إذا كان الامتناع له سبب ظاهر - وهو النهي عن الصلاة في هذا الوقت - زالت التهمة .

(١) في (م) ، (ع) : [سعيد بن الأسود] . (٢) ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (ع) : [في المسجد] . (٤) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٥) في (ع) : فقال . (٦) في (م) : [يكون] .

(٧) أخرجه النسائي في كتاب الإمامة ، في إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده (١١٢/٢ ، ١١٣) . والدارقطني في السنن باب من كان يصلي الصبح وحده ثم أدرك الجماعة فليصل معها (٤١٣/٢) ، والحاكم في المستدرک ، في إذا صلى أحدكم في رحلته ثم أدرك الصلاة مع الإمام (٢٤٥/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في الرجل يصلي وحده ثم يدركها مع الإمام ، وفي باب ما يكون سهما نافلة (٣٠٠/٢ ، ٣٠١) .

(٨) أخرجه الدارقطني في السنن باب من كان يصلي الصبح ثم أدرك الجماعة فليصلها معها (٤١٣/٤) . ونحوه البيهقي في الكبرى باب الرجل يصلي وحده ثم يدركها مع الإمام ، وفي باب ما يكون سهما نافلة (٣٠١/٢) .

(٩) في (م) ، (ع) ، (ن) : [بذلك] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [حد] .



إذا عجز عن الركوع والسجود جاز له أن يصلي قاعدا وإن قدر على القيام

٢٦٨٨ - قال أبو حنيفة : إذا عجز عن الركوع والسجود جاز له أن يصلي قاعدا وإن قدر على القيام ^(١) .

٢٦٨٩ - وقال الشافعي : لا يجوز ^(٢) .

٢٦٩٠ - لنا : قوله رحمته : صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم إلا التربع ^(٣) . ولأن ^(٤) من سقط عنه الركوع عاجز عن القيام ، وما سوى ذلك بادر ، فصار الغالب من العذر كالموجود ، فوجب أن يسقط أحدهما بسقوط الآخر .

٢٦٩١ - ولأن القيام لو وجب عليه من غير ركوع وسجود خرجت الصلاة عن

(١) لا نعلم أن أصحاب أبي حنيفة خالفوه في ذلك . راجع المسألة في الأصل باب صلاة المريض في الفريضة (١٩١/٢ ، ٢١٨) ، المبسوط باب صلاة المريض (٢١٣/١) ، تحفة الفقهاء باب صلاة المريض (١٨٩/١ ، ١٩٠ ، ١٩١) ، بدائع الصنائع فصل في أركان الصلاة (١٠٦/١ ، ١٠٧) ، فتح المقدير مع النهاية وبهشمه العناية باب صلاة المريض (٤/٢ ، ٦) ، الاختيار باب صلاة المريض (٧٧/١) ، البناية باب صلاة المريض (٧٧٤/٢) مجمع الأنهر باب صلاة المريض (١٥٤/١ ، ١٥٥) .

(٢) راجع تفصيل للمسألة في : الوسيط الباب الرابع في كيفية الصلاة (٦٠٢/٢) ، حلية العلماء باب صلاة المريض (١٨٨/٢) ، فتح العزيز الباب الرابع في كيفية الصلاة في هامش المجموع (٢٨٥ ، ٢٨٤/٣) ، المجموع مع الملهم باب صلاة المريض (٣٢١/٣ ، ٣١٣) ، وباب صفة الصلاة (٢٩٦/٣) . وانظر : لشوية باب في صلاة المريض (٧٨/١) ، الكافي لابن عبد البر باب صلاة المريض (٢٣٦/١) ، بناية المجهد ، الباب السادس من الجلسة الثالثة في صلاة المريض (١٨٢/١) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب التاسع في القيام ص ٥٩ ، الكافي لابن قدامة باب صلاة المريض (٢٠٥/١) ، المغني (١٤٥/٢) .

(٣) أخرجه المارغلاني من حديث عائشة مرفوعا بهذا اللفظ في السنن باب صلاة المريض جالسا بالمأمومين (٣٩٧/١) ، وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا بهذا اللفظ ما عدا إلا التربع ، في المسند (١٩٣/٢) ، وأبو داود من هذا الوجه بمعناه في السنن باب في صلاة القاعد (٢٤١/١) ، والنسائي في المختصر باب صل صلاة القائم على صلاة القاعد (٢٢٣/٣) ، وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو ، ومن حديث أنس بن مالك في السنن باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم (٣٨٨/١) ، الحديث (١٢٢٩) ، والدارمي من حديث عبد الله بن عمرو في السنن باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم (٣٢١/١) .

(٤) في (ن) : [ولا] .

موضوعها ^(١) إلى موضوع ^(٢) صلاة الخنازة ؛ لأنها قيام واحد ، وهذا لا يصح .

٢٦٩٢ - احتجاجوا بقوله تعالى : ﴿ وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ قَنِينِينَ ﴾ ^(٣) .

٢٦٩٣ - والجواب : أن هذا يتناول القادر على كل الأركان ؛ لأنه قال : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الْفَرَائِضِ ﴾ ^(٤) ، وهذا ينصرف إلى الصلاة للمهودة بصفاتهما ، ثم قال : ﴿ وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ قَنِينِينَ ﴾ ، والخلاف بيننا في حال العجز .

٢٦٩٤ - قالوا : روى عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال : « صل قائما ، وإن لم تستطع فعلى جنب » ^(٥) .

٢٦٩٥ - والجواب : أن الخبر يتضمن القادر على الركوع والسجود ؛ بدلالة أنه قال : « فإن لم تستطع فعلى جنبك تومئ » ^(٦) إيماء ، فهذا يدل على أن الإيماء يخص بهذه الحالة ؛ لأنه مذكور فيها دون ما تقدم .

٢٦٩٦ - قالوا : ركن من أركان الصلاة ، فلا يجوز الإخلال ^(٧) به للمعجز عن غيره ، [كالقراءة] ^(٨) .

٢٦٩٧ - قلنا : لا يسقط القيام عنه لعجزه عن الركوع ، لكن المعاجز ^(٩) عن أحدهما يعجز عن الآخر في الغالب ^(١٠) ، فلا يمكنه فعله إلا بمشقة ؛ ألا ترى : أن النهوض من القعود إلى القيام يجري مجرى الركوع وزيادة . ولأن المعجز عن القراءة ليس له تعلق بالقيام ؛ لأن المعجز عن أحدهما ^(١١) لا يؤثر في الآخر ، والمعجز عن الركوع مؤثر في القيام ؛ بدلالة الراكيب ومن عجز عن الأمرين ^(١٢) .

٢٦٩٨ - قالوا : متمكن ^(١٣) من القيام في صلاة الفرض ، فلا يجوز له الإخلال ،

(١) في (م) ، (ع) : [موضوعها] . (٢) في غير (ص) : [موضع] .

(٣) (٤) سورة البقرة : الآية ٢٣٨ .

(٥) تقدم تخرجه في مسألة (١٢٩) ، وأخرجه أبو داود بلفظ : صل قائما ، فإن لم تستطع قاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب في السنن باب في صلاة القاعد (٤٢١/١) .

(٦) في (م) ، (ع) : [موسمي] . (٧) في (م) : [الإخلاص] .

(٨) الزيادة من (ن) . (٩) في (م) : [للمعجز] .

(١٠) في (م) : [في الآخر] . (١١) في (م) ، (ع) : [عن أحد] .

(١٢) في (م) ، (ع) ، (ن) ، (د) : [عن الأمر] .

(١٣) في (م) ، (ع) ، (ن) ، (د) : [محكم] .

إذا صلى الفرض ثم أدرك الجماعة صلى معهم الظهر والمشاء .. ٢٣٩/٢
كما لو قدر عليهما ^(١) .

٢٣٩٩ - قلنا : القادر عليهما لو ترك لترك الأركان من غير عذر ، والعاجز عن
الركوع إنما ^(٢) ترك القيام لعذر . ولأن العذر في الركوع عذر في القيام غالباً ، والمختار
في الأعذار الغالب ؛ بدلالة المسافر : لما كانت المشقة تلحقه ^(٣) غالباً جاز الترخص وإن
لم يشق عليه .

• • •

(١) في (م) ، (د) ، (ع) : [عليها] .
(٢) في (م) ، (ع) : [كلما كانت] .
(٣) قوله : [عن الركوع] ساقط من (ع) .



إذا صلى المريض مضطجعا يستلقي على ظهره ويجعل رجليه نحو القبلة

٢٧٠٠ - قال أصحابنا : إذا صلى المريض مضطجعا يستلقي ^(١) على ظهره ،
ويجعل رجليه نحو القبلة .

٢٧٠١ - وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رواية أخرى : أنه يصلي على جنبه الأيمن
ويجعل وجهه إلى القبلة ^(٢) ، وهو قول الشافعي ^(٣) .

٢٧٠٢ - وذكر ابن طاش ^(٤) عن أصحابنا : أنه يصلي على جنبه الأيمن فإن لم
يقدر ^(٥) استلقى على ظهره .

٢٧٠٣ - وجه الرواية المشهورة : أن من لزمه الاستقبال لم يجز مع الانحراف ،
كالقائم والقاعد .

٢٧٠٤ - ولأن المريض معرض لزوال العذر وإمكان القعود أو القيام ، ومن كان على
ظهره إذا جلس كان تاركاً للتوجه حتى ^(٦) ينتصب وينحرف إلى القبلة ، فكان ما هو
أقرب إلى الاستقبال أولى . ولأن القائم يستقبل بوجهه القبلة ، فإذا انتقل إلى القعود ^(٧)
انتقل إلى ما كان عليه من التوجه ^(٨) من غير انحراف ، فكذلك القاعد إذا اضطجع

(١) في (ع) : [مستلقى] .

(٢) في (ع) : [للقبلة] . قال صاحب الهداية : وإن استلقى على جنبه ووجهه إلى القبلة فأولاً جاز ، لما
روى من قل ، إلا أن الأولى هي الأولى عند خلافاً للشافعي . راجع المسألة في : المبسوط (٢١٣/١) ، تحفة
اللفهاء (١٩٠/١) ، بدائع الصنائع (١٠٦/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشع العناية ، (٥٠ ، ٤/٢) ،
الاختيار (٢٦/١) المتأب (٧٦٨/٢ - ٧٧١) ، مجمع الأنهر (١٥٤/١) .

(٣) راجع : الرسيط (٦٠٥/٢) ، حلية العلماء (١٨٩/٢) فتح المبرر (٢٩٠/٣ ، ٢٩١) ، المجموع مع
المذهب باب صلاة المريض (٣١٥/٣ - ٣١٨) . وانظر : للبدونة (٧٨/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٢٦/١) ،
بداية المجتهد (١٨٢/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٠ ، الكافي لابن قدامة (٢٠٦ ، ٢٠٥/١) ، المعى
(١٤٦/٢ ، ١٤٧) .

(٤) في (ن) : [ابن عباس] ، ولم نعرف من هو ابن طاش .

(٥) في (م) ، (ع) : [يمكن] .

(٦) في (ع) : [حين] .

(٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [بالقعود] . (٨) في (م) ، (ع) : [إلى التوجه] .

إن صلى المريض مصطلحاً يستلقي على ظهره .. ٢٣٣/٢

يحب أن يضطجع على ما هو عليه من غير انحراف .

٢٧٠٥ - واحتج المخالف بقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ جُثُوبُهُ ﴾ ^(١) . وبحديث عمران بن الحصين : أن النبي ﷺ قال : « صل قائماً ، وإن لم تستطع فجالساً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » ^(٢) .

٢٧٠٦ - والجواب ^(٣) : أنه يقال لمن استلقى على ظهره إنه على جنبه .

قال عمر ^(٤) بن أبي ربيعة ^(٥) :

إِنْ جِئْتَنِي عَلَى الْفِرَاشِ لَنَاتِي كَيْتُؤُ ^(٦) الْأَسِيرِ فَوْقَ الطَّرَابِ

ومعلوم أنه أخص بعدم ^(٧) النوم ^(٨) والاستقرار ، وذلك لا يكون بالجنب خاصة ، وإنما يكون بجملة البدن .

٢٧٠٧ - قالوا : إذا كان مستقبلاً بجميع بدنه القبلة وإذا كان مستلقياً فهو مستقبل النساء وإنما أسفل ^(٩) رجليه إلى القبلة .

٢٧٠٨ - قلنا : بل هو مستقبل بجملته [وإن كان وجهه غير مقابل ، كما أن الراكع مستقبل بجملته القبلة] ^(١٠) وإن كان وجهه غير مقابل لها .

(١) سورة آل عمران : الآية ١٩٩ . (٢) تقدم تنزيهه في مسألة (١٣٩) .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الجواب] .

(٤) في (ص) ، (م) : [عمرو] هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة ، أبو حفص الخزرجي ، الشاعر المشهور . انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات (١٥/٢) .

(٥) قال في لسان العرب . قال معد يكرب المعروف بثلغاه يرثي أخاه شرجيل وكان رئيس بكر بن وائل قتل يوم الكلاب الأول :

إن جنبي عن الفراش لناسي كعجالي الأسير فوق الظراب

(٥٦٩/١) ، (٣٦٠/٤) ، والبيت موجود في غريب الحديث لابن قتيبة (٥٨٤/١) ، والبيت (١٩٠/٦) ، (١٨٨/٧) ١٩٥٠ ، غير منسوب ، ولكنه بنفس سياق اللسان . وهو من الحفيف والظراب : أجمال الصغيرة ، والأسير : البير الذي في كيزكرته كثرة والكلاب اسم ماء .

(٦) في (م) ، (ع) : [كيتؤ] . (٧) في (م) ، (ع) : [بعده النوم] بدون نقاط . (٨) في (م) : [اليوم] ، وفي (ع) بدون نقاط .

(٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [للنساء] ، وفي (م) ، (ع) : [انتقل] ، مكان : [أسفل] . (١٠) ما بين القوسين مناط من (ن) .



إذا افتتح الصلاة مضطجعا ثم قدر على
الركوع والسجود استأنف

٢٧٠٩ - [قال أصحابنا] ^(١) : إذا افتتح الصلاة مضطجعا ثم قدر على الركوع والسجود استأنف .

٢٧١ - وقال زفر : يعني ^(٢) ، وهو قول الشافعي ^(٣) .

٢٧١١ - وهذه فرع على اقتداء القائم بالمؤمن ، فعندنا لا يصح ، وكل صلاتين لا يبيح إحداهما على الأخرى في حق نفسه كصلاة الكسوف وغيرها من الصلوات .

٢٧١٢ - ولأنها صلاة كاملة الأركان فلا يجوز بناؤها على صلاة ناقصة الأركان ، كما لا تبنى ^(١) صلاة على الجنابة . ولا يلزم القاعد إذا قدر على القيام ؛ لأنها صلاة كاملة الأركان ، وإنما نقص ^(٢) ركن واحد .

٢٧١٢ - ولأنها صلاة الأركان فلا يجوز بناؤها على صلاة ناقصة الأركان، كما لا تبنى ^(١) صلاة على صلاة الجنائز . ولا يلزم القاعد إذا قدر على القيام ؛ لأنها صلاة كاملة الأركان ، وإنما نقص ^(٢) ركن واحد .

٢٧١٣ - احتجوا : بأنه قدر على المبدل بعد صحة شروعه في البدل ^(١) فلم تطل
صلاته ، كما لو كان جالسا فقدر على القيام .

٢٧١٤ - قلنا : لا نسلم أن القعود بدل ، وكذلك ^(٧) الإيماء ، وإنما هو جزء من فرض الأصل قدر عليه وعجز عما سواه ، فسقط ما عجز عنه ، وأزم ما قدر عليه . والمعنى في صلاة الجالس أنها صلاة كاملة من غير عذر ، فلم يبين عليها صلاة كاملة .

٢٧١٥ - قالوا : حدوث قنرة ^(٨) علم . وكذا من أركان الصلاة فلا يبطلها ، كما لو

٢٧١٥ - قالوا: حدوث قدرة (أ) علمي، ركن من أركان الصلاة فلا يبطلها، كما لو

(١) ساقطة من (م)

(٢) انظر: الميسر (٢١٨/١)، تحفة الفقهاء (١٩٣/١، ١٩٤)، بدائع الصنائع (١٠٨/١)، مجمع الزهد والتفصيل مع الهداية وبهاشمه (٧، ٦/٢)، العناية، الاعتبار (٧٧/١)، البداية (٧٧٦/٢)، مجمع الزهد (١٥٥/١).

(٣) راجع: الوسيط (٦٠٦/٢)، فتح العزيز في هامش المجموع (٢٩٦/٣) المجموع (٣١٨/٣).

٣٢١) وانظر: المدونة (٧٧/١)، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٠، الكافي لأبي فضالة (٢٠٦/١) للفتي (١٤٩/٢، ١٥٠).

(۱) فی (م) : [لا ینی] .

(٥) في (ص) : [نقص] . (٦) في (ع) : [في المبدل] .

(٦) في (م) ، (ع) : [في العهد] .

(٧) في (٥) : [ولذلك] .

(أ) فج. (م) : [قرة] ، وفج. (ع) . [قوة] .

إذا انتح الصلاة مضطجعا ثم قدر على الركوع والسجود استأنف ٦٣٥/٢
تليس عاجزا عن القراءة ثم تلقنها .

٢٧١٦ - قلنا : حدوث القدرة لا يبطلها عندنا ، وإنما تعذر بناء أحد الفرضين على الآخر . والأصل غير مسلم ؛ لأن الأدمي إذا تلقن سورة لا يبنى عندنا ^(١) .

٢٧١٧ - قالوا : إذا صلى قائما ثم عجز بنى ، وهو انتقل من كمال إلى نقص . فإذا صلى عاجزا ثم قدر فهو ينتقل من نقص إلى كمال ^(٢) ، فهو أولى بالبناء .

٢٧١٨ - قلنا : لا نسلم هذا ؛ لأن في إحدى الروايتين لا يجوز أن يبنى صلاة الإيماء على [صلاة] ^(٣) القيام ؛ لتنافي الفرضين ، وعلى الرواية الأخرى إنما جاز البناء لأنه لا يصح ^(٤) اقتداء المومئ بالقائم ، فجاز أن يبنى بعد العجز ، ولا يجوز اقتداء القائم بالمومئ ، فلم يبن عند القدرة .

• • •

(١) في (ص) ، (ع) : [عندنا لا يبنى] بالتقدم والتأخير .
(٢) في (م) ، (ن) : [من نقص الكمال] . (٣) الزيادة من (م) ، (ن) .
(٤) في (ص) ، (م) ، (ع) : [لم يصح] .



إذا كان بعينه مرض قد يزول إذا صلى مستلقياً جاز له الاستلقاء

٢٧١٩ - قال أصحابنا : إذا كان بعينه مرض فقال الأطباء : إن صليت مستلقياً زال ، جاز له الاستلقاء ^(١) .

٢٧٢٠ - قال المخالف : والأشبه بمذهبنا أنه لا يجوز ^(٢) .

٢٧٢١ - لنا : أنه فرض من فروض الصلاة ، فجاء تركه لخوف الضرر ، كاستقبال القيلة . ولأن الصائم إذا خاف الضرر بالصوم وكان يرجو الصحة بالفطر جاز له الفطر ، فإذا جاز ترك الفرض لخوف الضرر فترك صفاته أولى .

٢٧٢٢ - ولا يقال : إنه ينقل ^(٣) في الصوم [إلى بدل كامل ، وفي الصلاة إلى بدل ناقص ؛ لأنه لا فرق بينهما ؛ ألا ترى أن فعل الصوم] ^(٤) في غير رمضان أنقص منه في رمضان ، ولهذا يتعلق بالطوط في أحدهما الكفارة دون الآخر .

٢٧٢٣ - احتجوا : بحديث ابن عباس أنه لما كف بصره أتاه رجل فقال له : إن صبرت على سبعة أيام لم تصل إلا مستلقياً رجوت أن تبرأ ^(٥) فأرسل إلى أبي هريرة وغيره من أصحاب محمد ﷺ فكلهم قال ^(٦) : إن مت في هذه الأيام فما الذي

(١) انظر : المبسوط (٢١٥/١) ، حاشية ابن عابدين باب صلاة المريض (٥٣٥/١) ، ملحق الأسر بهامش مجمع الأنهر باب صلاة المريض (١٥٦/١) .

(٢) في (ص) : [أن] . قال الثوري في المجموع : ليس للشافعي في المسألة نص ، ولأصحابها فيها وجهان مشهوران ، أحدهما عند الجمهور يجوز له الاستلقاء والأضطجاع ولا إعادة عليه . والثاني : لا يجوز ، وهو قال الشيخ أبو حامد والبندنجي . راجع : الوسيط (٦٠٦/٢ ، ٦٠٧) ، حاشية العلماء (١٩٠/٢) ، المجموع مع المذهب (٣١٣/٤ - ٣١٥) . وانظر : المدونة (٧٩/١) ، شرح البرزقاني فصل يجب بغير ص قيام (٢٢٥/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٠ ، الكافي لابن قدامة (٢٠٥/١) ، المغني (١٤٧/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [تنقل] .

(٤) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) حرف : [أن] ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [فكلهم وقال] .

إذا كان بعينه مرض قد يزول إذا صلى مستلقياً جاز له الاستلقاء ٦٣٧/٢

تصنع^(١) بالصلاة ، فترك معالجة عينه^(٢) .

٢٧٢٤ - والجواب : أن ابن عباس إذا كان [يرجو]^(٣) بحدوث العلاج عود بصره ، فكرهوا له التعرض بما يحتاج معه إلى ترك القيام ، والخلاف في غير هذا الموضع ، وهو إذا فعل العلاج الذي يحتاج معه إلى ذلك هل يجوز ترك القيام أم لا ، وهذا لم ينقل عنهم .

٢٧٢٥ - قالوا : لأنه متمكن من القيام في صلاة الفرض فوجب أن لا يجوز تركه ، كمن [لا رمد به] .

٢٧٢٦ - قلنا : لا نسلم أنه متمكن من القيام إذا لحقه به ضرر ، واعتباره بمن لا رمد به^(٤) ليس بصحيح ؛ لأن من لا ضرر به^(٥) لا يجوز له [^(٦) ترك الصوم وكذلك^(٧) ترك القيام ، ولما جاز له في^(٨) مسألتنا ترك الصوم^(٩) كذلك ترك القيام .

• • •

(١) في (ن) : [ما الذي تصنع] ، وفي (م) ، (ع) : [يصنع] .

(٢) هذا الحديث رواه ابن أبي شيبة عن أبي معاوية ، في المصنف في كتاب صلاة التطوع والإمامة (١٤٠/٢) ، وأخرجه البيهقي بهذا المعنى مختصراً في الكبرى في كتاب الصلاة باب من وقع في عينه الماء (٣٠٨/٢ ، ٣٠٩) .

(٣) ساقطة من (م) ، (ع) : وكذلك من صلب (ص) واستدركها المصنف في الهامش ، وفي (ن) : [يرجو] .

(٤) في (ص) : [له] . (٥) في (م) : [فيه] .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ع) . (٧) في (ص) : [فذلك] .

(٨) في (ع) : [من] ، مكان : [في] . (٩) لفظ : الصوم ساقط من (ع) .



إذا قرأ الإمام آية رحمة أو آية عذاب كروه أن يستعين بالله أو يسأله الرحمة

٢٧٧٧ - قال أصحابنا : إذا قرأ الإمام آية رحمة أو آية عذاب / كره أن يستعين بالله ..
أو يسأله الرحمة ^(١) .

٢٧٧٨ - وقال الشافعي : استحب ذلك ^(٢) .

٢٧٧٩ - لنا : أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة ^(٣) الفرض في كل موضع ، فهو كان يستحب الدعاء في خلال القراءة لم يتركه ، ولو فعله ^(٤) لنقل من طريق الاستفاضة ، فلما لم ينقل دل على أنه ليس بمستحب . ولأنه لا يخلو إذا أتى بالدعاء أن ينقص من قراءة المسنونة أو يأتي بها ، فإن نقص فعل القراءة بكمالها أولى من الدعاء ، وإن أتم القراءة أدى إلى تطويل الصلاة على المؤتم ، وهذا منهي عنه . ولأنه بالدعاء يقطع نظم القرآن ^(٥) ، أو يأتي بالدعاء في غير محله ، وهذا مكروه .

٢٧٨٠ - احتجوا : بما روى حذيفة قال : صليت خلف رسول الله ﷺ فما مرت آية رحمة إلا سأله ، ولا بآية عذاب إلا استعاذ منها ^(٦) .

(١) راجع : الأصل باب الدعاء في الصلاة (٢٠٣/١ ، ٢٠٤) ، المبسوط باب الحدث في الصلاة (١٩٨/١ ، ١٩٩) ، فتح القدر مع الهداية ، وبهاشم العناية فصل في القراءة (٣٤٦/١) ، البناية فصل في القراءة (٣٧٨/٢) .

(٢) قال الشافعي وأصحابه : يستحب ذلك للإمام والمأموم والمنفرد في الفرض والنفل كما يستحب ذلك خارج الصلاة . راجع : حلية العلماء باب سجود التلاوة (١٢٦/٢) ، المجموع مع الملهذ باب سجود التلاوة (٦٦/٤ ، ٦٧) . وانظر : شرح الزرقاني فصل فرائض الصلاة (٢١٧/١) ، للسائل الفقهية كتاب الصلاة (١٤٢/١ ، ١٤٣) ، مسألة (٥٥) .

(٣) في (ص) ، (ن) : [صلوات] . (٤) في (م) ، (ن) : [ضل] . (٥) في (م) ، (ن) : [للقراءة] .

(٦) حديث حليفة أخرجه ابن خزيمة مصولاً ومختصراً بالفاظ متقاربة في صحيحه ، في باب الدعاء في الصلاة بالمسألة عند قراءة آية الرحمة والاستعاذة عند قراءة آية العذاب (٢٧٧٢ ، ٢٧٧٣) ، الحديث (٥٤٢ ، ٥٤٣) وابن أبي شبة مختصراً ، في المصنف ، في الرجل يصلي فمر بآية رحمة أو آية عذاب (١١٥/٢) ، والصحفي في الكبرى مطولاً ومختصراً ، في باب الوقوف عند آية الرحمة وآية العذاب وآية التسبيح (٣٠٩/٢ ، ٣١٠) ، وابن

إذا قرأ الإمام آية رحمة أو آية عذاب .. ٢٣٩/٢

٢٧٣٩ - والجواب : أن هذا بعض الخبر ، وثمناه أنه قال : صليت خلف رسول الله ﷺ (١) في صلاة الليل . وهذا يقتضي التطوع ، وعندنا التطوع لا يكره له ذلك .
بين (٢) ذلك أنه روي أن النبي ﷺ قرأ البقرة وآل عمران والنساء (٣) على [ما] (٤) في مصحف ابن مسعود (٥) ، ومعلوم أن النبي ﷺ كان لا يقرأ في الفرض بكل هذا ، فعلم أن ذلك كان في التفل .

• • •

^١ حزم في المحلى بالآثار مختصراً في كتاب الصلاة (٣٤/٣) . قال البيهقي : ورواه مسلم في الصحيح عن أبي بكر .
(١) قوله : [ﷺ] ساقطة من (ع) .
(٢) في (ص) ، (م) : [قرأ البقرة والنساء وآل عمران] بتقديم النساء .
(٣) الزيادة : من (م) ، (ن) ، (ع) .
(٤) هنا الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف في باب شهود النساء الجماعة (١٤٩/٣) الحديث (٥١١٥) .
(٥) والطبراني في معجمه باب الإمامة (٣٦/٢) الحديث (٦٩) .



إذا وقعت المرأة إلى جنب الرجل أو بين يديه وهما مشتركان في صلاة ، بطلت صلاته

٢٧٣٢ - قال أصحابنا : إذا وقعت المرأة إلى جنب الرجل أو بين يديه وهما مشتركان في صلاة ، بطلت صلاته ^(١) .

٢٧٣٣ - وقال الشافعي : لا تبطل ^(٢) .

٢٧٣٤ - لنا : قوله **الشافعي** : « أخرجهن الله » ^(٣) ، وهذا منع من القيام بجنبهن ، فاقضى فساد القيام ، وفساده يوجب فساد الصلاة .

٢٧٣٥ - وروي في ^(٤) حديث أنس قال : أقامني رسول الله ﷺ واليتيم وراءه ، وأقام أم سليم خلفنا ^(٥) . والافتراء خلف الصف مكروه ، فلو كان قيام الرجل بجنب

(١) في (ن) : [الصلاة] . راجع تفصيل المسألة في : الأصل باب صلاة النساء مع الرجال (١٨٩/١) ، المبسوط (١٨٣/١) ، بدائع الصنائع فصل في بيان حكم الاستحلاف (٢٣٩/١) ، فتح القدر مع الهداية وبهائمه العناية باب الإمامة (٣٦٠/١ ، ٣٦١) ، الناية باب الإمامة (٤١٠/٢ ، ٤١٤) .

(٢) قال الشافعي في الأم : ولو أن رجلاً ثم رجلاً ونساء فقام خلف الإمام والرجال خلفهن ، أُرِقت النساء خلفه الإمام فانتصن به والرجال إلى جنبهن كرهت ذلك للنساء والرجال والإمام ، ولم تقصد على واحد منهم صلاته . ثم قال بعد ذكر الدليل : وإذا لم تقصد المرأة على الرجل المصلي أن تكون بين يديه فهي إذا كانت هن بينه أو عن يساره أخرى أن لا تقصد عليه . راجع : الأم في موقف الإمام (١٧٠/١ ، ١٧١) . حلية العلماء باب موقف الإمام والمأموم (١٨١/٢) ، المجموع في آخر باب استقبال القبلة (٢٥٢/٣) ، وفي باب موقف الإمام والمأموم مع المذهب (٢٩٦/٤ ، ٢٩٩) . وانظر : المدونة في صلاة المرأة بين صفوف الرجال (١٠٢/١) ، وشرح الزرقاني وبهائمه حاشية البنائي فصل في حكم صلاة الجماعة (١٤٤/٢ ، ١٥٠) ، المسائل الفقهية كتاب الصلاة ، مصادقة المرأة (١٤٣/١) مسألة (٥٦) ، الكافي لابن قدامة باب موقف الصلاة (١٩١/١) ، والمغني باب الإمامة وصلاة الجماعة (٢٠٤/٢) .

(٣) قال الزيلعي : هذا حديث غريب مرفوعاً ، وهو في مصنف عبد الرزاق مرفوع على ابن مسعود . وقال : ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه اهـ . أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، باب شهود النساء الجماعة (١٤٩/٣) الحديث (٥١١٥) .

(٤) حرف : [ن] [ساقطة من غير (ص)] .

(٥) حديث أنس **رضي الله عنه** أخرجه البخاري في الصحيح بلفظ : صليت أنا واليتيم في بيتنا خلف النبي ﷺ وأمي أم سليم خلفنا . وبلفظ : صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم ، فقامت وبهم خلفه ، وأم سليم خلفنا . اللفظ : «أذن أخرجه في كتاب الأذان باب المرأة وحدها تكون صفاً» (١٣٣/١) ، اللفظ الثاني : في آخر كتاب الأذان ،

إذا وقعت المرأة إلى حب الرجل أو بين يديه .. = ٢٤٩/٢

المرأة مكروهها لم يعدل عنه إلى مكروه آخر ، فثبت أنه اختار لها المكروه لترك ما لا يجوز . ولأنه قام مقامًا لا يجوز أن يقوم به حال مع اختصاصه بالهي في صلاة ذات أركان شاركته ^(١) فيها ، فأشبهه إذا تقدم على إمامه . ولا يلزم المرد خلف الصف ؛ لأنه مقام يجوز أن يقوم به حال إذا لم يجد موضعا . ولا يلزم من وقف على يسار الإمام ؛ لأنه مقام يجوز أن يقوم به إذا صلى العريان بالمرأة فوقف وسط الصف . ولا يلزم إذا وقف الإمام في جانب المسجد ؛ لأن هذا مقام يجوز أن يقوم به حال إذا سبقت الجماعة فصلى جماعة ثانيا وقف في ناحية من المسجد .

٢٧٣٦ - ولا يقال : إن الأصل غير مسلم ؛ لأننا نقيس على من تقدم تقدما كثيرا .

٢٧٣٧ - ولا يقال : المعنى في المتقدم أنه لو كان في صلاة الجنائز فسدت صلاته كذلك في غيرها ، والقيام بجنب المرأة معنى لا يفسد في صلاة الجنائز فلم يفسد في غيرها ، وذلك لأنه قد يفسد الصلوات ما لا يفسد صلاة الجنائز ؛ بدلالة ترك الركوع والسجود . ولأنه قام فيها مقام الاتمام ^(٢) في صلاة ذات أركان اشتركا فيها ، فأشبهه إذا استخلفها الإمام فنوى المؤتم الاقتداء بها . ولأن الإمام والمؤتم مشتركان في الصلاة ، ثم جاز أن يلحق المأموم فساد من جهة إمامه ، فلذلك يجوز أن يلحق الإمام فساد من جهة المؤتم في الصلاة التي لم يشترط ^(٣) فيها الجماعة .

٢٧٣٨ - احتجوا : بحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « لا يقطع الصلاة شيء ، وأدبروا ^(٤) ما استطعتم » ^(٥) .

٢٧٣٩ - والجواب : أن هذا الخبر لا يمكن اعتبار عمومه ؛ لعلنا بوجود أشياء تقطع ^(٦) الصلاة ، ومعنى خرج الكلام على سبب وسقط عموم قصر على سببه ، فكأنه ^(٧) قال :

= باب صلاة النساء خلف الرجال (١٥٧ ، ١٥٦/١) ، وأبو داود في السنن باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون

(١٦١/١) ، بلطف : وصفت أنا واليتم وراءه والمحزون من وراءنا ، ونحوه الترمذي في السنن باب ما جاء في

الرجل يصلي ويصلي النساء (١٥٤/١ - ٥٥٦) ، وأحمد في المسند (١٣١/٣) .

(١) في (ن) : [شاركه] . (٢) في (م) ، (ع) : [الاتمام] .

(٣) في (ن) : [لم يشترط] . (٤) في (ن) : [أدبروا] .

(٥) تقدم ترجمته في مسألة (٩٩) ، وأخرجه الدارقطني من وجوه أخرى في السنن باب صفة السهو في

الصلاة وأحكامه واختلاف الروايات (٣٦٨/١ ، ٣٦٩) ، والطحاوي في المعاني باب المرور بين يدي للمصلي

فل يقطع عليه ذلك صلاته ثم لا (٢٦٣/١ ، ٢٦٤) .

(٦) في (م) : [يقطع] .

لا يقطع الصلاة مرور شيء . ولهذا قال : « وادعوا ما استطعتم » على أن هذا الخبر معارض بما روي أن النبي ﷺ قال : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » (١) .

٢٧٤٠ - قالوا : صلاة لو وقف فيها أمام المرأة لم تبطل ، فوجب إذا وقفت المرأة فيها أمامه أو إلى جنبه أن (٢) لا تبطل ، كصلاة (٣) الجنابة .

٢٧٤١ - قلنا : إذا وقف أمامها فقد (٤) فعل ما أمر به ، وإذا وقف إلى جانبها فقد فعل ما نهى عنه ، فلا يقال : إن من فعل المأمور إذا لم تفسد (٥) صلاته وجب أن لا تفسد (٦) إذا ترك المأمور (٧) . والمعنى في صلاة الجنابة أنها ناقصة الأركان ، فضعت في باب الشرائط ، وكذلك جاز أن تضعف (٨) في هذا الشرط . ولما قويت (٩) الصلاة في اعتبار الشرائط جاز أن يعسر فيها هذا الشرط . ولأن المرأة ليست من أهل صلاة (١٠) الجنابة مع الرجال بحال ، ولهذا قال الخطيب « أتصلين » (١١) فيمن يصلي ؟ انصرفن مأزورات (١٢) غير مأجورات (١٣) . وإذا لم تكن (١٤) من أهلها صار قيامها كقيام من استوفى الصلاة ، فلذلك لم تفسد (١٥) .

٢٧٤٢ - ولا يقال : إنه يكره لها حضور الجمعة والجماعات وإن كان لها فيها مقام ؛ وذلك لأن الكراهة في الصلوات (١٦) للزينة التي تلحقها (١٧) ، ولهذا لا يكره

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة باب قدر ما يسير للصلي (٢٠٩/١) الحديث (٥١٠/٢٦٥) ، والترمذي في السنن باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة (١٦١/٢ ، ١٦٢) الحديث (٣٣٨) ، والنسائي في المجتبى كتاب القبلة في ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع (٦٣/٢ ، ٦٤) ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة ، في السنن باب المرور بين يدي المصلي (٣٠٦ ، ٣٠٥/١) الأحاديث (٩٥٠ - ٩٥٢) ، والطحاوي في المعاني باب المرور بين يدي المصلي هل يقطع عليه ذلك صلاته أم لا (٤٥٨/١) .
(٢) في (ع) : [أنه] .
(٣) في (ن) : [لصلاة] .

(٤) في (ن) : [إذا وقف أمامه فعل] ، مكان للفت .

(٥) في (م) ، (ع) : [يفسد] .
(٦) في (م) ، (ع) : [يفسد] .

(٧) في (م) : [المأمور] .
(٨) في (م) ، (ع) : [يضعف] .

(٩) في (م) ، (ع) : [قوته] .
(١٠) في (ن) : [تبطل] .

(١١) في (ن) : [أتصلين] .
(١٢) أخرجه ابن ماجه في السنن باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز (٥٠٣ ، ٥٠٢/١) الحديث (١٥٧٨) ، والبيهقي في الكبرى باب ماورد في نهى النساء عن اتباع الجنائز (٧٧/٤) .

(١٣) في (م) ، (ع) : [يكن] .
(١٤) في (م) ، (ع) : [لم يفسد] .

(١٥) في (م) ، (ع) : [للزينة يلحقها] .
(١٦) في (م) ، (ع) : [للزينة يلحقها] .

(١٧) في (م) ، (ع) : [للزينة يلحقها] .

إذا وقعت المرأة إلى جنب الرجل أو بين يديه .. ٢٤٣/٢

للمجوز التي لا تشتبهى الحضور ، فكان المنع لمعنى في غير الصلاة . وأما الجنابة : فإلغ للصلاة ؛ ألا ترى أنه ~~التي~~ أخرجهن ^(١) من فعلها بقوله : « أتصلين فيمن يصلي ، أتحمّل فيمن يحمل ؟ انصرفن مأزورات » . فإذا كان النهي لمعنى في الصلاة خرجت من أن تكون ^(٢) من أهلها .

٢٧٤٣ - قالوا : لأنه وقوف لو كان في صلاة الجنابة لم تبطل ^(٣) به ، فوجب إذا كان في غيرها أن لا تبطل ، كما لو وقف أمامها .

٢٧٤٤ - قلنا : قد تبطل صلاة الفرض بما لا تبطل صلاة الجنابة ؛ بدلالة ما بيناه ، والمعنى إذا وقف أمامها أنه وقف موقفًا مأمورًا به ، وفي مسألتنا وقف موقفًا ^(٤) منهيًا عنه بمعنى يختص بصلاته في جميع الأحوال .

٢٧٤٥ - قالوا : خالف سنة الموقف إلى موقف لمأموم بحال ، فوجب أن لا تبطل صلاته ، أصله : إذا وقف [عن يسار الإمام أو وقف] ^(٥) الإمام وسط الصف .

٢٧٤٦ - قلنا : المبطل عندنا ليس هو مخالفة سنة الموقف ، وإنما هذا بعض وصف علتنا ، والمبطل للكلام ^(٦) خصمه يجب أن يذكر جملة أوصاف علته ^(٧) ، فأما بعضها فمن يسلّم أنه لا يبطل . والمعنى فيمن وقف عن يسار الإمام أنه موقف مأمور به بحال على ما قدّمناه ^(٨) ، وفي مسألتنا وقف موقفًا منهيًا عنه بكل حال مع اختصاصه بالنهي واشتراكهما في الصلاة .

(٢) في (م) : [يكون] .

(٤) في (م) ، (ع) : [وقفا] .

(٥) ما بين الفوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستغركه المصنف في العاش .

(٧) في (ع) : [علة] .

(١) في (م) ، (ع) : [أخرهن] .

(٢) في (ن) ، (ع) : [لم يبطل] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الكلام] .

(٨) في (ص) : [بحال ما قدّمنا] .



سجدة التلاوة واجبة

٢٧٤٧ - قال أصحابنا : سجدة التلاوة واجبة ^(١) .

٢٧٤٨ - وقال الشافعي : مسنونة ^(٢) .

٢٧٤٩ لنا قوله تعالى : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴾ ^(٤) ؛ وهذا أمر ، فاقترضى الوجوب ، وقال : ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِمَا كُنَّا نَكْفُرُ بِهِ ﴾ ^(٥) ، فجعل ذلك من شرط الإيمان وصفته ، وهذا يقتضي الوجوب ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا لَكُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٦) وَإِنَّا قَرِئَهُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ لَا يَسْتَجِيبُونَ ^(٧) ، فذمهم على ترك السجود ، والذم يستحق بترك الواجب .

٢٧٥٠ - قالوا : المراد به الخضوع ؛ بدلالة أنه علقه بجميع القرآن ، والسجود لا

(١) راجع المسألة في : كتاب الحجة ، باب سجود القرآن (١٠٩/١) ، مختصر الطحاوي باب صفة الصلاة (ص ٢٩) ، المبسوط باب السجدة (١٣٣/٢) ، مختصر القلوبي باب سجود التلاوة (ص ١٤) ، بدائع الصنائع فصل في سجدة التلاوة (١٨٠/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشمه العناية باب سجود التلاوة (١٣/٢ ، ١٤) ، البناية باب سجود التلاوة (٧٩٣/٢ - ٧٩٧) ، مجمع الأنهر باب سجود التلاوة (١٥٦/١) .

(٢) قال الشافعي في الأم وفي اختلاف الحديث : إن سجود القرآن ليس بحتم ، ولكننا نحب أن لا يترك . وقال : وإن تركه كرهته له ، وليس عليه قضاء ؛ لأنه ليس بفرض . وقال : فلما كان سجود القرآن حارحاً من الصلوات المكتوبات كان سنة اختيار ، فأحب إلينا أن لا بدعه ، ومن تركه ترك فضلاً لا فرضاً . راجع الأم باب سجود التلاوة والشكر (١٣٦/١) ، اختلاف الحديث باب سجود القرآن (ص ٤٥ ، ٤٦) ، مختصر لمزني باب صفة الصلاة وما يجوز منها وما يفسدها إلخ (ص ١٦) ، الوسيط الباب السادس في أحكام السجعات (٦٧٧/٢) ، حلية العلماء باب سجود التلاوة (١٢٢/٢) ، المجموع مع لهذه باب سجود التلاوة (٨٥/٤) . وانظر : المسونة كتاب الصلاة الثاني ، ما جاء في سجود التلاوة (١٠٥/١ - ١٠٧) ، المغني ما جاء في سجود القرآن (٣٥١/١) ، الكافي لابن عبد البر باب سجود القرآن (٢٦١/١) ، بدلية المجتهد الباب التاسع في سجود القرآن (٢٢٧/١) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب المو في تلافي في سجود القرآن ص ٨٧ ، الإقصاص باب سجود التلاوة (١٤٤/١) ، الكافي لابن قدامة ، باب صلاة التطوع ، فصل في سجود التلاوة (١٥٨/١) ، المغني باب صفة الصلاة (٦٢٣/١) .

(٣) سورة العنق : الآية ١٩ .

(٤) سورة النجم : الآية ٦٢ .

(٥) سورة السجدة : الآية ١٥ .

(٦) سورة الانشقاق : الآية ٢١ .

يجب ^(١) في جميع القرآن .

٢٧٥١ - قلنا : حقيقة السجود عبارة عن خضوع بصفة ، فلا يجوز حمله على غير حقيقته .

٢٧٥٢ - قالوا : فنحن نترك ^(٢) ظاهر السجود وأنتم تتركون ظاهر العموم فوجوب ^(٣) السجود في بعض القرآن .

٢٧٥٣ - قلنا : اعتبار الحقوق أولى من اعتبار العموم ؛ لأن المتكلم في غالب حاله يقصد الحقيقة ، والغالب في العموم دخول التخصيص فيه .

٢٧٥٤ - قالوا : الآية ذكر فيها الكفار ، وفعل السجود لا يصح منهم ، فلم أن المراد بها الخضوع .

٢٧٥٥ - قلنا : يصح أمر الكافر بالسجود [ويلحقه الذم بتركه ، وإن كان لا يصح فعله إلا بتقديم الإيمان ، كما يصح أمر المحدث بالسجود] ^(٤) ولا يصح منه إلا بتقديم ^(٥) الطهارة ، وقد ذم الله الكفار بترك الزكاة وإن كانت لا تصح ^(٦) إلا بتقديم الإيمان : فقال سبحانه : ﴿ وَذَرِّ الَّذِينَ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ الَّذِينَ لَا يَبُوءُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ ^(٧) . ولأنها سجدة تخص ^(٨) بما طريقه الأقوال فكان لها مدخل في الوجوب ، كالمنذورة . ولأنه فعل محض بتعظيم القرآن فكان واجبا ، كترك مسه مع الجنابة . ولأنه يجوز قطع القراءة وترك أفعال الصلاة بها ، وما جاز ترك الواجب لأجله كان واجبا . ولأن ما طرأ على التحريم وجاز للمصلي ترك الصلاة [به كان واجبا ، كتخليص الفريق . ولأنه فعل غير ركن الصلاة ، فإذا أفرد عن جملة أركانها] ^(٩) كان واجبا ، كصلاة الجنابة .

٢٧٥٦ - قالوا : لا نسلم أنه فعل أفرد ؛ لأن السجدة يجب فيها ^(١٠) التحريمة والسلام ، وهما ركنان ، وكذلك قيام الجنابة يجب فيه التحريمة والقراءة ^(١١) والسلام فليس بمفرد .

٢٧٥٧ - قلنا : قد ذكرنا أنه أفرد عن جمل الأركان ، وما ذكروه - وإن كان

(١) في (م) ، (ن) : [ولا يجب] .

(٢) في (م) ، (ع) : [فمن ترك] ، وفي (ن) : [فمن ترك] .

(٣) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) : [فوجوب] .

(٥) في (م) : [لا يصح] .

(٦) في (ن) : [لا تقديم] .

(٧) سورة فصلت : الآية ٦ ، ٧ .

(٨) بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش .

(٩) ما بين المكونين ساقط من (ن) .

(١٠) في (ن) : [فيها يجب] .

عندهم ركناً - لم يخرج أن يكون القيام أفرد عن جمل الأركان التي هي الركوع والسجود والقعدة . ولأنها سجدة يتكرر فعلها في الصلاة بتركرار سببها ، أو بفعل في الصلاة عقيب سببها ، أو بفعل في الصلاة بحكم الشرع ، أو ينتقل إليها عن قيام الصلاة ، فصارت كسجدة الصلاة .

٢٧٥٨ - قالوا : المعنى فيها أنها راتبة في الصلاة .

٢٧٥٩ - قلنا : كونها راتبة [في الصلاة] ^(١) يدل على وجوبها فيها ، وكونها غير راتبة ينفي وجوبها فيها ، وعندنا ليست من واجباتها ، وكون الشيء غير راتب في الصلاة لا يمنع وجوه في الجملة ، كسائر الواجبات . ولأن السجدة التي يأتي بها المسبوق ^(٢) واجبة عندنا وليست براتبة .

٢٧٦٠ - قالوا ^(٣) : المعنى في سجدة الصلاة أنها تجوز ^(٤) في السفر راكباً من غير عذر ^(٥) .

٢٧٦١ - قلنا : صلاة الفرض لا تفعل ^(٦) في عموم حال المسافرين ، فلم يكن معذوراً في الإيماء والتلاوة بفعلها في غالب حاله ، فكان معذوراً في الإيماء كما كان معذوراً بالنفل ، فلم نسلم أنها تفعل ^(٧) من غير عذر .

٢٧٦٢ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ صَلَوةٍ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ / كِتَابًا مَوْفُورًا ﴾ ^(٨) ، قالوا : وهذه صلاة غير موقوفة ، فلم تكن ^(٩) مكتوبة .

٢٧٦٣ - قلنا : سجدة التلاوة ليست صلاة عندنا ، ولو كانت صلاة ^(١٠) لم تكن مكتوبة ، بل هي واجبة .

٢٧٦٤ - قالوا : روى طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً سأل النبي ﷺ عن الإسلام فقال : « خمس ^(١١) صلوات في اليوم والليلة » ، فقال : هل علي غيرها ، قال : « لا إلا أن تنطوع » ^(١٢) .

-
- (١) زيادة من (م) ، (ع) .
 (٢) في (م) ، (ع) : قلنا قالوا [.
 (٣) في (ن) : [عدة] .
 (٤) في (م) : [بفعل] .
 (٥) في (م) ، (ن) : [فلم يكن] .
 (٦) في (م) : [هي خمس] .
 (٧) في (ع) : تنطوع . هذا جزء من حديث طلحة بن عبيد الله أخرجه البخاري بطوله في الصحيح في (١٢) .
 (٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [المكتوبة] .
 (٩) في (م) : [يجوز] .
 (١٠) في (م) ، (ع) : [لا بفعل] .
 (١١) سورة النساء : الآية ١٠٣ .
 (١٢) في (ص) : [صلاة عندنا] .

٢٧٦٥ - والجواب : أن قوله : هل علي غيرها ، معناه : صلاة غيرها ؛ ألا ترى أن سائر الواجبات لم يفهم سقوطها بهذا الخبر ، وإذن تضمن الخبر سقوط وجوب الصلوات ، والسجدة ليست بصلاة . ولأنه قال : « خمس كتبهن الله في اليوم والليلة » فقوله ^(١) : هل علي غيرها ، معناه : مكتوبة غيرها ، وهذه ليست بمكتوبة . ولأن قوله : « إلا أن تتطوع » ^(٢) فيجب حتى يكون الاستثناء من جنس المستثنى منه ، وعندنا أنه يتطوع بالتلاوة ، فتجب السجدة .

٢٧٦٦ - قالوا : روى زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله ﷺ سورة النجم فلم يسجد ^(٣) .

٢٧٦٧ - قلنا : يحتمل أن يكون على غير طهارة ، أو وقت لا يجوز فيه السجود ، ويحتمل أن يكون آخر الفعل ليبين أنها لا تجب ^(٤) على الفور . ولأن زيذاً لم يقل : قال النبي ﷺ : [لم أسجد] ^(٥) ، وإنما لم يشاهده سجد ، فيجوز أن يكون سجد بغير حضرته .

٢٧٦٨ - قالوا : نفى ^(٦) نفياً عائلاً فيجوز أن يكون سمع من النبي ﷺ .

٢٧٦٩ - قلنا : ويجوز أن يكون لم يشاهده ، فبقي على غالب ظنه .

٢٧٧٠ - قالوا : روي أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد ، فلما كان في الجمعة الثانية قرأها فتهاى الناس للسجود ، فقال : أبها الناس ، على رسولكم ^(٧) ، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء ^(٨) .

١ - كتاب الإيمان باب الزكاة من الإسلام (١٧/١) ، ومسلم في الصحيح في كتاب الإيمان ، باب وإن صلوات الله على أحد أركان الإسلام (٢٤/١) ، والنسائي في المجتبى كتاب الصلاة ، باب كم فرضت في اليوم والليلة (٢٢٦/١ ، ٢٢٧) ، وأحمد في المسند (١٦٢/١) .

(١) في (م) ، (ن) : [بقوله] . (٢) في (م) : [يتطوع] ، وفي (ع) : [تطوع] . (٣) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الكسوف ، باب من قرأ السجدة ولم يسجد (١٩٠/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة (٢٣٣/١) ، وأبو داود في السنن باب من لم يركع في الصلاة في الفصل (٣٥٥/١) ، والترمذي في السنن باب ما جاء من لم يسجد فيه (٤٦٦/٢) ، الحديث (٥٧٦) ، والنسائي في المجتبى ، في الانتصاف ، باب ترك السجود في النجم (١٦٠/٢) ، والدارقطني في السنن باب سجود القرآن (٤١٠/١) ، والبيهقي في الكبرى ، باب من لم يركع وجوب سجود التلاوة (٣٢٠/٢ ، ٣٢١) .

(٤) في (م) ، (ع) : [أسجدوا] . (٥) في (م) ، (ن) : [لا يجب] .

(٦) في (م) ، (ن) : [نفى] .

(٧) في (م) : [رسولكم] . (٨) أخرجه البخاري باللفاظ أخرى مطولاً ، في الصحيح كتاب الكسوف ، باب من رأى أن الله ﷻ لم

٢٧٧١ - قالوا : [روي] إنا ^(١) : نمر بالسجدة ، فمن سجد فقد أصاب وأحسن .
ومن لم يسجد فلا إثم عليه ^(٢) .

٢٧٧٢ - والجواب : أن ترك الجمعة لفعل السجود بدل على وجوبه ؛ ألا ترى أن الواجب لا يقطع لفعل ^(٣) ما ليس بواجب ، وتأخير الفعل لا يسقط الواجب ؛ لأن الرجوب قد يكون على الفور وعلى التراخي . ولأن قوله ^(٤) : لم يكتبها إلا أن نشأ ، يقتضي أنها تُكتب ^(٥) بمشيقتنا ^(٦) ، وهذا محال ، فبقي ^(٧) أن يكون معناها : [إن نشأ تلاوتها فحجب علينا] ^(٨) ؛ لأنه نفى أن تكون ^(٩) مكتوبة ، وقد بينا أنها واجبة وليست مكتوبة . ولو ثبت عن عمر ما قالوه كان على مخالفتنا ؛ لأنه روي عنه أنه قال : عزائم السجود أربع : تنزيل السجدة ، وحمل السجدة ، والنجم ، وقرأ باسم ربك ^(١٠) .
والعزيمة عبارة عن الواجب .

٢٧٧٣ - قالوا : سجود يجوز فعله على الراحلة في السفر ، وجب ^(١١) أن لا يكون واجباً ، كصلاة النافلة .

٢٧٧٤ - قلنا : يبطل ^(١٢) بسجدة المنذورة ؛ إنها واجبة وتجوز ^(١٣) على الراحلة في

= يوجب السجود (١٩١/١) ، ومالك - بهذا اللفظ باختلاف يسير - في الموطأ ، في ما جاء في سجود القرآن (١٦٣/١) ، والطحاوي - باختلاف يسير - في المعاني في باب للفصل هل فيه سجود أم لا (٣٥٤/١) ، والبيهقي في الكبرى باب من لم ير وجوب سجود الثلاثة (٣٢٠/٢ ، ٣٢١) (٣٢١/٢ ، ٣٢٢) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب كم في القرآن من سجدة (٣٤١/٣) الحديث (٥٨٨٩) .
(١) في غير (ص) : [إنا] .

(٢) هذا جزء من حديث عمر بن الخطاب أخرجه البخاري كتاب الكسوف ، باب من رأى أن الله ﷻ لم يوجب السجود (١٩١/١) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب كم في القرآن من سجدة (٣٤١/٣) الحديث (٥٨٨٩) ، والبيهقي في الكبرى باب من لم ير وجوب سجود الثلاثة (٣٢٠/٢ ، ٣٢١) .
(٣) في (ص) : (ن) ؛ [ليفعل] .
(٤) في (ن) : (ن) ؛ [قولها] .

(٥) في (م) : [يكتب] .
(٦) في (م) : (م) ، (ج) ؛ [بمشيتي] .
(٧) في (ص) : (م) ، (ج) ؛ [فبقي] .

(٨) في (م) : (م) ، (ج) ؛ [أن لا تسلا شيئاً تلاوتها فيجب عليها] .
(٩) في (م) : [يكون] .

(١٠) أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ باختلاف يسير ، في المعاني في باب للفصل هل فيه سجود أم لا ، (٣٥٥/١) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى ، باب سجدة النجم (٣١٤/٢ ، ٣١٥) .

(١١) في (ن) : [فواجب] .
(١٢) في (م) : [تبطل] .

(١٣) في (م) : [وبحرر] .

السفر . ولأنها إنما جازت على الراحلة لأن سببها وجد من جهته وهو على هذه الحال ، فتعلق الوجوب بالحال التي هو عليها .

٢٧٧٥ - ولا يقال : لو كان كذلك لوجب إذا زالت الشمس وهو راكب أن يصلي على ما هو عليه ؛ لأن الوجوب هناك ليس بسبب من جهته .

٢٧٧٦ - قالوا : فإذا نذر الراكب أن يصلي [لم يجز] ^(١) بالإيماء وإن كان السبب من جهته .

٢٧٧٧ - قلنا : ليس كذلك ، بل يجوز أن يصلي راكباً وإن أطلق ، ذكره أبو الحسن [^(٢)] . ثم المعنى في صلاة التطوع أنه لا يجوز فعلها في خلال الفرض ، وليس كذلك السجدة ؛ لأنها سجدة تفعل ^(٣) في خلال صلاة الفرض سجدها ^(٤) .

٢٧٧٨ - قالوا : سجود زائد على الراتب في الصلاة ، فوجب أن لا يكون واجباً ، كسجود السهو .

٢٧٧٩ - قلنا : يبطل بالسجدة التي ^(٥) يدركها المؤتم مع الإمام . وسجود السهو غير مسلم ؛ لأن أبا الحسن كان يقول بوجوبه ^(٦) . ولو سلم فالمعنى فيه أنه لا يتكرر في [الصلاة بتكرار] ^(٧) سببه ، أو لا ينتقل ^(٨) إليه عن قيام الصلاة ، أو لا يفعل عقيب سببه .

٢٧٨٠ - قالوا : تلاوة فلا يجب بها السجود ، كما لو قرأها ثانياً .

٢٧٨١ - قلنا : لا نسلم ؛ لأن الثانية تجب عندنا وتتداخل وجوبها [في] ^(٩) وجوب الأولى ، فتجزئ ^(١٠) السجدة عنها ، وهذا المعنى لا يمنع الوجوب ، كتكرار أسباب الحد .

٢٧٨٢ - قالوا : هذه عبادة لا فائدة فيها ، وأسباب الحدود يتعلق بها الوجوب ولا يقال إنها عبادة .

٢٧٨٣ - قالوا : لو كانت الثانية يتعلق بها الوجوب لم تجزئ الأولى ^(١١) ، وقد

(١) ساقط من (ن) .

(٢) في (م) : [يفعل] .

(٣) وفي (م) : [الذي] .

(٤) في (م) ، (ع) : [الصلوات تكرار] .

(٥) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [يحرى الولي] .

(٧) في (م) ، (ع) : [سجداً بها] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يجزئ] .

(٩) في (م) ، (ع) : [في] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [في] .

(١١) في (م) ، (ع) : [في] .

وجد الفعل قبل سبب الوجوب .

٢٧٨٤ - قلنا : لا يمتنع مثل هذا فيما يصح فيه التداخل ، كحد القذف إذا استوفي ثم تكرر القذف .

٢٧٨٥ - ولو قلنا : إن التلاوة الثانية لا توجب ^(١) لم يدل على أنها لا تجب ^(٢) ابتداء ^(٣) ، كالحديث الثاني لا يوجب الوضوء وإن كان الأول يوجب .

٢٧٨٦ - قالوا : تلاوة لو كررها في المجلس لم يجب فعل الثانية ، كذلك إذا تلاها أولاً أصله آخر الحج .

٢٧٨٧ - قلنا : سجدة الحج لما ذكرت مقرونة بركن لم يكن موضع السجدة ، كقوله : ﴿ وَأَسْجُدْ وَازْكِبْ ﴾ ^(٤) ، ولما ذكر السجود ^(٥) غير مقرون بركن على طريقة المخالفة للكفار كان موضع سجود واجب .

(١) في (م) : [لا يوجب] .

(٢) في (م) : [لا يجب] .

(٣) في (ن) : [ابتداء] .

(٤) في سائر النسخ : (اركع واسجد) والصواب ما أثبتناه من سورة آل عمران الآية (٤٣) .

(٥) في (ن) : [ولما كان السجود ذكر] .



في المفصل ثلاث سجديات : في سورة النجم ، وفي سورة السماء انشقت ، وفي سورة ابرا

٢٧٨٨ - قال أصحابنا : في المفصل ثلاث سجديات : في سورة النجم ^(١) ، وفي سورة السماء [انشقت] ^(٢) ، وفي سورة اقرأ ^(٣) .

٢٧٨٩ - وقال الشافعي في القديم : لا سجود فيه ^(٤) .

٢٧٩٠ - لنا : ما روى الأسود عن عبد الله أن النبي ﷺ قرأ والنجم فسجد فيها فلم يبق أحد إلا سجد ، إلا شيخ أخذ كفاً من تراب وقال : هذا يكفيني . فلقد رأيته من بعد قتل كافراً ^(٥) .

٢٧٩١ - وروى ابن عمر أن النبي ﷺ قرأ والنجم فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون حتى سجد الرجل على الرجل ، وحتى سجد الرجل على شيء رفعه إلى

(١) في (ع) : [والنجم] . (٢) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٣) راجع : الأصل باب سجدة الثلاثة (٣١٣/١) ، كتاب الحج (١٠٩/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٢٩) ، معاني الآثار (٣٥٩/١) ، مختصر القدوري (ص ١٤) ، الهداية (٥٨/١) ، بدائع الصنائع (١٩٣/١ ، ١٩٤) ، فتح القدير (١١/٢ ، ١٢) ، النهاية (٧٨٨/٢ - ٧٩٢) ، حاشية ابن عابدين (٥٣٦/١) .

(٤) في القديم : إحدى عشرة سجدة ، قال النووي في المجموع : وهذا القدم ضيف في النقل ودليه باطل راجع : الأم (١٣٩/١ - ١٣٨) ، مختصر المزني (ص ١٦) ، الوسيط (٦٧٨/٢) ، حلية العلماء (١٢٢/٢) ، المجموع مع الملهب (٥٩/٤) ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ . وانظر : الذئبة (١٠٥/١) ، اللقي (٣٥١/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٦/١ ، ٢٦٧) ، بداية المجتهد (٢٢٨/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٨٧) ، المسائل الفقهاء كتاب الصلاة (١٤٣/١ ، ١٤٤) ، الإصباح (١٤٦/١) ، الكافي لابن قدامة (١٥٩/١) ، المغني (٦١٦/١ - ٦١٨) .

(٥) حديث الأسود أخرجه البخاري في الصحيح في باب سجدة النجم (١٨٩/١ ، ١٩٠) ، وسلم في الصحيح باب سجود الثلاثة (٢٣٣/١) ، وابن عزيمة في صحيحه في باب السجود في النجم (٢٧٨/١) الحديث (٥٥٣) ، والبيهقي في الكبرى باب سجدة النجم (٣١٤/٢) ، والطحاوي في المعاني باب للمصل هل فيه سجود أم لا ، (٣٥٣/١) ، وابن أبي شبة في المصنف باب من كان يسجد في الفصل (٤٥٨/١) .

وجبه بكفه ^(١) . وعن أبي هريرة [ع] ^(٢) أن النبي ﷺ قرأ والنجم فسجد وسجد الناس معه إلا رجلين أرادا الشهرة ^(٣) .

٢٧٩٢ - وروي أن أبا هريرة رضي الله عنه سجد في ﴿ إِذَا أَسْمَاءُ أَنْشَقَتْ ﴾ وقال : سجدا مع رسول الله ﷺ فيها ^(٤) . وعنه أنه قال : سجدت مع رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت ، وأقرأ باسم ربك سجدين ^(٥) . وقد روي السجود في والنجم ^(٦) عن عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ^(٧) . وعن علي : عزائم السجود أربعة ^(٨) .

٢٧٩٣ - وروي السجود في إذا السماء انشقت عن عمر وابن مسعود وعمار وابن عمر وأبي هريرة ^(٩) . وروي في اقرأ باسم ربك عن علي وابن مسعود ^(١٠) . وعن عتبة ابن عامر أنه قال : من قرأ اقرأ باسم ربك فلم يسجد فلا عليه أن لا يقرأها . ولأنهم

(١) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الطحاوي بلفظه في المعاني ، في باب المفصل هل فيه سجود أم لا (٣٥٢/١) .
(٢) زيادة من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [السهرة] . وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الطحاوي في باب المفصل هل فيه سجود أم لا (٣٥٢/١) ، والشافعي في المسند باختلاف يسير (١٢٣/١) الحديث (٣٦٣) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في باب من كان يسجد في المفصل (٤٦٠/١) .
(٤) في (ع) : [أبو] .

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الكسوف ، باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها (١٩١/١) ، ومسلم في الصحيح باب سجود التلاوة (٢٣٤/١) ، والنسائي في المجتبى باب السجود في إذا السماء انشقت (١٦١/٢) ، والطحاوي ، في باب المفصل هل فيه سجود أم لا (٣٥٨/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في باب سجدة إذا السماء انشقت (٣١٥/٢) ، وابن أبي شيبة (٤٥٨/١) .

(٦) أخرجه مسلم في الصحيح باب سجود التلاوة (٢٣٣/١) ، والطحاوي ، في باب المفصل هل فيه سجود أم لا (٣٥٧/١) ، والدارقطني ، في سجود القرآن (٤٠٩/١) ، والترمذي في باب السجدة في إذا السماء انشقت (٤٦٢/٢) ، الحديث (٤٦٣) ، والنسائي في المجتبى باب السجود في اقرأ باسم ربك (١٦٢/٢) ، وابن عزيمة (٢٧٨/١) الحديث (٥٥٤) ، والبيهقي في الكبرى (٣١٦/٢) ، وابن أبي شيبة (٤٥٨/١) .
(٧) في (ع) : [والنجم] .

(٨) أخرجه الطحاوي في المعاني باب المفصل هل فيه سجود أم لا (٣٥٦ ، ٣٥٥/١) وابن أبي شيبة في المصنف (٤٥٩/١ ، ٤٦٠) .

(٩) تقدم تخريجه في المسألة السابقة (١٤٩) .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، في باب من كان يسجد في المفصل (٤٥٨/١) ، والطحاوي في المعاني في باب المفصل هل فيه سجود أم لا (٣٥٥/١) . وتقدم تخريج حديث أبي هريرة .
(١١) تقدم تخريج حديث علي وابن مسعود .

اتفقوا أن النبي ﷺ سجد في الفصل وادعوا النسخ ، فاحتاجوا إلى دلالة .

٢٧٩٤ - احتجوا : بما روي عن زيد رضي الله عنه أنه قرأ عند النبي ﷺ بالنجم فلم يسجد فيها ^(١) ، وروي عن ابن عباس وأبي بن كعب : ليس في الفصل سجود ^(٢) . وروي أنه لم يسجد في الفصل بالمدينة ^(٣) ، قال الشافعي : زيد قرأ على النبي ﷺ مرة ، وأتي مرتين ، وهما أعرف الصحابة بالقراءة ، فلو كان فيها ^(٤) سجود لم يخف عليهما .

٢٧٩٥ - والجواب عنه : أن رواية زيد أن النبي ﷺ لم يسجد يدل على التأخير ، ولا يدل على الترك ؛ ألا ترى أنها لا تثبت ^(٥) على الفور عندنا ، وقوله : إن النبي ﷺ لم يسجد ، نفي ، وقد أخبر ^(٦) أبو هريرة أنه سجد مع النبي ﷺ في الفصل ، وهو متأخر الإسلام . فأما ما قرأه زيد وأبي على النبي ﷺ فمعارض بقراءة ابن مسعود [وعلي] ^(٧) ، فلم يصح الاحتجاج بقولهما ^(٨) .

(١) تقدم حديث زيد بن ثابت في مسألة (١٥٠) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في باب كم في القرآن من سجدة (٣٤٣/٣) الحديث (٥٩٠٠ ، ٥٩٠١) ، ومن طريقه البيهقي في الكبرى وأخرجه أبو داود بمعناه في باب من لم ير السجود في الفصل (٣٥٥/١) ، ومن طريقه البيهقي في الكبرى في باب من قال في القرآن إحدى عشرة سجدة (٣١٣/٢) . وحديث أبي بن كعب أخرجه ابن أبي شيبة في

الضعف في آخر من قال ليس في الفصل سجود ولم يسجد فيه (٤٥٨/١) ، والطحاوي (٣٥٤/١) .

(٣) رواه أبو داود في باب من لم ير السجود في الفصل (٣٥٥/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من قال

في القرآن إحدى عشرة سجدة (٣١٣/٢) . (٤) في (ص) ، (م) ، (ع) : [فيها] .

(٥) في (م) : [لا يثبت] . (٦) في (م) ، (ع) : [روى] .

(٧) ساقط من (ع) .

(٨) قال الطحاوي في إثبات قول الحقيقة : فهذا عبد الله بن عباس رضي الله عنه قد أخبر أن عبد الله بن مسعود

سجد فقرأ رسول الله ﷺ القرآن مرتين في العام الذي قبض فيه ، فلم يأت نسخ وما يدل معاني

الآثار (٣٥٦/١ ، ٣٥٧) .



السجدة الثانية في الحج ليست بموضع السجدة

- ٢٧٩٦ - قال أصحابنا : السجدة الثانية في الحج ليست بموضع السجدة ^(١) .
- ٢٧٩٧ - وقال الشافعي : يسجد ^(٢) .
- ٢٧٩٨ - لنا : أن مواضع السجدة لا يجوز إثباتها إلا بالنقل المستفيض والاتفاق ، ولم ^(٣) يوجد واحد من الأمرين فيها .
- ٢٧٩٩ - ولأنه ذكر السجود مقترناً بالركوع ، كقوله : ﴿ وَأَسْجُدْ وَذِكْرِي ﴾ ^(٤) . ولأن السورة [الواحدة] ^(٥) لا يجتمع ^(٦) فيها سجدتان ، كسائر السور .
- ٢٨٠٠ - ولأن مواضع السجود ما كان خبراً أو أمراً ^(٧) رتب على خبر ، فأما إذا تجرد للأمر ^(٨) فليس بموضع للسجود ، كقوله : ﴿ وَكُنْ مِنَ السَّجِدِينَ ﴾ ^(٩) .
- ٢٨٠١ - ولا يقال : إن قوله ﴿ أَرْكَعُوا وَلَسْجُدُوا ﴾ ^(١٠) مرتب على خبر ، وهو قوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا لَهِ سَعَةً فَبَدَّوهُ ﴾ ^(١١) ؛ لأنه فصل بينهما آيات مرتبات [عليه] ^(١٢) . ولأن كل تلاوة لا يجب بها السجود لا يكون موضع السجدة ، كسائر الآي .
- ٢٨٠٢ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ أَرْكَعُوا وَلَسْجُدُوا ﴾ ، وهو أمر بالسجود .
- ٢٨٠٣ - قلنا : لما جمع بين الركوع والسجود دل على أن المراد الصلاة التي تجمع

(١) راجع : الأصل (٣١٣/١) ، الحجة (١٠٨/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٢٩) ، معاني الآثار (٣٦٢/١) ، مختصر القدوري (ص ١٤) ، بدائع الصنائع (١٩٣/١) ، فتح القدير مع الهداية ، ونبهات الناية (١٢/٢) ، الناية (٧٩٢/٢) .

(٢) راجع : الأم (١٣٨/١) ، مختصر المرني (ص ١٦) ، الوسيط (٦٧٧/٢) ، حلية العلماء (١٢٣/٢) ، المجموع مع المذهب (٥٩/٤) ، (٦٢) . وانظر : المدونة (١٠٥/١) ، للشيخ (٣٤٩/١) ، الكافي لأن عبد الله (٢٦١/١) ، بداية المجتهد (٢٢٨/١) ، القدمات للمهدات في ذيل المدونة (١١٧/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٨٧) ، الإنصاف (١٤٤/١) ، الكافي لابن قدامة (١٥٩/١) ، المغني (٦١٨/١) ، (٦١٩) . (٣) في (٥) : [ظم] .

(٤) في سائر النسخ : [اركعي واسجدي] ، الصواب ما أثبتناه من الآية ١٣ من سورة آل عمران . (٥) زيادة من (ن) . (٦) في (ع) : [لا يجمع] . (٧) في (ن) : [خبراً وأمر] . (٨) في غير (ص) : [الأمر] . (٩) سورة الحجر : الآية ٩٨ . (١٠) سورة الأنعام : الآية ٩١ . (١١) سورة الأنعام : الآية ٩١ . (١٢) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

الأمرين ، ولو حملناه على السجدة لألفينا ذكر الركوع .

٢٨٠٤ - قالوا . روى عتبة بن عامر قال : سئل رسول الله ^(١) ﷺ : في الحج مسجدان ؟ فقال : « نعم ، من لم يسجدهما فلا يقرأهما » ^(٢) .

٢٨٠٥ - قلنا : رواه ابن لهيعة عن مشر بن هاعان ^(٣) عن عتبة ، وابن لهيعة : ضعفه الباقون في كتابه ^(٤) ، ومشرح : قال البستي : كنيته أبو مصعب ، عداده في أهل مصر ، يروي عن عتبة بن عامر أحاديث مأكبر [لا يتابع] ^(٥) عليها ، والصواب ترك ما انفرد به ^(٦) والذي يلحق بتركهما . وما نقوله أقرب إلى الظاهر ؛ لأننا نحملهما على الوجوب وإن خالفنا بين صفتيهما ^(٧) فيحوز أن يستحق الذم ، ومخالفتنا حملهما ^(٨) على الاستحباب ، والزم لا يستحق بتركه .

٢٨٠٦ - قالوا : روي عن عمرو بن العاص قال : أقرأني رسول الله ^(٩) ﷺ خمس عشرة ^(١٠) سجدة ، ثلاثة ^(١١) في المفصل ومسجدتان في الحج ^(١٢) .

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [النبي] .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٥١/٤ ، ١٥٥) ، وأبو داود في باب تفريع أبواب السجود وكم سجدة في القرآن (٣٥٤/١) ، وأخرجه الترمذي في باب السجدة في الحج (٤٧١ ، ٤٧٠/٢) حديث (٥٧٨) ، والدارقطني في باب سجود القرآن (٤٠٨/١) ، والحاكم في المستدرک كتاب الصلاة في فضلت سورة الحج بسجدين (٢٢١/١) وفي كتاب التفسير (٣٩٠/٢) .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [مسرج بن هاعان] ، وفي (ع) : [مسرج بن عانة] والصواب ما أثبتناه ، وهو : مشرج بن هاعان الملقب أبو مصعب المصري . روى عن : سليم بن عتر ، وعتبة بن عامر الجهني ، والمحرر بن أبي هريرة ، وروى عنه : بكر بن عمرو الماعري وعبد الله بن عبيد الماعري وعبد الله بن لهيعة . قال حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حنبل : معروف . مات قريباً من مئة عشرين ومائة . روى له البخاري في أفعال العباد وأبو داود والترمذي وابن ماجه . انظر : تهذيب الكمال (٨/٣) .

(٤) ضعفه أيضاً يحيى بن معين ، والساقي ، وأحمد . وقال البستي : وكان شيئاً صلحاً ، ولكنه كان يلبس من الضعفاء . انظر : المجموع (١١/٢ - ١٤) ، الكامل (١٤٤/٤ ، ١٤٥) ترجمة (٩٧٧/١٠) ، (١٤٤/١ ، ١٤٥) ، المغني (٣٢٥/١) ترجمة (٣٣١٧) .

(٥) في (م) : [لا أن يتابع] ، وفي (ع) : [إلا أنه يتابع] .

(٦) راجع ترجمة مشرج بن هاعان في : الكامل (٤٦٩/٩ ، ٤٧٠) الترجمة (٣٣٢ - ٣٣٣) ، ميزان الاحوال (١١٧٤) الترجمة (٨٥٤٩) ، ونص البستي في كتاب المجموع (٢٨/٣) .

(٧) في (م) ، (ع) : [صفتها] . (٨) في (ن) : [يحملها] .

(٩) في سائر النسخ : [خمسة عشر] .

(١٠) في (م) : [الثلاثة] ، وفي (ع) : [الثلاثة عشر] ، والذي في كتب السنة : [منها ثلاثة ...] .

(١١) أخرجه أبو داود في باب تفريع أبواب السجود وكم سجدة في القرآن (٣٣٥/١) الحديث (١٠٥٧) ، =

٢٨٠٧ - قلنا : هذا يدل على تلاوة ما فيه ذكر السجود [وليس كل ما فيه ذكر السجود] ^(١) وجب عنده .

٢٨٠٨ - قالوا : فما فائدة النقل .

٢٨٠٩ - قلنا : الافتخار بكثرة ^(٢) القراءة على رسول الله ﷺ ، كما روي [عن] ^(٣) ابن مسعود أنه قال : علمني رسول الله ﷺ سبعين سورة ، وزيد بن ثابت في الكتاب له ذواتان ^(٤) .

٢٨١٠ - قالوا : روي / في الحج سجدتان ، عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وأبي النرداء ^(٥) ، ولا يعرف لهم مخالف .

٢٨١١ - قلنا : روي عن ابن عباس : في الحج سجدة واحدة ^(٦) . وهي الأولى . وقد روي عن ابن عباس مثل قولهم ^(٧) . وعن إبراهيم ، ويحيى بن وثاب ، ومسروق ، وسعيد بن جبير ، وجابر بن يزيد ^(٨) ، وسعيد بن المسيب ، والحسن أن في الحج سجدة واحدة ، وهي الأولى ^(٩) . وخلاف هؤلاء معتد ^(١٠) به على الصحابة .

= والدارقطني في باب سجود القرآن (٤٠٨/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من قال في القرآن خمس عشرة سجدة منها ثلاثة في المصل (٣١٤/٢) .

(١) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(٢) في (م) : [بكثرة] .

(٣) ساقط من (ع) .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [روايتان] . الذنوبة : مثبت الناصية من الرأس والجمع الذنائب . انظر : لسان العرب (ذنب) (١٤٨٠/٣) .

(٥) حديث عمر وابنه وأبي النرداء أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الصلاة (٤٦٣/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب سجدتي سورة الحج (٣١٧/٢ ، ٣١٨) ، والطحاوي في المعاني (٣٦٢/١) ، وعبد الرزاق (٣٤٢/٣) الحديث (٥٨٩٥) ، والدارقطني (٤٠٩/١) ، وحديث علي في سنن البيهقي الكبرى (٣١٦/٢) .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في من قال هي واحدة وهي الأولى (٤٦٤/١) ، ورواه الطحاوي من طريق التلميذ (٣٦٢/١) .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الصلاة (٤٦٣/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب سجدتي سورة الحج (٣١٨/٢) .

(٨) في سائر النسخ : [جابر بن زيد] ، المثلث من مصنف ابن أبي شيبة .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في من قال هي واحدة وهي الأولى (٤٦٤/١) .

(١٠) في (ع) : [يعتد] .



سجدة سورة (ص) للتلاوة

٢٨١٢ - قال أصحابنا : سجدة (ص) للتلاوة ^(١) .

٢٨١٣ - وقال الشافعي : سجدة شكر ^(٢) .

٢٨١٤ - ويتعين الخلاف في جواز فعلها في الصلاة ، فعندنا يسجدوا الثاني في الصلاة ، وعندهم لا يسجدوا ، حتى قالوا على أحد ^(٣) الوجهين : إن اعتمد سجودها بطلت صلاته .

٢٨١٥ - لنا : ما روي [عن] ^(٤) ابن عباس رضي الله عنه أنه سجد في (ص) وقال : رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها ^(٥) . والحكم المنقول مع السبب يدل على تعلقه [به] ^(٦) . وروي أنه سئل عن ذلك ، فثلا قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ فَأَفْتَدُوهُ ﴾ ^(٧) .

(١) راجع : الأصول (٣١٣/١) ، الحجة (١٠٩/١) ، كتاب الآثار باب السجود في (ص) (ص ٤٣) ، مختصر الطحاوي (ص ٢٩) ، معاني الآثار (٣٦١/١) ، مختصر القدوري (ص ١٤) ، بدائع الصنائع (١٩٣/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبها مشه العناية (١١/٢) ، البناية (٧٨٨ ، ٧٨٧/٢) .
(٢) قال الشافعي وأصحابه في الجديد مثل الحنفية : سجود التلاوة أربع عشرة ، وثابت مسجدين في الطح وإسقاط سجدة (ص) . راجع : مختصر للمزني (ص ١٦) ، الوسيط (٦٧٧/٢) ، حلية العلماء (١٢٢/١) ، المجموع مع المذهب (٦٠/٤ ، ٦١) . وانظر : المدونة (١٠٥/١) ، المتنقي (٣٢٥/١) ، الكافي لابن عبد البر (٣٦١/١) ، بداية المجتهد (٢٢٨/١) ، المقدمات في ذيل المدونة (١١٧/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (٨٧) ، المسائل الفقهية (١٤٤/١) ، الإنصاف (١٤٥/١ ، ١٤٦) ، الكافي لابن قدامة (١٥٩/١) ، لمي (٦١٨/١ ، ٦١٨) .
(٣) في (م) ، (ع) : [إحدى] .
(٤) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .
(٥) أخرجه البخاري في الصحيح في باب سجدة (ص) (١٨٩/١) ، وأبو داود في باب سجود (ص) (٣٥٦/١) ، والترمذي في باب ما جاء في السجدة في (ص) (٤٦٩/٢) الحديث (٥٧٧) ، وأحمد في المسند (٣٦٠/١) ، وابن خزيمة في صحيحه في باب السجدة في (ص) (٢٧٧/١) الحديث (٥٥٠) ، والبيهقي في الكبرى في باب سجدة (ص) (٣١٨/٢) .

(٦) زيادة من (ن) .

(٧) أخرجه الطحاوي من طريق مجاهد (٣٦٢ ، ٣٦١/١) ، والبيهقي في باب سجدة (ص) (٣١٩/٢) ، وابن حزم في صحيحه في باب ذكر اللة التي لها مسجد النبي ﷺ في (ص) (٢٧٧/١ ، ٢٧٨) . والآية رقم ٩٠ من سورة الأنعام .

ولأنها سجدة تفعل ^(١) في حال الخطية ، فوجب أن تفعل ^(٢) في حال الصلاة ، أصله سائر مواضع السجود . فإن منعوا الوصف دللنا عليه بما روي عن النبي ﷺ أنه تلا على المزمومة (ص) يوم الجمعة ، فنزل وسجد ^(٣) . ولأنها سجدة اختصت بنبي من الأنبياء ، كقوله ^(٤) تعالى : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ^(٥) . ولأنها سجدة تفعل عند ^(٦) التلاوة ، وكانت متعلقة بها . كسائر السجادات .

٢٨١٦ - احتجوا بما روي أن النبي ﷺ [قال] ^(٧) : « سجدها داود توبة . ونحن نسجدها شكرا » ^(٨) .

٢٨١٧ - والجواب : أن الشافعي روى هذا الخبر عن سفيان بن عيينة عن عمر ^(٩) ابن ذر ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ^(١٠) ، وهذا مرسل . ولأن ابن ذر تابعي كوفي ، ومن أصلهم أن المراسيل لا تقبل ^(١١) .

٢٨١٨ - قالوا : أسنده الدارقطني ^(١٢) .

٢٨١٩ - قلنا : رواه مسندا عن عبد الله بن رشيد الدمشقي عن عمر ^(١٣) بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ^(١٤) . قال البيهقي : عبد الله بن مسلم بن رشيد

(١) في (م) : [بفعل] .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق العوام في المصنف باب من قال في ص ، وسجد فيها (٤٦١/١) .

(٣) في (ص) : [لقوله] .

(٤) سورة الملقن : الآية ١٩ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) أخرجه النسائي من طريق عمر بن ذر في باب سجود القرآن السجود في (ص) (١٥٩/٢) والدارقطني في باب سجود القرآن (٤٠٧/١) ، وعبد الرزاق مرسل (٣٣٨/٣) الحديث (٥٨٧٠) ، والبيهقي في الكبرى في باب سجدي سورة الحج (٣١٩/٢) .

(٧) في (ص) ، (م) ، (ع) : [عمرو] ، قال ابن حجر في رواة الآثار (١٤٤/١) : الصواب : عمر بن الخطاب ، وهو ثقة مشهور . أمه . هو عمر بن ذر بن عبد الله ، أبو ذر . روى عن : أبيه وسعيد بن حمير وسعيد بن عبد الرحمن بن أزيى وغيرهم . وروى عنه : ابن المبارك ووكيع وأبو نعيم . وثقة الضعاف وأبو معمر . وهو من رجال البخاري . رماه بعضهم بالإرجاء : قال أبو حاتم : صدوق مرجح لا يحتج بهديه ، وقال النسوي : ثقة مرجح تربي عام ست وخمسين ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٨٥/٦) ، المحرر والمختصر (١٠٧/٦) ، من تكلم فيه (١٤٣/١) ، الميزان (٢٣٢/٥) .

(٨) أخرجه البيهقي في باب سجدة (ص) من طريق الشافعي (٣١٩/٢) ، وعبد الرزاق عن معمر

(٣٣٨/٣) ، الحديث (٥٨٧٠) .

(٩) في (م) : [لا يقبل] .

(١٠) أخرجه الدارقطني في باب سجود القرآن (٤٠٧/١) الحديث (٤) .

(١١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [عمرو] . (١٤) تقدم تخريجه آنفا في هذه المسألة .

مولى بني هاشم قدم نيسابور ^(١) ، يروي عن الليث [بن سعد] ^(٢) وابن لهيعة ومالك ، ويضع عليهم ^(٣) الحديث ، لا يحل كتب حديثه ولا ذكره ، [وهو الذي روى عن أبي هذبة] ^(٤) نسخة كلها معمولة ^(٥) ، فإذا أسند مثل هذا ما رواه سفيان بن عيينة ومحمد ابن الحسين مرسل لم يقبل . ثم إنه لو ثبت لم ينف ما قلناه ؛ لأنه يجوز أن يكون سجدة تلاوة سبها ^(٦) الشكر .

٢٨٢٠ - احتجوا : بما روى أبو سعيد الخدري قال : قرأ رسول الله ﷺ على المنبر سورة (ص) فزل وسجد وسجد الناس معه ، فلما كان [في الجمعة الثانية قرأها فتشزن] ^(٧) الناس للسجود فزل وسجد وسجد الناس معه ، وقال : « لم أرد أن أسجد » ^(٨) ، فلما توبة نبي ، وإنما سجدت لأنني رأيتمكم تشزتم ^(٩) للسجود ^(١٠) .

٢٨٢١ - والجواب : أن فعله للسجود بقطع الخطبة دلالة عليهم ، وتركه لذلك ^(١١) ليس بدلالة لهم ؛ لأنه يجوز التأخير عندنا . وقوله : « إنها ^(١٢) توبة نبي » بيان أن هذا [لـ] ^(١٣) لم يختص بشريعته ^(١٤) لم يتأكد ؛ [فلذلك] ^(١٥) أراد ^(١٦) أن يؤخرها .

(١) في (م) : [نيسابوري] . (٢) زيادة من (ع) .

(٣) في (ن) : [عنهم] .

(٤) في سائر النسخ : [وهو يروي أبي هذبة] ، وفي (ن) : [أن] ، مكان : [أبي] ، ما أثبتاه من كتاب المبرزين .

(٥) النص كما جاء في كتاب البستي : أخبرنا عنه جماعة بنيسابور ، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره ، وهذا شيخ ليس يعرف أصحابنا ، وإنما ذكرته لتلا محتج به واحد من أصحاب الرأي على من لم يتبحر في العلم من أصحابنا ، فيؤهم أنه كان ثقة ، وهو الذي روى عن أبي هذبة نسخة كلها معمولة . انظر : كتاب المبرزين ، ترجمة عبد الله بن مسلم (٤٤/٢) . ومعمولة أي : مصنوعة ؛ فهي معمولة .

(٦) في (ن) : [سبها] .

(٧) في (م) ، (ع) : [في السجدة الثانية فيشزن] ، وتشزن : نهياً .

(٨) في (م) ، (ع) : [أسجد] . (٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [بشرم] .

(١٠) أخرجه أبو داود باب سجود (ص) (٣٥٦/١) ، والدارقطني في باب سجود القرآن (٤٠٨/١)

حديث (٧) ، والبيهقي في الكبرى في باب سجدة (ص) (٣١٨/٢) ، والهاكم في المستدرک ، في

كتاب التفسير في تفسير (ص) (٤٣١/٢ ، ٤٣٢) .

(١١) في (ص) : [كذلك] . (١٢) في (ص) ، (م) ، (ع) : [إنه] .

(١٣) ساقط من (ع) .

(١٤) في (م) : [بشره] ، وفي (ص) : [بشيء] .

(١٥) ساقط من (م) ، (ع) . (١٦) في (م) ، (ع) : [ملأه] .

وإنما كان يصح^(١) هنا الاستدلال لو كان بيننا^(٢) في التلاوة والتوبة .
 ٢٨٢٢ - ولأن داود عليه السلام سجدتها قبل التوبة ، والشكر^(٣) لا يتقدم على العمة ،
 فعلم أنه سجدتها لا للشكر ، ونحن أمرنا بالاعتناء به .
 ٢٨٢٣ - قالوا : روي عن ابن عباس أنه قال : سجدة (ص) ليست من العزائم^(٤) .
 ٢٨٢٤ - قلنا : العزائم : الواحبات ، ونفي وجوبها لا ينفي كونها سجدة ، كسائر
 السجديات عندهم .

• • •

(١) في (ن) : [يصح كان] بالتقديم والتأخير .
 (٢) في (م) ، (ع) : [بينا] .
 (٣) في (ن) : [قبل الشكر والتوبة] بالتقديم والتأخير .
 (٤) تقدم تخريج حديث ابن عباس رضي الله عنه في هذه المسألة .

تجب السجدة على كل من سمعها

٢٨٢٥ - قال أصحابنا : تجب السجدة على كل من سمعها ^(١) .
 ٢٨٢٦ - وقال الشافعي : إنما تسن ^(٢) في حق الثاني ومن اعتمد سماعها ، فإن طرقت من غير قصد لم يسجد ^(٣) .
 ٢٨٢٧ - لنا : أن السماع سبب للسجدة ، كالتلاوة ، فإذا ^(٤) لم يعتبر القصد في أحدهما فكذا في الآخر .

٢٨٢٨ - ولأن أسباب القرب ^(٥) إذا جاز أن تثبت ^(٦) من غير جهة المكلف لم تنف ^(٧) على قصده ، كدخول وقت الصلاة . ولأن المقصود بالسجود تعظيم القرآن ومخالفة المشركين بإظهار الخضوع ، وهذا المعنى موجود في حق السامع وإن لم يقصد .
 ٢٨٢٩ - احتجوا : بما روي عن عثمان [رضي الله عنه] ^(٨) أنه مر بقاص ^(٩) فقرأ سجدة ، فسمعت يسجد عثمان معه ، وقال : ما استمعنا له ^(١٠) . وعن ابن مسعود وعمران بن

(١) في (ع) : [سمعها هي] . قال الحنفية : سجدة التلاوة واجبة على الثاني والسمع ، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد . راجع : الأصل (٣١٣/١) ، مختصر الطحاوي ص ٢٩ ، المبسوط باب السجدة (١٣٣/٢) ، بدائع الصنائع (١٨٠/١ ، ١٨١) ، فتح القدير مع الهداية (١٢/٢) ، البنائة (٧٩٤ ، ٧٩٣/٢) .

(٢) قال النووي في المجموع : وأما الذي لا يستمع لكن يسمع بلا إصغاء ولا قصد ، فيه ثلاثة أوجه : الصحيح المنصوص في البويطي أنه يستحب له ولا يتأكد في حقه تأكيده في حق المستمع . والثاني : أنه كالسماع . والثالث : لا يسن له السجود ، وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبنديجي . راجع : القوسط (٦٧٩/٢) ، حلية العلماء (١٢٢/٢ ، ١٢٣) ، المجموع مع الملهب (٥٨/٤) . وانظر المسألة في المدونة (١٠٧ ، ١٠٦/١) ، المتقى (٣٥٣/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٢/١) ، بداية المجتهد (٢٣٠/١) ، القلمت في هامش المدونة (١١٩/١) ، شرح الرزقاني (٢٧١/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٨٧) ، الإصباح (١٤٤/١) ، الكافي لابن قدامة (١٥٨/١) ، المعنى (٦٢٤/١ ، ٦٢٥) .

(٣) في (م) : [فإن] .

(٤) في (م) ، (ع) : [ثبت] .

(٥) في (م) ، (ع) : [] .

(٦) في (م) ، (ع) : [] .

(٧) حديث عثمان أخرجه عبد الرزاق في المصنف باب السجدة على من استمعها (٣٤٤/٣) الأثر =

الحسين قالاً : ما جلسنا لها ^(١) . ومسلمان الفارسي قال : ما عدونا لها ^(٢) . ولا يعرف لهم مخالف .

٢٨٣٠ - قلنا : ذكر ابن شجاع ^(٣) في سنن الصلاة عن عمار وابن عمر وناقل وسعيد ^(٤) بن جبير مثل قولنا ، فلم يصح [دعوى] ^(٥) الإجماع ^(٦) .

- = (٥٩٠٦) ، والبيهقي في الكبرى باب من قال إماماً السجدة على من استمعها (٣٣٤/٢) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في من قال السجدة على من جلس لها ومن سمعها (٤٥٦/١) .
- (١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف باب السجدة على من استمعها (٣٤٥/٣) الأثر (٥٩٠٧ ، ٥٩١٠) وابن أبي شبة في المصنف ، في من قال السجدة على من جلس لها ومن سمعها (٤٥٧/١)
- (٢) أخرجه عبد الرزاق باب السجدة على من استمعها (٣٤٥/٣) الأثر (٥٩٠٩) ، وابن أبي شبة في من قال السجدة على من جلس لها ومن سمعها (٤٥٧/١) ، والبيهقي (٣٧٤/٢) ، والبخاري قول عمر بن الحسين في الصحيح باب من رأى أن الله ﷻ لم يوجب السجود (١٩٠/١) .
- (٣) في (مر) : [سجاج] .
- (٤) في (م) ، (ن) ، (ع) .
- (٥) زيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .
- (٦) حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي شبة في من قال السجدة على من جلس لها ومن سمعها (٤٥٧/١) .

إذا ركع بسجدة التلاوة جاز

- ٢٨٣١ - قال أصحابنا : إذا ركع بسجدة التلاوة جاز ^(١) .
- ٢٨٣٢ - وقال الشافعي : لا يجوز ^(٢) .
- ٢٨٣٣ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَرَكَعًا رُكُوعًا ﴾ ^(٣) ، فعبّر عن السجود بالركوع ^(٤) ، قلوا أن أحدهما يقوم مقام الآخر لم يعبر عنه به .
- ٢٨٣٤ - وروي عن ابن مسعود في سجدة الأعراف التخيير بين السجود لها والركوع ^(٥) ، ولا يعرف له مخالف . ولأنه ركن هو خضوع ، فجاز أن يشرع في التلاوة ، كالسجود . ولأنه ركن هو فعل لا يتعمقه الخروج من الصلاة ، فجاز أن يفرد عنها ، كالتقيام . ولأن المقصود إظهار الخضوع محالفة للمشركين ، وهذا المعنى موجود في الركوع والسجود .
- ٢٨٣٥ - احتج المخالف : بأنه قادر على السجود ، فلا يجوز إقامة الركوع مقامه ، كسجدة الصلاة .
- ٢٨٣٦ - والجواب : أن قوله : قادر ، لا تأثير له في الأصل ؛ لأن الركوع لا يقوم مقامه وإن لم يقدر ، ولأنه لا يركع بسجدة الصلاة حتى لا يتكرر الركوع في ركعة ، وهو ركن لم يوضع على التكرار .

• • •

- (١) قال محمد في الأصل : والركعة والسجدة سواء في القياس ، وأما الاستحسان فإنه ينبغي له أن يسجدوا ، وبالقياض تأخذ . اهـ . راجع : الأصل (٣١٦/١) ، بدائع الصنائع فصل في كيفية أداء السجدة (١٨٨/١) ، القيس باب في سجود التلاوة (٥٠٨/٢) مسألة (٧٩٧) ، حاشية ابن عابدين باب سجود التلاوة (٥٤١/١) .
- (٢) قال النووي في المجموع : لا يقوم الركوع مقام السجود في حال الاختيار عندها ، وبه قال مالك وأحمد وأصحابهما . راجع : حلية العلماء (١٢٤/٢) ، المجموع مع المذهب فصل في مسائل تتعلق بسجود التلاوة (٧٢/٤) ، المدونة (١٠٦/١) ، شرح الزرقاني (٢٧٨/١) ، الكافي لابن قدامة (١٥٨/١) .
- الفهي (٦٢٦/١) .
- (٣) سورة ص : الآية ٢٤ .
- (٤) في (ع) : [بالركوع عن السجود] بالتقديم والتأخير .
- (٥) روى عبد الرزاق عن الثوري في المصنف باب السجدة على من استتمها (٣٤٨/٣) ، (٥٩٢٢) .



قراءة الإمام لأية سجدة في الصلاة السرية

٢٨٣٧ - قال أصحابنا : يكره للإمام إذا كان يخفي القراءة أن يقرأ أية سجدة ^(١) .

٢٨٣٨ - وقال الشافعي : لا يكره ^(٢) .

٢٨٣٩ - لنا : أنه إذا تلا ولم يسجد ترك السجدة عقيب سببها ، وإن سجد لم يعلم القوم سبب السجود ، فظنوا أنه سها عن الركوع فسبحوا له ولم يتبعوه ^(٣) ، فوجب أن لا يقرأ .

٢٨٤٠ - احتج الشافعي بما روى ابن عمر قال : صلى رسول الله ﷺ صلاة الظهر فسجد فيها فرأى أصحابه أنه قرأ تنزيل [السجدة] ^(٤) .

٢٨٤١ - [والجواب : أن الطحاوي ذكر هذا الحديث عن يزيد بن هارون] ^(٥) قال : أخبرنا سليمان التيمي عن أبي مجلز ^(٦) قال : ولم أسمع منه ، عن ابن عمر ، فصار الحديث مراسلاً ، فلم يقبل على أصلهم . ولو ثبت لم يدل ؛ لجواز أن يكون ظن أنه ترك سجدة من ركعة قبلها فسجد للصلاة ، لا للتلاوة .

(١) قال محمد في الأصل : ليس ينبغي للإمام أن يقرأ بسورة فيها سجدة من صلاة لا يجهر فيها بالقرآن ، فإن فعل ذلك كان عليه أن يسجدها ويسجد معه أصحابه . اهـ . انظر : الأصل (٣١٩/١) ، بدائع الصالح فصل في سنن السجود (١٩٢/١) .

(٢) قال النووي في المجموع : قال أصحابنا لا يكره قراءة السجدة عندنا للإمام ، كما لا يكره للمنفرد ، سواء كانت صلاة سرية أو جهرية ، ويسجد متى فرأها . انظر : حلية العلماء (١٢٤/٢) ، فتح العزيز الباب السادس في السجدة في هامش المجموع (١٩٠/٤) ، المجموع (٧٢/٤) . وانظر . للبدونة (١٠٥/١) ، المتقى (٣٥٠/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٢/١) ، المقدمات في هامش البدونة (١١٩/١) المنهي (٦٢٧/١) .

(٣) في (٣) : [يتبعونه] .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) . حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البيهقي في الكبرى باب استحباب السجود في الصلاة متى ما قرأ أية السجدة (٣٢٢/٢) . (٥) ما بين المكوهين ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [أني معكرو] .



سجدة التلاوة لا يجب فيها السلام

- ٢٨٤٢ - قال أصحابنا : سجدة التلاوة لا يجب فيها السلام ^(١) .
- ٢٨٤٣ - وقال الشافعي في البويطي ^(٢) : لا تشهد فيها ولا سلام . فمن أصحابه ^(٣) من قال بهذا ، ومنهم من قال تفتقر إلى تشهد وسلام .
- ٢٨٤٤ - وقال ابن سريج ^(٤) والمروزي ^(٥) : تفتقر ^(٦) إلى سلام ولا تفتقر ^(٧) إلى تشهد ^(٨) .
- ٢٨٤٥ - لنا : أن سجدة التلاوة لما أفردت عن الصلاة وجب اعتبارها بسجدها ، ومعلوم أن سجدة الصلاة لا يتعقبها سلام ، كذلك سجدة التلاوة . ولأنه ذكر أفرد فلا يثبت فيه القعدة للتشهد ، كقيام صلاة الجنازة . ولأن من تلا في الصلاة سجد ، وعاد
-
- (١) راجع : الأصل (٣٢١/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٢٩) ، مختصر القنوري (ص ١١) ، بدائع الصالح (١٩٢/١) ، الهداية مع فتح القدير ، وبهامشه الناية (٢٦/٢) ، البناية (٨١١/٢ ، ٨١٢) ، جميع الأنهر (١٥٩/١) .
- (٢) يعني : في مختصر البويطي . وكان البويطي خليفة الشافعي في حقيقته بعده ، وهو يوسف بن يحيى القرشي البويطي ، من أدنى صعيد مصر ، مات سنة ٢٣١ هـ ، وقيل ٢٣٢ هـ . راجع طبقات الشافعية للإسنوي (٢٣ ، ٢٢/١) .
- (٣) في (ع) : [أصحابنا] .
- (٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [شريح] . هو : القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن شريح - بضم السين - البغدادي شيخ الشافعية في عصره وبعده انتشر فقه الشافعية في أكثر الآفاق ، مات ببغداد سنة ٣٠٦ هـ . انظر : طبقات الشافعية للإسنوي (٣١٦/١) ترجمة (٥٩٣) .
- (٥) في (ص) ، غير واضح ، وفي (م) ، (ع) : [المروي] والمثبت من (ن) ، هو : أبو إسحاق الروردي . انظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٠٥/٢) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (١٢١/١) .
- (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [يفتقر] - (٧) في (م) ، (ع) : [ولا يفتقر] .
- (٨) قال الشيرازي في المذهب : فيه قولان : قال في البويطي : لا يسلم ، كما لا يسلم منه في الصلاة اهـ . وقال النووي : أصحابنا عبد الأصحاب اشتراطه ، ممن صححها الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليلهما والرازي وأخرون . هذا في التسليم ، وفي التشهد وجهان : أصحابنا : لا تشهد لها . راجع الوسط (٦٧٩/٢ ، ٦٨٠) ، حلية العلماء (١٢٥/٢) ، فتح الميز (١٩٢/٤ - ١٩٤) ، المجموع مع المذهب (٦٥ ، ٦٤/٤) . وانظر : المدونة (١٠٦/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٢/١) ، فوائد الحكام المشرعة (ص ٨٧) ، المسائل الفقهية كتاب الصلاة (١٤٥/١) مسألة (٥٩) ، الكافي لابن قدامة (١٥٩/١) ، المسمى (٦٢٣ ، ٦٢٢/١) .

بالتكبير إلى الحالة ^(١) التي كان عليها قبل السجود من غير فعل ، كذلك إذا مسح خارج الصلاة وجب أن يعود إلى ما كان عليه بتكبيره من غير فعل [آخر] ^(٢) .
 ٢٨٤٦ - احتجاجا : بأنها صلاة تفتقر ^(٣) إلى التحريم فافتقرت إلى التحليل ^(٤) .
 ٢٨٤٧ - والجواب : أنا لا نسلم أنها صلاة ، ولا أنها تفتقر ^(٥) إلى تحريم ، والتكبير للانتقال دون التحريم ؛ يبين ^(٦) هذا أنها لو كانت للتحريم وجب أن يأتي بعدها بتكبير للانتقال ^(٧) ، فلما قالوا : إن الانتقال يتعلق بها دل على أنها ليست بتحريم .

(١) في (م) : [الحاجة] .
 (٢) في (م) : [يفتقر] .
 (٣) في (م) : [يفتقر] .
 (٤) في (م) : (م) ، (ن) ، (ع) : [إلى تحليل] .
 (٥) في (م) : (م) : [تبين] .
 (٦) في (م) : (م) ، (ع) : [الانتقال] .

حكم سجود الشكر

٢٨٤٨ - ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة : أن سجود الشكر ليس بشيء مستنون .
وقال محمد : لا بأس به . وذكر في السير الكبير عن أبي حنيفة كراهته ^(١) .
٢٨٤٩ - وقال الشافعي في القديم : يستحب أن يسجد سجود الشكر . قال أصحابه : إذا أنعم الله تعالى عليه نعمة ^(٢) أو دفع عنه بلية ، فالمتحب ^(٣) أن يسجد ^(٤) .

٢٨٥٠ - لما : ما روي أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم ^(٥) أهل البلاء فاسألوا ربكم العافية » ^(٦) ، ولم يذكر السجود . ولأن نعم الله تعالى كانت على نبينا ^(٧) أكثر من أن تحصى ، فلو كان السجود مستونا لكرره عند سببه ^(٨) ، ولو فعل لنقل من طريق الاستفاض ، فلما لم ينقل أنه فعله إلا نادرا دل على أنه ليس بمستنون .

٢٨٥١ - وقد روي أن الناس شكوا القحط وهو على المنبر ، فدعا ، فسقوا عند دعائه ، واتصل الغيث إلى الجمعة [الثانية] ^(٩) ، فشكوا إليه كثرة المطر ، فقال :

(١) قال السرخسي في شرح السير الكبير : وهي سنة عند محمد ، فأما أبو حنيفة فكان لا يراها شيئا مستونا ، أو لا يراها شكرا تاما . انظر : شرح السير الكبير باب سجدة الشكر (٢٢١/١ - ٢٢٣) ، حاشية ابن عابدين مطلب في سجدة الشكر (٥٤٧/١) ، الأشياء والنظائر لابن نجيم الفن الثالث في الجمع والفرق (ص ٣٧٣) .
(٢) في (ص) : [بنعمة] .

(٣) في (ع) : [فاستحب] .

(٤) قال الشافعي وأصحابه : سجدة الشكر عند تحقق نعمة والنداء نعمة سنة . وبه قال أحمد وأصحابه . انظر : مختصر المزني باب سجود السهو وسجود الشكر (ص ١٧) ، الوسيط (٦٨١/٢) ، حاشية العلماء (١٢٦ ، ١٢٥/٢) ، المجموع مع المذهب (٦٧/٤ ، ٦٨) ، الإصباح (١٤٦/١) ، الكافي لابن قدامة (١٦٠/١) ، المعني (٦٧٨/١) . وانظر : شرح الرقائقي وبهامشه حاشية البناني فصل في سجود التلاوة (٢٧٤/١) .
(٥) في (م) : [إذا رأيتموا] .

(٦) روى الترمذي مرفوعا في السنن كتاب الدعوات باب ما يقول إذا رأى المثلث (٤٩٣/٥ ، ٤٩٤) الحديث (٣٤٣١ ، ٣٤٣٢) ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجامع في القول إذا رأيتم المثلث (٤٤٥/١٠) الحديث (١٩٦٥٥) .
(٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [على نبينا كانت] .

(٨) في (م) ، (ع) : [سنته] .
(٩) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

« حاليًا ولا علينا » ، فاستدار الغمام حول المدينة كالإكليل ^(١) ، وهذه نعمة ظاهرة أجاب الله [تعالى] ^(٢) دعاءه ، وصدق دعواه بالمعجز ، وأنعم على الناس بزيول الجذب ^(٣) ولم يسجد ولا أمرهم بالسجود ، فلو كان [ذلك] ^(٤) مستنونًا لم يتركه عند سببه . ولأن من أعظم نعم الله تعالى على الإنسان هدايته إلى الإسلام ، وقد كانوا ^(٥) يسلمون على يدي ^(٦) النبي ﷺ وبعده عند صحابته ، ولم ينقل عن أحد منهم أنه أمر من أسلم بالسجود .

٢٨٥٢ - ولا يقال : إن ما ليس بواجب يجوز تركه ؛ لأن ما كان مستنونًا لم يستحب تركه عند وجود سببه . ولأنه ركن من أركان الصلاة [فلا يسن لأجل الشكر ، كالركوع . ولأنها سجدة لا يقوم الركوع مقامها فلا تشرع ^(٧) في غير الصلاة] ^(٨) ، كالسجود عند / طلب الرزق وسؤال الحاجة . ولأن مخالفتنا إن قال : إنه يسجد ^(٩) عند كل نعمة ظاهرة وباطنة ، أدى إلى قطع جميع الأوقات بالسجود ؛ لأن الإنسان لا يخلو من نعم الله تعالى عليه في كل أحواله ، وإن خص ذلك بالنعم الظاهرة فلا معنى له ؛ لأن الشكر واجب عند النعم الظاهرة والباطنة ، فلا معنى لتخصيص أحدهما بالسجود ، وقد بينا أن هذا الخير لا يحتاج به .

٢٨٥٣ - قالوا : روى أبو بكرة ^(١٠) [رحمه] ^(١١) قال : كان رسول الله ﷺ إذا حابه شيء يُسَبِّح به خر ساجدًا ^(١٢) . وروى عبد الرحمن بن عوف قال : سجد رسول الله ﷺ

- (١) أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الجمعة باب الاستسقاء على التبر (١٨٠/١) ، وسلم بهذا المعنى في الصحيح باب الدعاء في الاستسقاء (٣٥٥/١ ، ٣٥٦) ، وأبو داود في السنن باب رفع اليدين في الاستسقاء (٢٩٤/١ ، ٢٩٥) .
(٢) ساقط من (ن) .
(٣) في (ن) : [الحدث] .
(٤) ساقط من (ع) .
(٥) في (ن) : [وقد كان الناس] .
(٦) في (ع) : [يد] .
(٧) في (ن) ، (ع) : [ولا تشرع] .
(٨) ما بين المكوفين ساقط من (م) .
(٩) في (ن) : [سجد] .

- (١٠) في سائر النسخ : [أبو بكر] ، والصواب ما أثبتناه . وهو نفع بن الحارث ، صحابي مشهور بكنية . ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥/٣) ، أسماء من تعريف بكنيته لأثر دي المصلي (٣٢/١) ، الأناسي والكني لأن حبل (٢٩/١) .
(١١) زيادة من (م) ، (ع) .
(١٢) حدث أبي بكرة أخرجه أبو داود في السنن في باب سجود الشكر (٨٩/٢) ، والذوقطي بالفاظ متفرقة في باب السنة في سجود الشكر (٤٠١/١) ، والحاكم في المستدرک في باب سجدة الشكر (٢٧٦/١) ، والبيهقي في الكبرى باب سجود الشكر (٣٧٠/٢) .

فأما السجود ، قلنا له : سجدت فأطلت السجود ، فقال : وأتاني جبريل ، فقال : من صلى ^(١) عليك مرة صليت عليه عشرا ، فسجدت شكرا ^(٢) . وروي أن النبي ﷺ لما أتى برأس أبي جهل سجد . وروي [أنه رأى نفاثا فسجد ^(٣)] .

٢٨٥٤ - قالوا : وروي عن أبي بكر رضي الله عنه ^(٤) لما بلغه فتح البحائر ^(٥) سجد . وعن علي أنه لما وجد ذا الندية يوم النهروان سجد ^(٦) .

٢٨٥٥ - والجواب : أن هذا يدل على جواز السجود ، ونحن لا نأبى ^(٧) ذلك على إحدى الروايتين ، وإنما نمتنع ^(٨) أن يكون مستوثا ، وما ذكره لا يدل على السنة ؛ [ألا نرى أن النعم] ^(٩) [الظاهرة اتفقت للنبي ﷺ أكثر مما ذكره وكذلك لأبي بكر ، فلو كان السجود مستوثا] ^(١٠) لم ^(١١) يترك ^(١٢) عند سببه .

٢٨٥٦ - وقد روي أن النبي ﷺ لما بلغه قتل أبي جهل صلى ركعتين ، ولما فتح مكة

(١) ساقط من (م) .

(٢) أخرجه أحمد مطولا في المسند (١٩١/١) ، والحاكم في المستدرک في من سلم عليك سلمت عليه ومن صلى عليك صليت عليه (٢٢٢/١ ، ٢٢٣) ، والبيهقي في الكبرى (٣٧٠/٢ ، ٣٧١) ، وعزاه الهيثمي إلى البرقي في مجمع الروايات باب صلاة الشكر (٢٨٢/٢ ، ٢٨٣) .

(٣) في سائر النسخ : [لعاسا] ، والصواب ما أثبتناه . والنفاث : الرجل القصير ، الضعيف الحركة . كذا في الصباح المير (٥٨٦/٢) . وهذا الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف باب سجود الرجل شكرا (٣٥٧/٣ ، ٣٥٨) الحديث (٥٩٦٠ ، ٥٩٦٤) ، والدارقطني في السنن باب السنة في سجود الشكر (٤٠١/١) ، والحاكم في المستدرک باب سجدة الشكر (٢٧٦/١) ، والبيهقي (٣٧١/٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف في سجدة الشكر (٣٦٦/٢) .

(٤) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٥) في (ع) : [البحار] . روى البيهقي من حديث أبي عوف عن رجل بلفظ : إن أبا بكر رضي الله عنه لما أتاه فتح البصرة سجد . في الكبرى (٣٧١/٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف في سجدة الشكر (٣٦٧/٢) ، وعبد الرزاق في المصنف باب سجود الرجل شكرا (٣٥٨/٣) الحديث (٥٩٦٣) .

(٦) رواه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة في المصنف في سجدة الشكر (٣٦٨/١) ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف باب سجود الرجل شكرا (٣٥٨/٣) الحديث (٥٩٦٢) .

(٧) في (م) : [لا نأبى] . (٨) في (ن) : [نمتنع] .

(٩) في (م) ، (ع) : [لأن السنة] مكان المذهب ، وساقط من (ن) .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (م) واستتركه المصنف في الهامش .

(١١) في (م) ، (ع) : [ما لم] .

(١٢) في (ع) : [لم تحرك] .

صلى ركعتين^(١) ، ولم يدل ذلك على أن صلاة الشكر مسنونة ، فكذلك^(٢) لا يدل [على] ^(٣) أن السجود مسنون .

(١) أخرجه الترمذي في باب سجدة الشكر (٣٤١/١) ، وصاحب مصباح الرجاء (٤٤٨/١) الحديث (٤٨٩ - ١٣٩١) ، وعزاه ابن كثير إلى السهفي في البداية والنهاية في مقتل أبي جهل لعنه الله (٢٨٩/٣) .
(٢) في (٥) : [فذلك] .
(٣) ساقطة من (٢) .



إذا صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه بناء جاز

٢٨٥٧ - قال أصحابنا : إذا صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه بناء جاز^(١).

٢٨٥٨ - وقال الشافعي : لا يجوز حتى يكون بين يديه بناء ، وكذلك قالوا : إذا صلى في نفس الكعبة ولا بناء لها ، أو توجه إلى الباب وليس له عتبة^(٢).

٢٨٥٩ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَطَهَّرَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِلْعَلَّامِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالزُّكَّانَ الشُّجْرَةَ ﴾^(٣) ، ولم يفصل بين حال دون حال .

٢٨٦٠ - ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ قَوْلِهِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْمَكِّيِّ ﴾^(٤) ، والشرط يمر به عن البعض ، ومن صلى على سطحه فقد توجه إلى ما بين يديه منه .

٢٨٦١ - ولا يقال : إنه لم يتوجه إلى شيء منه ؛ ألا ترى^(٥) أن الكعبة تحته وليست بين يديه ؛ لأن هواها^(٦) بين يديه ، وهواء^(٧) البقعة من البقعة ؛ لأنه متوجه إلى الأرض التي بين يديه بناء جاز^(٨) وإن لم يكن ، كمن صلى خارج الكعبة ومن

(١) راجع : الأصل (٤٥٥/١ ، ٤٥٦) ، بدائع الصنائع : فصل في شرائط الأركان (١٢١/١) ، الهداية مع فتح القدير (١٥٢/٢) ، البداية في كتاب الصلاة (٣٣٦/٣ ، ٢٣٧) ، جمع الأنهر (١٩١/١) .

(٢) قال الشافعي في الأم : ولو استقبل بابها فلم يكن بين يديه شيء من بنائها يستبرأ لم يجزه له . راجع الأم : باب الصلاة في الكعبة (٩٨/١ ، ٩٩) ، الوسيط (٥٨٣/٢) ، حلية العطاء (٥) ، باب استقبال القبلة (٦٠/٢) ، المجموع مع المذهب (١٩٧/٣ - ٢٠٠) ، معنى المحتاج : فصل في استقبال القبلة (١٤٤/١ ، ١٤٥) ، نهاية المحتاج (٤٣٦/١ ، ٤٣٧) ، وقال مالك في رواية وأحمد : لا يجوز للكتوبة بحال ، لا على ظهرها ولا في جوفها ، وعن مالك رواية أخرى مثل قول الحنفية تجوز مع الكرامة . راجع : المدونة (٩١/١) ، الكافي لابن عبد البر (١٩٩/١) ، شرح الزرقاني (١٩١/١ ، ١٩٢) ، فوائد الأحكام الشرعية ص ٥٢ . راجع : الإصباح : باب ستر العورة (١١٦/١ ، ١١٧) ، وباب ما يجوز فيه الصلاة (١٤٧/١) ، الكافي لابن قدامة (١١٠/١) ، المنهاج (٢٢/٢) .

(٣) سورة الحج : الآية ٢٦ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٤٤ .

(٥) في (ص) : [ألا ترى] .

(٦) في (ن) : [لا هواها] .

(٧) في (ص) : [وهو] .

(٨) في (ص) : (ح) ، (ع) : [ما جاز] .

صلى على أبي قيس .

٢٨٦٢ - ولأن البيت يتعلق به حكمان : صلاة وطواف ، فإذا لم يعتد في حوز أحدهما البناء بحال ، فكذلك ^(١) الآخر .

٢٨٦٣ - ولأن الأحكام المتعلقة بالبيت لا يقف ^(٢) ثبوتها ^(٣) على البناء ^(٤) ، بدلالة منع الجنب ^(٥) من دخوله ، ويحرم الاصطلياد فيه .

٢٨٦٤ - ولأن كل بقعة صحت الصلاة فيها صحت على ظهرها من غير بناء ، كسائر البقاع .

٢٨٦٥ - ولأن بين يديه جزءاً من الكعبة فصار كالبناء .

٢٨٦٦ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

٢٨٦٧ - والجواب : أن الشطر قد قيل إن المراد به البعض ، وهذا موجود ، وقيل إن المراد به الجهة ، وهذا موجود .

٢٨٦٨ - ولا يقال : إن من صلى على السطح لا يقال : صلى إليها ، وإنما يقال : صلى فيها ؛ لأن هذا كلام من يمنع الصلاة عليها بكل حال ، والخلاف بيننا ^(٦) في الأحوال لا في الأصل .

٢٨٦٩ - قالوا : روي عن ابن عباس أنه قال : لا يجوز الصلاة في سبع مواطن ^(٧) . وذكر فيها ظهر البيت العتيق ^(٨) .

٢٨٧٠ - قلنا : هذا متروك بالإجماع ؛ ألا ترى أن الصلاة جائزة بالاتفاق مع الخائل ، فيحتمل أن يكون نهى عن ذلك لما فيه من الاستعلاء على البيت ، وهذا يؤدي إلى حمل النهي على العموم ، أو يحتمل على من صلى على طرف منها لا يبقى بين يديه شيء .

(١) في (م) : [فلذلك] .

(٢) في (ن) : [لا تقف] .

(٣) في (م) : [ثبوتها] .

(٤) في (ن) : [على البناء] .

(٥) في (م) : (ع) : [الخيط] .

(٦) في (م) : (ع) : [بينا] .

(٧) في (ن) : [من] .

(٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [مواضع] ، وفي كل النسخ : [سبع] .

(٩) المعروف لنا في هذا الأمر أنه من رواية ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، وقد رواه الترمذي من طريق دودى الحصين في السنن (١٧٨/٢) الحديث (٣٤٩) ، وابن ماجه (٢٤٦/١) الحديث (٧٤٦) ، وأخرجه ابن ماجه من طريق الثبتي بن نافع رقم الحديث (٧٤٧) ، وقال الترمذي : إسناده ليس بهذا القوى

إذا صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه بناء جاز ٢٧٣/٢

٢٨٧١ - قالوا : روى أن الكعبة لما احترقت في أيام ابن الزبير أمره ابن عباس أن يعلق عليها أنطاغاً ^(١) ، فلو كان الحائل غير معتبر لم يكن للأمر بذلك معنى .

٢٨٧٢ - قلنا : إنما أمر بذلك لأن الناس يستديرون في الصلاة إليها ، فإذا لم يكن حائل ^(٢) صلى بعضهم إلى وجوه بعض ، وهذا لا يصح .

٢٨٧٣ - قالوا : ترك التوجه إلى جزء من الكعبة في صلاة فرض أمنا ^(٣) ، فصار كمن صلى على طرفها .

٢٨٧٤ - قلنا : لا نسلم الوصف ؛ لأنه متوجه ^(٤) إلى جزء منها . والمعنى في الأصل أنه لو كان هناك بناء لم تجز ^(٥) الصلاة ، كذلك مع عدمه . ولما كان في مسائلنا تجوز ^(٦) الصلاة إذا كان بين يديه بناء ، فكذلك مع عدمه .

٢٨٧٥ - قالوا : الحكم إذا تعلق بالبقعة ، فالمقصود نفس البقعة دون الهواء ، والدليل عليه البيع .

٢٨٧٦ - قلنا : تحريم الصيد يتعلق بالبقعة والهواء ، وكذلك جواز الاعتكاف والامتناع ^(٧) من الاستقبال بالفرج ^(٨) .

(١) الطع : المتخذ من الأديم ، وهو الجلد .
ذكر فيه أربع لغات : فتح النون وكسرهما ، ومع كل واحد فتح الطاء وسكونها ، والجمع أنطاغ ونطوع .

هكذا في المصباح المنير (٥٨٢/٢)

لم نشر على هذا الحديث بهذا اللفظ بعد . وقد أخرجه مسلم من حديث عطاء مطولا في الصحيح : باب

(٢) في (ن) : [حالم] .

(٣) في (م) : [أساء] .

(٤) في (م) ، (ع) : [يتوجه] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لم يجز] .

(٦) في (م) ، (ع) : [يجوز] .

(٧) في (ن) : [والاستباح] .

(٨) في (ن) : [الفرج] .



إذا قرأ المصلي في المصحف بطلت صلاته

- ٢٨٧٧ - قال أبو حنيفة : إذا قرأ في المصحف بطلت صلاته ^(١) .
- ٢٨٧٨ - وقال الشافعي : لا تبطل ^(٢) .
- ٢٨٧٩ - لنا : أنه متلقن القرآن من غيره في صلاته ، فأشبهه إذا تلقن من أجنبي . ولا يلزم إذا تلقن من الموثم ؛ لأنه إن كان يحفظ ما تلقنه ^(٣) فتلقن فسدت الصلاة .
- ٢٨٨٠ - ولأن القراءة من الكتاب في الصلاة تشبه ^(٤) صنع الكفار ، وقد قال عليه السلام : ^(٥) « من تشبه ^(٦) بقوم فهو منهم » ^(٧) .
- ٢٨٨١ - ولا يقال : إن التشبيه ^(٨) بهم إنما منع ^(٩) منه فيما لا يجوز فأما في الجائز فلا يمنع منه ؛ لأننا لا نسلم لهم جواز هذا الفعل في الصلاة .
- ٢٨٨٢ - ولأنه غير حافظ لما يقرأه ، فإذا قرأه من كتاب فسدت صلاته ، كما لو قرأه بالفارسية .

- (١) وقال أبو يوسف ومحمد : صلاته تامة مع الكراهة . راجع تفصيل المسألة في : الأصل (٢٠٦/١) ، الميسوط « باب الحدث في الصلاة » (٢٠١/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهامشه العناية (٤٠٢/١) ، ٤٠٣) ، البداية (٥٠٢/٢ ، ٥٠٣) .
- (٢) راجع : الوسيط (٦٥٩/٢) ، حلية العلماء (٨٩/٢) ، المجموع (٩٥/٤) . وقال مالك وأحمد في إحدى روايتيه : يجوز ذلك في النافلة دون الفريضة . قال ابن قدامة : يكره في الفرض ولا بأس به في التطوع إذا لم يحفظ ، فإن كان حافظاً كره أيضاً . راجع : المدونة (١٩٤/١) ، شرح الزرقاني فصل في النوازل (٢٨٦/١) ، الإصباح (١٤٠/١ ، ١٤١) ، المغني (٥٧٥/١) .
- (٣) في (ص) : [لا يحفظ] مكان : [يحفظ] ، وفي (ن) : [ما لا يلقنه] .
- (٤) في (٢) ، (ع) : [شبه] ، وفي (ن) : [فتشبه] .
- (٥) في (٢) ، (ن) ، (ع) : [النسي ^{نسي}] .
- (٦) في (ع) : [شبه] .
- (٧) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر (٣٩٩/٢) ، وأخرجه أحمد مطولاً (٥٠/٢) ، وعراه لنافوي ذى الطبراني في الأوسط عن حذيفة في مختصر شرح الجامع الصغير (٢٨٩/٢) .
- (٨) في (٢) ، (ع) : [الشبه] .
- (٩) في (٢) ، (ن) ، (ع) : [يمنع] .

إذا قرأ المصلي في المصحف بطلت صلاته ٢٧٥/٢

٢٨٨٣ - احتجوا : بأن حمل المصحف بمجرد لا يبطل والنظر بانفراده لا يبطل^(١) ، وكذلك القراءة والفكر ، فإذا اجتمعت لم تبطل .
٢٨٨٤ - قلنا : ليس إذا كان الفعل لا يبطل^(٢) الصلاة لم يبطلها^(٣) إذا^(٤) : ننضم إلى غيره^(٥) ؛ الدليل عليه : المشي والعمل اليسير لا يبطل ، وإذا طال أبطل .

(٢) في (م) : [لا تبطل] .
(٤) في (ن) : [وإذا] بالمطع .

(١) في (م) : [لا تبطل] .
(٢) في (م) : [لم تبطلها] .
(٥) في م : [إليه غيره] .



لا يجب على المرتد قضاء الصلوات إذا أسلم

- ٢٨٨٥ - قال أصحابنا : لا يجب على المرتد قضاء الصلوات إذا أسلم ^(١) .
- ٢٨٨٦ - وقال الشافعي : يجب ^(٢) .
- ٢٨٨٧ - لنا : قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٣) ، والغفران يقتضي إسقاط حكم ما تقدم .
- ٢٨٨٨ - ولا يقال : إن المرتد لا يسمى كافرا لأن له اسما خاصا ، وذلك لأن (٤) الكفر عام ، وإن كان كل نوع منه يختص باسم ، كقولنا : وثني ^(٥) ، ومجوسي . وقد سمي الله تعالى المرتد كافرا بقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ ^(٦) .
- ٢٨٨٩ - قالوا : المراد به : الكافر الأصلي ، لأنه قال ﴿ وَإِنْ يَوَدُّوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٧) ، يعني في القتل والجزية ، والمرتد لا تؤخذ ^(٨) منه الجزية ، وقال : ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ ^(٩) فِتْنَةً ﴾ ^(١٠) ، ولم تكن ^(١١) للمرتدين فنة ^(١٢) زمن النبي ﷺ .

- (١) قال الطحاوي في مختصره : « ولا يقضي المرتد شيئا من الصلوات ولا بما شُبه به سواها ، ويكون بارتداده كمن لم يزل كافرا » . راجع : مختصر الطحاوي في آخر « باب صفة الصلاة » ص ٢٩ ، مجمع الأنهر « باب قضاء الفوائت » (١٤٧/١) ، در المختار « باب قضاء الفوائت » (٥١٦/١) .
- (٢) راجع تفصيل المسألة في : الوسيط ، « كتاب الصلاة » (٥٥٦/٢ ، ٥٥٧) ، حلية العلماء « كتاب الصلاة » (٧/٢) ، فتح العزيز « كتاب الصلاة » (٩٤/٣ ، ٩٥) ، المجموع مع المذهب « كتاب الصلاة » (٤/٣ ، ٥) ، مفتي المحتاج « كتاب الصلاة » (٣٠/١) .
- قال مالك وأحمد في الصحيح مثل قول الحنفية : لا يجب على الكافر أصليا كان أو مرتدا قضاء الصلاة إذا أسلم . راجع : المجموع ، والكافي لابن قدامة « كتاب الصلاة » (٩٣/١) .
- (٣) سورة الأنفال : الآية ٣٨ .
- (٤) في (٥) : [أن] .
- (٥) سورة النساء : الآية ١٣٧ .
- (٦) في (٨) : (م) ، (ع) : [لا يؤخذ] .
- (٧) سورة الأنفال : الآية ٣٨ .
- (٨) في (٩) : (م) : [لا يكون] .
- (٩) في (١١) : (م) : [ولم يكن] .
- (١٠) في (١٢) : (م) ، (ع) : [في] .

لا يجب على المرتد قضاء الصلوات إذا أسلم ٩٧٧/٢

٢٨٩٠ - قلنا : قوله : ﴿ وَإِنْ يَتُودُوا ﴾ إلى الكفر ﴿ سَلَتْ الْأَوَّلِيَّت ﴾ التوبة أو القتل ، وأما الجزية فقد يكون سنة وقد لا يكون ؛ ألا ترى أن الوثني من العرب [لا ^(١)] يثبت في حقه .

٢٨٩١ - وأما ^(٢) قولهم : لم يكن للمرتدين فقة ، فغلط ؛ لأن مسيلة ارتد ومن معه وكان لهم فقة ، ولو لم يكن اقتضت الآية المرتد إذا صار من ^(٣) جملة الكفار الأصليين ، فيلزمهم فقة .

٢٨٩٢ - ولا يقال : إما لا نسلم أن ^(٤) الانتهاء يكون مع ترك القضاء ، أن القضاء مختلف فيه والإسلام لا يقف على التزام يختلف فيه ، كما لا يقف على التزام الأضحية .
٢٨٩٣ - ولا يقال : المراد به غفران المأثم ^(٥) ؛ لأن الغفران يقتضي الإسقاط والتغطية ، وهذا يوجب رفع العبادة من كل وجه .

٢٨٩٤ - ويدل عليه قوله ~~الكفر~~ : « الإسلام يجب ما قبله » ^(٦) ، وفيه إجماع الصحابة ؛ لأن غطفان وبني ^(٧) حنيفة ارتدوا ثم أسلموا ^(٨) ولم ينقل أنهم أمروا بقضاء الصلوات ، فلو وجب ذلك لم يتركه الصحابة . ولأنها توبة من كفر فأشبه الكافر الأصلي .

٢٨٩٥ - ولا يقال : المعنى فيه أنه لم يلتزم ^(٩) الصلوات ، والمرتد قد التزمها ؛ لأن الواجب لا يقف على الالتزام ؛ ألا ترى أن الفقير لو التزم الحج والزكاة لم يلزمه ، ولو لم يلتزم الصلاة لزمته . ولا يقال : إن المرتد يضمن ما أتلفه علينا ، والحربي لا يضمن ، لالتزام ^(١٠) أحدهما ، كذلك الحربي يضمن التزام ^(١١) الضمان ؛ لأننا لا نسلم ذلك ، بل يلزمه الضمان ؛ لأنه من أهل دارنا ، ويسقط الضمان عن الحربي لاختلاف ^(١٢) الدارين ^(١٣) أن المرتد لو

(١) لفظ : [لا] ساقطة من (م) ، (ع) . (٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فلما] .

(٣) في (ن) : [في] . (٤) في (ن) : [لأن] .

(٥) في غير (ع) : [للمؤثم] .

(٦) أخرجه أحمد في المسند (١٩٩/٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) ، وأخرجه الوفا في (٤٨٤/٢ - ٨٥٧ - ٨٥٩) .

(٧) في (ن) : [وهي] .

(٨) انظر لوتناد ببني حنيفة وإسلامهم في (البداية والنهاية) في « مقتل مسيلة الكذاب » (٣٢٣/٦ - ٣٢٧) .

(٩) في (ن) : [لم يلزم] . (١٠) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الالتزام] .

(١١) في غير (م) : [الالتزام] .

(١٢) لفظ : [لاختلاف] ساقطة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(١٣) يخاض في جميع النسخ .

لحق بمن أتلف ^(١) لم يلزمه الضمان .

٢٨٩٦ - ولأنها صلوات ^(١) الكافر ^(٢) ولأنها صلاة معنى وقتها في حال هو ^(٣) فأشبه ما تركه الكافر الأصلي .

٢٨٩٧ - ولا معنى لقولهم : إن الوصف ^(٤) تأثير ^(٥) المسلم ثم ارتد ثم أسلم لا يقضيه ، وإن كان تركه في حال له ^(٦) الإيمان ؛ لأننا وضعنا العلة بحكم خاص ، والمعلل أن يختص ^(٧) حكمه ونعمه ، فإذا دل على حكم ^(٨) .

٢٨٩٨ - لا يقال : إن علته غير مؤثرة ، ولأن الكفر معنى ينفي وجوده فعل الصلاة من جميع ^(٩) نافيًا لقضاء ما فات وقته من الصلوات معه ، كالحيض .

٢٨٩٩ - ولأنه لو وجد ^(١٠) بقى قضاء ما مضى وقته من الصلوات ، فكان الطارئ مثله ، [أصله : الحيض] ^(١١) .

٢٩٠٠ - [احتجوا] ^(١٢) بقوله ^(١٣) : من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ^(١٤) ، فمير بالنسيان عن الترك ، وهذا شائع ^(١٥) ؛ كقوله تعالى ﴿ تَا مَنَسَحَ مِنْ مَّاءٍ أَوْ ثِيَابٍ ﴾ ^(١٦) ، وقال : ﴿ كَسُوا اللَّهَ فَنَسِيهُمُ ﴾ ^(١٧) . بمعنى تركهم .

٢٩٠١ - والجواب : أن حقيقة / النسيان يفيد ما تركه الإنسان وهو غافل عنه ، فأما ما اعتمد تركه فلا يقال : إنه نسيه ^(١٨) على الإطلاق ؛ ألا ترى أنه لا يقال ^(١٩) : نسي فلان عامدًا ، ولو صح أن يعبر عن الترك لجاز أن يجمع بينه وبين العمد ، وليس إذا عبر بالنسيان عن الترك على وجه التوسع يجوز أن يترك الحقيقة في كل موضع .

٢٩٠٢ - قالوا : نفرض المسألة فيمن نسي صلاة حال رده .

٢٩٠٣ - قلنا : ظاهر الخبر يقتضي الصلاة التي يجب فعلها بالذكر ، وهذه الصلاة

(١) في (د) : [ألف] .

(٨) في (ص) : [بعض] .

(١٢) ساقطة من (ع) .

(١٤) في (ص) ، (د) : [لقوله] .

(١٥) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٣٢) .

(١٦) في (م) ، (د) : [مانع] .

(١٨) سورة البقرة : الآية ١٠٦ .

(٢٠) في (م) ، (ع) : [البته] .

(٢١) في (م) ، (د) ، (ع) : [يقال] ، مكان : [لا يقال] .

(٢) (٧ - ٢) ياض في كل النسخ .

(٩) (١١ - ٩) ياض في كل النسخ .

(١٣) مكانها ياض في (ص) .

(١٧) في (ص) : [لقوله] .

(١٩) سورة التوبة : الآية ٦٧ .

لا يجب على المرتد قضاء الصلوات إذا أسلم ٦٧٩/٢

لا يلزم فعلها بالذكر حتى نسلم ، فلا يتناولها (١) الخبر .

٢٩٠٤ - قالوا : نفرض الكلام فيمن نسي صلاة قبل رده ثم ارتد ثم أسلم ثم ذكرها ، فعليه أن يقضيها بنفس الذكر عندنا .

٢٩٠٥ - قلنا : ظاهر الخبر يقتضي وجوب القضاء عند الذكر بكل حال ، وهذا لا يرجد فيما ذكرتموه .

٢٩٠٦ - قالوا : ترك الصلاة بفعله بمعصية (٢) فوجب أن يكون عليه القضاء ، كالسكران .

٢٩٠٧ - قلنا : لا تأثير لقولكم : بمعصية (٣) ؛ لأن ما تركه المرتد في (١) حال نسيانه ونومه لم يتركه بمعصية ، والقضاء واجب . ثم المعصية إن أرادوا بها السكر فذلك من فعل الله تعالى ، وليس بمعصية ، وإن أرادوا الشرب فالترك لا يقع به .

٢٩٠٨ - ثم المعنى في السكر [أنه] (٥) لو قارن (٦) البلوغ لم يمنع وجوب القضاء ، فكذلك إذا طرأ ، والكفر لو قارن (٧) البلوغ منع القضاء ، كذلك إذا طرأ .

٢٩٠٩ - قالوا : خرج من أهل الصلاة بما هو غير معذور فيه ، كالسكران .

٢٩١٠ - قلنا : الوصف غير مسلم في الأصل ؛ لأنه لم يخرج عن أهل (٨) الصلاة ، كما لا يخرج النائم ، ولأن السكر لا يكون بفعله ، فهو فيه معذور ، وإنما لا يعذر في الشرب ، والترك لا يقع به .

٢٩١١ - قالوا : ترك الصلاة بعد اعتقاد وجوبها بمعصية فلزمه (٩) قضاؤها (١٠) ، كما لو تركها عامدا .

٢٩١٢ - قلنا : الوصف غير مسلم على قول من يقول من أصحابنا : إن الكافر غير مخاطب ؛ لأن الصلاة إذا لم يجب (١١) لم يقل تركها ، واعتقاد وجوبها لا معنى له ؛

(١) في (م) ، (ع) : [فلا يتناولها] -

(٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [صلاته] ، وفي (ع) مكان [بمعصية] : [بمعصية] -

(٣) في (ع) : [بمعصيته] - (٤) حرف [في] ساقط من (ع) -

(٥) الرابذة من (ن) - (٦) في (م) ، (ع) : [لو قال] -

(٧) في (م) ، (ع) : [لو قال] -

(٨) لفظ : [أهل] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ح) واستدركه لصلب في الهاشم -

(٩) في (م) ، (ع) : [فليزم] - (١٠) في (ن) : [قضاؤها] -

(١١) في (م) : [يجب] -

لأننا قد بينا أن الاعتقاد لا تأثير له في الوجوب ، وذكر المعصية لا تأثير له على ما قدمناه . ثم المعنى فيه إذا تركها عامداً أنه تركها مع اعتقاد وجوبها ولم يطرأ^(١) ما يجمع الوجوب ، وليس كذلك في مسائلنا ؛ لأنه تركها مع جحود وجوبها ، فصار كما تركه الكافر الأصلي .

٢٩١٣ - قالوا : كل من التزم شيئاً واعتقده لزمه حكمه ، الدليل عليه : المسلم^(٢) لما التزم ضمان الأنفس والأموال ووجوب العبادات لزمه حكمها ، والتزم الإيمان فلم يقر على تركه^(٣) بجرية ولا استرقاق^(٤) ، والحربي لم يلتزم^(٥) ضمان النفس والأموال والعبادات الشرعية ، فلم يلزمه ضمانها ، ولم يلتزم الإسلام فجاء أن يقر^(٦) على الكفر بالجرية والاسترقاق .

٢٩١٤ - قلنا : المسلم لم يلزمه ضمان الأنفس والأموال^(٧) لأنه التزمها لكن بحكم الدار ؛ ألا ترى أن الصبيان في دار الإسلام يلزمهم ضمان الأنفس والأموال وإن لم يلتزموها ، وكذلك العبادات ، ولا يلزم المسلم بالالتزام ؛ لأن صبيان المسلمين إذا بلغوا لزمته العبادات وما التزموها ، وكذلك المسلم لا يقر على الكفر بجرية^(٨) ولا استرقاق ، ليس بالالتزام ، لكن لأن كفره لا يقر عليه ؛ ألا ترى أن عبدة الأوثان من العرب لا يقرّون على كفرهم مع عدم الالتزام ، والحربي إنما سقطت عنه هذه الأحكام ليس لعدم التزامه ، لكن لمباينة^(٩) الدار .

٢٩١٥ - قالوا : عبادة على البدن لا مدخل للمال فيها فلا يسقطها الكفر^(١٠) كالإيمان .

٢٩١٦ - قلنا : نقول بموجبه ؛ لأن الكفر لا يسقط الصلاة عندنا ، وإنما يسقط الإسلام . وعلى قول من قال : الكافر لا يخاطب نقول لم يجب ، [فلا يصح أن يقال : يسقطها^(١١)] . ثم لا فرق بين الإيمان والصلاة ؛ لأن المرتد لا يجب [^(١٢)] عليه

(١) في (ن) : [يظن] مكان [يطرأ] . (٢) في (ع) : [عليه السلام] مكان : [المسلم] .

(٣) في (ع) : [على تركها] . (٤) في (م) ، (ع) : [والاسترقاق] .

(٥) في (ع) : [لم يلزم] . (٦) في (ن) : [فصار أن يقر] .

(٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الأموال والأنفس] بالتقديم والتأخير .

(٨) في (ن) : [لجرية] . (٩) في (ن) : [لمباينة] ، وفي (م) : [لمباينة] .

(١٠) لفظ : « الكفر » ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(١١) في (ن) : [يسقطها] .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

لا يجب على المرتد قضاء الصلوات إذا أسلم ٦٨٩/٢

قضاء الإيمان ؛ لأن ذلك لا يتصور فيه ، وإنما يجب استقبال الإيمان ، فكذلك نقول في الصلاة لا يجب عليه القضاء ويستقبل فعلها بعد الإسلام .

٢٩١٧ - ولا يقال : إن المرتد أشبه بالمسلم منه بالكافر الأصلي ؛ لأنه يضمن بالإتلاف ولا يسترق ولا يطالب بالجزية ويقتل إذا قتل .

٢٩١٨ - قلنا : إن ارتد أهل بلد تسمى ^(١) نساؤهم وذرايرهم ولم يضمنوا بالإتلاف إذا تخيروا ولا يسترق رجالهم ولا يؤخذ منهم الجزية ، كعبدة الأوثان من العرب .

(١) في (م) : [يسمى] .



إذا شك المصلي في صلاته والشك لا يتكرر منه استأنف

- ٢٩١٩ - قال أصحابنا : إذا شك في صلاته والشك لا يتكرر منه استأنف ^(١) .
- ٢٩٢٠ - وقال الشافعي : بني على اليقين ^(٢) .
- ٢٩٢١ - لنا : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « لا غرار في الصلاة » ^(٣) ، والغرار : الخروج من فرضها بالشك ^(٤) . وهذا يدل على وجوب الاستئناف .
- ٢٩٢٢ - وقال ^(٥) : « دع ما يريك إلى ما لا يريك » ^(٦) .
- ٢٩٢٣ - ولأنه يمكنه إسقاط فرضه بيقين من غير مشقة ، فوجب أن يلزمه ، أصله :

- (١) راجع : الأصل (٢٢٤/١) ، كتاب الحجة (٢٢٨/١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٠ ، الميسر (٢١٩/١) ، تحفة الفقهاء (٢١٠/١ ، ٢١١) ، بدائع الصنائع (١٦٥/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشيه العناية (٥١٨/١ ، ٥١٩) ، البناء (٧٥٧/٢ - ٧٦٣) ، مجمع الأنهر (١٥٢/١ ، ١٥٣) .
- (٢) راجع : الأم «باب سجود السهو» (١٢٩ ، ١٢٨/١) ، مختصر المزني (ص ١٧) ، الوسيط (٦٧/٢ ، ٦٧) ، حلية العلماء (١٣٥/٢ - ١٣٧) ، فتح العزيز (١٦٧/٤ ، ١٦٨) ، المجموع مع المذهب (١٠٦/٤ - ١١١) ، معنى الاحتجاج (٢٠٩/١) ، وقال مالك وأحمد في إحدى رواياته مثل قول الشافعي : يسي على اليقين . قال ابن قدامة في المغني : « واختار الحارثي التفرقة بين الإمام والمفرد ، والمشهور عن أحمد : التناه على اليقين في حق للمفرد » . راجع تفصيل المسألة في : المغني (١٧٦/١ ، ١٧٧) ، الكافي لابن عبد البر (٢٢٦/١) ، الاستذكار (٢٤٣/٢ - ٢٤٥) ، بداية المجتهد (٢٠٢/١ ، ٢٠٣) ، الكافي لابن قدامة (١٦٧/١) ، المغني (١٦٧/٢ - ١٦٩) .
- (٣) هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة (٢٣٥/١) ، والبيهقي في الكبرى (٢٦٠/٢ ، ٢٦١) . راجع تحريجه أيضا في شرح السنة ، في كتاب الاستئذان ، باب بدء السلام (٢٥٧/١٢) ، الحديث (٣٢٩٩) .
- (٤) في (٢) ، (ع) : [يخرج فرضها من الشك] .
- (٥) هذا الحديث أخرجه الترمذي من حديث حسن بن علي في « كتاب صفة القيامة » ، باب (٦٠) (٦٦٨/٤) ، الحديث (٢٥١٨) ، والسياتي في « كتاب الأثرية » (٣٢٧/٨ ، ٣٢٨) ، والحاكم في المستدرک في « كتاب البروع » (١٣/٢) (١٣/٢) وأخرجه أحمد في المسند ، الحديث (١٧٢٣) ، وصحان في صحيحه ، الحديث (٥١٢) . قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » . راجع تحريجه أيضا في شرح السنة ، باب الاتقاء عن الشبهات (١٦/٨ ، ١٧) ، الحديث (٢٠٣٢) .

إذا شك المصلي في صلاته والشك لا يتكرر منه استأنف ٢٨٣/٢

من شك ^(١) في جهة القبلة أنه لا يصلي إلى الجهات ؛ لأنه ^(٢) تكرر كل فرض أربع مرات ، وفيه ^(٣) مشقة ؛ ولأنه قادر على فعله من غير مشقة ، فوجب أن يلزمه ، كمن شك في القبلة وبحضرتة ^(٤) من يسأله عنها .

٢٩٢٤ - ولأن مخالفا قد وافقنا على اعتبار اليقين ، وما ذكرناه أقرب إليه ، فكان أولى . وهذه المسألة مبنية على أن الزيادة في الصلاة على وجه النسيان يطلها ، فإذا سئ على اليقين جاز أن يكون قد زاد فيها ركعة ، فبطلت ، وإذا استأنف أدى الفرض ييقن .

٢٩٢٥ - احتجوا : بحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « من شك في صلاته فلم يدر أثلاثا [صلى] ^(٥) أم أربعاً ، فليخ الشك وليبن على اليقين » ^(٦) .

٢٩٢٦ - والجواب : أن إلغاء الشك يكون بالاستئناف ، كما يكون بما يقولونه ، والاستئناف أولى ؛ لأنه يسقط الفرض ييقن ، فهو أبعد من الشك .

٢٩٢٧ - ولا يقال : إن الاستئناف لا يسمى بناء ؛ لأنه ^(٧) يقال : بنى على الصلاة ، ويقال ^(٨) : بنى على اليقين ، بمعنى أنه أخذ بذلك وعمل عليه .

٢٩٢٨ - قالوا : روي في حديث عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أواحدة صلى أم اثنتين ^(٩) فليجعلها واحدة » ^(١٠) .

٢٩٢٩ - والجواب : أنه محمول على من يعتاد الشك ؛ بدليل ما قدمناه .

٢٩٣٠ - قالوا : كل معنى إذا تكرر منه ما لا يلزمه استئناف الصلاة به ^(١١) كذلك

(١) في (٥) : [من شك هل صلى أو لم يصل ولم يلزم إذا تكرر الشك لأن التكرار فيه مشقة ولا يلزم من شك] مكان : [من شك] .

(٢) في (٥) : [لأن] .

(٣) في (٥) : [فيه] بدون المطف .

(٤) في (٥) : (م) ، (ن) ، (ع) .

(٥) تقدم تخريج حديث أبي سعيد في مسألة (٢٨) .

(٦) في (٥) : [لا] .

(٧) في (٥) : (م) ، (ع) : [اثنتين] .

(٨) حديث عبد الرحمن بن عوف ، أخرجه أحمد بلفظه في المسند (١٩٠/١) ، وأخرجه ترمذي

(٢٤٥/٢) ، الحديث (٣٩٨) ، وابن ماجه (٣٨١/١) ، (٣٨٢) ، الحديث (١٢٠٩) ، والترمذي

(٣٧٠/١) ، والبيهقي في الكبرى (٣٣٢/٢) ، (٣٣٩) ، والحاكم في المستدرک ، في « كتاب السهو »

(٣٢٥/١) ، قال الترمذي : « هذا حديث حسن عريب صحيح » ، وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم » . (١٧٤/٢) .

(٩) لفظ : [به] ساقط من (ع)

إذا أصابه أول مرة ، كالتيمم .

٢٩٣٩ - قلنا : يبطل بسلس البول ودم الاستحاضة ، فإنه أول ما يعرض يلزم معه الاستئناف ، وإن تكرر جازت الصلاة معه . ولأن^(١) من يعتاد الشك يشق عليه أداء الصلاة ييقن ، ومن لا يعتاد [هـ]^(٢) لا يشق عليه ، والفرض يسقط بالمشقة ، ولا يسقط مع عدمها .

(٢) الزيادة من (د) .

(١) في (ج) : [ولا] .



إذا شك في صلاته والشك يكثر منه بنى على غالب ظنه

٢٩٣٢ - قال أصحابنا : إذا شك في صلاته والشك يكثر منه ، بنى على غالب ظنه^(١) .

٢٩٣٣ - وقال الشافعي : يبنى على اليقين^(٢) .

٢٩٣٤ - لنا : ما رواه إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا شك أحدكم فليظن أخرى ذلك إلى الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدة السهو »^(٣) .

٢٩٣٥ - وروى سعيد عن عمرو بن دينار أنه سمع سليمان الشكري^(٤) يحدث

(١) قال السمرقدي في التحفة : وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يبنى على اليقين ، وهو الأقل . انظر : تحفة الفقهاء (٢١١/١) ، باب السهو في الصلاة وما يقطعها (٢٢٤/١) ، كتاب الحجة باب الخطأ والسيان والسهو (٢٢٨/١) ، مختصر الطحاوي باب السهو (ص ٣٠) ، المبسوط باب سجود السهو (٢١٩/١) ، تحفة الفقهاء باب السهو (٢١٠/١ ، ٢١١) ، بدائع الصنائع فصل في سبب الوجوب (١٦٥/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه الضاية باب سجود السهو (٥١٨/١ ، ٥١٩) ، البناء باب سجود السهو (٧٥٧/٢ - ٧٦٣) ، مجمع الأنهر باب سجود السهو (١٥٢/١ ، ١٥٣) .

(٢) راجع : الأم باب سجود السهو (١٢٨/١ ، ١٢٩) ، مختصر المرني باب سجود السهو وسجود الشكر (ص ١٧) ، الوسيط الباب السادس في أحكام السجدة (٦٧٠/٢ ، ٦٧١) ، حلية العلماء باب سجود السهو (١٣٥/٢ - ١٣٧) ، فتح العزيز الباب السادس في السجدة (١٦٧/٤ ، ١٦٨) المجموع مع المذهب باب السهو (١٠٦/٤ - ١١١) ، مفتي المحتاج باب سجود السهو (٢٠٩/١) . وانظر : المتن في إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته (١٧٦/١ ، ١٧٧) ، الكافي لابن عبد البر باب السهو في الصلاة (٢٢٦/١) ، الاستذكار باب إتمام المصلي لما ذكر إذا شك في صلاته (٢٤٣/٢ - ٢٤٥) ، بداية المصنف (٢٠٣ ، ٢٠٤) ، الكافي لابن قدامة باب سجود السهو (١٦٧/١ ، ١٦٨) ، المتني باب سجود السهو (١٦٢/٢ - ١٩) .

(٣) أخرجه مسلم بألفاظ متقاربة في الصحيح ، في كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له (٢٣٠/١) ، البارقضي من طريق إبراهيم عن علقمة في السنن باب البناء على غالب الظن (٣٧٦/١) ، وأبو داود باب إذا صلى حمشا (٢٥٨/١) ، وابن عزيمة في صحيحه باب سجود السهو في الزيادة في الصلاة بعد التسليم (١١٣/٢ ، ١١٤) ، الحديث (١٠٢٨) ، والسياتي في كتاب السهو ، باب التحري (٢٩/٢) ، والبيهقي في الكبرى باب لا تبطل صلاة المرء بالسهو فيها (٣٣٠ ، ٣٣٠/٢) .

(٤) في سائر النسخ : [البكري] ، وهو تصحيف ، الصواب ما أتناه . راجع ترجمته في تقريب التهذيب =

عن أبي سعيد الخدري أنه قال في الوهم : يتحرى الصواب ^(١) . وروي في هذا الخبر أنه قيل له : أتقول عن نفسك أو سمعته من رسول الله ﷺ قال : سمعته من رسول الله ﷺ . ولأن عدد الركعات شرط من شرائط الصلاة فجاز أن يتحرى فيه ، أصله : جهات القبلة . ولأنها عبادة يكثر فيها الشك ، فجاز أن يعمل فيها بتألب الظن ، أصله : إذا دفع الركعة إلى فقير ثم شك فيه . ولأن عدد الركعات شرط مختلف بالسفر والحضر ، فجاز أن يسقط بالاجتهاد ، كجهات القبلة .

٢٩٣٦ - [قالوا : جهات القبلة] ^(٢) جعل لها أمانة ، فجاز أن يرجع فيها إلى الاجتهاد ، وأعداد الركعات لم يجعل لها أمانة ، فلذلك لم يرجع فيها إلى الاجتهاد .

٢٩٣٧ - قلنا : يبطل بالأواني : أن التحري حائز فيها وإن لم يكن عليها أمانة ، وكذلك الثياب ^(٣) . ولأن الاجتهاد يحوز في القبلة مع عدم الأمانة ، كمن صلى في بيت مظلم . ولأن الاجتهاد يجوز أن يعمل به في نفس الصلاة إذا شك في أحكامها ، ويجوز الإقدام على القتل إذا قصده قاصد بالسلح وغلّب في ظنه أنه يقتله ، وقد اعتبر الاحتياط في الدماء ^(٤) ما لم يعتبر في العبادات ، فإذا جاز أن يؤخذ بالاجتهاد في ذلك فلاّن يؤخذ به ^(٥) في أعداد الركعات أولى .

٢٩٣٨ - احتجوا : بحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « من شك في صلاة فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فليخ ^(٦) الشك ، وليبن على اليقين » ^(٧) . وروى ابن عباس أنه سمع عبد الرحمن بن عوف يحدث عن النبي ﷺ أنه قال : « من شك في صلاة فلم يدر أركعتين صلى أم واحدة ، فليجعلها واحدة » ^(٨) .

= (٣٢٢/١) ، ترجمة (٥١٨) .

(١) هذا الحديث أخرجه الطحاوي من طريق شعبة بن سوار عن شعبة في المعاني باب الرجل يشك في صلاته فلا يدرى ثلاثاً صلى أم أربعاً (٤٣٥/١) ، وفي رواية أخرى : عن أبي هريرة (٣٣١/١) .

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش

(٣) في (م) ، (ع) : [الثياب] . (٤) في (ن) : [في الدنيا] .

(٥) في (ن) : [فلا يوجد به] .

(٦) في (م) : [دليلي] ، ررواه النسائي بلفظ : [فليخ] ، وأبو داود بلفظ : [فليخ] ، والدارقطني بلفظ : [فليخ] و [فليطرح] ، وكذلك مسلم .

(٧) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٦٩) .

(٨) تقدم تخريج حديث ابن عباس في مسألة (١٦٢) .

إذا شك في صلاته والشك يكثر منه بنى على غالب ظنه ٢٨٧/٢

٢٩٣٩ - والجواب : أن الشك عبارة عن تساوي الظنين ^(١) ، ومتى قوي أحدهما خرج عن أن يكون شكاً ^(٢) ، وعندنا من لا يغلب في اجتهاده أحد العددين بنى على اليقين .

٢٩٤٠ - فإذا قلنا : بخيرهم واستعملنا خبرنا فيمن له غلبة ^(٣) ظن كان أولى من العمل بأحد الخبرين دون الآخر .

٢٩٤١ - قالوا : فيمن يحمل خيره على الاجتهاد ليعلم ^(٤) به (٥) الأعداد ، فإن علمها بالتأمل والنظر وإلا بنى على اليقين .

٢٩٤٢ - قلنا : النبي ﷺ أمر بالاجتهاد / والعمل عليه ؛ ألا ترى أنه قال : « فليتحرك » ^(٦) الصواب فليتم عليه ، وهذا يقتضي البناء على التحري ، وهم لا يقولون بذلك .

٢٩٤٣ - قالوا : شك في عدد ركعات صلاة ^(٧) هو فيها ، فوجب أن يلزمه البناء على اليقين ، كمن ^(٨) لا ظن له .

٢٩٤٤ - قلنا : من لا اجتهاد له ، يخالف في الحكم من له اجتهاد ^(٩) ، الدليل عليه : الأحكام الشرعية . ثم المعنى فيمن لا اجتهاد له : أنه لا يجوز له استعمال أحد الأواني بالاجتهاد ، فجاز أن يؤدي الركعات .

٢٩٤٥ - قالوا : كلما وقع الشك في أصله بنى الأمر فيه على اليقين ، فكذلك في عده ، كالطلاق .

٢٩٤٦ - والجواب : أنا لا نسلم هذا الوصف ، قد روي عنهم في ذلك روايتان إحداهما ^(١٠) : أنه يبنى على الاجتهاد إذا كثر ذلك منه ، وأخرى : أنه يبنى على اليقين ، فأما الطلاق فأنما اعتبر فيه اليقين لأن ذلك يؤدي إلى زوال الملك ، وإزالة الملك لا تجوز ^(١١) بالظن ، وليس كذلك أداء العبادات ؛ لأنه يجوز بالظن والاجتهاد ، كالأداء الطاهر والنجس .

(١) في (ن) : [الظن] .

(٢) في (ن) : [عليه] .

(٣) في (ن) : [أنه] .

(٤) في (م) ، (ع) : [صلوات] .

(٥) في (م) ، (ع) : [من لا اجتهاد له في الحكم يخالف من له اجتهاد] .

(٦) في (ع) : [أحدهما] ، وفي (م) ، (ن) : [أحدهما] .

(٧) في (م) ، (ع) : [لا يجوز] .

(٨) في (ن) : [شك] .

(٩) في (م) ، (ع) : [لا يجوز] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [لا يجوز] .

(١١) في (م) ، (ع) : [لا يجوز] .

٢٩٤٧ - قالوا : إذا بنى على اليقين فصلاته مترددة بين زيادة لا تضر وبين تمام ^(١) يسقط ^(٢) الغرض ، وإذا تحرى كان متردداً بين نقصان يفسد وبين تمام يسقط الغرض ، فاليقين ^(٣) أحوط .

٢٩٤٨ - قلنا : لا نسلم ذلك ؛ لأن الزيادة تفسد ^(٤) ، ولا فرق عندنا بين السهو والعمد .

٢٩٤٩ - قالوا : سجود السهو دخل جبرائلاً للصلاة ^(٥) ، وإنما يجبر به نقصان سنة أو زيادة ، ولا يجبر به ركعة ؛ بدلالة أنه لو علم بنقصان ركعة لم يجبرها ^(٦) سجود السهو .

٢٩٥٠ - والجواب : أنا لا نقول إن السجود جبران لركعة ^(٧) تركها ، وإنما يسجد للشك الذي كان منه ترغيباً للشيطان ، وهذا المعنى يستوي فيه الزيادة والنقصان .

٢٩٥١ - قالوا : عبادة وقع الشك في أركانها ، فوجب أن يأخذ ^(٨) باليقين ، كالحج .

٢٩٥٢ - قلنا : لا نسلم ، وقد كان أبو بكر الرازي يقول في أركان الحج : يجوز أداؤها بالاجتهاد ، وإذا ^(٩) كثر الشك ولو في قياسهما كان الفرق ظاهراً ؛ لأن تكرار ^(١٠) أركان الحج غير مؤثر فيه ^(١١) ؛ فلذلك جاز أن يأخذ باليقين ^(١٢) ، وتعداد أعداد الركعات مؤثر في الصلاة بالإجماع إذا حصل على طريق فجاز أن يمنع مما يؤدي إليه حال السهو .

(١) في (ص) : [لا يتم وتقام] ، وفي (م) ، (ع) : [لا يتم وتقام] .

(٢) في (ن) : [سقط] .

(٣) في (ع) : [فالتفي] .

(٤) في (ن) : [بالنقصان] .

(٥) في (ن) : [بالركعة] .

(٦) في (ص) ، (ع) : [إذا] بلا واو .

(٧) في (م) ، (ع) : [فيها] .

(٨) في (م) ، (ع) : [لم يجزها] .

(٩) في (ن) : [تأخذ] .

(١٠) في (ع) : [استمرار] .

(١١) في (م) ، (ع) : [بالنفس] .

سجود السهو بعد السلام

٢٩٥٣ - قال أصحابنا : سجود السهو بعد السلام ^(١) .

٢٩٥٤ - وقال الشافعي : قبله ^(٢) .

٢٩٥٥ - لنا : ما روي عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً : أما القول : فروى إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم في صلاته فليحتر أقرب ذلك إلى الصواب ، وليسجد سجدتين بعد ما يسلم » ^(٣) . وروى : « فليسلم وليسجد سجدتي السهو » ^(٤) وليشهد ^(٥) ، ويسلم ^(٦) . وروى ثوبان أن النبي ﷺ

(١) راجع : الأصل (٢٢٥/١) ، الحجة (٢٢٨/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٣٠) ، متن القدوري (ص ١٢) ، البسوط (٢١٩/١) ، تحفة الفقهاء (٢١٤/١) ، بدائع الصنائع فصل في بيان محل السجود (١٧٢/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشيه العاية (٤٩٨/١ - ٥٥١) ، الهاية (٧٢٢/٢ - ٧٢٩) ، مجمع الأنهر (١٤٧/١) .

(٢) ذكر النووي فيه ثلاثة أقوال . قال : الصحيح ما نص عليه - في التقديم والتأخير - : قبل السلام . والقول الثاني : إن كان عن نقصان قبل السلام ، وإن كان عن زيادة فبعد السلام . والقول الثالث : إن شاء قدمه وإن شاء أخره . وفي الأم ، قال الشافعي : سجود السهو كله عندنا في الزيادة والنقصان قبل السلام ، وقال الزني : سمعت الشافعي رحمه الله يقول : إذا كانت سجدتنا السهو بعد التسليم تشهد لهما وإذا كانتا قبل التسليم أجرهما التشهد الأول . راجع : الأم (١٣٠/١) ، مختصر الزني (ص ١٧) ، الوسيط (٦٧٤/٢) ، حلية العلماء (١٥٠/٢) ، فتح العزيز (١٧٩/٤ ، ١٨٠) ، المجموع مع المذهب (١٥٣/٤ - ١٥٥) . راجع : المنونة ما جاء في السهو في الصلاة (١٢٦/١ - ١٣٠) ، المتقى ما يفعل من سلم من ركعتين ساجداً (١٧٥/١) ، الكافي لآب عبد البر (٢٢٩/١) ، الاستذكار (٢٥٢/٢ ، ٢٥٣) ، بداية المجتهد (١٩٦/١ - ١٩٨) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الموفي عشرين في السهو الفصل الأول (ص ٧٢) ، وانظر : المناسق الفقهية كتاب الصلاة (١٤٧/١ ، ١٤٨) ، مسألة (٦٤ ، ٦٥) الإنصاح في ذكر سجود السهو (١٤٨/١ ، ١٤٩) ، الكافي لآب قدامة (١٦٨/١ ، ١٦٩) ، المفتي ، باب سجدتي السهو (٢٢/٢ - ٢٤) .

(٣) رواه الترمذي من هذا الوجه بلفظ : أن النبي ﷺ صلى الظهر عجمتا فقبل له : أتريد في الصلاة ؟ مسح سجدتين بعد ما سلم في السن باب ما جاء في سجدتي السهو بعد السلام والكلام (٢٣٨/٢) .

(٤) في (٥) : (وليسجد في السهو) . (٥) في (ع) : [ليتشهد] .

(٦) أخرجه الطحاوي س طريق إبراهيم ، عن علقمة بلفظ : إذا صلى أحدكم فلم يدر ثلاثاً صلى ثم أربعا فليحتر أقرب ذلك إلى الصواب فليحتر ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتي السهو ويحتر ويسلم . في لمسي (٤٣٤/١)

[قال] (١) : « لكل سهو سجدة واحدة بعد ما يسلم » (٢) . و [روي] (٣) في سنن أبي داود حديث عبد الله بن جعفر أن النبي ﷺ قال : « من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم » (٤) .

وأما الفعل : فروى أبو هريرة قصة ذي اليمين وأن النبي ﷺ سجد بعد السلام (٥) . [وروى] (٦) منصور عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله أنه سجد سجدتين السهو بعد السلام وذكر أن رسول الله ﷺ فعل ذلك (٧) . وروى أيوب عن محمد ، عن أبي هريرة قال : سجدتهما رسول الله ﷺ بعد السلام (٨) ، يعني سجدتي السهو . وروى المسعودي عن زياد بن علاقة (٩) قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين ، فسيحنا (١٠) به ، فلما أتم صلاته وسلم سجد سجدتين السهو ، ثم قال : صلى بنا

(١) ساقط من (م) .

(٢) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ في آخر باب من نسي أن يتشهد وهو جالس (١/٢٦٣) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب إنك إن تسجدتها فيما ليس عليك غير لك من أن تعيدها فيما عليك (٢/٣٢٢) ، الحديث (٣/٣٥٣) ، والبيهقي في الكبرى في باب من قال يسجدتها بعد التسليم على الإطلاق (٢/٣٣٧) ، وأحمد في المسند (٥/٢٨٠) ، والطحاوي في المسند ص ١٣٤ ، الحديث (٩٩٧) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في من كان يقول في كل سهو سجدة واحدة (١/٤٨٥) ، (٢/١٧٦) .

(٣) زيادة من (م) ، (ع) .

(٤) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ في باب من قال بعد التسليم (١/٢٦٦) ، وأحمد في المسند (١/٢٠٥) ، والنسائي في كتاب السهو باب التحري (٣/٣٠) ، والبيهقي في الكبرى في باب من قال يسجدتها بعد التسليم على الإطلاق (٢/٣٣٦) .

(٥) تقدم تخريج حديث أبي هريرة في مسألة (١٤٠) .

(٦) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن سلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش .

(٧) أخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ في باب من سجدتها بعد السلام (١/٢٨٥) ، الحديث (١/١٢١٨) ، والدارقطني في باب سجود السهو بعد السلام (١/٣٧٧) ، وابن أبي شيبة في المصنف في السلام في سجدتي السهو قبل السلام أو بعده (١/٤١٨) .

(٨) حديث أبي هريرة من طريق أبي أنس السخيتي رواه البخاري في قصة ذي اليمين بلطف آخر في الصحيح في باب من لم يتشهد في سجدتي السهو وسلم (١/٢١٢) ، ومسلم في الصحيح في باب السهو في الصلاة والسجود له (١/٢٣١) ، والطحاوي في المعاني في باب الكلام في الصلاة لما يحدث فيها من السهو (١/٤٤٤) ، وأخرجه الترمذي من طريق هشام (٢/٢٣٩) الحديث (٣٩٤) .

(٩) في (م) : (ع) : [علامة] ، هو زياد بن علاقة - بكسر الهمزة - الثعلبي ، أبو مالك الكوفي . وجمع تقريب التهذيب (١/٢٦٩) ترجمة (١٢٥) .

(١٠) في (ن) : [فسحنا] .

رسول الله ﷺ فصنع بنا مثل ما صنعت (١) ، وعن عمران بن الحصين أن النبي ﷺ سها ، فصلى ركعة ثم سلم ، ثم سجد (٢) سجدين ثم سلم (٣) . وروى عبد الله بن مالك أنه أبصر النبي ﷺ قام في الركعتين ونسي أن يقعد ، فمضى (٤) في قيامه ثم سجد سجدين بعد الفراغ من صلاته (٥) ، وروى عن سعد (٦) بن أبي وقاص أن النبي ﷺ سجد سجدي السهو بعد السلام (٧) .

٢٩٥٦ - ولا يقال : إنه محمول على أنه نسي السهو حتى سلم ؛ لأن الأصل أنه لم ينس ، ولأنه لا يتفق النسيان حتى يتكرر في سجود السهو . على أن مثل هذا التأويل قائم في أخبارهم ؛ لأنه يجوز أن يكون نسي أنه لم يسلم .

٢٩٥٧ - قالوا : يجوز أن يكون بين الخيار (٨) بخبركم (٩) الجواز ، وقد يفعل ﷺ المكروه على وجه البيان .

(١) حديث المسعودي عن زياد بن علاقة أخرجه أبو داود ، في السنن باب من نسي أن يتشهد وهو جالس (١٢٢/١) وأخرجه البيهقي من طريق أبي داود ، في الكبرى في باب من قال يسجد ما قبل السلام في الزيادة والتقصان ومن زعم السجود بعد صلاته (٣٣٨/٢) والطحاوي مختصراً في لمعاته في باب سجود السهو في الصلاة هل هو قبل التسليم أو بعده (٤٣٩/١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [وسجد] .

(٣) هنا جزء من حديث عمران بن الحصين أخرجه مسلم في الصحيح في باب السهو في الصلاة والسجود له (٢٣٢/١) ، والشافعي في المسند في الباب التاسع في سجود السهو (١٢٢/١) ، الحديث (٣٥٧) ، والبيهقي في الكبرى باب سجود السهو في الزيادة في الصلاة بعد التسليم (٣٣٥/٢) ، ورواه أبو داود في باب سجدي السهو فيهما تشهد وتسليم (٢٦٣/١) أخرجه الترمذي في باب ما جاء في تشهد في سجدي السهو (٢٤١/٢) ، الحديث (٣٩٥) ، والسنائي في كتاب السهو في ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدين (٢٦/٣) . والمحاكم في المستدرک في كتاب السهو في سجدة السهو بعد السلام (٣٢٣/١) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ومضى] .

(٥) حديث عبد الله بن مالك أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الرحمن الأرحج ، عن عبد الله بن مالك بهذا اللفظ (٤٣٨/١) .

(٦) في (ن) : [سجد] .

(٧) حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه ابن خزيمة من طريق أبي معاوية في صحيحه في باب ذكر الحيان أن المصلي إذا قام من التين فاستوى قائماً (١١٦/٢) ، الحديث (١٠٣٢) ، والمحاكم في مستدرک في سجدة السهو قبل أن يسلم (٣٢٣ ، ٣٢٢/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من سها فلم يذكر حتى استوى قائماً لم يجلس وسجد للسهو (٣٤٤/٢) .

(٨) هكذا في (م) ، (ع) ، وفي (ص) غير واضحة .

(٩) في (ع) : [لمحرككم] .

٢٩٥٨ - قلنا : إلا أنه لا يكرر ^(١) ذلك ، وقد نقلنا أنه كرر ، ولا يحمل [خبر] على بعد السلام على النبي ﷺ ^(٢) ؛ لأن إطلاق السلام في الصلاة يتناول ما يحرر به منها .

٢٩٥٩ - ولأنه ذكر سلامين وتشهدين ، وذلك ^(٣) لا يكون إلا على قولنا ؛ لأن السلام على النبي ﷺ لا تشهد ^(٤) بعده . ولأن سجود السهو ليس من [موجب التحريم ؛ لأنه] ^(٥) موجب ما أوجبه ، فلم يكن محالاً إلا أن لا يكون ^(٦) موجباً مسنونة ^(٧) قبل السلام ، كسجدة المنذورة . ولا يلزم سجدة التلاوة ؛ لأنها ^(٨) موجبة بالتلاوة ، والتلاوة موجبة بالتحريم . ولأنها سجدة لا تفعل عقيب سببها فلم تفعل قبل السلام ، كالمنذورة .

٢٩٦٠ - قالوا : المعنى في المنذورة أن الصلاة لا تتم ^(٩) بها ، وسجدة السهو تتم بها الصلاة ^(١٠) ، كسجدة الصلاة .

٢٩٦١ - قلنا : لا يمتنع أن لا يقع تمام الصلاة بالسجدة وإن كان يفعل فيها . كسجدة التلاوة والسجدة التي يدرك ^(١١) فيها ، وقد يقع ^(١٢) التمام بما لا يفعل . كالصلاة والخضبة . ولأن كل محل لو سهى فيه تعلق به السجود لم يكن محلاً للسجود ، أصله : القعدة . ولأنه سجود تعلق بسبب ^(١٣) تصح الصلاة دون جنسه ، فلا تكون ^(١٤) التحريم محلاً لفعله ، كسجدة المنذورة . ولأنه بقي عليه شيء من موجبات التحريم فلم يجز [له] ^(١٥) سجود السهو ، كما قبل القعدة .

٢٩٦٢ - ولا يقال : إن المعنى فيما قبل القعدة أنه يجوز أن يسهو ، فأمر بتأخير السجود حتى يقع عن كل سهو ؛ لأن هذا المعنى يوجب تأخير السجود عن السلام ، حتى إن سها قبل السلام وقع السجود له .

(١) في (م) ، (ع) : [إنه لا يكره] .

(٢) ساقط من (ن) .

(٣) في (ص) : [فذلك] .

(٤) في (ص) : [لا يشهد] .

(٥) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (ع) : [أن يكون] .

(٧) في (م) : [ولأنها] .

(٨) في (م) : [يتم بها الصلوات] .

(٩) في (م) ، (ع) : [وقع] .

(١٠) في (ع) : [فلا يكون] .

(١١) في (ص) ، (ع) : [تعلق به] .

(١٢) في (ن) : [تعلق به] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [ساقط من] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [ساقط من] .

(١٥) في (م) ، (ع) : [ساقط من] .

٢٩٩٣ - قالوا : المعنى فيما قبل القعدة أنه محل لو سجد فيه للسهو لم يعتد به ،
لأن ذلك لم يجز السجود فيه ، وحال القعدة محل لو سجد فيه اعتد به ، فكان محلاً ،
كما بعد السلام .

٢٩٩٤ - قلنا : في هذه المسألة روايتان ، إحداهما : إذا سجد قبل السلام لزمه إعادتها
بعد السلام ولم يعتد به ، ولا يتمتع [أن يعتد بالسجود في محل السنة ففعله في غيره ،
كمن سجد بعد السلام] ^(١) ، [وأن ما] ^(٢) قبل السلام حالة ^(٣) يجوز أن يطرأ على
صلاته الفساد ، أو حالة مدرکہا يكون مدرکاً للجماعة ^(٤) ، فصار كما قبل القعدة .
٢٩٩٥ - ولا يقال : ما بعد السلام يلحق الفساد فيه عندكم إذا عاد إلى السجود ؛
ولأن التعليق لما قبل السلام في حق من لا سهو عنيه ، وهناك بعد السلام لا يجوز أن
يلحق الفساد .

٢٩٩٦ - احتجوا : بحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في
صلاته فليغ ^(٥) الشك وليبن على اليقين ، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين » ^(٦) .
٢٩٩٧ - قالوا ^(٧) : وإنما يستيقن التمام قبل السلام .

٢٩٩٨ - والجواب : أن تمام الصلاة يقع بالسلام ، فهو لا يستيقن تمامها قبل
رجوعه ، فاقضى الخير فعل السجود بعد ^(٨) السلام .

٢٩٩٩ - قالوا : روى ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمعه يحدث عمر
ابن الخطاب [رضى] ^(٩) قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم
يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً ، جعلها ثلاثاً وأضاف إليها أخرى ^(١٠) فإذا أراد أن يسلم سجد
سجدتين » ^(١١) .

٣٠٠٠ - والجواب : أن في الصلاة سلامين عندنا ، فاحتمل السلام الثاني واحتمل

(١) ما بين المتكوتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [وأما] .
(٣) في (ن) : [حله]

(٤) في (م) ، (ع) : [للجمعة] .

(٥) في (ص) ، (م) : [فليغني] ، وفي (ن) : [فليقل] .

(٦) تقدم تخريج حديث أبي سعيد الخدري في مسأله (١٢٩) .

(٧) ساقط من (م) ، (ن) .
(٨) في (ن) : [وبعد] .

(٩) زيادة من (م) ، (ع) .
(١٠) في (ص) : [بأخرى] .

(١١) هنا جزء من حديث ابن عباس الذي تقدم تخريجه في مسأله (١٦٢) .

الأول ، فسقطا .

٢٩٧١ - قالوا : روى عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثلثا ^(١) صلى أم أربعا ، فليصل ركعة ^(٢) ثم ليسجد ^(٣) سجدين وهو جالس قبل التسليم ، فإن كان ^(٤) الركعة التي صلاها ^(٥) خامسة شفعا بهاتين السجدين » ^(٦) .

٢٩٧٢ - والجواب : أن قوله « قبل التسليم » : يحتمل التسليم الأول ويحتمل الثاني .

٢٩٧٣ - ولا يقال : إنه ذكر « السلام » بالألف واللام ، فإن كانتا للجس اقتضى فعل السجود قبل السلامين ، وإن كانتا للعهد فالعهد الأول ؛ وذلك لأن المعهود السلام الذي لا يبقى بعده شيء من الصلاة ، وهذا هو السلام الثاني عندنا .

٢٩٧٤ - قالوا : روي في الخبر : « شفعا بسجدين » ، وهذا يقتضي أنه لم يفصل بينهما بسلام .

٢٩٧٥ - قلنا : عندنا يعود بالسجود إلى حكم التحريمة فيصير شفعا بالسجود ، وإن تحلل بالتسليم ^(٧) .

٢٩٧٦ - قالوا : روى الأعرج عن عبد الله أن النبي ﷺ صلى الظهر أو العصر ^(٨) فقام من اثنتين ^(٩) ، فسبحوا به ، فمضى على صلاته ، فلما كان في آخر صلاته وانظر الناس سجد لنسوه ثم سلم ^(١٠) .

(١) في (ن) ، (ع) : [ثلاثا] .

(٢) في (ن) : [ثم سجد] ، وفي (ص) ، (م) : [ثم يسجد] .

(٣) في غير (ص) : [كانت] .

(٤) في (ص) : [ص] .

(٥) أخرجه الدررطني في السنن باب إدبار الشيطان من سماع الأذان وسجدي السهو قبل السلام (٣٢٥/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من شك في صلاته فلم يدر صلى ثلاثا أو أربعا (٣٣١/٢) ، والشافعي باختلاف يسير في كتاب السهو ، باب إتمام المصلي على ما ذكر إذا شك (٢٧/٣) ، وأخرجه أبو داود بهذا اللفظ في باب إذا شك في التنتين والثلاث من قال يلقي الشك (٢٦٠/١) ، وعبد الرزاق في المنتقى في باب السهو في الصلاة (٣٠٥/٢) الحديث (٣٤٦٦) .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ن) : [تحلل التسليم] .

(٧) في (ع) : [والمصر] .

(٨) في (م) ، (م) ، (ع) : [اثنتين] .

(٩) هذا الحديث أخرجه الفاروطي في باب سجود السهو بعد السلام (٣٧٧/١) ، وابن ماجه في باب ما جاء في من قام في تنتين ساهتا (٣٨١/١) ، الحديث (١٢٠٧) ، وأخرجه البخاري بمجاهة بألفاظه .

٢٩٧٧ - والجواب : أنا قد روينا في خبر ابن مسعود بيان القصة مفسراً وفعل السجود بعد السلام ، فيحمل هذا الخبر على السلام الأخير ، وهو الأشبه ؛ لأنه قال : فلما كان آخر صلاته ، وآخر الصلاة عندنا ما كان بعد سجود السهو . ولأنا نجمع بين أخبارنا وأخبارهم ، فيحمل أخبارنا على ما بعد السلام الأول ، وخبرهم على ما قبل السلام الثاني ، وتعلق بذكر التشهدين في خبر ابن مسعود فائقة ، ولا بد لهم على كل الأوليات من إسقاط ذلك .

٢٩٧٨ - قالوا : أخباركم منسوخة ؛ لأنه روي عن الزهري أنه قال : سجد رسول الله ﷺ قبل السلام وبعده ، وكان آخر الأمرين منه أنه سجد قبل السلام ^(١) .

٢٩٧٩ - قلنا : سلمتم صحة أخبارنا ، والنسخ لا يثبت بقول الزهري ، وهو ^(٢) مرسل عندكم . ويجوز أن يكون الزهري رجح في ذلك إلى ما رجح إليه الشافعي ، أن أخبارهم رواها صفار الصحابة فجعل ذلك تاريخاً ، ومثل ذلك لا يلتفت إليه .

٢٩٨٠ - قالوا : روى أخبارنا أبو سعيد ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، ومعاوية ^(٣) ، وروى أخباركم ابن مسعود ، وهو من المهاجرين الأولين ، فرواية من تأخرت صحبته ^(٤) نقل لآخر الأمرين / .

٢٩٨١ - قلنا : هذا يؤدي إلى بأصاغر ^(٥) الصحابة ، ولم يقل بهذا أحد . ولأن ابن مسعود - وإن تقدمت هجرته - فقد دامت صحبته إلى وفاة رسول الله ﷺ ، فشارك غيره في العلم بتأخير الأمور ، وانفرد [بعلم] ^(٦) بما تقدم منها .

٢٩٨٢ - قالوا : خبرنا أكثر رواة ؛ لأنه رواه ^(٧) ابن عباس ، وأبو سعيد ^(٨) ، وعبد

مختلف في الصحيح في باب السهو في الصلاة والسجود له (١٥٠/١) ، وسلم في الصحيح في باب السهو في الصلاة والسجود له (٢٢٩/١) ، والنسائي في كتاب السهو ما يفعله من قام من الليل ناسياً ولم يشهد (١٩/٢) ، (٢٠) ، والشافعي في المسند في الباب التاسع في سجود السهو (١٢٠/١) ، الحديث (٣٥٤) ، (٣٥٥) ، والبيهقي في الكبرى في باب سجود السهو في النقص في الصلاة قبل التسليم (٣٣٢/٢) ، (٣٣٤) ، والطحاوي في المعاني في باب سجود السهو في الصلاة هل هو قبل التسليم أو بعده (٤٣٨/١) .
(١) هذا الحديث أخرجه البيهقي من طريق الشافعي في الكبرى في باب من قال يسجد ما قبل السلام في الزيادة والنقصان ومن زعم أن السجود بعده صار منسوخاً (٣٤١/٢) .

(٢) قوله : [وهو] ساقط من (ن) .

(٣) في (ن) : [وأبو معاوية] .

(٤) في (م) ، (ع) : [بصاغر] .

(٥) في (م) ، (ع) : [رواية] .

(٦) الرواية من (ن) .

(٨) في (ع) : [أبي سعيد]

الرحمن ، وأبو هريرة ^(١) ، وعبد الله ابن بحينة ، ومعاوية .

٢٩٨٣ - قلنا : فقد نقل ^(٢) خبرنا عن ابن مسعود ، وثوبان ، وعبد الله بن جعفر ، والمغيرة بن شعبة ، وعمران بن الحصين ، وسعد بن أبي وقاص ، وأنس بن مالك ، روي ^(٣) أنه سجد بعد السلام وقال : هكذا فعل رسول الله ﷺ . وقد روى أبو سعيد وأبو هريرة أيضا مثل قولنا ^(٤) ، فصار خبرنا أكثر رواية .

٢٩٨٤ - قالوا : نحمل ^(٥) خبركم على أنه نسي حتى سلم ^(٦) .

٢٩٨٥ - قلنا : يبعد أن يتكرر النسيان منه كلما ^(٧) سها ، وهذا التأويل لا يمكن في القول ، ويسقط ^(٨) ذكر التشهد والسلامين ، وتساوئهم في هذا الاستعمال ؛ لأننا نحمل أخبارهم على النسيان .

٢٩٨٦ - قالوا : نحمل خبركم على ما بعد السلام على النبي ﷺ في التشهد

٢٩٨٧ - قلنا : إطلاق السلام لا يتأوله ^(٩) ، ولا يحتاج بعده إلى التشهد .

٢٩٨٨ - قالوا : خبرنا معلل بقوله : « فإن كانت خامسة شفعها بسجدة » ، وخبركم غير معلل .

٢٩٨٩ - قلنا : التعليل إذا لم يدل على ما يقولون ^(١٠) فوجوده وعدمه سواء .

٢٩٩٠ - قالوا : سجود معتد به في الصلاة فوجب أن يكون فيها ، أو سجود يقع سببه في الصلاة ، فينبغي أن يكون فيها ، كسجود التلاوة .

٢٩٩١ - قلنا : الوصف الأول غير مسلم على إحدى الروايتين ، والوصف الثاني يطل بسجود الشكر إذا أصابت نعمة وهو في الصلاة من زوال مرض وما أشبهه .

٢٩٩٢ - فإن قالوا : النعمة ليست في الصلاة .

٢٩٩٣ - قلنا : إن أردتم أنها ليست منها فزيادة قيام ليس منها ، وإن كان سببا في السجود فنقول بموجب هذه العلة ؛ لأن سجود السهو يفعل ^(١١) في الصلاة ؛ ألا ترى

(١) في (ع) : [أبي هريرة] .

(٢) في (م) ، (ع) : [وروي] .

(٣) في (ع) : [بحمل] .

(٤) في (ن) : [كذا] .

(٥) في (ن) : [لا يتأوله] .

(٦) في (ع) : [نقص] .

(٧) في (م) : [] نفلا .

(٨) تقدم تخريجه عن هؤلاء .

(٩) في (م) : [نسلم] .

(١٠) في (ن) : [وسقط] .

(١١) في (ن) : [تقولون] .

أنه يعود إلى حكم التحريم حتى يفسد صلاته بطلوع الشمس ورؤية الماء . ثم انص في الأصل أنه سجود يفعل عقيب سبه ، ولما كان في مسائلنا لا يفعل عقيب سبه وحسب أن يؤخر عن السلام ، كالشفوعة ^(١) وسجدة الشكر .

٢٩٩٤ - قالوا : سجدة يقع بها تمام الصلاة فوجب أن تفعل ^(٢) قبل السلام .
كسجدة الصلاة .

٢٩٩٥ - قلنا : لا يمتنع أن يقع بالشيء تمام الصلاة ولا يكون فيها ، كالخطبة ، ويقع فيها ما لا يتم به ، كالسجدة التي ^(٣) يدركها المؤتم . ثم المعنى في الأصل أنها من موجب التحريم ، وسجود السهو ليس من موجبها ، فالأمر من موجب ما أوجته .

٢٩٩٦ - قالوا : سجود السهو جبران النقص ، وجبران العبادة يكون فيها ، كالخج .

٢٩٩٧ - قلنا : لا نسلم الوصف ؛ لأن السجود ترغيم للشيطان ، والأصل غير مسلم ؛ لأن جبران الخج لا يختص بما قبل التحلل ، وإنما يختص بذلك دم المتعة ودم التطوع .

٢٩٩٨ - قالوا : سجود السهو من حكم العبادة ؛ بدلالة أنه يفسده طلوع الشمس ورؤية الماء .

٢٩٩٩ - قلنا : إنما يفسد لأنه عاد إلى حكم التحريم ، وقد يفعل الشيء في نفس التحريم وعلى حكمها ، كطواف الحج الذي يفعل بعد التحليل .

(١) أي (ص) ، (م) ، (ع) : [كالمسوعة] .

(٢) أي (م) ، (ع) : [يفعل] .

(٣) أي (ن) : [الذي] .



إذا عقد الخامسة من الظهر بسجدة ولم يقعد في الرابعة ، بطلت الصلاة

٣٠٠٠ - قال أصحابنا : إذا عقد الخامسة من الظهر بسجدة ولم يقعد في الرابعة بطلت الصلاة ^(١) .

٣٠٠١ - وقال الشافعي : إن كان عمداً بطلت ، وإن كان سهواً لم تبطل ^(٢) .
٣٠٠٢ - لنا : أن كل فعل لو حصل [في الصلاة] ^(٣) عمداً أبطل الفرض ، وإن كان سهواً أبطله ، كالحديث وكزيادة ركعتين إذا قطعت الموالاة . ولأنه زاد في صلاة زيادة معتد بها لم يوجبها التحريم فوجب أن تبطل الصلاة ، أصله إذا تعمد . ونريد بقولنا ^(٤) : معتد بها : أن المسبوق ^(٥) يعتد بها من فرضه . ولأنه ترك القعدة بفعل ^(٦) معتد به ففادت ^(٧) عن موضعها ، كالقعدة الأولى إذا تركها بالقيام ، ومتى فات فعل الصلاة الواجبة بطلت الصلاة .

٣٠٠٣ - وهذه المسألة فرع على أصلنا أن الركعة إذا عقدها بسجدة كان نفلاً .
٣٠٠٤ - وقال الشافعي : ملغاة .

(١) راجع : الأصل (٢٣٩/١) ، الحجة باب الخطأ والنسيان والسهو (٢٤٠/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٣٠) ، متن القنوري (ص ١٣) ، المبسوط (٢٢٧/١) ، بدائع الصنائع فصل في بيان من يجب عليه سجود السهو (١٢٩/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٥٠٩/١ ، ٥١٠) ، النباة (٧٤٤/٢) ، ٧٤٥ ، مجمع الأنهر (١٥٠/١) .

(٢) قال المزني في مختصره : قال الشافعي : وإن ذكر أنه في الخامسة سجد أو لم يسجد فقد في الرابعة أو لم يقعد ، فإنه يجلس للرابعة ويشهد ويسجد للسهو . راجع : الأم (١٢٩/١) ، مختصر المزني (ص ١٧) ، الوسيط (٦٦٩/٢) ، حلية العلماء (١٤١/٢ ، ١٤٢) ، فتح العزيز الباب السادس في السجدة ، في هامش المجموع (١٦٢/٤ - ١٦٤) ، المجموع (١٣٩/٤ ، ١٤٠) . وانتظر : للدونة ما جاء في السهو في الصلاة (١٢٩/١ ، ١٣٤) ، للفتي من قام بعد الإتمام وفي الركعتين (١٧٩/١) ، الكافي لأبي عبد الله (٢٢٩/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٧٤) ، الكافي لأبي قدامة (١٦٣/١) ، المغني (٣٢/٢ ، ٣٣) .
(٣) ساقط من (ع) .
(٤) في (ص) : (م) ، (ع) : [ويريد بقوله]
(٥) في (ن) : [أن للسنة] .
(٦) في (م) : [بفعل] .

إذا عقد الخامسة من الظهر بسجدة ولم يفعد في الرابعة .. ٦٩٩/٢

٣٠٠٥ - والدليل على ما قلناه : ما روي في حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « فإن كانت تمت صلاته فالركعة والسجدة نافلة » ^(١) إذا ضم إليها السادسة ^(٢) ، وعندنا إذا نوى النقل ؛ لأنه نافلة عندنا وإن لم يضم إليها شيئا ، وإنما نقول : إن الركعة لا تكون ^(٣) نافلة إذا أفردتها بالتحريم .

٣٠٠٦ - ويدل عليه : ما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ صلى الظهر خمسا ^(٤) . وما سمي باسم الظهر لا يكون لغوا . ولأنه مأثور بفعل الخامسة عند الاشتباه ^(٥) مهي ^(٦) عن تركها ، فإذا أداها بشرائطها لم يكن لغوا ، كمن دخل في صلاة يظنها عليه . ولا يلزم من صام يوم الفطر يظنه من رمضان ؛ لأنه لم يؤده بشرائطه ؛ ألا ترى أن ^(٧) من شرط صوم الواجب أن يقع في غير يوم الفطر . ولأن هذا الصوم لا يلغو عندنا ؛ لأنه يصح صوم يوم الفطر عندنا . ولأنه أتى بأكثر أفعال الركعة فلم يجز إلغاؤها ، كالسبوق ^(٨) إذا أدرك مع الإمام ، فإذا ثبت ^(٩) أنها نافلة فقد صح خروجه إلى الفل مع بقاء فرض من فروض الصلاة عليه ، فوجب أن لا يجزئ ما يفعله عن الفرض ، كمن افتتح النقل في خلال القرض .

(١) أخرجه ابن خزيمة بهذا المعنى بألفاظ مختلفة في صحيحه في باب ذكر الخير المقتضي في العمل شيك في صلاته (١١٠/٢ ، ١١١) الحديث (١٠٢٣) ، والدارقطني في باب صفة السهو في الصلاة وأحكامه واختلاف الروايات (٣٧١/١ ، ٣٧٢) ، والبيهقي في الكبرى في باب الدليل على أن سجدة السهو نافلة (٣٥١/٢) .

(٢) هكذا في النسخ . وهذه العبارة ليست من الحديث برواياته المتعددة .

(٣) في (م) ، (ع) : [لا يكون] .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح من طريق إبراهيم عن علقمة في كتاب الكسوف في باب إذا صلى خمسا (٢١٢/١) ، ومسلم في الصحيح في باب السهو في الصلاة والسجود له (٢٣٠/١) ، وأبو داود في باب إذا صلى خمسا (٢٥٨/١) ، والنسائي في كتاب السهو ، باب ما يفعل من صلى خمسا (٣١/٣ ، ٣٢) ، والترمذي في باب ما جاء في سجدة السهو بعد السلام والكلام (٢٣٨/٢) ، الحديث (٣٩٢) ، وابن ماجه في السنن باب من صلى الظهر خمسا وهو ساه (٣٨٠/١) ، الحديث (١٢٠٥) ، وابن خزيمة في صحيحه في باب ذكر المصلي يصلي خمس ركعات ساهيا (١٣١/٢) ، الحديث (١٠٥٦) ، والبيهقي في الكبرى في باب من ساه فضلى خمسا (٣٤١/٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [عند الاشتباه] . (٦) في (م) ، (ع) : [يتهيأ] .

(٧) في (ص) : [أنه] . (٨) في (ن) : [كالسبوق] .

(٩) في (د) [ثبت] .

٣٠٠٧ - ولا يقال : إن هناك لا يطل ما مضى ، بل يستحق عليه التواب ؛ لأن كذلك نقول ، وقد قال أبو يوسف في مسألتنا : إن الظهر يصير نفلا . ولا يلزم إن قاه إلى الخامسة ولم يعقدها ؛ لأنه لم يصح خروجه إلى النفل ؛ ألا ترى أن ذلك لنفسه مع معتد به ويجوز إلغاؤه كما يلغي الميسوق أقل الركعة .

٣٠٠٨ - احتجوا : بحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ صلى الظهر خمسا ، قالوا : والظاهر أن الإنسان يقوم إلى الخامسة وهو يعتقد أن ما قبلها ثالثة ، واثالثة لا قعود فيها . فكان ظاهر الخبر أنه لم يقعد وسجد للسهو .

٣٠٠٩ - والجواب : أن قوله (صلى الظهر) عبارة عن جميع فرائضها ، والقعدة منها ، فكأنه قال : صلى الظهر فقعد . وقوله إن الإنسان يقوم إلى الخامسة ويعتقد أن ما قبلها ثالثة ليس بصحيح ؛ لأنه [قد ^(١)] يقوم إلى الخامسة بعد ما قعد في الرابعة ، فيظن أنه سها في القعدة فقدمها ، أو يظن ^(٢) أنها القعدة الأولى ، فكل ^(٣) واحد من الأمرين محتمل .

٣٠١٠ - قالوا : لم يصف النبي ﷺ إليها أخرى ، وعندكم يجب أن يضيف إليها

٣٠١١ - قلنا : لا يجب ذلك ، وإنما الأفضل الإضافة في الرواية المشهورة . ولا يقال : قد ترك الأفضل من غير عذر ؛ وذلك لأنه قد يذكر بعد السلام ، فلذلك لم يبين .

٣٠١٢ - قالوا : فقد سجد ^(٤) للسهو بعد السلام .

٣٠١٣ - قلنا : حكم السهو وبناء ركعة مختلف ؛ ألا ترى أن من سلم في صلاته ^(٥) جاز أن يني سجود السهو ولا يجوز أن يني عليها صلاة أخرى .

٣٠١٤ - ولا يقال : إنه سلم ناسيا ، وسلام الناسي عندكم لا يجمع البناء .

٣٠١٥ - قلنا : إنما لا يمتنع إذا بقي ^(٦) شيء من موجبات ^(٧) التحريم ، فأما بعد استيفاء موجبتها فيمنع .

(١) ساقط من (ح) .

(٢) في (م) ، (ع) : [إذا نظر] ، وفي (ص) : [إذ يظن] .

(٣) في (ص) : [وكل] .

(٤) في (ن) : [صلاة] .

(٥) في (ص) ، (م) ، (ع) : [إذا لم يبق] .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ن) : [موجبة] .

إذ عقد الخامسة من الظهر بسجدة ولم يقعد في الرابعة .. ٧٠٩/٢

٣٠١٦ - وقد قال أبو الحسن : لو قام إلى ثالثة النفل ثم ظن أنها الرابعة [قسم]^(١) لم يجز البناء ؛ لأنه استوفى موجب تحريك النفل بفعل ركعتين .

٣٠١٧ - قالوا : روي أنه صلى الظهر خمسا ولم يقعد .

٣٠١٨ - قلنا : هذه الزيادة قال الطحاوي : تفرد بها محمد بن مرة^(٢) ، وهو عن لا يقوم بقوله حجة ، ويحتمل أن يكون المراد [به]^(٣) لم يقعد في الأولى .

٣٠١٩ - قالوا : روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال : « من شك في صلاة فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعة فليلق^(٤) الشك وليبن على اليقين وليضف إليها ركعة ، فإن كانت تمت صلاته فالركعة والسجدتان له نافلة »^(٥) ، ولم يشترط القعود .

٣٠٢٠ - قلنا : قال : « فإن كانت تمت صلاته » ولا يكون التمام إلا بالقعود ، وقال : « فليبن على اليقين » ومن لم يقعد [فلم يبن]^(٦) على اليقين .

٣٠٢١ - قالوا : سماها نفلاً ، وعندكم واجبة .

٣٠٢٢ - قلنا : ليس كذلك ، بل هي نفل لازم دخل في فرض يظنه عليه ثم تبين^(٧) له أن^(٨) لا فرض عليه ، لم يجب بالدخول .

٣٠٢٣ - قالوا : زاد في صلاته فعلا على طريق السهو ، فلا يبطل صلاته ، كأقل أفعال الركعة .

٣٠٢٤ - قلنا : يبطل بما يقطع^(٩) الموالاة من الزيادة . ثم المعنى في الأصل أنه لا يعتد به المسبوق من صلاته فلذلك لم تقصد^(١٠) ، وأكثر أفعال الركعة يعتد بها المسبوق من صلاته ، فلم يبلغ في الصلاة . ولأن القليل يوجد عمداً زائلاً فلا يبطل مثل ما يفعله المسبوق ، وأكثر الأفعال لا توجد عمداً إلا وتبطل مخالفة حكم الأقل .

٣٠٢٥ - قالوا : فعل لو ذكر السهو قبله لزمه الرجوع إلى الرابعة ، فإذا ذكر بعده

(١) ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في تقريب التهذيب : محمد بن مرة القرشي الكوفي صدوق (٢٠٦/٢) ترجمة (٦٨٦) .

(٣) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٤) في (م) : [فليبن] ، وفي (ع) : [يبن] .

(٥) تقدم تخريج حديث أبي سعيد في مسألة (١٢٩) .

(٦) في (ع) : [فليبن] .

(٧) في (ع) : [أنه] .

(٨) في (م) ، (ع) : [فلذلك وأكثر لم يفسد] .

(٩) في (م) ، (ع) : [يبن] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [فلذلك وأكثر لم يفسد] .

لزمه الرجوع إليها ، قياساً على الركوع .

٣٠٢٦ - قلنا : لا يمتنع أن يلزمه الرجوع إلى القعدة إذا [فعل فعلاً يسيراً ، وإن سحر الفعل لم يلزمه القعدة الأولى إذا] ^(١) ذكرها قبل استتمام القيام عاد إليها . ولأنه لو ذكرها بعد ما استتم لم يعد . ولأنه إذا ذكر [فعلاً] ^(٢) بعد فعل غير معتد به جاز إسقاطه ، وإذا ذكر بعد فعل معتد به لم يجز رفضه ، فلذلك اترقا .

٣٠٢٧ - قالوا : لو كانت الخامسة نفلاً جمعت التحريمة الفرض والنفل .

٣٠٢٨ - قلنا : لا يمتنع أن يوجب التحريمة الفرض ويؤدى بها ما لا يعتد بها من الفرض ، كالمدرّك في المسجدين .

٣٠٢٩ - قالوا : الدخول في النفل يحتاج إلى تحريمة ، كالدخول في الفرض .

٣٠٣٠ - قلنا : لا نسلم ، بل يصح الدخول في النفل بناء على تحريمة ، كمن قام إلى ثالثة النفل ، فأما الفرض فلا يجوز أن ينشأ على غيره ؛ لأنه يقتدر إلى نية لا توجد ^(٣) في ضمن نية غيره ، والنفل يقتدر إلى نية توجد ^(٤) في ضمن غيره ؛ ألا ترى أن من دخل في فرض يظنه عليه كان متفلاً بما في مضمون نية الفرض .

٣٠٣١ - قالوا : القيام إلى الخامسة معنى يخرج به من الصلاة ، فلا يدخل في أخرى ، كالسلام ^(٥) .

٣٠٣٢ - قلنا : يبطل على أحد الوجهين بمن ^(٦) توى النفل في خلال الفرض أنه يخرج عليه من الفرض ويدخل في النفل ، وكذلك ^(٧) إذا كبر سوى النافلة . ولأن السلام ينافي الصلاة فلم يصح الدخول به فيها ، والقيام لا يناقضها ، فجاز أن يدخل فيها ^(٨) .

• • •

(١) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ح) ، ومن صلب (ص) استتركة المصنف في الهامش .

(٢) الزيادة من (ن) .

(٣) في (م) : [لا يوجد] .

(٤) في (م) : [يوجد] .

(٥) في (ص) ، (م) ، (ن) : [كالسلام] .

(٦) في (م) ، (ح) : [من] .

(٧) في (ن) : [ولذلك] .

(٨) ورد في (م) ، (ح) ، بعد لفظ [فيها] : [والله أعلم] .



إذا ترك أربع سجعات من أربع ركعات

قضاها وصحت صلاته

٣٠٣٣ - قال أصحابنا : إذا ترك أربع سجعات من أربع ركعات قضاها ، وصحت صلاته ^(١) .

٣٠٣٤ - وقال الشافعي : يصلي ركعتين . وفي [وجه] ^(٢) آخر : يسجد سجدة ^(٣) ويصلي ثلاث ركعات ^(٤) .

٣٠٣٥ - لنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا » ^(٥) ، فظاهر هذا ^(٦) يقتضي أن من أدرك الإمام في الثانية وقد ترك من الأولى سجدة يعتد بالثانية ويقضي الأولى ، وهذا خلاف قولهم .

٣٠٣٦ - قالوا : لا نسلم أنه ^(٧) أدرك شيئا من الصلاة .

٣٠٣٧ - قلنا : الإدراك معلوم مشاهد ^(٨) . ولأنه فرض متكرر ^(٩) فلم يجب الترتيب فيه ، كقضاء أيام [من] ^(١٠) رمضان .

(١) قال الطحاوي في مختصره : لو ذكر أنه ترك سجدة من كل ركعة وهو في صلاة الظهر أو العصر أو العشاء سجد أربع سجعات ، وتشهد وسلم ثم سجد للسهو . راجع : مختصر الطحاوي (ص ٣٠) ، بدائع الصنائع فصل في مسائل السجعات (٢٥٢/١) ، فتح القدير في آخر باب سجود السهو في تمة في ترك السجعات والركوع والاختلاف بين الإمام والقوم في السهو (٥٢١/١ ، ٥٢٢) .

(٢) سقط من (م) ، (ع) . (٣) في (ع) : [سجدتين] .

(٤) سقط من (م) ، (ع) . (٥) قال الشافعي وأصحابه : من نسي أربع سجعات من أربع ركعات من كل ركعة سجدة وجلس عقيب كل سجدة جلسة الفصل تحصل له ركعتان ، ثم الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وبأني ركعتين أخريين . انظر : مختصر بلزي (ص ١٧) ، الوسيط (٦٦٦/٢) حلية العلماء (١٣٩/٢) ، فتح العزيز (١٤٨/٤ - ١٥٥) ، المجموع (١١٩/٤ - ١٢٢) وانظر : الكافي لابن عبد البر (٢٣٣/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٧٦) ، المسائل الفقهية (١٤٥/١ ، ١٤٦) ، مسألة (٦١) ، الكافي لابن قدامة (١٦٦/١) ، المغني (٣٧/٢ ، ٣٨) .

(٥) تقدم تبرير هذا الحديث في مسألة (١٤٢) .

(٦) في (ن) : [وظاهر هذا] . (٧) في (م) ، (ع) : [أنه إن] .

(٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [مشاهدة] . (٩) في (ن) : [يتكرر] .

(١٠) ساقطة من (م) ، (ع) .

٣٠٣٨ - ولا يقال : إن الترتيب لا يجب في القضاء مع العمد كذلك مع النسيان . ويجب الترتيب في السجدة حال الذكر كذلك حال النسيان ؛ لأننا لا نسلم ذلك . وإنما يستحب الترتيب ، ولو ترك سجدة عمدا جار . ولأنها سجدة محلها الركعة ^(١) الأولى ، فإذا أخرها لم يمنع من صحة الثانية ، كسجدة التلاوة . ولأنه أتى بجسر أفعال الركعة فصح بناء ما بعدها عليها وإن أخل بفعل منها ، كمن قام إلى الركعة الثالثة وترك القعدة الأولى . ولأنه أتى بأكثر أفعال الركعة فصح البناء عليها ، كالمؤتم إذا أدرك إمامه في الركوع . ولا يلزم إذا ترك الركوع ؛ لأن من ترك ذلك لا يعتد له بالسجود فيصير تاركاً لأكثر أفعالها .

٣٠٣٩ - ولا يقال : إن المدرك يتحمل ^(٢) عنه الإمام ما بقي من أفعال الركعة فلذلك صح البناء ، وفي مسألتنا لم يتحمل عنه [فلم يصح البناء] ^(٣) ؛ لأن التحمل يقع في الأركان دون الأفعال ، ولأن الإمام لو تحمل عنه لكان الفعل قد سقط عنه في الحال والثاني ، وصح البناء ، وفي مسألتنا يأتي بالفعل في الثاني ، فهو أولى بصحة البناء .

٣٠٤٠ - واحتج الطحاوي : بأن الداخل في الصلاة قد لزمه جميع أفعالها ولا يمنع ذلك من انعقاد ^(٤) الركعة الأولى ، فكذلك بقاء ^(٥) فرض سجدة ^(٦) من الأول لا يمنع انعقاد الثانية .

٣٠٤١ - قالوا : إنما لم يمنع وجوب بقية الصلاة انعقاد الركعة الأولى ؛ لأن وجوب ذلك متأخر عنها ، ووجوب السجدة متقدم .

٣٠٤٢ - قلنا : لا نسلم ذلك إذا لم نقل ^(٧) بوجوب الترتيب . ولأن السجدة تتكرر ^(٨) في كل ركعة كتكرار ^(٩) الركعات في الصلاة ، ومعلوم أن ترك الترتيب يفسد الركعات لا يمنع من انعقادها ، كذلك ترك الترتيب في السجدة .

٣٠٤٣ - والدليل على هذا الأصل : ما روي أن معاذاً ترك قضاء الفوائت ^(١٠)

(١) في (ن) : [ركعة] . (٢) في (م) ، (ع) : [يحتمل] .

(٣) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفركه المصنف في الهامش .

(٤) في (ص) : [ولا يمنع من ذلك انعقاد] .

(٥) في (م) ، (ع) : [فلذلك بقاء] ، وفي (ن) : [فلذلك نفا] .

(٦) في (ع) : [سجدتين] . (٧) في (م) ، (ع) : [لم يتم] .

(٨) في (م) : [يتكرر] . (٩) في (م) ، (ع) : [لتكرر] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [فوات القضاء] .

إذا ترك أربع سجدات من أربع ركعات قضاء وصحت صلاته ٧٠٥/٢
 ودخل مع النبي ﷺ ، وقد كان الواجب عليه ^(١) البداية بالغائت ، ولم يأمره بالإعادة .
 ٣٠٤٤ - احتجوا : بأن كل ترتيب كان شرطاً مع الذكر كان شرطاً مع النسيان ،
 كترتيب الركوع والسجود .

٣٠٤٥ - والجواب : أنا لا نسلم وجوب ترتيب السجدات مع الذكر ؛ لأنه لا
 فرق بين ترك السجدة ساهياً أو عامداً ، ولا يجوز أن يختلف حكم السهو والعمد ؛
 ألا ترى أن عندهم لو ترك السجدة ناسياً واشتغل بالثانية لم تبطل صلاته ، وإن
 تركها عامداً واشتغل ^(٢) بالثانية بطلت صلاته . ولأن المعنى في الركوع والسجود أنه
 فرض غير متكرر فجاز أن يجب فيه الترتيب ، والسجود فرض متكرر فلم يجب فيه
 الترتيب .

٣٠٤٦ - قالوا : شرع في الثانية قبل إتمام الأولى فوجب أن لا يعتد بما شرع فيه ،
 كما لو لم يسجد في الأولى .

٣٠٤٧ - قلنا : يبطل بمن ترك ^(٣) الأذكار المسنونة في الأولى أنها تكمل ويعتد
 بالشرع في الثانية . ثم المعنى في الأصل أنه لم يأت بأكثر من أفعال الركعة فلم يصح
 البناء ، وفي مسألتنا اعتد له بأكثر أفعال الركعة فلذلك صح البناء .

٣٠٤٨ - ولا يقال : إنا لا نسلم فيمن ترك السجدين أنه لم يأت بأكثر الأفعال ؛
 لأنه أتى بالتحريمة والقيام والركوع ؛ لأن التحريمة والقراءة ليست من الأفعال ، وإنما أتى
 بالقيام والركوع وهما ركنا وترك سجدين ، فلم يأت بالأكثر .

٣٠٤٩ - قالوا : ترك ركعتاً ^(٤) من الركعة الأولى فلم تنعقد ^(٥) له الثانية ، كمن ترك
 الركوع .

٣٠٥٠ - قلنا : لا نسلم أنه ^(٦) إذا ترك الركوع في الأولى وصلى الثانية انعقدت
 الثانية وبطلت الأولى . ولأنه إذا ترك الركوع لم يعتد بما بعده فلم يصح البناء على أقل
 الأفعال ، وفي مسألتنا قد اعتد له بجميع ما فعله فصح البناء على أكثر الأفعال .

٣٠٥١ - وقد ترك الشافعي في هذه المسألة أصله ؛ لأنه ^(٧) قال : يقضي ركعتين ،

(١) في (م) : [إليه] . (٢) في (ع) : [أو اشتغل] .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [بمن ذكر] . (٤) في (م) ، (ع) : [بمنع] .

(٥) في (م) ، (ع) : [ركعتان] . (٦) في (م) ، (ع) : [لأنه] .

(٧) في (م) ، (ع) : [أنه] .



فجعل سجدة الركعة الثانية بمنزلة الأولى من غير قعدة بينهما ، والقعدة عنده واجبة .
وزعموا أن القيام يقوم مقامها ، وهذا غلط ؛ لأن القيام لا يقوم مقام قعدة واجبة ،
كالقعدة الأخيرة

٣٠٥٢ - ومنهم من قال : إن قعد في الركعة الثانية للشهيد ، فتلك القعدة قائمة
مقام القعدة بين السجدين ، وهذا غلط ؛ لأنها غير واجبة ، ولا تقوم ^(١) مقام القعدة
الواجبة .

٣٠٥٣ - ومنهم من قال : قد صح له ركعة بسجدة واحدة وعليه بقية الصلاة ،
وهذا ترك للموالة بين الركعات ، ومن أصلهم أنها واجبة .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [ولا يقوم] .



إذا جهر الإمام في موضع الإخفاء أو خافت في موضع الجهر سجد للسهو

٣٠٥٤ - قال أصحابنا : إذا جهر الإمام [في] ^(١) موضع الإخفاء أو خافت في موضع الجهر سجد للسهو ^(٢) .

٣٠٥٥ - وقال الشافعي : لا يسجد ^(٣) .

٣٠٥٦ - لنا : حديث ثوبان أن النبي ﷺ قال : « لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم » ^(٤) . ولأن ما يدخله الجبران ^(٥) يجوز أن يدخله النقص ^(٦) لترك بقية ركن ، كالحاج ^(٧) إذا أفاض من غرفة قبل الإمام ، أو تجاوز ^(٨) الميقات من غير إحرام .

٣٠٥٧ - ولأن الصلاة تشتمل ^(٩) على أفعال وأركان وهيئات ثم جاز ثبوت السجود فيما ^(١٠) عاد إلى الفعل والركن ^(١١) كذلك الهيئة . ولأن هناك الركن ^(١٢)

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) اختلفت الرواية في مقدار ما يتعلق به السهو من الجهر فيما يخفى ، والإخفاء فيما يجهر . واجمع تفصيل المسألة في : الأصل (٢٢٧/١ - ٢٢٩) ، الميسوط (٢٢٢/١) ، تحفة الفقهاء باب افتتاح الصلاة (٢١٢/١) ، بدائع الصائغ فصل في بيان سبب السجود (١٦٦/١) ، فتح القدير مع الهداية ومباشرة العناية (٥٠٤/١ ، ٥٠٥) ، البداية (٧٣٧/٢ ، ٧٣٨) .

(٣) قال الشافعي وأصحابه : لا سجدة في ترك سنة غير مقصودة ، كالجهل والإسراء وما أشبههما . راجع تفصيل المسألة في : الميسوط (٦٦٣/١ ، ٦٦٤) ، حلية العلماء (١٤٣/٢) ، فتح العزيز (١٣٩/٤ ، ١٤٠) ، المجموع مع المذهب (١٣٥/٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨) . وانظر : باب فيمن تكلم في صلاته أو شرب أو قام من أربعة المدة (١٣٢/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٧ ، الكافي لابن قدامة (١٦٧/١) ، المعنى (٢٢/٢ ، ٣١ ، ٣٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [الحبران] .

(٦) ساقط من (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٨) في (م) ، (ع) : [يجاور] .

(٩) في (ن) : [كالحج] .

(١٠) في (ع) : [وضعا] .

(١١) في (م) ، (ع) : [يشتمل] .

(١٢) في (ص) ، (ع) : [الذكر] .

(١٣) في (ص) ، (ن) : [الذكر] .

أقوى من السنة المفردة ^(١) التي ليست هيئة لركن ^(٢) ، فإذا جاز أن يثبت السجود في السن ففي هيئة الركن أولى .

٣٠٥٨ - احتجوا : بحديث أبي قتادة : أن النبي ﷺ كان يسمعا الآية والآيتين في الظهر أحياناً ^(٣) .

٣٠٥٩ - والجواب : أن هذا فعله على وجه العمد ، وعندنا لا يثبت السجود فيما اعتمده . ولأنه إنما يستحب إذا ترك هيئة لمقدار ما تجزي ^(٤) به الصلاة ، وذلك ثلاث آيات ^(٥) في إحدى الروايات ، فعلى هذا لا تجب بالجهر ^(٦) في الآية والآيتين ^(٧) .

٣٠٦٠ - قالوا : روي عن ابن عباس أنه جهر بالقراءة في صلاة الجنائزة ^(٨) .

٣٠٦١ - قلنا : لا سهر فيها .

٣٠٦٢ - قالوا : روي عن خباب ^(٩) بن الأرت ^(١٠) أنه جهر بالقراءة في الظهر والمصر ^(١١) ولم ينقل أنه سجد ^(١٢) .

(١) في (م) : [للمفردة] ، وفي (ع) : [المترددة] .

(٢) في (ع) : [الركن] .

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح من طريق ابن أبي كثير كتاب الأذان ، باب القراءة في المصر (١٣٩/١) ، وسلم في الصحيح كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والمصر (١٩١/١) ، وأبو داود في باب ما جاء في القراءة في الظهر والمصر (٢٧١/١) ، وابن ماجه في باب الجهر بالآية أحياناً في صلاة الظهر والمصر الحديث (٨٢٩) ، وابن عزيمة في صحيحه في باب إباحة الجهر ببعض الآي في صلاة الظهر والمصر (٢٥٥/١) الحديث (٥٠٧) ، والطحاوي في المعاني في باب القراءة في الظهر والمصر (٢٠٦/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من جهر بالقراءة فيما حقه الأسرار ولم يسجد مسجدتي السهر (٣٤٨/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ما يجزي] . (٥) في (ن) : [روايات] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لا يجب الجهر] . (٧) في (ع) : [والآيتين] .

(٨) في (ع) : [في الصلاة الجنائزة] . حديث ابن عباس رواه الشافعي في المسند في الباب الثالث والعشرون في صلاة الجنائز وأسكنها (٢١٠/١) الحديث (٥٨٠) ، وإلحاكم في المستدرک في كتاب الجنائز قراءة الفائقة في صلاة الجنائز (٣٥٨/١) ، وابن الجارود من طريق سفيان في المنقلى كتاب الجنائز (ص ١٤٠) الحديث (٥٣٦ ، ٥٣٧) . (٩) في (م) : [حباب] .

(١٠) في (ن) : [الأرق] . راجع ترجمته في الآحاد والمثاني (٢١٢/١) ، الطبقات الكبرى (١٥٦/١) صفوة الصفوة (٤٢٧/١) .

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ : كان خباب بن الأرت يجهر بالقراءة في الظهر والمصر ، في المصنف كتاب الصلاة في من كان يجهر في الظهر والمصر ببعض القراءة (٣٩٨/١) .

(١٢) في (م) : [سهى] .

إذا جهر الإمام في موضع الإخفاء .. ٧٠٩/٢

٣٠٦٣ - قلنا : إنما فعل ذلك عامداً على طريق التعليم ، والعامد عندنا لا سهر عليه .

٣٠٦٤ - قالوا : ترك هيئة لركن ^(١) ، فصار كمن قعد متوركاً .

٣٠٦٥ - قلنا : من أصحابنا من التزم هذا ، ولو لم يلتزمه كان المعنى فيه : أن صفة القعدة ليست بمقصودة في نفسها .

٣٠٦٦ - قالوا : الجهر معنى لا يثبت في جميع الصلوات ^(٢) ، فلا يتعلق بتركه [سجود جبران] ^(٣) ، كالرمل ما لم يثبت في طواف .

٣٠٦٧ - قلنا : الفرق [في الوتر] ^(٤) لا يثبت في كل صلاة ويتعلق بتركه سجود ، والقعدة الأولى لا تثبت ^(٥) في كل صلاة ^(٦) ويتعلق بتركها سجود .

٣٠٦٨ - قالوا : معنى لو تركه المنفرد لم يلزمه سجود ، وكذلك ^(٧) إذا تركه الإمام ، أصله التسيحات .

٣٠٦٩ - قلنا ^(٨) : المنفرد لا يتحتم عليه الجهر ، بل هو مخير : إن شاء جهر وإن شاء أخفي ، والإمام منهى عن ترك الجهر ، فلذلك اختلفا .

(١) في (ع) : ركن [.] (٢) في (ع) : (٣) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش

(٤) في (م) ، (ع) : [الوتر] . (٥) في (م) : [لا يثبت]

(٦) في (ن) : [صلوات] . (٧) في (ع) : [كذلك]

(٨) في (ن) : [قالوا] .



إذا سها الإمام فلم يسجد لم يسجد المؤتم

- ٣٠٧٠ - قال أصحابنا : إذا سها الإمام فلم يسجد ، لم يسجد المؤتم ^(١) .
- ٣٠٧١ - وقال الشافعي : يسجد ^(٢) .
- ٣٠٧٢ - لنا : قوله **القول** : « فإذا سجد فاسجدوا » ^(٣) . فعلق سجود المؤتم بسجود الإمام ، ولا يجوز فعله بغير الشرط .
- ٣٠٧٣ - ولأن سهو الإمام ليس بأكثر من سهو المؤتم ، فإذا لم يجز أن ينفرد بسجود سهو ، كذلك سهو الإمام .
- ٣٠٧٤ - ولأن هذه السجدة يفعلها المؤتم على طريق المتابعة ، فلم يجز فعلها على غير ذلك ، أصله السجدة التي أدركها مع الإمام . ولأنها سجدة في الصلاة فإذا تركها ^(٤) الإمام يفعلها المؤتم ، كسجدة التلاوة . ولأنها تقتص ^(٥) في الصلاة فإذا ^(٦) لم يسجد له ^(٧) الإمام لم يسجد له ^(٨) المؤتم ، كترك الجهر .

(١) راجع : تحفة الفقهاء (٢١٦/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٥٠٦/١ ، ٥٠٧) ، البناية (٧٣٩/٢ - ٧٤١) .

(٢) قال الشافعي : فإن لم يسجد الإمام سجد من خلفه ، وقال الشيرازي في المذهب : فإن لم يسجد الإمام لسهوه سجد المؤمن ، وقال المرني وأبو حفص الباشامي : لا يسجد ؛ لأنه إنما يسجد تبعاً للإمام وقد تركه الإمام فلم يسجد المؤمن ، والمذهب الأول . انظر : مختصر المزني (ص ١٧) ، الوسيط (٦٧٢/٢ ، ٦٧٤) ، حلية الملبأ (١٤٤/٢٤ ، ١٤٨) ، فتح العزيز في هامش المجموع (١٧٧/٤ ، ١٧٧) ، المجموع مع المذهب (١٤٣/٤ - ١٤٧) . وانظر : المسائل الفقهية (١٤٩/١ ، ١٥٠) ، مسألة (٦٧) ، الكافي لابن قدامة (١٧٠/١) ، المغني (٤١/٢ - ٤٣) .

(٣) هذا جزء من حديث أنس بن مالك ، أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة (١٣٤/١ ، ١٣٥) ، ومسلم في الصحيح في كتاب الصلاة باب إتمام المؤمن بالإمام (١٧٥/١) ، وأحمد في المسند (١١٠/٣) ، وأبو داود في باب الإمام يصلي من قعود (١٥٩/١) ، والدارقطني في باب ذكر قوله ﷺ من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة (٣٢٩/١) الحديث (١٢) ، والبيهقي في الكبرى في باب لا يكبر المؤمن حتى يفرغ الإمام من التكبير (١٨/٢ ، ١٩) .

(٤) في (ص) : « تركه » . (٥) في (ص) : « تقتضي » .

(٦) ما بين المكوفتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٧) في (م) ، (ع) : « لها » . (٨) في (م) ، (ع) : « لها » .

إذا سها الإمام فلم يسجد لم يسجد المؤتم ٧١١/٢

٣٠٧٥ - احتجوا : بأن سهر الإمام أوجب نقصاً في صلاة المؤتم فإذا لم يسجد الإمام بقي النقص [حاصل] ^(١) بحاله ، فكان عليه الجبران ^(٢) .

٣٠٧٦ - قلنا : يبطل هذا [بما] ^(٣) إذا سها بنفسه أن النقص حاصل في صلاته ولا يلزم السجود . ولأنه ينفرد عن الإمام ، كذلك في مسائلنا ، وإن دخل النقص في صلاته لم يسجد حتى لا ينفرد عن الإمام .

• • •

(٢) في (٢) : [المحرر] .

(١) زيادة من (ن) .

(٣) في غير (ص) : [٤] .



إذا ترك تكبيرات العيدين ساهيا سجدا للسهو

٣٠٧٧ - قال أصحابنا : إذا ترك تكبيرات العيدين ساهيا سجدا للسهو ^(١) .

٣٠٧٨ - وقال الشافعي : لا يسجد ^(٢) .

٣٠٧٩ - لنا : قوله ~~الشافعي~~ / : لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم ^(٣) . ولأنه ذكر مسنون [يختص ^(٤)] بنوع من الصلوات ، فإذا تركه ساهيا كان عليه سجود السهو ، كالتفوت . ولأن الصلاة ^(٥) تتضمن ^(٦) تكبيرات وغير تكبيرات ، فإذا جاز ثبوت السجود ^(٧) فيما سوى التكبيرات من الأذكار جاز بترك التكبيرات .

٣٠٨٠ - احتجوا : بأنها تكبيرة صلاة فلم تجبر ^(٨) بسجود السهو ، كسائر التكبيرات المسنونة ^(٩) .

٣٠٨١ - قلنا : سائر التكبيرات ليست مقصودة ^(١٠) لأنفسها وإنما تفعل على طريق العلامة ، وما ليس بمقصود في نفسه يختص ببعض الصلاة ^(١١) ، كالتفوت .

٣٠٨٢ - قالوا : كل ما لا يجبر ^(١٢) بالسجود في غير العيدين لا يجبر ^(١٣) في

(١) راجع : الأصل (٢٢٥/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٣٠) ، المبسوط (٢٢٠/١) تحفة الفقهاء (٢١١/١) ، بدائع الصنائع فصل في بيان سبب الوجوب (١٦٧/١) ، متن القدوري (ص ١٣٠) ، النهاية مع فتح القدير وبهامشه العناية (٥٠٤/١) ، البداية (٧٣٤/٢) .

(٢) في (ع) : [لم يسجد] . قال الشافعي في مختصر المرئي : وما سها عنه من تكبير سوى تكبيرة الاحتياح فلا سجود للسهو إلا في عمل البدن . راجع : مختصر المرئي (ص ١٧) ، الوسط (٦٦٣/٢) ، حلية العلماء (١٤٣/٢) ، فتح العزيز (١٣٩/٤) ، المجموع مع المذهب (١٢٥/٤ ، ١٢٦) . وانظر : شرح الزرقاني وبهامشه حاشية الباني فصل في ذكر السهو في الصلاة (٢٤١/١) ، الكافي باب صلاة العيدين (١٦٧/١ ، ٢٣٤) ، للمني : باب صلاة العيدين (٣٨٣/٢) .

(٣) تقدم تخرجه بهذا المعنى من وجوه في مسألة (١٦٤) .

(٤) الزيادة من (ن) .

(٥) في (م) ، (ع) : [الصلوات] .

(٦) وفي (م) : [يتضمن] .

(٧) في (م) ، (ع) : [سجود الثبوت] .

(٨) في (م) ، (ع) : [فلم يجز] .

(٩) لفظ : [المسنونة] ساقط من (ن) .

(١٠) في (ع) : [بمقصودة] .

(١١) في (ص) ، (م) : [الصلوات] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [لا يجبر] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [لا يجبر] .

إذا ترك تكبيرات العيدين ساهيا لسجد للسهر ٧١٣/٢

العيدين ، كالتسيبحات .

٣٠٨٣ - قلنا : نقول بموجبه ؛ [لأن ما لا يحبر في غير العيد لا يحبر في العيد] (١) ،
وهو تكبيرات الركوع والسجود ، فأما تكبيرات العيد فلا يوجد في غيره ، فلم يصح ما
قالوه .

* * *

(١) م (م) : [ما لا يحبر في غير العيد لا يحبر في العيد لا يحبر في العيد] .

- (١) انظر : الأصل (٢٣٣/١ ، ٢٣٤) ، تحفة الفقهاء (٢١٦/١) .
 (٢) قال الشافعي في الأم : بعيد السجود ، وهو الأطهر والأصح في المذهب ، وقال في التذمير والإسلام : لا بعيد لأن المبران حصل بسجوده مع الإمام . انظر : الوسيط (٦٧٤/٢) ، حلية العلماء (١٤٨/٢) ، مع العزيز (١٧٢/٤ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨) ، المجموع مع المذهب (١٤٧/٤ ، ١٤٨) . وانظر : بداية الجاهدين الفصل الخامس (٢٠١/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٧٢) ، للمسائل الفقهية (١٥٠/١) مسائل (٦٨) ، الكافي لابن قدامة (١٧٠/١) ، المحي (٤٢/٢) .
 (٣) تقدم ترجمته في مسأله (١٦٤) .
 (٤) في (ص) ، (م) ، (ع) ، (و) : [وإن] .
 (٥) في (ص) ، (م) ، (ع) ، (و) : [بل] .
 (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) ، (و) : [بلطف] .
 (٧) في (م) ، (ن) : [والجواب] .
 (٨) ساقط من (م) ، (ع) .

إذا سجد المسبوق للسهر مع الإمام لم يعد في آخر صلاته ٧١٥/٢

هاتين المسجدين . يبين ^(١) ذلك أن يلزمه فعل السجود غير مرتب على ركوع ، ولا
يقضى سجود بهذه الصفة .

• • •

(١) في (م) : [تبين] .



إذا ترك في صلاته فعلاً عامداً أو زاد فيها

شيئاً عمدًا لم يسجد للسهو

٣٠٩٠ - قال أصحابنا : إذا ترك في صلاته فعلاً عامداً ، أو زاد فيها شيئاً عمدًا ، لم يسجد للسهو ^(١) .

٣٠٩١ - وقال الشافعي : يسجد ^(٢) .

٣٠٩٢ - لنا : ما روي في حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال في الشاك في صلاته : « فإن كانت تمت صلاته فالسجدتان ^(٣) مرغمتان للشيطان » ^(٤) ، وإنما ساهما بذلك لأن الشيطان كان سبياً في وجوب السهو ، وهذا لا يوجد فيما اعتمده ، وإن كان سببه من الشيطان فهو يرغم ^(٥) نفسه والشيطان ، والنبي ﷺ جعلها لإرغام الشيطان خاصة . ولأنها سجدة سميت لسببها ^(٦) في الشرع ، فلا يجوز فعلها عند غيره ، كسجدة التلاوة . وعلى هذا صلاة الكسوف والجنابة لما أضيفت إلى سببها لم يجز فعلها عند غيره ^(٧) .

٣٠٩٣ - ولأنه معنى تركه عامداً فلم يتعلق به سجود السهو ، كتكبير ^(٨) العيد .

(١) قال الحنفية : لا تجب سجدة السهو إلا إذا ترك المصلي واجتأ أصلياً للصلاة ساهياً ، وإذا تركه عمدًا قد أساء ولا شيء عليه . انظر : كتاب الأصل في الإمام يحدث فيقدم من فاتته ركعة (٢٥٤/١) ، مختصر الطحاوي باب أتل ما يجزي من عمل الصلاة (ص ٣٠) .

(٢) ذكر انشاقية فيه وجهين : في الصحيح : يسجد ، وفي وجه آخر : لا يسجد . انظر : الوسيط (٦٦٤/٢) ، فتح العزيز (١٣٨/٤ ، ١٣٩) ، المجموع مع المهذب (١٢٥/٤) . وانظر : قوانين الأحكام الشرعية (ص ٧٥) ، الكافي لابن قدامة (١٦٧/١) ، للمفتي (٤٤/٢) .

(٣) في (ص) ، (م) : [فالسجدتان] .

(٤) في (ن) : [مرغمتا الشيطان] . راجعه في : صحيح مسلم (٢٢٩/١) ، ومن أبي داود (٢٦٠/١) .

وابن ماجه (٣٨٢/١) ، والدارقطني (٢٧٥/١) ، والدارمي (٣٥١/١) ، والطحاوي (٤٣٣/١) .

(٥) في (م) : [ترغم] ، وفي (ع) : [مرغم] .

(٦) في (ن) : [بسببها] ، وفي (ع) : [لسببها] ، وفي (م) : [لسببها] .

(٧) من قوله : [كسجدة التلاوة] إلى قوله : [عند غيره] ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (ع) : [كتكبير] .

إذا ترك في صلاته فعلاً عامداً أو راد فيها .. ٧١٧/٢
ولأن ما لا يتعلق ^(١) بترك تكبير العيد لا يتعلق بترك السنن ، أصله : سائر الأحكام .
٣٠٩٤ - احتجوا : بأن كل عبادة يدخلها الجبران إذا ترك ساهياً دخلها إذا تركه
عامداً ، كالحج .

٣٠٩٥ - قلنا : من زاد في صلاته فلم يجبر بالسجود . ولأن الحج لا يدخله الجبران
بترك مسنون ^(٢) ، وإنما يدخله في ترك واجب ، والواجبات يستوي فيها العمد
والسهو ^(٣) ، والصلاة لا يدخلها الجبران في ترك واجباتها ، وإنما يدخل في مسنوناتا ،
فضعف الجبران ^(٤) ، فلذلك اختلف في العمد والسهو ^(٥) . ولأن الحج أقوى في باب
الجبران ؛ ألا ترى أنه يدخله الجبران بعد الفساد ، والصلاة ^(٦) لا يدخلها الجبران بعد
الفساد ، فدل على افتراقهما .

٣٠٩٦ - ولا يقال : إذا لزمه الجبران مع السهو ^(٧) فمع العمد أولى ؛ لأنه يبطل
زيادة السجدة .

٣٠٩٧ - ولأن الأولى إنما ^(٨) يصح متى اشترك النسيان في العلة ولأحدهما مزية ،
وهذا المعنى لا يوجد في تعليلهم .

(١) في (م) : [ما يتعلق] .

(٢) في (ع) : [السهو والعمد] بالتقديم والتأخير .

(٣) في (ع) : [بالجبران] .

(٤) في (م) : [اختلف والسهو] ، وفي (ع) : [اختلف السهو] .

(٥) في (م) : (ع) : [والفساد] .

(٦) في (م) : (ع) : [والفساد] .

(٧) في (م) : (ع) : [وإنما] .

(٨) في (م) : (ع) : [وإنما] .



إذا لم يحسن القراءة لم يلزمه الذكر

- ٣٠٩٨ - قال أصحابنا : إذا لم يحسن القراءة لم يلزمه الذكر ^(١) .
- ٣٠٩٩ - وقال الشافعي : يجب عليه أن يحمد الله وليكبر ^(٢) .
- ٣١٠٠ - لنا : أنه محل في الصلاة سقط فيه قراءة القرآن ، فلا يجب فيه ذكر أحد .
أصله : القيام الذي يترك فيه الإمام ، والقيام الذي بين الركوع والسجود .
- ٣١٠١ - ولأنه ذكر من غير القرآن فلا يجب في ^(٣) الصلاة ، كالتمسيحات . ولأن جواز الصلاة بالذكر يختص بالقرآن على طريق التعميم ، فلا يتعلق بغيره ، كمنع الجنب من مسه .
- ٣١٠٢ - احتجوا : بما روى رفاعه بن مالك أن النبي ﷺ قال : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضأ ^(٤) » كما أمره الله ، ثم ليكبر ، فإن كان معه شيء من القرآن قرأ به ، وإن لم يكن معه فليحمد الله وليكبر ^(٥) .
- ٣١٠٣ - والجواب : أن هذا خير واحد فلا يثبت به بدل . ولأنه يقتضي تعيين هذا الذكر ، ولا خلاف أنه لا يتعين الوجوب ، فبقي ^(٦) أن يحمل على الاستحباب ^(٧) .
- ٣١٠٤ - قالوا : روى عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً أتى النبي ﷺ وقال : إني لا أستطيع أن أخذ شيئاً من القرآن ، فعلمني ما يجزييني عنه ، فقال : « قل سبحان الله »
-
- (١) قال محمد في الأصل ليس لم يحسن القراءة في الصلاة : في القياس فإن صلاته فاسدة ، ولكن أدع القياس واستحسن أن يجزيه . راجع : الأصل باب صلاة الأُمي (١٨٧/١) .
- (٢) راجع : الوسيط باب الرابع في كيفية الصلاة (٦١٣/٢) ، حلية العلماء باب صفة الصلاة (٩١/٢) ، فتح العزيز الباب الرابع في كيفية الصلاة في هاشم المجموع (٣٣٩/٤ ، ٣٤٠) ، المجموع مع للذهب باب صفة الصلاة (٣٧٤/٣ - ٣٧٩) . وانظر : قوانين الأحكام الشرعية الباب العاشر في القراءة (ص ٦١) ، الإنصاف (١٢٨/١) ، الكافي لابن قدامة (١٣٢/١ ، ١٣٣) ، المني (٤٨٨/١ ، ٤٨٩) .
- (٣) في (٢) : (ع) : [فيه] . (٤) في (ن) : [غاليوض] .
- (٥) تقدم تخرجه حديث رفاعه بن مالك في مسألة (١٢) وفي مسألة (١١٩) .
- (٦) في (ن) : [فني] .
- (٧) في (٢) : (ع) : [على الوجوب الاستحباب] برادة : [الوجوب] .

إِذَا لَمْ يَحْسِنِ الْقِرَاءَةَ لَمْ يَلْزَمَهُ الذِّكْرُ
 ٧١٩/٢ والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، (١) .

٣١٠٥ - والجواب : أنه لم ينقل في الخبر حكم الصلاة ، فيجوز أن يكون علمه ما يحزئ في القراءة عن الدين (٢) والثواب ، ألا ترى أن هذه الألفاظ لا تتعين (٣) للوجوب عند أحد . ولأنه قال لما علمه : هذا (٤) ، فما لي ، فقال : « قل اللهم ارحمني وعافني وارزقني » ، وانصرف وقد قال : ويديه (٥) هكذا ، قبض عليهما ، فقال : « أما هذا فقد ملأ يديه خيراً » (٦) ، فهذا يدل أنه علم ما يحصل به الثواب للدعاء لا للقراءة .
 ٣١٠٦ - قالوا : محل قراءة واجبة ، فإذا عري عن (٧) الذكر مع القدرة عليه لم يصح ، كما لو ترك القراءة مع القدرة (٨) .

٣١٠٧ - قلنا : يطل بمن أدرك الإمام في الركوع ؛ لأنه ترك القراءة في جزء من القيام ، وذلك محل القراءة . [و (٩) لأن القادر على القراءة لما وجب عليه الذكر كان ذلك الذكر هو القرآن ، ولما لم يجب القرآن في مسائلنا في هذا المثل لم يجب أن يقيم غيره مقامه .
 ٣١٠٨ - قالوا : ركن من أركان الصلاة ، فكان له بدل ، كالقيام .

٣١٠٩ - قلنا : الأبدال لا يجوز إثباتها بقياس . ولأن القيام ليس له بدل عندنا ، وإنما يأتي بجزء منه (١٠) عند المعجز ، فلم تسلم الأصل .

٣١١٠ - قالوا : الصلاة تفتقر (١١) إلى نوعين من الذكر : قراءة وتكبير ، فلما جاز تكرار وجوب القراءة جاز [تكرار] (١٢) وجوب التكبير .

٣١١١ - [قلنا : لا تجب القراءة على طريق البدل عن غيرها ، كذلك لا يجب التكبير] (١٣) على طريق البدل .

(١) هذا جزء من حديث عبد الله بن أبي أوفى ، تقدم تخريجه في مسألة (١١٤) .

(٢) في (م) ، (ع) : [من الدين] ، وفي (ن) : [من الوتر] .

(٣) في (م) : [لا يتعين] .

(٤) هكذا في كل النسخ . والذي في كتب الحديث وغيرها : [وهذا لله] ، أو [هذا لربي] .

(٥) هكذا في كل النسخ . ولعل الصواب : [يديه] .

(٦) في (ص) ، (ن) : [يده خيراً] . هذا جزء من حديث ابن أبي أوفى الذي تقدم تخريجه في مسألة (١١٤) .

(٧) في (ن) : [مع] .

(٨) في (م) : [مع القراءة] .

(٩) في (ن) : [يديه] .

(١٠) في (م) : [يفتقر] .

(١١) ما بين للمكوفتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) .

٣٩١٢ - قالوا : القيام ليس بقربة في ^(١) نفسه ، فضمن بالذكر ليصير قربة ، فإذا عجز عن القراءة وجب أن يأتي بذكر آخر ليصير قربة .

٣٩١٣ - قلنا : وقوع القيام في خلال الأركان يجعله قربة ، فلا يحتاج إلى ذكر فيه لهذا المعنى .

• • •

(١) في (م) : [على] .

إذا صلى خلف جنب وهو لا يعلم لم تصح صلاته

٣١١٤ - [قال أصحابنا ^(١)] : إذا صلى خلف جنب وهو لا يعلم لم تصح صلاته ^(٢) .

٣١١٥ - وقال الشافعي : صلاته جائزة ^(٣) .

٣١١٦ - لنا : أن كل ما لا يصح الاقتداء به مع العلم لا يصح مع الجهل ، كالكافر والمرأة . ولأن كل ^(٤) طهارة كانت شرطاً في صحة الصلاة استوى العلم والجهل بها ، كطهارة نفسه .

٣١١٧ - ولأن عدم طهارة الإمام أجريت ^(٥) مجرى عدم طهارة المأموم ؛ بدلالة أنه إن علم بذلك لم تجز ^(٦) صلاته ، فإذا استوى في طهارة نفسه العلم والجهل كذلك طهارة إمامه .

٣١١٨ - ولا يقال : لو صلى المتوضئ خلف المتيمم جاز ، ولو كانت طهارة الإمام كطهارة المؤتم لصار ^(٧) كمن صلى بالتيمم مع القدرة على الماء ؛ لأننا لم نقل : إن طهارته أجريت مجرى طهارته ، ولهذا لا يصلي المحدث خلف المنطهر ، ولو كانت طهارة الإمام كطهارة ^(٨) المؤتم لحاز ذلك ، وإنما قلنا : عدم طهارة الإمام أجريت مجرى

(١) ساقط من (م) .

(٢) قال الحنفية : صلاتهما باطلتان ، فعليهما الإعادة . انظر : الأصل باب الإمام يحدث فيقدم جئاً أو صيئاً (١٨٤/١) ، بلائع (١٨٥) ، مختصر الطحاوي باب الصلاة بالنجاسة (ص ٣١) ، المبسوط باب الحدث في الصلاة (١٨٠/١) ، بلائع الصنائع فصل في شرائط جواز الاستخلاف (٢٢٧/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشمه العمدة باب الإمامة (٣٧٣/١ - ٣٧٥) ، الاختيار باب الأفعال في الصلاة فصل في النجاسة (٦٠/١) ، البابية باب الإمامة (٤٣٩ - ٤٣٦/٢) ، مجمع الأنهر باب صفة الصلاة فصل في النجاسة (١١٢/١ ، ١١٣) .

(٣) قال الشافعي وأصحابه : صلاته جائزة ، وعلى الإمام الإعادة . انظر : الأُم باب إمامة الجنب (١٦٧/١) ، مختصر المزني باب الصلاة بالنجاسة (ص ١٨) ، الوسيط أبواب الثاني في صفات الأئمة (٧٠٢/٢) ، حلية العلماء باب صفة الأئمة (١٧١/٢ ، ١٧٢) . وانظر : قرواني الأحكام الشرعية الباب السابع عشر الفصل الثالث المسألة الثالثة (ص ٦٩) ، المعنى باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك (٩٩/٢ ، ١٠٠) .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ع) : [لم يجز] .

(٦) في (م) ، (ع) : [لم يجز] .

(٧) في (م) ، (ع) : [طهارة] .

(٨) في (م) ، (ع) : [طهارة] .

عدم طهارة المؤتم .

٣١١٩ - ولا يقال : إنها بطلت صلاته مع العلم ؛ لأنه يعتقد أن إمامه في غير صلاة ؛ ألا ترى ^(١) أنه لو اعتقد ذلك - والإمام على طهارة ^(٢) - لم تصح صلاته خلفه ، وذلك لا يمتنع أن تكون ^(٣) صلاته مع العلم فاسدة لأمرين : لعدم الطهارة والاعتقاد ، فإذا كان الإمام على الطهارة بطلت صلاته للاعتقاد خاصة . بين ^(٤) ذلك أن فعل الطهارة في التأثير في الصلاة أبلغ من الاعتقاد ، فلا يجوز ^(٥) أن يعلق ^(٦) الحكم بما دون ^(٧) العلتين مع وجود أقواهما ، ولهذا من عزم بعدم طهارة نفسه لم تجز ^(٨) صلاته ؛ لفقد الطهارة لا للاعتقاد .

٣١٢٠ - ولا يقال : إن الكافر والمرأة لهما أمانة يستدل [عليهما] ^(٩) ، فكان ^(١٠) مفرطاً في الائتمام ^(١١) ، والطهارة لم يجعل لها أمانة فلم يكن مفرطاً في الائتمام ^(١٢) ؛ لأن من / صلى في ليلة مظلمة بصلاة ^(١٣) شخص في مسجد ولا أمانة له على حاله فهو كالطهارة التي لم يجعل لها ^(١٤) أمانة .

٣١٢١ - ولأن التفريط مؤثر فيما أخذ على الإنسان اعتباره فلم يعتبره . وقد أبح لنا في الشرع أن نصلي ^(١٥) حلف من ظاهره الإسلام ، ولا يتبع الأمارات ، فلا معنى لاعتبار أمانة لا يلزم حكمها ؛ ألا ترى أن الطهارة قد يتوصل إلى العلم بها بدليل وهو أن يسأله قل أن يقتدي به أو يشاهده يتطهر ، ثم لم يجب [عليه] ^(١٦) ذلك ، لأنه غير مأخوذ عليه ^(١٧) . ولأنها تحريمية يلزمه سجود ^(١٨) السهو بمقتضاها ، فيبطلانها بفقد

- (١) في (ص) : (ألا ترى [.
(٢) في (م) ، (ع) : (أن يكون [.
(٣) في (م) ، (ع) : (ولا يجوز [.
(٤) في (م) ، (ع) : (ما دون [، وفي (ن) : (يادون [.
(٥) في (م) : (لم يجز [.
(٦) في (ن) : (كان [.
(٧) في (م) ، (ع) : (في الائتمام [، وفي (ع) : (في الائتمام [.
(٨) في (م) : (في الائتمام [، وفي (ع) : (في الائتمام [.
(٩) في (ن) : (لصلاة [.
(١٠) في (م) ، (ع) : (يصلي [.
(١١) في (م) ، (ع) : (عليها [.
(١٢) في (ن) : (تلزمه بسجود [، وفي (م) ، (ع) : (فزله [.

إذا صلى خلف جنب وهو لا يعلم لم تصح صلاته ٧٧٣/٢

الضهارة يوجب بطلان صلاته لتحريمه نفسه . أو نقول : إنها تحريمه يلزم ^(١) المأمور أن يأتي بالأفعال بمقتضاها . ولأننا حكمنا ببطلان صلاة الإمام حال صلاة ^(٢) المؤتم فوجب أن نفسد ^(٣) صلاته ، أصله : إذا علم بفقد الطهارة أو كان الإمام كافراً . أو لأنها ^(٤) صفة للإمام ^(٥) لو علمها المؤتم لم يصح اقتداؤه به ^(٦) ، فكذا ذلك إذا لم يعلمها ، كالكفر والأثوثة ^(٧) .

٣١٢٢ - وهذه المسألة مبنية على أن صلاة المؤتم متعلقة بصلاة الإمام ، والدليل على ذلك قوله الضهارة : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كفر فكبروا » ^(٨) ، والأمر بالاشتماع يقتضي تعلق إحدى الصلاتين بالأخرى ، ولا يجوز أن يكون المراد [به] ^(٩) الاقتداء في الأفعال ؛ لأن هذا قد بينه بقوله : « فإذا ركع فاركعوا » ^(١٠) ، فلم يجز حمل اللفظ على التكرار .

٣١٢٣ - ولأن كل تحريم يلزم المصلي سجود السهو بالسهو فيها ؛ فإن صلاته مبنية على صلاته ، لم يصح تحمله ^(١١) عنه ، كالمفردين .

٣١٢٤ - ولأنه يوقع الأفعال بمقتضى تحريمه ، ولهذا يلزمه الإتمام ^(١٢) إذا كان مسافراً ، فصارت كتحريمه نفسه .

٣١٢٥ - ولأن صلاته تبطل إذا علم بفقد طهارته ، ولو لم يتعلق بها لم يؤثر علمه ، كالمؤتمين .

٣١٢٦ - ولا يقال : لو كان كذلك لبطلت طهارته ببطلان طهارة الإمام ؛ لأننا لم نعمل بوجود إحدى الطهارتين كوجود الأخرى ، وإنما جعلنا فقدتها كفقدها .

٣١٢٧ - ولا يقال : لو كانت مبنية عليها لكان الإمام إذا سلم يخرج ^(١٣) المؤتم وإن كان مسبوقاً ^(١٤) .

-
- (١) في (٥) : [تلزم] .
 (٢) في (٢) : [يفسد] .
 (٣) في غير (ص) : [الإمام] .
 (٤) في (٥) : [والأثوثة] .
 (٥) هذا جزء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي تقدم تخريجه في مسألة (١١٤) ، وفي المسألة (١٦٨) .
 (٦) الزيادة من (٥) .
 (٧) في (٢) : [يحمله] .
 (٨) في (٢) : (ع) : [يهروج] .
 (٩) في (٢) : (ع) : [يهروج] .
 (١٠) في (٢) : (ع) : [يهروج] .
 (١١) في (٢) : (ع) : [يهروج] .
 (١٢) في (٢) : (ع) : [يهروج] .
 (١٣) في (٢) : (ع) : [يهروج] .
 (١٤) في (٢) : (ع) : [يهروج] .

٣٩٢٨ - قلنا : هنا يطلل على أصلكم بالأفعال الظاهرة ^(١) أنه ^(٢) لا يخرج من متابعتها فيها بالسلام ، وإن كان متابعا له فيها .

٣٩٢٩ - ولا يقال : فهلا أفسدت صلاة الإمام بفساد صلاة المؤتم ؛ لأنها كصلاة واحدة ؛ لأن صلاة الإمام غير متعلقة بصلاة المؤتم ، فلذلك لم تفسد ^(٣) بفسادها . [وإذا ثبت أن صلاته مبنية على صلاته ثبت أنها تفسد بفسادها] ^(٤) . أو نقول : كل تحريم تعلقت الصلاة بها ^(٥) بفسادها يؤثر فيما تعلق بها ، كتحريمه نفسه .

٣٩٣٠ - احتجوا : بحديث أنس قال : دخل على رسول الله ﷺ في صلاة فذكر وكبرنا معه ثم أشار إلى القوم : كما أنتم ، فلم نزل قِيَامًا ^(٦) حتى أتانا رسول الله ﷺ قد ^(٧) اغتسل ورأسه يقطر ماء ^(٨) . وفي حديث أبي هريرة : فصلى بهم ^(٩) ، قالوا : ولو لم تكن صلاتهم منعقدة لم يكلفهم استدامة القيام ؛ لأنه قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا » ^(١٠) حتى تروني قد قمت ^(١١) .

(١) في (م) ، (ع) : [الطاهرة] . (٢) في (ع) : [أن] .

(٣) في (م) ، (ع) : [لم يفسد] .

(٤) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(٥) في (م) ، (ع) : [بالصلاة] ، مكان : [الصلاة بها] .

(٦) في (م) ، (ع) : [نزل قياما] ، وفي (ن) : [قائما] .

(٧) في (ص) ، (م) ، (ع) : [وقد] بالعطف .

(٨) حديث أنس أخرجه الدارقطني في باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (٣٦٢/١) ، والبيهقي في الكبرى

في باب إمامة الجنب (٣٩٩/٢) ، والهيتمي في مجمع الزوائد باب في الإمام يذكر أنه محدث (٦٩/٢) .

(٩) هذا جزء من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في الصحيح في باب متى يقوم الناس للصلاة (٢٤٣/١ ، ٢٤٤) ،

والدارقطني من طريق أسامة بن زيد في أول باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (٣٦١/١) ، والبيهقي في

الكبرى في باب إمامة الجنب (٣٩٧/٢ ، ٣٩٨) ، وعزاه الهيتمي إلى الطبراني في الأوسط ، في مجمع الزوائد باب

في الإمام يذكر أنه محدث (٦٩/٢) . (١٠) في (ن) : [فلا تقوموا] .

(١١) أخرجه البخاري في الصحيح . وفي رواية أخرى : « حتى تروني وعليكم السكينة » ، في كتاب الأذان

(١١٨/١ ، ١١٩) ، وأخرجه مسلم في الصحيح باب متى يقوم الناس للصلاة (٢٤٣/١) ، وأبو داود باب

في الصلاة تمام ولم يأت الإمام ينتظرونه فمروا (١٤٤/١) ، والترمذي باب ما جاء في الكلام بعد نزل

الإمام من المنبر (٣٩٥/٢) ، والنسائي كتاب الإمامة باب قيام الناس إذا رأوا الإمام (٨١/٢) ، وأحمد في مسنده

(٣٠٤/٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠) ، والدارقطني باب متى يقوم الناس إذا أقيمت الصلاة (٢٨٩/١)

والبيهقي في الكبرى باب متى يقوم المأموم (٢٠/٢ ، ٢١) قال البيهقي : وأما الذي يرويه بعض المتفهمين في هذا

الحديث : « حتى تروني قائما في الصف » فلم يلبس .

إذا صلى خلف جب وهو لا يعلم لم تصح صلاته ٧٢٥/٢
 ٣١٣١ - قالوا : ولأن القوم اعتقدوا انعقاد الصلاة وصحتها ، فلو كانت باطلة غير
 منقذة لما أُنْخِرَ ^(١) البيان عند الحاجة .

٣١٣٢ - والجواب : أن هذه القصة رواها ابن سيرين ، وذكر أن النبي ﷺ يوماً
 إليهم أن أقعدوا ^(٢) . ومعلوم أنهم لو كانوا في الصلاة لم يأمرهم بالعود .
 ٣١٣٣ - ولأن قوله : على رسلكم وامكثوا ^(٣) لا يدل على القيام ولا على القعود ،
 وإنما هو أمر بترك التفرق . فأما قوله : « لا تقوموا » ^(٤) حتى تروني « فيفيد البقاء ، على أنا
 نينا أن ليس في الخبر ما يفيد البقاء على القيام .

٣١٣٤ - وقولهم : كان يجب أن يبين لهم بطلان التحريم ليس بصحيح ؛ لأنه إذا أشار
 إليهم أن أقعدوا فقد بين ^(٥) [لهم] أنهم ليسوا في الصلاة ، ولو ثبت ما قالوه احتمل أن
 يكون في حال لم تكن ^(٦) صلاة المؤتم متعلقة بصلاة الإمام ، فلم تبطل ^(٧) بطلانها ، فلذلك
 أمرهم بالقيام . وهذه الحال ^(٨) قد تستحب ^(٩) عندنا ، فاحتجوا إلى تاريخ .

٣١٣٥ - قالوا : روى جوير ^(١٠) عن الضحاك بن مزاحم عن البراء بن عازب عن
 النبي ﷺ قال : « أيما إمام سها فصلى يقوم وهو جنب ، فقد مضت [صلاتهم] » ^(١١) ،
 ثم ليقتل هو ثم ليعد صلاته ، فإن كان بغير وضوء فمثل ذلك « ^(١٢) .

٣١٣٦ - والجواب : أن هذا ذكره الدارقطني عن بقية بن الوليد عن عيسى بن إبراهيم عن
 جوير عن الضحاك . ورواه أيضاً عن بقية عن عيسى بن عبد الله الأنصاري عن جوير ^(١٣) ،

(١) في (م) ، (ع) : [لما أخرنا] .

(٢) رواه أبيهقي في الكبرى باب إمامة الجنب (٣٩٨/٢) .

(٣) في (م) : [وامكثوا] .

(٤) في (ن) : [ولا تقوموا] .

(٥) في (ع) : [قعدتين] .

(٦) في (م) : [لم يكن] .

(٧) في (م) ، (ع) : [الحالة] .

(٨) في (ع) : [جوير] وهو تصحيف . هو جوير بن سعيد الأزدي الحارثي ، صاحب الفتح .

ضعيف جداً . راجع : الكامل في صفاء الرجال (١٢١/٢) ، تقريب التهذيب (١٣٦/١) .

(٩) الزيادة من سنن الدارقطني .

(١٠) الحديث أخرجه الدارقطني باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (٣٦٤/١) الحديث (٨) .

(١١) أخرجه الدارقطني باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (٣٦٣/١) . سكت عهما الدارقطني ،

ولهما عيسى بن عبد الله وجوير ، وهما ضعيفان .

والضحاك^(١) لم يلق البراء ، فهو مرسل . وكان شعبة لا يروي عن الضحاك شيئا ، وقد رواه استعظاما له .

٣٩٣٧ - وأما جوير بن سعيد ، فقال البستي عن يحيى بن سعيد : كنت أرويه بحدِيث^(٢) . ثم أخرج هذه الأحاديث وضعفه جداً . قال : وهو يروي عن الضحاك أشياء مقبولة ، وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدِّثان عنه ، وقال يحيى بن معين : هو ضعيف^(٣) . وأما عيسى بن إبراهيم الهاشمي ، قال البستي^(٤) : هو يروي المناكير ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد^(٥) . وعيسى بن عبد الله الأنصاري ، قال البستي : يروي عن نافع ما^(٦) لا يتابع عليه ، ولا يحتج بما انفرد به^(٧) . وأما بقية بن الوليد الحمصي . فذكر البستي عن أحمد أنه قال : توهمت أن^(٨) بقية^(٩) لا يحدث المناكير إلا عن الجاهيل ، فإذا هو يحدث للمناكير عن المشاهير ، فعلمت^(١٠) من أين أتى^(١١) . ولو ثبت لم يكن فيه دلالة ؛ لأن قوله : صلى بهم وهو جنب ، يقتضي فعله الصلاة . وقوله : وهو جنب ، يقتضي تعين^(١٢) ، الجنب ، وذلك لا يكون مع الصلاة ، فيحمل الخير على من صلى ثم ظهر أنه جنب ، فيكون قوله : صلى ، على حقيقته ، وقوله : وهو جنب ، [على مجازه]^(١٣) ، ومخالفتنا : يحمل قوله : صلى ، على الجار ، وقوله : وهو جنب ، على الحقيقة ، فتساونا .

(١) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي ، ضعفه يحيى بن سعيد ، وثقه ابن معين . انظر الكامل (٩٥/٤) ، (٩٦) ، المحرر والمتمم (٤٥٨/٤ ، ٤٥٩) ، المعجم (٣١٢/١) ، رقم الترجمة (٢٩١٢) ، تقريب التهذيب (٢٧٣/١) .

(٢) في خبر (ص) : [يحد مس] .

(٣) راجع نص البستي في كتاب المجروحين ، في ترجمة جوير بن سعيد (٢١٧/١) .

(٤) في (م) ، (ع) : [قال البستي عن يحيى] ، زيادة : [عن يحيى] .

(٥) راجع (١٢١/٢) ، في ترجمة : عيسى بن إبراهيم الهاشمي .

(٦) في سائر النسخ : [من] ، والصواب ما أثبتناه من المجروحين .

(٧) راجع المجروحين في ترجمة عيسى بن عبد الله الأنصاري .

(٨) في سائر النسخ : [أنه] ، والتصويب من المجروحين .

(٩) في (ص) ، (ن) : [بقية] .

(١٠) في سائر النسخ : [فعلمت أنه] ، وحذفها موافق للمجروحين ، وأنسب بالسياق .

(١١) في (ص) : [أوتي] ، وفي (ن) [أي] . راجع (٢٠٠/١) ، في ترجمة بقية بن الوليد الحمصي الكلاعي .

(١٢) في (م) ، (ع) : [بغير] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [على الحقيقة تساونا وعندنا مجازه] .

إذا صلى بضعف جنب وهو لا يعلم لم تصح صلاته ٧٢٧/٢

٣١٣٨ - وعندنا أن من صلى بقومه ، ثم ظن أنه جنب لم يلزمهم الإعادة ،
وستحب له أن يعيد - وقد روى سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ صلى بالناس وهو
جنب فأعاد وأعادوا ^(١) ، فيعارض ^(٢) هذا ما روه .

٣١٣٩ - ولا يقال : رواه أبو جابر البياضي ، وهو متروك الحديث ، عن سعيد بن
المسيب ، مرسل ؛ لأن المرسل والمتصل عندنا سواء ، وعندهم مراسيل سعيد بن المسيب
مقبولة ، وأبو جابر البياضي وإن ضعف أقوى من جوير ^(٣) .

٣١٤٠ - قالوا : إعادة الصحابة لا تدل على الوجوب .

٣١٤١ - قلنا : الإعادة إذا تعلقست بسبب فالظاهر فيها الوجوب . ولأن الاستحباب

لا يختص بسبب .

٣١٤٢ - قالوا : روي عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر ^(٤) قولاً وفعلًا ^(٥) ، ولا
مخالف لهم .

٣١٤٣ - قلنا : روى عاصم بن ضمرة ^(٦) عن علي أنه صلى بالقوم ^(٧) وهو جنب
فأعاد وأمرهم ^(٨) بالإعادة ^(٩) .

٣١٤٤ - ولا يقال : رواه أبو خالد الواسطي ، وهو عمرو القرشي ، قال أحمد : هو

(١) حديث سعيد بن المسيب في مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الصلاة باب الرجل يصلي بالقوم وهو على
غير وضوء (٤٩٥/١) ، والدارقطني باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (٣٦٤/١) ، والبيهقي في
الكبرى باب إمامة الجنب (٤٠٠/٢) ، وعبد الرزاق في مصنفه بالمعنى (٣٥٠/٢) .
(٢) في (ن) : [فعارض] .
(٣) في (م) : [من خبر] .

(٤) قوله : [ساقط من (ن)] .

(٥) راجع حديث عمر وابن عمر في سنن الدارقطني باب صلاة الإمام جنب أو محدث (٣٦٤/١ ، ٣٦٥) ،
الأثر (١١ ، ١٢ ، ١٤) ، وفي البيهقي حديث عثمان (٤٠٠/١) ، وفي مصنف عبد الرزاق حديث عمر باب
الرجل يصلي وهو جنب : الآثار (٣٦٤٨ ، ٣٦٤٩ ، ٣٦٥٠) ، وفي مصنف ابن أبي شيبة حديث ابن عمر
(٤٩٥/١) الأثر (٣٦٥٠) ، وحديث علي في باب (٢٦١) الأثر (٤٩٦) .

(٦) في (ن) : [ضمر] ، وفي (ع) : [سحر] .

(٧) في سائر النسخ : [بالكوفة] بدل [بالقوم] ، الصواب ما أثبتناه من السنن الكبرى وغيرها ، وفي رواية
عبد الرزاق : [بالناس] .

(٨) في (ن) : [فأعادهم أمرهم] .

(٩) الحديث رواه البيهقي باب إمامة الجنب (٤٠١/١) ، وعبد الرزاق باب الرجل يصلي وهو جنب

(٣٥٠/٢) رقم الحديث (٣٦٦١) .

كاذب ؛ لأن أبا خالد قد بينا أنه ثقة ^(١) ، وهو صاحب زيد بن علي ، وإنما طعنوا به من حيث ^(٢) المذهب .

٣١٤٥ - ثم ما روي عن عمر ^(٣) يحتمل أن يكون لم يتيقن الجنبية ، كما روي عن عثمان أنه صلى ثم أصبح فرأى في ثوبه أثر احتلام ، فأعاد ولم يأمرهم بالإعادة ^(٤) ، ومتى لم يتيقن لم يجز أمرهم بالإعادة .

٣١٤٦ - قالوا : لأنه غير منسوب إلى التفريط بالالتزام ، فوجب أن لا تبطل صلاته بيطلان صلاة الإمام ، أصله : إذا كان المأموم ^(٥) مسبوقاً فجلس للشهادة وأحدث أو تكلم .

٣١٤٧ - قلنا : يبطل بمن اقتدى بكافر أو امرأة في زي غلام ، فإنه لا يكون مسبوا إلى التفريط ، ومع ذلك تبطل الصلاة [بيطلان] ^(٦) صلاة [الإمام] ^(٧) .

٣١٤٨ - فإن قالوا : إذا صلى الكافر لم تبطل بيطلان صلاة الإمام ؛ لأنها لا تتمم ، وكذلك نقول فيمن صلى [خلف] ^(٨) الجنب ، قلنا : نقول بموجع العلة ؛ لأنها تبطل بيطلان صلاة الإمام ، وإنما تبطل لأنهم اقتدوا بمن لا يصح الاقتداء به ؛ ألا ترى أنهم إذا اقتدوا بامرأة لم تصح صلاتهم وإن صحت صلاتها .

٣١٤٩ - ولأن المسبوق إذا أحدث يبطل الجزء الذي صادفه الحدث من صلاته ، فيبطل ما لاقاه من صلاة المؤتم ، فساووا في البطلان ، وإنما يبطل ما مضى من صلاة الإمام لبقاء فروض لا يمكنه أن يبينها على ما مضى ، ولم يبق على المؤتم فرض ، فلم يؤثر فيما مضى من صلاته .

٣١٥٠ - قالوا : عبادة يطلها الحدث .

(١) وقال ابن صاعد : وعمر بن خالد يكتب حديثه . راجع ترجمته وكلام الحفاظ عليه في : فكمبر (١٢٥/٥) ، الجرح والتعديل (٢٣٠/٦) ، ميزان الاعتدال (٢٥٧/٣) ترجمة (١٢٥٩) ، تقريب التهذيب (٦٩/٢) ترجمة (٥٧٢) ، (٢) في (ع) : (من حديث) .

(٣) في (م) ، (ع) : [عمرو] .

(٤) أخرجه الدارقطني في باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (٣٤٦/١) ، والبيهقي في باب إسنه الجنب (٤٠١/١) .

(٥) في سائر النسخ : [الإمام] ، ولا يصح إلا بما أثبتناه .

(٦) ساقط من (م) ، (ع) ، (ن) .

(٧) ساقط من (ع) .

(٨) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

إذا صلى خلف جب وهو لا يعلم لم تصح صلاته ٧٢٩/٢

٣١٥٩ - وإنما يبطلها عدم الطهارة . ثم نقول بموجب العلة على ما قدمنا . ولأن العبارة لا تبطل في المأموم وإن علم أن إمامه على غير طهارة ، وكذلك إذا لم يعلم ، وفي الصلاة يبطل إذا علم ببطلان صلاته ، وكذلك إذا / لم يعلم .

٣١٥٢ - قالوا : أحد المشتركين في الصلاة فلا تبطل ^(١) صلاته ببطلان صلاة الآخر ، كالإمام .

٣١٥٣ - قلنا ^(٢) : نقول بموجبها ، فلا نسلم أن الإمام لا تبطل صلاته ببطلان صلاة المأموم ؛ لأن في الجمعة إذا نقص ^(٣) العدد بطلت صلاة الإمام . ولأن الإمام ليس بتابع للمؤتم فلا تبطل صلاته ببطلان صلاته ، والمؤتم تابع لإمامه فجاز أن تبطل صلاته بمعنى يعود إليه ، كما ^(٤) لو علم أنه على غير طهارة .

٣١٥٤ - قالوا : المأموم يستفيد بالجماعة الفضيلة فوجب أن تبطل ^(٥) ببطلان صلاة الإمام ما استفاد بالشركة ، وهو الفضيلة .

٣١٥٥ - قلنا : يبطل بحال العلم . ولأنه لا يمتنع أن يستفيد بالمشاركة الفضيلة ، وإذا بطلت المشاركة زالت الفضيلة ومعنى الإجزاء ^(٦) ؛ ألا ترى أن المرتدة والشيخ الكبير لا يستفيدان ^(٧) بالإسلام حقن الدم : في الشيخ الكبير على المذنبين ، وفي المرتدة ^(٨) على أصلهم ، وكذلك ^(٩) الحجّة النافذة إذا دخل فيها استفاد المضي عليها ، فإذا أفسدها لزمه المضي فيها ، وهذا زيادة على ما استفاده بالدخول .

٣١٥٦ - قالوا : من ^(١٠) صلى الظهر يوم الجمعة بقوم ثم صلى الجمعة ، بطلت صلاته ولم تبطل صلاتهم ؛ لأن المؤتم غير منسوب [إلى التفريط] ^(١١) في الانضمام .

-
- (١) في (م) ، (ع) : [فلا يبطل] .
 (٢) في (ص) ، (م) : [انقص] .
 (٣) في (م) : [يبطل] .
 (٤) في (ع) : [الآخر] ، وفي (ن) : [الأخرى] ، وفي (م) : [الأجزاء] .
 (٥) في (م) : [لا يستفيدان] .
 (٦) في (ن) : [ولذلك] .
 (٧) سقط من (م) ، (ع) .
 (٨) في (ن) : (٥) : [ما] .
 (٩) في (م) ، (ع) : (٥) : [ما] .
 (١٠) في (ن) : (٥) : [ما] .
 (١١) في (ن) : (٥) : [ما] .

٣٩٥٧ - قلنا : بطلان صلاة الإمام بعد الفراغ من الصلاة لا يوجب ^(١) بطلان صلاة المؤتم ، كما لو ارتد . ولأن بطلان صلاة المؤتم إنما هو لأنه بنى صلاته ^(٢) على صلاة باطلة ، وهذا المعنى لا يوجد إذا بطلت بعد الفراغ .

• • •

(١) في (ن) : [لا يوجب] .

(٢) في (ن) : [على صلاته] .



بول الصبي والصبية نجس لا يظهر إلا بالغسل

٣١٥٨ - قال أصحابنا : بول الصبي والصبية نجس ، لا يظهر إلا بالغسل ^(١) .
 ٣١٥٩ - وقال الشافعي : بول الصبي - ما لم يطعم - يقتصر ^(٢) فيه على الرش حتى يغمه ، ويظهره وإن لم ينفصل عنه ^(٣) .

٣١٦٠ - لنا قوله **النجاسة** : إنما يغسل الثوب من المني والدم والبول ^(٤) . ولأنها نجاسة لا تظهر بالرش ، كسائر النجاسات . ولأنه حيوان يجب غسل بول الأنثى منه ^(٥) فوجب غسل بول الذكر ، كسائر الحيوانات . ولأن كل حيوان وجب غسل بوله ^(٦) إذا سمع وجب وإن لم يطعم ، كالأنثى . ولأن الرش يزيد في النجاسة ويتسع في الثوب ، فلا معنى له ، ولأنه بول نجس ، كسائر الأبوال .

٣١٦١ - ولا يقال : لا يمتنع أن تتفق ^(٧) الأبوال في النجاسة وتختلف ^(٨) في الإزالة ، كالمني - على أصلكم - وغيره من النجاسات ، وكذلك النجاسة في ^(٩) الخف والثوب [متساويان في النجاسة ومختلفان ^(١٠) في الإزالة] وذلك لأن الاختلاف إنما

(١) راجع : مختصر الطحاوي (ص ٣١) ، معاني الآثار باب حكم بول الغلام والحجارة قبل أن يأكلها الطعام (٩٢/١ - ٩٤) ، بدائع الصنائع فصل في شرائط التطهير (٨٨/١) ، الاختيار باب الأغناس وتطهيرها (٣٢/١) .

(٢) راجع : مختصر المزني (ص ١٨) ، الوسيط الباب الثاني الفصل الرابع (٣٣٦/١ - ٣٣٨) حلية العلماء باب إزالة النجاسة (٢٤٨/١ ، ١٤٩) ، فتح الميزان كتاب الطهارة الفصل الرابع في إزالة النجاسة في حاشي المجموع (٢٥٣/١ - ٢٥٨) ، المجموع مع المهذب كتاب الطهارة باب إزالة النجاسة (٥٨٩/٢ ، ٥٩٠) . وانظر : المدونة في غسل بول الغلام والحجارة (٢٧/١) ، الاستذكار باب ما جاء في بول الصبي (٦٧/٢ ، ٦٨) ، المنهاج (٩٠/٢ ، ٩١) .

(٣) الحديث رواه البخاري في باب نجاسة البول والأمر بالنزعة عنه والحكم في بول ما يؤكل لحمه (١٢٧/١) . وابن عسلي في الكامل في ترجمة ثابت بن حماد (٩٨/٢) .

(٤) في (ن) : [نجس] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أن يتفق] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [حلى] .

(٧) في (م) ، (ن) : [يتساويان في النجاسة ويختلفان] .

يمود إلى مكان إزالة إحدى النجاستين بالمسح دون الأخرى ، والرش لا يزيل النجاسة ولا يخففها .

٣١٦٦ - احتجوا : بما روي ^(١) عن علي بن أبي طالب [عليه السلام] ^(٢) أن النبي ﷺ قال : يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ^(٣) . وفي حديث لباية ^(٤) بنت الحارث أن الحسين [بن علي] ^(٥) قال على النبي ﷺ ققلت : أعطني ثوبك أغسله . فقال : « إنما يغسل من [بول] ^(٦) الأنثى وينضح من بول الذكر » ^(٧) .

٣١٦٣ - وعن أم قيس بنت محصن أنها أتت بابين لها لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ ، فأجلسه في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء ، فنضحه ولم يغسل ^(٨) . وعن عائشة [رضي الله عنها] ^(٩) أنها قالت : أتني النبي ﷺ بصبي يحنكه ويدعوه له ، فبار عليه ، فدعا بماء ، فنضحه عليه ^(١٠) .

(١) في (ن) : [بما روي ما روي] . (٢) زيادة من (م) ، (ع) .

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند (٧٦/١) ، وأبو داود في باب بول الصبي يصيب الثوب (١٠٣/١) ، وابن ماجه في الطهارة باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (١٧٤/١ ، ١٧٥) والطحاوي في معاني الآثار في الطهارة باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكل الطعام (٩٢/١) ، والحاكم في الطهارة (١٦٥/١ ، ١٦٦) ، والدارقطني في باب الحكم في بول الصبي والعصية ما لم يأكل الطعام (١٢٩/١) الحديث (٣ ، ٢) والبيهقي في الكبرى في الصلاة (٤١٥/٢) .

(٤) لباية بنت الحارث هي : أم الفضل امرأة العباس بن عبد المطلب ، انظر في ترجمتها : تهذيب الكمال (٢٩٧/٣٥) ، إسماعيل الميطأ (٣٥/١) ، الاستيعاب (١٩٠٧/٤) ، الإصابة (٩٧/٨) .

(٥) زيادة من (ن) . (٦) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٧) الحديث رواه أحمد في المسند (٣٣٩/٦ ، ٣٤٠) ، وأبو داود في باب بول الصبي يصيب الثوب (١٠٢/١ ، ١٠٣) ، وابن ماجه في الطهارة باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (١٧٤/١) رقم الحديث (٥٢٢) ، والحاكم في المستدرک في الصلاة (١٦٦/١) ، والطحاوي في معاني الآثار في الطهارة باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكل الطعام (١٤٥/١) ، وابن أبي شيبة في باب بول الصبي الصغير يصيب الثوب (١٤٥/١) .

(٨) أخرجه البخاري في الوصوء في باب بول الصبيان (٥٢/١) ، ومسلم في الطهارة باب حكم بول الصبي الرضيع وكيفية غسله (١٣٤/١) ، وأبو داود في باب بول الصبي يصيب الثوب (١٠٢/١) ، والترمذي (١٠٤/١ ، ١٠٥) ، والبيهقي في باب الرش على بول الصبي الذي لم يأكل الطعام (٤١٤/٢) ، وابن أبي شيبة في باب بول الصبي الصغير يصيب الثوب (١٤٤/١) .

(٩) زيادة من (ع) .

(١٠) حديث عائشة أخرجه الطحاوي في معاني الآثار في الطهارة باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكل الطعام (١٤٥/١) ، وزاد : [ولم يغسله] .

٣٩٦٤ - والجواب : أن النضج عبارة عن صب الماء ؛ بدلالة قوله الطحاوي : « إني لأعرف مدينة ينضج ^(١) البحر بحافتها » ^(٢) ، ومعلوم أنه لم يرد الرش ، وإنما أراد جريان الماء . وقد روت عائشة [رَوَتْ] ^(٣) أن النبي ﷺ أتى بصبي فبال عليه [فأتبعه الماء] ^(٤) ولم يغسله ^(٥) . وفي حديث أم الفضل قالت في الحسين ^(٦) : قلت : يا رسول الله ، أعطنيه لأكفله أو أرضعه بلبني ، فقعل فأتيته به ، فوضعه على حجره ، فبال عليه وأصاب إزاره ، فقلت [له] ^(٧) : يا رسول الله ، أعطني لإرارك أغسله ، فقال : « إنما يُصب على بول الغلام ويغسل بول الجارية » ^(٨) . فعلم بهذه الأخبار أن المراد بالنضج الصب ، وذلك يجرى عندنا .

٣٩٦٥ - وقوله : ولم يغسله ، صحيح ؛ لأن الصب متى حصل على النجاسة فزالت لم يحتاج إلى الغسل الذي هو عصر [الثوب] ^(٩) . وفرق بين الجارية والغلام إما أن يكون قالة في حاليين فجمع الراوي بينهما وظن أنه فرق بينهما ؛ لأن بول الصبي لا يتسع في الثوب وبول الجارية يتسع فيه ، فاكتفى في أحدهما بالصب ، وفي الآخر بالصب والغسل .

٣٩٦٦ - قالوا : الغلام يقع بلوغه بمعنى ظاهر ^(١٠) ، والجارية يقع بلوغها بشيء نجس ، فلذلك اترقا .

(١) في (ن) : [تنضج] .

(٢) في (ن) : [بما فيها] . الحديث أخرجه الطحاوي في معاني الآثار باب حكم النبي هل هو طاهر أم نجس (٥٢/١) وفي باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكل الطعام (٩٢/١) .

(٣) زيادة من (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [فضحه] .

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح بمناه في كتاب الوضوء في باب بول الصبيان (٥٢/١) إلا أنه لم يذكر : [ولم يغسله] ، ومسلم في الصحيح بالفاظ متقاربة كتاب الطهارة باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسل (١٣٤/١) ، والطحاوي في معاني الآثار باب حكم بول الغلام قبل أن يأكل الطعام (٩٢/١) ، وحسن في المسند (٥٢/٦) ، وابن ماجه في الطهارة باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (١٧٤/١) رقم الحديث (٥٢٣) .

(٦) في (ن) : [وفي الحسين] ، وفي معاني الآثار : [لما ولد الحسين] .

(٧) زيادة من (م) ، (ن) ، ومعاني الآثار .

(٨) رواه الطحاوي بلفظه في معاني الآثار باب حكم بول الغلام قبل أن يأكل الطعام (٩٢/١) ، وأحمد بالنسبة في المسند (٣٤٠/٦) .

(٩) ساقط من (ع) .

(١٠) في غير (ص) : [ظاهر] .

٣١٦٧ - قلنا : لا فرق بينهما عندنا ؛ لأن كل واحد منهما يقع ببلوغه بما هو نفس .
ولو سلمنا ما قالوه لم يصح الفرق ؛ لأن هذا المعنى لما لم يمتنع من تساوي بولهما بعدما
طلعما كذلك قبله ^(١) .

(١) ورد في (٢) ، (ع) بعد قولهما : [قبله] : [والله تعالى أعلم] .





قليل النجاسة معفو عنه

٣١٦٨ - قال أصحابنا : قليل النجاسة معفو عنه ^(١) .

٣١٦٩ - وقال الشافعي : لا يعفى إلا عن دم البراغيث ، وأثر الاستجاء . وله في سائر الدماء قولان : أحدهما - ذكره المزني - : أن قليل كل دم معفو عنه ، وذكر المروزي أن ذلك يختص بدم البراغيث ، وما سواه غير معفو عنه ^(٢) .

٣١٧٠ - لنا : ما روي أن النبي ﷺ خلع نعله في الصلاة فلما سلم قال : « أحبرني جبريل أن عليهما أذى » ^(٣) ، وروي : « سرجين » ^(٤) ، وروي : « دم حُلْمَة » ^(٥) ، ولم يستأنف الصلاة . فلولاً أن قليل النجاسة معفو عنه لاستأنف ^(٦) . وروي أن النبي ﷺ قال :

(١) راجع المسألة في : الأصل باب الوضوء والغسل من الجنابة (٣٧/١) ، مختصر الطحاوي باب الصلاة بالحاسة ٣١ ، تحفة الفقهاء باب النجاسات (٦٤/١) ، بدائع الصنائع فصل في بيان المقتل الذي يصير محل نجسا (٧٩/١ ، ٨٠) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية باب الأنجاس وتطهيرها (٢٠٢/١ ، ٢٠٣) ، البداية باب الأنجاس وتطهيرها (٧٣٣/١ - ٧٣٨) .

(٢) راجع المسألة في : مختصر المزني باب الصلاة بالنجاسة (ص ١٨) ، حلية العلماء باب طهارة البدن وما يصلح فيه وعليه (٤٢/٢ - ٤٤) ، فتح العزيز الفصل الرابع في إزالة النجاسة في هاشم المجموع (٦٤٢/١) ، المجموع باب إزالة النجاسة (٥٥٧/٢) . وانظر : المدونة في الدم وغيره يكون في الثوب يصلح به الرجل (٢٢/١ ، ٢٣) ، المتقى باب تمييز النجاسة (٤٣/١ ، ٤٤) ، الكافي لابن عبد البر باب النجاسات (١٦١/١) ، الاستذكار باب جامع الخبيث (٣٧/٢ - ٤٣) ، بداية المجتهد الباب الثاني في معرفة النجاسات (٨٣/١) ، شرح الزرقاني وبهامشه حاشية الباني (٤٣/١) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الخامس في النجاسات ، الفصل الأول (ص ٣٥ ، ٣٦) ، الكافي لابن غفلة باب أحكام النجاسات (٩٢/١ ، ٩٣) ، المتقى باب ما تكون به الطهارة من الماء (٣٠/١ ، ٣١) .

(٣) هذا جزء من حديث أبي سعيد الخدري ، أخرجه أبو داود بسنن : « إن فيها قفراً » أو قال « لذى » في باب فصلا في العمل (١٦٩/١) ، والدارمي في باب الصلاة في الملأ (٣٢٠/١) ، وأحمد في المسند (٢٠٣ ، ٩٢) (٤) في (ن) [سرجين] . السرجين والسرقيين . بمعنى واحد وهو الرجل ، وقال الأصمعي : روث . أصلها سركين ، فغيرت إلى الجسيم والقفاف . راجع المصباح للمبر (سرج) (٢٥٧/١) .

(٥) في (م) ، (ع) : [دم حله] . الحلمة ، واحدة الحلم : القرد الضخم ، وقيل : الصغيرة منها . وانقرض دودة تعلق بالبحر ونحوه ، كالقمل للإنسان . والحديث أخرجه أحمد في المسند (٩٠/٣) ، والبيهقي في فكري باب من صلى ونى ثوبه أو نعله لذى أو عث (٤٠٢/٢ ، ٤٠٣) .

(٦) في (ن) : [لا تستأنف] ، وفي (م) ، (ع) : [لا يستأنف] .

« من صلى وفي ثوبه أكثر من مقدار الدرهم من الدم أعاد الصلاة »^(١) ، فعلق الإعادة بما زاد على مقدار الدرهم^(٢) ، فلو كان الجميع سواء لم يكن للتخصيص معنى . ولأنها نجاسة لا تزيد على مقدار الدرهم ، كموضع^(٣) الاستجاء . ولأنه دم فوجب أن يعفى عن قليله . كدم البراغيث . ولأن الصلاة تجوز^(٤) مع النجاسة في حال العذر من غير أن ينتقل فرضه إلى البذل ، فصار^(٥) يسيرها مغفوا عنه حال عدم العذر^(٦) ، كالملشى في الصلاة .

٣١٧١ - احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَبَيَّانَةً تَعْلَمُهُ ﴾^(٧) .

٣١٧٢ - والجواب^(٨) : أنه قيل في التفسير : قلبك ، الدليل عليه : ﴿ وَارْتَضَى قَافِرٌ ﴾^(٩) . يعني : الأوثان ، ولا يقال : طهر ثوبك ولا تعبد الوثن ، ويقال : طهر قلبك ولا تعبد^(١٠) الوثن^(١١) .

٣١٧٣ - و^(١٢) احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَمُوتَ أَوْ تُقْرَبُوا ﴾^(١٣) ثم اقربيه^(١٤) ثم اغسله بالماء^(١٥) ، ولم يفصل .

(١) أخرجه الدارقطني من طريق روح بن غطيف في السنن باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة (٤٠١/١) ، والبيهقي في الكبرى باب من صلى وفي ثوبه أو ثوبه أذى أو غيب (٤٠٤/٢ ، ٤٠٥) .

(٢) في (ن) : [بموضع] .

(٣) في (ن) : [قدر الدرهم] .

(٤) في (ن) : [م] ، (م) ، (ن) ، (ع) : [فكان] .

(٥) في (م) : [يجوز] .

(٦) في (ن) ، (ع) ، وهامش (ص) : [العير] .

(٧) في (ن) : [الجواب] بدون العطف .

(٨) سورة المائدة : الآية ٤ .

(٩) في (ن) : [ولا تفيد] .

(١٠) سورة المائدة : الآية ٥ .

(١١) قال القرطبي : قوله تعالى : ﴿ وَبَيَّانَةً تَعْلَمُهُ ﴾ فيه ثمانية أقوال ، أحدها : أن المراد بالياب العمل . الثاني

القلب . الثالث : النفس . الرابع : الجسم . الخامس : الأهل . السادس : الخلق . السابع : الدين . الثامن :

التياب المتلصقات على الظهر . كما اختلف أقوال العلماء في تفسير هذه الآية ﴿ وَارْتَضَى قَافِرٌ ﴾ ، قال ساجد .

الرجز يعني : الأوثان ، وعن ابن عباس أيضا : لما تم ، وعن إبراهيم النخعي : الإثم ، وقال قتادة : الرجز : راسع .

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦٦/١٩ - ٦٧) ، تنوير القباب سورة المائدة الآية (٥٤) (ص ٤٩١) .

(١٢) زيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(١٣) في (١٣) : (ن) : [ح] .

(١٤) في (م) ، (ن) : [ثم اقربيه] بالضاد المعجمة .

(١٥) أخرجه البخاري في الصحيح باب غسل دم الحيف (٦٥/١) ، ومسلم في الصحيح في باب نجاسة

الدم وكيفية غسله (١٣٦/١) ، وابن خزيمة في صحيحه في باب حث دم الحيف من الثوب وفرسه بذلك

ورش الثوب بعد (١٣٩/١ ، ١٤٠) الحديث (٢٧٥) ، وأبو داود في باب المرأة تنسل ثوبها الذي تنسه

في حبيبتها (١٠٠/١) ، والترمذي في باب ما جاء في غسل دم الحيف (٢٥٥/١) الحديث (١٣٨) .

والنسائي في كتاب الحيف والاستحاضة باب دم الحيف يصيب الثوب (١٩٥/١) .

5

4

الم

الدم

قدر

سان

من

•

2

2

•



إذا أصاب الخف أو النعل نجاسة لها جرم فذلكه بالأرض جازت الصلاة فيه

٣١٨٣ - قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إذا أصاب الخف أو النعل نجاسة لها جرم ^(١) ، فذلكه بالأرض ، جازت الصلاة فيه .

٣١٨٤ - وقال محمد : لا يجوز إلا النعل ^(٢) ، وهو ^(٣) أحد قولي ^(٤) الشافعي ^(٥) .

٣١٨٥ - لـ : ما رواه سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ^(٦) عنه ^(٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أصاب نعل أحدكم أو خفه أذى فليمسحه بالأرض ، ثم ليصل ^(٨) فيه ، فإن ذلك له طهور » ^(٩) .

٣١٨٦ - ولا يجوز أن يحمل الأذى على الطين ؛ لأنه عائم . ولأن إزالة الطين لا تسمى ^(١٠) طهوراً ؛ لأنه طاهر في نفسه .

(١) في (ن) : [جرم بخفيه] ، وفي (م) ، (ع) : [جرم نجف] .

(٢) راجع : الأصل باب الوضوء من الجنابة (٦٢/١) ، المبسوط باب الوضوء والفعل (٨٢/١) تحفة الفقهاء باب النجاسات (٧٠/١) ، بدائع الصنائع فصل في بيان ما يقع به التطهير (٨٤/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامته النجاسة ، باب الأنجاس (١٩٥/١ ، ١٩٦) ، النجاسة باب الأنجاس (٧١٤/١ - ٧١٨) .

(٣) في (ص) ، (ن) : [وهذا] . (٤) وفي (م) ، (ع) : [قول] .

(٥) قال الشافعي وأصحابه في الجديد عنه : إذا ذلك لا يجوز حتى يغسله ، وفي القديم : يجوز غفوا . راجع : حلية الطماء في آخر باب إزالة النجاسة (٢٥٤/١) ، المجموع مع المذهب (٥٩٨/٢ ، ٥٩٩) . وانظر : المدونة ما جاء في الصلاة والوضوء والوطء على روث الدواب (٢٠/١ ، ٢١) ، للفتاوى باب اختلاف النجاسة باختلاف محلها (٤٥/١) ، الكافي لابن عبد البر باب النجاسات وغسلها (١٦٢/١) ، الكافي لابن قدامة (٩٠/١) ، المفتي باب الصلاة بالنجاسة (٨٣/٢ ، ٨٤) .

(٦) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٧) في (م) : [ثم يصل] ، وفي (ع) : [ثم يصلي] .

(٨) هذا الحديث أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بافظ : « إذا وطئ أحدكم الأذى بحفه أو بعله فليطهرهما التراب » في ثلثي باب حكم النبي هل هو طاهر أم نجس (٥٩/١) ، وأبو داود في السنن باب الأذى يصيب النعل (١٠٥/١) ، والحاكم في المستدرک في کتاب الطهارة في : إذا وطئ أحدكم بضميه في الأذى فإن التراب لهما طهور (١٦٦/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب طهارة الخف والنعل (٤٣٠/٢) .

(٩) في (م) : [لا يمس] .

إذا أصاب الحنف أو العمل نجاسة لها جرم .. ٧٣٩/٢

٣١٨٧ - وفي حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ أتى المسجد ، فأراد أن يدخل ، فأخبره جبريل عليه السلام أن على نعله دم حكمة ^(١) . وروت عائشة : فمسحه بالأرض ودخل وصلى . ولأنها إحدى الطهارتين ، فإذا وقعت في الحنف جاز أن يكتفي فيه بالمسح .
١/٢٨ كطهارة الحدث . ولأنها طهارة تتعلق بالرجل حال ظهورها ، فجاز / أن ينتقل [إلى المسح] ^(٢) حال تغطيتها بالحنف ، كطهارة الحدث .

٣١٨٨ - ولأن طهارة ^(٣) الإزالة تتعلق ^(٤) باليدن : تارة غسلًا وتارة مسحًا ، فجاز أن تتعلق ^(٥) بالحنف مسحًا ، كطهارة الحدث .

٣١٨٩ - ولأنها عين لها جرم ، فإذا جفت على الحنف وحكت جازت الصلاة فيه ، كالشيء .

٣١٩٠ - احتجوا : بأنه محل أصابه نجاسة ، فوجب أن لا يطهر بالمسح ، كالثوب .

٣١٩١ - والجواب : أن من أصحابنا من قال : لا يطهر الحنف ، وإنما تخف ^(١) النجاسة ، فعلى هذا نقول ^(٢) بموجب العلة .

٣١٩٢ - ولأن الحنف صقيل غير متخلل ^(٣) ، فإذا وقعت النجاسة عليه وكشف ما لاقى الأرض اجتذب ^(٤) الرطوبة التي على وجه الحنف ، فإذا ذلك لم يبق إلا أجزاء ^(٥) [يسيرة من النجاسة ، وذلك معفو عنه ، وليس كذلك الثوب ؛ لأنه متخلل ^(٦) الأجزاء] ^(٧) ، فإذا حصلت النجاسة لم تزل ^(٨) بالمسح ، وصار كالحنف الذي لم يمسح .

(١) تقدم ترجمته بلفظ آخر في المسألة السابقة (١٧٥) ، والحكمة : نوع من الحشرات تصيب الدواب .

(٢) في (ع) : [بالمسح] . (٣) في (م) : [ولا طهارة] .

(٤) في (م) : [يتعلق] . (٥) في (م) : [يعلق] .

(٦) في (م) : [يخف] . (٧) في (ن) : [القول] .

(٨) في (ن) : [ثقيل غير متخلل] . شيء صقيل أي أئس كالسيف وسحره . قال النووي : وشيء صقيل : أئس مصمت ، لا يحلل الماء أجزائه ، كالحديد والحاس . راجع معجم مقاييس اللغة (٢٩٦/٣)

باب الصلاد والقفاف وما يتلها ، والمصباح المنير (٣٢٥/١) مادة صقل .

(٩) في (م) ، (ع) : [أخلت] . (١٠) في (ص) : [الأجزاء] .

(١١) في (ن) : [متخلل] .

(١٢) ما بين المنكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه للصف في التامش .

(١٣) في (م) ، (ع) : [لم يزل] .

٣١٩٣ - ولا يقال : إن الرطوبة التي في السرجين لو أصابت الحنف لم يجز فيها إلا الغسل ، فكذلك إذا انضم إليه غيره ^(١) أولى أن لا يجزئ إلا الغسل .

٣١٩٤ - وربما قالوا : كلما كان رطباً لم يجز فيه إلا الغسل ، كذلك إذا كان يابساً كما لا جرم له .

٣١٩٥ - والجواب : أن ما لا جرم له إذا التصق بالحنف بقي بحاله ، فإذا مسح لم يزل ، وما له جرم يجتذب الرطوبة ، فيحذف ^(٢) خروجه من الحنف ، فصار وزانه ما لا جرم ^(٣) له أن يصيب ^(٤) الحنف البول فيلتصق ^(٥) عليه طين ثم يجف فيمسحه ، فيطهر عندنا .

(١) في (م) ، (ع) : [إلى غيره] . (٢) في (ن) : [تحذف] .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [بما لا جرم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [أن يضيف] . (٥) في (م) ، (ع) : [فيلتصق] .



دم السمك طاهر

- ٣١٩٦ - قال أبو حنيفة ومحمد : دم السمك طاهر .
- ٣١٩٧ - وقال أبو يوسف : نجس ^(١) ، وبه قال الشافعي ^(٢) .
- ٣١٩٨ - لنا : أن السمك أبيع أكله [بدمه] ^(٣) فحل ^(٤) دمه محل سائر أجزائه .
- ٣١٩٩ - ولأن ما ^(٥) أبيع أكله من أجزاء الدم محكوم بطهارته ، أصه : ما في اللحم بعد ذكاته . ولأنه لو كان نجسًا وقف استباحته على الذكاة ، كالشاة .
- ٣٢٠٠ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانُهُ وَاللَّيْثُ وَالْأُمُّ ﴾ ^(٦) ، وقوله [تعالى] ^(٧) ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُورًا ﴾ ^(٨) .
- ٣٢٠١ - والجواب : أن هذا يدل على التحريم ، وقد أجمعنا على الإباحة ، والخلاف في الجاسة ، فلم يصح التعلق ^(٩) بالظاهر ^(١٠) .
- ٣٢٠٢ - قالوا : روي عن النبي ﷺ أنه قال : « أحلت لنا ميتتان ودمان » ^(١١) .

- (١) راجع . الأصل (٧١/١) ، المبسوط (٥٧/١ ، ٨٧) ، تحفة الفقهاء (٦٢/١) ، بدائع الصنائع فصل في الطهارة الخفيفة (٦١/١) ، الهداية مع فتح القدير وبهامشه العاية (٢٠٨/١) ، البناء (٧٤٨/١ ، ٧٤٩) ، وأحكام القرآن : للجصاص ، باب تحريم الدم (١٢٣/١) .
- (٢) قال الشيرازي في المذهب : وفي دم السمك وجهان ، أحدهما : نجس ، كغيره . والثاني : طاهر . راجع : حلية العلماء (٢٤٠/١) ، المجموع مع المذهب (٥٥٦/٢ ، ٥٥٧) . ونظر : المدونة (٢٢/١ ، ٢٣) ، بداية المجتهد (٨١/١ ، ٨٢) ، شرح الزرقاني فصل الطاهر والنجس (٣١/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب الخامس في النجاسات (ص ٣٦) ، الكافي لابن قدامة (٨٨/١) .
- (٣) زيادة من (ن) .
- (٤) في (ن) : [فحل] .
- (٥) في (ص) ، (م) ، (ع) : [وإن ما] . (٦) سورة المائدة : الآية ٣ .
- (٧) ساقط من (ن) .
- (٨) سورة الأنعام : الآية ١٤٥ .
- (٩) في غير (ص) : [بالظاهر] .
- (١٠) في (م) ، (ع) : [التعلق] .
- (١١) أخرجه الشافعي من حديث ابن عمر مرفوعًا ، في المسند في كتاب الصيد والذبائح (١٧٣/٢) ، وأحمد في المسند (٢٩٧/٢) ، وابن ماجه في كتاب الأطعمة باب الكبد والطحال (١١٠٢/٢) ، رقم الحديث (٣٣١٤) ، والبيهقي في الكبرى ، في الطهارة باب الحوت يموت في الماء والجراد (٢٥٤/١) ، والدارقطني في باب الصيد والذبائح والأطعمة (٢٧١/٤ ، ٢٧٢) ، رقم الحديث (٢٥) .

٣٢٠٣ - وهذا يدل على أنه لم يمح دم ثالث .

٣٢٠٤ - والجواب : أن هذا الخبر دليلنا ؛ لأنه أباح السمك بدمه وجميع أجزائه . فدل على طهارته ، فأما حصره للدماء فلا يدل على نفي غيرها ؛ لأن المحصور بالمدد يفي ما سواه . ولأنه إنما اقتصر على دم السمك استفيد بإباحة السمك . فلم^(١) يكرر ذكره . ولأن الخبر فيه إباحة ، والنجاسة والطهارة غير الإباحة .

٣٢٠٥ - قالوا : دم مسفوح فكان نجسًا ، كدم سائر الحيوان .

٣٢٠٦ - قلنا : هذا دليل لنا ؛ لأنه لما وقف استحالة الحيوان على سفحه دل على نجاسة دمه^(٢) ، ولما لم يقف استحالة السمك على سفح دمه دل على طهارته^(٣) . ولأن قوله : دم مسفوح ، لا تأثير له ؛ لأن سائر الدماء نجسة وإن كانت مسفوحة .

(٢) في (ن) : [على نجاسته] .

(١) في (ن) : [فلا] .

(٣) في (م) : [على نجاسته] .



المنى نجس

٣٢٠٧ - قال أصحابنا : المنى نجس ^(١) .

٣٢٠٨ - وقال الشافعي : طاهر ^(٢) .

٣٢٠٩ - لـ : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لعمار : « مم ^(٣) تغسل ثوبك ؟ » قال : من نخامة ، فقال : « إنما يغسل الثوب من المنى والدم والبول » ^(٤) . فنقله عن غسل النخامة ^(٥) وأمره بغسل المنى ، فلو كان واحد منهما كالآخر لم يكن للتفريق معنى ، وأمره بغسل الثوب من المنى ، وهذا يفيد وجوب غسله .

٣٢١٠ - ولا يقال : قوله : « إنما يغسل الثوب » [خير] ^(٦) وليس بأمر ، فكأنه قال : إنما يغسل الثوب من هذه الأشياء ؛ وذلك لأنه ~~النجس~~ لا يعلم العادات ، ولا يخبر عنها ، وإنما يعلم الأحكام ويخبر عنها ، فالظاهر أنه بين ^(٧) الحكم وأمر به ، دون العادة ، فلا فرق ^(٨) بينهما ، ولو [كان] ^(٩) يخبر عن العادة لم يفرق ؛ لأن العادة غسل الجميع .

(١) راجع : الأصل باب الوضوء والغسل من الجنابة (٦٢ ، ٦١/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٣١) ، معاني الآثار باب حكم المنى هل هو طاهر أم نجس (٤٩/١ ، ٥٣) ، تحفة الفقهاء (٤٩/١) ، بدائع الصنائع فصل في الطهارة الحقيقية (٦٠/١ ، ٦١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (١٩٦/١ ، ١٩٨) ، البناية (٧٢٠/١ - ٧٢٧) ، مختصر القنوري باب الأنجاس (ص ٧) .

(٢) راجع : الأم باب الوضوء من الغائط والبول والريح (١٨/١) ، مختصر المزني (ص ١٨) ، الوسيط كتاب الطهارة الباب الثاني الفصل الأول في النجاسات (٣١٩/١) ، حلية العلماء باب إزالة النجاسة (٢٣٨/١ ، ٢٣٩) ، صح العزيز الفصل الأول في النجاسات في هامش المجموع (١٨٧/١ - ١٨٩) ، المجموع مع المنهاج باب لمزالة النجاسة (٥٥٣/٢ ، ٥٥٤) . وانظر : المدونة في الدم وغيره يكون في الثوب يغسل به الرجل (٢٢/١) ، الامتنار كتاب وضوء الجنب (٣٥٩/١ ، ٣٦٠) ، بداية المجتهد الباب الثاني في معرفة النجاسات (٨٤/١) ، حاشية الباني باب الطهارة في هامش شرح الزرقاني (٣١/١) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الخامس في النجاسات (ص ٣٦) ، الإصباح باب الغسل (٨٤/١ ، ٨٥) ، الكافي لابن غدامة باب أحكام النجاسات (٨٧/١) ، المغني باب الصلاة بالنجاسة (٩٢/٢ ، ٩٣) .

(٣) في (ن) : [ثم] . (٤) تقدم تخريجه في مسألة (١٧٤) .

(٥) في (م) ، (ن) : [النجاسة] . (٦) ساقط من (ع) .

(٧) في (م) ، (ع) : [بيني] ، وفي (ن) : [بيني] .

(٨) في (م) ، (ع) : [ولا فرق] ، والظاهر أن الصواب : [ولذا] .

(٩) ساقط من (ع) .

٣٢١١ - ويدل [عليه] ^(١) ما روى سليمان بن يسار أن النبي ﷺ أمر عائشة بغسل المني وقال : « إذا رأيت المني رطباً فاغسله » ^(٢) . وروي أنها قالت : أمرني رسول الله ﷺ بغسل المني [من الثوب إذا كان] ^(٣) رطباً وبفرجه [إذا كان] ^(٤) يابساً ^(٥) . وهذا يقتضي وجوب الغسل . وكل من قال بوجوب غسله قال ^(٦) بنجاسته .

٣٢١٢ - ولا يقال : إن كان نجساً لم يجز فيه الفرق ؛ لأن وجوب الغسل يدل على النجاسة ، وجواز غير الغسل لا ينفي ذلك ، كمنح موضوع الاستنجاء ، ومسح الخف على أصلنا .

٣٢١٣ - ولأنه مائع ^(٧) خارج من السبيل ، كالبول . ولأنه مائع ^(٨) يتعلق ^(٩) بخروجه تنقض ^(١٠) الطهارة ، كالبول ^(١١) . ولأن خروجه يتعلق به الغسل ، كالحيض . ولا يلزم الولد ؛ لأن الغسل لا يتعلق بخروجه ، وإنما يتعلق بما يكون معه من الدم .

٣٢١٤ - ولا يقال : إن الغسل لا يجب بخروج الحيض وإنما يجب بانقطاعه ؛ لأن خروج الحيض ينتقض الطهارة ، فإذا انقطع وجب الغسل عند الانقطاع بالخروج ^(١٢) السابق ، ولا يجب قبل الانقطاع ؛ لأن الصلاة [لا] ^(١٣) تجب . ولأنه لا يصح وجوده . ولأن المذي من أجزاء المني ؛ بدلالة أن الشهوة تجلب ^(١٤) كل واحد منهما ،

(١) زيادة من (د) .

(٢) رواه الترمذي وغيره من حديث عائشة بألفاظ مختلفة ولفظه : عن سليمان بن يسار عن عائشة : أنها غسلت ميثاً من ثوب رسول الله ﷺ . في الطهارة باب غسل المني من الثوب (٢٠١/١) رقم الحديث (١١٧) ، والدارقطني في باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطباً ويابساً (١٢٥/١) .

(٣) ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٥) حديث عائشة رواه الفاروقلي من طريق الحميدي عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن محمد عن عمرة عن عائشة قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، وأغسله إذا كان رطباً . في باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطباً ويابساً (١٢٥/١) ، والطحاوي في معاني الآثار في باب حكم المني حل هو ظاهر أم نجس (٤٩/١) . (٦) في (د) . [فقال] .

(٧) في (م) : [مائع] . (٨) في (م) : [مائع] .

(٩) في (م) ، (د) ، (ع) : [متعلق] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ينقض] ، وفي (د) : [يقصر] .

(١١) في (د) : [كالبدن] ، وفي (ص) في الهامش من نسخة أخرى : [كالذئب] .

(١٢) في (د) : [كخروج] . (١٣) ساقط من (ع) .

(١٤) في (م) : [يجلب] .

وإذا رُق^(١) المني صار على صفة المذي ، فإذا كان المذي نجسًا فكذلك المني .

٣٢١٥ - قالوا : [المعنى في جميع ما ذكرتموه أنه لما وجب غسله بابتسا وجب غسله رطبًا ، ولما لم يجب غسل المني بابتسا لم يجب غسله رطبًا]^(٢) .

٣٢١٦ - قلنا : التعليل وقع للنجاسة ، والمعارضة في وجوب الغسل معارضة في فصل آخر ؛ لأننا^(٣) لا نسلم أن المني لا يجب غسله بابتسا ؛ لأنه إذا كان على البدن لا يجرى [فيه]^(٤) إلا الغسل . وكذلك لا نسلم في علة الأصل ؛ لأن الدم لا يجب غسله بابتسا إذا كان على الخف وما جرى^(٥) مجراه . ولأن المني إذا يس على الثوب زال بالفرك ، وإذا كان رطبًا لم يزل .

٣٢١٧ - ولا يقال^(٦) : لما لم يتعين وجوب الغسل إذا زالت العين به وبغيره لم يتعين إذا لم تزل إلا به . ولأن النجاسة قد تتساوى ويختلف إزالتها باختلاف صفاتها ، فلم يجوز أن يستدل باختلاف صفة الإزالة على الطهارة . ولأنه [مني]^(٧) حيوان محرم ، كمني الكلب والخنزير .

٣٢١٨ - قالوا : المعنى في الكلب أنها دابة نجسة فكذلك منيه ، والإنسان طاهر .

٣٢١٩ - قلنا : طهارة الحيوان لا يستدل بها على طهارة ما يتفصل منه ، كالبول . ولأن المني يجري مجرى النجاسة ، فوجب أن يكون نجسًا كسائر المائعات إذا حصلت في محل [نجس]^(٨) .

٣٢٢٠ - ولا يقال : إن الخلاف في كونه نجسًا في أصله لا في نجاسته لمجاورة النجاسة ؛ وذلك لأنه^(٩) نجس عندنا في الأصل ، وقد حدث معنى يوجب نجاسته لو كان طاهرًا ، وعندهم أنه طاهر في الأصل ، وطاهر مع وجود هذا المعنى ، فصار^(١٠) كالحكم الثابت [بملتين]^(١١) ، فيجوز الاختصار على أحدهما .

(١) في (ن) : [رد] .

(٢) في (م) ، (ع) : [للمني في جميع ما ذكرتموه متنوع ؛ لأن النبي ﷺ قد جعل المني كالحائط ، والحائط لما لم يجب غسله بابتسا لم يجب غسله رطبًا] مكان المثلث .

(٣) في (م) : [ولأننا] .

(٤) في (ن) : [وما جرت] .

(٥) في (م) ، (ع) : [أنه] .

(٦) ساقط من (م) ، (ع) : [فلا يقال] .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) : [أنه] .

(٨) ساقط من (م) ، (ع) : [أنه] .

(٩) ساقط من (م) ، (ع) : [أنه] .

(١٠) ساقط من (م) ، (ع) : [أنه] .

(١١) ساقط من (م) ، (ع) : [أنه] .

٣٢٢٩ - ولا يقال : إن مجرى المني غير مجرى البول . وهذا يجوز أن يقال في الأصل ، فأما في قصة الذكر فخرجهما واحد ، وذلك معلوم بالمشاهدة ، ودانئ القصة نجس ، لجريان ^(١) البول فيه .

٣٢٣٢ - قالوا : لا يحكم ^(٢) بنجاسة المني وإن خرج وجري ^(٣) في محل النجاسة ؛ لأن الشيء إما ينجس ^(٤) بالمجاورة في ظاهر البدن ، فأما في داخل البدن فلا يحكم له بذلك ^(٥) ؛ ألا ترى أن الله تعالى أخبر أنه يخرج اللين من [بين] ^(٦) فرث ودم ^(٧) . ولم يوجب ذلك نجاسته .

٣٢٣٣ - قلنا : هذا يظل على أصلهم بلين الميتة أنه ينجس [في داخل البدن ، وكذلك من ابتلع ماء ينجس ^(٨) بحصوله في جوفه وإن لم يكن في ظاهر البدن . فأما اللين فهو نجس في حال كونه في] ^(٩) الفرث ^(١٠) والدم ، وإما يظهر بالاستحالة منهما ، كما يحدث من المني النجس حيوان طاهر بالاستحالة .

٣٢٣٤ - واحتج مخالف : بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا ﴾ ^(١١) ، وإطلاق الماء يقتضي الطاهر .

٣٢٣٥ - والجواب : أن المني لا يسمى ماء في الإطلاق ، الدليل على هذا : اللغة والعرف ؛ ألا ترى أن الألف واللام إذا لم تكن ^(١٢) للجنس فهي للتعريف والتعريف ، يمنع الإطلاق ، كقولهم : ماء نجس .

٣٢٣٦ - احتجوا : بقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ ^(١٣) ، ومن أخبر بكرامته وأبأن عن فضيلته لم يجوز أن يخلقه من نجس ؛ ألا ترى أن هذا مما يقع به المدح والذم ، [يقال] ^(١٤) : فلان من أصل طاهر .

(١) في (م) ، (ع) : [بجريان] .

(٢) في (ن) : [جرى] .

(٣) في (ن) : [غس] .

(٤) في (ن) : [ساقط من (ن)] .

(٥) وهو قوله تعالى : ﴿ شَيْئًا يَظُنُّ يُؤْتِيهِ لَظُهُورُهَا فَتَوَدَّ أَنَّهَا عَالِمَاتٌ ﴾ سورة النحل : الآية ٦٦ .

(٦) في (ن) : [نجس] .

(٧) في (م) ، (ع) : [القرب] .

(٨) في (م) ، (ع) : [لم يكن] .

(٩) سورة الإسراء : الآية ٧٠ .

(١٠) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه للمصنف في الهامش .

(١١) في (ص) ، (ن) : [لا نحكم] .

(١٢) في (ن) : [غس] .

(١٣) ساقط من (ن) .

(١٤) ما بين المكروهين ساقط من (ع) .

(١٥) سورة الفرقان : الآية ٥٤ .

٣٢٢٧ - والجواب : أن الله تعالى أخبر بكرامة [بني آدم] ^(١) ، وعدنا أنه حال كونه آدمياً طاهر ^(٢) ، فلأن يكون من الكرامة أن يخلقه من ماء نجس ويجعله طاهراً مكرماً ، وهذا أبلغ في باب المنة .

٣٢٢٨ - ولأن كرامته لا تمتنع ^(٣) من نجاسة أجزائه ، كالدّم وما أشبهه ، كذلك لا يمنع من نجاسة أصله .

٣٢٢٩ - قالوا : روى ^(٤) ابن عباس أن النبي ﷺ قال في المني : « أمطه عنك يا ذخرة ؛ فإنما هو كصخاط أو بصاق » ^(٥) ، أنه ^(٦) شبهه بالخطاط والبصاق فهذا يدل على أنه مثله في الحكم .

٣٢٣٠ - والجواب ^(٧) : أن هذا الخبر رواه الثقات موقوفاً عن ابن عباس ، وإنما غلط فيه إسحاق الأزرق ورواه عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ^(٨) ، ورواه عن شريك عن ^(٩) ابن أبي ليلى في غير هذا الحديث ، وسكت عنهما هاهنا ، وقال غيره : إن رواية ابن أبي ليلى عن عطاء لا يلتفت إليها ؛ لأنه لقيه ^(١٠) بعد ما اختلط حديثه . ولو ثبت لم يدل ؛ لأن أمره بالإماطة يقتضي وجوبها ، وعندهم ليس بواجب ، فصار هذا دليلاً ^(١١) لنا من الخبر ، وتشبيهاً ^(١٢) بالخطاط والبصاق دليل لهم ، فتساوينا .

(١) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٢) في (ع) : [فطاهر] .

(٣) في (ن) : [روى قالوا] بالتقديم والتأخير .

(٤) هذا الحديث رواه الدارقطني موقوفاً بلفظ : في المني يصيب الثوب قال : « إنما هو بمنزلة الخامة والبراق » أمطه عنك يا ذخرة ، في السنن باب ما ورد في طهارة المني (١٢٥/١) ، والشافعي في الأم في باب المني (٥٦/١) ، وابن أبي شبة في كتاب الطهارة في من قال يجرىك أن تفرقه في ثوبك (١٠٧/١) ، والبيهقي في الكبرى باختلاف يسير في باب المني يصيب الثوب (٤١٨/٢) ، والترمذي في السنن في آخر باب غسل المني من الثوب (٢٠٢/١) .

(٥) في (م) ، (ع) : [قلنا] .

(٦) أخرجه الدارقطني من هذا الطريق في السنن باب ما ورد في طهارة المني (١٢٥/١) .

(٧) في (ن) : [وعن] .

(٨) في (م) ، (ع) : [لقيه] ، وفي (ن) : [قبّه] بدون نقط .

(٩) في (م) ، (ع) : [مصارها] ، وفي سائر النسخ : [دليل] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [شبهه] .

٣٢٣١ - ولا يقال : إن تشبيهه ^(١) بالمخاط والبصاق يقتضي الحكم ؛ لأنه يجوز أن شبهه لحقه حكم ^(٢) في باب الإزالة . ولأنه ملصق بظاهر الثوب . ويمكن أن نجيب عنه بشيء ^(٣) . معارفته لسائر النجاسات التي تتداخل في أجزاء الثوب ، فلا يزول بالفرك .

٣٢٣٢ - ولا يقال : تركم ظاهر التشبيه في البصاق وخصصتم الإمامة ؛ لأن عندكم يجوز بالإذخر إذا كان يابساً على الثوب ؛ لأننا لم نترك ظاهر التشبيه ؛ لأن الشيء لا يشبه بالشيء من جميع الجهات ، وإنما يشبه من وجه ، فإذا بينا وجهها واحداً وبينوا آخر تساونا ، فبقي تركهم لظاهر ^(٤) الخبر ^(٥) وتخصيصنا ^(٦) الموم ، فهو ظاهر بظاهر ^(٧) . على أنه قد روي عن محمد أنه قال في رطبه : يزول ^(٨) بحث كياسه ^(٩) ، فعلى هذا لم يخص الموم . ويجوز أن يقال : قوله ^(١٠) : « أمطه عنك بإذخرة » يفيد إمامة جميعه ، وذلك لا يمكن بالإذخر إلا أن ^(١١) يغسل به ، فكأنه قال : اغسله عنك بإذخر . فاعتبر الإذخر لأن المني لزج لا يزول بمجرد ^(١٢) الماء إلا بمسحة .

٣٢٣٣ - قالوا : روت عائشة ^(١٣) قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي ^(١٤) .

٣٢٣٤ - والجواب : أنه يجوز أن يكون أقل من مقدار الدرهم .

٣٢٣٥ - قالوا : روى ابن عباس وسعد وعائشة ^(١٥) مثل قولنا ^(١٦) .

(١) في (م) ، (ع) : [شبهه] .

(٢) في (ن) : [يجب عنه لسن] .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الأمر] .

(٤) في (ص) : [طاهر بظاهر] ، وفي غيره : [طاهر بظاهر] ، والذي أثبتناه أقرب للسباق .

(٥) في (م) ، (ع) : [أنه يزول] .

(٦) في (ن) : [يجب كياسه] ، وفي (م) ، (ع) : [بحث كياسه] .

(٧) في (ع) : [أنه] .

(٨) في (١١) : [لجرد] .

(٩) هذا الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢١٣/٦) ، ومسلم في الصحيح في باب حكم المني

(١٣٥/١) ، والطحاوي في المعاني في باب حكم المني هل هو طاهر أم نجس (٥٠/١ ، ٥١) ،

والبيهقي في الكبرى في باب المني يصيب الثوب (٤١٧/٢) ، والشافعي في المسند في الباب الثاني في

الأنجاس وغيرها (٢٦/١) الحديث (٥٤) ، وفي الأم في باب المني (٥٦/١) .

(١٣) تقدم تخريج حديث ابن عباس وعائشة ، وأما حديث سعد بن أبي وقاص فأخرجه الشافعي في

المسند في الباب الثاني في الأنجاس وغيرها (٥٦/١) ، والبيهقي في الكبرى في آخر باب المني يصيب

الثوب (٤١٨/٢) .

- ٣٢٣٦ - قلنا : روى عن عمر وابن عمر أنه يغسل الثوب منه ^(١) .
- ٣٢٣٧ - ولا يقال : [إنه يحمل] ^(٢) على الاستحباب ؛ لأن المذهب لا يتأول ^(٣) ، وإنما يتأول ^(٤) قول صاحب الشريعة .
- ٣٢٣٨ - قالوا : لأنه مبتدأ خلق بشر ، فكان طاهراً ، كالصلصال .
- ٣٢٣٩ - قلنا : هذا الوصف لا يصح ؛ لأن ابتداء الخلق لا يقع من المنى ، وإنما وقع ^(٥) من التراب ، فالخلق من المنى إنما هو توسط ^(٦) أحواله ، فلا يقتضي الطهارة ، فمحال كونه دماً . ولأننا لا نعلم أن الصلصال الذي خلق منه آدم ^(٧) كان طاهراً . ولو سلمنا فالمنى فيه أن الطهارة تقع ^(٨) [به] ^(٩) ، فكان طاهراً ، والمنى ينقض الطهارة ، فكان نجساً .
- ٣٢٤٠ - قالوا : لأنه مسمى في الشرع بالماء ، فأشبه الماء .
- ٣٢٤١ - قلنا : يطيل بمني الكلب والحنزير ؛ لأنه في الشرع ماء ، قال الله تعالى : ﴿ وَرَأَيْتَهُ خَلَقَ كُلَّ نَبَاتَيْنِ ثَمَرًا ﴾ الآية ^(١٠) . ولأن المعنى في الماء أنه يقع به الطهارة ، وليس كذلك المنى ، لأنه ينقض الطهارة .
- ٣٢٤٢ - قالوا : الإنسان طاهر ، فوجب أن يكون متولداً من طاهر ، كالدجاجة والبيضة .
- ٣٢٤٣ - قلنا : ينتقض بالدود المتولد من النجاسة ، إنه طاهر مع تولده من نجس . ولأن طهارة الحيوان بعد الاستحالة لا تدل ^(١١) على طهارته قبلها ، كسائر الأعيان الطاهرة بالاستحالة . ولأن الدجاجة لا تتولد ^(١٢) من البيضة قبل الحياة ، وفي ذلك الحال هو عندنا نجس .
-
- (١) حديث عمر أخرجه ابن أبي شبة من طريق خالد بن أبي عزة ، في كتاب الطهارة في باب من قال بمبرك أن تفرقه من ثوبك (١٠٧/١) ، وحديث ابن عمر : رواه ابن أبي شبة في المصنف في باب من قال بمبرك أن تفرقه من ثوبك (١٠٦/١) . (٢) ساقط من (ع) .
- (٣) في (م) : [لا يتأول] ، وفي (ع) : [للمذهب] .
- (٤) في (م) : [تناول] ، وفي (ن) : [يتناول] .
- (٥) في (ص) : [يقع] .
- (٦) في (ن) : [توسط] .
- (٧) (٨) ساقط من (ع) .
- (٨) في (م) ، (ع) : [يقع] .
- (٩) سورة النور : الآية ٥٤ .
- (١٠) في (م) : [لا يتولد] .

٣٢٤٤ - قالوا : مائع ^(١) يثبت ^(٢) الحرمة ، فأشبهه اللبن .

٣٢٤٥ - قلنا : الحرمة تثبت بالوطء ، فأما بالماء ^(٣) فلا . ولأن اللبن لا يتعلق بخروجه من الإنسان الطهارة ^(٤) ، فكان طاهراً ، ولما يتعلق بخروج النبي الطهارة ^(٥) كان نجساً .

٣٢٤٦ - قالوا : ما لا يجب غسل يابسه لا يجب غسل رطبه ، كالخفاف .

٣٢٤٧ - قلنا : سقوط ^(٦) الفسل لا يستدل به على الطهارة ، كموضع الاستحباب ، ونقول - بموجب هذه العلة - بما روي عن محمد أن الرطب لا يجب غسله ، والمعنى في المحاط أنه يخرج من آدمي فلا يتعلق به نقض ^(٧) الطهارة ، والمنني بخلافه .

(١) في (م) : [مائع] .

(٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [للاء] .

(٣) في (ن) : [الطاهرة] .

(٤) في (ن) : [نقض] .

(٥) في (ن) : [ثبت] ، وفي (م) : [ثبت] .

(٦) في (ن) : [الطاهرة] .

(٧) في (ن) : [وسقوط] .



العلاقة نجسة

- ٣٢٤٨ - قال أصحابها : العلاقة ^(١) نجسة .
- ٣٢٤٩ - واختلف أصحاب الشافعي : فقال أبو إسحاق مثل قولنا ^(٢) . وقال الصيرفي ^(٣) : طاهرة ^(٤) .
- ٣٢٥٠ - والدليل على ما قلناه ^(٥) قوله تعالى : ﴿ حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ ^(٦) . والنبي من جنس الدم . ولا يقال : الحرم من الدماء ما كان مسفوحا ؛ لأن اللفظ عام . ولأنه دم خارج من الرحم ، كدم الحيض .
- ٣٢٥١ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ أَوْ ذَا دَمًا مَّسْفُوحًا ﴾ ^(٧) ، فدليله أن غير المسفوح طاهر .
- ٣٢٥٢ - والجواب : أننا لا نقول بدليل الخطاب . ولأن هذه الآية دلت على تحريم المسفوح ، والآية الأخرى دلت على تحريم غيره .

* * *

- (١) العلاقة : هي النطفة التي تستقر في رحم المرأة فحصر دما غليظا متجمعا ، قال تعالى ﴿ تِلْكَ أَلْفُتُمْ نَفْسٌ ﴾ [النور ١٤] ، والمعلق : الدم الجامد الغليظ ؛ لتعلق بعضه ببعض ، والمقطعة مه علقه . وراجع تعريف العلاقة في : المجموع (٥٥٩/٢) ، مغني المحتاج (٨١/١) .
- (٢) لأنه دم خارج من الرحم ، فهو كالحيض ، كذا ذكره الشيرازي في المهذب .
- (٣) هو أبو بكر ، محمد بن عبد الله اليفغادي ، المعروف بالصيرفي . وراجع : طبقات الشيرازي ص ١١١ ، المعبر (٢٢١/٢) ، وفيات الأعيان (١٩٩/٤) ، المجموع (٥٦٠/٢) .
- (٤) لأنه دم غير مسفوح ، فهو كالكدب والطحال . وراجع : المجموع باب إزالة النجاسة (٥٥٩/٢ ، ٥٦٠) ، المهذب باب إزالة النجاسة (٤٧/١) ، حلية العلماء باب إزالة النجاسة (٢٤١/١) ، مغني المحتاج باب النجاسة (٨١/١) . وانظر : الكافي لابن قدامة باب أحكام النجاسات (٨٨/١) ، والمغني باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك (٩٤/١) .
- (٥) في (ص) : [قلنا] .
- (٦) سورة المائدة : الآية ٣ ، وفي (ص) : [عليه] مكان : [عليكم] .
- (٧) سورة الأنعام : الآية ١٤٥ .



إذا جبر عظمه بمعظم الخنزير ونبت عليه اللحم لم يجب قلعه

- ٣٢٥٣ - قال أصحابنا : إذا جبر عظمه بمعظم الخنزير ونبت عليه اللحم ، لم يجب قلعه ^(١) .
- ٣٢٥٤ - وقال الشافعي : إذا لم يخف التلف أو ^(٢) تلف عضو من الأعضاء قلعه ، وإن خاف التلف فظاهر قول الشافعي أنه لا يجب ^(٣) قلعه . ومنهم من قال : يجب ^(٤) .
- ٣٢٥٥ - لنا : أنه ^(٥) نجاسة معينة في البدن فلا يجب إزالتها ، كالدّم . ولأنه محض لا يجب إزالته نجاسته الأصلية ، فلا يجب إخراج نجاسة طارئة فيه ^(٦) ، كالعدة . وأثر القيء فيمن شرب الخمر أيسر من كسر العظم ، فلما لم يجب أيسر الأمرين فلأن لا يجب [إخراجها] ^(٧) [أولى] ^(٨) .
- ٣٢٥٦ - ولأن إزالة النجاسة تسقط ^(٩) خوف الضرر ، [أصله : من كان معه ماء وهو يخاف العطش . ولأنها تسقط لخوف الضرر] ^(١٠) على ماله ، فلأن تسقط ^(١١) إذا خاف الضرر على بدنه أولى .
- ٣٢٥٧ - ولا يقال : إن الخمر ^(١٢) إذا شربها استحالت فتغيرت ، فلذلك لم يجب إخراجها ؛ لأن إخراجها لم يجب عقيب ^(١٣) شربها وإن لم تستحل ^(١٤) . ولأن ما وحب
-
- (١) انظر : البحر الرائق (٢٣٣/٨) .
- (٢) في سائر النسخ : [و] ، وما أجتهه قبله بالساق .
- (٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لا يجب عليه] .
- (٤) قال النووي في شرح المهذب : وفيه وجه شاذ ضعيف ، أنه إذا اكتسب النعم لا يترجع وإن لم يجب الهلاك ، حكاه الرافعي . انظر : المجموع مع المهذب باب طهارة البدن من النجاسة (١٣٧/٣ ، ١٣٨) .
- (٥) المهذب (٦٠/١) نهاية المحتاج باب شروط الصلاة وسواتمها وبهاشمته حاشية الشيرازي (٢١٢/٢) . ونظر : الكافي لأبن قدامة باب شرائط الصلاة (١٠٧/١) ، المتن باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك (٨٤/٢) .
- (٦) في (ن) : [أنها] .
- (٧) في (ن) : [في (ن) ، (ع) : [منه] .
- (٨) زيادة يفتنيها السياق .
- (٩) في (م) ، (ع) : [يسقط] ، وفي (ن) : [سقط] .
- (١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) وأثبت في الهامش .
- (١١) في (م) ، (ع) : [يسقط] .
- (١٢) في (ع) : [ولأن الخمر] .
- (١٣) في (ع) : [لا يجب عقب] .
- (١٤) في (م) ، (ع) : [وإن لم يستحل] .

إذا جبر عظمه بمعظم الخنزير ونبت عليه اللحم لم يجب قلعه ٧٥٢/٢

لإزالته من النجاسة إذا لم يستحل ويتغير وجب وإن تغير ، كنجاسة الثوب والأرض .

٣٢٥٨ - ولا يقال : إن الخمر إذا أخرجت لم يطهر محلها ، والمظن إذا قلع طهر محلها ؛ لأن الواجب لإزالة [جملة ^(١)] النجاسة وما قدر عليه منها ، كموضع الاستنحاء .

٣٢٥٩ - ولا يقال : إن النجاسة التي في موضع العظم أصلية ونجاسة العظم طارئة ، فذلك وجب لإزالة العظم دونها ؛ لأنه يظل بنجاسة المعدة [؛ لأنها أصلية ، ويستوي سقوط إزالتها وإزالة الطارئ فيها .

٣٢٦٠ - ولا يقال : إن المعدة [محل ^(٢)] النجاسة ، فلذلك لم يجب لإزالة النجاسة منها ؛ لأن داخل اللحم محل النجاسة ويجب إزالة العظم عندهم منه .

٣٢٦١ - ولأن موضع الاستنحاء محل النجاسة ولو أصابها نجاسة أخرى وجب إزالتها .

٣٢٦٢ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالْمُزَّيْتُونَ ﴾ ^(٣) .

٣٢٦٣ - والجواب : أنه قيل في التأويل : الأوّان ، فلا يحمل ^(٤) على النجاسة .

٣٢٦٤ - في غير محلها لا يخاف التلف من إزالتها ، فوجب أن يجب إزالتها ، أصله : إذا لم ينبت عليه اللحم ، وإذا وصلت ^(٥) شعرها بشعر الميتة .

٣٢٦٥ - قلنا : لا يطلق على من كان في باطن بدنه نجاسة أنه حامل لها ، كما لا يقال لمن شرب الخمر : حامل ^(٦) للنجاسة . ثم لا نسلم أن هذه النجاسة في غير محلها ؛ لأن هذا محل النجاسات .

٣٢٦٦ - ثم المعنى في الأصل أنه لم ^(٨) يحصل النجاسة في باطن البدن ، وإنما هي [في] ^(٩) ظاهره ، فجاز أن يجب ، وفي ^(١٠) مسألتنا حصلت في باطن البدن ، أو نقول : المعنى فيما قاسوا عليه أنه لا يلحقه ^(١١) ضرر بالإزالة ^(١٢) ، فجاز أن يلزم ، وفي

(١) ساقط من (ع) .

(٢) في (ص) : [وصل] .

(٣) في (ص) : [فلا تحمل] .

(٤) في (ن) : [أنه حامل] .

(٥) ساقطة من (ع) .

(٦) في (ن) : [يلحقه] ، مكان : [لا يلحقه] .

(٧) في (ص) ، (ع) : [في الإزالة] .

(٨) زيادة من (ن) .

(٩) سورة المائدة الآية ٥ .

(١٠) في (ن) : [وصلنا] .

(١١) في (م) ، [أنه إذا لم] .

(١٢) في (ص) ، (م) ، (ع) : [وإن] .

مساقتنا يلحقه ضرر بالإزالة ، فلذلك لم يلزم . وينتقض ما قالوه بمن حير عظمه ثم مات : لا يجب قلعه ، نص الشافعي عليه ، مع وجود ما قالوه من العلة ^(١) .

• • •

(١) ورد في (م) ، (ح) بعد قوله : [من العلة] : [والله أعلم] .



إذا نجست الأرض فذهب أثر النجاسة بالشمس ومضى الزمان جازت الصلاة عليها

٣٢٦٦ - قال أصحابنا : إذا نجست الأرض فذهب أثر النجاسة بالشمس ومضى الزمان ، جازت الصلاة عليها .

٣٢٦٨ - وقال زفر : لا تجوز ^(١) ، وبه قال الشافعي ^(٢) .

٣٢٦٩ - لنا : قوله **فذهب** : جعلت لي الأرض ^(٣) مسجداً وطهوراً ^(٤) وقوله : ليس على الأرض من أنجاس الناس شيء ، إنما أنجاسهم على أبدانهم ^(٥) . ولأن من شأن الأرض [حالة الأشياء وتغييرها عن جنسها ، والاستحالة لها تأثير في التطهير ؛ بدلالة الحمر إذا تخللت .

٣٢٧٠ - ولأن استحالة ما على الأرض أبلغ من استحالة الحمر ؛ [لأن استحالة الحمر ^(٦) يؤثر في] ^(٧) طلعها خاصة ، وهذه الاستحالة تغير ^(٨) سائر صفاتها ، فإذا

(١) راجع : الأصل باب الدعاء في الصلاة (٢٠٧/١ ، ٢٠٨) ، متن القدوري باب الأنجاس (ص ٧) ، المسوط (٢٠٥/١) ، نعمة الفقهاء باب النجاسات (٧١/١) ، بدائع الصنائع (٨٥/١) ، فتح القدير مع الهداية (١٩٨/١ ، ١٩٩) ، الاحتيار (٣٣١/١) ، البناية (٧٢٨/١ ، ٧٣٢) ، مجمع الأنهر باب الأنجاس (٥٩/١) ، حاشية ابن عابدين (٨٥/١) .

(٢) قال الشافعي في القديم والإسلام - مثل قول الحنفية - : إذا ذهب أثرها تنصهر . وفي الأم : لا تطهر الأرض حتى يصيب عليها من الماء قدر ما يذهب . راجع : الأم باب ما يطهر الأرض وما لا يطهره (٥٢/١) ، مختصر المزني باب الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره (ص ١٩) ، الوسيط الباب الرابع في كيفية إزالة النجاسة وحكم النسالة (٣٣٥/١) ، حلية العلماء باب إزالة النجاسة (٢٥٣/١) ، المجموع مع المنهاج باب إزالة النجاسة (٥٩٦/٢) . وانظر : الكافي لابن عبد البر باب في ثياب المصلي وطهارتها بموجب الصلاة (٢٤٠/١) ، بداية المجتهد كتاب الطهارة من النجس ، الباب الرابع ، في الشيء الذي تزل (٨٥/١) ، والمختار (٩٧/٢) .

(٣) سبق تخريجه في أول الكتاب ، مسألة (١) .

(٤) الحديث ذكره المصنف من طريق حماد بن سلمة في أحكام القرآن مطلب حل يجوز دخول المشرك

المسجد (٨٨/٣) .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ح) واستندركه المصنف في الهامش .

(٦) عمود موهودة بسائر النسخ ، زدها لإيضاح السياق - (٨) ، في (م) : (مبر [

طهرت الخمر بالاستحالة فهذا أولى . ولأنها نجاسة طرأت على عين يصبح بها الاستحالة ، فجاز أن تطهر ^(١) بالاستحالة ، كجلد الميتة وما وقع في الملاحه .

٣٢٧١ - احتجوا : بما روي أن الأعرابي بال في المسجد فقال النبي ﷺ : اصب عليه ذنوباً من ماء ، ^(٢) ، ولو كان يطهر بالترك لم يكلفهم الغسل .

٣٢٧٢ - والجواب : أن النبي ﷺ أراد أن يعجل تطهير المسجد ، والطهارة باله ، تحتاج ^(٣) إلى زمان طويل ، فهذه فائدة تكليف ^(٤) الغسل .

٣٢٧٣ - قالوا : موضع لا يجوز التيمم منه لأجل النجاسة فلم تجز ^(٥) الصلاة عنه . أصله : إذا لم يذهب [في] ^(٦) الأرض .

٣٢٧٤ - قلنا : الوصف غير مسلم ؛ لأن ابن كاس ^(٧) روى عن أصحابنا أن النبي من تلك البقعة جائز . ثم لو سلمنا فالنجاسة ^(٨) إذا استحالت بقي أجزاء منها يسيرة . ويسير النجاسة إذا جعل فيما ينطهر به منع ، وإن حصل فيما يصلي عليه لم ينع .

٣٢٧٥ - ثم المعنى في الأصل أن الاستحالة لم تحصل ^(٩) فيقبت [النجاسة] ^(١٠) على ما كانت عليه ، وفي مسائلنا استحالت ، فجاز أن تطهر ^(١١) بالاستحالة .

٣٢٧٦ - قالوا : محل نجس فلا يطهر بالشمس ، كالبساط .

٣٢٧٧ - والجواب : أنا نقول بموجبه : أنها ^(١٢) لا تطهر بالشمس عندنا ، وإنما تطهر بالاستحالة .

(١) في (ن) : [يطهر] .

(٢) الحديث رواه البخاري في الوضوء باب صب الماء على البول في المسجد (٥٢/١) ، ومسلم في الطهارة باب وجوب غسل البول (١٣٣/١ ، ١٣٤) ، والترمذي في الطهارة باب ما جاء في البول يصب الأرض (٢٧٦/١) ، والنسائي في باب التوقيت في الماء (١٧٥/١) ، والشافعي في المسند باب الأنجاس وتطهيره (٢٥/١) ، وأحمد في المسند (١١٠/٣ ، ١١١) ، والبيهقي في الكبرى باب نجاسة الأبروال والأرثاء وما خرج من مخرج حي (٤١٢/٢ ، ٤١٣) . (٣) في (م) ، (ن) : [يحتاج] .

(٤) في (ن) : [تكفي] .

(٥) غير موجودة بسائر النسخ ، ولعلها الأوفق للسبأ .

(٦) هو علي بن محمد بن الحسن بن كاس النعمي الكاسي ، القاضي الكوفي ، أبو القاسم . انظر : طبقات الخفية (٣٣٩/١ ، ٣٧١ ، ٤٠٦) . (٨) في (ن) : [بالنجاسة] .

(٩) في (م) . [لا يحصل] ، وفي (ع) : [لا تحصل] .

(١٠) ساقط من (م) ، (ع) ومن صلب (ص) ، ولكنها على الهاش .

(١١) في (م) ، (ع) : [أن يدسل] . (١٢) في (ن) : [لأنها] .

٣٢٧٨ - فإن قالوا : فوجب أن لا تطهر بالاستحالة ، لم يصح ذلك في الساطع ؛ لأنها لا تخلل ^(١) النجاسة ، فإن استحالته المجاسة التي على البساط بمعنى آخر طهرت .
٣٢٧٩ - قالوا : إذا نجس جميع البقعة فاستحالته ، والأجزاء ^(٢) التي ^(٣) نجت ^(٤) من النجاسة منبسطة على ^(٥) الموضع كما كان الأصل ، وذلك أكثر من قدر الدرهم ، فيمنع الصلاة .

٣٢٨٠ - قلنا : أما في إحدى الروايتين فلم يبق نجاسة كبيرة ولا صغيرة وعلى الرواية ^(٦) الأخرى : يبقى أجزاء يسيرة ، إلا أنها لا تكون ^(٧) متصلة ، وإنما هي متفرقة في البقعة ، ولا يوجد منها في مكان واحد أكثر من قدر الدرهم ، ولو وجد ذلك لم تكن ^(٨) الاستحالة حاصلة .

(١) في (ص) ، (م) : [لا يخلل] .
(٢) في سائر النسخ : [الذي] ، وما أكتناه أبقى بالنساق .
(٣) في (م) ، (ع) : [من] .
(٤) في غير (ص) : [نجت] .
(٥) في (م) : [لم يكن] .
(٦) في (م) : [لا يكون] .
(٧) في غير (ص) : [لا يكون] .
(٨) في (م) : [لا يكون] .



إذا ورد الماء على النجاسة نجس

- ٣٢٨١ - قال أصحابنا : إذا ورد الماء على النجاسة نجس ^(١) .
- ٣٢٨٢ - وقال الشافعي : إذا ورد ماء دون القلتين ^(٢) لم ينحس إلا أن ^(٣) يتغير ^(٤) .
- ٣٢٨٣ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ ^(٥) ، وهذا لا يتوصل إلى جزء من الماء إلا بجزء من الخبث ، فوجب أن يكون محرماً . ولأن كل ماء نجس يورده النجاسة [عليه نجس بوروده عليها ، كالخلل واللبن] .
- ٣٢٨٤ - ولأن الماء إذا لاقى النجاسة [^(٦) نجس كما لو تغير ^(٧) . ولأن كل ملاقة لو حصلت مع التغير نجست كذلك وإن ^(٨) لم يتغير ، أصله : إذا وردت النجاسة على الماء .

(١) راجع : مختصر الطحاوي كتاب الطهارة باب ما يكون به الطهارة (ص ١٥ ، ١٦) ، من القنوي كتاب الطهارة (ص ٣) ، تحفة الفقهاء باب النجاسة (١/٥٥٠ ، ٥٦) ، بدائع الصنائع فصل في بيان القدر الذي يصير به المحل نجساً شرعاً (١/٧١ ، ٧٢) ، فتح القدير مع الهداية باب الماء الذي لا يحور الوضوء ، وما لا يجوز (١/٧٣ ، ٧٦) ، مجمع الأنهر باب الأنجاس (١/٦٣) .

(٢) في (ص) ، (ن) : [على ماء دون القلتين] ، بزيادة [على] .

(٣) في (ح) : [أنه] .

(٤) قال أبو بكر الفخار : وإن كان الماء أقل من قلتين ، ولم يتغير ، طهر بالمكثرة ، وإن لم يبلغ قلتين ، فإنه تنكح عن النجاسة فيه قائمة . راجع المسألة في : الأم الماء الذي ينحس والذي لا ينحس (١/٤١ ، ٥) ، مختصر المرئي باب الماء الذي ينحس والذي لا ينحس (ص ٩) ، حلية العلماء باب ما يفسد الله من النجاسة وما لا يفسده (١/٧٦) ، المجموع مع المذهب باب ما يفسد الماء من النجاسة وما لا يفسده (١/١١٢) .

(٥) وانظر : المتقني في الطهور للوضوء (١/٥٦) ، وفي الكافي لابن عبد البر باب حكم الله وما ينجسه وما لا ينجسه (١/١٥٦ ، ١٥٧) ، بداية المجتهد الباب الثالث في المياه المسألة الأولى (١/٢٤) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الخامس في المياه الفصل الأول (ص ٣٢ ، ٣٣) ، شرح الررقي باب الطهارة (١/٨) ، الإصباح كتاب الطهارة (١/٥٨) ، الكافي لابن قدامة باب الماء النجس (١/٢٧١) .

(٦) المعنى باب ما تكون به الطهارة من الماء (١/٢٢١ - ٢٥) .

(٧) سورة الأعراف : الآية ١٥٧ .

(٨) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) وصلب (ص) ومثبت بالهشاش .

(٩) في (ن) : [بتغير] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [وإن] .

إذا ورد الماء على النجاسة نجس ٧٥٩/٢

٣٢٨٥ - ولأن^(١) تأثير النجاسة في الماء أبلغ من تأثيرها في الثوب ؛ بدلالة^(٢) أنه يستوي قليلها وكثيرها في الماء ويختلف في الثوب ، فإذا استوى في الثوب أن يرد على النجاسة أو ترد^(٣) عليه فالماء أولى .

٣٢٨٦ - احتجوا : بما روي أن الأعرجي بال في المسجد فقال القتيبي : صبوا عليه ذنوبا من ماء^(٤) ، فلو كان الماء ينجس إذا ورد على النجاسة لم يكن في [الصب]^(٥) فائدة ؛ لأنه زيادة نجاسة .

٣٢٨٧ - والجواب : [أن الموضع]^(٦) يجوز أن يكون رخوا ، فإذا صب الماء عليه زلت النجاسة إلى أسفل الأرض وطهر وجهها^(٧) ، كما يطهر بالعصر .

٣٢٨٨ - قالوا : [لو]^(٨) نجس الماء إذا ورد على النجاسة لم تطهر^(٩) النجاسة بالنسل ؛ لأن الماء ينجس بالملاقاة ، فيصير كما لو غسلها بماء نجس .

٣٢٨٩ - قلنا : هذا هو القياس عندنا ، وإنما تركناه للإجماع .

٣٢٩٠ - ولأن الماء [الأول]^(١٠) يجاور النجاسة ، والماء الثاني وكذلك الثالث^(١١) يجاور ما جاور النجاسة ، فلا يكون نجسا في نفسه .

٣٢٩١ - ولا يقال : لو كان كذلك لم يجز أن يطهر الثوب بفصل مرة واحدة .

٣٢٩٢ - قلنا : إنما [يطهر]^(١٢) بمرة إذا كثر^(١٣) الصب ، فيصير الجزء الأول من الماء كالغسلة الأولى^(١٤) ، والجزء الثاني كالغسلة الثانية ، والجزء الثالث كالغسلة الثالثة ، ولهذا المصنف لو صب ماء يسيرا^(١٥) لم يطهر الثوب ؛ لأنه يصير في حكم الغسلة الأولى .

٣٢٩٣ - ويجوز أن يقال : إن الماء لا ينجس ، وإنما يجاور النجاسة ، فالماء الأول يخرج من الثوب معظم النجاسة ، وكذلك الثاني ، ويبقى أجزاء يسيرة تخرج^(١٦) بالماء

(١) في (ن) : [فإن] .

(٢) في (ن) : [بدلة] .

(٣) في (م) : [يرد] .

(٤) تقدم تخريجه في المسألة السابقة (١٨١) .

(٥) ساقط من (ن) .

(٦) زيادة من (ن) .

(٧) في (م) ، (ن) : [وجهها] .

(٨) ساقط من (ن) .

(٩) في (م) : (ن) : [لم يطهر] ، وفي (ن) : [يطهر] .

(١٠) في (م) : (ن) : [في غير (م)] : [كذلك والثالث] .

(١١) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(١٢) في (م) : (ن) : [إذا كثر] .

(١٣) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(١٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [كالغسل الأول] .

(١٥) في (م) : (ن) : [يخرج] .

(١٦) في (ن) : [يسير] .

NEW EDITION



الثالث ، فلا يبقى في الثوب شيء من الأجزاء حتى ينجس الببل الذي فيه ، فلذلك [كان المفصل] ^(١) في الدفعة الثالثة نجسا وما بقي من الببل في الثوب طاهرا . ولأن هذا يلزم ^(٢) مثله في الماء إذا صب على الثوب وتغير بالنجاسة يكون نجسا ^(٣) وقد انفصل من ثوب طاهر . ويلزمهم في الماء الأول إذا لم يتغير ؛ لأنه طاهر عندهم ينفصل من ثوب نجس .

• • •

(١) في (م) (ع) : [كالمفصل] .
(٢) في (ن) : [يلزمهم] .
(٣) في (ن) : [نجسا يكون] بالتقدم والتأخر .



إذا وقعت النجاسة على الأرض فإن كانت رخوة طهرت بصب الماء ، وإن كانت صلبة لم تطهر

٣٢٩٤ - قال أصحابنا : إذا وقعت النجاسة على الأرض فإن كانت رخوة طهرت بصب الماء ، وإن كانت صلبة لم تطهر ^(١) .

٣٢٩٥ - وقال الشافعي : إذا كوثر ^(٢) بالماء طهرت . ومن أصحابه من قال : يشر ^(٣) صب الماء سبعة أمثالها ^(٤) .

٣٢٩٦ - وهذه المسألة مبنية على الأولى ؛ وذلك لأن الماء إذا ورد على النجاسة نجس ، وإن كانت الأرض رخوة نزل الماء من وجه الأرض إلى أسفلها واجتذب النجاسة ، فصارت كالثوب إذا غسل وعصر ، فأما إذا كانت صلبة فالماء ^(٥) ينجس ، ويبقى على وجه الأرض قزيد ^(٦) النجاسة بالصب ، فلذلك لم تطهر ^(٧) . والشافعي يرى على أصله : أن الماء إذا صب على النجاسة لم ينجس إلا بالتفجير ، ويحتج في بقية المسألة أن ^(٨) كل نجاسة لا تطهر ^(٩) بصب الخل عليها لا تطهر بصب الماء ، كجلد الميتة .

٣٢٩٧ - احتجوا : بحديث الأعرابي أن النبي ﷺ أمر بأن ^(١٠) يصب على يوله ذنوب ^(١١) من ماء ^(١٢) .

(١) إن الأرض الصلبة لا تشرب الماء ، ولا تزال النجاسة إلا بإزالتها ، أو بسفر حفرة حتى تنزل فيها غسالة وجه الأرض . راجع : مختصر الطحاوي (ص ٣١) ، تحفة الفقهاء (٧٦/١ ، ٧٧) ، الاختيار باب الأتخاس وتطهيرها (٢٤/١) .

(٢) في (م) ، (ن) : [كوثر] . (٣) في (ن) : [يشر] بدون نقطة الأول .

(٤) راجع تفصيل المسألة في : الأم باب ما يطهر الأرض وما لا يطهرها (٥٢/١) ، مختصر الرمي باب الصلاة بالنجاسة (ص ١٨ ، ١٩) ، حلية العلماء باب إزالة النجاسة (٢٥٢/١ ، ٢٥٣) مع العزيز الفصل الرابع ، في إزالة النجاسة في ذيل المجموع (٢٤٦/١ ، ٢٤٧) . وانظر : الكافي لاس عبد البر باب المحاسن

وغسلها (١٦٢/١) ، للمعني باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك (٩٤/٢) .

(٥) في (م) ، (ن) : [غ] . (٦) في (م) : [غريد] .

(٧) في (م) ، (ن) : [لم يطهر] . (٨) في (ن) : [بأن] .

(٩) في (م) : [لم يطهر] . (١٠) في (ع) : [أن] .

(١١) في كل النسخ : [ذنوباً] .

(١٢) في غير (ص) : [الماء] ، تقدم تخريج الحديث في مسألة (١٨١) .

٣٢٩٨ - والجواب : أن الأرض يجوز أن تكون ^(١) رخوة ^(٢) فتطهر ^(٣) بصب الماء عليها ، ويجوز أن تكون ^(٤) صلبة ، وحكاية الفعل إذا احتملت وجهين سقطت .

٣٢٩٩ - وروي أن الأعرابي بال ^(٥) عند سدة ^(٦) المسجد ، فيجوز أن يكون ^(٧) أمر بصب الماء عليه ليندفع مع النجاسة إلى خارج المسجد فيطهر المسجد - وإن نجس ما اندفع الماء إليه - . وقد روي في هذا الخبر أن النبي ﷺ أمر بحفر الموضع الذي بال عليه الأعرابي ^(٨) ، وهذا يدل أنه ظن أن الأرض رخوة فلما تبين أنها صلبة أمر بحفرها ، ولو كانت ظهرت بالصب لم يكن لحفرها معنى .

-
- (١) في (م) ، (ع) : [يكون] .
 (٢) في (ع) : [الأرض] .
 (٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [تني] .
 (٤) السدة بالضم : هي القلعة فوق باب الدار ، وقيل : هي الباب نفسه ، وقيل : هي الساحة . المراد هنا : باب المسجد . راجع : النهاية باب السين مع الدال (٣٥٢/٢) ، المصباح المنير (٢٥٥/١) .
 (٥) أعرجه المارقلني في السبب باب طهارة الأرض من البول (١٣٧/١) .
 (٦) في (م) : (٢) في (٢) : [فيطهر] .
 (٧) في (م) : [أن يكون] .



إذا احترقت النجاسة بالنار طهرت

٣٣٠ - قال أبو حنيفة ومحمد : إذا احترقت النجاسة بالنار طهرت . وقال أبو يوسف : لا تطهر ^(١) .

٣٣١ - وبه قال الشافعي ^(٢) .

٣٣٢ - لنا : أن المعنى الموجب لنجاسة الأشياء المستحيل ما فيها من الاستحالة ، ولهذا قال النبي ﷺ في الروثة : « إنها ركس » ^(٣) ، ومتى احترقت زالت الاستحالة ، فزالت النجاسة بزوال عنها . ولأنها [عين نجسة] ^(٤) فجاز أن تطهر ^(٥) بالاستحالة ، كالخمر وجلد الميتة .

٣٣٣ - ولأن النار تحيل ^(٦) النجاسة أبلغ من إحالة الخل ؛ لأنها تغير ^(٧) سائر الصفات ، والتخليل يغير الطعم خاصة ، فإذا طهرت الخمر بالتخليل فلأن تطهر ^(٨) النجاسة بالنار أولى .

٣٣٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرًا ﴾ ^(٩) ، فخصه بالتطهير ، وهذا ينفي أن يقع بغيره .

٣٣٥ - والجواب : أن تخصيص الاسم بالذكر لا يدل على نفي ما عداه ، وهذا قول عامة الناس ، وإنما خالف في ذلك شذوذ لا يعتد بهم .

(١) في (م) : [لا يطهر] . راجع المسألة في : بدائع الصنائع فصل في بيان ما يقع به التطهير (٨٥/١) ، حاشية ابن عابدين باب الأنجاس (٢٢٠/١) .

(٢) راجع : مختصر المزني باب الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره (ص ١٩) ، المهذب في فصل لا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة (٤٨/١) ، فتح العزيز في ذيل المجموع (٢٤٩/١ ، ٢٥٠) ، والمجموع مع المهذب باب إزالة النجاسة (٥٧٩/٢) . وانظر : الكافي لابن عبد البر باب النجاسات وغسها (١٦٢/١) ، والمغني لابن قدامة باب الآنية (٧٢/١) .

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الوضوء باب الاستنجاء بالأحجار (٤٢/١) ، والترمذي في كتاب الطهارة باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين (٢٥/١) الحديث (١٧) ، والنسائي في كتاب الطهارة باب الرخصة بالاستنجاء بحجرين (٣٩/١ ، ٤٠) ، وأحمد في المسند (٣٨٨ ، ٤٥٠ ، ٤٦٥) ، والبيهقي في الكبرى باب نجاسة الأولوال والأرواث وما خرج من مخرج حي (٤١٣/٢) .

(٤) في (ن) : [غير نجسة] . (٥) في (ص) ، (م) ، (ن) . [أن يطهر] .

(٦) في (م) : [يحيل] ، وفي (ن) : [تحل] .

(٧) في (م) : [يغير] . (٨) في (م) : [يطهر] .

(٩) سورة الفرقان : الآية ٤٨ .

- ٣٣٠٦ - ولا يقال : إن هذه الآية خرحت مخرج الامتنان فنفي مشاركة غير الماء^(١) للماء ؛ لأن المشاركة لا تجمع^(٢) الامتنان . ولأن الماء فيه معنى المبالغة ، وذلك غير موجود في غيره ، فيجوز أن يكون لشخصيص الامتنان لذلك .
- ٣٣٠٧ - قالوا روي أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في المقبرة^(٣) ، وكان المعنى فيها أنها تنبش فيحرج التراب النجس إلى وجه الأرض ، ولو طهر بالاستحالة لحازت الصلاة .
- ٣٣٠٨ - قلنا : إنما نهى عن الصلاة^(٤) في المقبرة لما ذكرتموه ، لكن لما في ذلك من تعظيم القبور ، ولهذا نهى عن الصلاة إلى قبر النبي ﷺ^(٥) فقال : لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد^(٦) .
- ٣٣٠٩ - ولو سلمنا أن النهي لأجل النجاسة لم يدل^(٧) ؛ لأن المقبرة تنبش^(٨) فيخرج من بطن الأرض ما لم يستحل كما يخرج منها ما استحال .
- ٣٣١٠ - قالوا : ما لا ينجس بالاستحالة لم يطهر بالاستحالة ، كالدّم .
- ٣٣١١ - قلنا : يبطل^(٩) بجلد الميتة . والأصل غير مسلم ؛ لأن الدّم يطهر بالاستحالة .
- ٣٣١٢ - قالوا : نجس لم يرد عليه الماء ، فصار كما لم يحترق .
- ٣٣١٣ - قلنا : ينتقض بالحمر إذا تخللت .
- ٣٣١٤ - قالوا : البار لا مدخل لها في تطهير الحدث ، كذلك في تطهير النجاسات^(١٠) .
- ٣٣١٥ - قلنا : يبطل بالدباغ وباستحالة الحمر .
- ٣٣١٦ - ولا يقال : إن عين النجاسة باقية بعد الاحتراق ؛ لأنها باقية مع الاستحالة ، فصارت كالجلد إذا ديف ، وكالحمر إذا تخللت .

- (١) في (ن) : [غير الملك] . (٢) في (م) : [لا يمنع] .
- (٣) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد باب النهي عن بناء للمسجد على قبور ، والترمذي في كتاب الصلاة باب كراهية ما يصلى فيه وآله (١٧٧/٢ ، ١٧٨) ، وابن ماجه في كتاب المساجد باب المواضع التي تكره فيها الصلاة (٢٤٦/١) الحديث (٧٤٧) .
- (٤) في (م) : [الصلوات] . (٥) ساقط من (ن) .
- (٦) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب المغاري باب مرض النبي ﷺ (٩١/٣) ، ومسلم كتاب المساجد باب النهي عن بناء للمسجد على قبور (٢١٥/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب ما جاء في النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام (٤٣٥/٢) .
- (٧) في (م) : (ن) : [ينش] . (٨) في (م) : (ن) : [يبرق] .
- (٩) في (م) : (ن) : [يبطل] . (١٠) في (م) : [النجاسة] .



لا يجوز للجنب الاختيار في المسجد

٣٣١٧ - قال أصحابنا : لا يجوز للجنب الاختيار في المسجد ^(١) .

٣٣١٨ - وقال الشافعي : يجوز الاختيار ^(٢) ولا يجوز اللبس ^(٣) .

٣٣١٩ لنا : حديث عائشة [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَرَأَى أَبْوَابًا مَشْرُوعَةً إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَالَ : « سَدُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ » فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِمَنْطَفِ وَلَا جَنْبٍ ^(٥) ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَبْوَابَ [تَرَادُ] ^(٦) لِلْإِجْتِيَاظِ ^(٧) دُونَ الْقَعُودِ ، فَذَلِ ^(٨) عَلَى أَنَّ الْإِجْتِيَاظَ ^(٩) لَا يَحُوزُ . وَلَئِنْ ^(١٠) قَوْلُهُ : « لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ » [عَامٌ] ^(١١) ، أَلَا تَرَى ^(١٢)

(١) راجع : بمائع الصالح كتاب الطهارة مطلب آداب الوضوء (٣٨/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه الغاية باب الحيض والاستحاضة (١٦٥/١ ، ١٦٦) ، الاختيار كتاب الطهارة (١٣/١) ، الفاية باب الحيض والاستحاضة (٦٣٦/١ - ٦٣٩) ، حاشية ابن عابدين مطلب في أحكام المساجد (٤٦١/١) .
(٢) في (م) : [الاختيار] ، وفي (ع) : [الاجتياز] وكلاهما تصحيف ، الصواب ما أثبتناه . والاجتياز : السلوك ، واجتاز بمعنى : سلك ، وجاز الموضوع أي سلكه وصار فيه . راجع لسان العرب (جوز) (٧٢٤/٢) ، مختار الصحاح (ص ١١٧) .

(٣) راجع . مختصر المزني باب الصلاة بالجماعة ومواضع الصلاة (ص ١٩) ، المجموع مع المهدب باب ما يوجب المصل وباب الحيض (١٥٥/٢ ، ١٦٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨) ، كفاية الأخيار كتاب الطهارة (٧٩/١) ، مفتي المحتاج باب الفسل (٧١/١) ، نهاية المحتاج باب المصل (٢١٧/١) . وانظر : للمدونة في مرور الجنب في المسجد (٣٧/١) ، بداية الجتهد الباب الثالث في أحكام هذين الجنبين أعني الحائض والحائض (٤٩/١) ، ٥٠ ، قوانين الأحكام الشرعية الباب الرابع في موجبات الفسل (ص ٣٢) ، الكافي لابن قدامة باب ما يوجب الفسل (٥٨/١) ، للمفتي باب فرض الطهارة (١٤٥/١) ، المطلى بالأقار (٤٠٢ - ٤٠٣) مسألة (٢٦٢) .
(٤) (٤) ساقط من (ص) ، (٥) .

(٥) أخرجه أبو داود في السنن باب الجنب يدخل المسجد (٦٣/١ ، ٦٤) ، وابن خزيمة بمعناه في آخر باب الرجر من جلوس الجنب والمناض في المسجد (٤٤٨/٢٢) ، والبيهقي بمعناه في كتاب الصلاة باب الجنب يمر في المسجد ماراً ولا يقيم فيه (٤٤٢/٢ ، ٤٤٣) .

(٦) زيادة من (ن) .

(٧) في (م) : [للاختيار] ، وفي (ع) : [للاجتياز] .

(٨) في (٥) : [ودل] .

(٩) في (٥) : [ولا] .

(١٠) في (ص) : [ترى] .

(١١) ساقط من (ع) .

أن أبغى التحريم أن يعلق بالعين ، كقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَيْسَةُ ﴾ ^(١) و ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَيْسَةُ ﴾ ^(٢) .

٣٣٢٠ - ولا يقال : هذا الخبر رواه الأفلح ^(٣) بن خليفة عن جصرة ^(٤) من دجاجة ^(٥) عن عائشة ، قالوا : والأفلح ^(٦) ضعيف .

٣٣٢١ - قلنا : ذكر هذا الخبر أبو داود ولم يطعن فيه . ورواه عن الأفلح ^(٧) عد الواحد بن زياد ^(٨) ، وهو لا يروي إلا عن ثقة ^(٩) . وقد طرق الطبري هذا الخبر في تاريخه من وجوه كثيرة فلم يجز الطعن عليه مع شهرته . ولأن كل بقعة [منع] ^(١٠) من اللبس [فيها] ^(١١) لمعنى منع من الاجتياز لذلك ^(١٢) المعنى ، كدار الغير . ولا يلزم عليه الطريق ؛ لأنه منع من القعود إذا أضر ^(١٣) بغيره ، ولا يمنع متى لم يضر . والاجتياز على وجه يضر ممنوع ، ومباح على وجه لا يضر .

٣٣٢٢ - ولأنها بقعة منع القعود فيها فمنع من دخولها للاجتياز ، كالدائر المنصوبة . ولأنه كائن ^(١٤) في المسجد مع الجنابة من غير ضرورة ، فصار كالقاع .

٣٣٢٣ - ولا يقال : إن القعود في ملك الغير والاجتياز ممنوع منه لمعنى واحد ، وهو عدم الإذن ، فلم يجز أن يجعل أحدهما علة للآخر ؛ لأنه لا يمتنع تعليل الأصل بعمل ، ولا يمتنع [أيضا] ^(١٥) أن يحمل الفرع على الأصل بغير علة الأصل .

(١) سورة المائدة : الآية ٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٢٣ .

(٣) في (م) ، (ع) : [الأفلح] بالقاف . وهو أفلح بن خليفة العامري ، أبو حسان الكوفي ، ويقال له :

قلت ، صدوق من الخامسة . راجع تقريب التهذيب (٨٢/١) ترجمة (٦٢٢) .

(٤) في غير (ص) : [جبرة] .

(٥) هي جصرة بنت دجاجة العامرية الكوفية ، مقبولة من الثالثة . روت عن عائشة في نهج الحائض والجنب من المسجد . راجع : المعني (١٣١/١) ترجمة (١١٢٧) ، تقريب التهذيب (٥٩٣/١) ترجمة (٣) .

(٦) في (م) ، (ع) : [وأفلح] . (٧) في (م) ، (ع) : [الأفلح] .

(٨) في (ص) : [عبد الله الواحد] ، هو عبد الواحد بن زياد البجلي ، مولا ميمون البصري ، ثقة ، حسن الحديث . من الثامنة ، وثقة المجلي وغيره ، وهو أحد الأعلام الثقات ، أخرج له الجماعة . راجع ترجمته في : التاريخ الكبير (٥٩/٣) ، تاريخ ابن معين (٣٧٧/٢) ، تاريخ الثقات ص ٣١٣ ترجمة (١٠٤٢) ، تقريب

التهذيب (٥٦٦/١) ، ترجمة (١٣٨٣) . (٩) في (ن) : [بغيره] . (١٠) ساقط من (م) ، (ع) . (١١) ساقط من (ع) .

(١٢) في (م) ، (ع) : [كذلك] . (١٣) في (ن) : [إذا لم يضر] . (١٤) ساقط من (ع) . (١٥) في غير (ص) : [كان] .

٣٣٢٤ - قالوا : الاحتياز لا يغير بالعمود ؛ بدلالة أن المحتلم في المسجد يجوز له الخروج منه ولا يجوز له اللبس ؛ وذلك لأن الخروج إنما يجب ^(١) للضرورة ، واللبس لأجل الضرورة حائز أيضا ، وهو إذا خاف السع ^(٢) . ولأنه إنما يخرج بعد ما يتيمم ^(٣) ، واللبس على هذه الصفة عند الحاجة جائز ؛ بدلالة من لم يجد الماء . ولأن من حاضت في المسجد لا يجوز لها اللبس ويجوز لها الخروج ، ولا يجوز لها أن تبتدئ ^(٤) [دخول المسجد] ^(٥) إذا لم يؤمن ^(٦) توليته . ولأن من احتلم في المسجد ابتداء الدخول على وجه مباح ثم طرأ الخطر ، فصار - كمن أذن لغيره في دخول داره ثم نهاه - أن اللبس لا يجوز ، وقد يجوز الاحتياز ^(٧) للحروج ، ولا يجوز ابتداء الدخول [على وجه مباح] ^(٨) ، فكذلك في مسائلنا .

٣٣٢٥ - ولا يقال : إن اللبس في المسجد يراد للقربة ، والجنب ليس من أهل اقربة ، والاحتياز لا يراد [للقربة] ^(٩) ؛ لأن اللبس قد يكون لغير / القربة ، كما أن الاحتياز يكون لغير القربة ، وقد يكون اللبس لقربة لا تنفقر إلى الطهارة ، كالاغتكاف ، وقد يكون الاحتياز للقربة ، وهو الطواف ، فلم يصح ما قالوه .

٣٣٢٦ - ولأنها مماسة منع ^(١٠) الجنب منها لحق الله تعالى ، فاستوى فيها القليل والكثير ، كسم المصحف .

٣٣٢٧ - ولأنه حكم يعود إلى منعه ^(١١) لحق الله تعالى ، فإذا تعلق باللبس تعلق بالاحتياز ، كالوقوف بعرفة .

٣٣٢٨ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَسْمَعُوا وَلَا يَخبرُكُمْ غَيْرَ شَيْءٍ مِنْهُمْ وَلَا تَغْلِبْهُمْ وَلَا يَجْلِبْ لَهُمْ سُبُلَ مَقَامٍ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُمْ عَذَابَ اللَّهِ سُبُلَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَكُونُونَ مِنَ الْمُضِلِّينَ ﴾ ^(١٢) ، والصلاة يمر بها ^(١٣) عن مكان الصلاة ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(١٤) ، فقد أجاز الله تعالى الاحتياز في المسجد للجنب ^(١٥) ، والمصلي لا

(١) في (ن) : [يجوز] .

(٢) في (ن) : [ما ينم] .

(٣) في (ص) : [الدخول] .

(٤) في (ص) : [للاحتياز] .

(٥) ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [بقعة] .

(٧) في (م) ، (ع) : [عنها] .

(٨) في (ن) : [للجنب في المسجد] بالتقديم والتأخير .

(٩) في (م) : [السج] .

(١٠) في (م) : [يبتدئ] .

(١١) في (م) : [يأمن] ، وفي (ع) : [تلمن] .

(١٢) ساقط من (ص) ، (ن) .

(١٣) في (م) ، (ع) : [مع] .

(١٤) سورة النساء : الآية ٤٣ .

(١٥) سورة الحج : الآية ٤٠ .

يسمى عابر سبيل ، والمجتاز ^(١) يسمى بذلك .

٣٣٢٩ - قالوا : ولأن الصحابة [ﷺ] ^(٢) قد اختلفوا في قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الْمَسْكُونَةَ ﴾ فقال ابن مسعود [المراد] ^(٣) المكان ، وقال علي وابن عباس : المراد به : الصلاة ، قالوا : وحمله على المكان أولى ؛ لأنه قال : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الْمَسْكُونَةَ ﴾ والقرب يكون في الأماكن دون الأفعال . ولأن حمله على الصلاة يقتضي أن ^(٤) يسمى المصلي عابر ^(٥) سبيل ، وهذا لا يصح .

٣٣٣٠ - والجواب : أن حقيقة الصلاة عبارة عن الأفعال ، وإنما يسمى ^(٦) المكان [صلاة] ^(٧) مجازاً ، وحمل الاسم على الحقيقة أولى .

٣٣٣١ - ولأنه قال : ﴿ حَقَّ قَوْلُهُمْ مَا نَقُولُ ﴾ ^(٨) ، وصحة الصلاة تنقضي على القول ، والمكان لا تعلق له بالقول .

٣٣٣٢ - وقد روي أن الآية نزلت في قوم سكبوا ^(٩) فلم يحسنوا القراءة في الصلاة على الترتيب ^(١٠) .

٣٣٣٣ - فأما قولهم : إن القرب يقتضي المكان ، فليس بصحيح ؛ لأنه يقال : قرب يقرب بضم الراء من المكان ، ويقال : قرب يقرب بكسر الراء من التلبس بالفعل ، والمذكور في الآية : ﴿ لَا تَقْرَبُوا ﴾ ، فدل على أن المراد به ترك التلبس بالفعل .

٣٣٣٤ - فأما قولهم : إن المصلي لا يقال عابر ^(١١) سبيل ، فإنه لا يقال للمجتاز ^(١٢) عابر سبيل ، إنما يقال ذلك للمسافر على الإطلاق .

٣٣٣٥ - قالوا : حمل الآية على ما تقولونه ^(١٣) يقتضي إضمار التيمم .

٣٣٣٦ - قلنا : التيمم مذكور في آخر الآية ، فلا نضمه . ولأننا ^(١٤) لو أضمرناه

-
- (١) في (م) : [والمجتاز] .
 (٢) ساقط من (م) .
 (٣) في (ع) : [أنه] .
 (٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [سي] .
 (٥) ساقط من (ع) .
 (٦) في (ن) : [منكرها] .
 (٧) راجع : أحكام القرآن لابن العربي (٤٣٢/١ ، ٤٣٣) ، أحكام القرآن للقرطبي (٢٠٠/٥) ، أصاب الزول (ص ٨٧) .
 (٨) في (م) : [للمختار] .
 (٩) في (م) ، (ن) : [يقولونه] .
 (١٠) في (م) : [فلا يضم لأنا] ، وفي (ع) : [فلا نضمه لأنا] .

لا يجوز للجنب الاختيار في المسجد ٧٦٩/٢

لكان مضراً بالإجماع ، ولأن الإضمار ترك الظاهر ، وقد يبا تركهم للظاهر من وجهه ، فإن تركنا ظاهراً واحداً (١) - وهم المستدلون - وقف الكلام .

٣٣٣٧ - قالوا : ظاهر الاستثناء أن يكون من جنس المستثنى منه ، وعلى قولكم : استثناء جنب مقيم من جنب غير مقيم .

٣٣٣٨ - قلنا : الاستثناء يقتضي أن يكون من الجنس ، ولا يقتضي أن يكون على [تلك] (٢) الصفة ؛ ألا ترى أنه إذا قال : جاءني السودان إلا زيداً ، اختص أن يكون زيد أسود ، ولا يقتضي موافقته (٣) السودان في الطول .

٣٣٣٩ - قالوا : حمل الآية على ما تقولون (٤) ترك لعمومها ، ونحن نغريها على العموم .

٣٣٤٠ - قلنا : وأنتم تحملونها على الخصوص أيضاً ؛ لأنكم تميزون الاجتياز لمصلحة ولا تجوزونه (٥) للجلوس .

٣٣٤١ - قالوا : فعندكم يجوز لغير المسافر (٦) أن يقرب الصلاة مع الجنابة إذا كان مريضاً ، وعندنا لا يجوز غير الاجتياز ، والآية تقتضي (٧) تخصيص المذكور (٨) .

٣٣٤٢ - قلنا : المخصوص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه . ولأن الله تعالى بين حكم المسافر وجعله تنبيهاً على غيره .

٣٣٤٣ - قالوا : [روي] (٩) عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها : « ناوليني الحفرة » (١٠) وكان في المسجد ، فقالت : إني حائض فقال ، ~~فقلت~~ : « ليست الحيفة »

(١) في (د) : [ولقد] .

(٢) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [موافقة] . (د) في (م) : [ما يقولون] .

(٤) في (م) ، (ع) : [ولا تجوزوه] .

(٥) في (م) : [بغير للمسافر] ، وفي (ع) كذلك لكن بلا نقاط في الكلمة الأولى .

(٦) في (م) : [يقتضي] . (أ) في (د) : [غير المذكور] .

(٧) ساقط من (د) .

(٨) في (م) : [الحفرة] . الحفرة : بضم الحاء وسكون الميم : قال ابن الأثير : هي مقدار ما يضع فرجل عليه وجهه في سجوده من حصير ، أو تسجدة يحرص ونحوه من الثياب ، ولا تكون حبرة إلا في هذا القدر ، وسيت حبرة لأن غيراتها مستورة بسفنها . راجع النهاية (٧٨/٢) باب الحاء مع الميم .

في يده (١) ، قالوا : وهذا يدل على جواز اجتيازها .

٣٣٤٤ - والجواب عنه : أنه يحتمل أن يكون في مسجد بيته (٢) ، وهذا هو الظاهر ؛ لأنه لا يمرض النساء للخروج إلى مسجد الجماعة ، ويجوز أن يكون في موضع [من] (٣) المسجد لا يحتاج في المأولة إلى دخوله .

٣٣٤٥ - قالوا : روى هشيم عن أبي الزبير عن جابر أنه قال : كان أحدنا يمر في المسجد وهو جنب مجتاز (٤) .

٣٣٤٦ - والجواب (٥) : أننا لا نعلم أن النبي ﷺ علم بذلك (٦) فأقر (٧) عليه . وقد روي عن علي وابن عباس منع الاجتياز (٨) ، فصار خلافا بينهم .

٣٣٤٧ - قالوا : مكلف أمينٌ تلويث المسجد فجاز الاجتياز فيه ، كالحديث .

٣٣٤٨ - قلنا : للمعنى في الحديث أنه يجوز له القعود فجاز له الاجتياز ، ولما كان الجانب (٩) لا يجوز له القعود من غير عذر لم يجز له الاجتياز (١٠) . ونعكس (١١) هذه [العلة] فنقول : فوجب أن يستوي فيه القعود والاجتياز ، كالحديث .

٣٣٤٩ - فإن قيل : قولكم مكلفٌ لا يؤثر في العكس لأنه لا يحتاج في عليهم إليه أيضًا ، ألا ترى أنهم احترزوا به عن الصبي والمجنون ، والاحتراز ارتفع (١٢) عنه بقولهم :

(١) أخرجه مسلم من حديث عائشة كتاب الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها إلخ (١٢٨/١) ، والترمذي في باب ما جاء في الحائض تناول الشيء من للمسجد (٢٤٦/١ ، ٢٤٦) الحديث (١٣٤) ، وابن ماجه في الطهارة باب الحائض تناول الشيء من للمسجد (٢٠٧/١) الحديث (٦٣٢) ، والبيهقي في الكبرى في الصلاة باب صلاة الرجل في ثوب الحائض (٤٠٩/٢) .

(٢) في (ص) ، (م) ، (ع) : [في بيته] .

(٣) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٤) رواه البيهقي في الكبرى في باب الجانب يمر في المسجد ماؤا ولا يقيم فيه (٤٤٣/٢) ، وابن أبي شبة في مصنفه في باب الجانب يمر في المسجد قبل أن يتصل (١٧١/١) الباب (١٧٨) .

(٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الجواب] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ذلك] . (٧) في (م) ، (ع) : [قام] .

(٨) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف في باب الرجل يحتب وليس يقدر على الماء (١٨٣/١) . وروى عنه الرواق عن الثوري قال : لا يمر الجنب في المسجد إلا أن لا يجد بدا ، يتمم ويمر فيه . في باب الجنب يدخل المسجد (٤١٣/١) الحديث (١٦١٨) .

(٩) في (ن) : [للجنب] .

(١٠) في (ن) : [لم يجز الاجتياز من غير عذر] ، مكان : [لم يجز له الاجتياز] .

(١١) في (ع) : [ونعكس فنقول] . (١٢) في (ن) : [يقع] .

لا يجوز للجنب الاجتياز في المسجد ٧٧١/٢

أمن من تلويث المسجد ، وهذه العلة تنتقض على أصلهم بالكافر ؛ لأنه مكلف يؤمن^(١) منه تلويث المسجد ، ولا يجوز له دخول المسجد الحرام^(٢) .

● ● ●

(١) في (م)، (ع) : [يامن] .

(١) في (م)، (ع) : [يأسن] .
(٢) وأصح أن هناك سقطا في كل النسخ في الفقرة الأخيرة .



يجوز للكافر دخول المساجد كلها بغير إذن

- ٢٣٥٠ - قال أصحابنا : يجوز للكافر دخول المساجد كلها بغير إذن ^(١) .
- ٢٣٥١ - وقال الشافعي : لا يجوز له دخول الحرم ولا المسجد الحرام ، ويجوز له دخول سائر المساجد إذا أذن له في دخولها ^(٢) .
- ٢٣٥٢ - لما : قوله ^(٣) : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن ^(٤) ، فهذا يدل على جواز دخولهم المسجد . ولأن من جاز له دخول غير المسجد الحرام جاز له دخوله ، كالمسلم . ولأن بدنه ظاهر فجاز له دخول المسجد الحرام ، كالمسلم . ولأن الحرم بقعة من بقاع الناس فجاز دخولها ، كعرفة ^(٥) ، ولأن الجنب والحائض يجوز لهما دخول الحرم ، وكل بقعة جاز للجنب والحائض دخولها جاز للكافر ، كسائر البقاع . ولأنه أحد الحرمين فحز للكافر دخوله كحرم رسول الله ﷺ .
- ٢٣٥٣ - فأما الدليل على [جواز] ^(٦) دخول سائر المساجد بغير إذن ، فما روي أن صفوان بن أمية واطأ عمير بن وهب الجمحي على قتل رسول الله ﷺ فجاء حتى دخل
- (١) راجع المسألة في أحكام القرآن للجصاص سورة براءة (٨٨/٣) .
- (٢) راجع تفصيل المسألة في : مختصر المزني باب الصلاة بالجماعة ومواضع الصلاة وغيره (١٩/١) الوسيط في آخر الباب الخامس في شرائط الصلاة ونواقضها (٦٦١/٢) ، إعلام المساجد بأحكام المساجد في ذكر خصائصه وأحكامه : الرابع والخمسون ، والرابع عشر فيما يتعلق بسائر المساجد (ص ١٧٢ - ١٧٥ ، ٣١٨ - ٣٢١) ، فتح العزيز الباب الخامس في شرائط الصلاة بذيل المجموع (١٣٦/٤ ، ١٣٧) .
- وانظر : أحكام القرآن لابن العربي سورة التوبة ، الآية الثانية عشر للمسألة الثالثة (٩١٤/٢ ، ٩١٤/٤) أحكام القرآن للقرطبي سورة التوبة الآية ٢٨ المسألة الثالثة (١٠٤/٨ - ١٠٦) ، فتح العزيز بذيل المجموع (١٣٦/٤) .
- (٣) هذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الجهاد والسير باب فتح مكة (٩٧/٢) ، عنه ابن هشام في قصة إسلام أبي سفيان على يد العباس القسم الثاني (٤٠٣/٤ ، ٣) ، وعنه البخاري في صحيحه في جميع الروايات باب غزوة الفتح (١٦٦/٦) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى في كتاب السيرة باب فتح مكة حرسها الله تعالى (١١٩/٩) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف حديث فتح مكة (٥٣٨/٨) .
- (٤) في (ن) : [بركة] .
- (٥) الزيادة من (ن) .

٣٣٥ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الشُّرُكُوتُ يَحْسَبُ فَلَا يَفْقَهُوا السَّيِّدَ الْحَرَامَ
مَقْدَّ عَلَيْهِمْ هَكَذَا ﴾ ^(١) ، وهذا نص ^(٢) على أن دخول الحرم لا يجوز .

(١) في (م) : [كَيْت كَيْت] .
 (٢) ذكر ابن هشام هذه القصة مطوّلاً وبألفاظ أخرى . راجع السيرة النبوية لابن هشام في إسلام حمير
 (٣) الزيادة من (م) .
 (٤) في (م) : [يَحِق] .
 (٥) في (ص) ، (م) ، (ع) : [ولأن هذا] .
 (٦) سورة التوبة : الآية ٢٨ .
 (٧) في (ن) : [يدل] .
 (٨) لي (ن) : [قرب الآية] .
 (٩) في (م) ، (ع) : [أَعِد] ، وفي (ص) : [انمذ رسول الله] ، لعل الصواب ما أَيْتاه .
 (١٠) في (م) : [فَيُودِي] .

(١٢) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .
(١٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [عليه] . تمام الآية السابعة : ﴿ وَإِنْ يَشَأْ رَبُّكَ نَكْتُمُ النَّاسَ سَمْعًا وَبَصَرًا وَحُفًّا ﴾ .

والعمرة ؛ لما في ذلك من انقطاع المواسم .

٣٣٥٦ - ولا يقال : إن المنع لو كان لأجل الإحرام لقال : لا يقربوا ^(١) عرفات . لأن الوقوف هو الركن المقصود الذي ^(٢) بقوت الحج بغواته ؛ وذلك لأن النهي جمع بين الحج والعمرة ، والمنع من الحرم ^(٣) منع ^(٤) من الأمرين ؛ لأن المعتمر والحاج لا بد له من دخوله ، والمنع من عرفات منع ^(٥) من الحج وليس يمنع ^(٦) من العمرة ؛ لأن المعتمر ^(٧) لا يحتاج ^(٨) إلى عرفات ، فلو ذكر ذلك لاحتاج إلى ذكر الحرم ، فاقصر على الحرم الذي يمنع به الأمران .

٣٣٥٧ - ويجوز أن تحمل الآية ^(٩) على عبدة الأوثان من العرب ، أنهم منعوا من دخول الحرم ؛ لأن قتلهم واجب ، وعندنا أن من دخل الحرم امتنع قتله ، فيجوز أن يكون منعوا بهذه الآية .

(١) في (ن) : [ولا تقربوا] .
(٢) في (م) : [في (م) : (م) : [التي] .
(٣) في (ع) : [بين الحج والعمرة وليس يمنع من العمرة ؛ لأن العمرة لا تحتاج إلى عرفات والمنع من الحرم وهو سهو من الناسخ ؛ لأن الزيادة موجودة بعد سطر واحد .
(٤) في (ن) : [منعا] .
(٥) في (ن) : [منعا] .
(٦) في (م) ، (ن) : [يمنع] .
(٧) في (م) ، (ع) : [لأن العمرة] .
(٨) في (ع) : [لا يحتاج] .
(٩) في (م) ، (ع) : [أن يحمل على الآية] .



إذا كانت على طرف عمامته نجاسة وهو ملقى على الأرض بحيث لا يتحرك بحركة المصلي جاز بها الصلاة

٣٣٥٨ - قال أصحابنا : إذا كان على طرف عمامة نجاسة وهو ملقى على الأرض بحيث لا يتحرك بحركة المصلي ، جازت الصلاة ^(١) .

٣٣٥٩ - وقال الشافعي : لا تجوز ^(٢) .

٣٣٦٠ - لنا : أنه غير حامل للنجاسة ، ولا يتصرف ^(٣) فيها ، فصار كمن صلى على بساط وجانبه ^(٤) نجس .

٣٣٦١ - قالوا : إنه ^(٥) حامل للنجاسة ؛ بدلالة أنه إذا مشى جر باقي العمامة ، فصار كما لو تحرك بحركته .

٣٣٦٢ - قلنا : الحامل للشيء هو المتصرف فيه ، وطرف العمامة لا يقع فيه التصرف في حال الصلاة ، وإنما يحدث فعلاً آخر ، وهو المشي ، فيصير بذلك الفعل متصرفاً ، فهو كسب آخر إذا حمّله ، لما ^(٦) كان متصرفاً فيه بفعل مستقل ^(٧) لم يمنع الصلاة قيل ذلك الفعل .

(١) في (ص) : راجع المسألة في حاشية ابن عابدين باب شروط الصلاة (٢٨١/١) .
(٢) راجع : للمذهب (٦١/١) ، الوسيط (٦٤٤/٢) ، الوجيز مع فتح العزيز (٢٢/٤) ، (٢٣) ، المجموع مع المذهب (١٤٨/٣) ، كفاية لأخبار كتاب الصلاة (٩٠/١) ، نهاية المحتاج باب شروط الصلاة (١٩/٢) .
وقال مالك وأحمد في الصحيح - مثل قول الشافعي - : لا تصح صلاته . وبه قال فارد الطاهري . راجع :
الفتي لابن قدامة باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك (٦٤/٢) .

(٣) في (م) ، (ن) : [النجاسة] ، وفي (ن) : [ولا يتصرف] .
(٤) في (ن) : [وجلسه] مكان [وجانبه] . (٥) في (ص) ، (ن) ، (ع) : [لأنه]
(٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [إذا] . (٧) في (م) : [مستقل]



إذا وضع المصلي يديه وركبتيه على النجاسة جازت صلاته

٣٣٩٣ - قال أصحابنا : إذا وضع المصلي يديه وركبتيه على النجاسة جازت صلاته .

٣٣٩٤ - وقال زفر : لا تجوز ^(١) ، وبه قال الشافعي ^(٢) .

٣٣٩٥ - وإن وضع / جبهته على النجاسة ، ففيه روايتان .

٣٣٩٦ - وهذا مبني على أصلنا : أن وضع اليدين والركبتين ليس بواجب ^(٣) ، فصار وضعهما على النجاسة كلا وضع ، فلم يمنع ذلك من جواز الصلاة ، وليس كذلك القدم والوجه ؛ لأن وضعهما واجب ، فإذا حصل على النجاسة صارت صلاته على النجاسة ، فمنع ذلك من جواز ^(٤) صلاته .

٣٣٩٧ - وجه الرواية الأخرى في الوجه : أن الواجب من الوضع على أصل أبي حنيفة أقل من الدرهم ، وهو طرف الأنف ، وذلك القدر من النجاسة لا يمنع من صحة الصلاة .

٣٣٩٨ - ولا يقال : هلا جعلتم وضع اليد على النجاسة كحمل النجاسة ؛ لأن حكم الوضع أخف ؛ بدلالة أنه إذا صلى ووجه الأرض طاهر ونحته نجس لم ينع ^(٥) ذلك من جواز الصلاة . ولو لبس ثوبا في باطنه نجاسة لم تجز ^(٦) صلاته ، وإذا كان الوضع أخف جعل وجوده مع النجاسة كعدمه .

٣٣٩٩ - احتجوا : بأن كل موضع لو كان نجسا لم تجز ^(٧) الصلاة معه - إذا وضعه على النجاسة لا تجوز ^(٨) الصلاة ، كالتقدمين .

(١) راجع المسألة في : مختصر الطحاوي ص ٣١ ، والمبسوط (٢٠٤/١ ، ٢٠٥) .

(٢) راجع . حلية العلماء (٤٨/٢ ، ٤٩) ، الوجيز مع فتح العزيز (٣٥ ، ٣٤/٤) (١٥٢/٣ ، ١٥١/٣) ، نهاية المحتاج (١٩/٢ ، ٢٠) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما مثل قول الشافعي : لا تجوز الصلاة على أرض أصابها نجاسة . راجع : الرسالة الفقهية (ص ٨٨) ، الكافي لابن عبد البر (٢٣٩/١ ، ٢٤٠) ، للنبي لأب قداسة ، الباب السابق (٦٤/٢) .

(٣) في (٥) : [واجب] .

(٤) في (٥) : [حوله] .

(٥) في (٥) : [ثم لم يمنع] بزيادة : [ثم] .

(٦) في (٢) : [لم يجز] .

(٧) في (٢) : [لم يجز] .

(٨) في (٢) : [لا يجز] .

إذا وضع المصلي يديه وركبتيه على النجاسة جازت صلاته ص ٧٧٧/٢

٣٣٧ - والجواب : أن وضع القدم واجب ، ووضع اليد ^(١) غير واجب ، فهنا

اختلفا .

٣٣٧١ - ولا يقال : إن الوجه يجب السجود عليه ، كالتقدمين ؛ لأننا نسوي بينهما في إحدى الروايتين ، وعلى الرواية الأخرى أقل ما يحزى من السجود في الوجه أقل من مقدار الدرهم ، وأقل ما يحزى في التقدمين أكثر من مقدار الدرهم ، فلهذا اختلفا .

• • •

(١) في (ن) : [الدين] .



لا تجوز الصلاة في ثلاثة أوقات : عند طلوع الشمس وعند قيامها في الظهيرة وعند غروبها

٣٣٧٢ - قال أصحابنا : لا تجوز ^(١) الصلاة في ثلاثة أوقات : عند طلوع الشمس ، وعند قيامها [في الظهيرة] ^(٢) ، وعند غروبها إلا عصر يومه ^(٣) عند الغروب ^(٤) .

٣٣٧٣ - وقال الشافعي : لا تجوز ^(٥) في هذه الأوقات النوافل المبتدأة ، وتجوز ^(٦) الفرائض والنوافل التي لها سبب ^(٧) .

(١) في (م) ، (ن) : [لا يجوز] . (٢) ساقط من (ن) .

(٣) في (ن) : [يوم] .

(٤) راجع : الأصل باب مواعيت الصلاة (١٤٩/١ ، ١٥٠) ، مختصر الطحاوي باب المواعيت (ص ٢٤) ، المبسوط باب مواعيت الصلاة (١٥٠/١ ، ١٥١) ، تحفة الفقهاء باب مواعيت الصلاة (١٠٥/١) ، بتلغ الصائغ فصل في شرائط الأركان (١٢٧/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشيه العناية فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة (٢٣١/١ ، ٢٣٢) ، الاختيار كتاب الصلاة (٤٠/١) ، البناءة فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة (٥٧/٢ - ٦١) . (٥) في (م) : [لا يجوز] .

(٦) في (ع) : [ويجوز] .

(٧) قال أبو بكر الفحل في الحلية : ولا يحرم في هذه الأوقات فعل الصلاة الواجبة وما له سبب من التواضع . وراجع تفصيل المسألة في : مختصر المزني باب الساعات التي تكره فيها صلاة التطوع (ص ١٩) ، والأم باب الساعات التي تكره فيها الصلاة (١٤٩/١) ، الوسيط الفصل الثالث في الأوقات المكروهة (٥٠٨/٢ - ٥١٢) ، حلية العلماء باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها (١٥٢/٢ ، ١٥٣) ، المهذب باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها (٩٣ ، ٩٢/١) ، المجموع مع المهذب باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها (١٦٤/٤ - ١٧٣) ، نهاية المحتاج كتاب الصلاة (٣٨٤/١) ، إعلام الساجد بأحكام المسجدة في ذكر خصائصه وأحكامه (ص ١٥٥ - ١٥٧) . وانظر : المدونة في جامع الصلاة (١٠٣/١) ، ولشفي في النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر (٣٦٢/١ - ٣٦٤) ، والكافي لابن عبد البر باب الأوقات التي تكره فيها عدداً من النوافل دون المكتوبات (١٩٥/١) ، بداية المجتهد الفصل الثاني من باب الأول في الأوقات المهي عن الصلاة فيها (١٠٤/١ - ١٠٧) ، قوانين الأحكام الشرعية الفصل الرابع من باب الثاني في الأوقات (ص ٤٨) ، الإفضاح في ذكر سجود السهر (١٤٩/١) ، المنهي باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها (١٠٧/٢ ، ١٠٩) .

٣٣٧٤ - لنا : ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « لا يتحرى أحدكم فصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » ^(١) . وروى عقبة بن عامر قال : ثلاث ساعات نهى ^(٢) رسول الله ﷺ [^(٣) أن يصلي ^(٤)] فيهن أو يقبر [فيهن] ^(٥) موتانا : إذ طلعت الشمس حتى ترتفع ، ونصف النهار ، وحتى تضيف ^(٦) الشمس للغروب ^(٧) . وروى ابن مسعود قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ في المسجد إذا جاء ^(٨) رجل من بني سليم يقال له : عمرو بن عبسة ^(٩) وكان ممن باع رسول الله ﷺ ^(١٠) على الإسلام بمكة ، فلم يره رسول الله ﷺ حتى قدم المدينة فجاءه فقال : يا رسول الله ، علمني ما أنت به عالم وأنا به جاهل ، فأنبئني ^(١١) ما يفتني ولا يضرك : هل من الليل ساعة [يتقى] ^(١٢) فيها الصلاة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أما الليل ، فإذا صليت المغرب فالصلاة مقبولة مشهودة حتى تصلي صلاة الفجر ، فإذا صليت العجر فاجتنب الصلاة حتى ترتفع [الشمس] ^(١٣) وتبيض ^(١٤) ؛ فإن الشمس تطلع بين

- (١) أخرجه البخاري في كتاب مواعيت الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (١١٠/١) ، ومسلم في باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (٣٣٠/١) ، والطحاوي في باب النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس (١٥٢/١) ، والشافعي في المسند باب مواعيت الصلاة (٥٥/١) ، والنسائي في باب النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس (٢٧٧/١) ، والبيهقي في باب النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها (٤٥٣/٢) .
- (٢) في (ن) : [نهانا] .
- (٣) ساقط من (ن) .
- (٤) في (م) : [أن يصلي] .
- (٥) ساقط من (ع) .
- (٦) وفي (ن) : [تضيف] .
- (٧) أخرجه مسلم في باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (٣٣٠/١) ، وأبو داود في كتاب الجنائز ، باب الدفن عند طلوع الشمس (٢٠٣/٢ ، ٢٠٤) ، والترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس (٣٣٩/٣ ، ٣٤٠) رقم الحديث (١٠٣٠) ، والنسائي في كتاب الوافيت ، باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها (٢٧٥/١) ، وابن ماجه في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلي فيها على الميت (٤٨٦/١) رقم (١٥١٩) ، وأحمد في المسند (١٥٢/٤) ، والطحاوي في المسند (١٣٥) ، والطحاوي في باب مواعيت الصلاة (١٥١/١) .
- (٨) في (ن) : [فجاه] .
- (٩) في (ن) : [فقال] .
- (١٠) في (م) : [عبة] ، وكلاهما بطلق عليه ، والأكثر : [عبسة] .
- (١١) ساقط من (ن) .
- (١٢) في سائر النسخ : [فأنبئني] .
- (١٣) ساقط من (م) ، (ع) ، وفي (ص) : [مضى] في الهامش ، وساقط بالصلب والخط من مسند الشافعي .
- (١٤) في (م) : [ويبيض] .

قرني الشيطان ، ثم الصلاة مقبولة محضورة حتى ينتصف النهار ، وتعذر ^(١) الشمس التي تسفر فيها جهنم ^(٢) ، فإن شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا مالت الشمس فالصلاة مقبولة محضورة حتى [تصفر] الشمس ^(٣) ؛ فإنها تغرب بين قرني الشيطان ^(٤) .

٣٣٧٥ - وروى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي ^(٥) أن رسول الله ﷺ قال : « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان ، فإذا ارتفعت فارقها ، فإذا استوت قارنها ^(٦) ، فإذا غربت فارقها » . ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة ^(٧) في تلك الساعات ^(٨) . وروى عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « إذا بدا حاجب الشمس فلا صلاة حتى تطلع الشمس ، وإذا غاب حاجب الشمس فلا صلاة حتى تغرب » ^(٩) .

٣٣٧٦ - وهذه الأخبار عامة ، فوجب اعتبار عمومها ، إلا ما دل عليه الدليل . ولأن وقت يكره فيه النفل المتأخر ، فوجب أن يكره [فيه] ^(١٠) النفل ^(١١) الذي له سبب من جنسه ، أصله : صوم يوم النحر . ولأنه نهي عن العبادة في هذه الأوقات لمضى يختص بالوقت ، فاستوى فيه ^(١٢) النفل الذي له سبب والذي لا سبب له ، أصله : [صوم] ^(١٣)

(١) في (ن) : [وتعذر] .

(٢) في مسند الشاشي : [وتحتل الشمس كأنها رمح سبأ ويقوم كل شيء في ظله ؛ فذلك الساعة التي تستقر فيها جهنم] .

(٣) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع)

(٤) انظر تحريج الحديث في الشاشي في مسنده (٣١٩/٢) ، وحلية الأولياء (٢٦٥/٤) .

(٥) في (م) ، (ع) : [الصنابحي] ، وفي (ن) : [الصنابحي] . انظر ترجمته في أسد الغابة (١٨٦/٣) .

(٦) في (م) ، (ع) : [قارنها] .

(٧) في (م) ، (ع) : [وروي أن رسول الله ﷺ نهى] ، وهو خطأ ؛ لأن قوله : [ونهى إلى آخر الحديث] تابع لحديث الصنابحي .

(٨) الحديث بلفظه ذكره ابن الأثير في أسد الغابة (١٨٦/٣) في ترجمة الصنابحي .

(٩) رواه الجماعة بمعناه من وجوه أخرى ؛ أخرجه البخاري في المواقيت ، باب الصلاة بعد العصر حتى ترتفع الشمس (١١٠/١) ، ومسلم باب إسلام عمرو بن عبسة (٣٢٩/١) ، وأبو داود في كتابه الجنائز ، باب الدفن بعد طلوع الشمس (٣٤٣/١) رقم (١٨٣) ، والنسائي في المواقيت ، باب النهي عن

الصلاة بعد الصبح (٢٧٦/١) ، (٢٧٧) ، وأحمد في المسند (١٣/٢) ، (١٩) ، (١٠٦) .

(١٠) الزيادة من (م) ، (ن) .

(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من (ع) ، ومن صلب (م) واستفركه المصنف في الهامش .

(١٢) في (ن) : [الوقت] ، وفي (م) ، (ع) : [فيها] .

(١٣) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

يوم النحر . ولا يلزم عصر يومه ؛ لأننا علمنا لنفل . ولا يلزم الصلاة بعد [العصر و ^(١)]
لمجر [لأنه يلزمه لمعني الوقت ، ولهذا ^(٢)] لو لم يصل ^(٣) الفرض جازت الصلاة . ولا
يلزم يوم الشك ^(٤) ؛ لأن المهي عن الصوم ليس لمعني مختص بالوقت ^(٥) ، وإنما هو
لحصول ^(٦) الشك . ولأنها [صلاة شرعية فكره ^(٧) فعلها عند الطلوع ، كأنفل الميتة .
ولأنها ^(٨) عبادة على البدن لها وقت يكره فيه ^(٩) تفعلها ^(١٠) ، فكان له وقت يكره فيه
فرضها ، الدليل على صحة هذا : الصوم .

٣٣٧٧ - احتجوا : بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من
الفجر قبل طلوع الشمس أضاف إليها أخرى » ^(١١) ، فهذا يدل على حواز الصلاة في
ذلك الوقت .

٣٣٧٨ - والجواب : أن قوله : « من أدرك ركعة من الصلاة » يحتمل ^(١٢) أن يكون
المراد به : من أدرك مقدار الركعة فقد أدركها ، بمعنى : لزمه وجوبها . وقوله : « أضاف
إليها أخرى » معناه : إذا لم يدرك من الوقت مقدار ما يصلي فيه ركعتين يلزمه جميع
الفرض ، حتى لا يظن أنه يلزمه من الفرض بقدر ما أدرك . ولأن هذا الخبر يفيد
الإباحة ، وخبرنا يفيد الحظر ، والحظر والإباحة إذا اجتماعا فالحظر أولى .

٣٣٧٩ - ولا يقال : قد روي في بعض الألفاظ : « إذا صلى أحدكم ركعة من

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكلمة [العصر] فقط ساقطة من صلب (ص) واستدركت
في الهامش .

(٢) في (ن) : [وبهذا] .

(٣) أي : إذا لم يصل فرض يومه جازت صلاة يومه في الأوقات المنبهة .

(٤) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .

(٥) في (ن) : [يختص الوقت] .

(٦) في (ص) ، (ع) : [نكره] .

(٧) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) ، واستدركه المصنف في الهامش .

(٨) في (م) : [فله] .

(٩) في (م) ، (ع) : [عملها] .

(١٠) أخرجه البخاري في الصحيح بلفظ : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك
الصبح » في كتاب الصلاة ، باب من أدرك من الفجر ركعة (١٠٩/١ ، ١١٠) ، ومسلم في الصحيح في
باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (٢٤٤/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب الدليل
على أنها لا تبطل بطلوع الشمس فيها (٣٧٩/٢) ، والعلل في الغامض في باب الرجل يدخل في صلاة
العداء فيفصل منها ركعة ثم تطلع الشمس (٣٩٩/١) .

(١٢) في (ص) : [محتمل] .

الصبح فطلعت ، فليتم صلاته ^(١) .

٣٣٨٠ - لأن أصل الخبر ما تقدم ، وهذا تأويل الراوي ، ويحتمل أن يكون قوله .
« فليتم صلاته » يعني : [يصلي ركعتين ؛ ليبين أن إدراك ^(٢) بعض الفعل ^(٣) لا يمنع من كمال الوجوب .

٣٣٨١ - احتجوا : بحديث أنس أن النبي ﷺ قال : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ؛ فإن ذلك وقتها » ^(٤) ، وهذا يقتضي جواز الفوات ^(٥) في هذه الأوقات .

٣٣٨٢ - قلنا : هذا الخبر قصد به وجوب القضاء ، وخبرنا قصد به تفصيل الأوقات ، فكل واحد ^(٦) منهما مستعمل في بابه ، وهذا ^(٧) كقوله تعالى : ﴿ تَمِيزْ بَيْنَ آتَائِهِ أَنْزِلْ ﴾ ^(٨) ، ونهيه ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر ، وهذا إلزام لمخالفتنا في ترتيب العام والخاص .

٣٣٨٣ - قالوا : وقت يكره فيه الصلاة التي لا سبب لها ، فلا يكره فيه ما له سبب ، كالعصر وقت ^(٩) الغروب ^(١٠) .

٣٣٨٤ - قلنا : كراهة النافلة في الوقت تجعل ^(١١) دلالة على الكراهة ، فأما على الإباحة فهو وضع فاسد ؛ لأن العصر في وقت الغروب ^(١٢) مؤداة في وقت وجوبها ، ويستحيل أن يكون وقت الوجوب ولا يكون ^(١٣) وقت الأداء . فإن قاسوا بهذه الالة على ما بعد العصر ؛ قلنا إن ذلك الوقت وقت الفرائض ؛ بدلالة جواز العصر ؛ فذلك يكره الفرض ، وليس بوقت للنوافل ؛ بدلالة ما [لا] ^(١٤) سبب له .

٣٣٨٥ - قالوا : كل صلاة لم تكرر في الوقت الذي نهى عن الصلاة فيه لأجل

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى في باب الدليل على أنها لا تبطل بطلوع الشمس فيها (٢٧٨/٢)

(٢) في (م) ، (ع) : [يعني صلى ركعتين تبين أن من أدرك] ، مكان المبت .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [النفل] .

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٣) .

(٥) في (م) : [الفوات] .

(٦) في (ن) : [واحدة] .

(٧) في (ع) : [وهذه] .

(٨) سورة الفرقة : الآية ١٨٤ .

(٩) في (ص) ، (م) ، (ن) : [ووقت] . (١٠) في (ص) ، (م) ، (ع) : [للغرب] .

(١١) في (م) ، (ع) : [يحمل] . (١٢) في (م) ، (ع) : [للغرب] .

(١٣) في (ن) : [فلا يكون] . (١٤) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

افضل لم يكره فعلها في الوقت الذي نهى لأجل الوقت ، [أصله ^(١)] : عصر يومه ^(٢) .
 ٣٣٨٦ - قلنا : ما نهى عنه لأجل الوقت أكد بما ^(٣) نهى عنه لأجل الفعل ؛ ألا ترى
 أن يوم النحر لما نهى عن صومه لأجل الوقت كان أكد من يوم الشك فيما يعتبر أحدهما
 بالآخر ، ثم المعنى في عصر يومه ما قدمناه .

٣٣٨٧ - قالوا : صلاة لها سبب فجاز أدائها عند الغروب ، كمصر يومه .

٣٣٨٨ - قلنا : الأوقات التي نهى عن فعل العبادة فيها يستوي فيها ما له سبب وما
 لا سبب له ، كيوم النحر ، فلا معنى لهذا التخصيص . ولأن ما له سبب أكثر الأحوال
 أن يتأكد على ما لا سبب له ، وهذا المعنى لا يوجب اختلافهما ؛ بدلالة يوم النحر .
 ولأن عصر يومه [يجوز أن ^(٤)] يجب بإدراك وقت المغرب ، فلهذا المعنى جاز
 أدائها ^(٥) فيه ، وهذا المعنى لا يوجد في غيرها .

(٢) في (م) ، (ع) : [غير يومه] .

(١) ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (ن) ، (ع) : [ما] .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٥) في (ن) : [أدائها] .



يكراه النوافل بعد الفجر والعصر

٣٣٨٩ - قال أصحابنا : يكره النوافل بعد الفجر والعصر ^(١) .

٣٣٩٠ - وقال الشافعي : لا يكره ما له سبب ^(٢) .

٣٣٩١ - لنا : ما رواه ابن عباس [عليه السلام] ^(٣) قال : حدثني رجال مرضيون ، فهم عمر ^(٤) ، وأرضاهم عندي عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب ^(٥) الشمس ^(٦) . وقد روى هذا الخبر عن النبي ﷺ عمر وعائشة وابن مسعود ومعاذ [بن عفراء] ^(٧) وابن عمر وأبو زر وأبو هريرة وأبو سعيد ^(٨) .

٣٣٩٢ - ويدل عليه حديث عمرو بن عتبة الذي قدمناه ^(٩) ولأنه وقت تكره ^(١٠)

(١) راجع : الأصل (١٤٩/١) ، مختصر الطحاوي (ص ٢٤) ، المبوط (١٥٢/١ ، ١٥٣) ، تحفة الفقهاء (١٠٦/١) ، بنائع الصنائع (١٢٧/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشيه العناية (١٣٦/١ ، ١٣٧) ، الاختيار (٤١/١) ، البناية (٧٢/٢ - ٧٥) .

(٢) راجع تمصيل المسألة وأدلتها في : الأم (١٤٩/١) ، مختصر الزيني (ص ١٩ ، ٢٠) ، الوسيط (٥٥٩/٢) ، حلية العلماء (١٥٢/٢) ، لهذهب (٩٢/١ ، ٩٣) ، المجموع مع المهذب (١٦٨/٤ - ١٧٥) ، نهاية المحتاج (٣٨٤/١) . وانظر : المتقى (٣٦٣/١) ، الكافي (١٩٥/١) ، بداية المجتهد (١٠٤/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٤٨) ، والمغني لابن قدامة مع مختصر الحرفي (١١٤/٢ - ١١٨) ، والكافي ٥ باب في الشرط الخامس ٥ (١٢٣/١) .

(٣) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٥) في (م) : [يغرب] . (٦) متفق عليه ، تقدم تخريجه في المسألة السابقة

(٧) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٨) حديث ابن عمر أخرجه البخاري في الصحيح في باب الصلاة بعد المغرب حتى ترتفع الشمس وفي باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (١١٠/١ ، ١١١) ، ومسلم في الصحيح في باب الأوقات التي يحى ص الصلاة فيها (٣٢٩/١ ، ٣٣٠) ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب صلاة التطوع والإمامة وفي من قبل لا صلاة بعد الفجر (٢٤٤/٢ ، ٢٤٥) ، والطحاوي في المغني في باب الركعتين بعد العصر (٣٠٣/١ ، ٣٠٤) ، والبيهقي في الكبرى في باب جماع أبواب الساعات التي تكرر فيها صلاة التطوع (٤٥٢/٢) .

(٩) راجع تخريجه في المسألة السابقة . (١٠) في (م) : [يكره] .

يكروه الواقف بعد الفجر والمصر ٧٨٥/٢

فيه النافلة التي لا سبب لها ، [فوجب أن يكروه] فيه ^(١) ما له سبب من حنسه ^(٢) ، كالصوم يوم النحر .

٣٣٩٣ - ولأنها صلاة نفل ، فوجب أن تكروه ^(٣) في هذين الوقتين ، كما لا سبب له .

٣٣٩٤ - احتجوا : بحديث ^(٤) قيس بن فهذ أن النبي ﷺ صلى الفجر فلما انصرف رأى قتي يصلي ، فقال [له] ^(٥) : « ما هذه الصلاة ؟ » قال : ركعتا الفجر . فلم ينكر عليه ^(٦) .

٣٣٩٥ - قلنا : يحتمل أن يكون لم يصل الغرض فصلها قبله .

٣٣٩٦ - قالوا : روي أن قيسا قال : وصلت مع رسول الله ﷺ الصبح ^(٧) ، فلما فرغت قمت واصلت ركعتي الفجر ^(٨) .

٣٣٩٧ - قلنا : يجوز أن يكون النبي ﷺ لم يعلم بصلاته معه . ولأن هذا الخبر بنيد الإباحة ، وخبرنا يفيد ^(٩) الحظر ، فكان أولى .

٣٣٩٨ - احتجوا : بما روي / أن النبي ﷺ صلى الفجر فرأى رجلين قاعدين لم يصليا معه ، فقال : « علي بهما » ، [فأتى بهما] ^(١٠) فقال : « ما حملكما على أن لا تصليا معنا ؟ » فقالا : قد صلينا في رحالنا ، فقال : « إذا صليتما في رحالكما لم

(١) الزيادة من (م) ، (د) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [أن يكروه] .

(٣) في (م) ، (ع) : [في حديث] .

(٤) في (م) ، (ع) : [في حديث] .

(٥) الزيادة من (د) ، (ع) .

(٦) قيس بن فهذ هو قيس بن عمر بن سهل الأنصاري ، جد يحيى بن سعيد ، صحابي ، من أهل المدينة .

(٧) راجع : تقريب التهذيب (١٢٩/٢) ترجمة (١٥٤) ، ذخائر الموارث للنايلسي (٨٤/٣) . والحديث أخرجه

أبو داود من طريق سعد بن قيس بن عمرو مرفوعا ، في السنن باب من فاتته متى يقضيها (٣١٩/١) وابن ماجة

في باب ما جاء قيس فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيها (٣٦٥/١) للحديث (١١٥٤) ، وابن أبي

شبة في المصنف في ركعتي الفجر إذا فاتته (١٥٦/٢) .

(٨) في (ع) : [الفجر] .

(٩) رواه الشافعي عن سفيان عن ابن قيس في المسند ، في كتاب الصلاة (٥٧/١) الحديث (١٦٩) .

(١٠) واليهي في الكري ، في باب ذكر اليان أن هذا الهمي مخصوص ببعض الصلوات دون بعض (٤٥٦/٢) .

وروى البيهقي في نفس المصدر بلفظ : أبصرني النبي ﷺ وأنا أصلي الركعتين بعد الصبح . فذكر معناه .

(١) في (م) ، (ع) : [هنا] .

(١٠) ساقط من (م) ، (ع) ، (ع) ، (م) واستتركه المصنف في الهامش .

أدركتم الإمام فصليا معه ؛ فإنها لكما نافلة ^(١) .

٣٣٩٩ - [قلنا : قد روي في هذا الخبر أنه قال : « فإنهما ^(٢) لكما نافلة »] .
يعني : الأولى . فهذا يدل على أنه كان في حال ما يعاد الغرض مرتين ، فلا يكون
متفلا بهذا ^(٣) الغرض ، وإذا روي في الخبر كل واحد من اللفظين وجب التوقف به .
٣٤٠٠ - قالوا : روي عن عائشة [^(٤)] أنها قالت : لم يترك رسول الله
ﷺ [^(٥)] ركعتين بعد العصر في حجرتي ^(٦) .

٣٤٠١ - قلنا : ذكر الطحاوي [أن معاوية ^(٧)] بعث إلى عائشة يسألها عن ذلك .
فقال [عائشة] ^(٨) : ما صلى عندي ، حدثني ^(٩) أم سلمة أن النبي ﷺ صلاها في
بيتها فبعث إليها فقالت : دخل رسول الله ﷺ بيتي [يوما] ^(١٠) وصلى ركعتين بعد
العصر ، فقلت : ما هذه الصلاة التي لم تكن تصلها من قبل ؟ فقال : « ركعتين ^(١١) »
أصليهما قبل ^(١٢) العصر ، فشغلني الوفد عنهما ، فكرهت أن أصليهما في المسجد
فيراني ^(١٣) الناس ، فقلت : أفنقضيهما ^(١٤) إذا فاتتنا ؟ فقال : لا ^(١٥) . وقد روي

(١) تقدم تخريج هذا الحديث بمعناه بألفاظ أخرى في مسألة (١٤٣) ، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف .
باب : يصلي في بيته ثم يترك جماعة (١٧٦/٢) ، وعبد الرزاق (٤٢٠/٢) الحديث (٣٩٣٤) ، وأحمد
في المسند (١٦٠/٤) ، والطحاوي في مسنده ص ١٧٥ الحديث (١٢٤٧) ، والترمذي (٤٢٤/١) .
٤٢٥ (الحديث (٢١٩) .
(٢) في غير (ص) : « فإنها » .
(٣) ما بين المكوفين ساقط من (ن) واللفظ الجديد مروى في الكبرى للبيهقي (١٣٠/٢) ، (١٣١/٢) .
(٤) في (ن) : [بعد] . (٥) الزيادة من (م) ، (ع) . (٦) ساقط من (ن) .
(٧) حديث عائشة ^(٨) رواه البخاري في الصحيح باب ما يصلي بعد العصر من الفرائض ونحوها (١١١/١) ،
ومسلم في الصحيح في باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر (٢٣٣/١) ، وابن أبي
شبة في المصنف في من رخص في الركعتين بعد العصر (٢٤٧/٢) ، والترمذي في باب الركعتين بعد العصر
(٣٣٤/١) والطحاوي في المعاني في باب الركعتين بعد العصر (٣٠١/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب
ذكر البيان أن هذا الذي يخص بموضع الصلوات دون بعض (٤٥٨/٢) .

(٨) ساقط من (ع) . (٩) في (م) : [حدثني] .
(١٠) الزيادة من (م) ، (ع) . (١١) في (ع) : [ركعتين] .
(١٢) في (ن) ، (ع) : [بعد] . (١٣) في (م) : [أفنقضيهما] .
(١٤) في (م) : [أفنقضيهما] ، وفي (ع) : [أفنقضيهما] .

(١٥) رواه الطحاوي في معاني الآثار بألفاظ متقاربة ، رواه من طريق محمد بن عمرو بن عطاء ، عن
الرحمن بن أبي سفيان في المعاني باب الركعتين بعد العصر (٣٠٢/١ ، ٣٠٦) ، وأخرج قصة معاوية
الرواق في المصنف في باب الساعة التي يكره فيها الصلاة (٤٣١/٢) الحديث (٣٩٧١) ، والشافعي في
المسند الباب الأول في مواقيت الصلاة (٥٦/١ ، ٥٧) الحديث (١٦٧ ، ١٦٨) .

عن أم سلمة أنها قالت : يغفر الله لعائشة ، ما هكذا حدثتها ^(١) ، إنما صلى رسول الله ﷺ ركعتين تركهما بعد الظهر ... وذكرت الخبر . وقد روي أن عائشة أخبرت ابن ^(٢) الزبير أن رسول الله ﷺ صلى عندها بعد العصر ركعتين ، فقال زيد بن ثابت : يغفر الله لعائشة ، نحن أعلم بحديث رسول الله ﷺ ، إنما كان ذلك لأن رسول الله ﷺ أتاه ناس من الأعراب بهجير ^(٣) فقعدهوا يسألونه ويفتيهم حتى صلى صلاة الهجير ^(٤) ، ثم قد بقيتهم حتى صلى العصر وانحرف إلى بيته ، فذكر أنه لم يصل ركعتين بعد الظهر ، فصلاهما ، ثم نهى عن الصلاة بعد العصر ^(٥) . وروي عبد الملك عن عطاء ^(٦) عن عائشة أنها قالت : إذا أردت الطواف بعد الفجر والعصر فأخّر الصلاة حتى تتيب الشمس أو تطلع ^(٧) ، فهذا يدل على أنها عرفت نسخ ما روته أو تخصيص النبي ﷺ به .

٣٤٠٢ - قالوا : روي أن النبي ﷺ قال : « يا بني ^(٨) عبد مناف ، إذا ولي أحدكم شيئا من أمر هذا البيت فلا يمنن أحدًا أن يطوف بالبيت [ويصلي] ^(٩) أي ساعة من ليل أو نهار » ^(١٠) .
٣٤٠٣ - والجواب : أنا لا نمنع ^(١١) الطواف في الأوقات ، ونؤخر الصلاة إلى الوقت

- (١) في (ن) : [حديثها] .
- (٢) في سائر النسخ : [بهجر] ، وما أثبتاه من كتب السنة ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .
- (٣) في (م) ، (ع) : [الهجر] .
- (٤) انظر في تخرجه : مسند أحمد (١٨٥/٥) ، مجمع الزوائد (٢٢٤/٢) .
- (٥) في (ص) ، (ن) : [بن عطاء] .
- (٦) حديث عبد الملك عن عطاء عن عائشة رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضال في المصنف في كتاب الحج (٢٥٨/١) .
- (٧) في (٨) : [يا بني] .
- (٨) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه للمصنف في الهامش .
- (٩) أخرجه الطحاوي من حديث ابن عباس في معاني الآثار ، في كتاب مناسك الحج (١٨٦/٢) والدارقطني ، في كتاب الحج في باب المواقيت (٢٦٦/٢) الحديث (١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩) ، وأخرجه ابن خزيمة في المصنف في باب إباحة الطواف والصلاة بمكة بعد الفجر وبعد العصر (٢٢٦/٤) الحديث (٢٧٤٧) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، في كتاب الحج (٢٥٧/٤) ، وأبو داود باب الطواف بعد العصر (١٧٥/١) ، والترمذي (٢١١/٣) الحديث (٨٦٨) ، والنسائي في كتاب المناسك (٢٢٣/٥) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (٣٩٨/١) الحديث (١٢٥٤) ، والطحاوي في كتاب المناسك (٤٤٨/١) ، وأخرجه الشافعي في المسند (٥٨ ، ٥٧/١) الحديث (١٧٠) ، والترمذي في كتاب المناسك (٧٠/٢) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى (٤٦١/٢) . راجعه في شرح السنة (٣٣١/٣) الحديث (٧٨٠) . قال الطحاوي بعد أن أخرجه من وجه جبر من مطعم وابن عباس : فذهب قوم إلى إباحة الصلاة للطواف في الليل والنهار .
- (١٠) في (م) : [لا يمنن] .

الذي تجوز الصلاة فيه . كما روي أن عمر بن الخطاب طاف بعد طلوع الشمس وصلى ركعتين يذّي^(١) طوى^(٢) ، وروي عن أبي سعيد الخدري أنه طاف بالبيت بعد العصر . فقال الناس : انظروا ما صنع هذا الرجل ، فإنه من أصحاب رسول الله^(٣) ﷺ . فلما طاف قعد حتى غربت الشمس ثم صلى^(٤) .

٣٤٠٤ - قالوا : صلاة لها سبب فحاز أداؤها في هذين الوقتين ، كالفوائت وصلاة الحزارة

٣٤٠٥ - قلنا : المعنى في الأصل أنها وجبت بإيجاب الله تعالى ابتداء فحاز أداؤها في هذين الوقتين ، والباقة لم تجب^(٥) بإيجابه ، فصارت كالمبتدأ .

٣٤٠٦ - ولا يقال : إنما كان سببه من الله تعالى ، فقد ساوى ما له سبب^(٦) من [غير^(٧)] جهة الله^(٨) ﷻ وإن اختلفا في قوة السبب ، وهذا المعنى لا يمنع من تساويهما في الأداء ، كالوتر والفرض .

٣٤٠٧ - قلنا : الوتر والفرض وإن اختلفا فقد تساوى في ثبوتهما من جهة الله تعالى ، وإن تأكد أحدهما على الآخر ، وليس كذلك النفل الذي له سبب ؛ لأن سببه لا يكون من جهة الله تعالى ، فصار كما يتبدیه^(٩) من النوافل . ولأن هذا الوقت قد جعل وقتاً للفرائض ، بدلالة صلاة الوقت . وليس في الأصول وقت لا يكره فيه فعل بعض الفرائض ويكره بقيتها^(١٠) . وفي الأصول ما لا يكره فيه الفرائض ويكره فيه النوافل [بدلالة النوافل]^(١١) للبتة .

٣٤٠٨ - قالوا : وقت لا يكره فيه سجدة التلاوة فلا يكره فيه النفل الذي له سبب ، كسائر الأوقات .

٣٤٠٩ - قلنا : نقبل^(١٢) هذه العلة فنقول : فوجب أن يستوي^(١٣) النوافل التي لها سبب والتي لا سبب لها ، كسائر الأوقات .

(١) في (ن) : [يذّي] .

(٢) هذا الحديث أخرجه الطحاوي من حديث عبد الرحمن (١٨٧/٢) ، والبيهقي في إيجاب الساقط (٤٦٣/٢) ، والترمذي (١١٢/٣) ، والبخاري في شرح السنة (٣٣٢/٣) ، وأخرجه ابن أبي شيبة كتاب الحج (٦٥٩/٤) .

(٣) حديث أبي سعيد الخدري أخرجه البيهقي من حديث ابن أبي نجیح (٤٦٤/٢) ، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٩/٤) .

(٤) في (م) ، (ن) : [لم يجب] . (٦) ساقط من (ع) .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٨) في (ع) : [ما له من جهة الله] . (٩) في (ن) : [من غير جهة] .

(١٠) في (م) : [يتبدیه] ، وفي (ع) : [يتبدیه] . (١١) في (ع) : [تبعها] .

(١٢) ما بين المكروفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(١٣) في (م) : [نقبل] . (١٤) في (م) ، (ع) : [يستوي] .



لا يجوز أداء الصلاة في الأوقات المنهي عنها في جميع البلاد وجميع الأيام

٣٤٩٠ - قال أصحابنا : لا يجوز أداء الصلاة في الأوقات المنهي عنها في جميع البلاد [في] ^(١) جميع الأيام ^(٢) .

٣٤٩١ - وقال الشافعي : تجوز ^(٣) الصلاة في الأوقات الثلاثة بمكة ، وتجوز ^(٤) الصلاة في وقت الزوال يوم الجمعة ^(٥) .

٣٤٩٢ - لنا : ما قدمناه من حديث عقبة بن عامر وعمر بن عيسى ^(٦) ، وكل واحد منهما عام في جميع البلاد والأيام ^(٧) . ولأن ^(٨) كل وقت يكره فيه [فعل عبادة بغير مكة ، يكره فيه تلك العبادة بمكة ، كصوم يوم النحر ^(٩) . ولأن كل وقت تكره فيه] ^(١٠) الصلاة إذا لم يصادف يوم الجمعة فيكره وإن صادف الجمعة ، أصله : وقت الطلوع يكره ، ففند ^(١١) الزوال كذلك ، أصله : غير يوم الجمعة .

٣٤٩٣ - ولا يصح أن يقال : [إن] ^(١٢) في يوم الجمعة لا تكره ^(١٣) الصلاة في

(١) الريادة من (م) ، (ع) .

(٢) قال السمرقندي في التحفة : وفي هذه الأوقات الثلاثة يكره أداء الطلوع المبني الذي لا سبب له في جميع الأركان ، وفي جميع الأمكنة ، حتى لو شرع فيه فالأفضل أن يقطع ، ولكن إذا أدى جاز مع الكراهة . راجع : البسيط (١٥١/١) ، نعمة الفقهاء (١٠٥/١) ، فتح القدير مع الهلاية وبهاشيه الحناية (٢٢٣/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [يجوز] .

(٤) راجع تفصيل المسألة في : الأم (١٤٩/١) ، مختصر المزني (ص ١٩ ، ٢٠) ، الوسيط (٥٥٩/٢) ، حلية الطلاء (١٥٤/٢) ، المجموع مع المذهب (١٧٥/٤ - ١٨٠) .

واظر : الكافي لابن عبد البر (١٩٦/١) ، الكافي لابن قدامة (١٢٣/١ - ١٢٥) ، المتني (١٢٢/٢) .

(٦) تقدم تخريج حديثي ابن عامر وابن عيسى في مسألة (٩٩) ، وفي مسألة (١٨٩) .

(٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الأيام والبلاد] بالتقديم والتأخير .

(٨) في (ن) : [لأن] بدون المطف .

(٩) في (ص) : [كيوم الحر] .

(١٠) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المنصف في الهاش .

(١١) في (ن) : [عند] .

(١٢) ساقط من (م) .

(١٣) في (م) ، (ع) : [لا يكره] .

الأوقات الثلاثة ؛ لأن الشافعي قال : لا تكره ^(١) الصلاة في وقت الزوال لمن حضر الجامع ، وهذا يدل على تخصيص هذا الوقت .

٣٤١٤ - احتجوا : بما روي عن أبي ذر [أنه أخذ بمضادتي] ^(٢) باب المسح قفاً : من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي ^(٣) ، نهى رسول الله ﷺ عن الصيام بعد العصر حتى تقرب ^(٤) الشمس ، وبعد الفجر حتى تطلع الشمس إلا بمكة ^(٥) .

٣٤١٥ - والجواب : أن هذا الخبر روي من جهات ^(٦) كثيرة من غير هذه الزيادة . بل كانت ثابتة لنقلت كقول الأصل . ولأن هذا الخبر يبيح ^(٧) الصلاة ، وخبرنا يحظرها . والحظر ^(٨) أولى . ويجوز أن يكون قوله : إلا بمكة ، بمعنى ^(٩) : [ولا] ^(١٠) بمكة . فتأويله ^(١١) تعالى : [وَوَمَا كُنَّا لِنُؤْمِنَ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا هَظْظًا] ^(١٢) ، معناه : ولا خطأ . وقوله تعالى [هُوَ الَّذِي يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىٰ حِمْلِهِ لَآئِلًا الَّذِي فَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ] ^(١٣) .

٣٤١٦ - احتجوا : بما روي أن النبي ﷺ قال : يا بني عبد مناف ، من ولي منكم شيئاً من أمر هذا البيت فلا يمنعن طائفاً يطوف به ويصلي في أي ساعة شاء من ليل أو نهار ^(١٤) .

٣٤١٧ - والجواب : أن هذا الخبر قد روي ^(١٥) من غير ذكر الصلاة ، فإذا أباح

(١) في (م) ، (ع) : [لا يكره] . (٢) في (م) ، (ع) : [أنه مضاد في] .

(٣) في (ن) : [بعثني] . (٤) في (م) : [يغرب] .

(٥) حديث أبي ذر رضي الله عنه أخرجه البيهقي من طريق الشافعي والدارقطني (٢٦٥/٢ ، ٢٦٦) ، وابن عسمة مختصراً (٢٢٦/٤) الحديث (٢٧٤٨) ، وابن عدي في الكامل ، في ترجمة عبد الله بن المؤمل (١٣٧/٤) قال البيهقي بعد أن أخرجه وهذا الحديث يعد في أفراد عبد الله بن المؤمل ، وعبد الله بن المؤمل صعب ، قال ابن حبان : كان قليل الحديث منكر الرواية ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد . وراجع : كتاب المجروح في ترجمة عبد الله بن المؤمل (٢٧/٢ ، ٢٨) ، الكامل (١٣٥/٤ ، ١٣٦) الترجمة (٩٧٤/٧) . وقد روه البيهقي (٤٦١/٢ ، ٤٦٢) من طرق أخرى ضعيفة .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [من روايات] .

(٧) في (ن) : [يفتح] . (٨) في (ن) : [فالحظر] .

(٩) في (م) : [لا يمتنع] ، وفي (ع) : [إلا لمعنى] .

(١٠) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفرد في الهامش .

(١١) في (م) ، (ع) : [لقوله] . (١٢) سورة النساء : الآية ٩٢ .

(١٣) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستفرد في الهامش .

(١٤) سورة البقرة : الآية ١٥٠ . (١٥) تقدم تخريج هذا الحديث في المسألة السابقة

(١٦) في (ع) : [ورد] .

لا يجوز أداء الصلاة في الأوقات المنهي عنها... ٧٩١/٢
 الطواف في جميع الأوقات فيجوز أن يكون قوله : « وبصلي » معناه : يطوف في أي
 ساعة شاء وبصلي في الأوقات الجائزة ؛ بدلالة خبرنا .
 ٣٤٩٨ - قالوا : كل وقت جاز فيه فعل الطواف ^(١) حاز فيه ركعتا ^(٢) الطواف ،
 كسائر الأوقات .

٣٤٩٩ - قلنا : سائر الأوقات يجوز التنقل فيها في غير مكة ، وهذا الوقت لا يجوز
 التنقل فيه في غير مكة ، كذلك فيها .

٣٤٢٠ - [و] ^(٣) احتجوا في الفصل الثاني : بما روي عن أبي سعيد الخدري أن
 النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ^(٤) .

٣٤٢١ - والجواب ^(٥) : ما قدمناه ^(٦) أن أخبارنا تنفد ^(٧) الحظر وهذا يفيد الإباحة .
 ولأنه يحتمل أن يكون المراد به : ولا يوم الجمعة ، كما بيناه في الخبر الآخر .

~*~*~

(١) في (م) : [الصلاة] .

(٢) زيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٣) رواه الشافعي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة في الأم (١٩٧/١) ، وبحره البيهقي في الكبرى

(٤٦٤/٢) ، ورواه أبو داود من طريق مجاهد (٢٧٤/١) .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الجواب] بدون المطف .

(٥) في (ع) : [ما قدمنا] .

(٦) في (م) : [بنيد] .

(٧) في (م) : [بنيد] .



الوتر واجب

٣٤٢٢ - قال أبو حنيفة : الوتر واجب ^(١) .

٣٤٢٣ - وقالوا : هو سنة ، وبه قال الشافعي ^(٢) .

٣٤٢٤ - لنا : قوله عليه السلام : « إن الله زادكم صلاة ، ألا وهي الوتر ، فصلوها ما بين عشاء الآخرة إلى طلوع الفجر » ^(٣) . وروى عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى حرم على أمتي الخمر والميسر والمزمار والكوبة ^(٤) ، وزادني صلاة الوتر » ^(٥) . وعن خارجة بن حذافة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : « إن الله تعالى أمركم ^(٦) بصلاة هي خير لكم من حمر النعم : الوتر ، جعله [الله] ^(٧) لكم فيما بين العشاء إلى أن يطلع الفجر ^(٨) ، وهذه الأخبار تدل على الوجوب [من

(١) قال السرخسي في المبسوط : فروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أن الوتر فريضة . وروى يوسف بن خالد الصنعي عنه أنها واجبة . راجع : كتاب الحجية باب الوتر في السفر (١٨٦/١) ، المبسوط باب مواقيت الصلاة (١٥٥/١ ، ١٥٦) ، تحفة الفقهاء باب صلاة المسافر (١٥٤/١) ، بدائع الصنائع فصل في الصلاة الواجبة (٢٧٠/١) ، فض القدير مع الهداية وبهاشيه العناية باب صلاة الوتر (٤٢٣/١ - ٤٢٦) ، البناء باب صلاة الوتر (٥٦٥/٢ - ٥٧٤) ، حاشية ابن عابدين باب الوتر والنوافل (١ - ٤٦٥) .

(٢) راجع المسألة في الأم : في باب في الوتر (١٤٢/١) ، مختصر المزني ص ٢٠ ، الوسيط (٦٨٤/٢) ، حلية العلماء (١١٤/٢) ، المجموع مع المذهب (١١/٤ ، ١٢ ، ١٩) ، المذهب (٨٣/١) . راجع المسألة في : انتهى (٢١٤/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٥٥/١) ، بداية المجتهد ، كتاب الصلاة (٩١/١ ، ٩٢) ، توابين الأحكام الشرعية ص ٨٥ ، شرح الزرقاني ، فصول ديب نفل (٢٨٧/١) ، الإفصاح باب شروط الصلاة (١١٤/١ ، ١٤٢) ، الكافي لابن قدامة باب صلاة التطوع (١٤٩/١ ، ١٥٠) ، المغني (١٥٩/٢ - ١٦١) .

(٣) أخرجه أحمد بألفاظ متقاربة في المسند ، في حديث أبي بصرة الففاري رضي الله عنه (٣٩٧/٦) ، والطحاوي في المعاني (٤٣٠/١) ، والمحاكم في المستدرک في كتاب معرفة الصحابة (٥٩٣/٣) ، وعزاه الهيثمي إلى أحمد والطبراني في الكبير في مجمع الزوائد (٢٣٩/٢) . ورواه ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب في المصنف ، في كتاب صلاة التطوع والإمامة في من قال : الوتر واجب (١٩٧/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [والكوبة] . الكوبة : الطبل .

(٥) في (م) ، (ع) : [وزاد في صلاة الوتر] . هذا جزء من حديث قيس بن العمان ، أخرجه أبو داود في السنن ، في كتاب الأشربة (٣٢٤/٢ ، ٣٢٥) وقال الهيثمي : رواه أحمد . مجمع الزوائد (٢٤٠/٢)

(٦) في (ن) : [أمركم] . (٧) ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) قال مجد الدين ابن تيمية : رواه الحمصة إلا النسائي . انظر : المنتقى ص ١٩٢ ، رقم الحديث

وجه [^(١)] ، منها : أنه جعلها زيادة ، والواجبات محصورة فالزيادة ترد عليها ، والنوافل غير محصورة فلا ترد ^(٢) عليها زيادة . والثاني : أنها أمر ، والأمر يفيد الوجوب ، والثالث : أنه خصها بوقت ، والواجبات تختص ^(٣) بأوقات .

٣٤٢٥ - ولا يقال : إنه قال : « زادكم » ، وهذا يفيد ما لنا من النوافل ، ولو أراد الوجوب ، لقال : زاد عليكم ؛ وذلك لأن الواجب يصح أن يقال : إنه لنا بمعنى أن ثوابه لنا . ولأنه يقال ^(٤) : زادكم وزاد لكم ، بمعنى : عليكم ؛ لقوله تعالى : ﴿ زِدْنَهُمْ عَذَابًا قَوْلَ السَّكَابِ ﴾ ^(٥) ، وقال : ﴿ كَلَّمَ عَذَابُ الْيَمِّ ﴾ ^(٦) ، وقال : ﴿ زَادْتَهُمْ رِجْسًا إِنَّ فِيهِمْ ﴾ ^(٧) .

٣٤٢٦ - قالوا : النوافل غير محصورة والواجبات كذلك ، وإنما المحصور الفرائض ، وليست بفرض عندكم .

٣٤٢٧ - قلنا : الفرائض واجبات ، فهي محصورة ، والوتر زيادة عليها من حيث الوجوب .

٣٤٢٨ - قالوا : النوافل على ضربين : محصورة وغير محصورة ، فالمحصورة : نوافل الصلوات ^(٨) ، وقد قال [عليه] ^(٩) السلام : « من صلى ثنتي عشرة ^(١٠) ركعة في اليوم واللييلة بنى [الله] ^(١١) له بيتا في الجنة » ^(١٢) ، فالوتر زيادة على هذه ^(١٣) .

= (١٢٠٥) . أخرجه الدارقطني (٣٠/٢) ، وأبو داود باب استحباب الوتر (٣٥٨/١) ، والترمذي (٣١٤/٢) الحديث (٤٥٢) ، وابن ماجه ، في كتاب الصلاة (٣٦٩/١) الحديث (١١٦٨) ، والطحاوي (٤٣٠/١) ، والحاكم في المستدرک (٣٠٩/١) . وابن أبي شبة في المصنف (١٩٧/٢) ، والدارمي (٣٧٠/١) ، وأُخرج البيهقي في الكبرى (٤٦٩/٢) . (١) ساقط من (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [فلا يرد] . (٣) في (م) : [يختص] .

(٤) في (ن) : [ولا يقال] . (٥) سورة النحل : الآية ٨٨ .

(٦) سورة التوبة : الآية ٦١ ، سورة إبراهيم : الآية ٢٢ ، سورة العنكبوت : الآية ٢٣ .

(٧) في سائر النسخ : [زادهم] ، والمثبت هو الصواب ، سورة التوبة : الآية ١٢٥ .

(٨) في (ص) ، (م) ، (ع) : [الصلاة] . (٩) مكرر في (ع) .

(١٠) في سائر النسخ : [عشر] . (١١) لفظ الجلالة ساقط من (ن) .

(١٢) أخرجه مسلم في الصحيح من حديث أم حبية في باب فضل السن الراتب قبل الفرائض وبعضه ورواه عدلين (٢٩٢/١ ، ٢٩٣) ، وأبو داود (٣٠٠/١) ، والبيهقي في الكبرى في كتاب أيام الليل ونطوع الشهر (٢٩١/٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤) ، والحاكم في المستدرک في كتاب صلاة التطوع (٣١١/١) .

(١٣) في (ع) : [هنا] .

٣٤٢٩ - قلنا : جنس الوافل غير / محصور ، والزيادة على الجنس ، ويدل عليه حديث علي عليه السلام [(١) أن النبي صلى الله عليه وآله قال : « أوتروا يا أهل القرآن » (٢) ، وهذا أمر ولا يقال : إنه خص أهل القرآن ؛ لأنه إذا ثبت وجوبها عليهم ثبت على غيرهم . ويجوز أن يكون معناه : من آمن بالقرآن ؛ لقوله : ﴿ يَتَأَهَّلَ لَهَا كَتَبْتُهَا ﴾ (٣) والمراد به : من آمن به ، والذي يبين (٤) ذلك أنها عدهم سنة ، ولا يختص بأهل القرآن .

٣٤٣٠ - قالوا : روي أن أعرابيا قام إلى النبي صلى الله عليه وآله عند هذا القول ، فقال : ما تقول ؟ فقال صلى الله عليه وآله : « إنها ليست لك ولا لأصحابك » (٥) .

٣٤٣١ - قلنا : يجوز أن يكون الأعرابي كافرا ، ويجوز أن يكون أراد بها : ليست لك ولأصحابك خاصة ، يبين (٦) ذلك (٧) أنها سنة عندهم ، وهي للأعرابي ولقومه ، فلا بد على قولهم (٨) أن يحمل على ما قلنا . ويدل عليه حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله قال : « من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره » (٩) . ويدل عليه ما رواه ابن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله قال : « الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا » (١٠) . وروى أبو أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « الوتر حق على كل مسلم » (١١) .

(١) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٢) حديث علي عليه السلام أخرجه أبو داود (٣٥٧/١) ، وأخرجه الترمذي (٣١٦/٢) الحديث (٤٥٣) ، والطائسي في المسند ص ١٥ الحديث (٨٨) ، والنسائي (٣٢٨/٣ ، ٢٢٩) ، وابن ماجه (٣٧٠/١) الحديث (١١٦٩) ، والحاكم في المستدرک (٣٠٠/١) ، والبيهقي في الكبرى (٤٦٦/٢) ، وقال الترمذي : حديث علي حديث حسن .

(٣) راجع في سورة آل عمران الآيات (٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٨ ، ٩٩) وفي سورة النساء الآيات (١٧١) وفي سورة المائدة الآيات (١٥ ، ١٩ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٧) .

(٤) في (م) : [تين] .

(٥) حديث الأعرابي أخرجه أبو داود من حديث أبي حنيفة (٣٥٨/١) ، وابن ماجه (٣٧٠/١) الحديث (١١٧٠) ، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٩٨/٢) ، وأخرجه البيهقي (٤٦٨/٢) ، وعبد الرزاق في مصنفه (١/٣) الحديث (٤٥٧١) .

(٦) في (ع) : [تين] .

(٧) في (م) ، (ع) : [بذلك] .

(٨) في (م) ، (ع) : [لقولهم] .

(٩) حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود (٣٦٢/١) ، والدارقطني (٢٢/٢) رقم الحديث (١) ، والترمذي (٣٣٠/٢) ، وابن ماجه (٣٧٥/١) الحديث (١١٨٨) .

(١٠) حديث ابن بريدة أخرجه أبو داود (٣٥٨/١) ، وأحمد في المسند (٣٥٧/٥) ، وابن أبي شيبة ، في (١) من قال : الوتر واجب (١٩٧/٢) ، والحاكم في المستدرک (٣٠٥/١) ، والبيهقي في الكبرى (٤٧٠/٢) .

(١١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٥٩/١٣) .

٣٤٣٢ - ولا يقال : روي في هذا الحديث أنه قال : « الوتر حق مسنون » ؛ لأن ما ذكرناه ذكره أبو داود وغيره ، وما قالوه لا يعرف ، ثم لا ينفي الوجوب ؛ لأن المسنون يجوز أن يراد به المشروع .

٣٤٣٣ - ولا يقال : روي ^(١) في هذا الخبر أنه قال : « فمن شاء أوتر بسبع [ومن شاء أوتر بخمس] ^(٢) ، ومن شاء [أوتر] ^(٣) بثلاث » ^(٤) ، فعلق ذلك بمشيئته ، وهذا ينفي الوجوب ؛ وذلك لأنه إذا ثبت الوجوب بالخبر سقط التخيير ؛ لأن أحدا لا يفصل بينهما . وأن المشيئة جعلها في زيادة العدد ، ولم يجعلها في نفس الفعل . ولأنها صلاة تؤدي في وقتها وتقضى ^(٥) بعد فوات وقتها منفردة ، فكانت واجبة ، كسائر الصلوات .

٣٤٣٤ - ولأنها وتر في الشريعة فكانت ^(٦) واجبة ، كالغرب .

٣٤٣٥ - ولأنها صلاة اختصت بوقت يكره فيه ^(٧) غيرها ، كسائر الصلوات . ولأنها صلاة تختص ^(٨) بذكر في حال القيام تفارق ^(٩) غيرها ، كصلاة الجيزة . ولأنه أحد الزمانيين فكان ^(١٠) الواجب فيه عشر ركعات ، كالنهار . ولأنها صلاة تفعل ^(١١) في جميع السنة ^(١٢) ، تارة في جمع ^(١٣) ، وتارة منفردا ، فوجب أن ^(١٤) لا يكون نقلا ، كسائر الصلوات .

٣٤٣٦ - قالوا : المعنى في سائر الصلوات أن لها أذانا ، فلها كانت واجبة ، وهذه ليس لها أذان وإقامة ، فلم تكن ^(١٥) واجبة .

٣٤٣٧ - قلنا : من أصحابنا من قال : إن أذان العشاء يقع ^(١٦) لها ، فعلى هذا لا نسلم الوصف . ولو سلمناه بطل بصلاة الجنزة ، وأنها ^(١٧) واجبة وليس لها أذان .

(١) في (ن) : [وروي] بالسلف .

(٢) ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) أخرجه النسائي (٢٣٨/٣) ، والبارقطني (٢٣/٢) ، والطحاوي في المعاني (٢٩١/١) .

(٤) في (م) ، (ع) : [ويقضى] .

(٥) في (ن) : [لكأنه] .

(٦) في (م) : [يختص] .

(٧) في غير (م) : [فكانت] .

(٨) في (م) ، (ع) : [التفريق] .

(٩) في (م) ، (ع) : [يجمع] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [يمكن] .

(١١) في (ن) : [لأنها] .

(١٢) الزيادة من (م) ، (ع) .

(١٣) في (ن) : [لكأنه] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [يجمع] .

(١٥) في (م) ، (ع) : [يمكن] .

(١٦) في (ن) : [لأنها] .

(١٧) في (م) ، (ع) : [يجمع] .

(١٨) في (م) ، (ع) : [التفريق] .

(١٩) في (م) ، (ع) : [يجمع] .

(٢٠) في (م) ، (ع) : [يمكن] .

(٢١) في (ن) : [لأنها] .

ولأن الأذان إنما يثبت في الصلوات التي تقبل ^(١) في الجماعة في موضعها ^(٢) ، والوتر يجمع بكل حال ، فلذلك لم يوضع لها أذان .

٣٤٣٨ - ولا يقال : إن القياس لا يثبت به الوجوب عندكم في مثل هذا الموضع .
لأننا نقيس لإثبات صفة الصلاة ، وصفة العبادة يجوز ^(٣) إثباتها بقياس . أو نقيس لغير كونها نفلا .

٣٤٣٩ - ولا يقال : إن ما قدمتموه من الأخبار أخبار آحاد ، فلا يقبل فيما نعه ^(٤) .
البلوى به عندكم ؛ وذلك لأن هذه الأخبار قد رويت مختلفة الطرق ، فيقطع ^(٥) أن في جملتها ^(٦) ما هو ثابت ، وإن كنا لا نقطع ^(٧) على واحد بعينه ، ومن أصحابنا من قال : الوتر ثابت في الشرع والخلاف في صفتها ، ويجوز [إثبات] ^(٨) ما تم ^(٩) .
البلوى به بأخبار الآحاد .

٣٤٤٠ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ حَظِّطُوا عَلَى الْفَسْكَوَتِ وَالْفَسْكَوَةِ أَوْسَمُ ﴾ ^(١٠) ،
قالوا : ولو كانت الوتر واجبة كانت الصلوات سبأ ، فلا يكون لها ^(١١) وسطى ^(١٢) .

٣٤٤١ - والجواب : أنه قد اختلف في الوسطى ، فروي أنها العصر ، وروي : أنها الفجر ، فإن كانت الظهر فلا يتغير بزيادة العدد ؛ لأنها سميت بذلك لأنها تقع ^(١٣) في وسط النهار ، وإن كانت الوسطى العصر أو الفجر ^(١٤) كان دلالة لهم ، فوجب التوقف فيه . ولأن الله تعالى جعل الوسطى للفرائض ، والوتر ليست بفرض ، فلا يتغير ^(١٥) صفة الفرائض . ويجوز أن تكون ^(١٦) هذه الآية نزلت قبل وجوب الوتر ، فلذلك صح أن ^(١٧) يسمى وسطى .

٣٤٤٢ - احتجوا : بحديث طلحة بن عبيد الله قال : جاء أعرابي إلى النبي ^(١٨)

- | | |
|---------------------------------|---|
| (١) في (م) : [يقبل] . | (٢) في (م) ، (ع) : : [إلا في موضعها] |
| (٣) في سائر النسخ : [ويجوز] . | (٤) في (م) ، (ع) : [به] . |
| (٥) في (ن) : [قطع] . | (٦) في (ن) : [جملتها] . |
| (٧) في (م) : [لا يقطع] . | (٨) ساقط من (م) ، (ع) . |
| (٩) في (م) ، (ع) : [ما بهم] . | (١٠) سورة البقرة : الآية ٢٣٨ . |
| (١١) في (م) : [لا] . | (١٢) في (م) ، (ع) : [وسط] . |
| (١٣) في (م) : [يقع] . | (١٤) في (ن) ، (ع) : [والعصر] . |
| (١٥) في (م) ، (ع) : [يتغير] . | (١٦) في (م) : [يكون] . |
| (١٧) في (م) ، (ع) : [أنه] . | (١٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [رسول الله] |

ﷺ نأثر الرأس نصوته تَوَيَّ لا يفهم ما يقول ، حتى دنا من رسول الله ﷺ ، فإذا هو يسأله عن الإسلام ، فقال : « خمس صلوات في اليوم والليلة » ، فقال : هل علي غيرها ؟ فقال : « لا ، إلا أن تطُوع » وذكر الخبر إلى أن قال : فأدير الرجل وهو يقول : والله لا أريد على هذا ولا أنقص منه ، فقال [النبي] ﷺ (١) : « [قد] أفلح إن صدق » (٢) .

٣٤٤٣ - والجواب : أنه [قد] (٣) روي في (٤) هذا الخبر أن النبي ﷺ قال : « خمس صلوات كتبهن الله على عباده » ، والوتر ليست مكتوبة ، وقول الأعرابي : هل علي غيرها ، استفهام يرجع (٥) إلى ما تقدم ، فكأنه قال : [هل] (٦) كتب علي غيرها ؟ وهذا لا يفي وجوب (٧) ما سوى المكتوبة ، كما لا يفي وجوب التذرع وصلاة الجنائز . ولأن الاستثناء من جنس المستثنى منه ، فكأنه قال : إلا أن تطوع ، فيكون عيبك . وكل من قال : إن من تطوع بالوتر وجبت قال بوجوبها ابتداء . ولأن هذا الخبر يجوز أن يكون قبل وجوب الوتر ثم وجبت بعد ذلك .

٣٤٤٤ - ولا يقال : هذا يؤدي إلى نسخ الخبر ؛ وذلك لأن أخبار الأحاد يجوز أن تنسخ (٨) بعضها ببعض . ولأن إيجاب فرض آخر ليس له تعلق بالأول لا يكون نسخاً .

٣٤٤٥ - احتجوا : بحديث المعراج (٩) : « أن الله تعالى أوجب خمسين صلاة (١٠) »

(١) ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) حديث طلحة بن عبيد الله عن النبي ﷺ متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الإيمان ، باب الركاة من الإسلام (١٧/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (٢٤/١) ، ومالك في الموطأ ، في كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع الترخيب في الصلاة (١٤٥/١) ، وأحمد في المسند ، في مسند طلحة بن عبيد الله (١٦٢/١) ، وأبو داود ، في كتاب الصلاة ، باب فرض الصلاة (١٠٩/١) ، والنسائي في كتاب الصلاة ، باب كم فرضت في اليوم واليلة (٢٢٩/١ - ٢٢٩) ، والدارمي مختصراً ، في باب في الوتر (٣٧٠/١ - ٣٧١) .

(٤) ساقط من (ن) .

(٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [رجع] .

(٦) ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٧) في سائر النسخ : [الوجوب] ، والأسبب حذف الألف واللام ، أو : [الوجوب لما ...] .

(٨) في (م) : [ينسخ] .

(٩) في (ن) : [المعراج] .

(١٠) في (ن) : [خمس صلوات] .

فاستقص النبي ﷺ إلى خمس ، ثم قال الله ﷻ : « تحت كلمتي ، وصدق وعدي .
وحق [القول لدي] ^(١) : أجزئي ^(٢) بواحدة عشرة يقص مقام الخمسين ، ولا يبدل القبر
لدي » ^(٣) . وروي أنه قال في الخبر : « الآن ^(٤) خففت على عبادي » ^(٥) .

٣٤٤٦ - والجواب : أن هذا كان قبل وجوب الوتر . ولأن الله تعالى أقام حمتا
مقام خمسين في الثواب ، وإيجاب الوتر ليس بتبديل لذلك .

٣٤٤٧ - قالوا : فقد أخبر أنه خفف عنهم ، فكيف يغلظ عليهم ؟

٣٤٤٨ - قلنا : لا يمتنع أن ينقل الله [تعالى] ^(٦) من الأخف إلى الأغلظ ، ومن
الأغلظ إلى الأخف .

٣٤٤٩ - قالوا : روى عاصم بن ضمرة عن علي أنه قال : الوتر ليس يحتم ، وإنما
هو سنة ، سنّها نبيكم ^(٧) . وهذا ينفي الوجوب .

٣٤٥٠ - والجواب : أن الأسود بن يزيد روى عن عبد الله أنه قال : الوتر واجب
على كل مسلم . ^(٨) فتعارضاً ^(٩) . ويجوز أن يكون قول علي : ليس يحتم ،
[أي] ^(١٠) ليس يفرض . وقوله : سنة سنّها نبيكم ، لا ينفي الوجوب ؛ لأن الواجب
مسنون ، بمعنى أنه أثبت بالسنة .

(١) في (م) ، (ع) : [الوعد الذي] . (٢) في (ن) : [أجزئي] .
(٣) حديث للمراج أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الصلاة ، باب كيف فرصت الصلوات في الإسراء
(٧٣/١ ، ٧٤) ، ومسلم في الصحيح ، في باب الإسراء يرسل الله ﷻ إلى السماوات وفرض الصلوات
(٨١/١ - ٨٤) ، والنسائي في كتاب الصلاة ، في فرض الصلاة وذكر اختلاف الثقلين في إيراد حديث
أنس بن مالك ﷺ واختلاف ألقائهم فيه (٢٢١/١ - ٢٢٣) .
(٤) في (ص) ، (ن) : [إلا أن] .

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٣٥/١ - ١٣٩) الحديث (٤٨) ، وابن خزيمة في صحيحه في
كتاب الصلاة (١٥٣/١ - ١٥٥) الحديث (٣٠١) ، ونحوه النسائي (٢١٧/١ - ٢٢١) .
(٦) ساقط من (ع) . (٧) في (ن) : [ما] .

(٨) حديث عاصم بن ضمرة عن علي ﷺ أخرجه النسائي (٢٢٩/٣) ، والترمذي (٣١٦/٢) الحديث
(٤٥٤) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٣/٣) الحديث (٤٥٦٩) ، والبيهقي في الكبرى (١٦٨/٢) ،
وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في من قال : الوتر سنة (١٩٦/٢) .
(٩) قال الريسي : أخرجه الزبيري في مسنده ، عن حكيم بن عيسى قال : الوتر واجب على كل مسلم . وهو
جابر الجعفي ، وهو ضعيف .
(١٠) في (ن) : [فيتعارضاً] .

(١١) الراجعة من (ن) ، (م) ، (ع) .

٣٤٥٩ - قالوا : روى ابن محيرز ، عن الخدجي ^(١) قال ^(٢) : سمعت أبا محمد الأنصاري يقول : الوتر واجب . فرجعت إلى عبادة بن الصامت فأخبرته ، فقال عبادة : كذب [أبو] ^(٣) محمد ، سمعت رسول الله ^(٤) ﷺ يقول : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد ، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً » ^(٥) بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ^(٦) ، قالوا : والصحابي لا ينكر على الصحابي إلا عن توقيف .

٣٤٥٢ - قلنا : خلاف أبي محمد يعتد به ^(٧) على عبادة ^(٨) ، وقد رويتا عن ابن مسعود خلاف قول عبادة ، فصار ذلك خلافاً بينهم . فأما إنكار عبادة فقد ينكر الصحابة بعضهم على بعض وإن لم يكن هناك نص ، كإنكار ابن عباس العول . ويحوز أن يكون أنكر لأنه ظن أن الواجب هو الغرض ، ولهذا ذكر الخبر الذي فيه ذكر المكتوبات .

٣٤٥٣ - قالوا : روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « ثلاث علي فرض ولكم تطوع : الوتر ، والنحر ، وركعتا الفجر » ^(٩) .

٣٤٥٤ - والجواب : أن هذا الخبر رواه أبان بن أبي عياش ^(١٠) ، وهو ضعيف ^(١١) ،

(١) في (م) : [الخدسي] ، وفي (م) ، (ع) : [الخدجي] ، والصواب ما أثبتاه من كتب الرجال . انظر ترجمته في : المتنبى في سرد الكنى (٢٣٨/١) ، ميران الاعتدال (٤٦١/٧) ، لسان الميزان (٥١٧/٢) ، تهذيب التهذيب (١٠٥/١٢) ، التقريب (٦٤٠/١) ، الكاشف (٤٢٦/٢) ، تهذيب الكمال (٣١٥/٣٣) .

(٢) في (ع) : [أنه قال] بزيادة [أنه] .

(٣) ساقط من (ن) .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [النبي] .

(٥) في (م) : [استخفافاً] .

(٦) حديث ابن محيرز عن الخدجي ، رواه مالك عن يحيى بن سعيد (١١٠/١ ، ١١١) ، وأحمد في المسند (٣١٩/٥) ، وابن أبي شيبة (١٩٦/٢) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/٣ ، ٦) الحديث (٤٥٧٥) ، وأبو داود في باب فيمن لم يوتر (٣٥٨/١) ، والنسائي في كتاب الصلاة (٢٣٠/١) وابن ماجه (٤٤٩/١) الحديث (١٤٠١) ، والدارمي ، في باب الوتر (٣٧٠/١) ، والبيهقي (٤٢٦/٢) .

(٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [معتد به] . (٨) في (ن) : [على عبادة لأه صحابي] .

(٩) حديث ابن عباس أخرجه الماروقطبي في كتاب الوتر (٢١/٢) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الوتر (٣٠٠/١) ، والبيهقي (٤٦٨/٢) ، وأحمد في المسند (٢٣١/١) .

(١٠) في (ع) : [أبي العباس] .

(١١) حديث ابن عباس أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٤١/١) ، والبيهقي في الكبرى (٢٦٤/٩) ، والذهبي في الميزان (١٧١/٧) ، والحافظ في التلخيص (١٨/٢) ، وابن اللقش في خلاصة البدر المير (١٧٨/١) ، وابن الجوزي في التحقيق (١٦٠/٢) .

وقد روي فيه : « ثلاث كتبت علي ولم تكتب ^(١) عليكم » ، فنفى كونها مكتوبة . وكذلك ^(٢) نقوله ، فيحتمل أن يكون قوله : « ولكم تطوع » معناه أن وجوبه ليس كوجوب الفرائض ، ويحتمل أنه في حكم التطوع ؛ لأن القراءة شرط في جميعه ، ثم لأنها تفعل تبع لفرض .

٣٤٥٥ - قالوا : روى نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يوتر ^(٣) على راحت ويصلي التطوع عليها حيث ما توجهت به ، يومئ برأسه إيماء ^(٤) ، قالوا : وهذا حديث في الصحيح .

٣٤٥٦ - والجواب : أنه اختلف على ^(٥) ابن عمر في ذلك . فروي حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحته ويوتر بالأرض ، وقال ابن عمر : إن النبي ﷺ كذلك فعل ^(٦) ، وروى مجاهد عن ابن عمر أنه كان يصلي في السفر على يمينه إيماء ، فإذا كان السحر نزل فأوتر ^(٧) ، وكذلك روى سعيد بن جبير عنه ^(٨) ، فإذا احتلفت الأخبار جاز ^(٩) أن يكون النبي ﷺ أوتر على راحته في حال العذر .

٣٤٥٧ - قالوا : صلاة راتية في وقت لم يسن لها الأذان فلم تكن ^(١٠) راتية بأصل الشرع ، كركعتي الفجر .

(١) في (٥) : [ولم يكتب] .

(٢) في (٥) : [يوتي] .

(٣) حديث نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أخرجه الدارقطني في كتاب الوتر (٢١/٢) الحديث (٤) ، ورواه البخاري من طريق جويرية بن أسماء في الصحيح ، في كتاب الجمعة ، باب الوتر السفر (١٧٧/١) ، وأخرجه من طريق ابن شهاب في الصحيح (٢٨٣/١) ، ونحوه أبو داود ، في باب التطوع على الراحة والوتر (٣٠٦/١) ، والطحاوي في المعاني (٤٢٨/١) ، والبيهقي في الكبرى (٤٩١/٢) .

(٤) في (٤) : [ع] : [عن] .

(٥) في (٦) : [ع] : [عن] .

(٦) حديث حنظلة بن أبي سفيان أخرجه الطحاوي (٤٢٩/١) .

(٧) حديث مجاهد عن ابن عمر ، أخرجه الطحاوي باختلاف يسير (٤٢٩/١) ونقطه : [أين ما توجه] .

(٨) مكان : [إيماء] .

(٩) حديث سعيد بن جبير أخرجه الدارقطني (٢٢/٢) ، ورواه الطحاوي من طريق عبد الله بن عمرو (٤٣٠/١) ، ورواه ابن أبي شبة عن معمر في المصنف ، في من كره الوتر على الراحة (٢٠٢/٢) .

(١٠) في (٥) : [احتل] ، وكذلك في هامش (ص) من نسخة أخرى .

(١١) في (٤) : [فلم يكن] .

٣٤٥٨ - قلنا : من أصحابنا من قال : إن أذان العشاء يقع لها والوتر ^(١) ، فلم يقط الوصف . ولأن عدم الأذان لا يدل على نفي الوجوب ؛ بدلالة صلاة الجبارة والمسورة . ولأن الأذان وصع للاجتماع ، فما لا يفعل في جماعة [في] ^(٢) موضوعه لم يوصع له أذان . والمعنى في الأصل أنها صلاة لم تختص ^(٣) بوقت تنفرد ^(٤) به ، والوتر بخلافه .

٣٤٥٩ - قالوا : صلاة مفعولة بين العشاء والفجر فلم تكن واجبة ، كالتهجد .

٣٤٦٠ - قلنا : وقتها ^(٥) [عندنا] ^(٦) عند غيبوبة الشفق والفجر ، قالوصف غير مسلم . وإن قالوا : بين الشفق والفجر ، انتقض بالعشاء .

٣٤٦١ - قالوا : صلاة نزلت ^(٧) عن رتبة الفرض ، فلم تكن ^(٨) واجبة ، كسائر النوافل .

٣٤٦٢ - قلنا : الفرض ما كان في أعلى منازل الوجوب ، ونقصان الشيء عن أعلى منزلة الوجوب ^(٩) لا ينفي وجوبه . ثم المعنى في سائر السنن ما قدمناه .

٣٤٦٣ - قالوا : النافلة أحد نوعي الصلاة ، فوجب أن تنقسم ^(١٠) إلى شفع ووتر ، كالقرائض .

٣٤٦٤ - قلنا : النافلة لا يتعين عددها ؛ بدلالة أن عندنا لا يجب تحريمها أكثر من ركعتين ، وعندهم لا يجوز أن يؤدي بها أكثر من ركعتين ، فلذلك لم تتغير ^(١١) صفتها شفعاً ووتراً ، ولما كان القرائض تختلف ^(١٢) أعدادها جاز أن تتعين ^(١٣) . ولأننا نعارض هنا بمثله فنقول : صلاة العرض تنقسم ^(١٤) إلى شفع ووتر ، فإذا كان الشفع يتكرر في الوجوب كذلك الوتر .

(١) في (ن) : [ولكونه] .

(٢) في (م) : [لم يختص] .

(٣) في (ن) : [وفيها] .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرك في الهامش .

(٥) في (م) : [ترك] .

(٦) في (ن) : [منزله الوجوب] .

(٧) في (م) : [لم يغير] .

(٨) في (م) ، (ع) : [تتعين] .

(٩) ساقطة من (ع) .

(١٠) في (م) : [ينفرد] .

(١١) في (م) : [يكن] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [ينقسم] .

(١٣) في (م) : [يحتفل] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [ينقسم] .



الوتر ثلاث ركعات بتحريمه واحدة

- ٣٤٦٥ - قال أصحابنا : الوتر ثلاث ركعات بتحريمه واحدة^(١) .
- ٣٤٦٦ - وقال الشافعي : إن أوتر بواحدة جاز ، وإن أوتر بثلاث وسلم في النبي فهو أفضل ، وكذلك كلما زاد ، إلى أحد عشر^(٢) .
- ٣٤٦٧ - لنا : أن فرض الصلاة مجمل في القرآن ، وفعل النبي ﷺ بيان [له . فيفيد الوجوب]^(٣) .
- ٣٤٦٨ - وقد روى أبي بن كعب وابن عباس وعلي أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث لا يسلم [حتى ينصرف]^(٤) . وعن عائشة قالت : كان النبي ﷺ [^(٥) لا يسلم من ركعتي الوتر]^(٦) ، وعنها أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل أربعا ، ثم أربعا ، ثم
- (١) راجع : كتاب الآثار باب الوتر وما يقرأ فيها (ص ٢٤) ، الحجة باب عدد الوتر (١/ ١٩٠ ، ١٩١) ، البسيط باب القيام من العريضة (١/ ١٦٤) ، بدائع الصنائع فصل في بيان مقدار الوتر (١/ ٢٧١ ، ٢٧٢) ، فتح القدير مع الهداية وبهائم العناية (١/ ٤٢٦ - ٤٢٨) ، البناء (٢/ ٥٧٥ - ٥٨٠) .
- (٢) قال أبو بكر القفال في الحلية : وأقل الوتر ركعة ، وأكثره إحدى عشرة ركعة ، وأدنى الكمال ثلاث ركعات بتسليمتين . وذكر المازلي في الوسيط في عدد ركعات الوتر أربعة أوجه . راجع تفصيل للسألة في الأم باب ما جاء في الوتر ركعة واحدة (١/ ١٤٠ ، ١٤١) ، مختصر المزني (ص ٣١) ، الوسيط (٢/ ١٨٥) ، حلية العلماء (٢/ ١١٨) ، المجموع مع المذهب (٤/ ١١) ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٢ ، نهج (١٨٣) . وانظر : الفتوة في ما جاء فيمن نسي الوتر أو نام عنه (١/ ١٢٠) ، المتقى (١/ ٢١٤) ، ٢١٥) ، الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٥٧ - ٢٥٩) ، بداية المجتهد كتاب الصلاة الثاني ، الباب الأول القول في الوتر (١/ ٢٠٤ - ٢٠٦) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٨٥ ، ٨٦) ، راجع الإنصاف (١/ ١٤٢) ، الكافي لابن قدامة (١/ ١٥٠ ، ١٥١) ، المتنى (٢/ ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩) ، العدة باب صلاة التطوع (ص ٨٨) .
- (٣) ساقط من (م) ، (ع) .
- (٤) حديث علي أخرجه الترمذي في باب ما جاء في الوتر بثلاث (٣٢٣/٢) الحديث (٤٦٠) ، وأخرجه أحمد في المسند (١/ ٨٩) ، والطحاوي في المعاني في باب الوتر (١/ ٢٩٠) .
- (٥) ما بين المتكوفين ساقط من (ن) .
- (٦) حديث عائشة أخرجه النسائي باب كيف الوتر بثلاث (٣٣٥/٣) ، وابن أبي شيبة في المصنف في من كان يوتر بثلاث أو أكثر (٢/ ١٩٥) الحديث (٢٥) ، ومحمد في الموطأ في باب السلام في الوتر (ص ١٩٦) الحديث (٢٦٦) ، والحاكم في المستدرک في كتاب الوتر (١/ ٣٠٤) ، والبيهقي في الكبرى في باب من أوتر بثلاث موصولات بتشهدتين وتسليم (٣/ ١٣) .

ثلاثاً^(١). وعن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث^(٢)، وهذه الأخبار ندل^(٣) على مداومته على الثلاثة، فاقضى^(٤) ذلك الوجوب.

٣٤٦٩ - ولا يقال: إن أكثر ما فيه أنه أوتر بثلاث، وذلك حائز عندنا، [وذلك]^(٥) لأن الأفضل^(٦) عندهم أنه يسلم بعد ركعتين، والسي^(٧) لا يترك الفضيلة. وروى محمد ابن كعب القرظي^(٨) أن النبي ﷺ نهى عن الشراء^(٩): أن يوتر الرجل بركعة^(١٠). وهذا التفسير لا يخلو إما أن يكون من كلام السي^(١١) أو من كلام الراوي، فإن كان من كلامه لفظه فهو حجة، وإن كان من قول الراوي فلا يحسن أن يكون قاله^(١٢) لغة، أو شرعاً. فإن كان لغة فبقوله مقبول فيها^(١٣)، وإن كان شرعاً فالشرع يوجب من صاحب الشريعة.

٣٤٧٠ - ويدل عليه قوله ﷺ^(١٤): «إن الله زادكم صلاة»^(١٥)، والزيادة تنفي مزيداً عليه^(١٦)، فلا يخلو إما أن تكون زيادة على الفرائض أو السنن الربابة، وأيهما كان فليس فيها ركعة. ولأنها ركعة في الشريعة، كالمغرب. ولأنه لو تكتم عقيب الركعتين عاملاً بطلت، كذلك إذا سلم، أصله: المغرب.

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري في الصحيح في باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ (٢٩٦/١)، والسائي باب كيف الوتر بثلاث (٢٣٤/٣)، والطحاوي (٢٨٢/١)، ومالك في الموطأ (١٠٨/١).

(٢) حديث ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في الوتر ما يقرأ فيه (١٩٩/٢)، والسائي في ذكر الاختلاف بين أبي إسحاق في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في الوتر (٢٣٦/٣) والدارمي في باب كم الوتر (٣٧٢/١)، والطحاوي (٢٨٧/١، ٢٨٨).

(٣) في (م): [بدل]. (٤) في (م)، (ع): [انقضى].

(٥) ساقط من (ع). (٦) في (م)، (ع): [الفضل].

(٧) أنظر ترجمته في الجرح والتعديل (٦٧/٨) ترجمة (٣٠٣)، وتقريب التهذيب (٢٠٣/٢) ترجمة (٨٠٩).

(٨) في (م): [البئر]، وفي (ع): [البئر].

(٩) قال الزيلعي: وقال النووي في الخلاصة: حديث محمد بن كعب القرظي في النهي عن الشراء ضعيف ومسل، ولم أحده، وأخرجه ابن عبد البر في كتاب التهذيب وقال ابن القطان في كتابه: وهذا حديث شد

راجع نصب الرأية باب صلاة الوتر وباب مجود السهر (١٢٠/٢، ١٢٢، ١٧٣).

(١٠) في (ع): [قل]. (١١) في (ن): [فيه].

(١٢) في (ص)، (م)، (ن): [الفضل].

(١٣) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٩٢).

(١٤) في (م)، (ع): [يقضي]، وفي (ن): [من يدل عليه].

٣٤٧١ - والدليل على أنه غير مخير في عدد الوتر أنها صلاة تختص ^(١) بوقت ، ولا يخير في عددها ، كسائر الصلوات . ولأنها وتر في الشريعة فلم يخير في عددها ، كالمغرب . ولأن كل صلاة لو اقتصر فيها على ثلاث ركعات جاز فإنه لا يخير في زيادتها عددها على ذلك ، كالمغرب .

٣٤٧٢ - ولا يلزم النافلة ؛ لأنه لو اقتصر على ثلاثة لم يجز .

٣٤٧٣ - والدليل على أن الاختصار على ركعة واحدة لا يحوز ما روي في حديث محمد بن كعب أن النبي ﷺ نهى عن البتراء ^(٢) : أن يوتر الرجل بركعة ، وروي عن ابن مسعود أنه قال : ما أجزأت ركعة قط ^(٣) ، وهذا إخبار عن الشرائع الماضية ، وذلك لا يعلم إلا من طريق التوقيف ، وروي أن ابن مسعود بلغه أن سعد بن مالك أوتر بركعة ، فقال : ما هذه البتراء ^(٤) ؟ الوتر ثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن ^(٥) ، وروي عكرمة عن ابن عباس أنه أنكر على معاوية حين أوتر بركعة ^(٦) ، ذكره ^(٧) الطحاوي ، والصحابي لا ينكر على غيره ما يسوغ فيه الاجتهاد . ولأنه قدر لا يجوز الاختصار عليه [في الفرائض ، فلا يجوز الاختصار عليه] ^(٨) في النفل ، كما دون الركعة . ولأن الاختصار لو جاز على ركعة لتنصف ^(٩) ضعفها في السفر ، كالركعتين .

٣٤٧٤ - ولأنه لو تكلم عقيبها ، أو ^(١٠) أحدث بطلت ، فلا يجوز ^(١١) الاختصار عليه ، كالفرائض .

(١) في (م) : [يختص] .

(٢) في (م) : [البتير] ، وفي (ع) : [البتر] .

(٣) حديث ابن مسعود أخرجه محمد في الموطأ باب السلام في الوتر (ص ٩٦) الحديث (٢٦٤) وزاد فيه : [واحدة] .

(٤) في (م) ، (ع) : [البتير] .

(٥) قال الهيثمي : وحسين لم يدرك ابن مسعود ، وإسناده حسن ، وقال البوري في الخلاصة : موقوف ضيف . راجعه في نصب الراية باب صلاة الوتر (١٢٠/٢ ، ١٢١) ، جميع الزوائد باب عدد الوتر (٢٤٢/٢) ، ونهاية (٩٣/١) .

(٦) حديث عكرمة أخرجه الطحاوي في المعاني باب الوتر (٢٨٩/١) .

(٧) في (ع) : [وذكر] .

(٨) الزيادة من (و) .

(٩) في (ن) : [أن] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ولا يجوز] .

٣٤٧٥ - ولأن^(١) كل محل يبطله الكلام يبطله السلام ، أصله : وسط الصلاة .
ولأن السلام عقيب ركعة واحدة يبطل الفرائض ، وكل^(٢) معنى أبطل الفرائض أبطل
الوتر .

٣٤٧٦ - احتجاجاً : بما روى سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « صلاة الليل مثنى
مثنى فإذا خشيت^(٣) الصبح فأوتر^(٤) بركعة »^(٥) .

٣٤٧٧ - والجواب : أن الطحاوي ذكر [عن]^(٦) عقية بن مسلم قال : سألت عبد
الله^(٧) بن عمر عن الوتر ، فقال : أتعرف وتر النهار ؟ قلت : نعم ، صلاة المغرب ،
قال : صدقت ، ثم قال : بينما نحن في المسجد فقام رجل فسأل رسول الله ﷺ عن
الوتر أو عن^(٨) صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ : « صلاة [الليل]^(٩) مثنى مثنى ،
فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة^(١٠) » ، وهذا القول من ابن عمر يدل على أنه فهم
من الخبر : الوتر بواحدة متصلة بركعتين ، حتى شبهها^(١١) بالمغرب . بين^(١٢) ذلك أن
ابن عمر روى في هذا الخبر من طريق أبي عون^(١٣) عن نافع قال : « فصل ركعة توتر
لك صلاتك »^(١٤) . وهذا لا يكون إلا إذا اتصلت بها .

(١) في (ع) : [لأن] . (٢) في (ع) : [ولأن كل] .

(٣) في (م) ، (ع) : [خشيت] . (٤) وفي (ع) : [أوتر] .

(٥) في (م) ، (ع) : [خشيت] . حديث سالم عن أبيه عن النبي ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في
من كان يوتر بركعة (١٩٢/٢) ، ومسلم في الصحيح في باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر
الليل (٣٠١/١) ، والشافعي في المسند باختلاف يسير في الباب العشرون في الوتر (١٩٢/١) ، (١٩٣)
الحديث (٥٤٣) ، والنسائي في باب كيف صلاة الليل (٢٢٧/٣) .

(٦) ساقط من (م) . (٧) في (م) ، (ع) : [عبيد الله] .

(٨) في (ص) ، (م) ، (ن) : [النبي] .

(٩) في (ص) ، (م) : [وعن] ، وفي (ع) : [عن] بدون العطف .

(١٠) ساقط من (ن) .

(١١) أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ في المعاني (٢٧٩/١) .

(١٢) في (م) ، (ع) : [شبهها] . (١٣) في (م) : [تين] .

(١٤) في (ص) ، (ن) . [أبي عروانة] .

(١٥) في (م) : [يوتر لك صلاتك] . والحديث رواه الطحاوي عن يزيد بن ساد (٢٧٨/١) ، وابن أبي شيبة
من طريق محمد بن سعيد (١٩٢/٢) ، ومالك عن نافع في الموطأ في الأمر بالوتر (١١٠/١) ، والبخاري من
طريق مالك في الصحيح في أول باب ما جاء في الوتر (١٧٦/١) ، ومسلم في الصحيح (٢٣٢/١) ، ورواه
عبد الرزاق في المصنف في باب آخر صلاة الليل (٢٩/٣) الحديث (٤٦٨٠) .

٣٤٧٨ - وروى الشعبي^(١) عن ابن عباس وابن عمر أنهما سئلا عن صلاة النبي ﷺ [بالبيل] ^(٢) ، فقالا . ثلاث عشرة ركعة ويوتر بثلاث وركعتين بعد الفجر^(٣)

٣٤٧٩ - احتجوا : بحديث أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : لا يوتر حق على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليقل^(٤) ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليقل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليقل^(٥) .

٣٤٨٠ - والجواب : أن هذا قبل استقرار الوتر ؛ ألا ترى أن سائر الفرائض المستقرة والوافل الرائبة لا يخير في أعدادهما ، فدل ذلك على أن هذا قبل الاستقرار . ولأنه يحتمل أن يكون المراد [به] ^(٦) : فمن شاء أوتر بخمس متصلة بما قبلها ، [أو بثلاث متصلة بما قبلها] ^(٧) ، أو بواحدة متصلة بما قبلها .

٣٤٨١ - ولا يدل ذلك على جواز الاختصار على ركعة واحدة . والذي يدل على ذلك ما روت عائشة [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] ^(٨) أن النبي ﷺ كان يصلي بالبيل ثمان ركعات ، ويوتر بتاسعة ، فلما بدن صلى ست ركعات وأوتر بتاسعة^(٩) . وروى أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل تسع^(١٠) ركعات ، فيهن الوتر^(١١) .

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [روى عن الشعبي] زيادة [عن] .

(٢) زيادة من (ن) ، وفي سائر النسخ : [ثلاثة عشر ركعة] .

(٣) أخرجه ابن ماجه من طريق موسى بن عتبة في كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في كم يصلي بالبيل (٤٣٣/١) الحديث (١٣٦١) ، والطحاوي (٣٧٩/١) .

(٤) في (ع) : [قل] .

(٥) حديث أبي أيوب الأنصاري أخرجه عبد الرزاق في المصنف في باب كم الوتر (١٩/٣) ، وأبو داود بهذا اللفظ في باب كم الوتر (٣٥٩/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب الوتر بركعة واحدة ومن أجاز أن يصلي ركعة واحدة تطوعاً (٢٣/٣) ، والنسائي في باب الاختلاف على الهرري في حديث أبي أيوب في الوتر (٢٣٨/٣ ، ٢٢٩) ، وابن ماجه في باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع (٣٧٩/١) ، الحديث (١١٩٠) .

(٦) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٧) ما بين المكونتين ساقط من (ن) .

(٨) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٩) حديث عائشة أخرجه الطحاوي (٢٨٠/١) ، وعبد الرزاق بمعناه في المصنف في باب صلاة النبي ﷺ من البيل ويوتره (٤١/٣) الحديث (٤٧١٥) ، وابن أبي شبة في المصنف (١٩٣/٢) ، النسائي في باب ذكر الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت في حديث ابن عباس في الوتر (٢٣٨/٣) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [سبع] .

(١١) في (ع) : [منهن] . هذا جزء من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرجه البخاري من طريق هشيم عن حله^١

٣٤٨٢ - فهذا يدل على أنه كان يصلي ركعة متصلة بما قبلها . وقد قال الطحاوي : إن الأمة أجمعت بعد رسول الله ﷺ على أن عدد الوتر لا يغير فيه ، وأنه مسفر على أمر واحد . فدل على نسخ هذا الخبر . وحكى إجماعاً سابقاً للشافعي ، ولا يحد بالخلاف بعد الإجماع ^(١) .

٣٤٨٣ - قالوا : روت أم سلمة [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] ^(٢) أن النبي ﷺ كان يوتر بحسب ربيع ، لا يسلم إلا في آخرهن ^(٣) .

٣٤٨٤ - قلنا : هذا دليل عليكم ؛ أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة ، خساوتها فيه .
٣٤٨٥ - قالوا صلاة الصبح صلاة فرض شفع ، فصح أن يكون بعضها صلاة ، كالظهر والعصر والمشاء .

٣٤٨٦ - قلنا : الظهر والعصر دلالة لنا ؛ لأنها لما كانت صلاة شفع تنصف ^(٤) بالسفر ، كان نصفها صلاة يقتصر ^(٥) عليها ، ولما كانت الركعتان لا تنصف ^(٦) بالسفر ، لم يجز الاقتصار عليها .

٣٤٨٧ - قالوا : قعد بعد التشهد الأول ، فوجب أن يكون صلاة ، أصله : ما بعد التشهد من الظهر .

٣٤٨٨ - قلنا : ما بعد التشهد من الظهر إذا ضم إلى مثله فصل بينهما بقعدة ، فجاز الاقتصار عليه ، وما بعد التشهد من المغرب ^(٧) إذا ضم إلى مثله لم يفصل بينهما بقعدة ^(٨) ، فلذلك لا يقتصر عليه .

= في الصحيح باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً (٢٩٣/١) ، وأبو داود في باب تفرغ أبواب التطوع وركعات السنة (٣١٦/١) ، والطحاوي في المأني (٢٨١/١) .

(١) عن الطحاوي كما ورد في كتابه مآني الآثار : وقد أجمعت الأمة بعد رسول الله ﷺ على خلاف ذلك انظر : مآني الآثار (٢٩١/١ ، ٢٩٢) . (٢) الريادة من (م) ، (ع) .

(٣) في (ن) : [بسبح وحسب لا تسلم إلا في آخرهن] . حديث أم سلمة رواه عبد الرزاق عن الثوري ، في المصنف باب كيف التسليم في الوتر (٢٧/٣) الحديث (٤٦٦٨) ، والسنائي من طريق منصور (٢٣٩/٣) ، وابن ماجه (٣٧٦/١) ، الحديث (١١٩٢) ، والطحاوي (٢٩١/١) زروني

أين أي شبهة عن حفص (١٩٤/٢) . (٤) في (م) ، (ع) : [لا ينصف] .

(٥) في (م) : [يقتصر] .

(٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [الركعتين] ، وفي (م) ، (ع) : [لا ينصف] .

(٧) في (ع) : [إلى المغرب] .

(٨) من قوله : [فجاز الاقتصار] إلى قوله : [بقعدة] مكرر في (ن) .

- ٣٤٨٩ - قالوا : الركعة الواحدة يفصل بينها وبين ما قبلها بقعدة ^(١) ، كالركعتين .
- ٣٤٩٠ - قلنا : قلنا : القعدة عقيب الركعتين لا تفعل ^(٢) ، لعني يعود إلى الركعتين اللتين ^(٣) بعدها ، وإنما يفعل لعني يعود إلى ما قبلها ؛ بدلالة أنها تفعل ^(٤) وإن لم / يتأخر عن شيء من الصلاة ، فلم يكن ذلك صفة لما بعدها حتى يؤثر ^(٥) فيه . ولأن الركعة الواحدة لا يفصل بينها ^(٦) وبين ما بعدها بقعدة ، فالركعتان بحللتها ^(٧) .
- ٣٤٩١ - قالوا : عدد الصلاة مبني ^(٨) على شفع ووتر ، ثم كان أقل الشفع صلاة يجوز الاقتصار عليها ، فكذلك أقل الوتر .
- ٣٤٩٢ - قلنا : أقل الشفع لما شرع فرضاً جاز الاقتصار ، وأقل الوتر لما لم يشرع فرضاً ^(٩) لم يجز الاقتصار عليه .
- ٣٤٩٣ - ولا يقال : إن المغرب لما كان فيه ثلاث صلوات كان عددها على عددها ، والوتر فيها من صلاة الليل صلاة واحدة ، وكان عددها على قدرها ؛ لأننا نقول : إن المغرب وضع عددها ثلاثة أرباع الفرض الذي قبلها . ولأن الوتر يتقدم عليها صلاة ^(١٠) من صلاة الليل فوجب أن لا يقتصر في عددها على ركعة على نور ^(١١) ما قالوا .
- ٣٤٩٤ - قالوا : تعارضت الأخبار ، وما ذكرناه أولى ؛ لأنه روي النهي عن الوتر بثلاث ، ولم يرد ^(١٢) النهي عن غيرها ، الدليل عليه ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا توتروا بثلاث ، أوتروا بخمس أو سبع ، ولا تشبهوا بصلاة المغرب ^(١٣) .

٣٤٩٥ - قلنا : إنما نهى أن يفرد ^(١٤) الرجل صلاة الوتر عن نافلة يتقدمها ^(١٥) حتى

- (١) في (ع) : [بركة] .
- (٢) في غير (ص) : [لا يفعل] .
- (٣) في سائر النسخ : [التي] .
- (٤) في (م) : [يوتر] .
- (٥) في (ع) : [ما يبها] .
- (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [خلانها] .
- (٧) في (ع) : [مشي] .
- (٨) في (م) : [فرضها] .
- (٩) في (ص) ، (م) ، (ع) ، (ن) : [صلوات] .
- (١٠) في (ع) : [ولم يرد] .
- (١١) في غير (ص) : [قتر] .
- (١٢) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أخرجه الدارقطني عن طريق أبي سلمة (٢٤/٢) (٢٧) لم يثبت ^(١) .
- (١٣) والطحاوي (٢٩٢/١) ، والحاكم في المستدرک کتاب الوتر (٣٠٤/١) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى في باب من أوتر بثلاث موصولات بشهدين وتسليم (٣١/٣) .
- (١٤) في (ن) : [أن يعود] .
- (١٥) في غير (ص) : [يتقدمها] .

نصير^(١) كالمغرب التي لا يتقدمها نافلة ، والذي^(٢) يدل عليه أنه لم يرو عن النبي ﷺ أنه قصر على الوتر إلا بعد تقدم النافلة .

• • •

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [نصير] .

(٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الذي] .



القنوت في الوتر سنة في جميع السنة

- ٣٤٩٦ - قال أصحابنا : القنوت في الوتر سنة في جميع السنة ^(١) .
- ٣٤٩٧ - وقال الشافعي : لا يقست إلا في النصف الأخير من شهر رمضان ^(٢) .
- ٣٤٩٨ - لنا : ما روي عن ابن عباس قال : أمرني أبي أن آيت ^(٣) بأهل رسول الله ﷺ ولا أمام حتى أنظر إلى صلاته [بالليل] ^(٤) وأخبره بها . فأوتر بثلاث وقت في الركعة ^(٥) .
- ٣٤٩٩ - وروى ابن مسعود أنه بات يراعي صلاة النبي ﷺ بالليل ، فأوتر بثلاث ركعات وقت قبل الركوع ، قال : فأرسلت أُمِّي فباتت عنده القابلة فأخبرتني أنه فعل مثل ذلك ^(٦) .
- ٣٥٠٠ - وروى عن علي أنه راعى صلاة النبي ﷺ [بالليل] ^(٧) ففتت في
-
- (١) راجع : كتاب الآثار (ص ٤٣) ، الحجة (١٩٩/١ ، ١٠١) ، المبسوط (١٦٤/١) ، بدائع الصالح فصل في القنوت (٢٧٣/١) ، الهداية مع فتح القدير وبهاشيه العناية (٤٣٠/١ - ٤٣٢) ، البناية (٥٨١/٢) - ٥٨٥) ، حاشية ابن عابدين (٤٦٧/١) .
- (٢) قال الشيرازي في المذهب : والمذهب أن الشافعي أن يقست في الركعة الآخرة من صلاة الوتر في النصف الأخير من شهر رمضان ، هذا المشهور في المذهب ونص عليه الشافعي . راجع : مختصر المزني (ص ٢١) ، الوسيط (٦٨٨/٢) ، حلية العلماء (١١٩/٢) ، فتح العزيز الباب السابع في صلاة الطوع في عاشور المجسوم (٢٤٤/٤ - ٢٥٢) ، المذهب باب صلاة التطوع (٨٣/١) ، المجموع مع المذهب (٤/١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٤) . وانظر : المدونة في قنوت رمضان ووتره (١٩٥/١) ، للشتي : القنوت في الصبح (٢٨٢/١) ، الاستذكار باب قيام رمضان (٣٣٨/٢ - ٣٤٠) ، بداية المجتهد الباب الأول : القول في الوتر (٢٠٨/١) ، المسائل المفهومة : القنوت في جميع السنة (١٦٤ ، ١٦٣/١) مسألة (٩٢) ، فكانني لاس عبد البر باب صلاة الطوع (١٥١/١ ، ١٥٢) ، المنها القنوت في الوتر (١٥١/٢ ، ١٥٢) .
- (٣) في (٢) : [آيت] .
- (٤) (٤) ساقط من (ع) .
- (٥) حديث ابن عباس أخرجه الطحاوي من طريق يونس بن أبي إسحاق في لماني (٢٨٦/١ ، ٢٨٧) ، والبيهقي عن عطاء بن مسلم في الكبرى باب من قال يقست في الوتر قبل الركوع (٤١/٣) .
- (٦) حديث ابن مسعود أخرجه الدارقطني من طريق أبان بن أبي عياش في السنن في ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه (٣٢/٢) الحديث (٤ ، ٥) ، وابن أبي شيبة باختلاف يسير في المصنف في آخر باب في القنوت قبل الركوع أو بعده (٢٠٢/٢) ، والبيهقي (٤١/٣) .
- (٧) ساقط من (ن) .

وتره^(١) . وفي حديث أبي بن كعب ، أن رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاث ركعات لا يسلم فيهن حتى ينصرف ، أول ركعة يسبح اسم ربك الأعلى ، والثانية بقل يا أيها الكافرون ، والثالثة بقل هو الله أحد ، وأنه قنت قبل الركوع ، فلما انصرف من صلاته قال : سبحان الملك القدوس مرتين ورفع صوته وجهر بالثالثة^(٢) .

٣٥٠١ - ومعلوم أن كل واحد من هؤلاء شاهد فعله في زمان ، فيبعد أن يكون اتفق لجمعهم النصف الأخير من [شهر] رمضان . ولأن أياً^(٣) قال : كان رسول الله ﷺ يقنت قبل الركوع . وهذا يقتضي المناومة .

٣٥٠٢ - يدل عليه : ما روي أن النبي ﷺ لما عَلَّم الحسن دعاء القنوت قال له : « اجعل هذا في وترك »^(٤) ، ولم يفصل . ولأنه ذكر متعلق بالوتر عما لا يختص بالنصف الأخير من رمضان ، كالتشهد . ولأنه ذكر زائد اختص بصلاة ، متعلق بها في جميع الأحوال ، كتكبير العيد . ولأن كل ذكر يتعلق^(٥) بالصلاة في النصف الأخير من رمضان متعلق بها في غيره ، كسائر الأذكار .

٣٥٠٣ - احتجوا : بما روي أن عمر بن الخطاب [رحمه] جمع الناس على أبي ابن كعب ، فكان يصلي بهم عشرين ليلة ولا يقنت إلا في النصف الثاني ، فإذا كان العشر

(١) حديث علي بن أبي طالب رحمه أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن باب القنوت في الوتر (٣٦٠/١) ، والسنائي في باب الدعاء في الوتر (٢٤٨/٣ ، ٢٤٩) ، وابن ماجه في باب ما جاء في القنوت في الوتر (٣٧٣/١) الحديث (١١٧٩) .

(٢) في (ص) ، (ن) : [النبي] .

(٣) في (م) ، (ع) : [وجهه بالكيفية] . حديث أبي بن كعب عن النبي ﷺ أخرجه البيهقي من طريق سعد بن عبد الرحمن بن أبيزي في الكبرى في باب من قال يقنت في الوتر قبل الركوع (٣٩/٣ ، ٤١) ، والسنائي في باب كيف الوتر بثلاث ، وفي ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لحبر أبي بن كعب في الوتر (٣٣٥/٣ ، ٣٣٦) ، والدارقطني في ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه (٣١/٢) .

(٤) زيادة من (ن) . (٥) في (ن) : [أبي] .

(٦) هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي الخواري في المصنف في قنوت الوتر من الدعاء (٢٠٠/٢) ، وأبو داود (٣٥٩/١ ، ٣٩٠) ، والترمذي في باب ما جاء في قنوت الوتر (٣٢٨/٢) الحديث (٤٤٤) ، والسنائي في باب الدعاء في الوتر (٢٤٨/٣) ، وابن ماجه في باب ما جاء في القنوت في الوتر (٣٧٢/١) الحديث (١١٧٨) .

(٧) في (م) : [تعلق] .

(٨) زيادة من (م) ، (ع) .

الأواخر تخلف في بيته ^(١) . وهذا بحضرة الصحابة [عليه السلام] ^(٢) من غير خلاف .
 ٣٥٠٤ - والجواب : أن قوله : كان لا يقنت ، يحتمل أن يكون المراد به طول القيام .
 وفي العادة أن القيام في النصف الثاني من الشهر أطول ، ولهذا ترك الصلاة في العشر لأنه
 كان يقوم [في] ^(٣) جميع الليل ، وطول القيام يسمى قنوتاً .
 ٣٥٠٥ - الدليل عليه : ما روي عن ابن عمر أنه قال : ما أعرف القنوت إلا طول
 القيام ^(٤) . وروي عن النبي ﷺ أنه سئل عن أفضل الصلاة ، فقال : طول
 القنوت ^(٥) . والذي ^(٦) يدل على ذلك أن الطحاوي قال : لم يقل بهذا القول إلا
 الشافعي والليث . ويستحيل أن يكون مثل هذا الإجماع يخفى على جميع التابعين
 والفقهاء ، فدل [على] ^(٧) أن المراد به ما قلنا ^(٨) . ولأنه قال : كان لا يقنت إلا في
 النصف الثاني من الشهر فسقط التعلق به .

• • •

(١) حديث عمر بن الخطاب أخرجه أبو داود بهذا اللفظ (٣٦١/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من قال
 لا يقنت في الزور إلا في النصف الأخير من رمضان (٤٩٨/٢) ، وابن أبي شبة في المصنف في من قال
 القنوت في النصف من رمضان (٢٠٤/٢) . (٢) ساقط من (٥) .
 (٣) زيادة من (ع) .
 (٤) تقدم تخريجه حديث ابن عمر في مسألة (١٢١) .
 (٥) تقدم تخريجه في مسألة (١٣١) .
 (٦) في (٥) ، (ع) : [الذي] .
 (٧) زيادة من (٥) .
 (٨) في (ع) : [ما قلناه] .



القنوت في الوتر قبل الركوع

- ٣٥٠٦ - قال أصحابنا : القنوت في الوتر قبل الركوع ^(١) .
- ٣٥٠٧ - وقال الشافعي : بعد الركوع ^(٢) .
- ٣٥٠٨ - لنا : حديث ابن مسعود الذي قدمناه .
- ٣٥٠٩ - قالوا : رواية أبيان ابن أبي عياش ^(٣) .
- ٣٥١٠ - قلنا : روى عنه الثوري ، وروايته تعديل .
- ٣٥١١ - ويدل عليه أيضا حديث ابن عباس وأبي بن كعب [على ما قدمناه] ^(٤) .
- ولأنه ذكر يختص بنوع من الصلوات ^(٥) فكان موضعه قبل الركوع ، كالتكبيرات في العيد . ولأن القيام الذي بعد الركوع يقع لفصل ، فلم يكن موضعاً لذكر متد ، كالقعدة بين السجدين . أو بأنه ليس بمحل ^(٦) للقراءة فلم يكن موضعاً للقنوت ، كحال الركوع . ولأنه ليس بمحل للقنوت في الوتر في غير رمضان فلم يكن محلاً له فيه ^(٧) ، كحال الركوع . ولأنها حال لا يكون المدرك لها مدركاً للركعة ، فلا يكون محلاً للقنوت ، كحال القعود .
- (١) راجع : كتاب الآثار (ص ٤٣) ، الحجة باب عدد الوتر (١٩٩/١ - ١٠٢) ، للوسط (١٦٤/١ ، ١٦٥) ، بدائع الصنائع فصل في القنوت (٢٧٣/١ ، ٢٧٤) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه أصابة (٤٢٨/١ ، ٤٢٩) ، البناية (٥٨٠/٢ ، ٥٨١) ، حاشية ابن عابدين (٤٦٧/١) .
- (٢) راجع : الأثر (١٤٣/١) ، مختصر الزني (ص ٢١) ، الوسيط (٦٨٨/٢) ، حلية العلماء (١١٩/٢) ، فتح العزيز في هامش المجموع (٢٤٨/٤ ، ٢٤٩) ، المجموع مع المذهب (١١/٤ ، ١٥ ، ١٦) . وانظر : النسخ (٢٨٢/١) ، الكافي لابن عبد البر باب هيئة الصلاة بكمالها (٢٠٧/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٦٢) ، شرح الزرقاني وبهامشه حاشية الباني فصل في فرائض الصلاة (٢١٢/١) ، للسنائل الفقهية (١٦٣/١ ، ١٦٤) مسألة (٩٢) ، الكافي لابن قدامة (١٥٢/١) ، المعني (١٥٢/٢) .
- (٣) في (م) ، (ع) : [عباس] . أبيان بن أبي عياش ، هو أبيان بن فيروز ، أبو إسماعيل البصري ، مولى أنس ، من التابعين ، متروك الحديث . راجع ترجمته وما قال عليه المحدثون في : كتاب المجروحين ، باب الألف (٩٦/١ ، ٩٧) ، الكنايل لابن عدي (٣٨١/١ - ٣٨٧) ترجمة (٢٠٣/٢٠٣) ، المعني حرف الألف (٧/١) ترجمة (١٤) ، تقريب التهذيب (٣١/١) ترجمة (١٦٤) .
- (٤) زيادة من (ن) . تقدم تخريج حديث ابن عباس في مسألة (١٩٤) .
- (٥) في (ع) : [الصلاة] .
- (٦) في (ن) : [محلاً فيه] .
- (٧) في (ن) : [أو لأنه ليس محل] .

- ٣٥١٢ - احتجوا : بحديث أنس أن النبي ﷺ قنت في الفجر بعد الركوع^(١) .
- ٣٥١٣ - والجواب : أن القنوت في الفجر قد دلت الدلالة على نسخه عندنا ، فله يصح الرجوع إلى صفته ، ولو لم ينسخ كان قنوت رسول الله ﷺ [ﷺ]^(٢) فيها بعد الركوع لا يوجب ثبوته في غيرها إلا من طريق القياس .
- ٣٥١٤ - قالوا : روى سويد بن غفلة قال^(٣) : سمعت أبا بكر وعمر وعثمان يقولون : قنت رسول الله ﷺ في آخر الوتر ، وكانوا يفعلونه^(٤) . قال : وآخر الوتر من بعد الركوع ، وما قبله ليس بآخره^(٥) ؛ لأن معظم الركعة باق .
- ٣٥١٥ - قلنا : الركعة الثالثة يتناولها^(٦) اسم الآخر ؛ لأن ما زاد على الصف من كل شيء يقال : إنه في آخره ، فلم يكن في الخبر دليل . ولأننا روينا صريح الحكم عن رسول الله ﷺ [ﷺ]^(٧) فلم^(٨) يعارض بالمحتمل . وقد روى الأسود أن ابن مسعود كان يقنت قبل الركعة^(٩) .
- ٣٥١٦ - وقال ابن عمر : ما أعرف القيام بعد الركوع ما هو^(١٠) . وروى عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : صليت خلف علي ، فقنت قبل الركوع^(١١) . وذكر أبو الحسن بإسناده^(١٢) عن سفيان عن مخارق^(١٣) عن طارق أنه صلى حلف عمر بن
-
- (١) حديث أنس بن مالك رواه عبد الرزاق من طريق عاصم في المصنف في باب القنوت (١٠٩/٣ ، ١١٠) الحديث (٤٩٦٣ ، ٤٩٦٥) ، والبحاري في الصحيح في باب القنوت قبل الركوع وبعده (١٧٧/١) ، وأبو داود في باب القنوت في الصلاة (٣٦٤/١) ، والدارقطني في باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه (٣١/٢) .
- (٢) ساقط من (م) .
- (٣) في (ن) : [قالت] .
- (٤) حديث سويد بن غفلة رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شمر في باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه (٣٢/٢) الحديث (٦) .
- (٥) في (ن) : (ن) : [في آخره] .
- (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [يتناولها] .
- (٧) ساقط من (ن) .
- (٨) في (ن) : (ن) : [فلا] .
- (٩) حديث الأسود رواه ابن أبي شبة عن حفص في المصنف في القنوت قبل الركوع أو بعده (٢٠١/٢) ، الحديث (٢٠٢) ، (٤ ، ٥) .
- (١٠) رواه ابن أبي شبة في المصنف في القنوت قبل الركوع أو بعده (٢٠١/٢) من طريق إبراهيم .
- (١١) رواه عبد الرزاق من حديث عبد الله بن حبيب (١١٣/٣) الحديث (٤٩٧٤) ، وابن أبي شبة في المصنف في قنوت الفجر قبل الركوع أو بعده (٢١٢/٢) .
- (١٢) في (م) : [بإسناده] .
- (١٣) في (م) : [محارق] بالحاء نهضة .

المخاطب الفجر فمما فرغ من القراءة كبر ، ثم قنت ، ثم كبر ثم ركع ^(١) . وروى أبو الجهم عن البراء مثله ^(٢) . فإن كان الاستدلال بما روي عن النبي ﷺ [فقد نقله عنه العمل الصريح ، وإن كان بفعل الصحابة] ^(٣) فقد نقلنا عنهم خلافاً .

٣٥١٧ - قالوا : اعتدال قبل الركوع ، فوجب أن لا يكون محلاً للقنوت ، كما في الصلوات .

٣٥١٨ - وهذا ليس بصحيح ؛ لأن القنوت ذكر زائد ، فإذا لم يفعل في محل في بعض الصلوات لم يستدل به على أنه لا يفعل في ذلك المحل في بعضها .

٣٥١٩ - قالوا : محل للقراءة ^(٤) ، فلم يكن محلاً للقنوت ، أصله : ما قبل القراءة .

٣٥٢٠ - قلنا : إذا أتى بالقراءة فقد انقضت محلها ، فلم يصح أن يقال محل للقراءة . ولأن كونه محلاً للقراءة لا يمنع أن يكون محلاً للذكر المستنون ؛ الدليل عليه : ما بعد التحريمة محل للقراءة ، وقد جعل محلاً للاستفتاح والتعوذ . ولأن ما قبل القراءة واجبة ^(٥) فكان الاشتغال بها أولى من القنوت ، وما بعد الفراغ من القراءة لم يبق عليه ذكر واجب فكان محلاً للقنوت ، كما بعد الركوع .

٣٥٢١ - قالوا : ما بعد الركوع محل للدعاء ؛ بدلالة أنه يقول : سمع الله لمن حمده ، فبأن يكون محلاً للقنوت - الذي هو دعاء - أولى .

٣٥٢٢ قلنا : ليس إذا كان محلاً لنوع من الدعاء كان محلاً لبقية ؛ ألا نرى أنه لا يكون محلاً للدعاء الذي هو سوى القنوت . ولأن قوله : سمع الله لمن حمده ، لا يفعل في حال القيام عندنا ، وإنما يفعل في حال الرفع .

٣٥٢٣ - قال المزني : زاد أبو حنيفة تكبيرة ^(٦) في القنوت لم تثبت ^(٧) بها سنة ،

(١) حديث طارق بن شهاب رده ابن أبي شيبة في المصنف في القنوت قبل الركوع أو بعده (٢١٤/٢) ، والطحاوي من طريق سفيان ، وشعبة بهذا الإسناد في المعاني في باب القنوت في صلاة العجر وغيرها (٢٥٠/١) ، وعبد الرزاق عن الثوري بهذا الإسناد في باب القنوت (١٠٩/٣ ، ١١٥) ، للحديث (٤٩٧٩ ، ٤٩٥٩) .

(٢) حديث البراء رده ابن أبي شيبة عن ابن فضال عن مطرف في المصنف في القنوت قبل الركوع أو بعده (٢١٢/٢) .

(٣) ما بين المكونين ساقط من (٥)

(٤) في (٥) : [واجب] .

(٥) في (م) ، (ن) : [محل القراءة] .

(٦) في (٢) ، (ع) : [لم يثبت] .

(٧) في (م) : [تكبير] .

ولا دل عليها ^(١) قياس ^(٢) .

٣٥٢٤ - وهذا خطأ ؛ لأنه ^(٣) قد روي عن علي عليه السلام أنه كثير حين قمت ، وكبر حين أراد أن يركع ^(٤) . وعن عمر الخبير الذي قدمناه . وعن البراء أنه [كان] ^(٥) يكبر قبل أن يقمت ^(٦) . فهذه السنة تبعها أبو حنيفة رحمته الله ، والقياس يدل عليه أيضا ؛ لأن التكريرات وضعت في الصلاة للفصل ، وحال القنوت محل مخالف لحال القراءة ، فوجب أن يكبر للفصل بين الحالين ، كما يكبر للفصل بين الركوع والسجود .

• • •

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [عليه] .

(٢) واجع قول المزني باللفظ آخر في مختصره ، في باب صلاة التطوع وقيام شهر رمضان (ص ٢١) .

(٣) في (م) : [لأن] .

(٤) حديث علي بن أبي طالب رواه عبد الرزاق عن الثوري في المصنف (١٠٩/٣) ، (٤٩٦٠) ، وأمى شعبة عن وكيع بهذا الإسناد في المصنف في التكرير في قنوت المجر من فضله (٢١٤/٢) .

(٥) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٦) حديث البراء رواه ابن أبي شعبة عن ابن فضال في المصنف في القنوت قبل الركوع أو بعده (٢١٤/٢) .



يجوز التنفل بالليل والنهار إن شاء بركتين وإن شاء بأربع

٣٥٢٥ - قال أبو حنيفة : يجوز التنفل بالليل والنهار ، إن شاء بركتين وإن شاء بأربع ^(١) .

٣٥٢٦ - وقال الشافعي : التنفل بما زاد على ركعتين ^(٢) .

٣٥٢٧ - لنا : ما روى أبو أيوب الأنصاري قال : أذن رسول الله ﷺ أربع ركعات / بعد زوال الشمس ، فقلنا ^(٣) إنك تدمن هؤلاء الأربع ركعات ، فقال : يا أيوب ، إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلم ترع حتى يصلي ^(٤) الظهر ، فأحب أن يصعد لي فيهن عمل صالح قبل أن ترع ، فقلت : يا رسول الله ، أني كلهن قراءة ؟ قال : نعم ، قلت : بينهم سلام فاصل ؟ قال : لا ، إلا التشهد ^(٥) . وروى

(١) وقال أبو يوسف ومحمد في صلاة النهار كما قال أبو حنيفة ، وقالوا : في صلاة الليل متى متى . راجع : الأصل باب مواقيت الصلاة (١٥٨/١) ، الحجة باب صلاة النافلة (٢٧١/١ ، ٢٧٢) ، مختصر الطحاوي ، باب صلاة الجمعة ص ٣٦ ، معاني الآثار (٣٣٤/١ - ٣٣٦) ، المبسوط باب مواقيت الصلاة (١٥٨/١) ، بدائع الصنائع (٢٩٤/١) ، فتح المفسر مع الهداية ، (٤٤٥/١ - ٤٥٠) ، البناية (١١٣/٢ - ١٢١) ، مجمع الأهرار (١٣١/١) ، حاشية ابن عابدين (٤٧٤/١) .

(٢) في سائر النسخ : [التنفل بما زاد إلخ] ، لعل الصواب : لا يستحب التنفل بما زاد على ركعتين . قال الشافعي وأصحابه : إن السنة في نفل الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين . راجع : الأم باب ما جاء في الوتر بركة واحدة (١٤٠/١) ، مختصر المزني ص ٢١ ، الوسيط (٦٩٣/٢) ، حلية العبد (١١٥/٢) ، (١١٦) ، المجموع مع للهدى (٤٩/٤ ، ٥١ ، ٥٦) . وراجع : للمؤنة في صلاة النافلة (٩٨/١) ، للمتنى ما جاء في صلاة الليل (٢١٣/١ ، ٢١٤) ، الكافي لابن عبد البر باب صلاة التطوع والسج (٢٥٧/١) ، بداية المجتهد (٢١٢/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٨٦) ، الكافي لابن قدامة (١٥٦/١) ، للمتنى (١٢٣/٢ - ١٢٥) ، المنة مع العدة ص ٨٩ .

(٣) في (م) ، (ع) : [فقال] .

(٤) في (م) ، (ع) ، (ح) ، (م) ، (ع) : [تصلي] .

(٥) حديث أبي أيوب الأنصاري أخرجه الطحاوي من طريق جيدة عن إبراهيم التيمي ، في المتن : في باب التطوع بالليل والنهار كيف هو (٣٣٥/١) ، وأخرجه أحمد بهذا السند في حديث أبي أيوب الأنصاري .

(٦) (٤١٧ ، ٤١٦/٥) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب س أجاز أن يصلي أربعاً لا يسلم إلا في آخرهن (٤٨٨/٢ ، ٤٨٩) ، وأخرجه أبو داود من هذا الطريق مختصراً ، في باب الأربع قبل الظهر وبعدها

عاصم بن ضمرة عن علي [عليه] ^(١) أن النبي ﷺ كان يصلي أربعاً قبل الظهر ^(٢)، وروى ابن عمر عن عمر بن الخطاب [عليه] ^(٣) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « أربع ركعات بعد الزوال قبل الظهر تعدلان ^(٤) صلاة السحر » ^(٥) ، وروى عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال : « من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تحسه النار » ^(٦) ، وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً » ^(٧) ، وعن سعد بن هشام ، قال : قلت لعائشة : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل ؟ قالت : كان يصلي العشاء ، ثم يصلي بعدها أربعاً ، ثم يجيء فيضطجع ^(٨) ، وعن أبي سلمة ، قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ، فقالت : ما كنت يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ^(٩) ركعة ، يصلي أربعاً لا تسلم ^(١٠) عن

= (١/٣٢٧) ، وابن ماجه ، في باب في الأربع الركعات قبل الظهر (١/٣٦٥ ، ٣٦٦) الحديث (١١٥٧) ، ورواه ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص في المصنف ، في الأربع قبل الظهر من كان يستحبها (٢/١٠٤٢) ، ورواه محمد بن الحسن عن بكير بن عامر الجلي ، في الموطأ باب صلاة التطوع بعد القرينة ١٠٦ الحديث (٢٩٦) . قال أبو داود : حيدة ضعيف . راجعه في نصب الرأية كتاب الصلاة (٢/١٤٢ ، ١٤٣) .
(١) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٢) حديث عاصم بن عمرة عن علي أخرجه الترمذي من طريق سفيان ، في باب ما جاء في الأربع قبل الظهر (٢/٢٨٩) الحديث (٤٢٤) ، والبيهقي في شرح السنة ، في أبواب النوافل ، باب السنن الرواتب (٣/٤١٨) الحديث (٨٧٢) ، قال الترمذي : حديث علي حديث حسن .

(٣) الزيادة من (ع) ، وفي (م) : [] . (٤) في (م) ، (ع) : [] يعدلان .
(٥) حديث عبد الله بن عمر أخرجه الترمذي من طريق علي بن عاصم ، في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة النحل (٥/٢٩٩) الحديث (٣١٢٨) . قال الترمذي بعد أن ساق الحديث إلى آخره : هنا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن عاصم . راجعه في الترغيب والترهيب للمتفرد ، في كتاب النوافل ، باب الترغيب في الصلاة قبل الظهر وبعدها (١/٢٠٤) الحديث (١٠) .

(٦) في سائر النسخ : عبد الله بن عمر ، والصواب كما ذكره ابن المنذر والمنائي : عبد الله بن عمرو بن العاص ، باب الترغيب في الصلاة قبل العصر (١/٢٠٤) ، وعزاه إلى الطبراني في الأوسط . راجع : مختصر شرح الجامع الصغير (٢/٣٠٧) .

(٧) حديث ابن عمر أخرجه أحمد بهذا اللفظ ، في المسند ، في : مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب (٢/١١٧) ، وأبو داود ، في باب الصلاة قبل العصر (١/٣٢٠) ، والترمذي في باب ما جاء في الأربع قبل العصر (٢/٢٩٩) ، الحديث (٤٣٠) ، والبيهقي في الكبرى ، (٤/٤٧٣) . قال الترمذي : هنا حديث غريب حسن . راجعه في نصب الرأية ، في باب النوافل (٢/١٣٩) ، والترغيب والترهيب ، (١/٢٠٤) .

(٨) حديث سعد بن هشام عن عائشة أخرجه أبو داود في باب صلاة الليل (١/٣٣٩) .
(٩) في سائر النسخ : [أحد عشر] . (١٠) في (م) ، (ع) : [لا يسلم]

يجوز التغل بالليل والمهار إن شاء بر كعين وإن شاء بأربع ٨٩٩/٢

حسن وطولهن ، ثم يصلي أربعا لا تسأل (١) عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثا (٢) ، وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « صلوا بعد الجمعة أربع ركعات » (٣) ، وفي حديث [آخر] (٤) : « من كان مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعا » (٥) ، وعن ابن عمر قال : من صلى بعد العشاء أربع ركعات يتم ركوعهن وسجودهن ويفرأ فيهن عدلين (٦) بمنزلتهن من ليلة القدر (٧) . وهذا لا يعلم إلا من طريق التوقيف (٨) .

٣٥٢٨ - ولا يجوز أن يقال : يحتمل أن تكون (٩) أربع ركعات فصل بينهن بالسلام ؛ لأن (١٠) خبر أبي أيوب [نص في إسقاط السلام] (١١) ، وبغية الأخبار محتسنة (١٢) ؛ لأن الإطلاق في قول الراوي : أربع ركعات ، يتناول ما لا يفصل (١٣)

(١) في (م) ، (ع) : [لا تسأل] .

(٢) حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة تقدم تخريجه في مسألة (١٩٣) هامش (٨) ، وأخرجه البحاري في الصحيح باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره (٢٠٠/١) ، وأبو داود في باب في صلاة الليل (٣٣٦/١ ، ٣٣٧) ، والترمذي في باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل (٣٠٢/٢ ، ٣٠٣) الحديث (٤٣٩) ، وأحمد في المسند في مسند عائشة رضي الله عنها (٣٦/٦) ، وعبد الرزاق في المصنف (٣٨/٣) الحديث (٤٧١١) ، والبيهقي في الكبرى (٦/٣) . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . راجع تخريجه في الهداية في تخريج أحاديث البداية (١٧٧/٤) .

(٣) حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عبد الله بن إدريس ، في باب الصلاة بعد الجمعة (٣٤٨/١) ، وأبو داود ، في السنن باب الصلاة بعد الجمعة (٢٨٤/١) ، وأخرجه النسائي ، في كتاب الجمعة ، في عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد (١١٣/٣) . وأخرجه أحمد في المسند من طريق ابن إدريس (٢٤٩/٢ ، ٤٤٢) ، ومن طريق علي بن عاصم (٤٩٩/٢) . ورجعه في المتن ، في أبواب الجمعة ، في باب الصلاة بعد الجمعة ص ٢٥٩ الحديث (١٦٣٩) ، ونيل الأوطار (٢٨٠/٣ ، ٢٨١) ، والهداية في تخريج أحاديث البداية (١٧٨/٤) .

(٤) الزيادة من (ن) .

(٥) في (ن) : [أربعة] . وبهذا اللفظ أخرجه مسلم من طريق وكيع عن صفيان ، عن سهيل عن أمه عن أبي هريرة في المصنف ، في كتاب الجمعة (٤١/٢) ، وأبو داود من طريق ابن الصلاح (٣٩٩/٢) الحديث (٥٢٣) ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(٦) في هامش (ص) : [عدل] من نسخة أخرى .

(٧) أخرجه أبو يوسف في كتاب الآثار (٨٣/١) ، ونسبه في التزيين والتزهيب للكثير للطبراني (٢٢٧/١) .

(٨) في (ص) : [التوقف] .

(٩) في (ن) : [ولأن بالمتلف] .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في هامش

(١٢) في (ن) : [غير محتسنة] .

(١٣) في (ن) : [ما لم يفصل] .

بعضهن عن بعض ، ألا ترى أن عائشة رضي الله عنها قالت ^(١) : كان يصلي أربعاً وأربعاً ^(٢) ، ولو أردت بيان العدد في الجملة لقلت : كان يصلي ثمانياً .

٣٥٢٩ - وقولكم : إنما نحمل خبركم على الجواز لا يصح ؛ لأنه لأنه لا يمازج إلا على الأفضل . ولأن كل عدد جاز في فرض النهار كان مسنوناً [إذا انفرد] ^(٣) ، كالركعتين . ولأن ما كان مسنوناً في عدد النافلة إذا اقتدى بالإمام كان مسنوناً إذا انفرد ^(٤) ، كالركعتين . ولأن المتابعة شرط في بعض ^(٥) العبادات ، فلأن تكون ^(٦) من صفات الفضيلة أولى . ولأن البقاء ^(٧) على التحريم أشق ، وفعل النافلة على الوجه الأشق أفضل ما لم يرد عنه نهي ، كطول القيام .

٣٥٣٠ - احتجوا : بحديث عمر ^(٨) أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل ، فقال : « صلاة الليل [^(٩) مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم ^(١٠) الصبح صلى ركعة واحدة توتر ^(١١) له ما قد صلى » ^(١٢) ، ومن طريق مالك : « صلاة الليل [والنهار] ^(١٣) مثنى مثنى » ^(١٤) ، قالوا : ولا يجوز أن يكون المراد الجواز ، فلم يبق إلا أن يكون المراد به ^(١٥) المسنون .

(١) لفظ : [قالت] ساقط من (ن) . (٢) تقدم تخريجه في المسألة (١٩٦) .

(٣) في (م) ، (ع) : [إذا تقرر] ، وفي (ن) : [في نفله ابتداء] مكان المثلث .

(٤) في (م) ، (ع) : [إذا تقرر] . (٥) لفظ : [بعض] ساقط من (ع) .

(٦) في (م) ، (ع) : [يكون] . (٧) في (ن) : [التثاق] .

(٨) في سائر النسخ : [بحديث عمر] ، الصواب : [بحديث ابن عمر] .

(٩) ساقط من (ع) .

(١٠) لفظ : [أحدكم] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ح) واستقره المصنف في

الهامش .

(١٢) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٩٣) هامش (٥٧) ، وأخرجه الشافعي في لمسنه من

حديث ابن عمر ، في الباب العشرون في التور (١٩١/١ ، ١٩٢) ، والنسائي ، في باب كيف التور

بروحه (٢٣٣/٣) ، والدارمي ، في باب كم التور (٣٧٢/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في باب التور

بركعة واحدة ، ومن أجاز أن يصلي ركعة واحدة تطوعاً (٢١/٣) ، راجعه أيضاً في الهداية في تخرج

أحاديث البداية (١٧٥/٤) . (١٣) الزيادة من (ن) .

(١٤) أخرجه مالك في لمولاً ، في آخر ما جاء في صلاة الليل (١٠٧/١) ، وأخرجه الطحاوي من طريق

علي بن عبد الله المارقي ، عن ابن عمر ، في لثماني ، في باب التطوع بالليل والنهار كيف هو (٣٣٤/١) ،

وأخرجه الدارقطني مرفوعاً ، في باب صلاة النافلة في الليل والنهار (٤١٧/١) ، قال ابن حجر في

الطبخ : أخرجه الأريمة ، في باب الوافل (٢٠٠/١) الحديث (٢٥٠) .

(١٥) في (ن) : [به المراد] بالتقديم والتأخير .

يجوز التفل بالليل والنهار إن شاء ركعتين وإن شاء بأربع ٨٢١/٢

٣٥٣١ - والجواب : أنه يحتمل أن يكون المراد به : « متى متى » معناه ^(١) : أنه ^(٢) يتشهد في كل ركعتين ، والدليل عليه أنه قال : « فصل ركعة توتر ^(٣) لك ما قد صليت » ، وهذا لا يكون إلا وهي متصلة بما قبلها ؟ ويجوز أن يكون قوله : « صلاة الليل والنهار متى » بمعنى أنه لا يلزم بالترجمة أكثر من ركعتين ؛ لبيان ^(٤) مخالفة النافلة في ذلك العرض . وقد روي عن ابن عمر أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعا لا يفصل بينهما بسلام ، وبعدها ركعتين ثم أربعا ^(٥) ، وهذا يدل على أن ^(٦) قوله المتى : « متى متى » المراد به ما ذكرناه ؛ لاستحالة أن يخالف ما رواه .

٣٥٣٢ - قالوا : روت عائشة رضي الله عنها ^(٧) أن النبي ﷺ كان يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى أن يتصدع الصبح إحدى عشرة ^(٨) ركعة ، يسلم من كل ركعتين ^(٩) ويوتر بواحدة ^(١٠) .

٣٥٣٣ - قلنا : يحتمل أن يكون : يسلم من كل ركعتين ^(١١) ، أي يتشهد ، الدليل عليه : ما رويناه عنها أنه كان يصلي ثمان ركعات لا يجلس إلا في آخرهن ، يعني السلام ^(١٢) .

٣٥٣٤ - قالوا : النوافل ضربان : نافلة من لها الجماعة ، [ونافلة لم يسن لها الجماعة] ^(١٣) . ثم ثبت أن ما سن لها الجماعة - وهو الاستسقاء والخسوف - متى

(١) لفظ : [معناه] ساقط من (ع) .

(٢) في (ع) : [أن] .

(٣) في (م) ، (ع) : [يوتر] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لسن] .

(٥) حديث عبد الله بن عمر أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله (٣٣٥/١) ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ، في من كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (٤١/٢) .

(٦) في (ص) : [أنه] .

(٧) في غير (م) : [عشر] .

(٨) في (٩) : [ثنتين] .

(٩) في (٩) : [ثنتين] .

(١٠) حديث عائشة أخرجه أبو داود من طريق الأوزاعي باب في صلاة الليل (٣٣٦/١) ، وأخرجه الدارقطني من طريق ابن شهاب (٤١٦/١ ، ٤١٧) ، والطحاوي في المعاني ، في باب الوتر (٢٨٣/١) ، والبيهقي من كلا الطريقين في الكبرى وفي باب الوتر برجمة واحدة (٧/٣ ، ٢٣) .

(١١) في (٥) : [ثنتين] .

(١٢) وهذا جزء من حديث عائشة ، أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب المساجد ، في باب جامع صلاة الليل لمن نام عنه أو مرض (٢٩٨/١ ، ٢٩٩) ، وأخرجه النسائي ، في كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٩٩/٣) ، (٢٠١) . راجعه في نصب الراية ، في باب النوافل (١٤٣/٢) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (٥) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستفركه المصنف في القاموس .

مثنى ، وكذلك الضرب الآخر .

٣٥٣٥ - والجواب : أما الاستسقاء فليس بمسنون في جماعة عندنا . وإنما الحسوف فإن شاء صلى ركعتين ، وإن شاء صلى أربعاً ، فلم نسلم الأهل .

٣٥٣٦ - قالوا : إذا صلى مثنى مثنى زادت صلاته على الأربع ثلاثة أركان مضاف عليها : تكبيرة الإحرام ، وقعدة الشاهد ، والسلام ، وركنان مختلف فيهما : الشاهد . والصلاة على الرسول ﷺ ^(١) ، فكانت أولى .

٣٥٣٧ - والجواب : أنه إذا ^(٢) صلى أربعاً فإنه يأتي بالتكبيرة الثالثة ، وهذه التكبيرة مساوية للتكبيرة التي يدخل بها ، لأن وجوبها يتعلق بفعله ، والركن إنما يزيد على ما ليس بركن فيما وجب بفعل الله ، وأما القعدة فإنها واجبة في إحدى الروايتين ، وقد قالوا : إن من السنة إذا قام إلى الثالثة ^(٣) النفل أن يستفتح . فأما السلام ، والشاهد ، والصلاة فليست بواجبة عندنا ، وإنما هي ^(٤) مستنونة ، فيأتي بها في القعدة الأولى والثانية في النفل ، وقد قالوا : إنه يدعو في القعدة الأولى كما يدعو في الثانية . فله نسلم لهم الترجيح بشيء مما قالوه . ثم الترجيح معنا ؛ لأن الكون في العبادة إذا لم يبه عنه فهو أفضل ، ولأن القيام الذي يقع في الثالثة يكون مفعولاً في الصلاة ، ولأن يأتي بقيام في الصلاة أفضل من أن يأتي به ^(٥) في غيرها .

٣٥٣٨ - قالوا : أكثر الفرض يزيد على مثنى مثنى ، والأفضل في التطوع ما خاف أكثر الفرض ليميز ؛ عن الفرض .

٣٥٣٩ - قلنا : النوافل فرع الفرائض ، وحمل الفرع ^(٦) على أصله أولى من مخالفته ^(٨) .

(١) في (م) ، (ع) : [أما بدون العطف] . (٢) قوله [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٣) لفظ . [إذا] ساقط من (ن) . (٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [إلى ثالثة]

(٥) في (ن) : [بني] . (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [بها] .

(٧) في (ن) ، (ع) : [الفرض] . (٨) في (م) ، (ع) : [مخالفته] .



إذا قدر المومئ على الركوع أو السجود استأنف

٣٥٤٠ - قال أصحابنا إلا زفر : إذا قدر المومئ على الركوع والسجود استأنف ^(١) .

٣٥٤١ - وقال الشافعي : يعني ^(٢) .

٣٥٤٢ - فالمسألة مبنية على أن المومئ لا يقتدي به الراكع ، فإذا ثبت أن إحدى ^(٣) لصلاطين لا تنى ^(٤) على الأخرى في حق المومئ والإمام ثبت أنها لا تصح ^(٥) في حق نفسه ، لأن أحدا لا يفصل بينهما . ولأنه قدر على الركوع والسجود قبل سقوط الفرض عنه ، فلم يجوز أن يسقط فرضه بالإيماء ، أصله : إذا قدر قبل الدخول [في الصلاة ، وأصله : إذا رجع ثم قدر على الركوع والسجود . ولأن كل حالة لو مس ذكره لم يجوز له البناء فكذلك إذا لم يمس ، أصله : إذا قدر قبل الدخول] ^(٦) .

٣٥٤٣ - قالوا : قدر على ركن من أركان الصلاة في أثنائها ^(٧) فوجب أن لا يبطل ^(٨) ، أصله : إذا صلى قاعداً ثم قدر على القيام .

٣٥٤٤ - قلنا : صلاة القاعد تجوز في حال الاختيار من غير عذر ، فصارت كصلاة الصحيح ^(٩) ، فجاز أن يني فرض القيام عليها ، وصلاة الأيماء لا تجوز ^(١٠) من غير عذر ، فصار فرضها مخالفاً لفرض الركوع والسجود ، فلم بين أحدهما على الآخر ، كما لا تبني ^(١١) صلاة المستحاضة بعد ما انقطع دمها على طهارة الاستحاضة .

(١) راجع للمصادر السابقة في مسألة (١٩٦) ، والأصل (٢٢٣/١) ، المبسوط ، (٢١٨/١) ، الهداية (٥٨/١) ، فتح القدير (٧/٢ ، ٧) ، حاشية ابن عابدين (٥٣٤/١) ، والتجسس (٥٤٥/٢) ، مسألة (٨٨٢) .

(٢) راجع للمصادر السابقة في مسألة (١٩٦) ، مختصر المزني ص ٢٢ ، حلية العلماء باب صفة الأئمة (١٧٤/٢) ، لمحدث باب صلاة المريض (١٠١/١) ، المجموع (٣٢١/٤) . وقال للمالكية والحنابلة - مثل قول الشافعية - يصح على ما مضى من صلاته . راجع المدونة في صلاة المريض (٧٧/١) ، المفتى (٢٤٣/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ١٠٠ . وراجع الكافي لآل فداء باب صلاة المريض (١٠٦/١) ، المني (١٤٩/٢ ، ١٥٠) .

(٣) في (ع) : [أجد] . (٤) في غير (ص) : [يعني] .

(٥) في (م) : [لا يصح] ، وفي (ن) : [لا تصلح] .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ع) . (٧) في (م) : [أثنائها] .

(٨) في (ع) : [أن لا يبطل] . (٩) في (ن) : [الصحيح] .

(١٠) في (م) ، (ن) : [لا يجوز] . (١١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [كما ينبغي] .



إذا افتتح الصلاة عرياناً ثم وجد الثوب ، استأنف

٣٥٤٥ - قال أصحابنا : إذا افتتح الصلاة عرياناً ثم وجد الثوب ، استأنف ^(١) .

٣٥٤٦ - وقال الشافعي : يني ^(٢) .

٣٥٤٧ - لنا : أنه فرض لزمه في ^(٣) أثناء الصلاة لسبب ^(٤) متقدم على التحريم . فصار كانقضاء مدة المسح . ولا يلزم الأمة إذا اعتقت ؛ لأن الستر لا يلزمها لسبب ^(٥) متقدم ، وإنما يلزمها في حال العتق .

٣٥٤٨ - قالوا : وكذلك العاجز يلزمه الستر حال القدرة ، ولا يلزم قبل الدنول مع العجز .

٣٥٤٩ - قلنا : معنى قولنا : إنه يلزمه ، أنه مخاطب به حتى لا يجوز تركه إلا للضرورة ، وهذا المعنى لا يوجد ^(٦) في الأمة . ولأنه شرط من شرائط الصلاة ، فإذا صلى [صلى] ^(٧) مع عدمه وعدم ما يقوم مقامه ، ثم قدر - استأنف ، أصله : من دخل في الصلاة بغير ماء ولا تراب ثم قدر على أحدهما . ولأنه قدر على الستر بعد ما

(١) يستأنف في قول أبي حنيفة لأن بناء القوي على الضعيف لا يجوز . واختلف معه أصحابه . راجع الاختلاف في : المبسوط (١٨٢/١) ، البناء مع النهاية (٤٦٧ ، ٤٦٩) ، تحفة الفقهاء (٢٢٢/١) ، مجمع الأنهر (١١٥/١) .

(٢) قال الشيرازي في المهذب : فإن دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد السترة في أثناءها ، فإن كانت بقره ستر العورة وبني على صلاته . راجع : مختصر المزني ص ٢٢ ، حلية العلماء (١٧٤/١) ، المهذب باب ستر العورة (٦٦/١) ، المجموع باب ستر العورة (١٨٣/٣ ، ١٨٤) . اختلف أصحاب مالك بين البناء والاستئناف ، فقال ابن القاسم مثل قول الشافعي : يستتر ويبنى على صلاته ، وقال سحنون مثل قول أبي حنيفة : يستأنف الصلاة . راجع : المنطق (٢٥١/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٣٩/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٦ ، شرح الزرقاني (١٨٣/١) . وقال الحنبلي - مثل الشافعية - : إن كانت قريبة ستر وصم وإن كانت بعيدة بطلت صلاته . راجع الكافي لابن قدامة باب ستر العورة (١١٤/١) .

(٣) حرف : [في] ساقط من (ع) .

(٤) في (ن) : [ليس] .

(٥) في (ن) ، (ع) : [سبب] .

(٦) هي (س) ، (م) ، (ع) : [لا يوجد إلا ...] .

(٧) الزيادة من (م) ، (ع) .

إذا انتح الصلاة عرياناً ثم وجد الثوب ، استأنف ٨٢٥/٢

كان مخاطباً به فلم يحز إسقاط فرضه من غير ستر ، أصله : إذا قدر عليه في الاجتهاد .
ولأنه لو قدر بعد اللمس أو مس الذكر لزمه الاستئناف ، فكذلك ^(١) قبله ، أصله :
الدخول في الصلاة .

٣٥٥٠ - احتجوا : بأن كل ^(٢) من لزمه فرض الستر في الصلاة أثناء صلاته لم تبطل
صلاته ، أصله : الأمة .

٣٥٥١ - والجواب ^(٣) : أن الأمة يلزمها فرض الستر بسبب موجود في الحال عبر
مستند إلى ما تقدم ، وليس كذلك في مسائلنا ؛ لأن ^(٤) لزوم الفرض يستند إلى ما قبل
الدخول ؛ لأنه كان مخاطباً [به] ^(٥) ، فصار كإنقضاء مدة المسح وكترع الحفين .

٣٥٥٢ - قالوا : انتقل من ^(٦) [حال نقص إلى حال كمال ، وقد ثبت أنه لو انتقل
عن الكمال إلى النقص بى ، كذلك إذا انتقل إلى] ^(٧) الكمال أولى .

٣٥٥٣ - قلنا : إذا انتقل إلى حال النقص في مسألة الإيماء فقد قالوا في إحدى
الروايتين لا يني ، فيجوز أن يقال : إذا علم الستر في حال الصلاة لا يني .

• • •

(١) في (ن) : [وكذلك] .

(٢) لفظ : [كل] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش .

(٣) في (ن) : [الجواب] بدون العطف . (٤) في (م) ، (ع) [أن] .

(٥) الزيادة من (م) ، (ع) . (٦) في (م) ، (ع) : [إلى] .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش .



لا يجوز أن يقتدي الصحيح بالمومن

- ٣٥٥٤ - قال أصحابنا إلا زفر : لا يجوز أن يقتدي الصحيح بالمومن ^(١) .
- ٣٥٥٥ - وقال زفر : يجوز ، وبه قال الشافعي ^(٢) .
- ٣٥٥٦ - لنا : قوله ~~الشيخ~~ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا على أنفسكم » ^(٣) . وليس في الاختلاف أكثر من الإيماء والركوع .
- ٣٥٥٧ - ولا يقال : إن الخبر يقتضي أن لا يفعل الركوع قبل ركوعه ؛ لأن عمره يقتضي الجميع ، فلا يمكن دعوى التخصيص .
- ٣٥٥٨ - ولأنه ^(٤) لم يشارك في الركوع الإمام ، ولا أتى بركوعه مما عليه ، فلا يعتد ^(٥) بالركعة ، كمن / أدرك الإمام بعد الركوع . ولأنها صلاة لا ركوع فيها ولا سجود ، فلم يجز أن يقتدي به فيها من يلزمه ^(٦) فرض الركوع والسجود ، أصله . صلاة الجنائز . ولأنها صفة لا يحوز أداء الصلاة عليها في غير حال العجز ، فإذا وجدت في الإمام لم يجز أن يقتدي به من فقدت فيه ، كمن صلى بلا طهارة .
- ٣٥٥٩ - قالوا : كل من أسقط فرض نفسه بالصلاة صح أن يكون إماماً للقيام ،
- (١) راجع : الأصل ، الباب السابق (٢١٩/١ ، ٢٢٠) ، الميسوط (٢١٥/١) ، بدائع الصنائع فصل في شرائط الأركان (١٣٩/١) ، الهداية مع فتح القدير وبهامشه العناية باب الإمامة (٣٧١/١) ، الباية باب الإمامة (٤٣١/٢) .
- (٢) راجع : الأم (١٧١/١) ، حلية العلماء (١٧٣/٢ ، ١٧٤) ، المهذب (٩٨/١) ، المجموع مع المهذب (٢٦٤/٤ ، ٢٦٦) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما - مثل قول الحنفية - : لا يجوز أن يقتدي العاقد على الركوع والمسجود بمن يومي بالركوع والسجود . راجع : المدونة (٨١/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢١٣/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٧ ، شرح الزرقاني (١١/٢) ، الكافي لامي قلعة (١٨٤/١) ، المغني (٢٢٤/٢) .
- (٣) أخرجه البخاري بطوله ، في الصحيح كتاب الأذان (١٣٢/١ ، ١٣٣) ، ومسلم في الصحيح (١٧٦/١) والدارقطني (٣٢٩/١) ، الحديث (١٢) ، والبيهقي في الكبرى (١٥٦/٢) . راجع تحريجه أيضاً في نصب الراية (٥٢/٢) .
- (٤) في (٤) : (م) ، (٦) : (م) ، وفي (ع) : [وان] .
- (٥) في (٥) : (م) ، (ع) : [ولا يعتد] .
- (٦) في (٦) : (م) ، (ع) : [من يلزم] .

كالقائم .

٣٥٦ - قلنا : القائم شاركه المؤتم في الركوع فاعتد له به ، والمومي لم يشاركه مؤتمه في الركوع ، ولا رتبة على ركوعه ، فلم يعتد بالركعة .

٣٥٦١ - قالوا : العجز عن ركن إذا لم يمنع [سقوط الفرض لم يمنع] ^(١) أن يأنم ^(٢) به القادر عليه ، كالقاعد بالقائم .

٣٥٦٢ - قلنا : اعتبار سقوط فرض الإمام في جواز الانضمام لا معنى له على أصلهم ^(٣) ؛ لأنه لو كان محدثاً جاز الاقتداء به وإن لم يسقط فرضه . ثم المعنى في الأصل أنه عدت المشاركة في القيام ، وهذا لا يمنع من الاعتداد ، كما لو أدركه راكمًا .

٣٥٦٣ - قالوا : كل شخصين صحح أن يأنم كل واحد منهما بصاحبه فإذا تفاضلا بما لا يمنع سقوط الفرض صحح أن يكون الأفضل مؤتمًا ، أصله : الغاسل رجله إذا اقتدى بالماسح .

٣٥٦٤ - قلنا : الطهارة لا يقع فيها الاقتداء ، فإذا اختلفا في الطهارة لم يمنع الاقتداء ، وليس كذلك الأركان ؛ لأن الاقتداء يقع فيها ، فجاز [أن يكون] ^(٤) الاختلاف ^(٥) مانعًا من الاقتداء . وهذه المسألة منية على أن الإيماء ليس يبدل بدلالة ^(٦) أنه جزء من الأصل ، والأبدال ما خالفت مبدلاتها ، فأما من عجز عن بعض الشيء وفعل بعضه لا يكون بدلا ، أصله : إذا قطعت بعض أعضاء الوضوء ^(٧) لا يكون باقيها بدلا ^(٨) .

٣٥٦٥ - قالوا : الركوع ^(٩) ركن من أركان الصلاة فوجب أن يكون له بدل ، كالقيام .

٣٥٦٦ - قلنا : لا فصل بينهما ؛ لأن القعود ليس يبدل عن القيام ، وإنما هو جزء منه .

٣٥٦٧ - وإذا ثبت أن الإيماء ليس يبدل فقد عدم من جهة الإمام الأركان وما قام مقامها ، فصار كصلاة الجنائزة .

• • •

(١) ما بين القوسين ساقط من (ع) .

(٢) في (ص) ، (م) ، (ع) : [على أصلكم] .

(٣) في (ع) : [الخلاف] .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الطهارة] .

(٦) في (ن) : [يدل له] .

(٧) في (م) ، (ع) : [الوقوع] .

(٨) في هامش (ص) : [بدل الطهارة] .



لا يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل

٣٥٦٨ - قال أصحابنا : لا يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل ، ولا يحوز لصلي الفرض أن يقتدي بمصلي فرض آخر ^(١) .

٣٥٦٩ - وقال الشافعي : يجوز ذلك ^(٢) .

٣٥٧٠ - لنا : قوله عليه السلام : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه » ^(٣) . وإذا كان كل واحد منهما [يصلي] ^(٤) [فرضاً آخر كان مخالفة] ^(٥) ، فكان موجعاً منها . ولا ^(٦) يجوز حمل الخير على المخالفة في الأفعال ؛ لأن ^(٧) حمله على العموم أولى ، ولأن المخالفة في الأفعال قد استفيدت من آخر الخبر بقوله : « فإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا » ، فلم يجز حمل اللفظ على التكرار . ولأن صلاة المؤتم لا يجوز أداؤها بية الإمام ، فلا يجوز أن يقتدي به فيها ، كمصلي الفجر إذا اقتدى بمن يصلي الكسوف ، ومصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة . ولأنه لا يجوز أن ينيي لإحدى الصلاتين على الأخرى في حق نفسه ، وكذلك لا يجوز في حق الإمام ، أصله : ما ذكرنا .

٣٥٧١ - ولأن نية الفرض عدلت من جهة الإمام ، فلم يجز أن يقتدي به المفترض ، أصله : إذا صلى الكسوف . ولأن تعيين النية شرط معتبر في الفرض بكل حال ، فإذا علم

(١) راجع : بدائع الصنائع (١٤٣/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه النهاية (٣٧١/١ ، ٣٧٢) ، الاختيار فصل في صلاة الجمعة (٥٩/١ ، ٦٠) ، البناء (٤٣١/٢ ، ٤٣٥) ، مجمع الأنهر فصل الجمعة سنة مؤكدة (١١١/١) ، حاشية ابن عابدين باب الإمامة (٤٠٧/١) .

(٢) راجع : الأم في اختلاف نية الإمام والمأموم (١٧٣/١) ، مختصر المزني باب اختلاف نية الإمام والمأموم (ص ٢٢) ، الوسيط الباب الثالث في القدوة (٧١٠/٢) ، حلية المسلم (١٧٥/٢ ، ١٧٦) ، للذهب

(٩٨/١) ، المحصر مع المذهب (٢٦٩/٤ - ٢٧١) . وانظر : المتقى : العمل في صلاة الجمعة (٢٣٦/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢١٢/١ ، ٢١٣) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٦٨) ، شرح الررقي وبهامشه حاشية البناني (٢٢/٢ ، ٢٣) ، المسائل الفقهية : إمامة المتنفل للمفترض (١٧٠/١ ، ١٧١) ، الإنصاف

باب من أسبق بالإمامة (١٥٣/١) ، الكافي لابن قدامة (١٨٥/١) ، المنهاج (٢٢٥/٢ ، ٢٢٦) .

(٣) في (ص) ، (ن) : [على أئمتكم] . تقدم تخريجه في المسألة السابقة (١٩٩) .

(٤) ساقط من (ص) .

(٥) في (م) ، (ع) : [فقد خالفه] .

(٦) في (م) ، (ع) : [فلا] .

(٧) في (م) : [لأنه] .

من جهة الإمام لم يحز أن يقتدي به من وجد معه ذلك الفرض ، أصله : إذا لم يأت الإمام بالنية . ولا يلزم المتوضى خلف المتيمم ؛ لأن الوضوء لا يعتبر في الصلاة بكل حال . وكذلك لا يلزم ^(١) القائم خلف القاعد ؛ لأن القيام لا يعتبر في الفرض بكل حال ، ألا ترى أنه يصلي في السفينة قاعداً . ولا يلزم على الملتين الأولين المنفل خلف المقرض ؛ لأن المنفل يجوز أدائه بنية الفرض إذا دخل في الصلاة بقلتها عليه .

٣٥٧٢ - ولا يلزم إذا صلى ركعتي الفجر خلف المقرض أنه يحزوه ولو بناها على تحريمة نفس ^(٢) الفرض لم يحزوه ^(٣) ذلك ؛ لأننا إن قلنا : إن تعيين ^(٤) النية ليس [من شرط] ^(٥) ركعتي الفجر فإذا صلى خلف المقرض جاز ، فإن ظن بعد الفجر أن عليه الفجر من أس فافتحها ، ثم تبين له أن لا شيء عليه أجزأ ذلك عن ركعتي الفجر .

٣٥٧٣ - ولا يلزم إذا دخل المنفل في صلاة للمقرض ثم أفسدها أنه إن دخل فيها مع الإمام ينوي القضاء جاز ولا يجوز أن ينيها على تحريمة الفرض في حق نفسه ؛ لأن هذه المسألة ليس لأبي حنيفة فيها قول ، وإنما اختلف أبو يوسف وزفر ، فقال أبو يوسف : يجوز أن يدخل معه بنية القضاء ، وقال زفر : لا يجوز ؛ لأنهما واجبان ^(٦) مختلفان ، فإن قلنا بقول زفر سقط السؤال .

٣٥٧٤ - ولا يقال : إنما لم يحز بناء الفرض على صلاة الكسوف والجنابة لاختلافهما في الأفعال الظاهرة ؛ وذلك لأن مصلي المغرب خلف من يصلي الظهر ، والظهر خلف من يصلي الفجر لا يجوز ^(٧) مع الاختلاف في الأفعال الظاهرة .

٣٥٧٥ - احتجوا : بما روى جابر قال : كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ [العشاء] ^(٨) ثم يرجع فيها فيصليها بقومه في بني سلمة ، فأخر النبي ﷺ العشاء ذات

(١) في (ن) : [وكذلك] ، ولعل : [لا يلزم] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن (ص) سلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٢) في (ن) وهامش (ص) من نسخة أخرى : [نفسه] .

(٣) وفي (ع) : [لم يحز] .

(٤) في (ص) : [تغيير] ، وفي (م) ، (ع) : [يعتبر] .

(٥) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٦) في (ن) : [واجبتان] .

(٧) في (ن) ، وفي هامش (ص) من نسخة أخرى : [يجوز] .

(٨) ساقط من (ع) .

ليلة، فصلى معاذ معه، ثم رجع فأمر قومه، فقرأ سورة البقرة، ففتح رجل من جمعه فصلى وحده، فقالوا له: ناقت، فقال: لا، ولكني أتى رسول الله ﷺ، فأتاه فقال: يا رسول الله، إنك أخرت العشاء، وإن معاذاً صلى معك، ثم رجع فأما، فافتتح بسورة (١) البقرة، فلما رأيت ذلك تأخرت فصليت، وإنما نحن أصحاب نواصع نعمل (٢) بأيدينا، فأقبل رسول الله ﷺ على معاذ فقال: «أتأت أنت معاذ! اقرأ بسورة كذا» (٣)، قالوا: وروي عن جابر قال: كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم ينطلق إلى قومه فيصليها بهم، هي له تطوع و [هي] (٤) لهم مكتوبة (٥)، قالوا: وهذا يدل على جواز صلاة المفترض خلف المتفل.

٣٥٧٦ - والحواب: أن معاذاً يجوز أن يكون يصلي مع النبي ﷺ الثالثة ثم يعود فيصلي بقومه الفريضة، الدليل عليه: ما روي أن النبي ﷺ قال [لمعاذ] (٦): «يا معاذ، لا تكن (٧) قناتاً (٨)»، إما أن تصلي معي، وإما أن تخفف (٩) على

(١) في (٥): [سورة]. (٢) في (٥): [يعمل].

(٣) في (ع): [النبي].

(٤) في (٥): [سورة]. - حديث جابر عن معاذ عن النبي ﷺ أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الأذان، باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصل (١٢٩/١)، وأخرجه مسلم بالفاظ متقاربة في الصحيح، في باب القراءة في العشاء (١٩٤/١)، والنسائي، في كتاب الإمامة في اختلاف نية الإمام والمأموم (١٠٢/٢، ١٠٣)، والشافعي في المسند الباب السابع في الجمعة وأحكام الإمامة (١٠٣/١)، الحديث (٣٠١، ٣٠٣)، والبيهقي في الكبرى في جامع أبواب اختلاف نية الإمام والمأموم، باب الفريضة خلف من يصلي الثالثة (٨٥/٣). (٥) ساقط من (ع).

(٦) رواه البخاري في الصحيح، في باب إذا صلى ثم أتم قوماً (١٣١/١)، ومسلم في الصحيح بالفظ فيصلي بهم تلك الصلاة، في باب القراءة في العشاء (١٩٥/١)، والنسائي، في كتاب الإمامة في اختلاف نية الإمام والمأموم (١٠٢/٢، ١٠٣)، والشافعي بهذا اللفظ في المسند الباب السابع في الجمعة وأحكام الإمامة (١٠٣/١، ١٠٤)، الحديث (٣٠١، ٣٠٣)، والدارقطني بالفاظ متقاربة في باب ذكر صلاة المفترض خلف المتفل (٢٧٤/١، ٢٧٥)، والعضاوي في المعاني في باب الرجل يصلي فريضة خلف من يصلي تطوعاً (٤٠٩/١)، والبيهقي في الكبرى في جامع أبواب اختلاف نية الإمام والمأموم، باب فريضة خلف من يصلي الثالثة (٨٦/٣) وحيد الرزاق بمعناه في المصنف في باب لا تكون صلاة واحدة (٨/٢) الحديث (٢٢٦٥).

(٧) في (٥): [خلف النبي].

(٨) في (م)، (ع): [لا يكن].

(٩) الزيادة من (٥).

(١٠) في (ع): [تناها]، وحروف التاء ساقطة.

(١١) في (م): [أن يحفف].

٧ يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل ٨٣٩/٢

قوله (١)، ومعلوم أنه [قد] (٢) كان يصلي معه ، وقوله : « إما أن تصلي معي ، معاه : إما أن تصلي المفترض معي ولا تصلي بقومك ، أو تصلي بهم المفترض وتحذف ، وهذا يدل أنه كان يصلي مع النبي ﷺ [غير المفترض] .

٣٥٧٧ - ولا يجوز أن يقال : قد روينا أنه كان يصلي مع النبي ﷺ [(٣) المشاء ثم يرجع فيتطوع بقومه ؛ لأن هذا قول جابر (٤) فيجوز أن يكون ظن ذلك ، والذي (٥)] ﷺ [(٦) عرف حقيقة الأمر ، وكان الرجوع إلى قوله أولى .

٣٥٧٨ - ولا يقال : كيف يظن بمعاذ أنه (٧) يترك فضيلة الصلاة مع رسول الله ﷺ [(٨)] ويصلي معه النافلة ؛ وذلك لأن رسول الله ﷺ (٩) إذا أمره أن يصلي بقومه - ولا يجوز له ذلك إلا يترك المفترض مع رسول الله ﷺ [(١٠)] - كان اهتمامه بأمره (١١) أفضل من فعل الصلاة معه ؛ لأن أمره على الوجوب ، وفعل الفريضة (١٢) [معه] (١٣) ليس على الوجوب .

٣٥٧٩ - ولا يقال : لو كان الحكم يختلف لفصل ؛ لأن النبي ﷺ [(١٤)] كان يعرف الأمر فلا يحتاج إلى التفصيل ، ولهذا قال : « أو تجعل (١٥) صلاتك معنا » . ويجوز أن يكون فعل معاذ في الوقت الذي كان يعاد المفترض مرتين ، فكان ما يفعله مع النبي ﷺ [(١٦)] فرضاً ثم يعيده فيكون فرضاً ، فلا يكون مفترضاً خلف متنفل .

٣٥٨٠ - قالوا : لا تعرف في الشريعة (١٧) إعادة المفترض مرتين .

٣٥٨١ - قلنا : قد روى عمرو بن شعيب عن خالد بن أيمن المعافري قال : كان أهل العوالي يصلون في منازلهم ويصلون (١٨) مع النبي ﷺ ، فتهاهم أن يمدوا الصلاة في

(١) هذا الحديث أخرجه أحمد في المسند بهذا اللفظ ، في حديث سليم من بني سلمة رضي الله تعالى عنه (٧٤/٥) ، والطحاوي في المعاني (٤٠٩/١) .

(٢) ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (ن) : [جاز] .

(٥) ساقط من (ن) .

(٦) ساقط من (ن) .

(٧) في (م) ، (ع) : [القرض] .

(٨) ساقط من (ن) .

(٩) ساقط من (ن) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١١) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١٥) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١٦) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١٧) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

(١٨) في (م) ، (ع) : [ولا يصلون] .

اليوم مرتين ، قال عمرو : قد ذكرت ذلك لسعيد بن المسيب ، فقال : صدق ^(١) وروى أبو قتادة أن النبي ﷺ قال : « لا تغريب في النوم ، إنما التغريب في اليقظة ، فإن سها أحدكم عن صلاته فليصلها حين يذكرها ومن الغد للوقت » ، ذكره أبو داود ^(٢) ، ثم نسخ ذلك بقوله ﷺ : « لا ظهران في يوم ، ولا وتران في ليلة » ^(٣) . وقال : ولا تصلوا ^(٤) صلاة في يوم مرتين ^(٥) .

٣٥٨٢ - قالوا روي عن جابر أن النبي ﷺ صلى بالناس صلاة الظهر في الخوف [مرتين] يطن نخل ^(١) ، فصلى بطائفة ركعتين ثم سلم ، وجاءت طائفة ^(٢) أخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم ^(٣) . ولا بد أن يكون إحداهما ^(٤) تطوعاً ، وروي أنه صلى

(١) حدث عمرو بن شعيب أن جابر الطحاوي من طريق عامر الأحول ، بهذا اللفظ ، في المعاني في باب صلاة الخوف كيف هي (٣١٧/١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [ذكر أبو داود] . هنا جزء من حديث أبي قتادة أخرجه أبو داود بطوله في باب من نام عن صلاة أو نسيها (١١٨/١) ، والترمذي في باب ما جاء في النوم عن الصلاة (٣٣٤/١) ، وابن ماجه في باب من نام عن الصلاة أو نسيها (٢٢٨/١) الحديث (٦٩٨) ، والدارقطني بالمعنى مغلطاً في باب قضاء الصلاة بعد وقتها ومن دخل في صلاة فخرج وقتها قبل تمامها (٣٨٦/١) الأحاديث (١٢ ، ١٣ ، ١٤) ، وأحمد في المسند (٢٩٨/٥) .

(٣) أخرجه أبو داود بطوله في باب تقص الوتر (٣٦٣/١) ، والنسائي في قيام الليل وتطوع انتهاز ، في باب نهى النبي ﷺ عن الوترين في ليلة (٢٣٠/٣) ، وابن أبي شبة في المصنف في كتاب صلاة التطوع والإمامة ، في آخر من قال يصلي شفعاً ولا يشفع وتره (١٨٧/٢) ، والطحاوي في المعاني باب التطوع بعد الوتر (٣٤٢/١ ، ٣٤٣) .

(٤) في (م) ، (ص) : [لا يصلون] ، وفي (ص) بدلون نقاط الياء ، وفي (ع) : [لا يصلونها] . (٥) أخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب في باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة بعد (١٥٣/١) ، وأخرجه النسائي في كتاب الإمامة ، في سقوط الصلاة عن صلى مع الإمام في المسجد جماعة (١١٤/٢) ، وأحمد في المسند (١٩/٢ ، ٤١) ، والدارقطني في باب لا يصلي مكتوبة في يوم مرتين (٤١٥/١ ، ١١٦) ، ونحوه البيهقي ، في الكبرى كتاب الصلاة ، باب من لم ير إعادتها إذا كان قد صلاها في جماعة (٣٠٣/٢) . (٦) الزيادة من (ن) ، وفي (م) ، (ع) : [فجاء] مكان : [نخل] .

(٧) في (ن) : [وجاء بطائفة] .

(٨) هذا الحديث أخرجه النسائي بمعناه في آخر كتاب الخوف (١٧٩/٣) ، والشافعي في المسند من طريق يونس ، في الباب السابع عشر في صلاة الخوف (١٧٦/١ ، ١٧٧) الحديث (٥٠٦) ، والدارقطني في السنن في باب صفة صلاة الخوف وأقسامها (٦٠/٢ ، ٦١) الحديث (١٠ ، ١٣) ، وأخرجه البيهقي من طريق يونس في الكبرى باب الإمام يصلي بكل طائفة ركعتين ويسلم (٢٥٩/٣) .

(٩) في (ص) ، (م) ، (ع) : [أحدهما] ، وفي (ن) : [أحدهما] ، الصواب ما أثبتناه .

للقرب بطائفة ثم صلاها بطائفة أخرى (١) .

٣٥٨٣ - قلنا (٢) : يحتمل أن يكون هذا وقت يعاد الفرض مرتين ، ويحتمل الخبر الأول : أن صلاتهم صلاة إقامة فصلى بكل طائفة ركعتين . وقول الراوي : [صلى بهم] (٣) ركعتين وسلم (٤) ، بمعنى تشهد .

٣٥٨٤ - قالوا : روي أن عمر [رضي الله عنه] (٥) صلى يقوم فخرج من واحد خلفه ريح ، فلما انصرف من صلاته قال : عزمت [على] (٦) من خرجت منه هذه الريح أن يتطهر ويعيد الصلاة ، فقيل له (٧) : أو كلنا (٨) يعيدها (٩) ؟ فقال : نعم ، وأنا معكم (١٠) ، فأعادوا الطهارة [وصلى بهم] (١١) ثانياً ولم يخالفه أحد / . ومعلوم أن الذي أحدث معرض صلي خلف عمر وهو متفل .

٣٥٨٥ - الجواب (١٢) : أنه لم ينقل أن الصلاة كانت فريضة ، فيجوز [أن تكون] (١٣) صلاة الكسوف أو استسقاء . ويجوز أن يكون هذا الرجل متفلاً (١٤) بالصلاة خلف عمر ، وإن كان مفترضاً ؛ ألا ترى أنه لا يظن بالمسلم أنه (١٥) يترك فعل الفريضة حتى يفعلها على هذا الوجه ، فكان الظاهر أنه متفل بها .

٣٥٨٦ - قالوا : صلاتان اتفقتا في الأفعال الظاهرة يصحان فرادى وجماعة ، فصح أن يكون الإمام في واحدة والمأموم في أخرى ، أصله : إذا صلى ركعتي الفجر خلف من يصلي الفجر .

٣٥٨٧ - قلنا : اعتبار الموافقة في الأفعال الظاهرة غير صحيح ، بل الموافقة في الجهات أولى ؛ ألا ترى : أن القائم يصلي خلف القاعد والمومي عندهم مع اختلافهما

(١) في (م) ، (ع) : [ثم صلى بها طائفة أخرى] . هذا الحديث : أخرجه البيهقي في الكبرى في آخر باب الإمام يصلي بكل طائفة ركعتين وسلم (٢٦٠/٣) من طريق أشعث بن عبد الملك الحراني .

(٢) في (م) ، (ع) : [ثم] . (٣) في (ن) : [على صلاتهم] .

(٤) في (ع) : [وصلى] . (٥) ساقطة من (ن) ، (ع) .

(٦) الزيادة من (ن) .

(٧) في (ن) : [فقيل] ، وفي (ع) : [فقالوا] .

(٨) في (ع) : [أوكلها] . (٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [يعيدها] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [وأنا نعلم] . (١١) في (ن) : [وصلاتهم] .

(١٢) في (ع) : [والجواب] بالمعطف . (١٣) ساقط من (ن) .

(١٤) في (ن) : [متفل] . (١٥) في (م) ، (ع) : [أن] .

في الأفعال الظاهرة ، ولا يجوز الجمعة خلف مصلي الظهر لاختلاف جهتهما وإن^(١) ، اتفق بفعلهما الظاهر ، فدل على أن المعتبر خلاف الجهات ، فأما الأصل الذي ذكره فلا نعرفه .

٣٥٨٨ - فإن قلنا بوجوب تعيين النية - كركعتي الفجر - لم نسلم جوارها حلف المفترض ، وإن سلمنا فلمنعني فيه أنه يني أنقص الصلاتين على أكملهما فجاز ، كما يني في حق نفسه إذا دخل في فرض ، فتبين^(٢) أنه لا فرض عليه ، وفي مسائلنا أكمل الصلاتين على أدناهما فلم يجز ، كما لو افتتح لنفسه النفل ثم يني عليها الفرض .

٣٥٨٩ - قالوا : كل صلاة وافقت الإمام في الأفعال الظاهرة صح أن يؤتم به فيه ، أصله : النفل خلف من يصلي الفرض .

٣٥٩٠ - قلنا : يطل بصلاة الجمعة خلف من يصلي الظهر . ولأن النفل يجوز أدائه بنية الفرض ، فلذلك جاز أن يني على تحريمه ، والفرض لا يؤدي بنية النفل ، [فلذلك لا يجوز أن يني على تحريمه .

٣٥٩١ - قالوا : كل معنى لا يمنع استنامة النفل [^(٣) إذا لم يكن شرطاً في النفل لم يكن شرطاً في الفرض ، أصله : اختلاف الطهارتين .

٣٥٩٢ - قلنا : هذا موضوع فاسد ؛ لأن النفل أخف في الشرائط ، فلا يجوز أن يقال : ما لم يشترط في النفل لا يشترط في الفرض . ثم لا نسلم أن^(٤) اختلاف الطهارتين لا يؤثر ؛ لأن المتوضئ لا يصلي خلف من به سلس البول لاختلاف طهارتهما ، فإن عوا بالأصل المتوضئ خلف المتيمم ، قلنا : [كل] واحد^(٥) منهما طهارة صحيحة يجوز أن يؤدي بها الفرض ، فلذلك جاز بناء إحداهما على الأخرى ، [ونية الفرض ليست بنية] ^(٦) لأداء الفرض بحال ، فلذلك [لا يجوز] ^(٧) أن يني عليها .

(١) في غير (ص) : [فإن] .

(٢) في (ن) : [فتبين] .

(٣) ما بين المسكوفين ساقط من (ن) .

(٤) في (م) ، (ع) : [لأن] .

(٥) الرائدة من (م) ، (ن) ، (ع) ، ولفظ : [واحد] ساقط من (ع) .

(٦) في (م) : [ونية الفرض ليست بنية] . (٧) في (ص) : [يجوز] .

لا يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل ٨٣٥/٢

٣٥٩٣ - قالوا : كل ما لا [يمنع] ^(١) اتمام المتنفل بالمفترض ^(٢) لم يمنع [اتمام] ^(٣) المفترض بالمتنفل ، أصله : [اختلاف] ^(٤) الطهارتين .

٣٥٩٤ - قلنا : هذا إشارة إلى اختلاف النيات ، وليس هذا هو المانع ، وإنما المانع عندنا ما ذكرناه ، فنقول ^(٥) بموجب العلة . ثم المعنى في الطهارة ما قدمناه ^(٦) .

٣٥٩٥ - قالوا : لو صلى رجل يوم الجمعة الظهر بجماعة ثم توجه إلى الجماعة صارت ظهره نفلا ، وجازت صلاة المفترض خلفه .

٣٥٩٦ - قلنا : هناك خرجت الصلاة من حيز ^(٧) الفرض بعد انقطاع المتابعة ^(٨) ، والحكم يتعلق بحال المتابعة ، وما حدث بعدها لا يعتبر ؛ ألا ترى أن من صلى الظهر بقوم ثم ارتد ومات بطلت صلاته باتفاق ، ولا يؤثر ذلك في صلاة المؤتمين ؛ لأن هذا حصل بعد انقضاء المتابعة .

٣٥٩٧ - قالوا : من شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً ولم يغلب على ظنه شيء بى على اليقين وقام فصلى ركعة ، وهذه الركعة يحتمل أن تكون فريضة ويحتمل أن تكون نافلة ، فلو أدركه مؤتم فيها صحت صلاته مع تجويز كونها نافلة ، فلو لم يجز الاقتداء في الفل لم يجز الاقتداء .

٣٥٩٨ - قلنا : لا تعرف هذه المسألة ، ويجوز أن نقول على أصلهم : لا يجوز الاقتداء وإن وجب عليه فعلها ، كمن ترك صلاة من ^(٩) يوم وليلة بغير عنيها أنه يصلي خمس صلوات ، ولا يجوز الاقتداء به في شيء منها لمفترض وإن كانت قد وجبت عليه ، ويجوز أن نقول : [قد] ^(١٠) وجب عليه فعلها عن الظهر ، فإن اقتدى به فقد اقتدى بما هو واجب ، فإن تبين أنها كانت خامسة بطلت صلاة المؤتم .

٣٥٩٩ - قالوا : إذا أحدث الإمام في السجود فاستخلف رجلاً في تلك الحال ،

(١) في (ص) ، (ن) : [يمنع] . (٢) في (ص) ، (ع) ، (م) ، (ن) : [يقتضيه] .

(٣) ساقط من (م) ، (ع) ، (ن) ، (ص) واستدرك في الهامش .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) ، (ن) : [فيقول] .

(٥) في (ن) : [ما قدمنا] .

(٦) في (ن) : [المبالغة] .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) ، (ن) ، (ص) واستدرك في الهامش .

(٨) ساقط من (م) ، (ع) ، (ن) ، (ص) واستدرك في الهامش .

فالثاني ^(١) يأتي بسجدين بافلة ؛ لأنها غير معتدة من فرضه ، وهي للمؤمنين فريضة .
 ٣٦٠ - قلنا : لا نقول ذلك ، بل هي فريضة الإمام الثاني بحكم المتابعة ، وإن لم
 يعتد بها ، قال أبو الحسن : ولو تركها فسدت صلاته ، فسقط ما قالوه .

(١) في (ن) : [الثاني] .



إذا أحس الإمام بداخل لم ينتظره

٣٦٠١ - قال أصحابنا : إذا أحس الإمام بداخل لم ينتظره ^(١) . ذكر الطحاوي عن ابن أبي عمران ، عن ابن شجاع ^(٢) ، عن أبي حنيفة الخوارزمي ^(٣) ، قال : سألت أبا حنيفة عن الإمام إذا سمع خفق النعال وهو راكع ، أينتظر ^(٤) أصحابه ؟ قال : لا يفعل ، فإن فعل فصلاته ^(٥) فاسدة ، وأخشى عليه . [ورد ^(٦) الطحاوي هذه الرواية عن الإمام ، وجهل الخوارزمي ، وهو حقيق بذلك] ^(٧) .

٣٦٠٢ - وقال الشافعي إن كان الإمام في غير الركوع : لم ينتظره ^(٨) . وإن كان في الركوع فله قولان ^(٩) .

٣٦٠٣ - لنا : ما روي أن أبا بكر ^(١٠) [عليه السلام] دخل المسجد ورسول الله ﷺ

(١) في (م) ، (ع) : [لم ينتظر] . (٢) في (ص) ، (م) ، (ع) : [ذكره] .

(٣) في (ن) : [عمر بن شجاع] مكان : [عن ابن شجاع] ، تقدمت ترجمة ابن شجاع .

(٤) ترجمته أبي حنيفة الخوارزمي ونص المسألة مذكور في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء (٢٥٠/١) ،

وانظر المسألة أيضًا في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٦٤١/١) .

(٥) في (ص) ، (ع) : [انتظر] . (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [صلاته] .

(٧) في (م) ، (ع) : [وروى] .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ن) . راجع تفصيل المسألة وخلاف الأصحاب فيها ، في : التنجيس فصل

فيما يفعله الإمام (٤١٠/٢ ، ٤١١) مسألة (٦٣٧) ، عبرن المسائل باب الصلاة (١٩/١) ، حاشية ابن

عابدن مطلب في إطلاعة الركوع للجائتي (٣٤٧/١) .

(٩) في (ع) : [لم ينتظر] .

(١٠) نقل الشيرازي والقفال والنروي وغيرهم قولين : في الأصح يستحب ، وذكر الرازي ثلاثة أقوال :

أولها : لا يجوز ، والثاني : لا تبطل ، والثالث : يستحب . وقال المرني في مختصره : قال الشافعي عليه

السلام : إذا أحس الإمام برجل وهو راكع لم ينتظره ولكن صلاته خالصة لله . راجع : مختصر المرني (ص ٢٢) ،

الوسط (٦٩٦/٢) ، حلية العلماء باب صفة صلاة الجماعة (١٦٢/٢) ، المهذب باب صلاة الجماعة

(٦٩/١) ، المجموع مع المهذب باب صلاة الجماعة (٢٢٩/٤ - ٢٣٣) . انظر : قوانين الأحكام الشرعية

(ص ٦٩) ، شرح الزرقاني وبهامشه حاشية الباني (٧/٢) ، الكافي لاس مقدمة باب الجماعة (١٧٩/١) ،

المنبي (٢٣٦/٢) .

(١١) في سائر النسخ : [أبا بكر] ، الصواب ما اقتضاه من كتب السنة .

(١٢) ساقط من (ن) .

راكم وكبر^(١) عند باب المسجد فركع ومشى إلى الصف^(٢). فلو كان من عادة النبي ﷺ انتظار الداخل لم يسبق بالتكبير ويكثر المشي في الصلاة، ولكان النبي ﷺ يعلم أن ذلك لا يحتاج إليه، فلما قل له: «زادك الله حرصاً ولا تعد»^(٣) دل [ذلك]^(٤) على أنه لا ينتظره. ولأنه ركن من أركان الصلاة فلا ينتظر^(٥) الداخل، كالقيام والسجود ولأن من حكم الصلاة [أن]^(٦) يعمل خالصاً لله تعالى، ومتى طول الركوع ليبركه الداخل فقد أشرك معه غيره، وهذا لا يصح. ولأنه يسقط حق الحاضرين بالتطويل عليهم يستدرك حق الداخل، وهذا لا يجوز، أصله: إذا طول لتكثير^(٧) اجتماع الناس، ولا خلاف أنهم لو اجتمعوا في المسجد كره للإمام^(٨) تأخير الصلاة انتظاراً لبعض الجماعة، لما في ذلك من إسقاط حق الحاضرين، وهذا^(٩) المعنى موجود إذا انتظر في الصلاة.

٣٦٠٤ - احتجوا: بما روي أن النبي ﷺ كان يصلي وقد أجلس الحسن [عليه السلام]^(١٠) بين يديه، فلما سجد ركب الحسن^(١١) ظهره، فأطال السجود حتى نزل^(١٢)، فقيل له: إنك أطلت السجود، فقال^(١٣): «نعم، كان ابني ارتحلني، فأطلت السجود ليقضي وطره»^(١٤)، قالوا: فإذا جاز الانتظار لنزول الحسن فالانتظار لإدراك الصلاة أولى.

٣٦٠٥ - والجواب: أن النبي ﷺ [يجوز أن يكون]^(١٥) خاف على الحسن إن

(١) في (ن): [وليس].

(٢) حديث أبي بكره رواه البخاري في الصحيح في كتاب الأذان باب إذا ركع دون الصف (١/١٤٢)، وأبو داود بألفاظ متقاربة في باب الرجل يركع دون الصف (١/١٧٦)، والنسائي في كتاب الإمامة، في الركوع دون الصف (٢/١١٨)، وأخرجه أحمد في المسند بألفاظ متقاربة ومختلفة، في حديث أبي بكره: نفع بين الحربين كلمة ﷺ (٣٩/٥، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٠).

(٣) هنا جزء من حديث أبي بكره ﷺ الذي تقدم.

(٤) ساقط من (م)، (ع).

(٥) ساقط من (ع)، وفي (م): [لا مكانها].

(٦) في (م): (ع): [تكثير]، وفي (ن): [لتكثير].

(٧) في (م): [الإمام].

(٨) في (م)، (ع): [هذا] بدون العطف.

(٩) في (م)، (ع): [الحسين].

(١٠) ساقط من (ن).

(١١) في (م)، (ع): [ركع].

(١٢) في (م)، (ع): [قال].

(١٣) هذا الحديث، أخرجه أحمد في المسند من حديث عبد الله بن شعاد (٣/٤٩٣، ٤٩٤).

(١٤) ساقط من (ع).

إذا أحس الإمام بداحل لم يتطره ۸۳۹/۲

رفع رأسه من السجود أن يسقط فيستضر^(١) بذلك ، فطول حتى لا يلحقه ضرر ، ومثل هذا لا يمح . ولا يقال : إنه كان بأخذه بيده فينحيه ؛ لأنه يحوز أن يكون خاف إن تحرك لرفع يده سقط^(٢) ، أو يكون أراد أن^(٣) [لا يعمل]^(٤) عملا في الصلاة . ٣٦٠٦ - قالوا : فالتني ﷺ علل تطويل السجود بقضاء الوطر ولم يعلل بخوف^(٥) الضرر .

٣٦٠٧ - قلنا : لأنه إذا قضى وطره نزل^(٦) .

٣٦٠٨ - وقال : « إني لأسمع صوت الصبي يبكي فأتهجز ؛ لئلا تفتن^(٧) أمه بكائه^(٨) » .

٣٦٠٩ - والجواب : أن هذا فعل لإصلاح الصلاة ؛ لأن اللجنة إذا كانت تقرره^(٩) شغلت^(١٠) قلبه فلم يتمكن من فعل الصلاة ، وكذلك إذا بكى الصبي اهتم بكائه فاشتغل عن فعل الصلاة^(١١) . فصار ذلك مفعولا لإصلاح صلاته لا لمعنى في الغير^(١٢) . ٣٦١٠ - قالوا : روي^(١٣) أن النبي ﷺ أبصر رجلاً يصلي وحده فقال : « ألا رحل يتصدق على هذا فيصلّي معه^(١٤) » . فإذا استحلب له أن يصلي معه استحلب للإمام أن يتطره لتحصيل^(١٥) الفضيلة .

(١) في (ن) : [فيسر] ، وفي (م) ، (ع) : [فيستضر] .

(٢) في (ع) : [يسقط] . (٣) في (ع) : [أنه] .

(٤) في (ن) : [يعمل] . (٥) في (ن) : [لحرف] .

(٦) في (ن) : [ترك] . (٧) في (م) : [يفتن] .

(٨) الحديث رواه أنس ، وأخرجه مسلم (٣٤٢/١ ، ٣٤٣) ، والبخاري (٢٥٠/١) وغيرهما ، ورواه أبو

قناة ، وأخرجه البخاري (٢٥٠/١ ، ٢٩٦) ، والبيهقي في الكبرى (١١٨/٣) وغيرهما .

(٩) في (م) : [تقرره] ولكن بلا نقاط ، وفي (ع) بلا نقاط في الحرفين الأولين .

(١٠) في (ع) : [أشغلت] .

(١١) ما بين المكونتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرك في الهامش .

(١٢) في (ن) : [في التين] . (١٣) في (ص) : [يروي] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [غلصلي معه] . هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري في

باب في الجمع في المسجد مرتين (١٥٢/١) ، والحاكم في المستدرک في إقامة الجماعة في المسجد مرتين (٢٠٩/١) ،

والبيهقي في الكبرى باب في الجمع في المسجد مرتين (٦٨/٣ ، ٦٩) ، والدارمي في باب صلاة الجماعة في

مسجد قد صلى فيه مرة (٣١٨/١) ، والترمذي (٤٢٧/١ ، ٤٢٩) الحديث (٢٢٠) وأحمد في المسند

(١٥٠) في (م) ، (ع) : [لتحصيل] . (٨٥ ، ٦٤ ، ٤٥ ، ٥/٣) .

٣٦١١ - والجواب : أن استحباب الانتظار ليس بقول لأحد ، وإنما قال الشافعي : بأس بانتظاره ، وهذا لا يفيد الإباحة . ولأن هناك لا يؤدي إلى أن يفعل الصلاة لغير الله تعالى ، وفي مسألتنا يشرك في زيادة الفعل غير الله تعالى ، وهذا لا يجوز .

٣٦١٢ - قالوا : إذا صلى الإمام صلاة الخوف بالطائفة الأولى انتظر ^(١) الثانية ، وفي انتظار الثانية تطويل الصلاة .

٣٦١٣ - قلنا : عندنا لا ينتظر ^(٢) ، ولكنه يمضي في الصلاة فدركه ^(٣) الطائفة الثانية أين أدركته . ولأن انتظاره ثم لا يؤدي إلى تطويل ^(٤) على بعض المؤتمين .

٣٦١٤ - قالوا : إذا انتظر حصل لمن معه فضيلة الانتظار والثواب ، وحصل للداعل كمال الركعة ، وإذا لم ينتظر فانت الفضيلتان .

٣٦١٥ - قلنا : لا نسلم حصول الفضيلة ؛ لأنه إذا انتظره كره له ذلك ، وفي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة تفسد ^(٥) صلاته ، ولو سلمناه بطل بانتظاره الثاني والثالث .

(١) في (م) : [انتظره] .

(٢) في (م) : [يدركه] .

(٣) في (م) : [يفسد] .

(٤) في (م) : [لا ينتظره] .

(٥) في (م) ، (ع) : [إلى التطويل] .



تقديم الحر في الإمامة أولى من تقديم العبد

٣٦١٦ - قال أصحابنا : تقديم الحر في الإمامة أولى من تقديم العبد ^(١) .

٣٦١٧ - وقال الشافعي : هما سواء ^(٢) .

٣٦١٨ - لنا : أن المعنى في الإمامة تقديم من يؤدي تقديمه إلى تكثير ^(٣) الجماعة ، وهذا لا يوجد في العبد ؛ لأن الناس لم تجر ^(٤) عاداتهم / بتعظيم ^(٥) العبد ^(٦) ولا بتقديمهم ، فتقل الجماعة ، فصار تقديمهم كتقديم ^(٧) الجاهل على العالم ، والصغير على الكبير .

٣٦١٩ - والذي روي أن النبي ﷺ قال : « اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي مجرد ، ما أقام ^(٨) فيكم الصلاة » ^(٩) ، [فالمراد به : ولاية إلا مرة والحث على

(١) راجع : تحفة الفقهاء باب الإمامة (٢٢٩/١) ، بدائع الصنائع (١٥٧/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشمه الصابة ، باب الإمامة (٣٥٠/١) ، البناء ، باب الإمامة (٣٩١/٢ - ٣٩٣) ، حاشية ابن عابدين باب الإمامة (٣٩٢/١ ، ٣٩٣) .

(٢) راجع : الأم : إمامة العبد (١٦٥/١ ، ١٦٦) ، حلية العلماء باب صفة الأئمة (١٧٨/٢) ، المهذب باب صفة الأئمة (٩٩/١) ، المجموع مع للمهذب باب صفة الأئمة (٢٨٦/٤ ، ٢٩٠) . وقال مالك في المدونة : لا يكون العبد إماماً في مسجد الجماعة ولا مساجد العشار ولا الأعياد ، قال : ولا يصلي العبد بالقوم الجمعة . راجع : للمدونة في الصلاة خلف السكران والصبي والعبد والأعشى والإمام يصلي بغير رداء (٨٥/١) ، المتن (٢٣٦/١) ، الكافي (٢١٠/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ، ص ٦٧ ، شرح الرورقاني وبهاشمه حاشية الباني (١٤/٢) . راجع الكافي باب صفة الأئمة (١٨٧/١) ، المغني باب الإمامة (١٩٣/٢ ، ١٩٤) .

(٤) في (م) : لم يجز .

(٥) في (م) : ع) : بتقديم [، وفي (ص) : بتقديم] .

(٦) في (ن) : (ن) : كتحكم] .

(٧) في (ن) : (ن) : كتحكم] .

(٨) في (ن) : (ن) : ستقام] .

(٩) هذا الحديث أخرجه البخاري من حديث أنس ، عن النبي ﷺ في الصحيح في باب بدء الأذان وفي كتاب الأحكام (١٢٨/١ ، ٢٣٤/٢) ، ومسلم في الصحيح كتاب الأمانة (١٢٠/٢ ، ١٢١) ، وابن ماجه (٩٥٥/٢) للحديث (٢٨٦١) . أخرجه أحمد في مسند من حديث أم الحصين (٤٠٣ ، ٤٠٢/٦) . راجعه في تلخيص الحبير ، كتاب صلاة الجماعة (٣٤/٢) الحديث (٥٧٤) .

الطاعة ، دون التقديم في الصلاة ^(١) . ولأن عندنا إذا تقدم العبد فالمستحب أن لا يترك الصلاة خلفه لأجل الرق وعدم ^(٢) النسب ، وكلامنا على عادة الناس والحكمة التي تقع ^(٣) لهم . ولهذا ^(٤) إن المستحب للعربي أن لا يمتنع من تزويج غيره إذا كان من أهل الدين ، [وإن كان لو امتنع] ^(٥) كان له ذلك .

٣٦٢٠ - قالوا : روي أن عبيد الله بن عمير ^(٦) والمسور بن مخزومة وناس كثير كانوا يأتون عائشة ^(٧) فيؤمهم أبو عمرو ^(٨) مولاهما ^(٩) ، وكان صهيب يؤم الناس وهو عبد لأتس ، وصلى ابن عمر خلف عبد .

٣٦٢١ - والجواب : أن الصلاة خلفه جائزة غير ناقصة ، وإنما يستحب تقديم غيره ؛ لأن الناس يكرهون الصلاة خلفه فنقل ^(١٠) الجماعة [فلا حجة] ^(١١) فيما ذكروه . وقد حكوا عنا أن تقدم ولد الزنا في الإمامة لا يكره ، وهو غلط ^(١٢) ، والذي نقول ^(١٣) إنه يكره تقديمه ؛ لأن الناس يستنكفون من الصلاة وراءه فيؤدي ذلك إلى تقليل الجماعة .

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(٢) في (ن) : [وقد] .

(٣) في (م) : [يقع] .

(٤) في غير (ص) : [وهذا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [ولو كان امتنع] .

(٦) في (م) ، (ع) : [روي أن عبد الله بن عمر] وهذه الرواية موجودة في : الكبرى للبيهقي (٨٨/٣) ،

ومسند الشافعي (٥٤/١) ، وتلخيص الحبير (٤٣/٢) ، والأُم (١٦٥/١) .

(٧) قوله : [تخطبنا] ساقط من (ن) .

(٨) في غير (ص) : [أبو عمر] . والصواب ما في (ص) . واسمه ذكوان ، انظر ترجمته في : تاريخ

الكبير (٢٦١/٣) ، للفتني في سرد الكنى (٤٢٨/١) ، الجرح والتعديل (٤٥١/٣) ، الطبقات (٢٢٢/٤) ،

تهذيب التهذيب (١٩٠/٣) ، تهذيب الكمال (٥١٧/٨) ، الطبقات الكبرى (٢٩٥/٥) .

(٩) في (م) ، (ع) : [مولاهما أبو عمر] بالتقديم والتأخير .

(١٠) في (م) : [فيغل] .

(١١) ساقط من (م) ، (ع) ، وغير واضح في (ص) .

(١٢) قوله : [وهو غلط] مكرر في (ن) .



إمامة الأمامي

- ٣٦٢٢ - قال أصحابنا : لا تجوز ^(١) صلاة القارئ خلف الأمامي ^(٢) .
- ٣٦٢٣ - وقال الشافعي في أحد قوله : تجوز ^(٣) فيما خانت فيه الإمام ، ولا تجوز ^(٤) فيما يجهر . وخروج أصحابه قولاً ^(٥) آخر أنها جائزة بكل حال ^(٦) .
- ٣٦٢٤ - لنا : قوله ^(٧) : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » ^(٨) ، والأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده . ولأن القراءة شرط معتبر في الفرض والنفل ، فإذا عدم من جهة الإمام لم يلزمه ذلك الشرط الاقتداء به ، كالطهارة .
- ٣٦٢٥ - ولأن الإمام يتحمل القراءة عن المومئ في جميع الأحوال عندنا ، وعلى قول

(١) في (م) ، (ع) : [لا يجوز] .

(٢) راجع : كتاب الأصل باب صلاة الأمامي (١٨٥/١) ، مختصر الطحاوي : باب الإمامة ص ٣٣ المبسوط باب الحديث في الصلاة (١٨١/١) ، بدائع الصنائع فصل في شرائط الأركان (١٣٩/١) فتح القدير مع الهداية ، وبهامشه العاية (٣٦٦/١ ، ٣٦٧) ، الناية (٤٢٣/٢ ، ٤٢٤) ، مجمع الأنهر (١١١/١) ، حاشية ابن عابدين (٤٠٧/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [يجوز] .

(٤) في (ص) : [ولا يجوز] .

(٥) في (ص) ، (م) : [قول] .

(٦) قال النووي في المجموع - في بيان حكم اقتداء القارئ بالأمامي - : فقيه قولان صوصان وثالث مرجح أصحهما وهو الجديد : لا يصح الاقتداء به ، والقديم : إن كانت صلاة جهرية لم تصح ، وإن كانت سرية صحت ، والثالث : المخبر ، خرج أبو إسحاق المرزوي : يصح مطلقاً . راجع : الأم : إمامة من لا يحسن القراءة ويريد في القرآن (١٦٧/١) ، مختصر الزني ص ٢٩ الوسيط (٧٠١/٢) ، حلية العلماء (١٧٤/٢) ، فتح العزيز (٣١٨/٤) ، المجموع مع المهذب (٢٦٦/٤ ، ٢٦٧) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما - مثل قول الحنفية إنها لا تجوز . راجع : المدونة (٨٤/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢١٠/١) ، شرح الزرقاني (١١/٢) الإصحاح (١٥٢/١) ، الكافي لابن قدامة (١٨٣/١) ، المغني (١٩٥/٢ ، ١٩٦) .

(٧) هذا جزء من حديث أبي مسعود الأنصاري ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في تعليق باب إمامة العبد والمولى (١٢٨/١) ، ومسلم في الصحيح باب من أحق بالإمامة (٢٧٠/١) ، وأبو داود في باب من أحق بالإمامة (١٥٤/١) ، والنسائي باب من أحق بالإمامة (٧٦/٢) والبيهقي في الكبرى ، في باب اجعلوا أئمتكم خياركم (٩٠/٣) ، قال الربيعي : أخرجه الجماعة إلا البخاري . راجع تخريجه أيضاً في : مصابيح السنة باب الإمامة (٤٠٤/١) الحديث (٧٩٨) ، شرح السنة باب من هو أولى بالإمامة (٢٩٥/٣) الحديث (٨٣٣) ، نصب الرتبة باب الإمامة (٢٤/٢ ، ٢٥) ، الدراية ، باب الإمامة (١٦٨/١) الحديث (٢٠١) ، الهداية في ترميز أحاديث البداية ، الفصل الثاني : الإمامة (١٨٥/٣ ، ١٨٦) ، وتلخيص الحبير (٣٥/٢) الحديث (٥٢٦) .

مخالفتنا : إذا أدركه في الركوع ، والأمني ليس من أهل التحمل ، فلم يحز أن يكون إماماً له . ولأنها صفة للصلاة لا تجوز ^(١) إلا في حال العجز ، فلا يجوز أن يأتم به القادر ^(٢) ، أصله : المستحاضة إذا صلت بالطهارات .

٣٦٢٦ - ولا يلزم المتوضئ إذا صلى خلف المتيمم ؛ لأن عندنا في غير حال العجز ، كصلاة العبد والجائزة .

٣٦٢٧ - والدليل على إبطال القول الآخر : أن من لا يصح أن يكون إماماً في الصلاة التي [يجهر فيها بالقراءة لا يجوز أن يكون إماماً في الصلاة التي] ^(٣) يشر فيها بالقراءة ، كالمرأة إذا أئمت ^(٤) الرجال .

٣٦٢٨ - احتجوا : بأنه ركن من أركان الصلاة ، فالماجز عنه يصح أن يكون إماماً للقادر عليه ، كالقيام .

٣٦٢٩ - والجواب : أن القيام ليس بشرط في الصلاة بكل حال ، [بدلالة : أن الساقطة تجوز مع ترك [القيام] من غير ^(٥) عذر ، والقراءة شرط بكل حال] ^(٦) ، فلهذا اختلفا . ولأن الإمام يتحمل عن المؤتم القراءة ، فإذا لم يكن من أهل التحمل لم تصح ^(٧) إمامته ، ولا يتحمل عنه القيام ، فلذلك صححت إمامته وإن لم يقدر على القيام .

٣٦٣٠ - قالوا : لما جاز أندائهم ^(٨) المتطهر بالمتيمم وإن كان أكمل منه [جاز أن يأتم القارئ بالأمني وإن كان أكمل منه] ^(٩) .

٣٦٣١ - قلنا : هذا دعوى بغير علة . ولأن الإمام لا يتحمل الطهارة عن المؤتم فلم يعتبر اتفاقهما فيها ^(١٠) إذا كان كل واحد منهما لم يتعقب طهره ^(١١) حدث . ولما تحمل ^(١٢) القراءة عن المؤتم ، جاز أن يكون عجزه عن التحمل مانعاً من صحة الإمامة .

(١) في (م) ، (ع) : [لا يجوز] . (٢) في (ع) : [القارئ] .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [أئمت] .

(٥) في (م) : [يجوز] ، والريادة : من (م) ، (ع) ، وفي (ع) : [بغير] ، مكان : [من غير] .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ن) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٧) في (م) : [لم يصح] . (٨) في (م) : [أن يتم] .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ن) .

(١٠) نسط : [فيها] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه في الهامش .

(١١) في (ن) : [طهره] . (١٢) في (د) : [ولا لم يحمل] .



حكم صلاة القارئ خلف الأُمي

- ٣٦٣٢ - قال أبو حنيفة : إذا اقتدى القارئ بالأُمي فسدت صلاتهما .
- ٣٦٣٣ - وقال أبو يوسف ومحمد : صلاة الإمام جائزة ^(١) ، وبه قال الشافعي ^(٢) .
- ٣٦٣٤ - لأبي حنيفة : أن الإمام قادر على أداء صلاته [بقراءة بأن يُقدِّم المؤتم ، فإذا تقدم فقد ترك القراءة في صلاته] ^(٣) مع القدرة ، فصار كالقارئ ^(٤) إذا تركها . ولا يلزم على هذا أن لا تجوز ^(٥) صلاته بحال ؛ لأنه يجد في البلد أئمة يقرءون ؛ لأن من أصحابنا من التزم ذلك فقال : إذا لم يلحقه مشقة في الصلاة معهم لم تجز ^(٦) صلاته ، ومنهم من قل : إذا لم يكن معه في المسجد لم يلزمه ذلك ؛ لأن في تتبع ^(٧) المساجد مشقة ، وقد يلزم مع القرب ما لا يلزم مع البعد ؛ بدلالة أن من عدم الماء ومع رفيقه بحضرته ماء لم ييسم حتى يطلبه ، ولو كان بعيداً منه لم يلزمه طلبه ، وكذلك الإمام في المسجد إذا كبر للحمعة وليس في المسجد أحد فيكبر المؤتمون ^(٨) بتكبيره خارج المسجد لم تنعقد الجمعة ، ولو كانوا في المسجد انعقدت ، فاختلف حكم المسجد وما سواه .
- ٣٦٣٥ - ولا يقال : فعلى هذا يجب بأن لا تفسد ^(٩) صلاته إلا بعد العلم بأن ^(١٠) المأموم قارئ .

٣٦٣٦ - قلنا : من أصحابنا من قال ذلك ، ومنهم من قال : لا يعتبر ^(١١) ذلك ؛ لأنه إذا كان قادراً لم يعتبر علمه بالقدرة ، كما لو كان قارئاً ففسي أنه يحسن القراءة .

(١) راجع مصادر المسألة السابقة .

(٢) قال النووي في المجموع : إذا صلى القارئ خلف أُمي بطلت صلاة المأموم . راجع مصادر المسألة السابقة ، والمجموع (٢٩٨/٤) . وقال مالك مثل قول أبي حنيفة - : تبطل صلاتهما . وفي المدونة : إذا صلى الإمام يقوم حرك القراءة انتقضت صلاته وصلاة من خلفه . راجع : المدونة (٨٤/١) ، وشرح الزرقاني وبهائمه حاشية الباني (١١/٢) . وقال أحمد وأصحابه مثل قول الشافعي : تبطل صلاة القارئ وتصح صلاة الأُمي . راجع مصادر المسألة السابقة .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ن) : [يجوز] .

(٥) في (ع) : [كالتقدير] .

(٦) في (ن) : [منع] .

(٧) في (م) : [لم يجز] .

(٨) في (م) : [لا يفسد] .

(٩) في (م) ، (ع) : [للمؤتم] .

(١٠) في (ن) : [كان] سكان : [بأن] .

(١١) في (ن) : [كان] سكان : [بأن] .

٣٦٣٧ - ولا يقال : فيجب على أصلكم أنه لا يصح دخوله معه ^(١) حتى يديه ، لأن صلاته تفسد ^(٢) بمشاركته ؛ لأننا كذلك نقول . ولا يقال : إن طهارة الإمام عديم طهارة المؤتم ، ولو صلى المنيهم بالتوضي جاز ، ولا يجعل كأن المؤتم صلى بالمنيم مع القدرة على الماء ؛ وذلك لأن عدم طهارة الإمام عندنا كعدم طهارة المؤتم ، وكذلك يصح الاقتداء ، ولستنا نجعل طهارة الإمام كطهارة ^(٣) المؤتم ؛ بدلالة أن المحدث إذا صلى خلف للتوضي لا يجوز . ولأن القارئ والأمني يتساويان ^(٤) في فرض التسمية ، وإنما يختلفان في القراءة ، فصح دخوله معه وقد التزم صحيح ^(٥) صلاته ، ومن شرطها القراءة ، ومن التزم القراءة فلم يأت بها بطلت صلاته ، كمن لزمه فلم يأت بها . ولأنه كيف تلزمه ^(٦) بالتزامه وهو لا يقدر عليها ؛ وذلك ^(٧) لأن الله تعالى لا يوجب عليه ما لا يقدر على ^(٨) فعله ، ويصح أن يلزم نفسه ما لا يقدر على فعله ، كمن أزم ^(٩) نفسه ^(١٠) ألف حجة ، وكمن دخل في الصلاة قبل طلوع الشمس وفي آخر مدة المسح .

٣٦٣٨ - ولا يقال : لو صح دخوله لوجب ^(١١) عليه القضاء ، وقد قال في الأصل : لا يلزمه القضاء ؛ وذلك لأنه أوجب على نفسه صلاة بغير قراءة ، وقد قال رفر ^(١٢) : إن من نذر ذلك لم يلزمه بنذره شيء ، وليس عن أبي حنيفة خلافه .

٣٦٣٩ - ويجوز أن يقال بوجوب القضاء ويجعل الذي في الأصل ^(١٣) قولهما .

٣٦٤٠ - وقد يقال : في الأصل : إذا اتقى لم يقصر . وهنا صحة الدخول . ولا يقال : لو صح دخوله لكان إذا ضحك يجب عليه الوضوء وقد قالوا : إن ذلك لا يلزمه ؛ وذلك أن دخوله يصح [ويفسد تحريره] ^(١٤) عقيب الدخول ، فيصادف

(١) في (ن) ، (ع) : [معكم] .

(٢) في (م) ، (ع) : [يفسد] .

(٣) في (ن) : [طهارة] .

(٤) في (م) ، (ع) : [يتساويان] .

(٥) في (ن) : [تصحيح] .

(٦) في (م) ، (ع) ، (ن) : [وذلك] .

(٧) في (ن) : [أوجب] .

(٨) في (ن) : [أو وجب] .

(٩) في (ن) : [نفسه] .

(١٠) لفظ : [سقط من (ن)] .

(١١) هو ابن الهذيل بن قيس البصري ، صاحب الإمام أبي حنيفة وأتبع أصحابه ، إمام من أئمة المسلمين وعلم من أعلامهم ، كان ثقة مأمونا في الحديث . توفي ^(١٢) بالبصرة ، سنة ثمان وخمسين ومائة ، عن عمر ثمان وأربعين سنة . (راجع ترجمته في ميزان الاعتدال ٧١/٢ ، الجواهر المضئية ٢٠٧/٢ - ٢٠٩ ، الفتاوى الهية من ٧٥ - ٧٧) .

(١٣) في (ن) : [ويجعل الأصل] .

(١٤) في (ع) : [تحريره ويفسد] .

الضحك الصلاة وقد خرج منها ، فلا يجب الوضوء .

٣٦٤٩ - ولا يقال : إن تساويهما في التحريم لا يوجب صحة الدخول إذا اختلفا في شرائط الصلاة ؛ لأن القادر على الركوع والسجود إذا دخل في صلاة القادر على القيام العاجز عن الركوع لم يصح دخوله وإن ^(١) كانا ^(٢) يتساويان في فرض التحريم والقيام ؛ وذلك لأن القيام غير واجب على من عجز عن الركوع ، فإذا فعله فهو متطوع به ، فلا يصح الاقتداء ، كالمفترض خلف المتفعل . ولا يقال : فعلى هذا إذا دخل في الآخرين ^(٣) وجب أن لا تقصد ^(٤) صلاته ؛ لأن الإمام لا يتحمل عنه ؛ وذلك لأن هذه الحالة من أحوال التحمل ؛ بدلالة أن الإمام لو لم يقرأ ^(٥) في الأولين وجبت عليه في الآخرين وتحملها عن المؤتم ، فصار ذلك كالابتداء . ولا يقال : فإذا دخل في التشهد وجب أن لا تقصد ^(٦) ؛ لأنه لم يبق حال للتحمل ؛ وذلك لأن دخوله معه لما لم يصح - لتعلم التحمل [الذي] ^(٧) هو شرط في الجملة - أوجب ذلك اختلاف فرضهما ، فصار كما لو تعلم ^(٨) سورة في هذه الحال ، بطلت صلاته وإن لم يكن الخلل محلاً لها . ولأنهما اشتركا في صلاة وجبت فيها القراءة ^(٩) ، فإذا تركها الإمام لم تصح صلاته ، كما لو كان قارئاً .

٣٦٤٢ - احتجوا : بأن كل من صحت صلاته إذا كان ^(١٠) منفرداً فإذا لم من لا يصح أن يكون إماماً له ^(١١) لم تبطل صلاته ، كالمرأة إذا أتت الرجال .

٣٦٤٣ - والجواب ^(١٢) أن الرجل لا يتحمل عن المرأة فرضاً عن القراءة ، فإذا تقدمت عليه فقد أتت بشروط صلاتها ، فلا تبطل ^(١٣) بطلان الاقتداء . وفي مسائلنا الإمام ^(١٤) يتحمل القراءة باتفاق ، فإذا لم بأتم بها بطلت صلاته ، كما لو لزمته .

-
- (١) في غير (ص) : [فإن] .
 (٢) في (م) ، (ع) : [الآخرين] .
 (٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [لو انفرد] .
 (٤) في (م) ، (ع) : [بقصد] .
 (٥) الزيادة من (ن) .
 (٦) في (ن) ، (ع) ، (م) : [وجبت القراءة فيها] .
 (٧) في (ن) : [يعلم] .
 (٨) قوله : [إذا كان] ساقط من (ع) .
 (٩) في (م) ، (د) ، (ع) : [الجواب] بدون المطف .
 (١٠) في (م) ، (ع) : [يبطل] .
 (١١) في (م) ، (ع) : [أن الإمام] بزيادة [أن] .

- ٣٦٤٤ - قالوا : كل من صح أن يأتيه بغيره فإذا أمه لم تبطل صلاته ، كالقائم بالقاعد .
- ٣٦٤٥ - قلنا : هذا ليس بصحيح ؛ لأن جواز الاقتداء لا يستدل ^(١) به على جواز الصلاة إذا كان إماماً ؛ ألا ترى ^(٢) أن المرأة يجوز أن تقتدي ^(٣) في الجمعة ، ولو ^(٤) أمت لم يصح . ولأن القائم والقاعد يختلفان [في القيام ، وعدم المشاركة فيه لا يمنع الاقتداء ، وفي مسائلنا] ^(٥) في القراءة وعدمها يؤثر في صلاة ^(٦) المؤتم ، فجاز أن يؤثر في صلاة الإمام إذا التزمها .
- ٣٦٤٦ - قالوا : الفساد يتعدى من صلاة الإمام إلى صلاة المؤتم ، ولا يتعدى من صلاة المؤتم إلى صلاة الإمام ، كما لو صلى المتوضئ بالحدث .
- ٣٦٤٧ - قلنا : لم يتعد الفساد عندنا من صلاة المؤتم ، ولكن لأن الإمام ترك شرعاً يقدر على أدائه والتزم ما عجز عنه .

(١) في (م) ، (ع) : [يستدل] ، مكان : [لا يستدل] .
 (٢) في (ص) : [ألا ترى] .
 (٣) في (م) ، (ن) : [يقتدي] .
 (٤) في (ن) : [فلو] .
 (٥) الزيادة من (ن) .
 (٦) لفظ : [صلاة] ساقط من (ع) .



إذا صلى الكافر في جماعة حكم بإسلامه

٣٦٤٨ - قال أصحابنا : إذا صلى الكافر في جماعة / حكم بإسلامه . وذكر الطحاوي في الاختلاف ^(١) عن محمد أنه إذا صلى في مسجد حكم بإسلامه وإن كان مفردا ، قال : ولم يَخْلُكْ خلافا ^(٢) .

٣٦٤٩ - وقال الشافعي : لا يكون إسلاما ^(٣) .

٣٦٥٠ - لنا : قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَسْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ ^(٤) الآية ^(٥) ، فلا يخلو ^(٦) [إما] ^(٧) أن يكون حقيقة العمارة أو فعل الصلاة ، ولا يجوز أن يكون المراد ^(٨) الأول لأن ذلك لا يكون إيمانا ^(٩) بالاتفاق ، فلم يبق إلا الثاني .

٣٦٥١ - وقد روى جابر أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم [الرجل] يلزم المسجد فاشهدوا له بالإيمان ، لأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّمَا يَسْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِمَّنْ هُوَ أَقْوَمُ ﴾ ^(١٠) » .

(١) لعل المراد به : [كتاب اختلاف الفقهاء] للطحاوي . يوجد منه الجزء الثاني بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٤٧) نقه حنفي ، وطبع منه في إسلام آباد معهد الأبحاث الإسلامية من [كتاب الصرف] إلى آخر [كتاب القضاء والشهادات] بتحقيق الدكتور محمد صغير حسن المصري .

(٢) قال السرخسي : وأما إذا صلى وحده لم يحكم بإسلامه . راجع : كتاب السير الكبير باب الإسلام (١٥٤/١ ، ١٥٥) ، الحنيس والمزيد باب في الصلاة بالجماعة ، فصل فيمن يصلح إماما ومن لا يصلح (٤٠٩/٢) مسألة (٦٣٣) ، التوازل ، حاشية ابن عابدين كتاب الصلاة (٢٤٦/١) .

(٣) قال الشافعي في الأم : ولم تكن صلاته إسلاما له إذا لم يكن تكلم بالإسلام قبل الصلاة . اهـ . وبه قال الأوزاعي ومالك وأبو ثور ووداد . راجع : الأم إمامة الكافر (١٦٨/١) ، مختصر الزني (ص ٢٢) ، حلية العلماء (١٦٩/٢) ، المجموع مع المذهب (٢٥٠/٤ - ٢٥٣) . وانظر : المقدمات الممهدة لابن رشد كتاب الصلاة (١٤٢/١) ، وفي ذيل المدونة (١٦٤/١ ، ١٦٥) ، شرح الزرقاني وبهامشه حاشية البتي (٩/٢) ، الإنصاح (١٥٥/١) ، المغني (٢٠١/٢) .

(٤) زاد في (٥) : [من آمن بالله] . سورة التوبة : الآية ١٨ .

(٥) ساقط من (٥) ، (ع) .

(٦) في (٦) : [فلا يخلو] .

(٧) في (٨) : [أراد] .

(٨) ساقط من (٨) ، (ع) .

(٩) في (٩) : [إيمانا] .

(١٠) أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة التوبة (٢٧٧/٥) الحديث (٣٠٩٣) ، وابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات ، باب لزوم نفاذه وانتظار الصلاة (٢٦٢/١) .

٣٦٥٢ - ولا يقال : إن الله تعالى ذكر إقامة الصلاة بعد الحكم بالإيمان . فتن
﴿ إِنَّمَا يَسْمُرُ مَسَكِدَ اللَّهِ مَنْ مَاتَ بِاللَّهِ ﴾ [١١] ثم عطف عليه قوله (١٢) ﴿ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ﴾ ؛ وذلك لأن العبرة إذا ثبت أن المراد بها الصلاة ، فكأنه قال . إنما يعمر
بالصلاة المؤمن المقيم للصلاة ، [وهذا] (١٣) غير ممتنع ، وبديل عليه حديث أنس بن
النبسي رضي الله عنه قال : « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما
علينا » (١٤) .

٣٦٥٣ - قالوا : لا نسلم أنه يصلي صلاتنا إلا بعد تقديم الإيمان .

٣٦٥٤ - قلنا : الخبر يقتضي أن صلاتنا يعلم بها الإيمان ، كما لو قال قائل : فهو
شجاع ، دل للقاتل على الشجاعة (١٥) وإن [لم] (١٦) يتقدم العلم بوجوده . وبديل عنه
قوله رضي الله عنه (١٧) : « نهي عن قتل المسلمين » (١٨) . وروي أن النبي صلى الله عليه وآله أنفذ أبا بكر إلى
رجل فأمره بقتله ، فرأه يصلي (١٩) فرجع ، ثم أمر عمر ، فلما رآه يصلي رجع ، ثم أمر

= الحديث (٨٠٢) ، وابن خزيمة في صحيحه في باب الشهادة بالإيمان لعلم المساجد بإتيانها بالصلاة بها
(٣٧٩/٢) الحديث (١٥٠٢) ، وأحمد في المسند (٦٨/٣ ، ٧٦) ، والحاكم في المستدرک في كتاب
الصلاة ، في بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة (٢١٣ ، ٢١٢/١) ، والبيهقي في
الکبرى في كتاب الصلاة ، باب فضل المساجد وفضل عمارتها بالصلاة فيها وانتظار الصلاة بها (٦٦/٣) .
(١) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرکه المصنف في الهامش .
(٢) في (ن) : [قوله رضي الله عنه] .

(٣) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرکه المصنف في الهامش .
(٤) حديث أنس أخرجه البخاري في الصحيح في رواية عن حميد في كتاب الصلاة ، باب فضل استقبال
القبة يستقبل بأطراف وجهه (٨١/١) ، والنسائي في كتاب الإيمان وشراعه ، صفة المسلم (١٠٥/٨) ،
والطحاوي في كتاب السير ، باب ما يكون الرجل به مسلماً (٢١٥/٣) ، النسائي في الإيمان باب على ما
يقاتل الناس (١٠٩/٨) .

(٥) هكذا في كل النسخ ، ولعل هناك سقطاً ، يمكن تقديره هكذا : [لو قال قائل : من قتل الأسد فهو
شجاع دل للقاتل على الشجاعة ..] ، والله أعلم .

(٦) ساقط من (ن) .

(٧) في (م) : [رضي الله عنه] .

(٨) حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود من طريق الأوزاعي في كتاب الأدب باب الحكم على المخش (٦٢٢/٢) ،
والدارقطني في كتاب اسمعدين في آخر باب التشديد في ترك الصلاة وكفر من تركها وأنهى عن قتل عظمته
(٥٥/٢) الحديث (٩) . وحديث أنس بن مالك أخرجه ابن عدي في الكنايل من طريق عامر بن عبد الله
ابن يساف (٨٥/٥) الترجمة (١٢٦٢/٢٩٥) ، وقال في آخر ترجمته : ومع ضعفه يكتب حديثه .
(٩) في (م) ، (ع) : [صلى] .

عثمان فرجع ، ولم ينكر عليهم ^(١) ، فدل على أن [فعل الصلاة يستدل بها على الإيمان ، فحوزوا أنه ^(٢) يكون تجدد بعد أمره ^(٣) ما لم يعلمه ، علولا أن] ^(٤) الصلاة يستدل بها لأنكر ^(٥) عليهم [عدم] ^(٦) فعل المأمور به .

٣٦٥٥ - ولا يقال : روي في الخبر أنه أمر عليًا بقتله فرأه يصلي فقتله ؛ لأنه استدل بترك الأمر بالقتل على أنه ^(٧) عرف من حاله ما يوجب القتل مع إظهار الإسلام . ولأنه عبادة على الدين يستدل بها على ^(٨) الإسلام فيمن لم يعلم منه الكفر ، فاستدل بها على الإسلام فيمن يعلم منه الكفر ، كالشهادتين .

٣٦٥٦ - ولأنها عبادة تختص ^(٩) بشرعا ، أتى بها على أكمل صفاتها ، فاستدل بها على الإسلام ، كالشهادتين . ولا يلزم سجدة التلاوة ؛ لأن الطحاوي ذكر أنه يصير مسلما ، واستدل [على ذلك] ^(١٠) بخبر خالد بن الوليد . ولا يلزم [إذا حج ؛ لأن محمداً قال : لو تجرد وأحرم وطاف كان مسلما .

٣٦٥٧ - ولا يلزم [^(١١) إذا صام ؛ لأن الصوم لا يختص بشريعتنا . ولا يلزم إذا أدى الزكاة ؛ لأن الصدقة لا تختص ^(١٢) بشرعنا ، فإن ^(١٣) أخرج شاة من خمس من الإبل وقال : أنا أدبتها زكاة ، صار مسلما .

٣٦٥٨ - ولا يلزم إذا صلى [منفردا ؛ لأن محمداً قال : إذا كان في المسجد كان مسلما .

٣٦٥٩ - ولا يلزم إذا صلى [^(١٤) في غير المسجد ؛] لأنه [^(١٥) لم يأت

(١) في (ص) : [على أحد منهم] . هذا حديث أخرجه الدارقطني من طريق موسى بن عبيدة في كتاب الميوس في آخر باب التشديد في ترك الصلاة وكفر من تركها ونهني عن قتل فاعلها (٥٤/٢) الحديث (٧) .

(٢) في (ن) : [أن] .

(٣) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(٤) في (م) ، (ع) : [أنكر] . (٥) زيادة اقتضاها النص .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [عن] . (٧) في (م) : [يختص] .

(٨) الزيادة من (ن) .

(٩) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(١٠) في (م) : [لا يختص] . (١١) في (ن) : [وإن] .

(١٢) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(١٣) ساقط من (ع) .

بالصلاة^(١) على أكمل صفاتها^(٢) ، فصار كمن أتى بالشهادتين ولم يقرأ من الشراء . فلما لم يأت بها بكمالها لم يكن مسلماً .

٣٦٦٠ - ولا يلزم إذا تيمم ؛ لأننا لا نعرف فيه رواية . ولأن إطلاق العبادة [لا يتناولها]^(٣) ، وليس له حال كمال .

٣٦٦١ - ولا يقال : إن الوصف لا يسلم في الأصل ؛ لأن الشهادتين نفس الإسلام ، فكيف يقال : يستدل بها على الإسلام ؛ وذلك لأن الإسلام يقع بالاعتقاد . والشهادة لظاهر المعتقد ودلالة عليه .

٣٦٦٢ - فإن قالوا : إنه لا يكون^(٤) مسلماً باللفظ .

٣٦٦٣ - قلنا : في الحكم ، فوجب أن يحكم بإسلامه .

٣٦٦٤ - قالوا : المعنى [في]^(٥) الشهادة^(٦) أنه لو أتى بها منفرداً كان مسلماً ، ولما كانت الصلاة لو أتى [بها]^(٧) منفرداً لم يكن مسلماً ، فكذلك^(٨) في الجماعة .

٣٦٦٥ - قلنا : هذا غير مسلم على رواية محمد ، ثم هو غير صحيح ؛ لأن [صلاة]^(٩) المنفرد لا يختص بشرعنا ؛ ألا ترى أنهم يصلون ويركعون ويسجلون ، وقد تنفق^(١٠) القبيلتان أو تشبه^(١١) عليهم فيصلون إلى قبيلتنا . والجماعة تختص^(١٢) بشرعنا . ولأن الكفر والإسلام طريقهما الاعتقاد ، فإذا جاز أن يحكم له بالكفر بفعله وإن كان قادراً على القول [جاز أن يحكم له بالإسلام] بفعله^(١٣) وإن كان قادراً على القول^(١٤) . ولأن الكفر والإسلام كل واحد منهما يعاقب الآخر ، فجرت مجرى واحداً . ولأن الإسلام متضمن الأفعال والأقوال ، فإذا جاز أن يحكم

(١) في (ن) : [بالعبادة] .

(٢) في (م) : [صلاتها] .

(٣) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش .

(٤) في (م) : [أنه يكون] .

(٥) زيادة من (ن) ، (ع) .

(٦) في (ن) : [الشهادتين] .

(٧) ساقط من (م) .

(٨) في (ن) : [كذلك] .

(٩) ساقط من (ن) .

(١٠) في (م) ، (ع) : [يتفق] .

(١١) في (ع) : [وتشبه] ، وفي (م) : [ويشبه] .

(١٢) في (م) : [يختص] .

(١٣) ساقط من (ن) .

(١٤) ما بين المكونين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش .

(١٥) في (م) : [لأن] بدون المطف .

بِأَنَّ صَليَّ الْكَافِرِ فِي جَمَاعَةٍ حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ ۝ ۸۵۳/۲

الإنسان^(١) [بحكم الإسلام]^(٢) بما طريقه الأقوال جاز بما طريقه الأفعال ، وإن كان قادراً على القول .

٣٩٦٦ - احتجوا : بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ »^(٣) ، وهذا يقتضي وجوب قتلهم - وإن صلوا - ما لم يأتوا بالشهادة .

٣٩٦٧ - والجواب : أنه صلى الله عليه وسلم ذكر أمر الله تعالى بالقتل ، وذلك لا يكون إلا فيمن يقطع بوجوب^(٤) قتاله ، ومن صلى لا يقطع^(٥) بوجوب قتاله ، ولا يطلق عليه الأمر . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ما يسقط به القتل في حال المقاتلة^(٦) وذلك يكون بالشهادة ؛ لأنها توجد^(٧) في العادة حال القتال ، فأما الصلاة فيبعد^(٨) وجودها^(٩) مع القتال ، فلذلك لم يذكرها . ولأنه أسقط القتل بالشهادة لأنها تدل على الإسلام ، فصار ذلك نبيها على حصول الإسلام بما هو أبلغ منها في الدلالة . وفعل الصلاة في الجماعة أبلغ في الدلالة على الإسلام من الشهادة ، فكان السقوط^(١٠) بها أولى . ولأن هنا الخير قد دس على سقوط القتل بالصلاة ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ » يدل على سقوط القتل بالصلاة ، فيجمع بين الخبرين . ولأن^(١١) خبرهم يفيد وجوب القتال ، وعندنا أن من صلى وأقام على كفره صار مرتدّاً ووجب قتاله ، فقد قلنا بموجب الخبر .

٣٩٦٨ - احتجوا : بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أنفذ أبا بكر وأمره بقتل رجل . وقد جعلنا هذا الخبر دلالة لنا ، ولا دلالة لهم فيه ؛ لأنه لم ينقل أنه كان يصلي في المسجد ولا الجماعة .

(١) في (م) : [الإسلام] .

(٢) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٣) حديث عمر بن الخطاب رواه البخاري في الصحيح من طريق عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود باب وجوب الزكاة وفي باب قول الله تعالى : ﴿ كَاتِبْتُمْ شُرُكَةَ بَيْنِهِمْ ﴾ (٢٤٣/١ ، ١٩٦/٢ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢) ، وسلم في الصحيح في كتاب الإيمان (٢٩/١ ، ٣٠) ، وأبو داود في كتاب الزكاة (٣٨٩/١) .

(٤) في (م) ، (ع) : [يدخل] . (٥) في (ع) : [لا يكون يقطع] .

(٦) في (ن) : [المقاتلة] . (٧) في (ن) : [تكون] .

(٨) في (ص) ، (م) ، (ع) : [فيبعد حال] .

(٩) في (ع) : [وجوبها] . (١٠) في (ع) : [القتل] .

(١١) في (ع) : [ولا] .

٣٦٦٩ - قالوا : كل ما لا يحكم به بإسلامه إذا فعله منفردًا فكذلك في الجماعة^(١) .
كالجهاد .

٣٦٧٠ - قلنا : هذا الوصف غير مسلم على ما ذكرناه عن محمد ، والمسلم في الجهاد أنه لا يختص بالإسلام ، فلم يستدل به عليه ، ولما كانت الصلاة بالصفة التي نعتبرها تختص^(٢) بالإسلام^(٣) جاز أن يدل عليه .

٣٦٧١ - قالوا : كل ما لم يحكم بكفره بتركه لم يحكم له بالإسلام بفعله ؛ كالصوم .
٣٦٧٢ - قلنا : يبطل^(٤) بترك الشهادتين ؛ لأنه^(٥) لا يصير به كافراً وإن صر مسلماً بفعله ، وإنما يصير كافراً بجحوده للشهادتين^(٦) ، وكذلك متى جحد الصلاة كان كافراً ، فلا فرق بينهما . ثم المعنى في الصوم أنه لا يختص بالإسلام ؛ ألا ترى أن الكفار يصومون كما نصوم ، وقد يوافق صومهم رمضان [فلم يجز أن يستدل به على الإسلام]^(٧) وهو غير مختص .

٣٦٧٣ - ولا يقال : إن الصوم بنية^(٨) من الليل يختص بشرعنا ؛ لأن الآية لا تعلمها^(٩) ، وقولهم فيها غير مقبول .

٣٦٧٤ - قالوا : فريضة لا تستدام^(١٠) مع الحدث ، فوجب أن لا يحكم بإسلام بها ، كالطهارة .

٣٦٧٥ - قلنا : الوصف غير مسلم ؛ لأن الصلاة تستدام^(١١) مع الحدث فيمن^(١٢) سبقه الحدث ، والمستحاضة ومن لا يجد ماء ولا تراباً عندهم . والمعنى في الطهارة أنها لا تختص^(١٣) بشرعنا ؛ لأن غسل الأعضاء قد يتفق في^(١٤) جميع الناس للنظافة . ولأنها من توابع العبادات^(١٥) ، والشيء إنما يستدل عليه بالمقصود من فروعه دون التبع .

(١) في (م) : [في جماعة] ، وفي (ع) : [جماعة في] .

(٢) في (م) ، (ع) : [يصيرها يختص] . (٣) في (ص) : [بإسلام] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يبطل] . (٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فإنه] .

(٦) في (ن) : [بجحود الشهادتين] .

(٧) ما بين المكروفين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من سلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٨) في (م) ، (ع) : [نية] .

(٩) في غير (ص) : [يعلمها] ، وفي (ص) بغير نقاط .

(١٠) في (م) : [لا يستدام] . (١١) في (م) : [يستدام] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [فمن] . (١٣) في (م) : [لا يختص] .

(١٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [من] . (١٥) في (ع) : [للعبادة] .



إن افتتح الصلاة وحده ، ثم اتبع الإمام لم يجز إلا أن يستأنف التكبير

٣٦٧٦ - قال أصحابنا : إن افتتح الصلاة وحده ثم اتبع الإمام لم يجز إلا أن يستأنف التكبير ^(١) .

٣٦٧٧ - وقال الشافعي : يجوز من [غير] تكبير . واختلف أصحابه ؛ فمنهم من قال : يجوز ذلك ما لم يركع ، فإن ركع لم يجز ، ومنهم من قال : يجوز بعد الركوع ^(٢) .

٣٦٧٨ - لنا : قوله **التكبير** : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا على أئمتكم » ، وقال : « فإذا تكبر فكبروا » ^(٣) ، وهذا يعني تقديم ^(٤) التكبير . ولأنه ركن سبق به الإمام فلم يعتد له به من غير عذر ، كما لو ركع قبل ركوعه .

٣٦٧٩ - ولا يلزم إذا أحدث الإمام فاستخلف مسبقاً أنه يصير إماماً له وقد ^(٥) سبق بأركان ؛ لأن هناك عذراً ^(٦) في الاستخلاف . ولأنه تقدم ^(٨) على الإمام

(١) راجع : الأصل باب افتتاح الصلاة وما يصنع الإمام (١٦/١ ، ١٧) ، بدائع الصالح فصل في شرائط الأركان (١٣٨/١) .

(٢) قال أبو إسحاق الشيرازي في المذهب : ومن أصحابنا من قال : إن كان قد ركع في حال الانفراد لم يجز قولاً واحداً ؛ لأنه يصير ترتيب صلاته بالمناجاة . راجع تفصيل المسألة في : مختصر المزني (ص ٢٣) ، الوسيط الباب الثالث ، في شرائط القدوة (٧١٤/٢) ، حلية العلماء باب صلاة الجماعة (١٥٧/٢ ، ١٥٨) ، المهذب باب صلاة الجماعة (٩٤/١) ، المجموع مع المذهب باب صلاة الجماعة (٢٠٨/٤ - ٢١٠) . راجع المدونة فيمن دخل مع الإمام في الصلاة فسي تكبيرة الافتتاح (٦٧/١) ، المتقى : ما يفعل من وقع رأسه قبل الإمام (١٧٢/١) ، قوانين الأحكام الشرعية الباب السابع ، في الإمامة والجماعة (ص ٦٨) ، شرح الررقتي فصل في حكم صلاة الجماعة (٨/٢) ، الكافي لأمن قلامة باب الجماعة (١٧٧/١) ، النسي (٢٣٢/٢ ، ٢٣٣) .

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٧٢) ، وفي مسألة (١١٤) ، وكرد في مسألة (١٦٨) .

(٥) في (٥) : [تقدم] .

(٦) في (٥) ، (٤) : [قدرا] ، وفي (٥) : [عذر] .

(٨) في (٥) : [يقدم] .

بالتكبير ، فصار كما لو كانا ^(١) في المسجد فسبقه بالتكبير .

٣٦٨٠ - ولا يلزم المسبوق ؛ لأننا سويتنا بين من لم يكن في المسجد إمامه و [من] ^(٢) في المسجد ، وهما مستويان ^(٣) عندنا في المسبوق . ولأن ^(٤) صلاة الجماعة والأفراد مختلفان ؛ بدلالة أن إحداهما يتحمل فيها القراءة والأخرى لا يتحمل ، وبأنّي المفرد بالجماعة والسورة ويجهز ، ويتحمل سجود السهو عن المؤتم ويسقط حكم سهوه . والصلاتان المختلفتان لا يخرج من إحداهما ^(٥) إلى الأخرى بمجرد نيته ، كالظهور والجمعة ، والظهور والعصر .

٣٦٨١ - احتجوا : بما روي أن النبي ﷺ استخلف أبا بكر [ﷺ] ^(٦) في الصلاة ^(٧) ثم خرج فأتم أبا بكر وهو قاعد ، وأتم ^(٨) أبو بكر الناس وهو قائم ، فخرج أبو بكر من الإمامة وصار مأموماً ^(٩) .

٣٦٨٢ - والجواب : أن أبا بكر [ﷺ] ^(١٠) انتقل من حال ^(١١) الإمامة إلى [حال] ^(١٢) الانتماء ^(١٣) بعذر ، وهو أنه لم يجز أن يتقدم على رسول الله ﷺ ، وهذا غير ممتنع عندنا ^(١٤) ، كما لو سبق الإمام الحدث . والخلاف في الانتقال من الانفراد إلى الجماعة بغير عذر ، وهذا ليس في الخبر ^(١٥) .

٣٦٨٣ - قالوا : روي أن النبي ﷺ كبر ، ثم أوماً ^(١٦) إلى أصحابه [ومضى] ^(١٧) .

(١) في (ع) : [كان] . (٢) ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (ن) : [مسبوқан] . (٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ولا] .

(٥) في (م) : [أحدهما] ، وفي بقية النسخ : [أحدهما] .

(٦) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) . (٧) الريادة من (م) ، (ن) .

(٨) في (ص) : [فلم] .

(٩) هذا الحديث أخرجه البخاري من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة كتاب الأذان ، باب إنما حل

الإمام يؤتم به (١٢٦/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له

عذر (١٧٧/١ ، ١٧٨) ، والشافعي مختصراً من طريق هشام بن عروة في المسند ، في الباب السابع . وفي

الجماعة وأحكام الإمامة (١١٣/١ ، ١١٤) الحديث (٣٣٩ ، ٣٤٠) ، والطحاوي في المباني باب صلاة

الصحيح حلف المريض (٤٠٥/١ ، ٤٠٦) . (١٠) ساقط من (ن) .

(١١) في (ص) : [حالة] . (١٢) ساقط من (ن) .

(١٣) في (م) : [الاتمام] . (١٤) في (ن) : [وعندنا] بالنصب .

(١٥) في (ن) : [وليس هذا في الخبر] بالتقديم والتأخير .

(١٦) في (ص) ، (ع) : [أوماه] ، وفي (ن) : [أوفى] .

(١٧) ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستلزمه المصنف في إلهامش .

يد افتتح الصلاة وحده ، ثم اتبع الإمام لم يجر .. ٨٥٧/٢

فانغسل وعاد^(١) وكثير^(٢) ، ولم ينقل أنهم كبروا . فقد سبقوه بالتكبير ثم اقتدوا به .
٣٦٨٤ - قلنا : لم ينقل أنهم كبروا ابتداء . ولم يقل لم يدل / ؛ لأنه روي أنه أشار
إليهم أن اقتدوا^(٣) ، وهذا يدل على أنهم في غير الصلاة .

٣٦٨٥ - قالوا : صلاة انعقدت فرادى فإذا صارت جماعة وجب أن تصبح^(٤) ،
أصله : إذا افتتح وحده فجاء رجل ودخل معه .

٣٦٨٦ - قلنا : حال الإمام لم يتغير ؛ لأنه كالمفرد ؛ ألا ترى أنه لا يتحمل عنه
القراءة ولا السهو ، فإذا لم يتغير حاله جاز ، وفي مسائلنا يتغير حال المصلي إلى فرض^(٥)
مخالف^(٦) لفرضه ، فلذلك لم يجر . ولأن هناك تصير الصلاة جماعة من طريق
الحكم ، وهذا غير مجتمع عندنا ، وإنما نمنع^(٧) أن يصير كذلك بفعله .

٣٦٨٧ - قالوا : للصلاة أول وآخر ، ثم ثبت^(٨) أنه يصح أولها جماعة وآخرها
فرادى في المسبوق ، فكذلك^(٩) يصح أن يكون أولها فرادى وآخرها جماعة ، والمعنى
به أنه صلاة تصح أن تكون فرادى وآخرها جماعة .

٣٦٨٨ - قلنا : المسبوق إنما تصير صلاته فرادى من طريق الحكم ، [وهذا غير مجتمع
عندنا ، ومن كان أول الصلاة فرادى] يمكن^(١٠) أن يصير آخرها جماعة من طريق
الحكم^(١١) [بأن يتابع المنفرد غيره ، والحلاف في الانتقال^(١٢) من إحدى الحاليتين إلى
الأخرى بفعله ، وذلك غير جائز في الوجهين عندنا .

• • •

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [فعاد] .

(٢) في (م) ، (ع) : [فكبر] . تقدم تخرجه هذا الحديث في مسألة (١٧٣) .

(٣) راجع نفس الحديث .

(٤) في (م) ، (ع) : [الفرض] .

(٥) في (م) ، (ع) : [يجمع] .

(٦) في (م) ، (ع) : [قلنا] .

(٧) ما بين للمكرهين ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (م) ، (ع) : [بالانتقال] .

(٩) في (م) ، (ع) : [بالانتقال] .

(١٠) ساقط من (ن) .

(١١) ما بين للمكرهين ساقط من (م) ، (ع) .

(١٢) في (م) ، (ع) : [بالانتقال] .



لا تصح إمامة الصبي

٣٦٨٩ - قال أصحابنا : لا تصح إمامة الصبي ^(١) .

٣٦٩٠ - وقال الشافعي : إذا بلغ حداً يعقل ويميز صح أن يكون إماماً في النفل والقرض ^(٢) .

٣٦٩١ - وكان أبو بكر الرازي ^(٣) يقول : لا تتعقد ^(٤) صلاته . والصحيح أن يقال : إن صلاته تتعقد ، وتكون ^(٥) أنقص من النفل ^(٦) .

٣٦٩٢ - لنا : أن الصبي لم يوجد منه اعتقاد الإيمان ؛ كالكافر . ولأنه لا يعتد به في عدد المؤتمين في الجمعة ، فلا يجوز أن يكون إماماً ، كالصبي الذي لا عقل [له] ^(٧) .
المرأة .

٣٦٩٣ - ولأنه إن كان القرض لا يوجد [منه] ^(٨) فلم تجز ^(٩) إمامته ، كالكافر .

(١) راجع : الأصل باب الإمام يحدث فيقدم جنباً أو صبياً ، وفي باب الجمعة (١٨٤/١ ، ٣٤٨) ، للمسوط باب الحدث في الصلاة (١٨٠/١) ، بدائع الصنائع فصل في أركان الصلاة (١٤٣/١ ، ١٥٧) ، فتح القدير وبهامشه العناية باب الإمامة (٣٥٧/١ ، ٣٥٨) ، البناية باب الإمامة (٤٠٥/٢ ، ٤٠٨) ، مجمع الأنهر فصل الجمعة سنة مؤكدة (١١١/١) ، حاشية ابن عابدين مطلب لواجب كفاية حل بسقط بعلم الصبي وحده (٤٠٥/١ ، ٤٠٦) .

(٢) راجع : الأم إمامة الصبي لم يبلغ وس يصلي خلفه الجمعة (١١٦/١ ، ١٩٢) ، الوسيط الباب الثاني في صفات الأئمة (١٦٩/٢) ، حلية العلماء باب صفة الأئمة (١٦٨/٢) ، المهذب باب صفة الأئمة (٩٧/١) ، المجموع مع المهذب باب صفة الأئمة (٢٤٨/٤ - ٢٥٠) . وانظر : المدونة في الصلاة خلف السكران وللعبد الأحمى والإمام يصلي بغير رداء (٨٤/١ - ٨٦) ، المنقذ العمل في صلاة الجمعة (٢٢٥/١ ، ٢٣٦) ، الكافي لابن عبد البر باب الإمامة (٢١٣/١) بداية الجهد الفصل الثاني ، في معرفة شروط الإمامة (١٤٧/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٦٧) ، شرح الزرقاني وبهامشه حاشية الساني (١١/٢) ، المسائل الفقهية إمامة الصبي لياليل في النفل (١٧٢/١ ، ١٧٣) ، الكافي لابن قدامة باب صفة الأئمة (١٨٤/١ ، ١٨٥) ، المنقذ باب الإمامة وصلاة الجمعة (٢٢٨/٢ ، ٢٢٩) .

(٣) سبق ترجمته في المسألة (١٠٠) .

(٤) في (م) : [لا يعتد] .

(٥) في غير (ص) : [ويكون] .

(٦) في (م) ، (ع) : [من العمل]

(٧) الرائدة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٨) الرائدة من (م) ، (ع) .

(٩) في (م) ، (ن) : [فلم يجز] .

ولأنه [لا يصليها] ^(١) واجبة ، فلم يكن للمفترض الاقتداء به ، كمن يصلي الكسوف . وهذه بنية على أصلنا : أن المفترض لا يحوز أن يقتدي بالمنفل . وأكثر أحوال الصبي أن يكون ^(٢) في حكم المنفل .

٣٦٩٤ - احتجوا : بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « مروا صبيانكم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها » ^(٣) لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع ^(٤) . فدل على أن صلاته صحيحة ، وإلا لكان ^(٥) لا يؤمر بها ولا يضرب على تركها .

٣٦٩٥ - والجواب : أن الأمر إنما حصل ليألف ^(٦) الصبي العبادة ويعتادها ، وهذا فيه فائدة ، فيجوز أن يؤمر به ويضرب على تركه ، كتأديبه . ومنى ثبت ^(٧) لصحة الفعل ^(٨) وجه ^(٩) جاز الأمر به .

٣٦٩٦ - ولا يقال : إن الأمر يقتضي فعلا شرعيا ؛ لأن جواز التزام الصبي هذه ^(١٠) الشقة إنما يعلم بالشرع .

٣٦٩٧ - قالوا : روى أنس بن مالك قال : صليت أنا وبني في بيتنا خلف رسول الله ﷺ وأمي خلفا : أم سليم ^(١١) .

٣٦٩٨ - والجواب : أنه يؤمر بالصلاة ليعتادها على الوجه المأمور به ، فيؤمر بالمقام المسنون ليعتاد ذلك كما يعتاد سائر السنن .

٣٦٩٩ - قالوا : روي عن عائشة [رضى الله عنها] ^(١٢) أنها قالت : كنا نأخذ الصبيان من

(١) في (م) ، (ع) : [يصليها] . (٢) في (ع) : [تكون] .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [على تركها] .

(٤) هذا الحديث أخرجه الدارقطني من طريق أبي حمزة الصيرفي في كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها (٢٣٠/١) الحديث (٣ ، ٢) ، وإلحاقه في المستدرک باختلاف يسير في كتاب الصلاة ، في أمر الصبيان بالصلاة لسبع سنين (١٩٧/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في كتاب الصلاة ، باب عزرة الرجل (٢٢٩/٢) ، وأبو داود ، في باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (١٣٠/١) ، وأحمد في المسند (١٨٧/٢) ، والترمذي بمناه في باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة (٢٥٩/٢) الحديث (٤٠٧) .

(٥) في (ن) : [ولا كان] . (٦) في (ن) : [تألف] .

(٧) في (م) : [يثبت] . (٨) في (م) ، (ع) : [الأمر] .

(٩) في (ن) : [وجهها] . (١٠) في (ن) : [وهذه] بالمطف .

(١١) تقدم تخريج حديث أنس بن مالك في مسألة (١٤٩) ، وأخرجه الشافعي في المسند في الباب السابع في الجماعة وأحكام الإمامة (١٠٦/١) الحديث (٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢) ، وأحمد في المسند بالمعاني أخرى (١٢/٣) ، (٢٤٢ ، ٢٣٩) .

(١٢) ساقط من (ن) .

الكتاب يصلون بنا في رمضان (١) .

٣٧٠ - قلنا : هذا إخبار ؛ [لأنه (٢) لا يمكن المتابعة مع عدم الإمام وإمكان الإقتداء به .

٣٧٠١ - قالوا : استفاد بالجماعة الفضيلة ، فإذا خرج منها وجب أن يذهب ما استفاد .

٣٧٠٢ - قلنا : المرأة بالإسلام لم تستفد (٣) حقن الدم ، فإذا ارتدت زال (٤) حقن (٥) دمها عنكم ، وهذا أكثر مما استفادت بالإسلام !

(١) هذا الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق حفص بن عمر (٣٨٦/٢) ترجمة (٥٠٨/١٣٩) .

(٢) في (م) : [لم يستفد] .

(٣) ساقط من (ع) .

(٤) في (ن) : [الحقن] .

(٥) في (ن) : [زاد] .



يكره للنساء أن يصلين جماعة

٣٧.٣ - قال أصحابنا : يكره للنساء أن يصلين جماعة ^(١) .

٣٧.٤ - وقال الشافعي : يُستحب ^(٢) .

٣٧.٥ - لما : أن الجماعة لو كانت تستحب ^(٣) للنساء كما تستحب ^(٤) للرجال لين [ذلك] ^(٥) وحسب ^(٦) عليه ، ولو فعل لثقل من طريق الاستفاضة . ولأنه لا يمن لهم ^(٧) الأذان ، وكل صلاة راتبة لا أذان لها لا يستحب فعلها في جماعة ، كالنوافل .

٣٧.٦ - ولأنه لا يمكن الإتيان بسنن الجماعة ؛ بدلالة أنها لا تقف موقف الإمام ، ولا تجهر بالتكبير والقراءة . وإذا لم يمكن استيفاء سننها ^(٨) لم يستحب فعلها . ولأنه لو استحب لهن الجماعة كره تركها ، كالرجال . ولأنه يكره ^(٩) لهن فعل الجماعة في المساجد ، فيكره في غير المساجد ، كالوتر في [غير] ^(١٠) رمضان .

(١) قال محمد في الأصل : « أكره ذلك ، فإن فعلت ذلك يجرهن ، وتقوم وسطاً من الصف . راجع : الأمل باب صلاة المسافرين (٢٨٨/١) ، مختصر الطحاوي باب الإمامة (ص ٢٣) ، بدائع الصنائع ، فصل في شرائط أركان الصلاة (١٤٠/١ ، ١٥٧) ، فتح القدير مع بهامشه العناية (٣٥٢/١ - ٣٥٤) ، النهاية (٣٩٥/٢ - ٤٠١) .

(٢) قال الشافعي في الأم : وتزم المرأة النساء في المكتوبة وغيرها ، وأمرها أن تقوم في وسط الصف . قال الشيخ أبو حامد : كل صلاة استحب للرجال الجماعة فيها استحب الجماعة فيها للنساء ، فربما كانت أو نافلة . راجع تفصيل المسألة في : الأم في إمامة المرأة وموقفها في الإمامة (١٦٤/١) ، مختصر المزني باب إمامة المرأة (ص ٢٤) ، حلية العلماء باب صلاة الجماعة (١٥٦/٢) ، للمذهب باب صلاة الجماعة (٩٣/١) ، فتح العزيز كتاب صلاة الجماعة في هامش المجموع (٢٨٦/٤) ، المجموع مع المذهب باب صلاة الجماعة (١٨٨/٤ ، ١٩٧ - ١٩٩) . راجع المدونة (٨٥/١ ، ٨٦) ، المتقى (٢٣٥/١) ، بداية الجهد (١٤٨/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٦٧) ، شرح الرقاني (٩/٢) ، الكافي لامين

نقلامة (١٨٣/١) ، المغني (٢٠٢/٢) . (٣) في (٢) : [يستحب] .

(٤) في (٢) : [يستحب] . (٥) الزيادة من (٢) : (ع) .

(٦) في (٢) : (ع) : [ذلك وجب] . (٧) في سائر النسخ : [لهم] .

(٨) في (٢) : [سنتها] . (٩) في (٢) : (ع) ، (٥) ، (٦) : [ولا يكره] .

(١٠) ساقط من (ع) .

٣٧٠٧ - احتجوا : بما روي عن أم ورقة بنت نوفل أن النبي ﷺ لما غزا بدرًا قالت له : أئذن لي في الخروج ^(١) معك أمرض مرضاكم ، لعل الله يرزقني شهادة ، فقال : « قري في بيتك ، فإن الله تعالى يرزقك الشهادة » ، فكانت تسمى شهيدة ، فاستأذنت رسول الله ﷺ [^(٢)] أن تتخذ ^(٣) في بيتها مؤذنًا . وروي : فكان رسول الله ﷺ يزورها في بيتها وجعل لها مؤذنًا يؤذن لها ، وأمرها أن تؤم بأهل دارها ^(٤) .

٣٧٠٨ - والجواب : أن هذا كان في ابتداء الإسلام ، وقد كن النساء يحضرن الجماعات . فإذا لم يكره لها حضور المساجد لم يكره لهن الجماعة ، ولهذا جعل لها مؤذنًا .
٣٧٠٩ - ولا خلاف أن الأذان لا يبيت ^(٥) في حقهن .

٣٧١٠ - [قالوا : روى عطاء عن عائشة أنها صلت بنسوة العصر ، فقامت وسطنهن ^(٦) . وأمت أم سلمة نساء فقامت وسطًا ^(٧) .

٣٧١١ - والجواب : أن هذا يدل على الجواز ، والخلاف في الكراهة . ويحور أن يكن فعلن ذلك على طريق التعليم [^(٨)] .

٣٧١٢ - قالوا : صلاة تفعل ^(٩) جماعة وفردى ، فكان فعلها في الجماعة أفضل ، أصله : الرجال .

٣٧١٣ - قلنا : يبطل ^(١٠) بالتراويح ؛ لأنه ذكر في المزني أن فعلها منفردًا أفضل . ولأن المعنى في صلاة الرجال أن الفضيلة لما تعلقت بفعلها تعلقت الكراهة بتركها ، ولما لم تتعلق ^(١١) الكراهة بترك النساء لم تتعلق ^(١٢) الفضيلة بفعلهن ^(١٣) . ولأن الرجال لما

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [في المدو] ، وفي هامش (ص) : [الفلو] ، وفي نسخة أخرى : [الفلو] .
(٢) ساقط من (ن) .
(٣) في (م) : [أن يتخذ] .

(٤) حديث أم ورقة بنت نوفل أخرجه أبو داود بألفاظ متقاربة في كتاب الصلاة ، باب إمامة النساء (١٥٦/١) ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الصلاة ، باب إثبات إمامة المرأة (١٣٠/٣) .

(٥) في (م) : [لا تبيت] .

(٦) هذا الحديث أخرجه الشافعي بهذا اللفظ في الأم (١٦٤/١) .

(٧) ذكر عطاء الصلاة عائشة في مصنف ابن أبي شيبة (٤٣٠/١) ، وفيه أيضًا إمامة أم سلمة ، وانظر : نصب الراية (٣١/٢) ، والدراية في تخريج أسانيد الهداية (١٦٩/١) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) . - (٩) في (م) : [بفعل] .

(١٠) في (ن) : [تبطل] . - (١١) في (م) : [يتعلق] .

(١٢) في (م) : [يتعلق] . - (١٣) في (م) ، (ع) : [بفعلها] .

يكره للنساء أن يصلن جماعة ٨٦٣/٢

أمكنهم استيفاء سنة الجماعة استحبت^(١) لهم ، فوزان^(٢) صلاة النساء ، [ما^(٣)] قال
صحابنا : إن^(٤) المرأة يكره لهم فعل الجماعة ؛ لأن الإمام لا يتقدم^(٥) ويقف وسطهم .

• • •

(٢) في (م) ، (ن) : [حوران] .
(٤) في (ن) : [لأن] .

(١) في (ن) : [استحجب] .
(٣) ساقط من (م) ، (ع) .
(٥) في (ن) : [لا يتقدم] .



إذا قال المؤذن : حي على الفلاح والإمام في المسجد ، قام الإمام والناس ، فإذا قال : قد قامت الصلاة كبر

- ٣٧١٤ - قال أبو حنيفة : إذا قال المؤذن : حي على الفلاح ، والإمام في المسجد ، قام الإمام والناس ، فإذا قال : قد قامت الصلاة ، كبر ^(١) .
- ٣٧١٥ - وقال الشافعي : لا يقوم ^(٢) إلا بعد الفراغ من الإقامة ^(٣) .
- ٣٧١٦ - لما روي عن بلال أنه قال للنبي ﷺ : مهما سبقتي بفاتحة الكتاب فلا تسبقي بآمين ^(٤) . وقد كان بلال يؤذن على باب المسجد وكان المسجد صغيراً ، والنبي ﷺ يرتل القراءة ، فلو كان لا يكبر إلا بعد الفراغ من الإقامة لم يجز أن يسبق بفاتحة الكتاب ، فدل على أن النبي ﷺ كان يكبر في حال الإقامة .
- ٣٧١٧ - ولأن المؤذن إذا سبق ^(٥) في جنس أذكار الإقامة جاز للإمام أن يكبر ، كما لو فرغ منها . ولأن قوله : قد قامت الصلاة ، حقيقة وجود فعلها ، وما أمكن حمل ^(٦) خبره على الحقيقة كان أولى .

- (١) قال محمد في الأصل : وأما إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد فإني أكره لهم أن يقوموا في الصلوة والإمام غائب معهم . راجع : كتاب الأصل باب افتتاح الصلاة وما يصنع الإمام (١٨/١ ، ١٩) ، للوسط باب افتتاح الصلاة (٣٩/١) ، بدائع الصنائع فصل في سنن الصلاة (٢٠٠/١) .
- (٢) في (٥) : [لا تقوموا] .
- (٣) راجع : الوسط (٧١١/٢ ، ٧١٢) ، حلية العلماء (٦٩/٢ ، ٧٠) ، المهذب (٧٠/١) ، المجموع مع المهذب (٢٥٢/٣ - ٢٥٥) . قال ابن القاسم في المدونة : وكان مالك لا يوقت للناس وقتاً إذا أقيمت الصلاة يقومون عند ذلك ، ولكنه كان يقول : ذلك على قدر طاقة الناس ، فمنهم القوي ومنهم الضعيف راجع : المدونة (٦٥/١) ، المنتقى (١٣٤/١ ، ١٣٥) ، الموطأ (٧٠/١) شرح الزرقاني (١٦٤/١) . قال أحمد وأصحابه : يستحب القيام إلى الصلاة عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة . راجع : الكافي لأبي قدامة (١٢٧/١) ، اللئني (٤٥٨/١) ، الدسة باب صفة الصلاة ص ٧٣ .
- (٤) هذا الحديث أخرجه أبو داود بلفظ : لا تسبقي بآمين ، في كتاب الصلاة (٢٣٧/١) ، وأحمد في المسند في كتاب الصلاة (٩٦/٢) الحديث (٢٦٣٦) ، وإسحاق في المستدرک (٢١٩/١) والصفحي في الكبری ، باب التأمين (٥٦/٢) .
- (٥) في (٥) : [سبق] .
- (٦) في (٥) : [جعل] ، بالجيم .

إدا قال المؤذن : حي على الفلاح والإمام في المسجد .. ٨٦٥/٢

٣٧١٨ - احتجوا : بما روي أن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول »^(١) . فالظاهر أنهم يقولون مثل جميع قوله .

٣٧١٩ - والجواب : أن هذا يقتضي أن يقول^(٢) مثل قوله في الأذان ، وخلصنا في الإقامة .

٣٧٢٠ - قالوا : روي أن النبي ﷺ قال : « أقامها الله وأدامها »^(٣) .

٣٧٢١ - والجواب : أنه يحتمل أن تكون الصفوف لم تستو ، وعندنا إذا لم تستو^(٤) الصفوف أخر التكبير .

٣٧٢٢ - قالوا : روي أبو^(٥) سهيل بن مالك عن أبيه قال : قدمت على عثمان بن عفان وأنا غلام وقد أتممت الصلاة ، فقلت : إلى متى في الدواب^(٦) ؟ فقيل^(٧) له : قد استوت الصفوف ، فكبر^(٨) .

٣٧٢٣ - والجواب : أنه يحتمل أن يكون كثير فظن أنه لم يكبر ، ويحتمل أن تكون^(٩) الصفوف لم تستو^(١٠) .

(١) هذا جزء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن النبي ﷺ ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الأذان ، باب ما يقول إذا سمع المنادي (١١٥/١) ، ومسلم في الصحيح بهذا اللفظ ، في باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يسأل له الوسيلة (١٦٣/١) ، وأبو داود ، في باب ما يقول إذا سمع المؤذن (١٤٠/١) ، والترمذي في باب ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن (٤٠٧/١) الحديث (٢٠٨) ، ومالك في الموطأ ، في ما جاء في النداء للصلاة (٦٦/١) ، وأحمد في المسند (٦/٣) ، والطحاوي في المسند ص ٢٩٤ الحديث (٢٢١٤) ، والدارمي ، في باب ما يقال في الأذان (٢٧٢/١) . قال الترمذي : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح .

(٢) في (ص) ، (ن) : [أن يقولوا] .

(٣) هذا الحديث أخرجه أبو داود ، من طريق شهر بن حوشب في باب ما يقول إذا سمع الإقامة (١٤١/١) .

(٤) في (م) : [لم يستوي] . (٥) في سائر النسخ : [ابن] . وما أثبتاه من الموطأ .

(٦) هكذا في سائر النسخ ، ولست من سياق الموطأ .

(٧) في سائر النسخ : [فقلت] ، وما أثبتاه لأوفى برواية الموطأ .

(٨) أخرجه مالك في الموطأ باب ما جاء في تسوية الصفوف (١٥٨/١) .

(٩) في (ن) : [أن يكون] . (١٠) في (م) : [لم يستوي] .



لا تدخل المرأة في صلاة الإمام إلا أن يفوي إمامة النساء

٣٧٢٤ - قال أصحابنا - إلا زفر - : لا تدخل المرأة في صلاة الإمام إلا أن يفوي إمامة النساء ^(١) .

٣٧٢٥ - وقال الشافعي : تدخل بغير نية ^(٢) .

٣٧٢٦ - لنا : أن الإمام يلزمه فرض بمشاركتها عقيب المشاركة ، وهو التقدم عليها وتأخرها إن تقدمت ، فلم يجز أن يحصل ^(٣) المشاركة منه إلا بالنية ، أصله : المؤتم إذا دخل في صلاة الإمام لما لزمه فرض عقيب الدخول لم يصح مشاركته إلا بالنية .

٣٧٢٧ - فإن نازعونا ^(٤) في الوصف دللنا عليه بقوله **القف** : « أخروهن من حيث أخرهن الله **ﷻ** » ^(٥) .

ولا يلزم على هذا دخول الإمام مع المؤتم في الجمعة أنه لا يفترق ^(٦) إلى نية الإمام كان يلزمه فرضها ؛ لأنه يجب عليه نية الجمعة ، وذلك نية للاجتماع ^(٧) . ولا يلزم القارئ إذا دخل في صلاة الأُمي ؛ لأن على قول أبي حازم لا يصح دخوله ؛ لأن الإمام يفسد ^(٨)

(١) وقال السرخسي في المبسوط : والقياس ما قاله زفر ، فإن الرجل صالح لإمامة الرجال والنساء جميعاً ، ثم اقتضاه الرجال بالرجل صحيح وإن لم ينو الإمامة فكذلك اقتضاء النساء . راجع : الأصل (١٩١/١) ، المبسوط (١٨٥/١) ، بنبائع الصنائع (١٢٨/١ ، ١٤٠) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهامشه العناية باب الإمامة (٣٦٢/١ ، ٣٦٣) ، البنائة باب الإمامة (٤١٥/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٠٤/١) .

(٢) في (م) : [يدخل] . راجع : الوسيط (٢١٠/٢) ، حلية العلماء (١٨١/٢) ، المجموع باب صلاة الجمعة (٢٠٢/٤ ، ٢٠٣) . وقال مالك وأصحابه - مثل قول الشافعية - : تجب نية المأمومة ولا تجب نية الإمامية إلا في الجمعة . راجع : قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٨ ، شرح الزرقاني (١٩/٢) . وقال أحمد والكافي لأن قلدة باب الجمعة (١٧٦/١) ، المعني باب الإمامة (٢٣١/٢ - ٢٣٢) .

(٣) في (ع) : [أن تحصل] .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [نازعوا] .

(٥) تقدم تحرير هذا الحديث في مسألة (١٤٩) .

(٦) في (م) : [لا يفترق] .

(٧) في (ن) : [للاجتماع] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يفسد] ، وفي (ن) : [يفسد] .

لا يدخل المرأة في صلاة الإمام إلا أن ينوي إمامة النساء ٨٦٧/٢

صلاته ، وعلى قول أبي الحسن ^(١) لا يلزمه فرض عقيب الدخول ، وإنما ^(٢) يلزمه فرضان ^(٣) في حال القراءة . ولأن الإمام والمؤتم يشتركان في الصلاة فإذا جاز أن يشترط نية الإمام .

٣٧٢٨ - احتجوا : بأن من صحح التمسك إذا نوى إمامته صح وإن لم ينو ، كالرجل .
٣٧٢٩ - والجواب : أن الرجل لا يلزم / الإمام فرضاً بالتسليم ؛ فلذلك ^(٤) لا يحتاج إلى النية ، والمرأة تلزم ^(٥) الإمام بالمشاركة فرضاً . ولأن الإمام يلحقه فساد من جهتها ، وهو أن تقدم فتحاذه ^(٦) ، فلم يصح أن يلزمه حكم الفساد إلا بنيتها ، وليس كذلك الرجل ؛ لأنه لا يلحق الإمام الفساد من جهته في هذه الصلاة التي شاركه فيها .

٣٧٣٠ - قالوا : قال الشافعي : لو نوى إمامة عشرة صح أن يدخل غيرهم وإن لم ينو .

٣٧٣١ - قلنا : إذا نوى إمامة عشرة من النساء لم يختلف الحكم فيما زاد عليهم ؛ لأنه التزم الفرض الذي هو التقدم وحصل بحيث يلحقه الفساد من جهة مؤتمه ، فلا يعتبر منه الأعداد والأشخاص .

• • •

(١) هو عبيد الله الكرخي ، تقدمت ترجمته في مسألة (١٠١) ، ومسألة (١٢٨) .

(٢) في (ن) : [إنما] بدون العطف ، (٣) في سائر النسخ : [فرضين] .

(٤) في (م) ، (ج) : [فكل ذلك] . (٥) في (ص) ، (م) : [يلزم] .

(٦) في (م) ، (ن) : [يتقدم] ، وفي (م) : [ليعاذه] .



أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها

بسير الإبل ومشى الأقدام

٣٧٣٢ - قال أصحابنا : أقل ^(١) مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل ومشى الأقدام ^(٢) .

٣٧٣٣ - وقال الشافعي : يقصر فيما كان مسيرة ليلتين قاصرتين ، وذلك سنة وأربعون ميلا بالهاشمي .

٣٧٣٤ - وقال في القديم : يقصر فيما جاوز الأربعين ميلا .

٣٧٣٥ - وقال أصحاب المذهب : إن السفر الطويل أربع ^(٣) برد ، كل برد : أربع ^(٤) فراسخ ، كل فرسخ : ثلاثة أميال ^(٥) .

٣٧٣٦ - لنا : قوله **القول** : « يسمح للمسافر ثلاثة أيام ولياليها ^(٦) والمقيم يوما وليلة ^(٧) » . وهذا بيان لرخص المسافرين ، ومن حكم البيان أن يستغرق . فلو كان

(١) في (٥) : [أول] .

(٢) راجع : الأمل باب صلاة المسافر (٢٦٥/١) ، الحجة باب صلاة المسافر (١٦٦/١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٣ ، المسوط (٢٣٥/١) ، تحفة الفقهاء (١٤٧/١ ، ١٤٨) ، بدائع الصنائع (٩٣/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٢٧/٢ ، ٢٨) ، حاشية ابن عابدين (٥٤٩/١) .
(٣ ، ٤) هكذا في سائر النسخ ، ولعل الأنسب : [أربعة] .

(٥) راجع : الأم باب صلاة المسافر (١٨٢/١ ، ١٨٣) ، مختصر الزني ص ٢٤ ، الوسيط (٧٢٠/٢) ، حلة العلماء (١٩٢ ، ١٩٣) ، المهذب (١٠٢/١) ، المجموع مع المهذب (٣٢٢/٤ - ٣٢٥) . راجع : المدة في قصر الصلاة للمسافر (١١٤/١) ، الرسالة الفقهاء ص ١٣٩ ، للفتى (٢٦٢/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٤٤/١) ، بداية المجتهد (١٧١/١) ، المقتصدات المصنفات (٢١٢/١ ، ٢١٣) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٨٢ . راجع : الإصباح (١٥٦/١) ، الكافي لابن قدامة (١٩٦/١) ، المغني (٢٥٥/٢ - ٢٥٨) .
(٦) في (٥) : [وليالين أو لياليها] .

(٧) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٦١) ، وفي مسألة (٦٢) ، وفي مسألة (٦٩) . أخرجه الدررطني من طريق أبي الأشعث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه (١٩٤/١) ، ومن وجه آخر أخرجه أحمد في المسند (٩٦/١) ، والطالبي في المسند ص ١٥ الحديث (٩٣) ، وعبد الرزاق في المصنف (٢٠٣/١) الحديث (٧٨٩ ، ٧٩٠) ، وأبو داود (٤٥/١) ، والنسائي (١٨٣/١) ، والبيهقي في الكبرى (٢٧٥/١) وابن الجارود في المتن من وجه عبد الرحمن في باب المسح على الخفين ص ٣٢ ، ٣٣ الحديث (٨٦ ، ٨٧) .

السفر يثبت فيما دون ذلك كان الحبر بيانًا لبعض المسافرين^(١) ، وهذا لا يصح . ولأن الألف واللام للجنس ، فظاهر^(٢) هذا يقتضي أن جميع المسافرين يكون مسح ثلاثة أيام .

٣٧٣٧ - ولا يقال : إن من سافر يومين يمكنه أن يستوفي^(٣) المسح بأن يقطع المسافة^(٤) في ثلاثة أيام ؛ لأن إطلاق السفر يقتضي السير^(٥) المعتاد ، وهو بيان المسافة التي [يتكرر لها]^(٦) سير معتاد^(٧) لم يمكنه استيفاء الرخصة فيها .

٣٧٣٨ - وبدل عليه ما روي أن^(٨) النبي ﷺ قال : لا يحل لامرأة^(٩) تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام إلا مع محرم أو زوج^(١٠) . ولو كان ما دون الثلاث سفرًا لم يكن لتخصيص الثلاثة معنى .

٣٧٣٩ - قالوا : روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : لا تسافر المرأة يومًا إلا مع ذي محرم^(١١) .

٣٧٤٠ - والجواب : أن هذا لا يعارض خبرنا ؛ لأننا نجتمع بينهما فنقول : لا تسافر يوما قاصدة مسيرة ثلاثة أيام إلا مع محرم ، فكأن^(١٢) قد [علقنا بكل واحد]^(١٣) منها فائدة . ومتى جعل اليوم مدة السفر بطل تعلق^(١٤) الحكم بالثلاثة^(١٥) وتخصيصه بها . ولأنها مدة لا يمكن استيفاء رخصة مسح المسافر فيها ، فلا تكون^(١٦) مدة لأقل السفر ، كما دون اليوم .

٣٧٤١ - [ولا يقال : إننا نعتبر المسافة دون المدة ؛ لأن قولنا : مدة]^(١٧) يعني أن

(١) لفظ : [المسافرين] ساقط من (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : [يستوي في] .

(٣) في (ص) : [السفر] .

(٤) في (ن) : [سيرًا معتادًا] .

(٥) لفظ : [لامرأة] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) هذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح من حديث ابن عمر (٥٦٢/١) ، والبخاري في الصحيح

بمنه ، في كتاب الكسوف (١٩٢/١) ، وأبو داود في كتاب المناسك (٤٣٧/١) ، والطحاوي في اللغة

(١١٣/٢) ، كما أخرجه مسلم وابن ماجه (٩٦٨/٢) الحديث (٢٨٩٨) ، والطحاوي (١١٤/٢) .

(٧) حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح بمنه ، في كتاب الكسوف (١٩٢/١) ،

وابن ماجه (٩٦٨/٢) الحديث (٢٨٩٨) ، والطحاوي (١١٤/٢) .

(٨) في (م) : [فيكون] .

(٩) في (م) : [فيكون] .

(١٠) في (م) : [فيكون] .

(١١) في (م) : [فيكون] .

(١٢) في (م) : [فيكون] .

(١٣) في (م) : [فيكون] .

(١٤) في (م) : [فيكون] .

(١٥) في (م) : [فيكون] .

(١٦) في (م) : [فيكون] .

(١٧) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهاشم .

مدة سير هذه المسافة في العادة لا يمكن استيفاء المسح فيها ^(١) . ولأن كل مسافة لم تقطعها في معصية ^(٢) لم يترخص برحس السفر ، وكذلك في الطاعة ، كالمرحلة الواحدة .

٣٧٤٢ - ولأنها مسافة يجوز للمرأة الخروج إليها للحج من غير محرم أو زوج ، فلا تكون ^(٣) مدة لأقل السفر ، كالمرحلة .

٣٧٤٣ - ولأن ما يقدر ^(٤) به مدة الخيار لا يقدر به أدنى [مدة] ^(٥) السفر كالיום ، الواحد . ولأنه معنى يؤثر في الصلاة والصوم ، فلا يقدر أقله بليتين ، كالحيض . ولأن الحيض يشبه ^(٦) السفر ؛ بدلالة أن السفر يسقط الركعتين من الصلاة إلى غير بدل ويسقط الصوم إلى بدل ، كما يسقط الحيض الصلاة إلى غير بدل والصوم إلى بدل . ولأن كل حالة لا يجب فيها القصر وجب فيها الإتمام ، كالمسافة اليسيرة .

٣٧٤٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا صَرَفْنَاهُ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ ^(٧) ، قالوا ^(٨) : والضارب هو السائر والماشي ، فظاهره ^(٩) يقتضي جواز القصر لكل ^(١٠) سائر إلا ما خصه دليل .

٣٧٤٥ - والجواب ^(١١) : أن إطلاق الضرب في الأرض يتناول ^(١٢) السفر الطويل ؛ ألا ترى أنه يقال ^(١٣) لمن سافر أياما : هذا ضارب في الأرض . ومن حكم اللفظ أن ^(١٤) يحمل على إطلاقه . ولأن المذكور في الآية القصر في صفة الصلاة الذي ^(١٥) من شرطه الخوف ؛ بدلالة ^(١٦) أن قصر الركعات لا يقف على الخوف ، وقصر الأفعال يقف عليه ،

-
- (١) في غير (ع) : [فيه] .
 (٢) في (م) ، (ع) : [فلا يكون] .
 (٣) في (ن) : [ما بعد] .
 (٤) في (م) ، (ع) : [شبه] .
 (٥) ساقط من غير (ص) .
 (٦) سورة النساء : الآية ١٠١ .
 (٧) لفظ : [قالوا] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك ساقط من صلب (ص) ، (ن) واستلزمه المصنف في الهامش .
 (٨) في (ن) : [السائر والماشي وظاهره] ، وفي (م) : [أو المشي] .
 (٩) في (م) : [بكل] .
 (١٠) في (ص) ، (م) : [يتناول] .
 (١١) في (ع) : [أنه] .
 (١٢) في (ن) : [بدلالة] .
 (١٣) في (م) ، (ع) : [في] .
 (١٤) في (م) ، (ع) : [في] .
 (١٥) في (م) ، (ع) : [في] .
 (١٦) في (م) ، (ع) : [في] .

فلم يكن في الآية دليل .

٣٧٤٦ - ولا يقال : [روي ^(١)] أن يعلى بن أمية قال لمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما لنا نقصر الصلاة وقد أمنا ^(٢) ، فدل على أنه فهم من ^(٣) الآية قصر الركعات الذي يثبت ^(٤) من غير خوف ، لأنه ^(٥) يجوز أن يكون سأل عمر عن قصر الأفعال على الرحلة من غير خوف ، فلا يدل على ما قالوه .

٣٧٤٧ - قالوا : روى مجاهد وعطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا أهل مكة ، لا تقصروا في أدنى من أربعة [برد ، من] ^(٦) مكة إلى عسفان ^(٧) ، فدل على جواز القصر في الأربعة .

٣٧٤٨ - والجواب : أن هذا الخبر ذكره الدارقطني ، ورواه عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح ، قال الدارقطني : عبد الوهاب بن مجاهد ليس بالقوي ، ولم يرفعه غيره ، وقال : والمحموظ أنه عن ابن عباس ^(٨) . وقال البستي : عبد الوهاب ابن مجاهد كان يروي عن أبيه ولم يره ^(٩) ويحيب في كل ما يسأل عنه وإن لم يحفظ ، [فاستحق الترك] ^(١٠) ، وكان الثوري يرميه بالكذب ، وقال يحيى بن معين :

(١) الزيادة من (ن) . (٢) قوله : [رضي الله عنه] ساقط من (ن) .

(٣) لفظ : [الصلاة] ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، وفي (م) : [واند] مكان : [وقد] . حديث يعلى بن أمية أخرجه مسلم في الصحيح ، من طريق عبد الله بن إدريس في كتاب المساجد (٢٧٧/١) ، وأبو داود ، في باب صلاة المسافر (٣٠١/١) ، والسنائي (١١٦/٣ ، ١١٧) ، وابن ماجه (٢٣٩/١) الحديث (١٠٦٥) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٦/٢) ، وأحمد في المسند (٣٦ ، ٢٥/١) . وقال الترمذي : هذا حديث صحيح . راجع تخريجه في نصب الراية باب صلاة المسافر (١٩٠/٢) .

(٤) حرف : [من] ساقط من (ن) . (٥) في (م) ، (ع) : [التي ثبت] .

(٦) في (ن) : [ولأنه] بالمطف . (٧) في (ع) : [بردن] .

(٨) هذا الحديث أخرجه الدارقطني من طريق إسحاق بن عمار عن عبد الوهاب بن باب قدر السلفه التي تقصر في مثلها صلاة وقدر المدة (٣٨٧/١) . ورواه الشافعي في المسند عن ابن عينة في الباب السابع عشر في صلاة الخوف (١٨٣/١ - ١٨٥) الأحاديث (٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦) ، قال البهيمي في الكبرى بعد أن أخرجه بسند الدارقطني : وهذا حديث ضعيف ، وعبد الوهاب بن مجاهد ضعيف برة . راجع الحديث من طريق ابن عمار مرفوعاً في الكبرى (١٣٧/٣) . قال البهيمي بعد أن سرد الحديث مرفوعاً : رواه الطبراني في الكبير من رواية ابن مجاهد ولم أعرفه ، وبغية رجاله ثقات في مجمع الزوائد (١٥٧/٢) .

(٩) سكت عنه الدارقطني ، لعله ضمه في مكان آخر .

(١٠) قوله : [ولم يره] ساقط من (ع) . (١١) الزيادة من كتاب المبرورين للبستي .

ليس بشيء ، وقال أحمد : هو ضعيف جدًا ^(١) . ورواه ^(٢) عن عبد الوهاب بن ،
مجاهد إسماعيل بن عياش ^(٣) ، وقد أجمعوا على ضعفه فيما يرويه عن الشاميين ، وعدم
الوهاب منكر . ثم الخير لا دلالة فيه ؛ لأنه يدل على أنه لا يقصر فيما دون هذه
المسافة ، وحكمها موقوف على الدليل .

٣٧٤٩ - [قالوا : مسافة تجمع عدد مراحل فجاز القصر فيها ، كالثلاث .

٣٧٥٠ - قلنا : اعتبار المراحل لا معنى له ؛ لأن ^(٤) الأحكام المؤثرة في العبادات إنما
تقدرت ^(٥) في الشريعة بالأزمان دون الأماكن ؛ بدلالة الحيض والإغماء على أصلنا ،
والنفاس ^(٦) . ولأن أصلهم : إن كان ثلاثة مراحل فهو غير مسلم ؛ لأن عندنا إذا كانت
تقطع في أقل من ثلاثة أيام سيرا معتادا لم يقصر فيها ، وإن كان على ^(٧) أصلهم ثلاثة
أيام فقد لا تجمع المراحل بأن يكون طريقاً صعباً على جبل أو عقبة ، ولا ^(٨) يمكن أن
يسلك في ثلاثة أيام إلا مرحلة واحدة مراحل تستوفى ^(٩) في ثلاثة أيام .

٣٧٥١ - قلنا : المعنى فيها أنها مسافة جمعت مراحل ، وليس كذلك في الفرع ؛
لأنها دون المراحل ، فصارت كمرحلة واحدة .

٣٧٥٢ - قالوا : القصر إنما جاز في السفر لأجل المشقة ، وذلك يوجد في المرحلتين ؛
لأن العادة أن الإنسان يغيب عن داره يوماً معتاداً ، فإذا زاد ذلك شق عليه .

٣٧٥٣ - قلنا : فعلى هذا يجب أن يقدر بأقل من مرحلتين ، وهذا خلاف قولكم .
ولأن العادة أن المشقة تحصل بتكرار السفر ^(١٠) والانتقال ، وذلك لا يكون إلا في
الثلاثة .

(١) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل : قال أبي : عبد الوهاب بن مجاهد ليس بشيء ، ضعيف الحديث .
راجع نص البستي في كتابه المجموعين (١٤٦/٢) ، وراجع كتاب العلل ومعرفة الرجال (١٦٦/٢) ترجمة
(١٣٤) ، والكمال (٢٩٤/٥) ترجمة (١٤٣٣/٤٦٥) .

(٢) في (ن) : ورواه [مكان المثلث] . (٣) في (م) : [أن] .

(٤) في (م) ، (ع) : [حاس] .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركه المصنف في الهاشمي .

(٦) : [من] ، مكان [لأن] . (٧) في (م) : تعذر .

(٨) حرف الجر ساقط من (م) ، (ع) .

(٩) في (م) ، (ع) : [والقياس] . (١٠) في (م) ، (ن) ، (ع) : [يستوفى] .

(١١) في (م) : [يحصل] ، وفي (ن) : [الشق] مكان : [السفر] .

أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها = ٨٧٣/٢

٣٧٥٤ - قالوا : معنى له تأثير في إسقاط الصلاة ، فوجب أن يقصر أقله عن الثلاث ، كالجنون والإغماء والنفاس .

٣٧٥٥ - قلنا : هذه المواضع لم يجعل ^(١) لأقلها قدر حتى يقع الكلام فيه ، وقد جعل لأقل السفر قدر ، فلم يصح أن يوجد حكم المقدر في التقدير عن غير المقدور .
وقلب هذه العلة فنقول : ولا نقدر ^(٢) أقله بليتين ، كأقل النفاس والجنون .

• • •

(١) في (ح) : [لم يجعل] .

(٢) في (م) ، (ح) : [ولا يقدر] .



فرض المسافر ركعتان

٣٧٥٦ - قال أصحابنا : فرض المسافر ركعتان ^(١) .

٣٧٥٧ - وقال الشافعي : هو مخير : إن شاء صلى صلاة السفر فكانت ركعة ، وإن شاء صلى صلاة الإقامة ^(٢) .

٣٧٥٨ - لنا : ما رواه مسروق عن عائشة قالت : أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى إلى كل صلاة مثلها غير المغرب - فإنها ^(٣) وتر النهار - وصلاة الصبح أقرأها ^(٤) ، وكان إذا سافر عاد إلى صلاة الأولى ^(٥) . وهذا ينفي أن تكون ^(٦) ركعة ، وروي أنها قالت : فزيد ^(٧) في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على ما كانت عليه ^(٨) .

(١) قال الطحاوي في مختصره : والتقصير واجب على المسافر فيما يقصر من الصلوات ، راجع : كتاب الأصل (٢٧٠/١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٣ ، الميسوط (١٣٩/١ ، ١٤٠) ، تحفة الفقهاء (١٤٩/١) ، بدائع الصنائع (٩١/١) ، فتح القدير مع النهاية وبها مشه العناية (٣١/٢ ، ٣٢) ، البداية باب صلاة المسافر (١٠/٣ - ١٦) ، حاشية ابن عابدين (٥٥٠/١) .

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم : والقصر في السفر بلا خوف سنة ، والكتاب يدل على أن القصر في السفر بلا خوف ركعة من الله ﷻ ، لا أن حتما عليهم أن يقصروا كما كان ذلك في الحرف والسفر . راجع : لأه (١٧٩/١) ، مختصر المزني ص ٢٤ ، ٢٥ ، حلية العلماء (١٩٤/٢) ، المهذب (١٠٢/١) ، المجموع مع المهذب (٣٣٤/٤ - ٣٤٣) . اختلف قول الإمام مالك في حكم القصر في السفر : فروي أشهب عنه أنه فرض . راجع : لندوة (١١٤/١ - ١١٦) ، المنقلى (٢٦٠/١) ، الرسالة الفقهية ص ١٣٩ ، الكافي لابن عبد البر (٢٤٤/١) ، بداية المجتهد (١٢٠/١) ، المقدمة للمهدات (٢٠٨/١ - ٢١٢) . قال أحمد وأصحابه في المشهور عنه مثل قول الشافعي : إن القصر في السفر ركعة المسافر ، فهو مخير في القصر والإتمام . راجع : الإصباح (١٥٦/١) ، الكافي لابن قدامة (١٩٩/١ ، ٢٠٠) ، المنى (٢٦٧/٢ - ٢٦٩) .

(٣) في (م) ، (ن) : [كأنها] .

(٤) في (م) ، (ع) : [قرأها] ، وفي (ن) : [قرأها] ، وفي معاني الآثار : [لعلوا قرأتها] مكان . [قرأها] .

(٥) حديث عائشة أخرجه الطحاوي في المعاني باب صلاة المسافر (٤١٥/١) ، والبيهقي في الكبرى في آخر باب عدد ركعات الصلوات الخمس (٣٦٣/١) .

(٦) في (ع) : [أن يكون] .

(٧) في (م) : [مزيد] .

(٨) هذا الحديث أخرجه البحاري في الصحيح في كتاب الكسوف باب يقصر إذا خرج من موضعه (١١٩٢/١) .

ومسلم في الصحيح في باب صلاة المسافرين وقصرها (٢٧٧/١) ، وأبو داود في السنن باب صلاة المسافر .

٣٧٥٩ - وروى مجاهد عن ابن عباس قال : فرض الله ﷻ على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين ^(١) .

٣٧٦٠ - ولا يقال : هذا يدل على أن فرض السفر ركعتان ^(٢) ولا ينفي الزيادة ، وعدنا أنه إذا صلى أربعاً فلم يصل فرض السفر ؛ وذلك لأن الخبر يقتضي كون الركعتين فرضاً ، وعندهم أنه رخصة ، وهذا يدل على أنه لا يجوز الزيادة عليه ؛ لأن الفرائض المعدودة لا يجوز الزيادة عليها .

٣٧٦١ - وروى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر قال : صلاة الأضحية ^(٣) ركعتان ، والجمعة ركعتان ، وصلاة ^(٤) السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ^(٥) . وعن ابن عمر أنه قال : صلاة السفر ركعتان ، من خالف السنة كفر ^(٦) . وهذا نص من جهة النبي ﷺ ؛ لولا ذلك ^(٧) لم يذكر الوعيد . ويدل عليه ما روي أن فتي سأل عمران بن الحصين عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر ، فقال : إن هذا الفتى سألتني عن صلاة رسول الله ﷺ ^(٨) في السفر ، فاحفظوها علي : ما سافر رسول الله ﷺ ^(٩) سفرًا إلا صلى ركعتين حتى يرجع / ، فإنه أقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة يصلي ركعتين ثم يقول : يا أهل مكة ، قوموا فصلوا ركعتين أخيرين ^(١٠) فإنما

= (٢٠١/١) ، والبيهقي في الكبرى في آخر باب عدد ركعات الصلوات الخمس (٣٦٢/١) .

(١) أخرجه مسلم في الصحيح باب في صلاة المسافرين وقصرها (٢٧٧/١ ، ٢٨٨) ، والنسائي في كتاب صلاة الخوف (١٦٩/٣) ، وابن ماجه باختلاف يسير في باب تقصير الصلاة في السفر (٢٣٩/١) الحديث (١٠٦٨) ، وابن حزيمة في صحيحه (٢٩٤/٢) ، والبيهقي في الكبرى (١٣٥/٣) ، وأحمد في المسند (٣٥٥/١) .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [الضحى] .

(٤) لفظ : [صلاة] ساقط من (ن) .

(٥) حديث عمر رضي الله عنه أخرجه النسائي في كتاب الجمعة (١١١/٣) ، والطحاوي في الممانى باب تقصير صلاة السفر (٣٣٨/١) الحديث (١٠٦٤) ، وعبد الرزاق في المصنف باب الصلاة في السفر (٥١٩/٢) الحديث (٤٢٧٨) .

(٦) حديث ابن عمر أخرجه البيهقي في الكبرى في باب كراهية ترك التقصير والمسح على الخفين (١٤٠/٣) ، والطحاوي في الممانى باب تقصير الصلاة في السفر (٤٢٢/١) .

(٧) في (م) ، (ع) : [هنا] . (٨) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٩) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) . (١٠) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(١١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [أحراوين] .

كتاب الصلاة

قوم سفر^١ ، ثم غزا حنين^(١) والطائف فصلى ركعتين ركعتين ، ثم رجع إلى^(٢) الجمرانة فاعتمر منها في ذي القعدة فصلى ركعتين ، ثم غزوت مع أبي بكر واعتمرت^(٣) مع عمر فصلى ركعتين ، [ومع عثمان صدراً من إمارته فصلى ركعتين]^(٤) ، ثم إن عثمان صلى [بعد ذلك]^(٥) أربعا بمنى^(٦) ، فلو كان يخير في حال السفر لفعل النبي ﷺ كل واحد من الأمرين .

٣٧٩٢ - ولأنه قال : « أتموا فإنما قوم سفر »^(٧) ولم يقل فإنما لا تريد الإتمام^(٨) . ويدل عليه إجماع الصحابة ، وهو ما روي أن عثمان رضي الله عنه صلى بمنى أربعا فأنكروا عليه ، وقالوا : صلينا مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ركعتين ركعتين^(٩) .

٣٧٩٣ - وروي عن الزهري أنه قال : إنما أتم عثمان لأنه كان نوى^(١٠) الإقامة بمكة بعد الحج^(١١) وعنه أنه قال : إنما أتم لأنه قال : إنما يقصر من^(١٢) حمل الزاد والمزدورحل وارتحل^(١٣) . ولم ينقل أن عثمان قال : إنما أتممت لأنني لم أأنو القصر ، أو : إنني^(١٤) مخير بين الأمرين .

(١) في (ص) ، (من) : [حنين] . (٢) حرف الجر ساقط من (ن) .

(٣) في (ن) : [وعمرت] .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٥) ساقط من (ص) .

(٦) هذا الحديث أخرجه الطحاوي في المعاني باب صلاة المسافر (٤١٧/١) ، والطحاوي في السند

(ص) (١١٥) الحديث (٨٥٨) ، والبيهقي في الكبرى باب رخصة القصر في كل سفر (١٣٥/٣) .

(٧) في (ن) : [سفر] .

(٨) في هذا الموضوع في (ص) ، (م) ، (ع) زيادة : [ويدل عليه الإتمام] ، وليس في (ن) ، والأثر حذفه .

(٩) هذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن يزيد في كتاب الكسوف

(١٩١/١ ، ١٩٢) ، ونحوه مسلم في الصحيح في باب قصر الصلاة بمنى (٢٨٠/١) ، والبيهقي

في الكبرى في باب ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة (١٤٣/٣) ، والطحاوي في المعاني في

باب صلاة المسافر (٤١٦/١) . (١٠) في (م) ، (ع) : [بنوي] .

(١١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف بعد أن روى حديث ابن عمر عن ممر في باب الصلاة في السفر (٥١٦/٢)

الحديث (٤٢٦٨) وأخرجه الطحاوي عن طريق عبد الرزاق في المعاني باب صلاة المسافر (٤٢٥/١) .

(١٢) في (ن) : [من] .

(١٣) في (ن) : [ولم يحل] . أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ في المعاني في باب صلاة المسافر (٢٦٦/١)

(٥٢٠/٢ ، ٥٢١) الحديث (٤٢٨٤) . (١٤) في (ص) ، (م) ، (ع) : [وأني] .

٣٧٩٤ - ولا يجوز أن يقال : كيف يظن بعثمان أنه ^(١) يصلي أربعاً والفرض ركعتان ^(٢) لئلا يظن الناس أن الفصل ركعتان ^(٣) ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون لما خاف ذلك ^(٤) نوى الإقامة ليجوز له فعل الأربعة على طريق البيان .

٣٧٩٥ - ولا يقال : روي أن ابن مسعود أنكر عليه ، ثم قام فصلى بهم أربعاً ، فقبل له في ذلك ؛ فقال : الخلاف شر ^(٥) ؛ وذلك لأن ابن ^(٦) مسعود من جملة الجند ، فحمل أمر عثمان على أنه نوى الإقامة بمكة كما قال الزهري ، فصار مقبلاً بإقامة إمامه ، وهذا معنى قوله : الخلاف شر ، أي : لا يجوز مخالفة الإمام في النية .

٣٧٩٦ - ولا يقال : إنما أنكروا عليه ترك المستحب ؛ لأن ^(٧) ترك الفضيلة لا يستحق به الإنكار . وروي أن سعد بن أبي وقاص والمصور بن مخزومة وعبد الرحمن بن عبد بنوفل كانوا في سفر فكان سعد يقصر ويفطر ^(٨) وكانا ^(٩) يتمان ، فقبل لسعد : نرك ^(١٠) تقصر الصلاة ويتمان ، فقال سعد : نحن أعلم ^(١١) . وروي أن سلمان خرج في ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان سلمان أسنهم ، فحضرت الصلاة ، فقالوا : تقدم ، فقال : ما أنا بالذي أتقدم ، أتمم العرب ، ومنكم النبي ، فليتقدم بعضكم ، فقدم بعض القوم ، فصلى أربعاً ، فلما قضى الصلاة قال سلمان : ما لنا وما للربعة ، إنما يكفيننا نصفها ^(١٢) ، قال الطحاوي : ولا يجوز أن يعترض على

(١) في (ع) : [أن] . (٢) في (ص) ، (ن) : [ركعتين] .

(٣) في (ن) : [ركعتين] . (٤) في (ن) : [وذلك] بالمعطف .

(٥) حديث ابن مسعود أخرجه البيهقي في الكبرى باب ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة (١٤٣/٣) ،

(٦) ، وعبد الرزاق في المصنف باب الصلاة في السفر (٥١٦/٢) الحديث (٤٢٦٩) .

(٧) في (م) : [لاين] ، مكان : [لأن ابن] . (٨) فقط : [لأن] ساقط من (م) ، (ع) .

(٩) في (ن) : [يفطر ويقصر] بالتقديم والتأخير . (١٠) في (م) : [فكانا] .

(١١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [كما ترك] بزيادة [كنا] .

(١٢) هذا الأثر أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أساء ، عن جويرية في المعاني ، في باب

صلاة المسافرين (٤٢٠/١) وأخرجه البيهقي في الكبرى ، من طريق عبد العزيز بن عمران ، عن ابن وهب في

آخر باب من قال يقصر أبداً ما لم يجمع مكانا (١٥٣/٣) .

(١٣) هذا الأثر أخرجه الطحاوي من حديث أبي ليلى الكندي بهذا اللفظ في المعاني باب صلاة المسافرين

(٤١٩/١) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب صلاة التطوع في ما كان يقصر الصلاة (٣٣٦/٢) الحديث

(٥) ، وعبد الرزاق في المصنف باب الصلاة في السفر (٥٢٠/٢) الحديث (٤٢٨٣) ،

والبيهقي في الكبرى باب من ترك القصر في السفر رغبة عن السنة (١٤٤/٣) ، وفي مجمع الزوائد باب

صلاة السفر (١٥٥/٢ ، ١٥٦) .

الإجماع بفعل هذا الإمام ، ولا بما روي عن مسور وعبد الرحمن ؛ لأن من روى عنه الإنكار يدل قوله على أن الإتمام لا يجوز ، ومن روى عنه الإتمام بفعله يحتمل إما أن يكون يعتقد أن التقصر لا يجوز إلا في سفره القربة ^(١) ، وقد حكى ذلك عن ^(٢) ابن مسعود ، أو يعتقد أن المسافة لا يقصر في مثلها ، أو يعتقد أن المسافر إذا دخل بلدًا ^(٣) أم ، كما روي عن عثمان أنه قال : إنما يقصر من رحل وارتحل . ولا يترتب على ذلك بما روي أن عائشة كانت تتم في السفر ؛ لأنه روي عنها أنها قالت : أنا أم ^(٤) المؤمنين فأين حللت فهو داري ^(٥) . ولأنه عدد من الركعات يجوز له تركه منفردًا فلم يكن واجبًا ، كعدد النفل .

٣٧٦٧ - ولا يلزم العبد والمرأة إذا حضرا ^(٦) ؛ لأنه لا يجوز لهما ترك عدد الظهر مع الانفراد . ولأنه عدد يجوز أن يقتصر عليه المنفرد ، كصلاة الفجر .

٣٧٦٨ - ولا يقال : المعنى في صلاة الفجر أنه لا يتغير عددها بنية الإقامة [ولا بالاتقاء] ^(٧) بالمقيم ، وليس كذلك في مسائلنا ؛ لأن عددها لما جاز أن يتغير بالنية والاتقاء [لم يكن أصل فرضه ؛ لأن معارضة الأصل تبطل على أصلنا بالجمعة ؛ لأنها لا تعين بالاتقاء] ^(٨) وليست أصل الفرض عندهم . ولأن من لا يخير في صلاة الفجر لم يخير في عدد الظهر ، كالمقيم ^(٩) .

٣٧٦٩ - ولأنها إحدى حالتين المصلي ، فلم يخير فيها بين أعداد الركعات ، كحال الإقامة ولا تغلب ^(١٠) العلة ؛ لأنهم إن قالوا : فجاز أن يصلي أربعًا ، قلنا بموجبه إذ

(١) أخرجه الطحاوي في المعاني باب صلاة المسافر (٤٢٠/١ ، ٤٢١) .

(٢) حرف : [عن] ساقط من (م) .

(٣) في (ن) : [بدرا] .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [يا أم] .

(٥) الحديث الأول عن عائشة أخرجه البخاري في الصحيح باب يقصر إذا خرج من موضعه (١٩٢/١) ، وسلم في الصحيح في باب صلاة المسافرين وقصرها (٢٧٧/١) ، والترمذي معلقًا في باب ما جاء في التقصر في السفر (٤٣٠/١) ، والبيهقي في الكبرى في باب من ترك التقصر في السفر غير رعية في السنة (١٤٢/٣) ، والطحاوي في المعاني باب صلاة المسافر (٤٢٧/١) ، والشافعي في المسند (١٨١/١ ، ١٨٢) ، الحديث (٥١٧) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب من أم في السفر (٥٦١/٢) الحديث (٤٤٦٢) . ولما الحديث الثاني عن عائشة فأخرجه الطحاوي معلقًا في المعاني باب صلاة المسافر (٤٢٧/١ ، ٤٢٨) .

(٦) لفظ : [حضرا] ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) في (ن) : [ولأن لا تبدأ] .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٩) في (ن) : [التيسر] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [ولا يتب] .

انقضى محقق ، فإن قالوا : فوجب أن يصلي أربعاً ، انتقض بالصبي .
٣٧٧٠ - ولأن ما يكره الزيادة عليه من الأعداد ^(١) لا يكون الزيادة عليه فرضاً ،
كالنجر والجمعة . ولأنها صلاة شفع فجاز أن يجب إسقاط فرضها بركعتين ، كالظهور
في يوم الجمعة والفجر .

٣٧٧١ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتُمُ فِي الْأَرْضِ لَنَجِدَ عَلَيْكُمْ جُنَاحَ أَنْ تَقَصُرُوا
بِغَيْرِ الْحَرْفِ ﴾ ^(٢) ، ورفع الجناح في الشيء يدل على إباحته ، لا على وجوبه .

٣٧٧٢ - والجواب : أن هذه الآية لا تتضمن ^(٣) صلاة السفر ، إنما تتضمن ^(٤)
صلاة الخوف ، والقصر إنما عني به القصر في أفعالها بالإيماء وترك بعض الشرائط ،
الدليل على ذلك أنه شرط فيه الخوف ، وفعل الركعتين لا يشترط ^(٥) فيه الخوف .

٣٧٧٣ - ولا يقال إنه شرط ^(٦) فيه الضرب في الأرض ، وصلاة الخوف لا
يشترط ^(٧) فيها السفر ؛ لأن الغالب أن الخوف يكون مع السفر ، فخرج الكلام على
الغالب .

٣٧٧٤ - ولا يقال : إن يعلى بن أمية ^(٨) قال لعمر بن الخطاب : ذكر الله تعالى
القصر في الخوف فأبى القصر في غير الخوف ، فقال : عجبث مما عجبث منه فسألت
النبي ﷺ فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقه » ^(٩) . فلهما جميعاً أن
المراد بالآية السفر ؛ وذلك أن يعلى بن أمية ^(١٠) يجوز أن يكون اشتبه ^(١١) عليه فعل
الصلاة على الراحلة نفلاً في غير حالة ^(١٢) الخوف فسأل عمر عن ذلك وقال : لم
يجوز ^(١٣) في غير الخوف ٩ . ويجوز أنه اعتقد أن القصر في الصفات إذا وقف على

(١) في (م) ، (ع) : [من الاعتداد] . (٢) سورة النساء : الآية ١٠١ .

(٣) في (م) : [لا تتضمن] . (٤) في (م) ، (ع) : [تتضمن] .

(٥) في (ن) : [لا شرط] . (٦) في (ن) : [يشترط] .

(٧) في (ن) : [لا يشترط] . (٨) في (ن) : [مية] .

(٩) تقدم تريح حديث يعلى بن أمية في مسألة (٢١١) ، وأخرجه أبو داود باب صلاة المسافر (٣٠١/١) ،
والدارمي في باب قصر الصلاة في السفر (٣٥٤/١) ، والبيهقي في الكبرى باب رخصة القصر في كل سفر
(١٣٤/٣) ، والشافعي في المسند (١٨٠/١ ، ١٨١) الحديث (٥١٥ ، ٥١٦) ، وعبد الرزاق في المصنف
باب الصلاة في السفر (٥١٧/٢) الحديث (٤٢٧٥) .

(١٠) في (ن) : [مية] . (١١) في (م) ، (ع) : [اشبه] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [صلاة] .

(١٣) في (ن) : [لم يجز] ، وفي (م) ، (ع) : [يحجز] .

شرط الخوف فقصر الركعات مثله ، فبين النبي ﷺ أنهما يختلفان .

٣٧٧٥ - وقد روي أن أمة بن خالد قال لابن عمر : إنا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ، فأين صلاة السفر ؟ فقال ابن عمر : إنا نفعل كما رأينا رسول الله ﷺ يفعل ^(١) ، فهذا يدل على أنهما لم يفهما من الآية ^(٢) صلاة السفر ، فعارض ذلك ما روه .

٣٧٧٦ - قالوا : روي أن النبي ﷺ قال لعمر : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » ^(٣) ، وقبول الصدقة في الشرع ليس بواجب ، وإنما المتصدق ^(٤) عليه بالخيار .

٣٧٧٧ - قلنا : « فاقبلوا صدقته » أمر ، والأمر يقتضي ^(٥) الوجوب ، وقولهم : إن قبول الصدقة ليس بواجب ، ليس بصحيح ؛ لأنه لا يمتنع أن لا يجب عليه قبول الصدقة من آدمي ؛ لأن ^(٦) طاعتهم لا تجب ، ويجب عليه قبول صدقة الله تعالى ^(٧) ؛ لأن طاعته واجبة . ولأن الصدقة إنما يجب قبولها إذا كان فيها تمليك للمتصدق عليه ، فإن لم يكن فيها ^(٨) تمليك وجبت ولم يحتج إلى القبول ، كالمغفو عن دم العمد والعنق ^(٩) والبراعة من مال الكتابة .

٣٧٧٨ - قالوا : روت عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ في السفر يصوم ويفطر ويتم ويقصر ^(١٠) .

(١) في (ن) : [بين أن النبي] ، وفي (م) : [بين أن النبي] .
(٢) هذا الحديث أخرجه النسائي في كتاب تقصير الصلاة (١١٧/٣) ، وابن ماجه في باب تقصير الصلاة في السفر (٣٢٩/١) الحديث (١٠٦٨) ، والبيهقي في الكبرى في آخر باب رخصة التقصير في كل سفر لا يكون معصية وإن كان المسافر أمنا (١٣٦/٣) ، ومالك في الموطأ ، بلقيش : إنا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا نجد صلاة السفر . في قصر الصلاة في السفر (١٢٤/١) ، وعبد الرزاق في المصنف (٥١٨/٢) الحديث (٤٢٧٦) .

(٣) في (م) ، (ع) : [لم يفعلان من الآية] ، وفي (ن) : [لم يفهما نص الآية] .
(٤) في (ص) ، (ن) : [فاقبلوا صدقته قوله] ، وفي (م) ، (ع) : [فاقبلوا قوله فاقبلوا صدقته] .
(٥) في (م) ، (ع) : [التصدق] . (٦) في هامش (ص) من نسخة أخرى : [يمد] .
(٧) في (ص) : [لأنهم] . (٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [صدقته تعالى] .
(٩) في (ص) ، (م) ، (ع) : [هناك] . (١٠) في (ن) ، (ع) : [والمغفو] .
(١١) حديث عائشة أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق المعيرة بن زياد ، عن عطاء ، عن عائشة في المصنف ، في : المسافر إن شاء صلى ركعتين وإن شاء أركبا (٣٣٩/٢) ، والدارقطني في باب القبلة للصائم (١٨٩/٢)

٣٧٧٩ - [والجواب ^(١)] : أن هذا الخبر لا يصح ، وقد أنكره أحمد وغيره ^(٢) . وقد روى جابر أن النبي ﷺ دخل مكة صبيحة يوم الرابع من ذي الحجة وخرج إلى منى يوم الثوبة وكان يقصر الصلاة ^(٣) ، فهذه إقامة أكثر من أربعة أيام .
٣٧٨٠ - ولا يقال : يجوز أن يكون لم ينو الإقامة ؛ لأن من دخل مكة للحج فلا بد أن ينوي الإقامة حتى يقضي حجه .

٣٧٨١ - وروى أبو حنيفة رحمته الله عن عمر بن ذر ^(٤) عن مجاهد عن ابن عباس وابن عمر أنهم قالوا : إذا دخلت بلدة وأنت مسافر وفي نيتك أن تقيم ^(٥) بها خمسة عشر يوماً ^(٦) فأكمل الصلاة ، وإن كنت لا تدري متى تخرج صلى ركعتين ^(٧) ، والمقادير لا تعدم إلا من جهة التوقيف ^(٨) ، فكأنهما روايا ذلك عن النبي ﷺ .

٣٧٨٢ - قالوا : روي عن ابن عمر رحمتهما الله قال : ثلاثة عشر يوماً ^(٩) ، وروى عن علي وابن عباس رحمتهما الله ^(١٠) : عشرة أيام ^(١١) . وعن عثمان رضي الله عنه من أربعة ^(١٢) صلى أربعة ^(١٣) .

= الحديث (٤٥) والطحاوي في المعاني باب صلاة للمسافر (٤١٥/١) ، والبيهقي في الكبرى باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة (١٤١/٣) .

(١) في (م) ، (ع) : [فالجواب] . (٢) ما بين القوسين ساقط من (ن) .
(٣) أخرجه البخاري في الصحيح بمعناه في كتاب الكسوف باب كم أقام النبي ﷺ في صحبته (١٩٢/١) ، (٧٧/٢) ، والبيهقي في كتاب الصلاة في آخر باب من أجمع إقامة أربع أمم (٣٣٠/٣) الحديث (٤٨٥) .
(٤) في سائر النسخ : [در] .
(٥) في (م) : [أن يقيم] .
(٦) في (ص) ، (ن) : [ليلة] .
(٧) هذا الحديث رواه محمد عن أبي حنيفة ، عن حماد في كتاب الآثار باب الصلاة في السفر ص ٣٨ ، الحديث (٨٨) .

(٨) في (م) ، (ع) : [التوفيق] ، وفي (ص) ، (ن) : [التوقف] ، الصواب ما أثبتناه .
(٩) حديث ابن عمر رواه والبيهقي في الكبرى في باب من قال يقصر أبداً ما لم يجمع مكاناً (١٥٢/٢) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب الرجل يخرج في وقت الصلاة (٥٣٤/٢) ، الحديث (٤٣٤٢) ومالك في الموطأ (١٢٥/١) .

(١٠) قوله : [رحمتهما الله] ساقط من (ن) ، وفي (ص) : [عنهما] ، مكان : [عنهما] .
(١١) حديث علي رواه الترمذي في باب ما جاء في كم تقصر الصلاة (٤٢٢/٢) ، وابن أبي شيبة عن دكين في المصنف (٣٤٢/٢) . هكذا في سائر النسخ .
(١٢) رواه البيهقي من طريق مالك عن ابن السائب (١٤٨/٣) ، ومالك في الموطأ في صلاة الإمام إذا أجمع مكاناً (١٢٥/١) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب الرجل يخرج في وقت الصلاة (٤٣٤٦) ، وابن أبي =

٣٧٨٣ - قلنا : يحمل أقرانهم على التوقيف ^(١) ، فكانها أخبار رويت ، فالإدماج أولى . ولأنه معنى يؤثر في الصلاة والصوم ، فلا يقدر أقله بأربعة أيام ، كالطهر ^(٢) . ولأن ما لا يحمل مدة للفصل بين الحيضتين ^(٣) لا يكون مدة للإقامة ^(٤) ، أصله . دون أربعة أيام . ولا معنى لقولهم : إن الطهر عندنا قد يكون أربعة أيام ؛ لأن الحمل ^(٥) تحيض وتطهر [من حيضتها] ^(٦) وتلد بعد أربعة أيام ، فيكون الأربعة طهراً صحيحاً . وكذلك إذا طهرت بعد النفاس أربعة أيام ثم رأت الدم كان حيضاً ؛ لأنهم لا يقدر أن ذلك بأربعة أيام ، ولو كان يوماً واحداً كان طهراً عندهم . ولأنها مدة يتكرر ^(٧) فيها رخصة مسح المسافر ، كما دون الأربعة . ولأنها مدة / يجوز الحيض ^(٨) فيها فلم يقدر بها الإقامة ، كما دون الأربعة .

٣٧٨٤ - احتجوا : بما روي أن عمر بن عبد العزيز سأل جلساءه : ماذا سمعتم في مقام المهاجر بمكة ؟ فقال السائب بن يزيد : حدثني العلاء بن الحضرمي أن النبي ﷺ قال : « يمكث المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً » ^(٩) ، فحرم عليهم المقام بمكة ، وقدر لهم ثلاثة أيام ، فلو كانت المدة خمسة عشر لم يقدر لهم الثلاثة ؛ لأنه أراد التخفيف عليهم ، فكان زيادة المدة أخف .

٣٧٨٥ - والجواب ^(١٠) : أن النبي ﷺ منعهم من المقام لثلاث يتذكروا ديارهم فيركو

= شية في المصنف في من قال إذا أجمع على إقامة خمس عشر ثم (٣٤٣/٢) ، (٤٣٣/٢) قال البيهقي بعدما نقل استدلال الشافعي بمرود حديث عن عثمان في الإتمام إذا نوى الإقامة أربعاً ؛ أما حديث عندنا فلم أجد إسناداً .

- (١) في (م) ، (ع) : [التريق] وفي (ن) : [التوقف] .
- (٢) في (ص) : [كالطهر] بالظاء المعجمة . (٣) في (ن) : [الحصىتين] .
- (٤) في (م) ، (ع) : [للأمة] . (٥) في (م) : [الحاصل] .
- (٦) الزائدة من (م) ، (ن) ، (ع) . (٧) في (ن) : [لا يتكرر] .
- (٨) في (م) ، (ع) : [يجوز وجود الحيض] .
- (٩) حدثت عمر بن عبد العزيز أخرجه البيهقي في الصحيح في التسمية في الجاهلية باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه (٣٣٩/٢) ، ومسلم في الصحيح في كتاب الحج باب حواز الإقامة بمكة (٥٦٦/١) ، والترمذي في كتاب الحج باب ما جاء أن يمكث المهاجر بمكة بعد الصلوة ثلاثاً (٢٧٥/٣) الحديث (١٤٩) والنسائي في كتاب تقصير الصلاة في السفر باب المقام الذي يقصر بمكة الصلاة (١٢٦/٣) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب قصر الصلاة للمسافر (٣٤١/١) الحديث (١٠٧٣) ، وفيه في كتاب الصلاة ، باب من أجمع إقامة أربع ثم (١٤٧/٣) ، وأحمد في المسند (٣٣٩/٤) .
- (١٠) في (ن) : [الجواب] بدون العطف .

للمدينة ، لا يلحقى يعود إلى الإقامة والسفر ؛ ألا ترى ^(١) أنه ^(٢) لو أراد ذلك لقدر بأربعة ^(٣) أيام ؛ لأن يوم الخروج عندهم لا يعتد به . وقائدة تقديره ^(٤) بالثلاث أنه علم أن حاجتهم في التأهب للسفر يكتفى فيها بهذا القدر ، فلم يزد عليه .

٣٧٨٦ - قالوا : روي أن عمر رضي الله عنه ^(٥) أجلى أهل الذمة من الحجاز ثم ضرب لمن دخل منهم تاجراً مقام ثلاثة أيام ^(٦) . ولو كانت الخمسة عشر هي المدة لما حد ^(٧) الثلاث .

٣٧٨٧ - والجواب : أنه يجوز أن يكون فعل ذلك لأن هذه المدة أدنى المدد ^(٨) التي يمكن فيها من التصرف ، وما زاد عليها لم يحتج إليه فقدرها تضييقاً ^(٩) عليهم ؛ ألا ترى أنه لم يقدر ذلك بأربعة وإن لم تكن ^(١٠) مدة للإقامة ^(١١) عندهم .

٣٧٨٨ - قالوا : قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسُوْهُمَا بِسُرِّ أَيْدِيكُمْ فَإِذَا كَانَ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ ^(١٢) ، ثم قال : ﴿ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ ^(١٣) ، فدل ذلك على أن الثلاث قريب ^(١٤) .

٣٧٨٩ - ولا يدل على أن ^(١٥) الأربع ليس بقريب . ويجوز أن يكون كل واحد منهما قريباً وإن كان أحدهما أقرب .

٣٧٩٠ - قالوا : كل مدة زادت على مدة المسح في السفر وجب أن تقطع ^(١٦) القصر ، كمدة حسنة عشر يوماً .

٣٧٩١ - قلنا : هذا يبطل بمن نوى أربعة أيام مع يوم الخروج ، ومن نوى ثلاثة أيام وبعض يوم الرابع . ولأن هذا إثبات مدة بقياس ، والمقادير لا تثبت قياساً ، والمعنى في

(١) في (ن) : [ألا يرى] . (٢) لفظ : [أنه] ساقط من (م) .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [أربعة] . (٤) في (م) ، (ع) : [قدره] .

(٥) قوله : [رضي الله عنه] ساقط من (ن) .

(٦) حديث عمر بن الخطاب أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة باب من أجمع إقامة أربع ثم (١٤٨/٣) .

(٧) في (م) : [لأحد] . (٨) قوله : [أدنى المدد] ساقط من (م) .

(٩) في (ن) : [نصفاً] . (١٠) في غير (م) : [يكس] .

(١١) في (م) ، (ع) : [الإقامة] .

(١٢) سورة هود : الآية ٦٥ . (١٣) سورة هود : الآية ٦٤ .

(١٤) في (ن) : [هي القريب] مكان : [قريب] .

(١٥) لفظ : أن ساقط من (م) . (١٦) في غير (م) : [يقطع] .

الخمس عشرة أنها يجوز أن تفصل^(١) بين دمي الحيض ، وليس كذلك ما دونها ؛ لأنه لا يفصل بين دمي الحيض ، فلم يكن مدة للإقامة .

٣٧٩٢ - قالوا : المدة التي تغير^(٢) الغرض إلى القصر ابتداء لا تقدر^(٣) بخمسة عشر . وكذلك المدة التي تغير^(٤) الغرض إلى^(٥) الانتهاء لا تقدر^(٦) بخمسة عشر .

٣٧٩٣ - قلنا : اعتبار إحدى المديتين يتقدر يومين ، والأخرى بستة ، وكذلك على قولنا لا يمنع أن يختلفا .

٣٧٩٤ - قالوا : الإتمام إنما يوجب بطول المقام^(٧) ، والثلاث في حد القليل ، ولذلك^(٨) قدر بها^(٩) مدة الخيار ، فوجب أن يعتبر ما زاد عليها .

٣٧٩٥ - قلنا : الثلاث وإن كانت في حكم القليل في حكم فقد جعلت^(١٠) في حكم الكثير^(١١) في حكم آخر ؛ بدلالة أنها أفصي مدة الخيار وأكثر مدة المسح ، فدل على أن^(١٢) ما جعل قليلا^(١٣) في حكم لا يكون كذلك في كل^(١٤) حكم .

• • •

(١) في غير (ص) : [يفصل] .

(٢) في (م) : [يغير] ، وفي (ن) : [تعين] وفي (ع) : [يغير] .

(٣) في (م) ، (ع) : [لا يقدر] .

(٤) في (م) ، (ع) : [يغير] ، وفي (ن) : [تعين] .

(٥) في (ن) : [في] مكان : [إلى] . (٦) في (م) ، (ع) : [لا يقدر] .

(٧) في (م) ، (ع) : [القيام] . (٨) في (م) ، (ع) : [وكذلك] .

(٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [قدرتها] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [قد جعلت] ، وفي (ن) : [بعد حول] مكان للثبوت .

(١١) في (ن) : [الكبير] .

(١٢) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرك في الهامش .

(١٣) في (م) ، (ع) : [قليل] . (١٤) لفظ : [كل] ساقط من (م) ، (ع) .



إذا أقام المسافر في بلد ولم ينو الإقامة صلى ركعتين

- ٣٧٩٦ - قال أصحابنا : إذا أقام المسافر في بلد ولم ينو الإقامة صلى ركعتين ^(١) .
- ٣٧٩٧ - وقال الشافعي : إذا أقام سبعة عشر يوماً أتم وإن لم ينو الإقامة . وقال البروزي : له قول آخر ، إنه إذا أقام أكثر من أربعة أيام أتم ، وقال : في المحارب إذا أقام أكثر من سبعة عشر قولان ^(٢) .
- ٣٧٩٨ - لنا : ما روي عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ أقام بمكة زمن الفتح ^(٣) سبعة عشر يوماً يصلي ركعتين ^(٤) ، وروي أنه أقام بتوك عشرين ليلة يقصر الصلاة ^(٥) .

(١) قال محمد في كتاب الحج : وقال أبو حنيفة عتقة فيمن دخل مصرًا وهو مسافر وليس من أمه : قصر الصلاة وإن أقام شهراً أو أكثر من ذلك ، ما لم يجمع على إقامة خمسة عشر يوماً . راجع : الحج باب صلاة المسافر (١٦٨/١ - ١٧١) ، كتاب الأصل (٢٦٦/١) ، كتاب الآثار لمحمد ص ٣٨ ، للوسط (٢٣٧/١) ، بدائع الصنائع (٩٧/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهائمه العناية (٢٦/٢) ، النبأ (٢٢/٣ ، ٢٣) ، حاشية ابن عابدين (٥٥٢/١) .

(٢) قال الإمام الشافعي في مختصر المزني : فإذا جاوز أرضاً لحاجة أو مرض وهو عازم على الخروج أتم . راجع تفصيل المسألة : في مختصر المزني ص ٢٤ ، الأم (١٨٦/١ ، ١٨٧) ، الوسيط (٧١٩/٢ ، ٧٢٠) ، حلية العلماء (٢٠١/٢) ، فتح العزيز (٤٤٨/٤ - ٤٥١) ، للمذهب (١٠٣/١) ، المجموع مع المذهب (٣٦٣ - ٣٥٩/٤) . قال مالك في المدونة : يقصر الصلاة إلا أن يكون نوى أن يقيم فيها أربعة أيام ، أو يكون فيها أمه ولولده . راجع : للبدونة (١١٤/١ ، ١١٥) ، للفتي (٢٦٥/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٤٥/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [من الفتح] .

(٤) حديث عكرمة عن ابن عباس أخرجه البخاري في الصحيح في باب ما جاء في التقصير وكيفية يقيم حتى يقصر (١٩١/١) ، وأبو داود في باب متى يتم للمسافر (٣٠٧/١) ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الصلاة باب المسافر يقصر ما لم يجمع مكاناً (١٥١/٣) ، وأحمد في المسند (٣١٥/١) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب الرجل يخرج في وقت الصلاة (٥٣٣/٢) الحديث (٤٣٣٧) ، وأبو أيوب شيعة في المستدرج في أخر باب في المسافر يطيل المقام في المص (٣٤٢/٢) الحديث (١٧) .

(٥) هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله في باب إذا أقام بأرض العدو يقصر (٣٠٩/١) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب المسافر يقصر ما لم يجمع مكاناً (١٥١/٣) ، وأحمد في المسند (٢٩٥/٣) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب الرجل يخرج في وقت الصلاة (٥٣٢/٢) الحديث (١٣٣٥) .

٣٧٩٩ - ولا يجوز أن يقال : روي أنه أقام سبعة عشر ، لأن الزائد من الحبرين أولى .
 ٣٨٠٠ - ولا يقال : إن الشافعي قال : إذا أقام أكثر مما أقام النبي ﷺ بيوتاً ثم^(١) ، فإن^(٢) ثبت أنه أقام عشرين يوماً قلنا بذلك ؛ لأن الشافعي قدره بسبعة عشر ، وجعل العلة فيه مقامه ^{الخط} بيتوك ، والخطأ في العلة لا يتغير بها مذهبه ، وفي إجماع السلف .

٣٨٠١ - وروي^(٣) أن أنسا أقام بنيسابور سنة وشهرين يصلي ركعتين^(٤) ، ومن سعد بن أبي وقاص أنه أقام بقرية من قرى الشام يقال لها : عمان أو عوان^(٥) فكان يصلي ركعتين^(٦) . وأقام أنس بالشام مع عبد الملك بن مروان شهرين يصلون صلاة المسافر^(٧) . وروي أن ابن عمر أقام بأذربيجان شهراً ، فكان يصلي ركعتين^(٨) . وأقام مروان بالسلسلة ستين بقصر^(٩) . وروي إبراهيم عن علقمة^(١٠) أنه أقام بخوارزم

(١) لفظ : [ثم] ساقط من (٥) .

(٢) في (٥) : [روي] بدون العطف .

(٤) ذكره الهيثمي بلفظ : عن الحسن أنه أقام مع أنس بنيسابور ستين فكان يصلي ركعتين ركعتين وعمره إلى الطبراني في الكبير في آخر باب فيما تقصر فيه الصلاة ومدة القصر (١٥٨/٢) . وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ : أن أنس بن مالك أقام بنيسابور سنة أو ستين يصلي ركعتين ثم يسلم ، ثم يصلي ركعتين . في المصنف ، في المسافر يطول للمقام في المصر (٣٤١/٢) الحديث (١٠) .

(٥) في (ع) : [أو عوانة] .

(٦) حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه الطحاوي من طريق شعبة عن حبيب ، في المعاني ، في باب صلاة المسافر (٤١٩/١ ، ٤٢٠) ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق الثوري بهذا الإسناد (٥٣٥/٢) الحديث (٤٣٥٠) ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق مسعر في المصنف في المسافر يطول للمقام في المصر (٣٤١/٢) الحديث (٦) .

(٧) هذا الحديث أخرجه البيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب المسافر يقصر ما لم يجمع مكاناً (١٥٢/٣) ، عبد الرزاق من طريق يحيى بن أبي كثير (٥٣٦/٢) الحديث (٤٣٥٤) .

(٨) حديث ابن عمر أخرجه البيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب المسافر يقصر ما لم يجمع مكاناً (١٥٢/٣) ، وأحمد في المسند (٨٣/٢) ، ورواه عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر في المصنف في باب الرجل يخرج في وقت الصلاة (٥٣٣/٢) الحديث (٤٣٣٩) .

(٩) هذا الحديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش في المصنف في باب الرجل يخرج في وقت الصلاة (٥٣٦/٢ ، ٥٣٧) الحديث (٤٣٥٦ ، ٤٣٥٧) ، وابن أبي شيبة في المصنف في المسافر يطول للمقام في المصر (٣٤٢/٢) الحديث (١٢ ، ١٣) .

(١٠) في كل النسخ : [عائشة] .

ستين يقصر ^(١) .

٣٨٠٦ - ولأنه لم ينو ^(٢) الإقامة ، ولا دخل في صلاة مقيم فلم يقطع حكم سفره بقلة ، كما إذا أقام أقل من أربعة .

٣٨٠٣ - ولأن المقيم للحرب لا تتعلق إقامته باختياره ^(٣) ؛ لأنه إن هزم انصرف ، فلم تنصر ^(٤) إقامته ، كالعبد مع مولاه .

٣٨٠٤ - ولأن كل ^(٥) حكم لا يتعلق بإقامة خمسة عشر يوماً لا يتعلق بإقامة ما زاد عليها ، أصله : وجوب الأضحية .

٣٨٠٥ - وقد قال الطحاوي : إن قول الشافعي أنه يصير مقيماً بإقامة أربعة أيام خلاف الإجماع ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد تقدمه .

٣٨٠٦ - احتجوا : بقوله تعالى ^(٦) : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتُمْ فِي الْأَرْضِ لَنَقُولَ عَلَيْكُمْ جَنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الْفَرَسِ ﴾ ^(٧) ، فعلق القصر بالضرب ، وهذا ليس بضارب .

٣٨٠٧ - والجواب : أنا قد بينا أن المراد بالآية قصر الصفات ، لا قصر الركعات .

٣٨٠٨ - قالوا : إذا كان محارباً فقد نوى الإقامة ^(٨) أربعة أيام ، فلم يجزه القصر ، كالناجر ^(٩) .

٣٨٠٩ - قلنا : لا نسلم هذا ؛ لأن الناجر إذا نوى أربعة أيام لم يصير مقيماً .

٣٨١٠ - فإن قالوا : يصير مقيماً ، فكذلك ^(١٠) المحارب .

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف في المسافر يطيل المقام في السفر (٣٤٢/٢) الحديث (١٤) ،
ورواه عبد الرزاق عن الثوري في المصنف في باب الرجل يخرجه في وقت الصلاة (٥٣٦/٢) الحديث
(٤٣٥٤) .

(٢) في (م) : [لم ينوي] .

(٣) في (م) ، (ع) : [لا يتعلق إقامته خمسة عشر يوماً باختياره] .

(٤) في (م) : [فلم ينصر] .

(٥) في (ع) : [ولا كل] .

(٦) لفظ : [تعالى] ساقط من (ن) .

(٧) سورة النساء : الآية ١٠١ .

(٨) في (ن) : [مقام] مكان : [الإقامة] ، وفي (م) ، (ع) : [إقامة] .

(٩) في (ن) : [كالمهاجر] .

(١٠) في (ص) : [فذلك] .

٣٨١١ - فالجواب : إن [(١) نوى إقامة خمسة عشر يومًا ، فالمعنى (٢) في التأخير إن إقامته في دار الحرب متعلقة باختياره ، فصار كنية الإقامة في دار الإسلام ، والمحارب إقامته لا تتعلق (٣) باختياره ، فصار كالعبد مع مولاه .

(٢) في (ع) : [المعنى] .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ن) .

(٣) في (م) : [لا يتعلق] .



يجوز للمسافر أن يصلي ركعتين وإن لم ينو القصر

- ٣٨١٢ - قال أصحابنا : يجوز للمسافر أن يصلي ركعتين وإن لم ينو القصر ^(١) .
- ٣٨١٣ - وقال الشافعي : لا يجوز إلا أن ينوي القصر مع نية الصلاة ^(٢) .
- ٣٨١٤ - وهذا فرع على أصلنا : أن الركعتين أصل الفرض وليس رخصة ، وفعل الفرض لا يفتقر إلى نية عدده ، كصلاة الفجر .
- ٣٨١٥ - ولأن الرخصة تارة تكون ^(٣) في نقصان العدد ، وتارة في نقصان الأفعال . ومعلوم أن صلاة المومئ والقاعد تجوز ^(٤) من غير نية الإيماء ، فكذلك ^(٥) الرخصة في الأعداد تجوز ^(٦) من غير نية الرخصة . ولأنه مؤدي ^(٧) للفرض فلا يحتاج ^(٨) مع نية صلاة معينة إلى نية أخرى ، كالظهر والجمعة .
- ٣٨١٦ - احتجوا : بأن الأصل الإتمام ، والقصر رخصة ، فإذا أطلق النية لزمه الأربع فلم يجز فعل الركعتين .
- ٣٨١٧ - وهذا غير مسلم ؛ لأن الفرض عندنا في هذه الحالة لا يخير فيه ، فإذا أطلق النية لم يلزم بها إلا ركعتان ^(٩) .

(١) صورة المسألة كما ذكرها محمد في كتاب الأصل : مسافر افتتح الظهر وهو يهوي أن يصلي أربع ركعات ، ثم بدا له فصلى ركعتين وسلم . راجع : كتاب الأصل (٢٧٠/١ ، ٢٧١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٢ ، المبسوط (٢٣٩/١) ، تحفة الفقهاء (١٤٩/١) ، الهداية مع النجاة (١٥/٣ ، ١٦) .

(٢) قال الإمام الشافعي في مختصر المزني : وليس له أن يصلي ركعتين في السفر إلا أن ينوي القصر مع الإحرام ، وإن أحرم ولم ينو القصر كان على أصل فرضه : أربع ، راجع : مختصر المزني ص ٢٥ ، الوسيط (٧٢٥/٢) ، حلية العلماء (١٩٦/٢) ، المهذب (١٠٣/١) ، المجموع مع المهذب (٣٥١/٤ - ٣٥٢) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما مثل قول الشافعي : نية القصر مع نية الإحرام شرط في حرازه ، ومن لم ينو القصر وقت الإحرام لم يقصر . راجع : المدونة (١١٤/١ ، ١١٥) ، المنتقى (٢٦٥/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٤٥/١) ، المقدمات المسندة ، فصل في القول في قصر الصلاة (١٤٤/١) ، وبذيل المدونة (١٤٤/١) ، شرح الزرقاني (١٧/١) ، المسائل الشافعية كتاب الصلاة (١٨١/١) مسألة (١١٣) ، الكافي لابن قدامة (١٩٧/١) ، المغني (٢٦٥/٢ ، ٢٦٦) .

- (٣) في (م) : [يكون] .
- (٤) في (م) : (ن) ، (ح) : [وكذلك] . (٦) في (ع) : [يجوز] .
- (٥) مكمل في سائر النسخ ، وهو صحيح ، وإن كان الأكثر بحذف باء المقفوس .
- (٦) في (م) ، (ع) : [ولا يحتاج] . (٩) في (م) ، (ع) : [ركعتين] .



إذا سافر في آخر الوقت جاز له أن يصلي صلاة المسافر

- ٣٨١٨ - قال أصحابنا: إذا سافر^(١) في آخر الوقت جاز له أن يصلي صلاة المسافر^(٢).
- ٣٨١٩ - وقال الشافعي: إن كان بقي من الوقت ما يصلي فيه أقل من أربع ركعات لزمه الإتمام^(٣).
- ٣٨٢٠ - وهذا فرع على أصلنا: أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت مقدار التحريم، فمتى حصل وقت الوجوب وهو مسافر جاز له أن يصلي صلاة المسافر، كما قبله^(٤). ولأنه وقت لو أقام فيه المسافر لم يجز له أن يقصر، فإذا سافر فيه المقيم جاز له القصر، كما لو بقي مقدار أربع ركعات. ولأنه سافر مع بقاء شيء من الوقت، فأشبهه إذا سافر في وسط الوقت.
- ٣٨٢١ - واختلف بنى^(٥) على أصله: أن الوجوب يتعلق بأول الوقت ويتضح^(٦) إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات، وإذا استقر الفرض لم يتغير^(٧) بعد ذلك، وهذا أصل نخالفه^(٨) فيه.

• • •

- (١) لفظ: [سافر] ساقط من (م) ، وفي (ع) : [جاء] مكان : [سافر] .
- (٢) في هامش (ص) : [السفر] من نسخة أخرى . انظر : بدائع الصائغ فصل في بيان ما يصير به للتيه مسافرا (٩٥/١) .
- (٣) قال الإمام الشافعي : فإن خرج في آخر وقت الصلاة قصر ، وإن كان بعد الوقت لم يقصر . راجع : مختصر الزني ، (ص ٢٤ ، ٢٥) ، الوسيط (٧٢٤/٢) ، حلية العلماء (٢٠٣/٢ ، ٢٠٤) ، المنهج (١٠٤/١) ، المجموع مع المذهب (٣٦٨/٤ ، ٣٦٩) . وقال مالك وأحمد في إحدى الروايتين مثل قول الحنفية : إن بقي من الوقت لأداء الصلاة صلاها قصرا . وعن أحمد رواية أخرى : لم يقصروا . انظر نسخة في بلدونة (١١٣/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٤٥/١ ، ٢٤٦) ، الكافي لابن قدامة (١٩٨/١) المني (٢٨٢/٢ ، ٢٨٤) ، الرسالة الفقهية باب صلاة السفر (ص ١٣٩) .
- (٤) في (ن) ، وهاشم (ص) : [السفر] ، وفي (ع) : [كالذي قبله] مكان المثلث .
- (٥) في (م) : (ع) : [لنا] .
- (٦) في (م) : (ع) : [وضحت] .
- (٧) في (ن) : [تبين] .
- (٨) في (م) : (ع) : [بخالفه] .



إذا فاتت الصلاة في حال السفر قضاؤها في الحضر صلاة السفر

٣٨٢٢ - قال أصحابنا : إذا فاتت الصلاة في حال السفر قضاها في الحضر صلاة السفر ^(١).

٣٨٢٣ - وقال الشامي : يلزمه الإتمام ^(٢).

٣٨٢٤ - وهذا فرع على أصلنا : أن فعل الركعتين نفس الفرض ، وليس برخصة ، فإذا فات الوقت استقر الفرض بفواته ^(٣) فلم يتغير على حاله ، وقد قال الظهير : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » ^(٤) . وهذه إشارة إلى الفاتية بصفتها ^(٥) . ولأن كل عدد جاز الاقتصار عليه في حال السفر لم يزد بالإقامة بعد الوقت ، كصلاة الفجر . ولا يلزم المسافر إذا حضر الجمعة ؛ لأن العدد عندنا [لا يتغير] ^(٦) [بالإقامة] ^(٧) . إنما يتغير ^(٨) بفواتها مع الإمام . ولأن السفر والإقامة كل واحد منهما بظراً على الآخر ، ومعلوم أن ما فات في حال الحضر إذا قضاها في السفر لم يتغير ، كذلك ما فات في حال السفر إذا قضاها في [حال] ^(٩) الحضر لم يتغير .

(١) راجع كتاب الحجة باب وقت الصلاة إذا أراد السفر (١٨١/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهامشه العناية (٤٥/٢) ، النواة (٣٨/٣ - ٤٠) ، مجمع الأنهر (١٦٤/١) ، حاشية ابن عابدين (٥٥٨/١) .
(٢) قال الإمام الشافعي في القديم مثل قول الحنفية : يقضيها قصراً ، وقال في الجديد وهو الأصح : يقضيها أرباعاً . راجع تمصيل المسألة في : الأم جماع تفريع صلاة المسافر (١٨٢/١) ، مختصر المرئي ص ٢٥ ، الوسيط (٧٢٣/٢) ، حلية العلماء (٢٠٢/٢) ، فتح العزيز بذييل المجموع (٤٥٨/٤ ، ٤٥٩) ، المهذب (١٠٣/١) ، المجموع مع المهذب (٣٦٧ ، ٣٧٠) . قال مالك وأصحابه مثل قول الحنفية : يصلي ركعتين قصراً . راجع : المدونة (١١٣/١) ، المتقى (٢٣/١) . وقال أحمد وأصحابه مثل قول الشافعي في الجديد : يقضيها أرباعاً . راجع : الكافي (١٩٨/١) ، المغني (٢٨٢/٢ ، ٢٨٣) .

(٣) في (ع) : [بقوته] .

(٤) تقدم تفريع هذا الحديث في مسألة (١٣٢) . وأخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الصلاة ، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يبعد إلا ثلاث الصلاة (١١٢/١) ، وابن الجارود في المتقى ص ٧٠ الحديث (٢٣٩) .

(٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [بصلها] .

(٦) ساقط من (ص) .

(٧) في (ن) : [لا يتبين] .

(٨) الزيادة من (ع) .

(٩) في (ن) : [يتبين] .

٣٨٢٥ - وحكى ابن المنذر ^(١) في الاختلاف إجماع الأمة في المقيم ^(٢) إذا سافر بعد الوقت أنه لا يقصر .

٣٨٢٦ - احتجوا / : بقوله تعالى : ﴿ وَرَأَىٰ صَرْبًا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، وهذا غير ضار ،

٣٨٢٧ - وقد بينا أن صلاة السفر غير مرادة [بالآية] ^(٣) .

٣٨٢٨ - قالوا : لأنه مقيم ، فلم يكن له القصر ، كمن ترك صلاة الحضر في الحضر وتذكرها ^(٤) فيه .

٣٨٢٩ - قلنا : هناك لم يجز إسقاط فرضها حال وجوبها بركتين ابتداء فلم يجز عند القضاء ، ولما جاز في مسائلتنا إسقاط الفرض ابتداء بالركعتين جاز عد القضاء .

٣٨٣٠ - قالوا : صلاة ردت إلى ركعتين فوجب أن يكون من شرطها الوقت .

٣٨٣١ - قلنا : يبطل بمن فاتته ^(٥) صلاة في السفر فقضاها في السفر .

٣٨٣٢ - قالوا : القصر إنما يجوز بالمشقة ، وقد زالت .

٣٨٣٣ - قلنا : لا نسلم ^(٦) ، بل المفعول أصل الفرض ، فأما أن يتعلق بالمشقة فلا .

(١) هو الإمام الحافظ الفقيه ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النسابوري ، تزيل مكة ، صاحب : كتاب الإشراف في اختلاف العلماء ، وكتاب الإجماع ، والأوسط ، والبسيط . توفي ^(٢) بمكة في سنة ثمانى عشر وثلاثمائة (٣١٨ هـ) وقيل : في سنة عشرة وثلاثمائة ، وقيل في سنة ست عشر وثلاثمائة . راجع ترجمته في : سيرة أعلام النبلاء (٤٩٠/١٤ - ٤٩٢) ترجمة (٢٧٥) ، تهذيب الأسماء واللغات (١٩٦/٢ ، ١٩٧) ترجمة (٣٠١) ، مقدمة الإجماع بتحقيق الدكتور غزاد عبد النعم أحمد .

(٢) في (ن) : [وإجماع] بالمعطف ، وفي (ن) : [المعنى] مكان [المقيم]

(٣) لمط : [أنه] ساقط من (ع) .

(٤) الزيادة من (م) ، (ع) .

(٥) في (م) ، (ن) ، (ع) : [فاته] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) ، وعلمش (ص) من نسخة أخرى : [لا حكم] مكان [لا سلم] .



إذا صلى المسافرون خلف المسافر وأحدث الإمام فاستخلف مقيماً لم يجز للمؤتم الإتمام

- ٣٨٣٤ - قال أصحابنا : إذا صلى المسافرون خلف المسافر ^(١) وأحدث الإمام ^(٢) فاستخلف مقيماً ، لم يجز للمؤتم الإتمام ^(٣) .
- ٣٨٣٥ - وقال الشافعي : يلزمه ^(٤) .
- ٣٨٣٦ - وهذا مبني على أن [أصل] الفرض ركعتان ^(٥) .
- ٣٨٣٧ - وإنما يلزمه الإتمام بنية الإقامة ، أو بالترام تحريمه الإمام ، وهذا المعنى ^(٦) لم يوجد .
- ٣٨٣٨ - ولأن الإمام الثاني قائم مقام الأول ، ولولا ^(٧) ذلك كانت الصلاة مؤداة ^(٨) بإمامين ، فصار الأول باقياً ^(٩) .
- ٣٨٣٩ - احتجوا : بأنه مؤتم بمقيم ^(١٠) فأشبهه إذا دخل معه في أول الصلاة .

(١) في (ن) : [المسافرين] ، وفي (م) ، (ع) : [الإمام] مكان : [المسافر] .

(٢) لفظ : [الإمام] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستفركه المصنف في الهامش .

(٣) قال محمد في كتاب الأصل : يصلي بهم تمام صلاة المسافر ، فإذا تشهد تأخر من غير أن يسم بهم ،

وقدم رجلاً من المسافرين فسلم بهم تمام صلاة المسافر ، وقام المقيمون فقصوا ما بقي من صلاتهم عليهم

وحنا بناه إمام . راجع : كتاب الأصل باب المسافر يحدث فيقدم مقيماً (١٨٢/١) ، المصوط (١٧٨/١) ،

(١٧٩) ، بدائع الصنائع (١٠٢/١) ، فتح القدير (٣٨/٢ ، ٣٩) ، النهاية (٢٨/٣) .

(٤) قال الإمام النووي في المجموع : مذهبا ومذهب أحمد وداود : يلزمه الإتمام ، وقال مالك وأبو حنيفة : له

القصر . راجع صورة المسألة في : الآم (١٨١/١) ، مختصر المزني ص ٢٥ ، الوسيط (٧٢٥/٢) ، فتح

العزيز ، بذيل المجموع (٤٦٤/٤ ، ٤٦٥) ، المجموع مع المذهب (٣٥٨/٤ ، ٣٥٩) . وقال الحاشية مثل

قول الشافعي : يلزمه الإتمام . راجع للمعني (٢٨٥/١) .

(٥) الزيادة من (ن) ، وفي سائر النسخ : [ركعتين] .

(٦) في (ن) : [المبني] .

(٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لولا] بدون المعلق .

(٨) في (ن) : [مرادة] .

(٩) في (م) : [نالها] .

(١٠) في (ن) : [مقيم] .

٣٨٤٠ - قلنا : هناك التزم بتحريمته فلزمه موجبها ، وهنا لم يلتزم بتحريمه الإمام الثاني فلم يلزمه موجبها .

٣٨٤١ - قالوا : كل ما لزمه الإتمام أول الصلاة لزمه في أثنائها ، كنية الإقامة .

٣٨٤٢ - قلنا : الذي يلزمه ^(١) في ابتداء الصلاة التزامه تحريمه المقيم ، وهذا المعنى لا يوجد حال البقاء .

• • •

(١) في (٥) ، (ع) : [يلزم] .



تجوز الصلاة في السفينة قاعداً وإن قدر على القيام

- ٣٨٤٣ - قال أبو حنيفة : تجوز الصلاة في السفينة قاعداً وإن قدر على القيام .
 ٣٨٤٤ - وقال^(١) : لا يجوز إلا من عذر^(٢) ، وبه قال الشافعي^(٣) .
 ٣٨٤٥ - لنا : قوله ^(٤) : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم »^(٥) ، ولم يفصل .

٣٨٤٦ - ولا يقال : إن التفصيل حصل بين الصلايين ، وعندنا من صلى قاعداً في السفينة فليس يصلي ؛ وذلك أن من صلى الفرض قاعداً من غير عذر فقد أحل بشرط من شرائط العرض ليس بشرط في النفل ، فيكون^(٦) صلاته نفلاً ، كمن ترك تعيين النية ، أو صلى قبل الوقت ، ويدل عليه ما رواه هشام وحماد عن أنس بن سريين أنه خرج مع أنس بن مالك فصلى بهم جماعة في السفينة جالسا على بساط وهم جلوس ، صلى بهم ركعتين ، فسلم ، ثم قام فصلى ركعتين ، وذلك في نهر مغل^(٧) . وروى

(١) في (م) ، (ع) : [وقال] .

(٢) راجع . كتاب الأصل باب المسافر في السفينة (٣٠٦/١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٤ ، البسيط (٢/٢) ، تحفة الفقهاء (١٥٦/١) ، بدائع الصنائع (١٠٩/١) ، حاشية ابن عابدين وبهامشه در الخفائر (٥٣٤/١) .
 (٣) ويقول أبي يوسف ومحمد قال الشافعي ومالك وأحمد : لا يجوز ترك القيام فيها إلا لعذر . راجع : الأم باب صلاة العذر (٨٠/١) ، المدونة : الصلاة في السفينة (١١٧/١) ، الإنصاف باب شروط الصلاة (١٢٢/١) .

(٤) هذا الحديث تقدم تخريجه في مسألة (١٤٤) . وأخرجه البخاري في الصحيح من حديث عمران بن حصين بمناه في كتاب الكسوف باب صلاة القاعد (١٩٥/١) ، ومسلم في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في كتاب المساجد في آخر باب جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً (٢٩٥/١) ، ومالك في الموطأ باللفاظ متقاربة في فضل صلاة القائم على صلاة القاعد (١١٩/١) .
 والترمذي من حديث عمران بن حصين في باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم (٢٠٧/٢) ، الحديث (٣٧١) ، ومحمد في كتاب الآثار باب الصلاة قاعداً ص ٢٣ ، الأثر (١١٧) .

(٥) في (م) ، (ع) : [فيكون] .

(٦) هذا الحديث رواه الطحاوي في المعاني (٤٢٠/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١٦٨/٢) ، وعبد الرزق في المصنف في باب هل يصلي الرجل وهو يسوق دابته ، وقصر الصلاة (٥٨٠/٢) ، ٥٨٢ ، الأثران (٤٥٤٦ ، ٤٥٥٤) .

جابر قال : كنا مع جنادة بن أبي أمية في البحر وكنا نصلي^(١) قعوداً ننحري الفلة في السفر^(٢) . وهذان صحابيان^(٣) إذا فعلا ما لا يستدرك^(٤) من طريق القياس حمل على التوقيف^(٥) ، وإذا لم يعرف لهما مخالف وجب تقليدهما . ولا يقال : روي عن أبي سعيد أنه كان يصلي في السفينة قائماً^(٦) ؛ لأن هذا ليس بخلاف إذا كان مخيراً بين الأمرين .

٣٨٤٧ - قالوا : هذه قصة في عين^(٧) ، فيحتمل أنه فعل ذلك لعذر أو لضيق الموضع .
٣٨٤٨ - قلنا : قد روي أنه صلى في الحال قائماً ، وروي أنه قال : لو شئنا لخرجنا إلى الخلد^(٨) .

٣٨٤٩ - ولا يقال : يجوز أن يكون نافلة ؛ لأن النافلة لا تفعل^(٩) في جماعة إلا في قيام رمضان . ولأنها صلاة جازت مع السير^(١٠) ، فلم يكن من شرطها القيام ، كصلاة الراكب .

٣٨٥٠ - ولا يقال : إن صلاة الراكب لما جاز فيها ترك الركوع والسجود جاز ترك القيام ؛ لأن الراكب يعجز عن القيام والركوع والسجود ، وراكب السفينة يشق عليه القيام ولا يشق عليه الركوع والسجود ، فلذلك اختلفا .

٣٨٥١ - ولأن راکب السفينة أجري مجرى راکب الدابة في جوار صلته مع السير ، ومجرى من على الأرض في مكان القيام ، فأعطي الشبه بينهما^(١١) في أن له ترك القيام ، فلم يجز له ترك ما سواه . ولأن الغالب من القائم في السفينة خوف^(١٢)

(١) في (ص) : [وكنا ننحري نصلي] بزيادة [ننحري] .

(٢) هذا الحديث رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٨/٢) .

(٣) في (ن) : [وهذان أصحابا] . (٤) في (ن) : [ما يستدرك] .

(٥) في (ن) : [التوقف] ، وفي (م) : [التوقيف] .

(٦) هذا الحديث رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٨/٢) ، والبيهقي في الكبرى في باب القيام في المريضة وإن كان في السفينة مع القدرة (١٥٥/٣) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب الصلاة في السفينة (٥٨٢/٢) الحديث (٤٥٥٧) . (٧) في (ن) : [غير] .

(٨) في (ن) : [لو شئت لخرجت إلى الخلد] ذكر صاحب الميسر (٢/٢) ، وصاحب البدائع الصانع (١٠٩/١) هذا الأثر . والخالد هنا : الشاطئ . (٩) في (م) : [لا يفعل] .

(١٠) في (ن) : [مع السير] . (١١) في (ص) ، (ن) : [سبها] .

(١٢) في (ن) : [تخور] .

يجوز الصلاة في السفينة قاعدا وإن قلر على القيام ٨٩٧/٢

الضرر بالقيام ؛ لأن رأسه تدور ^(١) ، فتعلق ^(٢) بالحكم بالغالب ، ولم يعتد ^(٣) بالنادر ، كمشقة السفر التي ^(٤) تعلق بها الرخص ^(٥) في حق من لا مشقة عليه .

٣٨٥٢ - ولأن القيام لو لزمه لكان إذا أتى به مع عدم الاستقرار لم يجز ، كالراكب .

٣٨٥٣ - احتجوا : بحديث عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال : « صل قائما فإن لم تستطع فجالسا » ^(٦) .

٣٨٥٤ - والجواب : أن الخبر يدل على وجوب القيام ، وليس فيه تكرار ؛ لأن الأمر لا يفيد ^(٧) ذلك .

٣٨٥٥ - قالوا : كل ركن لم يحز تركه في السفينة إذا كانت واقفة لم يجز إذا كانت سائرة ، كالركوع والسجود .

٣٨٥٦ - والجواب : أن السفينة إذا وقفت لم يلحق ^(٨) المصلي قائما ضرر ، فلم يسقط عنه القيام ، وإذا كانت سائرة لحقه ضرر في الغالب فلم يلزمه القيام وإن لم يستقر ، فأما الركوع والسجود فلا يلحقه فيهما ضرر بكل حال ، فلم يسقط عنه .

• • •

(٢) في (ن) : [فتعلق] .

(١) في (م) ، (ع) : [يدور] .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الذي] .

(٣) في (ن) : [ولا يعتد] .

(٥) في (م) ، (ع) : [الرخصة] .

(٦) تقدم تخريج حديث عمران بن الحصين في مسألة (١٣٩) . وأخرجه البيهقي في الكبرى في باب القيام

في الفريضة وإن كان في السفينة مع القدرة (١٥٥/٣) .

(٨) في (ص) : [لم تلحق] .

(٧) في (ن) ، (م) : [لا تفيد] .



إذا خرج الرجل إلى بلد له طريقان ، أحدهما : لا يقصر فيه الصلاة والآخر : يقصر فيه الصلاة فسلك الأبعد ، صلى ركعتين

٣٨٥٧ - قال أصحابنا : إذا خرج الرجل إلى بلد له طريقان أحدهما : لا يقصر فيه الصلاة ، والآخر : يقصر فيه الصلاة ، فسلك الأبعد صلى ركعتين ^(١) .

٣٨٥٨ - وقال الشافعي : إن سلك الأبعد لغرض قصر ، وإن سلك لغير غرض إلا القصر لم يقصر ، في أحد قوليه ^(٢) .

٣٨٥٩ - لنا : قوله ~~الشيخ~~ : « صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوب إلى أهله » ^(٣) . ولأنه إذا طول لغير غرض لا يكون بأكثر من ^(٤) سافر ابتداء لغير غرض ، فإذا جاز القصر في أحد الموضوعين كذلك الآخر . ولأنه سافر صحيح فجاز أن يقصر فيه الصلاة ، كما لو سلكه لغرض .

٣٨٦٠ - احتجوا : بأنه لما عدل عن الأقرب لغير غرض صار كمن خرج في الأقرب وجعل يرحل يميناً وشمالاً ^(٥) حتى طال سفره .

٣٨٦١ - والجواب ^(٦) : أنه إذا عرج يميناً وشمالاً والمسافة لا تقصر في مثلها ^(٧)

(١) راجع : كتاب الأصل باب المسافر في السبينة (٣٠٣/١ ، ٣٠٤) .

(٢) نص الإمام الشافعي في الأم وفي مختصر المزني : إن سلك الأبعد لغرض القصر أم . وهو الأصح ، قال المزني : وفي الإملاء إن سلك الأبعد قصر . راجع : الأم ، باب السفر الذي تقصر في مثله الصلاة بلا خوف (١٨٤/١) ، مختصر المزني (ص ٢٥) ، المهذب (١٠٢/١) ، حلية العلماء (١٩٣/٢) ، المجموع مع المهذب (٣٣٠/٤ ، ٣٣١) . قال الإمام النووي : وقال أبو حنيفة وأحمد والمزني وداود ويجوز ، أي : القصر إذا سلك الأبعد .

(٣) الحديث أخرجه الطحاوي في للماني ، في باب صلاة المسافر (٤١٧/١ ، ٤١٨) .

(٤) في (ن) : [صهن] .

(٥) في غير (ص) زيادة بعد : [وشمالاً] كلمة : [والساعة] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الجواب] بدون المطف .

(٧) في (ن) : [لا تقصر مثلها] .

إذا خرج الرجل إلى بلد له طريقان .. ٨٩٩/٢

الصلاة فلم يعتبر بفعله ، وإنما تعتبر المعتاد ^(١) فيها . وفي مسائلنا المسافة يقصر فيها الصلاة ، فالفرض في قطعها غير معتبر ، كالسفر لغير غرض .

• • •

(١) في (م) : (ع) : [المادة] •



**إذا سافر الرجل لقصد المعصية - كمن خرج لقطع الطريق
أو البغي على الإمام أو العبد يابق من مولاة -
جاز لهم الترخّص برخص السفر**

٣٨٦٢ - قال أصحابنا : إذا سافر الرجل لقصد المعصية - كمن خرج لقطع الطريق أو البغي على الإمام أو العبد يابق من مولاة - جاز لهم الترخّص برخص السفر ^(١) .

٣٨٦٣ - وقال الشافعي : إذا أنشأ السفر للمعصية لم يترخص ، وإن ^(٢) طرأ العصيان في حال السفر ففيه وجهان . وإن أقام ^(٣) [لمعصية هل يسمح مسح المقيم ، فيه وجهان] ^(٤) . [وهل يسمح للمسافر مقدار [مسح] ^(٥) المقيم ، فيه وجهان] ^(٦) .

٣٨٦٤ - والكلام في هذه المسألة يقع في كل رخصة على حالها ^(٧) : فأما جواز الاقتصاد على ركعتين فلقوله **القول الثاني** : صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوب إلى أهله ، ^(٨) . ولأن كل عدد جاز الاقتصاد عليه في حال السفر لم يختلف ^(٩) [حال] ^(١٠) الطاعة والمعصية ^(١١) ، كصلاة الفجر والجمعة . ولأن فعل الركعتين عندنا أصل الفرض وليس برخصة ، فلم يؤثر فيه العصيان ، كصلاة الإقامة .

- (١) راجع : الهداية ، في آخر باب صلاة للمسافر (١/١٦) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه الناية (٢/٤٦) - ٤٨ ، الناية (٣/٤٠ - ٤٤) ، حاشية ابن عابدين وبهامشه در المختار باب صلاة المسافر (١/٥٥١) .
- (٢) في (م) ، (ع) : [وإذا] . (٣) في غير (ص) : [وإذا قام] .
- (٤) ما بين الفوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .
- (٥) الزيادة من (م) ، (ع) .
- (٦) ما بين الفوسين ساقط من (د) . راجع تفصيل المسألة في الأم : (١/١٨٤ ، ١٨٥) ، مختصر الزمري ص ٢٥ ، الوسيط (٢/٧٢٢) ، حلية العلماء (٢/١٩١) ، المهذب (١/١٠٢) ، المجموع مع المهذب (٤/٣٤٣ - ٣٤٦) . وقال مالك في المشهور عنه وأحمد وأصحابهما مثل قول الشافعي : لا يسمح له الرخص الشرعية . وعن مالك رواية أخرى مثل قول الحنفية . راجع : المنتقى (١/٢٦١) ، الكافي لابن عبد البر (١/٢٤٤) ، بداية المجتهد ، الباب الرابع في صلاة السفر (١/١٧٢) ، الإنصاح (١/١٥٧) ، الكافي لابن قدامة (١/١٩٧) ، المغني (٢/٢٦١ - ٢٦٣) .
- (٧) في (م) ، (ع) : [حالها] . (٨) تقدم ترجمته في المسألة السابقة (٢١٩) .
- (٩) في (ع) : [تختلف] . (١٠) الزيادة من (ن) .
- (١١) في (ن) : [للمعصية والطاعة] بالتقديم والتأخير .

إذا سافر الرجل لقصد المعصية كمن خرج لقطع الطريق .. ٩٠٩/٢

٣٨٦٥ - ولأن الصلاة تفعل ^(١) في حال الإقامة والسفر ، فإذا لم تؤثر ^(٢) المعصية في فعل أحد الفرضين فكذلك الآخر .

٣٨٦٦ - وأما جواز مسح ثلاثة أيام فلقوله **الطيب** : « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها » ^(٣) ولم يفصل . ولأنه مسح أقيم مقام غسل فجاز استباحته في سفر المعصية ، كما يجوز في سفر الطاعة ، أصله ^(٤) : مسح الحيرة واليتم . ولأنه سافر سفراً صحيحاً فجار أن يستبيح مسح المسافر ، كالطائع .

٣٨٦٧ - وأما جواز أكل الميتة عند الضرورة فلقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا أَشْرَيْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٥) . وروي أن النبي ﷺ سئل عن أكل الميتة فقال : « ما لم تصطبحوا » ^(٦) أو تنقبوا ^(٧) أو تحفظوا ^(٨) بقلا بشأنكم ^(٩) بها ^(١٠) . ولأنه يخشى التلف بترك الأكل ، فصار كالطائع . ولأن ترك ^(١١) الأكل حتى يموت معصية ، وإقامته ^(١٢) على معصية لا يبيحه معصية أخرى ، كسائر المعاصي ، ولأن المعصية لا تبيح ^(١٣) قتل ، ولا يجوز له قتل نفسه ، فما ^(١٤) لا يبيح القتل أولى .

٣٨٦٨ - ولا يقال : إنا لا نأمر بقتل نفسه ، لكننا ^(١٥) نأمر بالتوبة ثم يأكل فيتوصل إلى إحياء نفسه ؛ لأن ترك التوبة معصية ليس لها تعلق بالأكل ، وقتل نفسه

- (١) في (م) : [يعمل] .
(٢) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٦١) ، وفي مسألة (٦٢) ، وفي مسألة (٦٦) ، وفي مسألة (٦٩) ، وفي مسألة (٢١١) .
(٣) في (٤) : [أصل] .
(٤) سورة الأنعام : الآية ١١٩ .

- (٥) في (م) ، (ع) : [يضطجوا] ، والاضطجاع : أكلة الصباح .
(٦) في سائر النسخ : [و ...] ، والصراب من كتب السنة : [أو ...] ، والغوق : أكلة النساء .
(٧) في (م) ، (ع) . [يختلفوا] قال البيهقي : قال أبو عبيد : هو من الخفا ، وهو مهجوز ومقصور ، وهو أصل البردي الأبيض الرطب منه ، وهو يؤكل ، فتأوله في قوله : تحفظوا ، يقول : ما لم تقطعوا هذا بينه فأكلموه .

- (٨) في (٩) : [في (م) ، (ع)] : [بشأنكم] .
(٩) هذا الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢١٨/٥) ، والدارمي في كتاب الأساخي (٨٨/٢) ، والحاكم في المستدرک (١٢٥/٤) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الضحايا باب ما يحل من الميتة بالضرورة (٣٥٦/٩) ، قال البيهقي : قال أبو عبيد : وأما قوله : « ما لم تصطبحوا أو تنقبوا » ، فإنه يقول : إنما لكم منها الصبح - وهو العشاء - أو الغوق - وهو المشاء - ، يقول : فليس لكم أن تجمعوها من الميتة .

- (١٠) في (م) ، (ع) : [ولأنه بترك] .
(١١) في (١٢) : [في (ع) ، (م)] : [وإقامة] .
(١٢) في (م) : [لا يبيح] .
(١٣) في (١٤) : [في (م) ، (ع)] : [فيما] .
(١٤) في (ع) : [لكن] .

معصية ، ففعل إحداهما ^(١) لا يجوز الأخرى .

٣٨٦٩ - ولأن هذا يؤدي إلى أن لا تباح ^(٢) الميتة للعاصي المقيم والكافر ما لم يقدم ^(٣) الإيمان . ولأن الميتة في حق المضطر كالطعام المباح [في حق القادر ، ومعلوم أن العاصي لا يجوز له ترك المباح] ، فكذلك ^(٤) لا يجوز له ترك الميتة عند العجز . ولأن أكل الميتة ينف على الضرورة وليس له تعلق بالسفر ، فصار ^(٥) كسائر الرخص التي يستوفيهن المسافر والمقيم ^(٦) .

٣٨٧٠ - وأما الدليل على جواز الفطر في رمضان فلقوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ ^(٧) ، وقوله ^(٨) : ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَوْلًى فَصَلُّوا كَمَا صَلَّيْتُمْ فِي أَيَّامِ النِّسَاءِ ﴾ ، ولأنه سافر سفراً صحيحاً فجاز له الفطر ، كالطائع . ولأن السبب المبيح للفطر لا يختلف أن يكون بمعصية أو طاعة ، كالمرض .

٣٨٧١ - وأما الصلاة على الراحلة : فلقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَفَئْتُمْ مِنْهُ لَا تَزِرْ وَزِرَتَكُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ ﴾ ^(٩) ، ولأن كل ^(١٠) من جاز له [ترك] ^(١١) القيام إذا كان طائفاً جاز وإن كان عاصياً ، كالمرضى ^(١٢) .

٣٨٧٢ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخَضَةٍ مِنْ مَخَاضَاتِ الْبَرِّ فَلَا يَأْتِيَنَّهَا عَرِفَةٌ وَلَا يَأْتِيَنَّهَا عَرِفَةٌ ﴾ ^(١٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخَضَةٍ مِنْ مَخَاضَاتِ الْبَرِّ فَلَا يَأْتِيَنَّهَا عَرِفَةٌ وَلَا يَأْتِيَنَّهَا عَرِفَةٌ ﴾ ^(١٤) ،

(١) في (ن) : [أحدهما] ، وفي (ص) ، (م) : [إحداهما] .

(٢) في (ن) : [لا يؤدي] مكان : [يؤدي] ، وفي (م) ، (ع) : [لا يباح] .

(٣) في (ن) : [ولا للكافر] مكان : [والكافر] ، وفي (ع) : [ما تقدم] بحذف : [لم] .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش ،

وفي (ن) : [فلذلك] مكان : [فكذلك] . (٥) لفظ : [فصار] ساقط من (ن) .

(٦) في (ن) : [المقيم والمسافر] بالتقديم والتأخير .

(٧) الزيادة من (ن) . والآية من سورة البقرة : ١٨٤ .

(٨) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب اختيار الفطر (٦٠٩/١) ، والترمذي في كتاب الصوم باب ما

حاء في الرخصة في الإفطار للحلي على المرضع (٨٥/٣) الحديث (٧١٥) ، والنسائي في كتاب الصيام

(١٨٠/٤ ، ١٨١ ، ١٨٢) ، وابن ماجه في كتاب الصيام (٥٣٣/١) الحديث (١٦٦٧) ، والبيهقي في

الكبرى باب السفر في البحر كالسفر في البر (١٥٤/٣) ، وأحمد في المسند (٢٩/٥) .

(٩) سورة البقرة : الآية ٢٣٩ .

(١٠) لفظ : [كل] ساقط من (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(١١) ساقط من (م) ، (ع) . (١٢) في (م) ، (ع) : [كالمرض] .

(١٣) سورة المائدة : الآية ٣ . (١٤) سورة البقرة : الآية ١٧٣ .

إذا ساء الرجل لقصد المعصية كمن خرج لقطع الطريق .. ٩٠٣/٢

قالوا : حظر الله تعالى الميتة ، وأباحها بشرط ، وهو ترك الإثم ، ولا يجوز استباحتها مع (١) فقد الشرط .

٣٨٧٣ - والجواب : أن قوله تعالى (٢) : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي عَجْصَةٍ ﴾ شرط لا يجوز أن يكون جوابه : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، وكذلك قوله تعالى (٣) : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ سَبَاحٍ ﴾ فلا يجوز (٤) أن يكون جوابه ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ . فإن الضرورة لا تعود (٥) إلى فعله (٦) ، فلمن أن [في] (٧) الآية جوابا محذوفا (٨) ، فيصير تقدير الآية : فمن اضطر [في] مخمصة فأكل غير متجانف لإثم ، فيكون الإثم صفة للأكل . وعلى قولهم : فمن اضطر (٩) غير متجانف فأكل ، فيصير الإثم صفة له قبل أكله . وإذا احتمل إضمار الأمرين سقط التعلق به ، وما قلناه أولى ؛ لأن الأكل عندنا لا يباح إلا بشرط ترك الإثم فيه ، وعندهم قد يباح للآثم (١٠) الأكل إذا لم يكن الإثم في سفره . ومن حمل اللفظ على العموم كان أولى . وهذا التقدير يتقدر في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ سَبَاحٍ وَلَا عَارٍ ﴾ . ويحاج عنه أيضا بأن البني لا يجوز حمله على البني على الإمام ؛ لأن هذه الآية نزلت على النبي ﷺ فلا بد أن تكون (١١) تلك الحال مرادة بها ، والباقي على النبي ﷺ كافر . ولأن الأكل قد جرى له ذكر ، والسفر لم يجر له ذكر ، فكان حمل البني على الأكل المراد بالآية أولى .

٣٨٧٤ - ولا يجوز أن يقال : إنه حمل اللفظ على التكرار ؛ لأننا نحمل البني على من قصد الأكل ليشبع ، والعدوان (١٢) على من تعدى سد الرمح ، فيكون كل واحد من اللفظين محمولاً على فائدة أخرى .

٣٨٧٥ - قالوا : معنى لم يوجد أكثره له تأثير في إسقاط الصلاة ، فوجب أن يتنوع نوعين : مؤثراً وغير مؤثر ، كزوال العقل .

٣٨٧٦ - قلنا : هذا يطل بالدخول في الجمعة ؛ لأنها تؤثر في إسقاط ما زاد على

(١) لفظ : [مع] ساقط من (م) ، (ع) . (٢) لفظ : [تعالى] ساقط من (ع) .

(٣) لفظ : [تعالى] ساقط من (ن) ، (ع) . (٤) في (ن) : [لا يجوز] .

(٥) في غير (ص) : [لا يعود] . (٦) في (م) ، (ع) : [إلى مثله] .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) . (٨) في (ن) : [جواب محذوف] .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في العاشر

(١٠) في سائر النسخ : [الآثم] . (١١) في (م) ، (ع) : [أن يكون] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [لشع] ، وفي (ع) : [والمد دائم] مكان : [والمدوان] .

عدد الركعتين ولا يتنوع . وكذلك الكفر الأصلي يسقط الصلاة ولا يتنوع عندنا ؛ لأن القليل منه لا يسقط ، وهو من نوعه .

٣٨٧٧ - قالوا : معصية ، فوجب أن يتعين بها فرض الصلاة ، كالسابقة ^(١) في المعصية .

٣٨٧٨ - قلنا : السابقة ^(٢) يتعين بها الفرض ؛ لأنه يجوز أن يؤخر الصلاة لأجلها إذا كان يخاف على نفسه ترك ^(٣) القتال ، ولأن المعصية في مسألتنا لا يتعين ^(٤) الفرض بها عندنا ، وإنما يتعين ^(٥) بالمشقة التي تلحق السفر ، وذلك ليس بمعصية . ولأن السابقة ^(٦) في المعصية مأمور بتركها ، فلا يجوز أن يتشاغل بها عن فعل الصلاة ^(٧) ، والمسافر في المعصية غير مأمور بترك السفر ، وإنما هو مأمور بترك المعصية .

٣٨٧٩ - قالوا : التخفيف بالسفر رحصة ، فإذا أتاه عاصيًا فيريد أن يستريح ^(٨) بالمعصية الرخصة ، وهذا لا يصح .

٣٨٨٠ - قلنا : هذا يبطل بمن غصب خنفاً فلبسه ليمسح عليه ؛ فإنه يتوصل بالمعصية إلى الرخصة ، ومع ذلك يجوز ، وكذلك من كسر رجله ليصلي قاعداً .

٣٨٨١ - قالوا : ترك القيام يتعلق بالعجز ، وليس ذلك بمعصية .

٣٨٨٢ - قلنا : وجواز القصر يتعلق بالمشقة ، وليس ذلك بمعصية ، وإنما السفر سبب فيها ، كما أن ليس الخف المغمصوب سبب في الرخصة .

(١) في (ص) : [كالسابقة] ، وفي (م) ، (ع) : [أن يتعين بها فرض الصلاة لأنه يجوز أن يؤخر الصلاة لأجلها كالسابقة] مكان البيت .

(٢) في (ص) : [السابقة] .

(٣) في (ن) : [بترك] .

(٤) في (ن) : [لا يتخير] .

(٥) في (ص) ، (ن) ، (ع) : [يتخير] .

(٦) في (ن) : [عن الصلاة صل] بتأخير [فعل] .

(٧) في (ن) : [فيزيد] مكان : [فيريد] .



لا يجمع المسافر بين الصلاتين في وقت إحداهما

- ٣٨٨٣ - قال أصحابنا : لا يجمع المسافر بين الصلاتين في وقت إحداهما ^(١)
 ٣٨٨٤ - وقال الشافعي : هو مخير : إن شاء صلى الظهر والعصر في وقت الظهر .
 وإن شاء صلاهما في وقت العصر ، وكذلك المغرب والعشاء : إن شاء صلاهما في وقت المغرب ، وإن شاء صلاهما في وقت العشاء ^(٢) .
 ٣٨٨٥ - لنا : ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « إن للصلاة أولًا وآخرًا ،
 وإن أول وقت ^(٣) الظهر حين نزول ^(٤) الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ،
 وأول وقت العصر ^(٥) حين يدخل وقتها ، وآخر وقتها حين تصفر الشمس ^(٦) .

(١) راجع : الأصل كتاب باب مواقيت الصلاة (١٤٧/١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٣ ، ٣٤ ، الوسط
 باب مواقيت الصلاة (١٤٩/١) ، كتاب الحجة (١٧٤/١ - ١٧٧) .
 (٢) راجع : الأم في وقت الصلاة في السفر (٧٧/١ ، ٧٩) ، مختصر المرئي ص ٢٥ ، المذهب (١٠٤/١ ،
 ١٠٥) ، الوسط (٧٢٧/٢) ، حلية العمداء (٢٠٤/٢) ، المجموع مع المذهب (٣٧٠/٤ - ٣٧٣) .
 نص مالك في المدونة : لا يجمع بين الصلاتين إلا إذا جد في السر ، يصلي الظهر في آخر وقتها
 والعصر في أول وقتها ، وكذلك في المغرب والعشاء . راجع تفصيل المسألة في : الفتاوى (١١١/١ ،
 ١١٢) ، المنتقى (٢٥٢/١ ، ٢٥٣) ، الرسالة الفقهية ص ١٣٢ ، بداية المجتهد (١٧٤/١ - ١٧٧) ،
 المقدمات المسهلات . (١٨٥/١ - ١٨٩) . وقال أحمد وأصحابه مثل قول الشافعي . راجع تفصيل
 المسألة في : الإنصاف (١٥٧/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٠٢/١) ، المنهاج (٢٧١/٢ - ٢٧٣) ،
 العدة (ص ١٠١) .

(٣) لفظ : [وقت] ساقط من (م) ، (ع) .

(٤) في (م) ، (ع) : [نزول] .

(٥) قوله : [وأول وقت العصر] ساقط من (ع) .

(٦) هذا الحديث رواه الترمذي في السنن في أبواب الصلاة باب قضاء الصلاة المأخوذة (٢٨٤ ، ٢٨٣/١)
 الحديث (١٥١) ، وأخرجه الدارقطني في السنن باب إمامة جبرائيل (٢٦٢/١) الحديث (٢٢) .
 والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب آخر وقت العشاء (٣٧٥/١ ، ٣٧٦) ، ونحوه أحمد في نسبه ،
 في مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٢٣٢/٢) ، والطحاوي في المعاني ، في باب مواقيت الصلاة (١٤٩/١ ، ١٥٠) ،
 قال الدارقطني بعد أن رواه : هذا لا يصح سندا . راجع هذا الحديث عن الأعمش عن حماد مرسلًا مختصرًا
 في اندراقلبي الحديث (٢٣ ، ٢٤) .

٣٨٨٦ - وروى أبو قتادة عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط أن يؤخر ^(١) الصلاة إلى وقت أخرى » ^(٢) . وروى عبد الله بن مسعود قال : ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها [إلا صلاة بجمع وصلاة بالزدلفة . وصلاة الصبح من الغد قبل ميقاتها] ^(٣) . وقد كان ابن مسعود يصحب ^(٤) النبي ﷺ في السفر والحضر ، فلو كان يجمع بين الصلاتين لم يخف عليه . ومن أصحابنا من حكى عن مسند الحسن بن سفيان حديثا ^(٥) عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « من جمع بين صلاتين من غير عنبر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر » ^(٦) ، وذكره الدارقطني أيضا . ولأن كل صلاتين لا يجمع بينهما في الحضر من غير مطر لم يجمع بينهما في السفر ، كصلاة الفجر والظهر .

٣٨٨٧ - ولأنهما صلاتان لا يجوز ^(٧) للمعاصي في سفره أن يجمع بينهما ، فلم يجوز لغير المعاصي ، كالعشاء والفجر . ولأنها صلاة مؤقتة ، فلم يجوز تقديمها على وقتها

(١) في (ن) : [تؤثر] .

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تمجيل قضائها (٢٧٤/١ ، ١٧٥) ، وأخرجه أبو داود في السنن ، في باب من نام عن صلاة أو نسيها (١١٩/١) ، وابن الجارود في المتقى في مواقيت الصلاة (ص ٤٨) الحديث (١٧٧) ، والبيهقي في الكبرى (٢١٦/٢) ، وأخرجه أحمد في المسند (٢٩٨/٥) ، وابن ماجه ، في باب من نام عن الصلاة أو نسيها (٢٢٨/١) الحديث (٦٩٨) والدارقطني في السنن (٣٨٦/١) . راجع تخريجه أيضا في : مصابيح السنة (٢٦١/١) الحديث (٤٢١) ، الهداية في تخريج البداية (٢٦٦/٢ ، ٢٦٧) الحديث (٢١٢) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ن) . حديث عبد الله بن مسعود أخرجه البخاري في الصحيح باب من يصلي الفجر بجمع (٢٩١/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب استحباب زيادة التعليل بصلاة الصبح بالزدلفة (٥٤٠/١) ، وأبو داود ، في كتاب المساك ، باب الصلاة بجمع (٤٨٨/١) . وأحمد في المسند (٣٨٤/١) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب التطوع والإمامة ، في من قال : « وضع رحله وركب آثم » (٣٤٥/٢) . انظر تخريجه أيضا في نصب الراية ، آخر باب صلاة المسافر (١٩٤/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [صحب] .

(٥) لفظ : [حديثا] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش (٦) هذا الحديث أخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة (٣٥٩/١) ، والحاكم في المستدرک (٢٧٥/١) والبيهقي في الكبرى (١٦٩/٣) .

(٧) في (م) ، (ع) : [يجوز] ، مكان : [لا يجوز] .

(٨) في (ع) : [أنه] .

لا يجمع المسافر بين الصلاتين في وقت إحداهما ٩٠٧/٢

الموضوع لها ^(١) لأجل ^(٢) السفر ، كالظهر . ولأنها عبادة تختص ^(٣) بوقت فلم يجوز تقديمها على وقتها لأجل السفر ، كصلاة رمضان .

٣٨٨٨ - ولأن السفر عذر واحد ، فلم يجوز أن يؤثر في الصلاة من وجهين ، كالمرض والخوف ، بيان ذلك أن السفر متى أثر في أعداد الركعات لم يؤثر في أوقاتها ، [كالمرض] ^(٤) المؤثر في صفات الأركان لا يؤثر في الأعداد ، وكذلك الخوف للمؤثر في الصفات لا يؤثر في الأعداد . ولأن وقت العصر يفسد بتأخير الظهر إليه من غير سفر ولا مطر ، فلم يجوز له التأخير إليه لأجل السفر ، كوقت المغرب .

٣٨٨٩ - ولا يقال : المعنى في سائر الصلوات أنه لا يجمع بينهما بحق النسك ، فكذلك بحكم السفر ، ولما جاز الجمع بين الظهر والعصر بحق ^(٥) النسك جاز الجمع بينهما بحق ^(٦) السفر ، وذلك أن ^(٧) الجمع عندهم ليس بحق ^(٨) النسك ، وإنما ^(٩) هو لأجل السفر ، ولذلك ^(١٠) لا يجوز للمقيم عندهم .

٣٨٩٠ - فلم يصح ^(١١) هذا التعليل على هذا القول ، وعلى القول الآخر لا يصح ؛ لأن النسك لما كان عذراً في الجمع كان مؤثراً من وجه واحد ، فلم يؤثر في الأعداد ، فعلى هذا إذا أثر السفر في الأعداد لم يؤثر في الجمع .

٣٨٩١ - قالوا : الفجر والظهر لا يتصل وقتهما ، فلذلك لا يجمع بينهما ، والظهر والعصر يتصل وقتهما ، فلذلك جمع بينهما .

٣٨٩٢ قلنا : صلاة العشاء والفجر يتصل وقتهما ، فلا يجمع بينهما عندكم .

٣٨٩٣ احتجوا : بما رواه كريب عن ابن عباس أنه قال : ألا أخبركم بصلاة رسول الله ﷺ في السفر ، كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في الزوال ، فإذا سافر قبل الزوال أحر الظهر حتى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر ^(١٢) .

(١) في (ع) : فيها [.]

(٢) في (م) : يختص [.]

(٣) في (م) ، (ع) : عن [مكان :] بحق [.]

(٤) في (م) : لأن [.]

(٥) في (ن) : لحق [.]

(٦) في (ص) ، (م) ، (ن) : لحق [.]

(٧) في (م) ، (ع) : وكذلك [.]

(٨) في (م) ، (ع) : فلم يصح عندهم [برأية :] عندهم [.]

(٩) هذا الحديث أخرجه الشافعي في المسند (١٨٦/١) الحديث (٥٣٠) ، وأخرجه عبد الرزاق في .

٣٨٩٤ - والجواب : أن هذا الخبر رواه الحسين ^(١) بن عبد الله بن عبد الله بن عباس عن كريب عن ابن عباس ، قال البستي : الحسين ^(٢) بن عبد الله يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ^(٣) . وقال يحيى بن معين : هو ضعيف ^(٤) . فلا يجوز الاحتجاج بمنزل هذا الخبر في إسقاط الوقت الذي ثبت من طريق الاستفاضة ، لا سيما ابن مسعود أكثر صحة للنبي ﷺ وأضبط من ابن عباس لأفعال النبي ﷺ ^(٥) ، وهو يقول : ما صلى رسول الله ﷺ ^(٦) صلاة لغير ^(٧) ميقاتها . ثم قوله : جمع بينهما في الزوال ، متروك الظاهر ؛ لأن فعل الصلاة في الزوال لا يجوز ، فكان في الخبر إضمار ، فإن أضمرنا ؛ يجمع بينهما ^(٨) فيما يلي الزوال .

٣٨٩٥ - وأما قوله : أخر الظهر حتى يجمع بينها ^(٩) وبين العصر لوقت العصر ، معناه : أخر الظهر إلى آخر وقتها وفعل العصر أول وقتها ، فيكون جامعاً بينهما في وقت العصر ؛ ألا ترى أن الجمع يقع بفعل الثانية ، فإذا كان ذلك في وقت العصر ^(١٠) أضيف الجمع إليه وإن لم يفعل فيه إلا إحدى الصلاتين .

٣٨٩٦ - ولا يقال : إن الجمع عندكم لا يكون إلا على وجه واحد ، والخبر يقتضي جمعاً على صفتين .

٣٨٩٧ - قلنا : المراد بالخبر عندنا الجمع بين الصلاتين في نزول واحد . فالجمع ^(١١)

= المصنف (٥٤٨/٢) الحديث (٤٤٠٥) ، وأخرجه أحمد في المسند (٣٦٧/١ ، ٣٦٨) ، والدارقطني في باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣٨٨/١) .

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [يحيى] مكان : [الحسين] .

(٢) في (م) ، (ع) : [الحسن] .

(٣) راجعه في كتاب المخرجين ، في ترجمة حسين بن عبد الله بن عبد الله (٢٤٢/١) .

(٤) قال أبو حاتم : هو ضعيف الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال

أبو زرعة : ليس بقوي . راجع : تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص ٩٥ ترجمة (٢٥٧) ، كتاب المعاهد

والتروكين ص ٨٥ ترجمة (١٤٧) ، المرح والتعديل (٥٧/٣) ، الكامل (٣٤٩/٢ - ٣٥١) ترجمة

(٤٨٠/١١١) ، الفتي (١٧٢/١) ترجمة (١٥٣٤) ، تقريب التهذيب (١٧٦/١) ترجمة (٣٦٦) .

(٥) في (ن) : [] .

(٦) قوله : [] ساقط من (ن) .

(٧) في (م) ، (ع) : [بخير] .

(٨) في (م) : [الجمع بينهما] .

(٩) في (م) : [بينهما] .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (م) واستدركه المصنف في الهامش .

(١١) في (ن) : [والجمع] .

٧ يجمع المسامر بين الصلاتين في وقت إحداهما ٩٠٩/٢

الأول يصلي الظهر في وقت الزوال والعصر في أول وقتها ، والثاني : يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقتها .

٣٨٩٨ - قالوا : روى ابن شهاب عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قل أن ترتفع ^(١) الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما ، وإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ^(٢) .

٣٨٩٩ - قلنا : لا دلالة فيه ؛ لأن قوله : آخر الظهر إلى وقت العصر ، يقتضي أن جميع وقت العصر غاية لفعل الظهر ، وذلك لا يكون إلا والظهر مفعولة في آخر وقتها .

٣٩٠٠ - قالوا : روى الجمع بين الصلاتين عن النبي ﷺ علي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وأبو موسى ، وسعد بن أبي وقاص ، وعائشة وغيرهم ^(٣) .

٣٩٠١ - قلنا : الجمع الذي رووه يحتمل لما قاله أصحابنا من تأخير الظهر إلى آخر وقتها وتعجيل العصر في أول وقتها . وقد روي ذلك مفسرًا في أخبارنا : مذكر الطحاوي عن العطار بن خالد الخرومي عن نافع قال : أقبلنا مع ابن عمر ، حتى إذا كنا في بعض الطريق استصرخ على زوجته صفية بنت أبي عبيد ^(٤) ، فراح مسرعًا حتى غابت الشمس ، فنودي بالصلاة ، فلم ينزل حتى أمسى ^(٥) ، فقلنا أنه قد

(١) في (م) : [يجمع] ، وفي (ن) : [ترتفع] .

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الكسوف (١٩٥/١) ، ومسلم في الصحيح في كتاب المساجد ، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٨٣/١ ، ٢٨٤) ، وأبو داود في باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣٠٥/١) ، والدارقطني ، في باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣٩٠/١) ، والبيهقي في الكبرى (١٦١/٣) .

(٣) حديث علي أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب المساجد ، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (٢٨٣/١) ، وأخرجه الدارقطني ، في باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣٩١/١) الحديث (١٠) ، (١١) ، والبيهقي في الكبرى ، في باب الجمع بين الصلاتين في السفر (١٥٩/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٣/٢) . وحديث أبي موسى أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٤/٢ - ٣٤٥) الأحاديث (٩ ، ١٠ ، ١٣) . وأخرجه الدارقطني من حديث معاذ بن جبل في باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣٩٢/١) .

(٤) وقتها المجلي . انظر ترجمتها في تاريخ الثقات (ص ٥٦٠) ترجمة (٢١٠٠) ، تقريب التهذيب (٦٠٣/٢) ترجمة (٥) .

(٥) في (ن) : [إذا أمسى] زيادة : [إذا] .

نسي ، فقلت : الصلاة ، فسكت ، حتى إذا كاد الشفق أن يغيب نزل فصلي المغرب ، ثم غاب الشفق فصلي العشاء وقال : هكذا نفعل مع رسول الله ﷺ إذا غُذ به السير ^(١) .

٣٩٠٢ - وقالت عائشة : كان رسول الله ﷺ في السفر يؤخر المغرب حتى كاد يظلم ثم يصلي المغرب ويقدم العشاء ^(٢) . وعن علي أنه كان في السفر يؤخر / المغرب حتى كاد يظلم ، ثم يصلي المغرب ، ثم يدعو بعشائه فيتمشى ^(٣) ثم يصلي ويقول : كذا كان رسول الله ^(٤) ﷺ يجمع في السفر بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، يؤخر المغرب حتى يكون آخر الوقت ، ويعجل الآخرة منهما حتى تكون ^(٥) في أول الوقت ^(٦) . فإذا روي عنهم الجمع على هذا الوجه وجب حمل الأخبار عليه .

٣٩٠٣ - ولا يقال : قد روي أنه كان يجمع بينهما في وقت العصر ، وهذا خلاف قولكم ^(٨) .

٣٩٠٤ - قلنا : قد بينا أنه إذا فعل كل واحدة في وقتها فالجمع يقع بالثانية ، وهي مفعولة في وقت العصر ، فحقيقة الجمع إنما وقع حينئذ .

٣٩٠٥ - قالوا : روى ابن عباس : ألا أخبركم عن صلاة ^(١) رسول الله ﷺ في السفر ^(٢) . والجمع الذي يقولونه لا يختص بالسفر .

٣٩٠٦ - قلنا : هذا الجمع يكره عندنا في غير حال السفر ، فهو مختص به .

٣٩٠٧ - قالوا : الجمع على صريين : مقارنة ^(١) ومتابعة . فالمقارنة ^(٢) أن يوجنا

(١) في (ن) : [أجد] ، مكان : [جد] . رواه الدارقطني باب الجمع بين الصلاتين في السفر (٣٩٣/١ ، ٣٩٤) الأحاديث (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠) ، وأخرجه من طريق حماد عن أيوب في باب الجمع بين الصلاتين (٣٠٣/١) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى في باب الجمع بين الصلاتين في السفر (١٥٩/٣ ، ١٦٠) .

(٢) هذا الحديث رواه ابن أبي شيبة عن وكيع ، في المصنف (٣٤٥/٢) ، وفي مجمع الزوائد (١٥٩/٢) .

(٣) في (م) ، (ع) : [فتمشي] .

(٤) في (ن) : [النبي] .

(٥) في (ص) ، (م) : [يكون] .

(٦) في (م) ، (ع) : [آخر] .

(٧) هذا الحديث رواه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة في المصنف (٣٤٥/٢) .

(٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [قولهم] .

(٩) في (م) ، (ع) : [صلاة] .

(١٠) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) . تقدم تخريج هذا الحديث في هذه المسألة .

(١١) في (ع) : [مقارنة] .

(١٢) في (ع) : [المقارنة] .

لا يجمع المسافر بين الصلاتين في وقت إحداهما ٩١١/٢

مقا، وهذا غير مراد ، والمتابعة أن يكون أحدهما بعد الآخر ، ولا يجوز عندكم حتى يمضي وقت الأولى .

٣٩٠٨ - قلنا : يجوز عندنا ؛ لأنه إذا صادف الفراغ من الأولى ^(١) انقضى وقتها ونفعل ^(٢) الثانية بعدها بلا فصل . على أننا قد بينا الجمع من وجه ثالث ، وهو الجمع في نزول واحد ، وهذا يسقط ما قالوه .

٣٩٠٩ - قالوا : وكل ^(٣) من كان له القصر حاز له الجمع ، كالحاج .

٣٩١٠ - قلنا : الحاج إن أردتم به المسافر فالأصل هو الفرع عندكم ، وإن أردتم به المكّي فالوصف لا يوجد في الأصل ؛ لأنه لا يجوز له القصر ، والمعنى فيه أن النسك لما أثر في الوقت [لم يؤثر] ^(٤) في العدد ، ولما أثر السفر في العدد لم يؤثر في الوقت . ولأن المسافر لا يجوز اعتباره بالناسك ^(٥) ؛ لأنهم قالوا : يستحب للمسافر أن يصلي كل صلاة ^(٦) في وقتها ليخرج من الخلاف ، ويستحب للناسك أن يجمع ، فإذا جاز أن يختلف عندهم في المستحبات جاز أن يختلفا عندنا في الجواز .

٣٩١١ - قالوا : أفعال الصلاة ^(٧) أكد من وقتها ؛ لأن الوقت يراد للفعل ، فإذا أثر السفر في نقصان الأفعال فبأن يؤثر في تعيين الوقت أولى .

٣٩١٢ - قلنا : يبطل بالمرض والحوف : أن كل واحد منهما أثر في أفعال الصلاة ولم يؤثر في وقتها .

٣٩١٣ - قالوا : وقت أضيق من وقت الصلاة ، فإذا كان للسفر تأثير في وقت الصوم فبأن يؤثر في وقت الصلاة أولى .

٣٩١٤ - قلنا : الصوم دليلنا ؛ لأن السفر ليس له تأثير في تقديمه على وقته ، فكذلك ^(٨) لا يؤثر في تقديم الصلاة على وقتها . ولأن السفر لما أثر في وقت الصوم كان تأثيره ^(٩) من وجه واحد ، فإذا أثر في الصلاة من وجه لم يؤثر من وجه آخر ^(١٠) .

(١) في سائر النسخ : [فالأولة] .

(٢) في (م) : [كل] بدون المعطف .

(٣) في (م) ، (ع) : [بالنسك] .

(٤) في (ن) : [للصلاة] .

(٥) في (ص) : [تأثير] .

(٦) في غير (ص) : [فعل] .

(٧) في (م) ، (ع) : [ترتب] .

(٨) في (ص) : [ركعة] .

(٩) في (ص) ، (م) ، (ع) : [بذلك] .

(١٠) لفظ : [آخر] ساقط من (ن) .



لا يجوز للمقيم الجمع بين الصلاتين

- ٣٩١٥ - قال أصحابنا : لا يجوز للمقيم الجمع بين الصلاتين ^(١) .
- ٣٩١٦ - وقال الشافعي : يجمع بينهما في المطر ^(٢) .
- ٣٩١٧ - لنا : ما قدمناه ^(٣) في المسألة الأولى ^(٤) ، ولأنها صلاة مؤقتة فلا يؤثر في تقديمها على وقتها الموضوع لها للمطر ، كالفجر والظهر . ولأن المطر لا يؤثر في صفات الصلاة فلا يؤثر في أوقاتها ، كالريح والبرد .
- ٣٩١٨ - احتجوا : بحديث ابن عمر أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في الحضر في المص ^(٥) .
- ٣٩١٩ - والجواب : يحتمل أن يكون جمع بينهما في خروج واحد إلى المسجد فأخر إحدى الصلاتين وقدم الأخر .
- ٣٩٢٠ - قالوا : روى ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ^(٦) .

- (١) راجع نفس المصادر السابقة في مسألة (٢٢٠) .
- (٢) قال الإمام الشافعي وأصحابه إلا الزني : يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر المطر في وقت الأولى منهما ، وفي وقت الثانية : قولان . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب صلاة المغرب (٧٩/١) ، مختصر الزبي ص ٢٥ ، الوسيط (٧٢٧/٢ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠) ، حلية العلماء (٢٠٦/٢ ، ٢٠٧) ، فتح العزيز (٤٦٩/٤ - ٤٧٣) ، المهذب (١٠٥/١) ، المجموع مع المهذب (٣٧٨/٤ - ٣٨٤) ، نهاية المحتاج (١٨٠/٢ - ١٨٢) . قال مالك وأحمد وأصحابهما : يجوز الجمع في الحضر لعذر المطر بين المغرب والعشاء دون الظهر والعصر ، ولعذر المرض يجوز في الصلوات الأربعة . راجع تفصيل المسألة في : المدونة في جمع الصلاتين لـ المطر (١١٠/١ ، ١١١) ، للشتي (٢٥٦/١ ، ٢٥٨) ، الرسالة الفقهية ص ١٢٣ ، ١٢٣ ، بمادة المجتهد (١٧٧/١) ، للخدمات المسند (١٨٥/١ - ١٨٧) ، الإصباح (١٥٨/١) ، المحني (٢٧٤/١ - ٢٧٨) الكافي لابن قدامة (٢٠٤ ، ٢٠٣/١) .
- (٣) في (٥) : [ما قدمنا] .
- (٤) انظر المسألة السابقة (٢٢١) .
- (٥) في (٥) : [مؤثر] .
- (٦) حديث عبد الله بن عمر روى عبد الرزاق من حديث عمرو بن شعيب ، في باب جمع الصلاة في الحضر (٥٥٦/٢) الحديث (٤٤٣٧) .
- (٧) حديث ابن عباس أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب المساجد ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر =

لا يجوز للمقيم الجمع بين الصلاتين ٩١٣/٢

٣٩٢١ - قلنا : قد روي أنه قال : جمع ^(١) بينهما من غير مطر ولا سفر ^(٢) .
فيحتل أن يكون ذلك قبل استقرار المواقيت .

٣٩٢٢ - كما روي أن جبريل ^(٣) صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الثاني لوقت العصر بالأمس ^(٤) .

٣٩٢٣ - قالوا : صلاتان ^(٥) جاز للناسك أن يأتي بهما على صفة فجاز في المطر ، أصله : إذا صلاهما في وقتيهما .

٣٩٢٤ - قلنا : المعنى فيه أنه صلاهما على وجه يجوز في [غير] ^(٦) حال العسر ، فجاز في حال المطر ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ لأنه صلاهما في وقت لا يجوز ^(٧) من غير عذر فلم يجز في حال المطر .

= (٢٨٤/١) ، وأبو داود باب الجمع بين الصلاتين (٣٠٣/١) ، والبيهقي في الكبرى (١٦٧/٣) ،
وعبد الرزاق في المصنف باب جمع الصلاة في الحضر (٥٥٥/٢) الحديث (٤٤٣٥) ، ومالك في
أبو داود (١٢٣/١) . (١) في (م) ، (ع) : [يجمع] .

(٢) رواه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (٢٨٥/١) . وأبو داود
باب الجمع بين الصلاتين (٣٠٤/١) ، والبيهقي في الكبرى (١٦٧/٣) ، ورواه عبد الرزاق في المصنف
باب جمع الصلاة في الحضر (٥٥٥/٢) الحديث (٤٤٣٥) .

(٣) في غير (ص) : [ﷺ] زيادة .

(٤) تقدم تخريج حديث إمامة جبرائيل عليه السلام بلفظ آخر في مسألة (٨٠) . وهذا جزء من حديث
طويل أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب آخر أوقات الصلوات
المحسنة (٢٤٧/١ ، ٢٤٨) ، وأبو داود ، في كتاب الصلاة باب في المواقيت (١٠٨/١) ، والترمذي
في باب ما جاء في مواقيت الصلاة (٢٧١/١) الحديث (١٤٩) . والعارفوني ، في باب إمامة
جبرائيل (٢٩٣/١ ، ٢٦٤) ، والحاكم في المستدرک کتاب الصلاة (١٩٣/١) ، ونحوه البيهقي في
الكبرى ، في كتاب الصلاة (٣٦٦/١ ، ٣٧٦) ، وابن أبي شبة في المصنف ، في كتاب الصلاة ،
في جمع مواقيت الصلاة (٣٥٢/١) نحو لفظ العارفوني في الرواية الثانية ، والطحاوي في المنهاج
(١٤٨/١) ، والترمذي في باب ما جاء في مواقيت الصلاة (٢٧١/١) الحديث (١٤٩) ،
والحاكم في المستدرک کتاب الصلاة (١٩٣/١) . قال الترمذي : حديث ابن عباس حديث حسن
صحيح . راجع تخريجه أيضًا في شرح السنة ، باب مواقيت الصلاة (١٨٤/٢) الحديث (٣٤٩) .

(٥) في (م) ، (ع) : [صلاتان] .

(٦) في (م) ، (ع) : [فلا يجوز] .

(٧) في (م) ، (ع) : [فلا يجوز] .



لا تجب الجمعة على من كان في غير مصر

- ٣٩٢٥ - قال أصحابنا : لا تجب ^(١) الجمعة على من كان في غير مصر ورضه ^(٢) .
- ٣٩٢٦ - وقال الشافعي : إذا كانوا أربعين ^(٣) على مسافة ^(٤) يبلغهم ^(٥) النداء من آخر البلد من الحجاب الذي بينهما ، إذا كان المؤذن ^(٦) صيِّتاً ^(٧) والأصوات هادئة والريح ساكنة ^(٨) ، فإنه يجب عليهم دخول مصر لإقامة الجمعة ^(٩) .
- ٣٩٢٧ - لنا : أن الجمعة لو وجبت على من يقارب ^(١٠) الأمصار ^(١١) لأمر النبي ^(١٢) ﷺ من يقارب ^(١٣) المدينة بالحضور ^(١٤) ، وكذلك الأئمة ، ولو فعلوا ذلك لنقل ^(١٥) .

(١) في (ن) : [لا يجب] .

(٢) المرض : يفتحين ما حول المدينة ، وتيل : هو القضاء حول المدينة . انظر في لسان العرب مادة رضى (١٥٥٩/٣) ، المصباح المتبر (٢٠٣/١) . راجع المسألة في : كتاب الأصل باب صلاة الجمعة (٣٥٥/١) ، فتح (٣٤٦) ، تحفة الفقهاء باب صلاة الجمعة في بيان شرائط الجمعة (١٦٢/١) ، النهاية (٦٢/١) ، فتح القدير وبهاشة النهاية باب صلاة الجمعة (٥٠/٢ ، ٥١) ، بدائع الصائغ فصل في شرائط الجمعة (٢٥٩/١) ، النهاية باب صلاة الجمعة (٤٩/٣ ، ٥١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [أقل من أربعين] .

(٤) لفظ : [مسافة] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(٥) في (ع) : [أن يبلغهم] .

(٦) في (م) ، (ع) : [المؤذنون] ، وفي صلب (ن) : [المؤمون] ، وفي الهامش : [لميلوا للمؤذن] .

(٧) في (م) ، (ع) : [صيِّتاً] .

(٨) في (م) : [كسبية] ، وفي (ع) : [كسبية] .

(٩) راجع : الأُم : من يجب عليه الجمعة بمسكنه (١٩٢/١) ، حلية العلماء باب صلاة الجمعة (٢٣٢/٢ - ٢٢٦) ، المهذب (١٠٩/١) ، المجموع مع المهذب (٤٨٦/٤ - ٤٨٨) . قال مالك وأحمد مثل قول الشافعي : تجب عليه الجمعة (١٤٢/١ ، ١٤٣) ، الرسالة الفقهية ص ١٤٢ ، الكافي لابن عبد الله (٢٤٨/١ ، ٢٤٩) ، الانصاف (١٦٠/١) ، الكافي لابن قدامة (١١٣/١ ، ١١٤) .

(١٠) في (ع) : [من تقارب] .

(١١) لفظ : [الأمصار] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش .

(١٢) في (م) ، (ع) : [رسول الله] . (١٣) في (ن) ، (ع) : [من تقارب] .

(١٤) في (ن) : [بالحضور] . (١٥) قوله : [لنقل] ساقط من (م) ، (ع) .

من طريق الاستفاضة ولاستفاض^(١) ، فلما لم ينقل دل على أنها لا تجب عليهم .
 ٣٩٢٨ - ولا يقال : [قد] روي في حديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال
 لأهل الموالي ولذي الحليفة : « أشهدوا الجمعة مع رسول الله ﷺ » ، لأن هذا الخبر
 لا يعرف ، ولم يذكره^(٢) إلا الساجي^(٣) ، والمنقول أنهم كانوا يحضرون ، وفعلهم لا
 يدل على الوجوب ، ولو كان ثابتاً لنقل نقلاً ظاهراً . ولأن كل قوم لا يجب عليهم
 إقامة الجمعة في موضعهم لا يجب عليهم [المصير]^(٤) إلى المصر لإقامتها^(٥) ، أصله :
 أهل البوادي .

٣٩٢٩ - ولأن كل^(٦) من كان في موضع لا يسمع فيه النداء لم يجب عليه حضور
 المصر للجمعة [لم تجب]^(٧) وإن كان في موضع يسمع النداء ، أصله : المريض ،
 والقرية إذا كان فيها أربعين . ولأن كل بقعة إذا خرج إليها المسافر جاز له القصر لم
 يجب على أهلها دخول المصر للجمعة^(٨) ، كما بعد . ولأنه ذكر يتقدم على الجمعة
 فلا يعتبر سماعه في وجوبها ، كالحطية . ولأنه منفصل عن المصر وتوابه فلم يجب^(٩)
 عليه حضور المصر للجمعة ، كأهل البوادي .

٣٩٣٠ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ بَرٍّ
 أَلْجَمِعُوا فَأَسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(١٠) .

٣٩٣١ - والجواب : إن في الآية إضماراً بالاتفاق ، أضمر مخالفنا فيها أن يكون في
 المصر أو في موضع يسمع النداء ، وأضمرنا فيها كونه في المصر ، فكان إضمارنا أولى ؛
 لأنه متفق عليه .

٣٩٣٢ - قالوا : روى أبو الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله

-
- (١) قوله : [ولاستفاض] ساقط من (د) ، وفي (م) ، (ع) بدون العطف .
 (٢) الزيادة من (م) ، (ع) .
 (٣) في (ص) : [يذكر] .
 (٤) ذكرنا بن يحيى الساجي ، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٩٨/١٤) .
 (٥) ساقط من (م) ، (ع) .
 (٦) في (م) ، (ع) : [كذا لإقامتها] بزيادة : [كذا] .
 (٧) الزيادة من (ن) .
 (٨) في (ع) ، (م) : [ولا كل] .
 (٩) في (ص) ، (م) : [الجمعة] .
 (١٠) في (ن) : [فلم تجب] .
 (١١) سورة الجمعة : الآية ٩ .

واليوم الآخر فعليه الجمعة ^(١) يوم الجمعة إلا مريض ، أو مسافر ، أو صبي ، أو مملوك ^(٢) .

٣٩٣٣ - والجواب : أن الخبر فيه إضمار ، فعند مخالفتنا الجمعة واجبة على كل مسلم كان بحيث يسمع النداء . وعندنا المضمهر فيها كل مسلم كان في المصر ، فتساوينا .

٣٩٣٤ - احتجوا : بما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال : « الجمعة على كل من سمع النداء » ^(٣) .

٣٩٣٥ - والجواب : أن هذا ذكره أبو داود عن قبيصة عن سفيان عن محمد بن سعيد الطائفي عن أبي سلمة بن نُبَيْه عن عبد الله بن هارون عن عبد الله بن عمرو ^(٤) . [قال أبو داود : رواه جماعة عن سفيان مقصوراً ^(٥) على عبد الله بن عمرو ^(٦)] ، ولم

(١) في (ص) : [فعليه الجمعة شهد] .

(٢) هذا الحديث أخرجه الدارقطني في السنن ، من طريق ابن لهيعة في أول كتاب الجمعة (٣/٢) ، والبيهقي في الكبرى (١٨٤/٣) . قال يحيى بن معين : ابن لهيعة ضعيف الحديث . راجع : تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص ١٥٣ ترجمة (٥٣٣) ، كتاب المجروحين (١٣/٢) ترجمة عبد الله بن لهيعة الحضرمي ، الكامل لابن عدي (١٤٤/٤) ترجمة (٩٧٧/١٠) . ومما زاد من ضعفه أيضاً ضعيف . قال ابن عدي في ترجمته : منكر الحديث . لفظ البيهقي : ومما زاد هذا غير معروف . راجع في الكامل (٤٣٢/٦ ، ٤٣٣) ، ترجمة (١٩١٧/٢٩١) . وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن كعب القرظي في كتاب الجمعة (١٨/٢) . راجع : تاريخ اللغات للصجلي ص ٤١١ ترجمة (١٤٩٥) ، تقريب التهذيب (٢٠٣/٢) ترجمة (٦٥٩) . وراجع رواية ابن لهيعة في نصب الراية في باب صلاة الجمعة (١٩٩/٢) .

(٣) هذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق قبيصة باب من تجب عليه الجمعة (٢٦٨/١) ، والدارقطني في كتاب الجمعة (٦/٢) ، والبيهقي في الكبرى باب من تجب عليه الجمعة (١٧٣/٣) . راجع تخريجه أيضاً في مصابيح السنة باب وجوب الجمعة (٤٧٠/١) الحديث (٩٦٦) ، شرح السنة باب الجمعة في القرى (٢٢٢/٤) ، الهداية في تخريج أحاديث البداية الفصيل الرابع في أحكام الجمعة (٢٩٤/٣ ، ٢٩٥) الحديث (٤٦٣) . وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق عمرو بن شعيب كتاب الجمعة (٦/٢) ، ومن طريقه أخرجه البيهقي باب من تجب عليه الجمعة (١٧٣/٣) ، وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً على سعيد بن لمس في المصنف ، في كتاب الجمعة (١١/٢) ، ومن طريقه ، ابن حزم في المحلى بالآثار (٢٥٤/٣ ، ٢٥٤) مسألة (٥٢١) .

(٤) في سائر النسخ : [عمر] ، والصواب ما أثبتناه من كتب الحديث .

(٥) في (ص) : [مقصور] ، والأنسب ما أثبتناه .

(٦) في سائر النسخ : [عمر] ، وما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

لا تجب الجمعة على من كان في غير مصر ٩١٧/٢

برفعوه ، وإنما أسنده قبيصة ^(١) ، وقد قال أصحاب الحديث : إن قبيصة ليس شئت عن سفیان فيما لا يحالف فيه ، فكيف فيما ^(٢) يخالفه فيه المشاهير . وأبو سلمة بن بيه ^(٣) وعبد الله بن هارون لا يعرفان . ولأن النداء لا يعبر به عن الأذان ، وإنما يراد به إشعار الناس بالصلاة ، وهذا في العادة لا يبلغ إلى خارج مصر . ولأن الخبر متروك الظاهر ؛ لأن عندهم لا يعتبر السماع دائماً ^(٤) ، وإنما يعتبر كونه بحيث يسمع . وعندنا المعبر بالمصر ، وإذا اتفقوا على سقوط الشرط سقط التعليق به .

٣٩٣٦ - احتجوا : بالحديث الذي قدمناه أن النبي ﷺ قال لأهل الموالي ودي الخليفة : « اشهدوا الجمعة » ، وقد يئس أنه خبر لا يعرف ، ولو ثبت احتمل أن يكون أمرهم بحضور جمعة يعينها لغرض في حضورهم لتعليم شرع ، أو أمر بخروج إلى موضع . ويجوز أن يكون حضروا ^(٥) المصر في يوم الجمعة فأمرهم أن يشهدوا لأنها وجبت بحضورهم .

٣٩٣٧ - قالوا : روي عن الصحابة رضي الله عنهم قولان : فقال عبد الله بن عمرو ^(٦) مثل قولنا ، وقال ابن عمر وأبو هريرة على من يأتي بالليل إلى وضئته ^(٧) . وهذا إجماع ^(٨) منهم على وجوبها على من كان خارج المصر . فمن قال : لا يجب ، فقد أحدث قولاً ثالثاً ^(٩) .

٣٩٣٨ - قلنا : روي عن حذيفة أنه قال : ليس على أهل القرى جمعة ، وإنما الجمعة

(١) راجعه في سنن أبي داود باب من تجب عليه الجمعة (٢٦٨/١) ، قال ابن معين : قبيصة بن عقبة الكوفي ثقة إلا في حديث الثوري . راجع ترجمته في ميزان الاعتدال (٣٨٢/٣ ، ٣٨٤) ترجمة (٦٨٦١) .
(٢) في (ن) : [وكيف ما] ، وفي (م) : [ما] مكان : [فيما] .

(٣) في غير (ص) : [ونيبه] مكان : [بن نبيه] .

(٤) لفظ : [دائماً] ساقط من (ن) .
(٥) في (م) ، (ع) : [حضور] .

(٦) لفظ : [دائماً] ساقط من (ن) .
(٧) في (م) ، (ع) : [عمر] .

(٨) وقد أخرجه البيهقي في الكبرى باب من أتى الجمعة من أبعد ذلك احتياطاً (١٧٥/٣ ، ١٧٦) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في باب من كم توتى الجمعة (١١/٢ ، ١٢) وحديث أبي هريرة أخرجه البيهقي من طريق المعارك بن عباد باب من أتى الجمعة من أبعد ذلك احتياطاً (١٧٦/٣) ، قال البيهقي بعد أن أخرجه : حدثت أبي هريرة تفرد به معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد ، وقد قال أحمد بن حنبل : معارك لا أخرجه ، وعبد الله بن سعيد هو أبو عباد ، منكر الحديث متروك .

(٩) لفظ : [إجماع] ساقط من غير (ص) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(١٠) في (م) : [ثالثاً] .

على أهل الأمصار من المدائن ^(١) .

٣٩٣٩ - قالوا : صحيح لو كان في المصر ^(٢) لزمت الجماعة ، فكذلك ^(٣) إذا كان على مسافة يسمح النداء ، أصله : إذا كان في البلد .

٣٩٤٠ - قلنا : اعتبار سماع النداء في المصر غير محتر ؛ لأنه لا يجب على من كان في نواحي المصر وإن كان لا يسمع النداء . ولأن من كان في المصر فهو في موضع يصلح لإقامة السلطان غالباً ، فذلك ^(٤) كان ممن يخاطب بالجمعة ، / وليس كذلك من خارج المصر ؛ لأنه في مكان لا يصلح لإقامة السلطان غالباً .

٣٩٤١ - قالوا : النداء ^(٥) إشعار الجماعة ، وقد جعل في الشرع علماً على حضورها ^(٦) ؛ بدلالة : ما روي أن عتباً ^(٧) بن مالك قال : يا رسول الله ، إني ضير شاسع الدار ولي قائد لا يلائمني ، فهل تجد لي من رخصة في ترك الجماعة .

٣٩٤٢ - قال : [تسمع النداء ؟] ^(٨) فقال : نعم ، فقال : لا أجد لك رخصة ^(٩) .

٣٩٤٣ - قلنا : هذا سأل عن ترك الجماعة . وعندنا لا يجوز تركها بكل حال ، وإنما الكلام في صلاة مخصوصة في وقت مخصوص ، وليس في الخبر ما يدل على ذلك .

(١) هذا الأثر أخرجه ابن أبي شبة في المصنف ، في من قال : لا جمعة ولا تشرق الا في مصر جامع (١٠/٢) ، الحديث (٢) .

(٢) في (م) : [في الجمعة] ، وفي (ن) : [في المسجد] .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [وكذلك] .

(٤) في (ن) : [وكذلك]

(٥) في (م) : [للنداء] .

(٦) في (م) ، (ع) : [حصولها] .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن حطب (ص) واستفرك في الهامش .

(٨) رواه مسلم في الصحيح باب يجب إثبات المسجد على من سمع النداء (٢٦٢/١) ، وأبو داود من طريق

حساد في سننه باب في التشديد في ترك الجماعة (١٤٧/١) ، والسائي في كتاب الإمامة (١٠٩/٢) ،

وابن ماجه باب التغليظ في التحلف عن الجماعة (٢٦٠/١) الحديث (٧٩٢) ، وأخرجه أحمد في المسند

(٤٢٣/٢) ، وأخرجه الدارقطني باب الحث على صلاة الجماعة والأمر بها (٣٨١/١) ، وأخرجه الحاكم

في المستدرک کتاب الصلاة (٢٤٧/١) . واجبه في المتن ، في أبواب صلاة الجماعة ص ٢١٤ الحديث

(١٣٤٦ ، ١٣٤٧) .



لا يجوز إقامة الجمعة في القرى

- ٣٩٤٤ - قال أصحابنا : لا يجوز إقامة الجمعة في القرى ^(١) .
- ٣٩٤٥ - وقال الشافعي : إذا كانت قرية محتمة للمنازل لا يظن أهلها عها ^(٢) شئ ولا صيلاً إلا ظن ^(٣) حاجة وكان أهلها أربعين ^(٤) رجلاً وجبت عليهم الجمعة وصح فعلها فيها ^(٥) .
- ٣٩٤٦ - والدليل على ما قلناه : ما روى سعيد بن المسيب عن علي [عليه السلام] ^(٦) أن النبي ﷺ قال : لا الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحية إلا في مصر جامع ^(٧) ، وروى سراقه بن مالك عن النبي ﷺ مثله .
- ٣٩٤٧ - ولا يقال : إنه موقوف على علي ؛ لأنه روي مرفوعاً وموقوفاً ، ذكره محمد في الجامع . وذكره ^(٨) أبو يوسف في الأصل مستنداً مرفوعاً .
-
- (١) راجع المصادر السابقة في مسألة (٢٢٢) ، والمبسوط باب صلاة الجمعة (٢٢٢/٢) ، الاختيار باب صلاة الجمعة (٨٢/١) ، مجمع الأنهر باب صلاة الجمعة (١٦٥/١) ، حاشية ابن عابدس وبهامشه در المختار باب الجمعة (٥٥٩/١ ، ٥٦٠) .
- (٢) في (ص) ، (م) ، (ع) : [عنها أهلها] بالتقديم والتأخير .
- (٣) في (ص) : [ظن] .
- (٤) في (م) ، (ع) ، (ن) : [أربعون] .
- (٥) راجع : الأم : العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة (١٩٠/١) ، مختصر المرئي باب وجوب الجمعة وغيره من أمرها (ص ٢٦) ، المهذب (١١٠/١) ، الوسيط كتاب الجمعة الباب الأول في شرائطها (٧٣٣/١ ، ٧٣٤ ، ٧٣٧ - ٧٤٠) ، حلية العلماء (٢٣٠/٢) ، فتح العزيز (٤٩٣/٤ - ٤٩٧ ، ٥١٠ - ٥١٣) ، المجموع مع المهذب باب صلاة الجمعة (٥٠١/٤ - ٥٠٥) . وانظر : المدونة (١٤٢/١) ، للمتنقي (١٩٦/١ ، ١٩٧) ، الكافي لابن عبد البر (٢٤٩/١) ، بداية المجتهد (١٦١/١ ، ١٦٢) ، الإصباح (١٦٠/١) ، الكافي لابن قدامة (٢١٦/١) ، المنهاج (٣٢٨/٢ ، ٣٢٩) .
- (٦) ساقط من (ن) .
- (٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الجمعة (١٠/٢) ، وعبد الرزاق في المصنف في باب القرى الصغار (١٦٧/٣ ، ١٦٨) الحديث (٥١٧٥ ، ٥١٧٧) ، وتحرره الطحاوي في المشكل (٥٤/٢) ، والبيهقي في الكبرى باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة (١٧٩/٣) .
- (٨) في (ن) : [ذكر] ، وفي (ع) : [ذلك] مكان المثبت .
- (٩) في سائر النسخ : [وذكر] .

٣٩٤٨ - ولا يقال : رواه شعبة عن سعيد بن المسيب ولم يلقه ؛ لأن المراسيل مقبولة عندنا .
 ٣٩٤٩ - وقد روي ذلك عن علي وعن حذيفة أنه قال : ليس على أهل القرى جمعة .
 وإنما الجمعة على أهل الأمصار من المدائن ^(١) . وتخصيص العبادات بمكان دون مكان لا يعلم إلا من طريق التوقيف . ولأنها لو وجبت على أهل القرى كوجوبها على أهل الأمصار لأمر النبي ﷺ بذلك والأئمة بعده ، ولو فعلوا ذلك لنقل من طريق الاستفاضة ، قلد لم ينقل دل على أنه لا يصح فعلها . ولأنه ليس بمكان لإقامة الحدود غالباً ^(٢) ، فأشبهه المقاور .
 ٣٩٥٠ - ولأن كل بقعة لو نقص أهلها عن أربعين لم تصح ^(٣) إقامة الجمعة فيها لم يصح وإن تم العدد ، كالبوادي .

٣٩٥١ - ولأنه ليس بمكان لإقامة السلطان [غالباً] ^(٤) ، فصار كمياء العرب . ولأن كل عبادة لا تجب ^(٥) على أهل موضع تفرقت منازلهم لم تجب ^(٦) وإن اجتمعت ، كصلاة العيد .
 ٣٩٥٢ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) .

٣٩٥٣ - والجواب : أنَّ الذكر المراد به خطبة الجمعة ، وما يفعل في السواد فليس بخطبة للجمعة ، وكذلك ^(٨) النداء المذكور إنما هو نداء الجمعة ، وذلك لا يوجد في السواد عندنا .
 ٣٩٥٤ - قالوا : روي عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ [أنه] ^(٩) قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريض أو مسافر ، أو امرأة أو صبي أو مملوك » ^(١٠) .
 ٣٩٥٥ - والجواب : أنَّ المكان مضمر بالاتفاق ، فنحن نضمر : إذا كان في مصر ، وهم يضمرون : إذا كان في وطن بالصفات التي قدمناها ، وليس أحد الإضرامين أولى من الآخر .

٣٩٥٦ - قالوا : روى ابن عباس أن أول [جمعة] ^(١١) جمعت في الإسلام بعد

(١) تقدم تخريجه من حديث حذيفة في مسألة (٢٢٣) .

(٢) في (م) : [ولأنه ليس بمكان على إقامة سلطان غالباً فصار الحدود غالباً] مكان المكت .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لم يصح] .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) . (٥) في (ن) : [لا يجب] .

(٦) في (م) ، (ع) : [لم يجب] . (٧) سورة الجمعة : الآية ٩ .

(٨) في (ن) : [ولذلك] . (٩) ساقط من (ن)

(١٠) تقدم تخريجه في المسألة السابقة (٢٢٣) .

(١١) في (م) ، (ع) : [كل جمعة] .

جمعة جمعت في مسجد النبي ﷺ ^(١) بالمدينة جمعة جمعت ^(٢) بجواتا ^(٣) : قرية من قري البحرين ^(٤) .

٣٩٥٧ - والجواب : أنه لم ينقل أن النبي ﷺ علم بذلك فأقر عليه ، فلا يثبت بفعل من فعلها حجة .

٣٩٥٨ - ولأنها بلدة كبيرة معروفة ^(٥) بالبحرين ، وتسميتها قرية لا يمنع أن تكون ^(٦) بلداً ، كسمية مكة قرية : قال الله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ قَرَبِهِ جَبَلٌ أَسَدُ قُوَّةٍ مِّنْ قَرْنَيْكَ ﴾ ^(٧) .

٣٩٥٩ - وقول الشافعي : دخلتها وهي قرية ، لا يمنع أن تكون نقصت عما كانت عليه ، أو تكون ^(٨) قرية فيها أسواق قرية وسلطان وجامع .

٣٩٦٠ - قالوا : روي عن كعب بن مالك أنه قال : أول من جمع بنا أسعد بن زرارة في [هزم التبت] ^(٩) من حرة ^(١٠) بني ياضة في نقيع ^(١١) يقال له : نقيع ^(١٢) الخضضات ^(١٣) .

٣٩٦١ - والجواب : أنَّ الحرة ^(١٤) من توابع مصر ، [وتوابع مصر] ^(١٥) تقام فيها ^(١٦)

(١) في (ن) : [] مكان [] . (٢) في (م) ، (ع) : [جمعت جمعة] بالتقدم والتأخر .

(٣) في (م) : [بجواتا] .

(٤) في (ن) : [نعوان] . قال ابن الأثير : جواتا : هو اسم حصن بالبحرين . راجع في النهاية باب الحميم مع الزوا ، مادة (جوت) (٣٩١/١) . وحديث ابن عباس رواه البخاري في الصحيح في كتاب الجمعة باب الجمعة في القرى والمدن (١٥٩/١ ، ١٦٠) ، وأبو داود باب الجمعة في القرى (٢٧٠/١) ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الجمعة باب المدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة (١٧٦/٣) .

(٥) في (م) ، (ع) : [معرفة] . (٦) في (م) ، (ع) : [يكون] .

(٧) سورة محمد : الآية ١٣ . (٨) في (م) : [أو يكون] .

(٩) في (م) ، (ع) : [حرم البيت] وفي (ن) : [هذا البيت] .

(١٠) في (ع) : [من حي] - . (١١) في غير (ص) : [يتبع] - . (١٢) في غير (ص) : [يتبع] - .

(١٣) في غير (ص) : [الحصاب] . قال ابن الأثير : هزم بني ياضة : هو موضع بالبلدة ، وتبلغ الخبيثات : موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء ، أي يجتمع . راجع في النهاية مادة : (حصم) ، (نقع) ، (هزم) (٤٤٢/٥ ، ١٠٨/٥ ، ٢٦٣) . هذا الحديث أخرجه أبو داود باب الجمعة في القرى (٢٧٠/١ ، ٢٧١) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة (٣٤٤ ، ٣٤٣/١) الحديث (١٠٨٢) ، والدارقطني في كتاب الجمعة باب ذكر البلد (٥/٢ ، ٦) الحديث (٩ ، ٧) ، والبيهقي في الكبرى في كتاب الجمعة باب المدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة (١٧٦/٣ ، ١٧٧) ، والحاكم في المستدرک في كتاب الجمعة (٢٨١/١) .

(١٤) في (ع) : [أن الحي] .

(١٥) ساقط من (م) ، (ع) ، وس صلب (ص) واستدرکه المصنف في الهامش

(١٦) في (م) ، (ع) : [تقام فيه] ، وفي (ن) : [تقام فيه] .

الجمعة عندنا .

٣٩٦٢ - وقولهم : إن ابن حنبل قال : بين هذا ^(١) المكان وبين المدينة ميل ^(٢) ، يؤثر [لأن] ^(٣) عندنا يجوز أن يقام في مصلى المدينة وإن كان بينهما أكثر من ميل .
٣٩٦٣ - قالوا : روى عبد الله بن بدر قال : كان طلق بن علي يجمع بنا بقرن ^(٤) : قرية من اليمن ، وذكر [أن] ^(٥) رسول الله ﷺ أمره بذلك .
٣٩٦٤ - والجواب : أنه لم يروه إلا الساجي ، وهو ضعيف فيما يرويه عند أهل الفل ، ولم يذكر ^(٦) الإسناد فينتظر فيه ، ويحتمل أن تكون ^(٧) بلدة سماها قرية على ما قدما .
٣٩٦٥ - قالوا : أبنية مجتمعة يستوطنها عدد ينعقد بهم الجمعة ، فصح مهم إقامة الجمعة ، كأهل المصر .

٣٩٦٦ - والجواب : أننا نقول بموجبها ؛ لأن أهل هذه البقعة يصح منهم الجمعة في المصر عندنا . والمعنى في المصر أنه موضع لإقامة السلطان غالباً ، وهذا الذي يفعل الجمعة . ولما كان السواد ليس بموضع لإقامتها ^(٨) لم يجز ^(٩) فعلها فيه .
٣٩٦٧ - قالوا : إقامة صلاة فوجب أن لا يكون من شرطها المصر ، كسائر الصلوات .
٣٩٦٨ - قلنا : اعتبار هذه الصلاة ^(١٠) كسائر ^(١١) الصلوات في مكان إقامتها فاسد ؛ بدلالة اختصاصها بمكان باتفاق ، وإن كانت سائر الصلوات لا تختص ^(١٢) .
ولأننا ^(١٣) نقول : فوجب أن يستوي إقامتها في [السواد] ^(١٤) والبادي ، كسائر الصلوات . ولأن سائر الصلوات يصح فعلها فرادى فصحت في السواد ، ولما كانت الجماعة من شرط هذه الصلاة ^(١٥) بكل حال اختصت بالمصر .

• • •

- (١) في غير (ص) : [هنيئ] .
(٢) قال الخطابي : حرة بني بياضة يقال : قرية على ميل من المدينة . راجع معالم السنن باب الجمعة في القرى (٢٤٤/١ ، ٢٤٥) .
(٣) ساقط من (ع) .
(٤) في (ص) : [بقران] ، وفي (م) : [بقره] ، وفي (ع) : [بقره] .
(٥) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .
(٦) في (م) ، (ع) : [ولم يذكرها] .
(٧) في (م) ، (ع) : [إقامته] .
(٨) في (م) ، (ع) : [إقامته] .
(٩) في (م) ، (ع) : [إقامته] .
(١٠) في (م) ، (ع) : [الصلوات] .
(١١) في (م) ، (ع) : [لا يختص] .
(١٢) في غير (ص) : [لا يختص] .
(١٣) في (م) ، (ع) : [لا يختص] .
(١٤) ساقط من (م) ، (ع) .
(١٥) في (م) ، (ع) : [الصلوات] .



تصح إقامة الجمعة بثلاثة سوى الإمام

- ٣٩٦٩ - قال أبو حنيفة يصح إقامة الجمعة بثلاثة سوى الإمام ^(١) .
- ٣٩٧٠ - وقال الشافعي : لا يتعقد بأقل من أربعين ^(٢) .
- ٣٩٧١ - لنا : قوله تعالى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، وهذا خطاب بلفظ الجمع ^(٣) ، يتناول الثلاثة ، فدل على أن الجمعة تتعقد ^(٤) بهم إذا كان هلك من يذكر .
- ٣٩٧٢ - ولا يقال : إن هذا خطاب لجميع المسلمين فلا يختص بالثلاث ، لأن الخطاب إذا انصرف إلى الجمع يتناول أحادهم ، فإذا كان بلفظ الجمع يتناول ^(٥) كل جمع على الانفراد .
- ٣٩٧٣ - ويدل عليه حديث جابر قال : بينما رسول الله ﷺ قائم يخطب يوم الجمعة إذ قدمت عير تحمل الطعام ، فانبثوا إليها ، فانفضوا [إليها] ^(٦) وتركوا رسول الله ﷺ [قائما] ^(٧) ليس معه إلا اثنا عشر رجلا ، منهم : أبو بكر وعمر ، فأنزل الله تعالى [على النبي ﷺ] ^(٨) : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَصَوْا إِلَيْهَا وَفَرَّكَهَا قَائِمًا ﴾ ^(٩) ،
- (١) قال محمد مثل قول أبي حنيفة : أدنى ما يكون ثلاثة سوى الإمام ، وقال أبو يوسف : اثنان سوى الإمام . راجع : كتاب الأصل (٣٦١/١) ، مختصر الطحاوي باب صلاة الجمعة (ص ٣٥) ، للبوط (٢٤/٢) ، (٢٥) فتح القدير مع الهداية وبهاشيه العناية (٦٠/٢) ، البناية (٧٣/٣ - ٧٧) ، مجمع الأنهر وبهاشيه ملقي الأبحر (١٦٨/١) .
- (٢) قال الإمام الشافعي وأحمد في الأصح وأصحابهما : لا تصح الجمعة إلا بأربعين رجلا بالإمام بالثنين عقلا أحرارا مستوطنين فيها . راجع : المصادر السابقة للمذهبين في مسألة (٢٢٤) ، ومعني المحتاج باب صلاة الجمعة (٢٨٢/١) ، كفاية الأخيار (١٤٧/١) ، المسائل الفقهية (١٨٢/١ ، ١٨٣) مسألة (١١٥) ، العدة مع العدة (ص ١٠٦) . وانظر : المصادر في مسألة (١٢٤) ، وقوانين الأحكام الشرعية الباب الحادي والعشرون في الجمعة (ص ٧٩) ، والمتنقى (١٩٨/١) .
- (٣) في (ص) ، (ن) : [الجمعة] ، وفي (م) : [الجمعة] .
- (٤) في (م) : [يتعقد] .
- (٥) في (ص) : [تناول] .
- (٦) ساقط من (ن) .
- (٧) زيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .
- (٨) حديث جابر بن عبد الله متفق عليه ، أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الجمعة باب إذا نفر الناس

ولم ينقل أن رسول الله ^(١) ترك صلاة الجمعة منذ دخل المدينة ، فسل على أنه صلى بهم .

٣٩٧ - ولا يقال : لم ينقل في الخبر الصلاة ؛ لأن من أصحابنا من نقل ذلك . ولو لم ينقل كان الاستدلال من الطريق الذي ذكرناه .

٣٩٧٥ - ولا يقال : يجوز أن يكون رجوعهم تمام الأربعين ؛ لأن الأصل عدم الرجوع .

٣٩٧٦ - ولا يقال : قد روي في هذا الحديث أنهم تركوا رسول الله [ﷺ] (١) ليس معه إلا أربعين رجلاً ؛ لأن هذا الخبر رواه حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر ، فروى أصحاب حصين كلهم عنه ما ذكرناه : هشيم وغيره ، وإنما انفرد بهذا عن حصين علي (٢) بن عاصم (٣) . هكذا ذكره الدارقطني (٤) [ولم يبين حال علي بن عاصم] (٥) على عادته في إغفال الطعن على من يروي ما يوافقه ، وذكر السني أنه من أهل واسط ، وأنه كان يخطئ ويقم على خطئه ، فإذا بين له لم يرجع ، وكان شعبة (٦) يقول : أفادني علي بن عاصم عن خالد الحذاء (٧) أشياء سألت حالاً عنها فأذكرها (٨) .

= عن الإمام في صلاة الجمعة فضلاء الإمام ومن بقي جائرة (١٦٦/١ ، ١٦٧) ، وسلم في الصحيح كتاب الجمعة باب قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ رَأْيُكُمْ يَوْمَ تَأْتِي سَعْدَةَ أَنَّهَا أَخْتُكُمْ وَكَانَ رَأْيُكُمْ قَاتِلًا ﴾ (٢٤٣/١) ، والدارقطني كتاب الجمعة باب ذكر العدد في الجمعة (٤/٢ ، ٥) الحديث (١٤٥) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الجمعة باب الانتفاض (١٨١/٣ ، ١٨٢) ، وابن أبي شبة في المصنف كتاب الجمعة في من كان يخطب قاتلاً (٢٢٤/٢) والاضافة ورقم (١١) من سورة الجمعة .

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الـبي] - (٢) ساقط من (ن)

(۳) فی (ص)، (م)، (ع) : [عن حصین عن علی] .

(٤) في (ع) : [بن أبي عاصم] .

(٥) أخرجه الدارقطني كتاب الجمعة باب ذكر العدد في الجمعة (١/٢) .

(٦) ما بين المكونين سابقا من (م)، (ع)، وفي (ص)، (ن) : [ولم يبين حال علي بن عاصم هنا ذكره الدبرقطنى] لإعادة الجزء الثانى ، وهو سهو .

(٧) في (ص)، (م)، (ع)؛ [سميد]، وفي (ن)؛ [سمد]، المثبت من كتاب المجرحين للبي.

(٨) في (٥) : [خالد بن الحلاء] .

(٩) في (ص) : [سألت عنها خالداً فأنكرها] . قال البستاني أيضاً : وكان أحمد بن حنبل سأل الرائي

فيه ، والذي عندي في أمره : ترك ما انفرد به من الأخيار ، والاحتجاج بما وافق الثقات . قال الذهبي : وقال

ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال البخاري : ليس بالقوي . راجع : كتاب

المجروحين ترجمة علي بن عاصم (١١٣/٢)، ميران الاعتدال (١٣٥/٣، ١٣٦) ترجمة (٥٨٧٣)؛

وروى انزهري عن أم عبد الله الدوسية قالت ^(١) : قال رسول الله ﷺ : « الجمعة واحدة على كل قرية فيها وإن لم يكونوا إلا أربعة » ^(٢) ، ذكره الدارقطني وقال : لم يروه عن الزهري إلا متروك . وهذا ليس بصحيح ؛ لأن من جملة من رواه الوليد بن حجمة الموقري ، وهو ثقة ، وإنما تركه أهل الحديث في زعمهم لقوله بالقدس ، وهذا لا يقدح في الرواية ، ولا يحتاج بهذا الحديث علينا في إقامة الجمعة في القرى ؛ لأنه قال في الخبر : « أدركها ، ومن أدرك ما دونها صلى أربعا » ^(٣) فظاهر هذا يقتضي أن الإمام إذا بقي معه واحد بعد ما عقدها مسجدة فقد أدرك الجمعة ، وإن كان قبل أن يعقدها صلى الظهر . ولأن مشاركة الإمام للمؤمنين لا يحتاج إليه للاعتقاد ، وإنما يحتاج إليه للبناء ^(٤) مع ^(٥) الاعتداد بما تقدم ، فاعتبر فيه أكثر أفعال الركعة ، كإدراك المؤتم لصلاة ^(٦) الإمام .

٣٩٧٧ - ولا يلزم إذا أدركه في حال التشهد من الجمعة أنه يبنى جمعة وإن ^(٧) لم يشاركه في [أكثر] ^(٨) أفعال الركعة ؛ لأن تلك المشاركة لا يحتاج إليها لتحسين الفرض ، ولأنه لا يعتد معها بما تقدم . ولأن الإمام شارك العدد المشروط في الجمعة مي أكثر أفعال الركعة ، فوجب أن يبنى عليها الجمعة وإن لم يشارك في نفسها ، كالؤتم إذا أدرك من الجمعة أكثر أفعال الركعة الثانية .

ولأن كل حال لا يعتبر فيها بقاء الجماعة في / صلاة العيد لا يعتبر بقاء ^(٩) في صلاة الجمعة ، كما بعد التسليمة .

الكامل (٢٣٤/٥ ، ٢٣٥) ترجمة (١٣٨٤/٤١٦) .

(١) بي (م) ، (ن) ، (ع) : [قال] .

(٢) هذا الحديث أخرجه الدارقطني من طريق الزهري عن أم عبد الله الدوسية في باب الجمعة على أهل القرية (٧/٢) ، والبيهقي في الكبرى كتاب الجمعة باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة (١٧٩/٣) ، وابن حزم في المحلى بالآثار كتاب الصلاة باب في صلاة الجمعة (٢٤٩/٣) .

(٣) وأخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة باب فيمن يترك من الجمعة ركعة أو لم يتركها (١٠٢/١) .

(٤) ، والبيهقي في الكبرى في باب من أدرك ركعة من الجمعة (٢٠٣/٣ ، ٢٠٤) .

(٥) في (ع) : [ليتابع] .

(٦) في (ص) ، (م) : [كصلاة] .

(٧) في (ن) : [أن يبنى] ، وفي (م) ، (ع) : [فإنه] .

(٨) زيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٩) في (ن) : [بقاهم] .

- ٣٩٧٨ - وأما ^(١) الكلام على قوله الآخر : إنه يعتبر بقاء التي ^(٢) عشر ، فلأن الجماعة المشروطة [في الجمعة] ^(٣) عدت قبل أن يعقدها ^(٤) بسجدة فأشبه إذا بقي وحده .
- ٣٩٧٩ - احتجوا للقول الأول : بأنه شرط يختص بالجمعة فوجب أن يكون شرطاً في الابتداء والاستدامة ، كالوقت والاستيطان .
- ٣٩٨٠ - والجواب : أن الجماعة عندنا شرط في الابتداء والاستدامة ؛ لأن من شرط الاستدامة أن يوجد في أكثر الركعة .
- ٣٩٨١ - فإن قالوا : يعتبر وجود الجماعة في الابتداء والاستدامة انتقضى ^(٥) بالخطئة ؛ لأنها شرط . يختص بالجمعة .
- ٣٩٨٢ - ولا يعتبر وجودها حال الاستدامة . ثم المعنى في الوقت أنه لما كان شرطاً في حق المسبوق [كان شرطاً في حق المترك ، ولما لم تكن الجماعة شرطاً في حق المسبوق] ^(٦) فكذلك في حق المترك للركعة .
- ٣٩٨٣ - قالوا : العدد معتبر في ابتداء الخطبة وفي ابتداء الصلاة ، ثم ثبت أنه شرط في استدامة الخطبة ، وكذلك في استدامة الصلاة .
- ٣٩٨٤ - قلنا : لا نسلم هذا ؛ لأنه قد روي عن أبي حنيفة أنه إذا خطب وليس بحضرة عند حازر . ولو سلمنا على الرواية الأخرى في اعتبار العدد حال افتتاح الخطبة لم نسلم أنه يعتبر في الاستدامة ؛ لأن الواجب الجزء الأول من الخطبة ، فسمع ما بعده ^(٧) لا يعتبر .
- ٣٩٨٥ - احتجوا للقول الآخر : بأن الجمعة قد انعقدت يقين ^(٨) ، فلا يجوز إبطالها باجتهاد ، وجوازها مع الاثنين قول لبعض الفقهاء ، فلا يجوز أن يبطل مع بقائهم .
- ٣٩٨٦ - والجواب : أن هذا يبطل إذا خرج الوقت بفساد ^(٩) وقد انعقدت يقين ، ففسادها مجتهد فيه ؛ لأن عند مالك لا يفسد بخروج الوقت .

• • •

-
- (١) في (م) ، (ع) : [أنا وما] .
- (٢) في (ن) : [نتي] .
- (٣) الزيادة من (ن) .
- (٤) في (م) ، (ع) : [أو يعقدها] .
- (٥) في (ن) : [ليتقضى] .
- (٦) ما بين المتكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك (ص) واستدركه المصنف في الهامش .
- (٧) في (ن) : [ما بعدها] .
- (٨) في (م) ، (ع) ، (ن) : [بنس] .
- (٩) في (م) : [بفسد] ، وفي (ع) : [بقيد] .



**إذا زُجِمَ المؤتم في الجمعة بعد ما ركع الإمام ، فلم
يسجد معه حتى قام الإمام إلى الثانية سجد المؤتم
ولم يتابع الإمام حتى يفرغ من السجود**

٣٩٨٧ - قال أصحابنا : إذا زحم المؤتم في الجمعة بعد ما ركع الإمام ، فلم يسجد معه حتى قام الإمام إلى الثانية ، سجد المؤتم ولم يتابع الإمام حتى يفرغ من السجود ، وكذلك ^(١) إن ركع الإمام في الثانية وسجد ^(٢) .

٣٩٨٨ - وقال الشافعي : إذا لم يقدر على السجود حتى فرغ الإمام من الركوع الثانية ^(٣) فإنه يسجد مع الإمام ولا يسجد لنفسه قولاً واحداً . وقد تلمعت له ركعة من ركعتي الإمام ، فإن لم يتمكن من السجود والإمام راعى فهل يتابعه في الركوع ، وجهان ، وإن كان الإمام قائماً لم يركع ، سجد قولاً واحداً ولم يتابعه ^(٤) .

٣٩٨٩ - لنا : قوله **فَسَجِدُوا** : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ^(٥) ، وقد سجد الإمام للركعة الأولى فوجب على المؤتم السجود لها . ٣٩٩٠ - ولا يجوز أن يقال : إن الإمام ساجد للثانية فوجب أن يسجد ^(٦) معه ؛ لأن الأمر بالسجود للأولى سابق ، فكان أولى بالتقديم ^(٧) . ولأنه شارك الإمام في

(١) في (ن) : [ولذلك] ، وفي (م) ، (ع) : [كذلك] بدون العطف .

(٢) راجع المسألة في : الأصل (٣٥٤/١) ، كتاب الحجية باب صلاة الجمعة (٢٩١/١) .

(٣) في (ن) : [الثانية] .

(٤) قال النووي في المجموع في فرع مشاهير العلماء بعد شرح المسألة وذكر تقريره : أما إذا لم يزل الرخام حتى ركع الإمام في الثانية ، فلا يصح عندنا أنه يلزمه متابعة الإمام . راجع تفصيل المسألة وصورها في محضر المربي باب وجوب الجمعة وغيره من أمراها (ص ٢٦) ، والهدى باب صلاة الجمعة (١١٥/١ ، ١١٦) ، الوسيط الباب الأول في شرائطها (٧٤٧/٢ ، ٧٤٨) ، حلية العلماء باب صلاة الجمعة (٢٣٣/٢) ، المجموع مع الهدى باب هيئة الجمعة (٥٥٨/٤ - ٥٧٥) . وانظر تفصيل المسألة في : المدونة فيمن رحمه الناس ٥٠ الجمعة (١٣٦/١ ، ١٣٧) ، المنتقى (١٩٦/١) ، المسائل المفيدة (١٨٤/١ ، ١٨٥) مسألة (١١٩) ، الكافي لابن غلام (٢١٨/١ ، ٢١٩) ، المنهاج (٣١٤/١ ، ٣١٥) .

(٥) تقدم تقريره في مسألة (١١٤) ، وفي مسألة (١٦٨) ، وتكرر في مسألة (١٧٣ ، ٢٠٦) .

(٦) في (ن) : [أن تسجد] . (٧) في (ص) ، (م) ، (ع) : [بالتقديم] .

التحرية ، فلا يجوز أن يتابعه في ركن وعليه شيء قبله ، كما لو أدركه قائما . وإن القيام ركن ، وكذلك السجود : إذا لم يتابعه في القيام لم يتابعه في السجود ^(١) .

٣٩٩٩ - احتجوا : بأنه أدرك إمامه على الصفة الواجبة عليه ، فكان عليه متابته في فعله ، كمن أحرم خلف إمامه والإمام قائم .

٣٩٩٢ - والجواب : أنه إذا أحرم خلف الإمام فسجد الإمام فذلك ^(٢) السجود هو الواجب عليه ؛ لأنه لم يبق عليه ما قبله ، فلذلك تابعه فيه ، وليس كذلك إذا سجد لثانية ؛ لأنه غير ما وجب عليه ؛ ألا ترى أن عليه ما قبله ، فصار اختلاف السجود من الركعتين كاختلاف الأركان . وما ذكرناه أولى ؛ لأنه يأتي الصلاة على ترتيبها من غير أن يلغى ^(٣) منها شيء ، وإذا تابع الإمام ألغى ^(٤) شيئا منها ^(٥) وصحت له ركعة من ركعتين .

(٢) في (م) ، (ع) : [نكذلك] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لفتى] .

(١) في (ن) : [بالسجود] .

(٣) في (ع) : [أن يلغى] .

(٥) في (م) ، (ع) : [منهما] .



صلاة الصحيح الظهر بعد الجمعة في بيته

- ٣٩٩٣ - قال أصحابنا إلا زفر : إذا صلى الصحيح بعد الجمعة الظهر في بيته جاز ^(١) .
- ٣٩٩٤ - وقال الشافعي : لا يجوز ^(٢) .
- ٣٩٩٥ - والكلام في هذه المسألة يقع في فصلين : أحدهما : أن فرض الوقت عندنا الظهر ، وإنما أمر بإسقاطه بالجمعة ^(٣) ، وهو أحد قولي ^(٤) الشافعي .
- ٣٩٩٦ - وقال في القول الآخر : فرض الوقت الجمعة .
- ٣٩٩٧ - والثاني : الكلام في [نفس] ^(٥) المسألة ، فعندنا إذا صلى الظهر جاز ، وعنده لا يجوز إلا أن يصلّيها بعد فوات الجمعة .
- ٣٩٩٨ - والدليل على الفصل الأول : قوله تعالى : ﴿ أَفَيْرِ الْمَوَآتِ يُدْأَوْنَ ﴾ ^(٦) ، والمراد به : الظهر ، وهذا عام في جميع الأوقات .
- ٣٩٩٩ - ولا يقال : إن فعل الظهر يوم الجمعة مهني عنه فلا يتناول الأمر ^(٧) ؛ لأننا [نقول] ^(٨) : ليس بمنهي عن الظهر ، وإنما هو منهني عن ترك الجمعة .
- ٤٠٠٠ - ويدل عليه قوله ^(٩) : [إن] ^(١٠) أول وقت الظهر حين تزول الشمس ،

(١) راجع : كتاب الأصل (٣٥٩/١) ، تحفة الفقهاء باب صلاة الجمعة (١٦٠/١) ، بدائع الصنائع فصل في كيفية فرضيتها (٢٥٧/١) ، الاختيار لتعليل المختار (٨٤/١) ، حاشية ابن عابدين مع در المختار باب الجمعة (٥٧٢/١) ، الهداية (٦٣/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشم الغاية باب صلاة الجمعة (٦٣/٢) ، (٦٤) ، البناية (٨٥/٣ - ٨٧) .

(٢) قال النووي في المجموع في فرع مذاهب العلماء فيمن لزمت الجمعة نفصى الظهر قبل فواتها : الصحيح عندنا أنه لا تصح صلاته ، وبه قال النووي ، ومالك ، وزفر ، وأحمد ، وإسحاق ، وداود . راجع : المهذب (١١٠/١) ، المجموع مع المهذب (٤٩٦/٤) ، حلية العلماء (٢٢٧/٢) . وانظر : قوانين الأحكام الشرعية (ص ٧٨) ، الكافي لابن قدامة باب صلاة الجمعة (٢١٥/١) ، لمعي كتاب صلاة الجمعة (٣٤٢/٢ ، ٣٤٣) .

(٣) في (م) ، (ع) : [قول] .

(٤) ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٥) في (ن) : [الأمن] .

(٦) سورة الإسراء : الآية ٧٨ .

(٧) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٨) ساقط من (ن) .

واحر وقتها إذا دخل وقت العصر ^(١) .

٤٠٠١ - ولأن الظهر فرض مبهود في هذا الوقت في غير يوم ^(٢) الجمعة ، فكان [فرض] ^(٣) الوقت يوم الجمعة ، كالعصر .

٤٠٠٢ - ولا يقال : إن العصر لما كانت فرض الوقت كانت هي الواجبة ؛ لأنها كذلك نقول في مسائلنا : إن الواجب هو الظهر ، والجمعة واجبة ، فقد اجتمع واجبان ، أمر بتقديم أحدهما ، وهو الجمعة . ولأن الوقت إذا خرج من غير أن يصلي لزمه قضاء الظهر ، فلو لم يكن وجبت لم يلزم قضاؤها ^(٤) بمضي الوقت .

٤٠٠٣ - ولا يقال : إن الجمعة عندنا ظهر مقصورة تفعل ^(٥) بشرائط ، وهي : الخطبة والجماعة والوقت ، فإذا فات الوقت سقطت الشرائط ، فوجب عليه أن يقضي ظهرًا كاملة ، وذلك ^(٦) أن الظهر التي هي القضاء لا يخلو أن يكون وجبت في الوقت أو بعده ، ولا يجوز أن يكون وجبت في الوقت ؛ لأن بقاء وقت الجمعة وإمكان فعلها يمنع عندهم من وجوب الظهر . وإذا صلى الإمام لم يجز أن يجب الظهر ؛ لأن وجوب الصلاة في الشرع لا يقف على فراغ الناس من الصلاة ، ولا يجوز أن يكون وجوب ^(٧) الظهر بعد خروج الوقت ؛ لأن مضي ^(٨) الوقت ينفي وجوبها ، فلا يجوز أن يجب فيه ابتداء .

٤٠٠٤ - وقولهم : إن الجمعة ظهر مقصورة ، ليس بصحيح ؛ لأن هذا عبادة ، ولا فالفرض الذي يجب حال القضاء غير الذي كان فرض الوقت عندهم . ولأن الظهر عندهم بدل ^(٩) عن الجمعة ، والبدل والمبدل لا يتفقان في الصفة ، ويكون البدل أكمل ، والدليل عليه سائر الأبدال . ولأن الجمعة تقف ^(١٠) على شرائط لا يفتقر الظهر

(١) هذا جزء من حديث أبي هريرة ، أخرجه الترمذي من طريق الأعمش في أبواب الصلاة (٢٨٤ / ٢٨٣) الحديث (١٥١) ، وأحمد في المسند (٢٣٢ / ٢) ، والدارقطني في باب إمامة جبريل (٢٦٢ / ١) ، والطحاوي في المعاني باب مواقيت الصلاة (١٤٩ / ١ ، ١٥٠) ، والبيهقي في الكبرى باب آخر وقت المشاء (٣٧٥ / ١ ، ٣٧٦) .

(٢) في (م) ، (ع) : [وقت] .

(٣) في (ن) : [قضائها] .

(٤) في (م) ، (ع) : [وكذلك] .

(٥) في (م) ، (ع) : [لأنه بمضي] .

(٦) في (م) ، (ع) : [بدل عندهم] بالتقديم والتأخير .

(٧) ساقط من (م) ، (ع) .

(٨) في (ن) : [تفعل] .

(٩) في (م) ، (ع) : [وجب] .

(١٠) في (م) : [يقف] .

إيها ، مكان أصل الفرض ما لا يقتصر إلى تلك الشرائط ، كغسل الرجلين ومسح الخفين . ولأن كل وقت كان وقتاً لصلاة معهودة في حق المريض كان وقتاً لها في حق الصحيح الحر المقيم ، أصله : سائر الأوقات . ولا يقال : إن بعد غروب الشمس يوم عرفة وقت للمغرب في سائر الأيام وليس بوقت لها في حق ^(١) الحاج ؛ لأنه وقت لها ؛ بدلالة أنه لو نفر ^(٢) قبل الإمام قلحق المزدلفة مع بقاء الوقت جاز له فعلها .

٤٠٠٥ - وأما الدليل على الفصل الثاني : فهو أن كل وقت لو صلى فيه المريض الظهر حاز ، فإذا صلى الصحيح جاز ، أصله : بعد صلاة الإمام . ولأن كل من لو صلى الظهر بعد صلاة الإمام الجمعة جاز ، إذا صلاها قبل فراغه جاز ، أصله : المرأة .

٤٠٠٦ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ويحدث جابر أن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة » ^(٤) .

٤٠٠٧ - والجواب : أن هذا يدل على وجوب الجمعة ، وكذلك نقول به ^(٥) ، والخلاف أنها واجبة فرضاً للوقت أو واجبة يسقط بها الفرض ، وليس في الظاهر دلالة على هذا .

٤٠٠٨ - قالوا : لأنها صلاة يأثم بترك أدائها ، فوجب أن تكون واجبة في نفسها ، كسائر الصلوات .

٤٠٠٩ - والجواب : أن كونها يأثم ^(٦) بتركها لا يدل على أنها فرض الوقت ؛ ألا ترى أن من كان يصلي فرأى ماله يسرق ، أو صبيّاً يفرق ^(٧) فإنه يأثم بترك تخليصه ؟ ولأن سائر الصلوات لما لمزمت بعد فوات الوقت دل ^(٨) على أنها فرض الوقت ، ولما كان الواجب [في مسائلنا] ^(٩) عند فوات الجمعة الظهر دل على أنها فرض الوقت .

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [وقت] .

(٢) في (ن) : [لو بقي] .

(٣) زيادة من (م) ، (ع) .

(٤) سورة الجمعة : الآية ٩ .

(٥) لفظ : [به] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) في (ن) : [تأثم] .

(٧) في (ن) : [كونها تأثم] .

(٨) في سائر النسخ : [يُهْضَب] ، للثبوت من هامش (ص) من نسخة أخرى .

(٩) في (ع) : [دلت] .

(١٠) الزيادة من (م) ، (ع) .

٤٠٩٠ - قالوا : الأبدال في الأصول ضربان ، مرتب : وهو كفارة القتل والظهار ، على التخيير : وهو كفارة اليمين ، وليس في الأصول [بدل] ^(١) يجب فعله مع القدرة على المبدول .

٤٠٩١ - والجواب : أن الجمعة عندنا قائمة مقام الظهر ، وليست يبدل ، ولو كانت بدلا لم يمتنع أن يجب ^(٢) فعلها ، ولو أتى بالأصل جاز ، كمن ^(٣) يخاف العطش : أن الواجب عليه التيمم ، ولو توضأ بالماء أتم وجازت طهارته ، وكذلك صوم السبعة عندكم بدل عن الهدي ويجب فعله مع القدرة على أصله ، فأما على قولنا ^(٤) : فهما واجبان أحدهما أوجب من الآخر ، فهو مأمور بتقديم ما تأكد ^(٥) وجوبه وإن كان فرض الوقت غيره ، كالفائتة وصلاة الوقت ، وكصلاة وتخليص الفریق .

(١) في (م) ، (ع) : [ضربان مرتب بدل] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لم يجب أن يمتنع] .

(٣) في (ن) : [كبير] .

(٤) في (ص) ، (م) ، (ع) : [فأما إذا قلنا على قولنا] .

(٥) في (م) ، (ع) : [يؤكد] .



إذا صلى المريض في منزله ثم حضر الجمعة فصل في مع الإمام ففرضه الجمعة

٤٠٩٢ - قال أصحابنا إلا رفر : [إذا صلى المريض في منزله ثم حضر الجمعة صلى مع الإمام ، ففرضه الجمعة ^(١)] .

باب ٤٠٩٣ - وقال زفر [^(٢)] : فرضه الظهر . وبه قال الشافعي / ^(٣) .

٤٠٩٤ - لنا : أن كل من لو صلى الجمعة ابتداء كانت ^(٤) فرضه ، إذا صلاها بعد صلاة الظهر كانت فرضه ، كالصحيح . ولأن الخطاب بالجمعة متوجه إلى المريض كتوجهه إلى الصحيح ، وإنما رخص له للمعذر ، ولهذا لو قدر على السعي في الوقت لزمت ^(٥) فإذا حضر الجمعة صار كما ^(٦) لو حضرها ابتداء ، وصار كالصحيح الذي خوطب بفعلها .

٤٠٩٥ - احتجوا : بأن الجمعة غير واجبة عليه ، فصحت الظهر من غير مراعاة ، فلا تبطل ^(٧) بعد ذلك ، كسائر الفرائض إذا صلاها ^(٨) ثم حضر مع الإمام .

٤٠٩٦ - والجواب : أننا لا نسلم أن الصلاة جازت من غير مراعاة ؛ لأن حكم الخطاب باقي ؛ لجواز أن يجد خفة ، فإذا كانت المراعاة فيها قائمة صار كالصحيح إذا صلى .

(١) راجع : الأصل كتاب (٣٥٥/١) ، تحفة الفقهاء ، باب صلاة الجمعة (١٦٠/١) ، بدائع الصنائع ، فصل في كيفية فرضيتها (٢٥٧/١ ، ٢٥٨) . (٢) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) . (٣) قال النووي في المجموع : فيه قولان : الصحيح المشهور الجديد أن فرضه الظهر ، وتقع الجمعة نافذة له ، كما تقع للصبي نافذة . والثاني - وهو القديم - بحسب الله تعالى بأنهما شاء . راجع حية العلماء (٢٢٧/٢) ، المهذب (١١٠/١) ، المجموع مع المهذب (٤٩٣/٤ - ٤٩٥) . قال ابن جزى : وإن رآه غيره بعد الفراغ من الظهر أعاد الجمعة إن أذكرها ، راجع : قوانين الأحكام الشرعية ، الباب الحادي والعشرون في الجمعة ، ص ٧٨ وقال أحمد وأصحابه مثل قول الشافعي : تقع الجمعة في حقه نفلا ، سواء زال علته أو لم يزل ، لأن الأولى أسقطت القرض . راجع : الكافي لابن قدامة (٢١٤/١ ، ٢١٥) ، المغني (٣٤٤/٢) .

(٤) في (م) ، (ع) : [كان] . (٥) في (ن) : [لزمه] . (٦) في (م) ، (ع) : [كمن] . (٧) في (م) ، (ع) : [فلا يبطل] . (٨) في (ص) : [صليها] .



إذا صلى الظهر في منزله ثم توجه إلى الجمعة بطلت الظهر

٤٠١٧ - قال أبو حنيفة : إذا صلى الظهر في منزله ثم توجه إلى الجمعة بطلت الظهر .
٤٠١٨ - وقال أبو يوسف ومحمد : لا تبطل ^(١) حتى يكبر للجمعة ^(٢) ، وبه قال الشافعي ^(٣) .

٤٠١٩ - لنا : أن السعي من فروض الجمعة المختصة بها ؛ بدلالة قوله تعالى : ﴿ تَاسِعًا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فأمر بالسعي إليها ، ونهى النبي ﷺ عن السعي إلى بقية الصلوات بقوله : « إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها » ^(٢) وأنتم تسمون ^(٣) ، والفرض المختص بالجمعة إذا اشتغل ^(٤) به بطلت ظهره ، كتحريم الجمعة .

٤٠٢٠ - ولأن شرائط الجمعة المتقدمة عليها قد أحرقت مجرى نفس الجمعة في بعض أحكامها ؛ بدلالة أن الخطبة لا يجوز الكلام فيها كما لا يجوز الكلام في

(١) في (م) ، (ع) : [لا يبطل] .

(٢) قال الكاساني في بدائع الصنائع بعد ذكر أربعة أرجح لهذه المسألة : وحاصل الاختلاف أن عند أبي حنيفة بأداء بعض الجمعة يرتفع ظهره ، وكذا بوجود ما هو من خصائص الجمعة ، وهو السعي ، وعندنا لا يرتفع . راجع تفصيل المسألة في : مختصر الطحاوي باب صلاة الجمعة ص ٣٦ ، متن القدوري ، باب صلاة الجمعة ص ١٥ ، بدائع الصنائع ، فصل في كيفية فرضيتها (٢٥٨/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشم الصاية ، باب صلاة الجمعة (٦٤/٢ ، ٦٥) ، متن الكثر ص ٢١ ، الاختيار (٨٤/١) ، النباة ، باب صلاة الجمعة (٨٧/٣ - ٩٠) ، حاشية ابن عابدين ، باب الجمعة (٥٧٢/١ ، ٥٧٣) .

(٣) قال الشافعي في الجديد : إن صلى الظهر قبل فعل الإمام الجمعة لم يصح ظهره ، وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين . وقال في القديم : يصح ظهره . راجع المسألة (٢٢٧) ، والمصادر التي تقدمت للمذهب الثلاث فيها .

(٤) في (ص) : زيادة : [تعالى] سورة الجمعة : الآية ٩ .

(٥) في (ع) : [فلا تأتونها] .

(٦) هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ باللفظ متفارة . أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الجمعة (١٦٢/١) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب المساجد (٢٤٢/١ ، ٢٤٣) ، وأبو داود ، في كتاب الصلاة (١٥١/١) ، والترمذي في أبواب الصلاة (١٤٩/٢) الحديث (٣٢٧) ، والنسائي (١١٤/٢ ، ١١٥) ، وابن ماجه (٢٥٥/١) الحديث (٧٧٥) .

(٧) في (م) ، (ع) : [استصمت] .

إذا صلى الظهر في منزله ثم توجه إلى الجمعة بطلت الظهر = ٩٣٥/٢

الصلاة ، فجاز أن يكون لهذا السعي حكم الصلاة من وجه ، وهو بطلان الظهر به كما يطل بنفس الصلاة . ولأن الظهر لو لم تبطل ^(١) بالسعي إلى الجمعة لم تبطل ^(٢) بفعلها ، كالسعي إلى الجمعة وسائر الصلوات .

٤٠٢١ - احتجوا : بأنها صلاة محكوم ^(٣) بصحتها بالفراغ منها فوجب أن لا تبطل ^(٤) بالتوجه إلى جنسها ، كمن صلى الظهر ثم سعى إلى الجمعة .

٤٠٢٢ - والجواب : أن صحة الصلاة بعد الفراغ لا يمنع أن يرد عليها ما يفسدها ، كالردة وكفعل الجمعة [بعد الظهر . ولأن الجماعة ليست بواجبة ، فلو فعلها لم تبطل ^(٥) الظهر بفعل الجمعة] ^(٦) ، وكذلك بالسعي إليها .

• • •

(٢) في (م) ، (ع) : [لم يبطل] .
(٤) في (م) ، (ع) : [أن لا يبطل] .
(٦) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(١) في (م) ، (ع) : [لو لم يبطل] .
(٣) في (م) ، (ع) : [محكومة] .
(٥) في (ن) : [لم يبطل] .



تنعقد الجمعة بإتمام العبيد والمسافرين

- ٤٠٢٣ - قال أصحابنا : تنعقد الجمعة بإتمام العبيد ^(١) والمسافرين ^(٢) .
- ٤٠٢٤ - وقال الشافعي : لا تنعقد ^(٣) .
- ٤٠٢٥ - لنا : أن من صح أن يكون إمامًا في الجمعة صح أن تنعقد ^(٤) بحضوره الجمعة ، كالأحرار ^(٥) المقيمين .
- ٤٠٢٦ - ولأن من جاز أن يكون إمامًا للرجال في الصلوات المفروضة جاز أن يكمل به العدد في الجمعة ، كالأحرار . ولأن الإمامة يعتبر فيها من الشروط والاحتياط ما لا يعتبر في الإتمام ^(٦) ، فإذا جاز أن يكون إمامًا فجاز أن يكون مؤتمًا أولى .
- ٤٠٢٧ - احتجوا : بأن كل من لا تجب ^(٧) عليه الجمعة بحال لم تنعقد ^(٨) به الجمعة ، كالنساء .
- ٤٠٢٨ - والجواب : أن النساء لما لم يجز ^(٩) أن يكن ^(١٠) أئمة لم يكمل بهن

- (١) في (م) ، (ع) : [تنعقد الجمعة بإتمام] ، وفي (ع) : [العدد] مكان : [العبد] .
- (٢) قال صاحب الهداية : وقال زفر ^(١) لا يجزئه ؛ لأنه لا فرض عليه ، عاشبه الصبي والمرأة ، وقال العيني : وفي جوامع الفقه روي عن أبي يوسف مثل قول زفر . راجع المسألة في : الأصل (٣٦٧ ، ٣٦٨/١) ، الهداية (٦٢/١) ، بدائع الصائغ ، فصل في كيفية فرضيتها (٢٦٨/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشم العناية باب صلاة الجمعة (٦٢/٢ ، ٦٣) ، من الكنز ص ٢١ ، النباية ، باب الجمعة (٨٤/٣ ، ٨٥) ، حاشية ابن عابدين ، باب صلاة الجمعة (٥٧٢/١) .
- (٣) في (م) ، (ع) : [لا ينعقد] . راجع : حلية العلماء (٢٣٠/٢) ، المهذب (١١٠/١) ، المجموع مع المهذب ، (٥٠٢/٤ ، ٥٠٥) قال الباجي في المنتقى : ومن صفتهم أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة ، فإن كانوا مسافرين أو عبيدًا لم تنعقد بهم ؛ لأنهم ليسوا من أهلها . راجع : الإقصاص باب صلاة الجمعة (١٦٣/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٦٤/١) ، المغني (٣٤١/٢ ، ٣٤٢) ، المعتمد ص ١٠٦ .
- (٤) في (م) ، (ع) : [ينعقد] .
- (٥) في غير (ص) : [كالأحرار] .
- (٦) في (م) ، (ع) ، (ن) : [لا ينعقد] .
- (٧) في (م) ، (ع) : [لم ينعقد] .
- (٨) في (ع) : [لم تجز] .
- (٩) في (ع) : [أن تكن] .

تعتقد الجمعة بالصوم والمساكين ٩٣٧/٢

العدد ، [ولما جاز في العيد ^(١) أن يكون إمامًا جاز أن يكمل به العدد] ^(٢) ، واعتبار هذا أولى ، وما أشبهه لا يجب ^(٣) عليه الجمعة وإن اعتد به في العدد فيها .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع))

(١) في (ن) : [في العدد] .

(٣) في (م) ، (ع) : [لا يجب] .



اعتبار العدد الذي يتعقد بهم الجمعة عند الخطبة

- ٤٠٢٩ - المشهور عن أصحابنا : اعتبار العدد الذي تنعقد ^(١) بهم الجمعة عد الخطبة ، وروي عنهم رواية أخرى : أنه غير معتبر ^(٢) .
- ٤٠٣٠ - وبالمشهور ^(٣) قال الشافعي ^(٤) .
- ٤٠٣١ - فإن دللنا على إحدى الروايتين لتصير ^(٥) خلافاً ، فالوجه ^(٦) فيه : أن الخطبة ذكر يتقدم الصلاة فلا يعتبر حضور المؤمنين له ، كالأذان والإقامة .
- ٤٠٣٢ - ولأن مشاركتهم ليس بشرط ، فحضورهم لأجلها ليس شرطاً ، كالأذان والإقامة .
- ٤٠٣٣ - احتجوا : بأن كل ذكر كان شرطاً في افتتاح الجمعة كان العدد شرطاً فيه ، كتكبيرة الإحرام .
- ٤٠٣٤ - والجواب : أن تكبيرة الإحرام لما اعتر فيها العدد اعتبر فعلها ، ولما لم يعتر

(١) في (م) ، (ع) : [ينعقد] .

(٢) قال الكاساني في بدائع الصنائع : لا خلاف في أن الجماعة شرط لاعتقاد الجمعة ، حتى لا تنعقد الجمعة بدونها ، حتى إن الإمام إذا فرغ من الخطبة ثم نفر الناس عنه إلا واحداً يصلي بهم الظهر دون الجمعة ، وكذا لو نفرنا قبل أن يخطب الإمام فنخطب الإمام وحده ثم حضروا فصلى بهم الجمعة لا يحوز . راجع تفصيل المسألة في : كتاب الأصل (٣٦٠/١ ، ٣٦١) ، بدائع الصنائع ، فصل في كيفية فرضيتها (٢٦٦/١ ، ٢٦٧) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشم العناية ، باب صلاة الجمعة (٦١/٢ ، ٦٢) ، البناية (٧٧/٣ - ٨٠) ، حاشية ابن عابدين وبهاشم در المختار ، باب الجمعة (٥٦٧/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [بالمشهور] بدون العطف .

(٤) قال أبو بكر النفال في الحلية : ذكر في الحاوي أن من أصحابنا من قال : إذا استدر الناس في حال الخطبة صحت الخطبة ، كالأذان . راجع : حلية العلماء (٢٣٨/٢) ، المجموع ، باب صلاة الجمعة (٥١٤/١) . انظر تقرير المسألة في : المهذب (١١٠/١ ، ١١١) ، المجموع مع المهذب (٥١٣/٤) . وقال مالك وأحمد مثل قول الشافعي : من شرطها العدد الذي تنعقد به الجمعة . قال مالك في المدونة : ولا تجمع الجمعة إلا بجماعة . راجع : المدونة في خطبة الجمعة واتصالها (١٤٦/١) ، المتقى (١٩٩/١) ، الكافي لابن لقمان (٢١٧/١) ، المتقى (٣٣٢/٢ ، ٣٣٣) .

(٥) في (ع) : [ليصر] .

(٦) في (م) ، (ع) : [لوجه] .

اعتبار العدد الذي يتقدم بهم الجمعة عند الخطبة = ٩٣٩/٢

فعل الخطبة في حق المؤتم لم يعتد حضوره . ويطل هذا ^(١) بالشهادتين ؛ لأنها شرط في افتتاح الجمعة ، والعدد ليس بشرط فيها ^(٢) .

٤٠٣٥ - قالوا : الخطبة أقيمت مقام ركعتين ؛ بدلالة أنه لو لم يخطب صلى الظهر أربعاً ، فإذا كان العدد شرطاً في الركعتين كان شرطاً في الخطبتين .

٤٠٣٦ - والجواب : أنا لا نسلم أن الخطبة قائمة مقام شيء من الصلاة ، وليس إذا كانت شرطاً في الجمعة قامت مقام ركعتين ، كالعدد ^(٣) والإمام .

• • •



(١) في (ع) : [ندا] مكان : [هنا] .

(٢) قوله : [فيها] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب ص واستلزمه المصنف في الهامش

(٣) قوله : [كالعدد] ساقط من (م) ، (ع) .



لا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده

٤٠٣٧ - قال أصحابنا : لا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده . وقال محمد في السير الكبير : إلا أن يكون لا يفارق البلد حتى يخرج وقت الجمعة ، فهذا لا يجوز له تركها ^(١) .

٤٠٣٨ - وقال الشافعي : لا يجوز السفر بعد الزوال . وبعد طلوع الفجر قبل الزوال ^(٢) على قولين ^(٣) .

٤٠٣٩ - لنا : ما روي أن النبي ﷺ لما جهز جيش مؤتة أمرهم بالخروج يوم الجمعة ، فلما صلى رأى عبد الله بن رواحة ، فقال له : « ما أخرك ؟ » . فقال : أشهد الجمعة ثم أروح ، فقال : « لعدوة في سبيل الله ^(٤) » أو راحة خير من الدنيا وما فيها ، قال : فراح منطلقاً ^(٥) .

(١) لم نثر على هذا القول عن محمد في السير الكبير ، والذي ذكره فيه حديث عمر بن الخطاب في هامش (١٥) من هذه المسألة . وقال السرخسي في شرح هذا الحديث : إذا كان يخرج من عمران مصره قبل خروج وقت الطهر ، لا يجب عليه الجمعة . راجع : شرح كتاب السير الكبير باب مبحث السرايا (١/٦٦ ، ٦٧) ، التجنيس ، باب الجمعة (٥٦٧/٢) مسألة (٩١٩) ، عيون المسائل ، باب الجمعة والعيد (٣٥/١) .

(٢) قوله : [قبل الزوال] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستفركه المصنف في الهامش . (٣) قال الإمام الشافعي في الأم : وإن كان يريد سفرًا لم أحب له في الاختيار أن يسافر يوم الجمعة بعد الفجر ، ويجوز له أن يسافر قبل الفجر اهـ راجع : الأم : إيجاب الجمعة (١/١٨٩) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، الوسيط ، الباب الثاني في بيان من تلزمه الجمعة (٢/٧٦٢ ، ٧٦٣) ، حلية العلماء (٢/٢٢٨) ، المهذب (١/١١٠) ، فتح العزيز (٤/٤٠٩ - ٤١١) ، المجموع مع المهذب (٤/٤٩٧ - ٤٩٩) . قال مالك وأصحابه : لا بأس بالسفر قبل الزوال ، ولا يجوز بعد الزوال . راجع : المنتقى (١/١٩٩) ، الكافي لابن عبد البر (١/٢٥٢) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٨ . قال أحمد وأصحابه : مثل قول الشافعي ومالك : لا يجوز السفر يوم الجمعة بعد الزوال إلا إذا خاف فوت الرقعة . وأما قبل الزوال ذكر أصحابه عنه فيه ثلاث روايات ، إحداهما : لا يجوز ، والثانية : يجوز ، والثالثة : يجوز للمجاهد دون غيره . راجع : المسائل الفقهية (١/١٨٧) ، الإنصاف (١/١٦٢) ، الكافي لابن قدامة (١/٢٢٤ ، ٢٢٥) ، المنبئي (٢/٣٦٢ ، ٣٦٣) .

(٤) لفظ الجلالة : [لله] ساقط من (ع) . (٥) هذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ بلفظ : « لعدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها » (٢/١٣٦) ، ونحوه مسلم في الصحيح ، في كتاب الإمارة (٢/١٤٨) ، والترمذي (٤/١٨١ ، ١٨٢) الحديث (١٦٥١) ، وابن ماجه ، في كتاب الجهاد (٢/٩٢١) ، الحديث .

لا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد ٩٤٩/٢

٤٠٤٠ - ولا يجوز أن يقال : [إن ^(١)] هذا كان ^(٢) قبل الزوال ؛ لأنه روي أنه صلى معه ، ولو لم يرو ^(٣) كان اللفظ عامًا .

٤٠٤١ - ولا يقال : إن الخلاف في السفر المباح ، فأما الواجب فيجوز ترك الجمعة لأجله ؛ وذلك لأن الغدو ^(٤) لا يجب إلا ^(٥) إذا تعين . وقوله ^(٦) : « غدوة » في سبيل الله ، عامٌ فيما تعين وجوبه وفيما لم يتعين . وقد روى الأسود بن قيس عن أبيه عن عمر ^(٧) قال : لا تحبس ^(٨) الجمعة عن سفر ^(٩) ، قال الطحاوي : ولا نعلم ^(١٠) عن أحد من أصحاب رسول الله ^(١١) ^(١٢) في هذا خلافًا ^(١٣) .

٤٠٤٢ - ولأنه لما جاز السفر في وقت العصر من هذا اليوم جاز في وقت الظهر ، أصله : سائر الأيام . ولأنه سافر قبل حضور آخر الوقت ، فصار كما لو سافر قبل طلوع الفجر . ولأنه ليس في ذلك أكثر من سقوط الوجوب بسفره ، وهذا لا يكره ^(١٤) ، كالسفر في رمضان .

٤٠٤٣ - احتجوا : بأن الجمعة تجب ^(١٥) بالزوال فلم يجز التشاغل بما يسقطها ، كترك فعلها حتى تفوت ^(١٦) .

٤٠٤٤ - والجواب : أنا لا نسلم أنها تجب بالزوال ، لأن الوجوب عندنا يكون بآخر الوقت . ولأنه إذا تشاغل عن فعلها من غير سفر فلم يوجد معنى يؤثر في إسقاطها ، وإذا سافر فالسفر يؤثر في ذلك ، وفرق بين الأمرين في الأصول ؛ بدلالة من سافر في رمضان جاز له ترك الصوم ، ولو أراد تركه مع الإقامة لم يجز .

٢٧٥٧) وأخرجه الدارمي (٢٠٢/٢) ، وأخرجه البيهقي من حديث أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي . في كتاب الجمعة ، باب من قال : لا تحبس الجمعة عن سفر (١٨٧/٣) .

(١) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) . (٢) في (ص) : [كان هذا] بالتقديم والتأخير . (٣) في (م) ، (ع) : [ولو لم يرد] . (٤) في (م) ، (ع) : [المراد] . (٥) لفظ : [إلا] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلت (ص) واستدركه المصنف في الهامش ، وفي (ن) . [العدد] مكان : [إلا] . (٦) في (م) ، (ن) : [غدوة] .

(٧) في (م) ، (ع) : [لا يحسن] . (٨) هذا الحديث رواه الشافعي في الأم عن سفيان بن عيينة في إيجاب الجمعة (١٨٩/١) ، والبيهقي (١٨٧/٣) ، وساقه محمد بن الحسن في السير الكبير (٦٦/١) الحديث (٤٩) . (٩) في (م) ، (ع) : [ولا يعلم] . (١٠) في (م) ، (ع) : [لا يعلم] . (١١) في (م) ، (ع) : [خلاف] . (١٢) في (م) ، (ع) : [يجب] . (١٣) في (ع) : [يجب] . (١٤) في (م) : [بغوت] .



إذا دخل الرجل والإمام يخطب يوم الجمعة

لم يصل تحية المسجد

٤٠٤٥ - قال أصحابنا : إذا دخل الرجل والإمام يخطب يوم الجمعة لم يصل تحية المسجد ^(١) .

٤٠٤٦ - وقال الشافعي : يركع ركعتين خفيفتين لا يزيد عليهما ^(٢) .

٤٠٤٧ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ^(٣) ، وروي أن ذلك نزل ^(٤) في شأن الخطبة ، وروي أنه نزل في شأن الصلاة ، فيحمل عليهما ^(٥) .

٤٠٤٨ - ولا يقال : إنه يجمع بين الصلاة والاستماع ؛ لأن الاشتغال بالصلاة والقراءة فيها تنفي ^(٦) الاستماع ، فلذلك لا تجوز القراءة والزيادة على الركعتين . ولأنه أمر بالانصات والاستماع ، والمصلي لا ينصت .

٤٠٤٩ - وروي أن النبي ﷺ قال : « إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب : أنصت ،

(١) تكره الصلاة والكلام وقت الخطبة عند الجميع ، وقال أبو حنيفة : وكذلك قبلها وبعدها ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس بالكلام قبلها وبعدها قبل أن يفتح الصلاة . راجع : كتاب الأصل (٣٥٢/١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٥ ، بدائع الصنائع (٢٦٣/١) ، من الكنز ص ٢١ ، فتح القدير مع الهامية ، وبهاشمه العناية (٦٧/٢ ، ٦٨) ، البناء (٩٨/٣ - ١٠٤) ، الاختيار لتعليل المختار (٨٤/١) .

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم بعد رواية حديث جابر وأبي سعيد الخدري : وبهذا نقول ونأمر من دخل للمسجد والإمام يخطب أو المؤذن يؤذن ولم يصل ركعتين ، أن يصليهما ونأمره أن يخففهما . راجع الأم (١٩٨/١) ، مختصر الزمعي (ص ٢٧) ، المهذب (١١٥/١) ، حلية العلماء (٢٣٩/٢) ، المجموع مع المهذب (٥٥٠ - ٥٥٢) ، الوسيط (٧٥٦/٢) . راجع : المدونة (١٣٨/١) ، للشيخ (١٩٠/١) . وقال أحمد وأصحابه وابن حزم مثل قول الشافعي : من دخل والإمام يخطب لم يجلس حتى يركع ركعتين . راجع : الكافي لأبن قدامة (٢٢٩/١) ، المعني (٣١٩/٢ ، ٣٢٠) ، العدة ص ١٠٨ ، من دخل لام الجمعة والإمام يخطب قليل ركعتين (٢٧٥/٣ - ٢٨٠) مسألة (٥٣١) .

(٣) سورة الأعراف : الآية ٢٠٤ . (٤) لفظ : [نزل] ساقط من (٥) .

(٥) في (م) : [فيحتسب] . راجع أحكام القرآن للحصص (٣٩/٣) في آخر سورة الأعراف ص ١٧٢ .

(٦) في (ص) ، (٥) ، (ع) : [ينفي] .

إذا دخل الرجل والإمام يخطب يوم الجمعة لم يصل تحية المسجد ٩٤٣/٧
 فقد لغت (١) ، ومعلوم أن الأمر بالإنصات واجب ، وقد جملة الخطبة : لغوا لأنه
 يشغل عن الخطبة .

٤٠٠ - وروى ابن عباس قال : بينما رسول الله ﷺ يوم الجمعة يخطب إذ تلا آية
 فقال رجل إلى جنب ابن مسعود : متى نزلت هذه الآية ، ما سمعتها إلا الساعة ؟ فقال
 ابن مسعود : سبحان الله ! فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال ابن مسعود : إنك
 لم تجمع معنا ، فانطلق الرجل إلى رسول الله ﷺ فأخبره بما قال ابن مسعود ، قال :
 « صدق ابن أم عبد » (٢) . ومعلوم أن السؤال عن تاريخ (٣) نزول الآية واجب في ذلك
 الوقت ؛ لأنه يكون نسحا ، فإذا كان الواجب الذي يشغل عن الاستماع غير
 مشروع (٤) فيه ، فالتفيل أولى .

٤٠١ - ويدل عليه حديث ابن عمر : أن النبي ﷺ قال : « إذا خرج الإمام فلا
 صلاة ولا كلام » (٥) .

٤٠٢ - ولأن استماع الخطبة واجب وفعل الركعتين نفل ، والفرض لا يجوز تركه
 بالنفل . ولأنها صلاة غير مستحقة فمنعه منها الخطبة ، كالزيادة على الركعتين .

٤٠٣ - ولا يلزم الفاتحة ؛ لأنها مستحقة . ولأن كل حالة لا يجوز [فيها الزيادة] (٦)

(١) هذا الحديث رواه الجماعة من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ بهذا اللفظ ، ومتفق على صحته ، أخرجه
 البخاري في الصحيح ، في كتاب الجمعة ، (١٦٦/١) ، ومسلم في الصحيح ، كتاب الجمعة (٣٣٨/١) ،
 ومالك في الموطأ ، في باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة (٩٦/١) وأحمد في المسند ، في مسند أبي
 هريرة (٢٧٢/٢) .

(٢) ذكر هذه القصة الطحاوي والبيهقي بين أبي الدرداء وأبي بن كعب باللفظ متقاربة ، أخرجه
 الطحاوي مطوّلًا في المعاني باب الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب (٣٦٧/١) ، والبيهقي
 في الكبرى باب الإنصات للخطبة (٢٢٠/٣) ، والطبراني في الكبير وقال : رجال أحمد موثقون .
 مجمع الزوائد (١٨٤/٢ ، ١٨٥) وأخرجه أحمد في المسند ، عن عطاء بن يسار (١٤٣/٥) .

(٣) في (٥) : [أن عين تاريخ] مكان : [إن السؤال عن تاريخ] .

(٤) في (٥) : [متبرعا] مكان : [غير مشروع] .

(٥) قال البيهقي بعد ما ذكره عن ابن عمر مرفوعا : رواه الطبراني في الكبير ، وفي أبواب من نهك ، وهو
 متروك ، ضعفه جماعة . مجمع الزوائد (١٨٤/٢) ، قال البيهقي : رفعه وهم قاض ، إنما هو من كلام
 الزهري . وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق الزهري في المصنف ، في كتاب الجمعة (٣٣/٢) ، ورواه محمد
 في موطنه عن مالك ص ٨٧ الحديث (٢٢٨) .

(٦) في (ع) : [الزيادة فيها] .

على ركعتين لأجل الخطية لا تجوز الركعتين ، أصله : إذا أدرك آخر الخطية فخاف [أن]^(١) يفوته بعض الصلاة مع الإمام .

٤٠٥٤ - ولأنه ذكر جعل شرطاً في صحة الجمعة فوجب أن يمنع من النقل ، كالتكبير والفراة .

٤٠٥٥ - احتجوا : بحديث جابر رضي الله عنه ^(٢) قال : دخل سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال [له] ^(٣) : « أصليت ؟ » فقال : لا ، قال : « صل ركعتين » ^(٤) .

٤٠٥٦ - والجواب : أن ابن عبدل ^(٥) قال : روى / أيوب عن عامر [عن] ابن ^(٦) عمر أن النبي ﷺ أمر سليكا ^(٧) أن يصلي ركعتين ، ثم نهى عن الصلاة والإمام يخطب . قال : رواه محمد بن إسحاق عن أبيان بن صالح عن مجاهد عن جابر أن النبي ﷺ كان يخطب ، فحاء سليك فقال له النبي ﷺ : « قم فاركع ركعتين ولا تعد ^(٨) مثل هذا » ^(٩) .

٤٠٥٧ - وهذا يدل على نسخ الفعل ، أو على ^(١٠) أنه اختص بذلك . وقد روى ليث عن أبي الزبير عن جابر قال : جاء سليك يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر ^(١١) ،

(١) ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) قوله [ﷺ] ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٣) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٤) هذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الجمعة باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين ، وباب من جاء والإمام يخطب يصلي ركعتين خفيتين (١٦٦/١) ، وأبو داود باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب (٢٨١/١) ، وابن ماجه كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب (٣٥٣/١ ، ٣٥٤) الحديث (١١١٢ ، ١١١٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف باب الرجل يحيي يوم الجمعة والإمام يخطب يصلي ركعتين (٢٠/٢) .

(٥) قوله [ابن عبدل] غير واضح في (م) وقد ذكر صاحب كشف القنون لابن عبدل كتابين : الصلاة والكفالة .

(٦) في (م) ، (ع) : [عنه أن] .

(٧) في (م) ، (ع) : [عن] مكان : [أن] .

(٨) في سائر النسخ : [سليك] .

(٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ولا تعود] .

(١٠) هذا الحديث أخرجه الفارطني بهذا الإسناد في كتاب الجمعة (١٦/٢) الحديث (١١) .

(١١) حرف : [على] ساقط من (ن) .

(١٢) أخرجه مسلم في الصحيح بهذا الإسناد واللفظ كتاب الجمعة في باب التحية والإمام يخطب (٢٤٦/١)

والبيهقي في الكبرى في كتاب الجمعة (١٩٤/٣) .

إذا دخل الرجل والإمام يخطب يوم الجمعة لم يصل تحية المسجد ٩٤٥/٢

وهذا يدل على أنه صلى ورسول الله ﷺ (١) أمسك عن الخطبة ؛ لأنه كان لا يخطب ناعداً ، فقد ذكر الدارقطني حديث أبي معشر عن محمد بن قيس أن النبي ﷺ لما أمره أن يصلي أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه ثم عاد إلى الخطبة (٢) .

٤٠٥٨ - ولا يقال : إن عندكم إذا خرج الإمام لم تجز الصلاة وإن لم يخطب فكيف في حال الخطبة (٣) ؛ وذلك لأننا لا نجوز ذلك ؛ لأن الإمام غير منتظر ، فهو يتدبّر بالخطبة فيقطع عن السماع ، وهاهنا النبي ﷺ ترك الخطبة فأمر (٤) أن يمود إليها وهو يصلي . ويجوز أن يكون هذا في حال إباحة الكلام في الصلاة وفي حال الخطبة ، ومتى جاز الكلام جازت الصلاة ، يبين ذلك أن النبي ﷺ تكلم في خطبته .

٤٠٥٩ - ويحتمل أن يكون في يوم جمعة يخطب غير خطبة الجمعة ، فلا يمنع من الصلاة . وما رواه جابر أن النبي ﷺ قال : « إذا دخل أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين » (٥) محمول على الحالة التي كان الكلام مباحاً في الصلاة وفي حال الخطبة .

٤٠٦٠ - قالوا : روي أن أبا (٦) سعيد الخدري (٧) جاء ومروان يخطب ، فقام فصلى ركعتين فجاء إليه الأحراس ليجلسوه فأبى أن يجلس ، فلما قضى صلاته (٨) أتياه قفلنا : يا أبا سعيد كاد هؤلاء أن يفعلوا بك فقال : ما كنت لأدعهما (٩) لشيء بعد شيء رأيت من رسول الله ﷺ ، جاء رجل وهو يخطب فدخل المسجد بهيئة بلدة فقال :

(١) قوله : [صلى ورسول الله ﷺ] ساقط من (ع) ، وقوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٢) حديث أبي معشر عن محمد بن قيس أخرجه الدارقطني في كتاب الجمعة باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب (١٦/٢) ، وابن أبي شيبة باختلاف يسير في الرجل يجيء يوم الجمعة والإمام يخطب يصلي ركعتين (٢٠/٢) .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [خلال الخطبة] .

(٤) في (ن) : [فأمر] .

(٥) أخرجه مسلم بهذه الزيادة في قصة سليل النطفاني ، في الصحيح كتاب الجمعة باب التحية والإمام يخطب (٣٤٧/١) ، وأبو داود باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب (٢٨١/١) ، والدارقطني في كتاب الجمعة باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب (١٣/٢ - ١٥) الأحاديث (١ - ٨) ، والبيهقي كتاب الجمعة (١٩٤/٣) ، وأحمد في المسند (٢٩٧/٣) .

(٦) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٧) في (م) : [أبي] .

(٨) في (م) ، (ع) : [أدعهما] .

(٩) في (ن) : [الصلاة] .

« أصليت ؟ » قال : لا ، قال : « فصل ركعتين » ، وحث الناس على الصدقة ، فألقوا ثيابا ، فأعطاه ^(١) رسول الله ﷺ منها ثوبين ، فلما كانت الجمعة الأخرى جاء الرجل والنبي ﷺ ^(٢) يخطب فقال له : « ما صليت ؟ » فقال : لا ، فقال : « صل ركعتين » ، ثم حث الناس على الصدقة ، فطرح أحد ثوبيه ، فصاح به رسول الله ﷺ ^(٣) ، وقال : « خذه » ^(٤) .

٤٠٦١ - والجواب : أن هذا يحتمل أن يكون حالة لإباحة الكلام ، أو ^(٥) في غير خطبة الجمعة ^(٦) ، والدليل عليه أن النبي ﷺ قال : « انظروا إلى هذا ، جاء تلك الجمعة بهيئة بذة ، فأمرت الناس بالصدقة ، فطرحوا ثيابا ، فأعطيت منها ثوبين ، فلما حانت الجمعة أمرت الناس بالصدقة فجاء فألقى أحد ثوبيه » ^(٧) ، وهذا كلام من النبي ﷺ في حال الخطبة ، فدل على ما قلناه . وجملته ^(٨) هذا أن هذه الأخبار محتملة للتأويل ^(٩) ، مخالفة للمشهور من فعل السلف ، فلا يعترض بها . وقد روي عن علي عليه السلام أنه قال ^(١٠) : أخطأ السنة من صلى والإمام يخطب .

٤٠٦٢ - قالوا : لأنه ممن يصح منه الصلاة لا يخاف فواتها دخل موصفاً بني لها فوجب أن يصلي في الخطبة ، كما قبل الخطبة .

٤٠٦٣ - والجواب : أنَّ هذا ينتقض بمن دخل حال التحريم . ثم إن ما قبل الخطبة غير مسلم إذا خرج الإمام . وقبل خروج الإمام لما جاز الزيادة على الركعتين جازت

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) وفي نسخة أخرى من (ص) : [فأعطاني] .

(٢) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٣) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٤) هذا الحديث أخرجه الترمذي ، باب ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب (٢٨٥/٢) الحديث (٥١١) ، والنسائي في كتاب الجمعة باب حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته (١٠٦/٣ ، ١٠٧) ، وأبيه في الكبرى كتاب الجمعة (١٩٤/٣) ، والشافعي في مسنده بطوله باختلاف سير ، في الباب الحادي عشر في صلاة الجمعة (١٤١/١) الحديث (٤١٣) .

(٥) لفظ : [أو] ساقط من (م) ، (ع) .

(٦) أخرجه النسائي بهذا الإسناد في كتاب الزكاة ، باب إذا تصدق وهو محتاج إليه هل يرد عليه (١٣/٥) ، وأحمد في المسند (٢٥/٣) ، والطحاوي في المعاني باب الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب هل ينيئ له أن يركع لم لا (٣٦٦/١) .

(٧) في (م) ، (ع) : [التأويل] .

(٨) في (١٠) ، (م) ، (ع) : [عن النبي ﷺ] مكان : [عن علي عليه السلام أنه قال] ، وقوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

إد دخل الرحل والإمام بخطب يوم الجمعة لم يصل تحية المسجد ————— ٩٤٧/٢

الركعتان ^(١) ، ولما لم تجز الزيادة في حال الخطبة على ركعتين كذلك الركعتان ^(٢) .

٤٠٦٤ - قالوا : تحية المسجد ، فلا يمنع منه الخطبة ، كالطواف .

٤٠٦٥ - قلنا : غير مسلم ، ولا يجوز الطواف في حال الخطبة .

٤٠٦٦ - قالوا : إذا أتى بالتحريم حفظها ولم يفت [الإنصات ، وإذا أنصت ضيع التحية ، فكان حفظ الأمرين أولى .

٤٠٦٧ - قلنا : الإنصات [^(٣) مع الصلاة محال .] و ^(٤) لأنه يأتي بالواجب ويترك النفس فكان أولى من فعل النفل وترك بعض الواجب .

• • •

(٢) في الأصل : [الركعتين] .

(١) في (م) ، (ع) : [الركعات] .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (هـ) واستدركه المصنف في الهاشم .

(٤) الزيادة من (م) ، (ع) .



يكره للمعذور أن يصلي الظهر يوم الجمعة في جماعة

٤٠٦٨ - قال أصحابنا : يكره للمعذور أن يصلي الظهر يوم الجمعة في جماعة ^(١) .
 ٤٠٦٩ - وقال الشافعي : لا يكره . وقال في الأم : يخفونها ^(٢) حتى لا يظن بهم أنهم رغبوا عن الصلاة مع الإمام ^(٣) .

٤٠٧٠ - لنا : أن الناس في سائر الأعصار يفلقون المساجد يوم الجمعة ولا يجمعوا فيها الظهر ولا تخلو عن لا يلزمه الفرض ، فلو جاز الجمع لم يترك . ولأن في إباحة فعلها في جماعة تسهيل لترك الجمعة ؛ لأنهم يتبعهم من ليس بمعذور فيصلي معهم ^(٤) ، فحسنت المادة في ذلك . [ولأنهم صلوا الظهر في المصير يوم الجمعة جماعة فيكره ذلك لمن ^(٥) ليس بمعذور] ^(٦) . ولأنه لما كره إظهار الجماعة كره فعلها ، كالنوافل في غير رمضان .

٤٠٧١ - وما روي عن النبي ﷺ من الحث على الجماعة ^(٧) منصرف إلى الصلوات ^(٨) التي خوطب العامة بفعلها في جماعة ^(٩) ، وهذا لا يوجد في مسائلنا .

٤٠٧٢ - ولا يقال لمن لم يلزمهم الجمعة : صاروا كأهل الصلوات كلها ؛ وذلك لأن تلك الصلوات خوطب العامة بفعلها في جماعة ، وهذه خوطب العامة ^(١٠) بتركها ، فكان الأقل تابعا للأكثر ^(١١) .

(١) راجع : كتاب الأصل (٣٦٥/١) ، متن القدوري ، باب صلاة الجمعة ص ١٥ ، متن الكثر ص ٢١ ، الهداية (٦٣/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشيه الناية (٦٥/٢) ، الاختيار لتعليل المختار (٨٤/١) ، الباية (٩٠/٣ - ٩٢) .

(٢) في سائر النسخ : [يخفونها] .
 (٣) قال الشافعي في الأم : ولا أكره (يعني لمن ترك الجمعة للمعذور) . راجع : الأم (١٩٠/١) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المهذب (١١٠/١) ، حلية العلماء (٢٢٦/٢ ، ٢٢٧) ، المجموع مع المهذب (٤٩٣/٤ - ٤٩٥) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما مثل قول الشافعي : لا يكره للمعذورين أن يصلوا الظهر في جماعة . راجع : الكافي لابن عبد البر (٢٥٢/١) ، الإفصاح (١٦٣/١) ، المغني (٣٤٤/٢ ، ٣٤٥) .

(٤) لفظ : [معهم] ساقط من (م) ، (ع) . (٥) في (ن) : [كمن] .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستتركه في الهامش .

(٧) في (م) ، (ع) : [على الحث في الجماعة] .

(٨) في (ص) ، (م) ، (ن) : [إلى الصلاة] .

(٩) في (ن) : [يعمل ما في جماعة] . (١٠) في (ن) : [وهذه العامة خوطب العامة] .

(١١) في (ن) : [للأكثر] .



يكره الكلام إذا خرج الإمام

- ٤٠٧٣ - قال أبو حنيفة : يكره الكلام إذا خرج الإمام .
- ٤٠٧٤ - وقال أبو يوسف ومحمد : لا يكره ما لم يأخذ في الخطبة ^(١) ، وهو قول الشافعي ^(٢) .
- ٤٠٧٥ - لنا : ما روى [ابن عمر] ^(٣) أن النبي ﷺ قال : « إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام » ^(٤) .
- ٤٠٧٦ - وذكر الطحاوي عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده وليس من أحسن ثيابه ثم خرج حتى يأتي المسجد فلم يتخط رقاب الناس ثم ركب ما شاء الله أن يركب وأنصت إذا خرج الإمام ، كانت كفارة ما بينها ^(٥) وبين الجمعة التي قبلها » ^(٦) .
- ٤٠٧٧ - ولأن كل حالة منع من الصلاة فيها لأجل الخطبة فإنه يكره الكلام ، كحال الخطبة .
- ٤٠٧٨ - ولا يقال : إن الصلاة منع منها لأنه يخطب الإمام فلا يقدر على قطعها ، والكلام يمكن قطعه ؛ لأن الإمام إذا كان شيخاً كبيراً يعلم أنه لا يقدر على بلوغ المنبر

(١) راجع نفس المصادر التي تقدمت في مسألة (٢٢٣) .

(٢) قال الشافعي في الأم : ولا بأس أن يتكلم الإمام على المنبر والمؤذنون يؤذنون ، وبعد قطعهم قبل كلام الإمام اهـ . راجع : الأم باب الإنصات للخطبة (٢٠٣/١) ، مختصر المزني ، باب الفصل للجمعة والخطبة وما يجب في صلاة الجمعة ص ٢٧ ، المذهب (١١٥/١) ، الوسيط ، كتاب الجمعة ، الباب الأول في شرائطها (٧٥٠/٢) ، حلية العلماء (٢٢٩/٢) ، المحجور مع المذهب ، باب هيئة الجمعة (٥٥٢/٤ - ٥٥٥) .

وراجع : المدونة ، ما جاء في استقبال الإمام يوم الجمعة والإنصات (١٣٩/١) ، المنقذ (١٨٨/١) ، شرح الزرقاني ، فصل في شرط صحة صلاة الجمعة (٦٥/٢) ، وحاشية التباي شرح الجمعة في هامش شرح الزرقاني (٥٧/٢) ، المسائل الفقهية (١٨٣/١) مسألة (١١٦) ، الإصاح (١٦٥/١) ، الكافي لا بدقائمة (٢٢٨/١) ، المغني (٣٢٤/٢) (٣٢٥) .

(٣) في (م) ، (ع) : [عن عمر] . (٤) تقدم تحريجه في مسألة (٢٢٣) .

(٥) في (ن) : [أن رسول الله] . (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [ما بينها] .

(٧) أخرجه الطحاوي في المعاني بهذا اللفظ (٣٦٨/١) ، وزاد فيه : [واستن بعد الجمعة] .

حتى يصلي ركعتين خفيفتين لم تجز الصلاة وإن أمن ما ذكروه .
 ٤٠٧٩ - ولا يقال : إن المعنى في حال الخطبة أنه ^(١) يتقطع عن السماع ؛ لأنه يكره الكلام في الجلسة بين الخطبتين وإن كان لا يسمع ^(٢) خطبة .
 ٤٠٨٠ - ولأن ما نهي عنه في حال الخطبة كان منهياً عنه إذا خرج الإمام قبل الخطبة ، أصله : الصلاة .

٤٠٨١ - احتجوا : بما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت » ^(٣) . وهذا يقتضي أن حال الخطبة يخالف ما قبله .

٤٠٨٢ - والجواب : أن هذا لا دلالة فيه ؛ لأن الحكم إذا علق بشرط عندنا لم يدل على نفي ما عداه . ولأن الخلاف في الكلام المباح ، والأمر بالإنصات واجب ، فيجوز أن يقال : إنه لغو في حال الخطبة وليس بلغو قبلها .

٤٠٨٣ - قالوا : روى السائب بن يزيد ^(٤) قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتحدث يوم الجمعة والمؤذنون يؤذنون ^(٥) . وعن عثمان مثله ^(٦) ، وعن ثعلبة بن أبي مالك قال : كنا نصلي يوم الجمعة حتى يخرج عمر ، فإذا خرج جلس على المنبر فأذن المؤذنون جلسنا نتحدث ، حتى إذا سكته المؤذنون قام عمر فسكتنا فلم يتكلم أحد ^(٧) .

٤٠٨٤ - والجواب : أنه روي عن ابن مسعود وابن عباس كراهة الصلاة والكلام في هذه الأوقات ^(٨) ، ويحتمل أن يكون عمر تحدث ^(٩) والمؤذن يؤذن خارج المسجد ، أو

(١) في (ع) : [أن] .

(٢) تقدم تحريجه في مسألة (٢٣٣) .

(٣) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢١٦/٣) الحديث (٥٣٨٨) .

(٥) رواه عبد الرزاق من طريق محمد بن قيس (٢١٥/٣) الحديث (٥٣٨٤) ، قال الهيثمي بعد أن ساقه

باختلاف يسير : رواه أحمد ورجاله رجاله الصحيح - اهـ . مجمع الزوائد ، باب الإنصات والإمام يخطب

(١٨٦/٢ ، ١٨٧) .

(٦) حديث ثعلبة بن أبي مالك أخرجه البيهقي في الكبرى ، باب الصلاة يوم الجمعة تصف النهار قبله وبعده حتى

يخرج الإمام (١٩٢/٣) ، مالك في الموطأ (٩٦/١) ، والشافعي في المسند (١٣٩/١) الحديث (٤٠٩)

ومحمد في موطنه باب القراءة في صلاة الجمعة وما يستحب من الصمت ص ٨٧ الحديث (٢٢٧) .

(٧) انظر تحريجه في مسألة (٢٣٣) .

(٨) في (١٠) ، (م) ، (ع) : [بحث] .

يكون تكلم بما لا بد منه ، ومن أصحابنا من قال : إن الإمام يجوز له أن يتكلم في هذا الوقت بما لا بد منه ، وإن لم يجز للمؤمن .

٤٠٨٥ - احتجوا : بما روي أن النبي ﷺ كان ربما نزل عن ^(١) المنبر وقد أقيمت الصلاة فيقوم له الرجل فيحدثه حديثاً طويلاً ثم يتقدم إلي الصلاة ^(٢) .

٤٠٨٦ - والجواب : أن هذا يحتمل أن يكون في حال إباحة الكلام في الخطبة .

٤٠٨٧ - قالوا : حالة قبل الخطبة ، فوجب أن لا يحرم فيها الكلام ، كما قبل ظهور الإمام .

٤٠٨٨ - والجواب : أن المعنى فيه أن الصلاة لا تكره ^(٣) ، فكذلك الكلام .

٤٠٨٩ - قالوا : لو كان الكلام ^(٤) محرماً وجب أن يكون ممنوعاً من الأذان ، كحال الخطبة .

٤٠٩٠ - قلنا : الأذان سنة ، وليس إذا جاز المشروع ^(٥) من الذكر جاز الكلام ، كما يجوز للإمام أن يخطب الخطبة ^(٦) [ولا يجوز لغيره أن يتكلم] ^(٧) .

٤٠٩١ - قالوا : الإنصات إنما هو إلى الخطبة ، فوجب أن يكون حين الخطبة ^(٨) .

٤٠٩٢ - قلنا : هذا يبطل بالعمدة بين الخطبتين ، أن الإنصات واجب وإن لم يسمع الخطبة .

• • •

(١) حرف الجر ساقط من (ع) .

(٢) هذا الحديث أخرجه أبو داود ، باب الإمام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر (٢٨٢/١) ، والنسائي ، كتاب الجمعة ، باب الكلام والقيام بعد الفزول عن المنبر (١١٠/٣) ، وابن ماجه ، باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام عن المنبر (٣٥٤/١) الحديث (١١١٧) ، وابن حزم في المحلى بالآثار (٢٨١/٣) مسأله (٥٣٢) ، والبيهقي في الكبرى ، باب الإمام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر (٢٢٤/٣) .

(٣) في (م) : [لا يكره] .

(٤) في (م) ، (ع) : [الإمام] مكان : [الكلام] .

(٥) في (م) ، (ع) : [الشرع] . (٦) كلمة : [الخطبة] ساقطة من (ن) .

(٧) ما بين المسكونتين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٨) الزيادة من (ن) .



إذا أحدث الإمام في الجمعة استخلف من يصلي الجمعة

٤٠٩٣ - قال أصحابنا : إذا أحدث الإمام في الجمعة استخلف من يصلي الجمعة^(١) .

٤٠٩٤ - وقال الشافعي في أحد قوله : لا يجوز^(٢) .

٤٠٩٥ - لنا : ما روي أن النبي ﷺ أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس ثم وجد في بعض الأيام [في نفسه] خفة^(٣) فخرج فوقف عن يسار أبي بكر فابتدأ بالقراءة من الموضع الذي انتهى أبو بكر إليه^(٤) . فدل على جواز الاستخلاف وفعل الصلاة بإمامين .

٤٠٩٦ - وروي أن النبي ﷺ خرج يصلح بين بني عمرو بن عوف فقدم الناس أبا بكر رضي الله عنه [رضي الله عنه]^(٥) فلما رجع رسول الله ﷺ [رضي الله عنه]^(٦) رآه الناس صفقوا ، فالتفت أبو بكر ، فرأى النبي ﷺ فتأخر^(٧) ، فقال له النبي ﷺ : « مكانك » ، فتأخر أبو بكر وتقدم رسول الله ﷺ^(٨) ، فلما قضى صلاته قال له : « ما منعك أن تقف ؟ » فقال أبو بكر رضي الله عنه^(٩) : « ما كان الله ليرى ابن أبي حنيفة يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ^(١٠) . ولأن

(١) راجع للمسألة وتفرعاتها في : كتاب الأصل (٣٤٦/١ ، ٣٤٧) ، بدائع الصنائع (٢٦٥/١) .

(٢) قال الإمام الشافعي وأصحابه في الجديد عنه مثل قول الحنفية : يجوز الاستخلاف في صلاة الجمعة ، وهو الأصح . راجع للمسألة وتفرعاتها في : الأم . رعايا الإمام وحديثه (٢٠٧/١ ، ٢٠٨) ، مختصر المزني ، باب وجوب الجمعة وغيره من أمورها من ٢٦ ، المذهب (١١١/١ ، ١١٧) ، الوسيط كتاب الجمعة ، في باب الأول في شرائطها (٧٤٦ - ٧٤٧/١) ، حلية العلماء ، باب صلاة الجمعة (٢٤٨/٢ ، ٢٤٩) ، المجموع مع المذهب ، باب صلاة الجمعة (٥٠٦/٤ ، ٥٠٧ ، ٥٠٧٦ - ٥٨٣) . وراجع : المدونة في الإمام يحدث يوم الجمعة (١٤٤/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٥٢/١) ، شرح الزرقاني وبهامشه حاشية الباني (٦٠/٢) .

راجع للمضي لابن قدامة (٣٠٧/٢ ، ٣٠٨) .

(٣) قوله : [رضي الله عنه] ساقط من (ن) .

(٤) الزيادة من (م) ، (ع) ، وفي (ن) ، وهامش (ح) من نسخة أخرى : [هنا] .

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٢٠٦) ، هامش (١٧) .

(٦ ، ٧) ساقط من (ن) .

(٨) قوله : [فتأخر] ساقط من (م) .

(٩) قوله : [رضي الله عنه] ساقط من (ن) .

(١٠) قوله : [رضي الله عنه] ساقط من (ن) . هذا الحديث أخرجه البحاري في الصحيح ، في الأدان ، باب من دخل يوم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته (١٢٥/١) ، وسلم في =

إذا أحدث الإمام في الجمعة استخلف من يصلي الجمعة ٩٥٣/٢

الجماعة تنتظم ^(١) الإمام والمأموم ، فإذا جاز أن يخلف الإمام غيره جاز أن يخلف الإمام غيره . ولأن ^(٢) حدث المأموم لم يغير الصلاة عن حكم الجماعة ، كذلك حدث الإمام ، بعلة اشتراكهما فيها .

٤٠٩٧ - احتجوا بما روي أن النبي ﷺ كبر بأصحابه ثم تذكروا أنه جنب فأشار إليهم : كما أنتم ، ودخل الحجر واغتسل وخرج ورأسه يقطر ماء ، فصلى بهم ^(٣) . ولو جاز الاستخلاف لاستخلف . وروى عن عمر أنه أحرم [وتذكر أنه جنب ، قال : كما أنتم ، وخرج فاغتسل ^(٤) وعاد فصلى . وعن علي أنه أحرم ^(٥)] ثم خرج وتطهر ورجع فأمم صلاته ^(٦) .

٤٠٩٨ - والجواب : أنا قد بينا أن النبي ﷺ استأنف الصلاة بعد العود . ولو ثبت ما قاله لم يدل ؛ لأنه لم يصح دخوله في الصلاة لأجل الجنابة ؛ فلذلك ^(٧) لم يستخلف ، ثم الخلاف فيمن صح دخوله ثم أحدث .

٤٠٩٩ - قالوا : صلاة إمامين فلم تجز ، كما لو استخلف في الجمعة من لم يدخل معه فيها ^(٨) .

٤١٠٠ - قلنا : يجوز استخلافه عندنا .

٤١٠١ - قالوا : جواز الاستخلاف يقضي إلى المناقضة ^(٩) ؛ لأن من حكم المأموم أن لا يجهر بالقراءة ولا يزيد على الفاتحة ولا يسجد إذا سها ، فإذا صار إماماً

الصحيح ، في كتاب الصلاة (١٨١/١) ، وأبو داود في كتاب الصلاة (٢٣٨/١ ، ٢٣٩) ، ورواه مالك عن أبي حارم سلمة بن دينار ، عن سهل بن سعد الساعدي ، في الموطأ ، في الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة (١٣٦/١ ، ١٣٧) ، من طريق مالك .

(١) في (م) ، (ع) : [ينتظم] .

(٢) في (م) ، (ع) : [لا] .

(٣) تقدم ترخيص هذا الحديث في مسألة (١٧٣) ، وتكرر ذكره في مسألة (٢٠٦) . وأخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في الصحيح ، في الأذان ، وفي باب هل يخرج من المسجد لعة (١١٨/١) . راجع ترخيصه أيضاً من هذا الوجه ومن وجوه أخرى في الهداية في ترخيص أحاديث البداية ، الفصل الخامس في صفة الإتيان (٢٢٨/٣ - ٢٣١) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٥) أخرجه أحمد في المسند من حديث علي مرفوعاً بهذا المعنى (٨٨/١) .

(٦) في (ن) : [كذلك] .

(٧) في (م) ، (ع) : [المناقضة] .

(٨) في (م) ، (ع) : [فيه] .

(٩) في (م) ، (ع) : [المناقضة] .

تغيرت^(١) هذه الأحكام .

٤٩٠٢ - قلنا : غير ممتنع ؛ لأن المسبوق إذا قام يقضي تغير^(٢) حكمه : يحبر بالقراءة ويسجد للسهو ، فإذا كان قبل ذلك لا يفعل .

٤٩٠٣ - ولا يجوز أن يقال : لو جاز الاستخلاف لكان الإمام إذا فرغ من صلاته وخلفه مسبوقون يستخلف من يتم بهم ؛ وذلك لأن خليفة الإمام يقوم مقامه ، وهو لا يجوز أن يؤم المسبوق فيما يقضيه^(٣) ، فلم يجوز لخليفته^(٤) . ولأن المسبوق قد انقضت^(٥) تحرجه أن يفعل ما سبق به على الانفراد ، فإذا فعله في جماعة [تغير حكم التحريم] . وفي مسائلنا : التحريم أوجب فعل الصلاة في جماعة^(٦) فالاستخلاف لا يغير حكمها .

• • •

(١) في (م) : [تغيرت] .

(٢) في (م) ، (ن) : [يغير] .

(٣) في (م) ، (ع) : [يقضه] .

(٤) في (م) ، (ع) : [بخليفته] .

(٥) في (ص) : [انقضت] .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .



السنة في الخطبة أن يخطب قائماً فإن خطب جالساً مع القدرة جاز

٤٩٠٤ - قال أصحابنا : السنة في الخطبة أن يخطب قائماً ، فإن خطب جالساً مع القدرة جاز ^(١) .

٤٩٠٥ - وقال الشافعي : لا يجوز ^(٢) .

٤٩٠٦ - لنا : قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، ولم يفصل . ولأنه ذكر يتقدم التحريم ، فلم يكن من شرطه القيام ، كالأذان .

٤٩٠٧ - ولا يقال : المعنى في الأصل أنه ليس بواجب ، فلذلك لم يجب ^(٣) فيه القيام ؛ لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء واجباً في نفسه فإذا فعله لم يصح إلا بشرائط ، كصلاة النافلة .

٤٩٠٨ - ولأنه ذكر لا يعتبر فيه استقبال القبلة بحال ، فلا يجب فيه القيام ، كالشهادتين ، ولأنه إنشاء لذكر الله ^(٤) تعالى على وجه التعظيم ، فأشبه إذا كان قائماً . ولأن المقصود من القيام المبالغة في سماع الصوت ، فصار كصعود المنبر .

٤٩٠٩ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَرَكُوعَ قَائِمًا ﴾ ، وهذا يدل على اعتبار القيام .

٤٩١٠ - والجواب : أن هذا خبر عما كان ^(٥) عليه النبي ﷺ في تلك الخطبة ،

(١) راجع : كتاب الأصل (٣٤٦/١) ، متن القدوري ص ١٥ بدائع الصنائع ، فصل في بيان شرائط الجمعة (٢٦٣/١) ، الهداية (٦١/١) ، متن الكنز ص ٢١ ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه الصاية (٥٨/٢) ، (٥٩) ، الاختيار لتعليل المختار (٨٤/١) ، البناية (٦٥/٣ - ٦٧) ، حاشية ابن عابدين (٥٦٩/١) .

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم : ولا يجزئه أن يخطب جالساً ، فإن خطب جالساً من علة أحرأ ذلك وأجراً من خلفه . راجع : الأم (١٩٩/١ ، ٢٠٠) ، مختصر الزني ص ٢٧ ، المهذب (١١١/١) ، الوسيط ، كتاب الجمعة الباب الأول في شرائطها (٧٥٢/٢) ، حلية العلماء ، باب صلاة الجمعة (٢٣٤/٢) ، المجموع مع المهذب ، باب صلاة الجمعة (٥١٤/٤ ، ٥١٥) . راجع التنقي (٣٠٤/١) ، الكافي لابن قفلة ، (٢٢١/١) ، للمعني (٣٠٣/٢) .

(٣) في (م) : [فكذلك] ، وفي سائر النسخ : [لم يجز] ، المثلث من هامش (ص) من نسخة أخرى .

(٤) في (ن) : [ذكر الله] وفي (م) ، (ع) : [بذكر الله] .

(٥) لفظ : [كان] ساقط من (م) ، (ع) .

وذلك لا يدل على الوجوب أو غيره .

٤١١١ - قالوا : روى جابر بن ^(١) سمرة أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فمن حدثك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب ^(٢) .
وروى جابر وابن عمر : أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة قائماً يفصل بجلوس ^(٣) .
قالوا : وقوله تعالى : ﴿ مَا شَرَأَ لَكَ ذِكْرُ اللَّهِ ﴾ مجمل ، ففعله القائل : كان ينادي له .
٤١١٢ - والجواب : أن هذا ليس بمجمل ^(٤) ؛ لأنه يقتضي وجوب السعي إلى ذكر الله تعالى ، فيفيد كل ما يتناوله الاسم ، وإذا لم يكن مجملاً يخرج فعه من ^(٥) أن يكون بياناً .

٤١١٣ - قالوا : فقد قال النبي ﷺ : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ^(٦) .

٤١١٤ - قلنا : هذا يقتضي إيقاع الفعل كفعله ^(٧) إذا علمت جهته .

٤١١٥ - قالوا : ذكر واجب يختص بالصلاة ليس من شرطه الجلوس ، فجاز أن

(١) في (ع) : [أن] .

(٢) في (ص) ، (م) ، (ع) . [أن النبي] .

(٣) حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الجمعة ، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيها من الجلسة (٣٤٢/١) ، وأبو داود بهذا اللفظ ، في أبواب الجمعة ، باب الخطبة قائماً (٢٧٦/١) ، وأخرجه النسائي في كتاب الجمعة ، باب السكوت في القعدة بين الخطبتين (١١٠/٣) ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الجمعة ، باب الخطبة قائماً (١٩٧/٣) . راجع تخريجه أيضاً في النهدي في تخريج أحاديث البداية (٢٧٦/٣) الحديث (٤٥٢) ، ونصب الرابة ، في باب صلاة الجمعة (١٩٦/٢) .

(٤) رواه مسلم في الصحيح من حديث جابر بن سمرة ، باب القعود بين الخطبتين (٣٤٢/١) ، وأبو داود في أبواب الجمعة ، باب الخطبة قائماً (٢٧٦/١) ، وأخرجه النسائي في كتاب الجمعة ، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيها من الجلسة (١٠٩/٣ ، ١١٠) ، والدارمي باب القعود بين الخطبتين (٣٦٦/١) ، وأخرجه البيهقي في الكبرى كتاب الجمعة ، باب القعود بين الخطبتين (١٩٨/٣) . وحديث ابن عمر أخرجه البخاري في الصحيح ، باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة (١٦٥/١) ، ومسلم في الصحيح باب القعود بين الخطبتين (٣٤٢/١) ، والنسائي (١٠٩/٣) ، والدارمي ، باب القعود بين الخطبتين (٣٦٦/١) وأخرجه البيهقي باب يخطب الإمام خطبتين وهو قائم ويجلس بينهما جلسة حقة (١٩٦/٣ ، ١٩٧) والدارقطني ، باب صلاة الجمعة قبل نصف النهار (٢٠/٢) .

(٥) في (م) ، (ع) : [مجمل] .

(٦) حرف : [من] ساطع من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٧) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٠) .

(٨) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ففعله] .

يكون من شرطه القيام ، كالقراءة في الصلاة .

٤١١٦ - قلنا : الأصل غير مسلم ؛ لأن القيام ليس من شرائط القراءة عندنا ، وإنما يفعل القيام لأنه ركن في نفسه ، والقيام في مسألتنا عندهم شرط في الذكر . ويجوز أن يقال : إن القراءة شرط في القيام في الصلاة فلا يمكن قياس الخطبة عليه . ولأن القراءة في الصلاة تابعة للقيام ^(١) ؛ بدلالة أنه قد يجب القيام بغير ^(٢) قراءة ، والقيام في مسألتنا تابع للخطبة ؛ بدلالة أنه لا يجب دونها ، فلم يصح قياس أحدهما على الآخر .

٤١١٧ - قالوا : لأن الخطبتين تقوم ^(٣) مقام ركعتين ؛ بدلالة أن ^(٤) من لم يخطب يلزمه الظهر ، فإذا كان القيام شرطاً في الركعتين فكذلك في الخطبتين .

٤١١٨ - قلنا : لا نسلم الوصف ؛ لأن الخطبة لا تقوم ^(٥) مقام ركعتين عندنا . وليس إذا وجبت الظهر لعدم الخطبة كانت قائمة مقام بعضها ، كما أن الجماعة إذا لم توجد ^(٦) والإمام والاستيطان عندهم والمصر والسلطان عندنا وجبت الظهر ، ولم يدل ذلك على أن هذه الممانتي تقوم ^(٧) مقام ركعتين .

• • •

(١) في (ص) : [للقراءة] .

(٢) في (م) ، (ع) : [يقوم] .

(٣) لفظ : [أن] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدرك في الهاشم .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يقوم] .

(٥) في (م) : [يقوم] .

(٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لغير] .

(٧) في (م) ، (ن) : [يوجد] .



إذا خطب الإمام بتسبيحة واحدة جاز

- ٤١١٩ - قال أبو حنيفة : إذا خطب الإمام بتسبيحة واحدة جاز .
- ٤١٢٠ - وقال أبو يوسف ومحمد : لا تجوز إلا بما يسمى خطبة ^(١) .
- ٤١٢١ - وقال الشافعي لا يجوز إلا بخطبتين تتضمن أربعة أجناس : حمد الله ، والصلاة على رسول الله ﷺ ^(٢) ، والعظة ، والقرآن ^(٣) .
- ٤١٢٢ - لنا : قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا إِنَّمَا ذُكِرَ اللَّهُ ﴾ ، ولم يفصل ، والتسبيحة الواحدة ذكر الله .
- ٤١٢٣ - وروى أن النبي ﷺ كتب إلى مصعب بن عمير : « إذا مالت الشمس من اليوم الذي يتجهز فيه اليهود لسيبتها ^(٤) فاجمع من قبلك من المسلمين وذكركم بالله ، وازدلف بهم إليه ركعتين ^(٥) ، ولم يخص ذكراً بعينه أو قدراً ^(٦) بعينه .
- ٤١٢٤ - وروى عن عمار أنه خطب فأوجز ، فقبل له ، فقبل له : لو تنقست ! فقال : أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطب وإطالة الصلاة ^(٧) .
- ٤١٢٥ - وروى جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان [لا] ^(٨) يطيل الموعظة يوم
-
- (١) ويقول أبي يوسف ومحمد أخذ الطحاوي . راجع : مختصر الطحاوي ص ٣٦ ، متن الكثر ص ٢١ ، بدائع الصالحات (٢٦٢/١) ، الهداية (٦٣/١) ، فتح القدير مع الهداية ، وبهاشمه العناية (٥٩/٢ ، ٦٠) ، إنباء (٦٨/٣ - ٧٢) ، حاشية ابن عابدين وبهاشمه در المختار (٥٦٧/١) ، الاعتبار لتلخيص المختار (٨٣/١) .
- (٢) في (م) ، (ع) : [على رسول الله ﷺ] ، وقوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .
- (٣) راجع : الأدم : أدب الخطبة (٢٠٠/١) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المذهب (١١٢/١) ، الوسيط (٧٥١/٢) ، حلية العلماء (٢٣٦/٢) ، المجموع مع المذهب (٥١٦/٤ - ٥٢٢) . راجع : للنسائي (٢٠٤/١ و ٢٠٥) ، شرح الزرقاني وبهاشمه حاشية البثاني (٥٧/٢) ، بداية المجتهد (١٦٤/١) ، الإفضاح (١٦١/١ و ١٦٢) ، المغني (٢٠٤/٢ ، ٢٠٥) ، المحلى لابن حزم (٢٦٢/٣ - ٢٦٥ - ٢٦٦) مسألة (٥٢٧) .
- (٤) في (ن) : [سيبتها] .
- (٥) ذكره ابن الأثير (٣٠٩/٢) .
- (٦) في (م) ، (ع) : [وقدراً] .
- (٧) حديث عمار بن ياسر أخرجه مسلم في الصحيح من حديث أبي وائل ، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٣٤٥/١) ، وأحمد في المسند (٢٦٣/٤) ، وأخرجه أبو داود من طريق أبي راشد ، باب إقصار الخطب (٢٧٩/١) وابن أبي شيبة ، باب الخطبة تطول أو تقصر (٢٤/٢) .
- (٨) ساقطة من (م) ، (ع) .

إذا حطب الإمام بتسبيحة واحدة جاز
الجمعة ، وإنما هي كلمات ^(١) .

٤١٢٦ - [وروي عن عثمان ^(٢) رضي الله عنه أنه صعد المنبر ^(٣) في أول جمعة ولي .
فقال : الحمد لله . وأزيع ^(٤) عليه ، فقال : إنكم إلى إمام فقال : أحوج منه إلى إمام
قوال ، وإن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ^(٥) كانا بعدان ^(٦) لهذا المقام مقالاً ، وستأتيكم الخطب
من بعد واستغفروا الله لي ولكم ^(٧) ، بحضور المهاجرين فلم يكره أحد . ولأنه أتى
بذكر الله تعالى ^(٨) على وجه الخطبة ، فأشبه إذا خطب خطبتين . ولأنه ذكر يتقدم ^(٩)
الصلاة فلا يقتصر على [قراءة] ^(١٠) القرآن ، كالآذان . ولأنه ^(١١) ذكر جعل شرطاً في
ابتداء الجمعة فجاء (بالله أكبر) ، كالتحرية .

٤١٢٧ - ولأنه ذكر متعلق ^(١٢) بالصلاة فلا يكون من شرطه الرصية والعظة ،
كسائر [الأذكار] ^(١٣) .

٤١٢٨ - ونفرض ^(١٤) الكلام في أن الذكر اليسير يسمى خطبة ، والدليل عليه ما
روي أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني عملاً يدخلني الجنة ^(١٥) ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا
قصرت الخطبة ^(١٦) لقد عرضت المسألة . ولأن الخطبة مأخوذة من مخاطبة الغير ،
وهذا المعنى موجود في القليل والكثير . ولأن المقصود ذكر الله تعالى على وجه المخاطبة ،
ولهذا لو طول الذكر ولم يذكر الله تعالى ^(١٧) لم يجز ، وهذا المعنى موجود في اليسير ،

(١) حديث جابر بن سمرة أخرجه أبو داود باب إقصار الخطب (٢٧٩/١) ، والبيهقي في الكبرى باب ما يستحب
من القصص في الكلام وترك التطويل (٢٠٨/٣) ، وزاد أبو داود : [يسيرات] ، وفي البيهقي : [مسيرة] .

(٢) في (م) ، (ع) : علي [مكان : عثمان] .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ن) .

(٤) قوله : [صلى الله عليه وسلم] ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٥) في (ن) : [يرتادان] ، وكذلك في هاشم (ص) من نسخة أخرى .

(٦) قال الربيعي عنه : غريب . وأشهر في الكتب أنه قال على المنبر : الحمد لله ، فأزيع عليه .

(٧) لفظ : [تعالى] ساقط من (ع) .

(٨) في (ص) : [متقدم] .

(٩) في (م) ، (ع) ، (ن) ، (د) ، (ع) : (١١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [ولأن هذا] .

(١٠) في (ن) : [يتصل] .

(١١) في (م) ، (ع) : [ويفرض] .

(١٢) في (ص) : [دخني] ، وفي (م) ، (ع) : [أدخل به] .

(١٣) هذا الحديث أخرجه أحمد في المسند ، من طريق عبد الرحمن بن عوسجة (٢٩٩/٤) .

(١٤) في (ص) : [نسلم] .

فإذا ثبت هذا قلنا : أتى بما يسمى ^(١) خطبة ، فأشبهه إذا خطب خطيبين .

١٢٩ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ تَأْتُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، وهذا مهم ^(٢) يحتاج إلى تفسير ، وقد بينه النبي ﷺ وفسره ، وخطب لنا نقلت ^(٣) فاقضى ذلك وجوبها .

١٣٠ - والجواب : [أن الآية ^(٤) لا تفترق ^(٥) إلى البيان ؛ لأنها مستقلة بنفسها تميد كل ما سمي ذكر اسم الله ، فلم يسلم ^(٦) الإجمال ، فلا يبين إلا مجرد فعله ~~فقط~~ ، وذلك لا يدل على الوجوب .

١٣١ - قالوا : ذكر راتب يتقدم صلاة مفروضة ، فوجب أن لا يقتصر على كلمة ، كالأذان .

١٣٢ - قلنا : إما الأذان لا يحوز الاختصار على كلمة واحدة فيه على وجه السنة لأنه ليس بواجب ، وكذلك ^(٧) لا يجوز الاختصار في الخطبة مسنونا ، والكلام في الفرض . ولأن المقصود بالأذان الإعلام ، وذلك لا يوجد في بعض كلماته ، والمقصود من الخطبة ذكر الله [تعالى] ^(٨) ، وذلك يوجد في بعض الكلام . ولأن الأذان لما اعتبر فيه لفظ ^(٩) محصور لا يجوز مجاوزته ^(١٠) لم يجز الاختصار على بعضه ، ولما لم تنحصر ^(١١) الخطبة بذكر لم تنحصر ^(١٢) بقدر . وينعكس عليهم فيقال : فلا يكون من شرطه / قراءة القرآن ، كالأذان .

١٣٣ - قالوا : الدليل على أن ذكر الخطبة لا يقع على ذكر واحد [أن ^(١٣) من جلس يأكل فقال : (بسم الله) ، أو ذبح فقال : (بسم الله) ، لم يقل إنه خطب . ولأن العرب جعلت لكل صيغة ^(١٤) اسماً ، فقالت لمن قال (بسم الله) : سعى ، ولم

(١) لفظ : [تعالى] ساقط من (ن) .

(٢) في (م) ، (ع) : [إنما سمي] مكان : [أتى بما يسمى] .

(٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [مهم] . (٤) في (ن) : [تغلب] .

(٥) في (ع) : [أنها] ، التبت ساقط من صلب (ص) واستفترقه المصنف في الهامش .

(٦) في (م) : [لا يفترق] . (٧) في (ص) : [ولذلك] .

(٨) ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٩) في (م) ، (ع) : [فرض] مكان : [لفظ] .

(١٠) في (م) : [مجاوزته] . (١١) في (م) : [ينحصر] .

(١٢) في (م) ، (ع) : [ينحصر] . (١٣) ساقط من (م) ، (ع) .

(١٤) في (ع) : [صيغة] .

قال الحمد لله : حمد ، ولمن قال (لا اله إلا الله : هـ) ، ولمن قال (الله أكبر) : كبر ، ولمن أتى بكلام ^(١) منظوم : خطبة .

٤١٣٤ - قلنا : هذا كلام في اعتبار الخطبة ، وعند أبي حنيفة من شرط الجمعة ذكر الله ، فأما الخطبة فلا ، وهذه الأذكار كلها أذكار الله . ثم لا معنى لتشاغلهم بما يسمى ^(٢) خطبة .

٤١٣٥ - ولو خطب عندهم خطبة طويلة لم ^(٣) يجز ^(٤) حتى يأتي بخطبتين . ثم ما قالوه ليس بصحيح ؛ لأن ^(٥) من سمي على الأكل والذبيحة لم يقصد محاطة الغير ، ولا يمتنع أن يختلف الاسم بالقصد ؛ ألا ترى أن أحدا لا يمتنع أن يقول إذا قال الإمام (الحمد لله) : قد خطب ، وأسمع الخطبة ؛ لأنه يقصد بها المخاطبة . فأما قولهم : إنه يقال لمن قال (لا اله إلا الله) : هـ ، فلا يمتنع أن يقال [له] ^(٦) : هـ ، ويقال : إنه خطب إذا خاطب به الغير ^(٧) .

٤١٣٦ - قلنا : الأصل الظاهر ، وإنما ينتقل عنها إلى الجمعة بشرائط ، فوجب أن لا ينتقل عنها إلا بما أجمعنا عليه .

٤١٣٧ - قلنا : هذا لا يصح على أصلكم ؛ لأن الأصل الجمعة ، والظاهر بدلها . ثم الانتقال عن الأصل يكون بالاتفاق ويكون بالنص ، وقد بينا أن الله تعالى شرط فيها ذكره ولم بشرط غيره ، فوجب الانتقال بالنص وإن لم يتفق .

(١) في (ن) : [بالكلام] .
(٢) في (ع) : [ولم] .
(٣) في (م) ، (ع) : [ولأن] بالمطف .
(٤) في (م) ، (ع) : [العهد] .
(٥) في (م) ، (ع) : [سمي] .
(٦) لفظ : [يجز] ساقط من (م) ، (ع) .
(٧) الريادة من (ن) ، (ع) .



إذا خطب الإمام من غير طهارة جاز ويكره

- ٤١٣٨ - قال أصحابنا : إذا خطب الإمام من غير طهارة جاز ويكره ^(١) .
- ٤١٣٩ - وقال الشافعي في أحد قوله : لا يجوز ^(٢) .
- ٤١٤٠ - لنا : قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا إِنْ دَرَأْتُمْ الْقِتْلَ ﴾ ، ولم يفصل . ولأنه ذكر تقدم التحريم فلم يكن من شرطه الطهارة ، كالأذان .
- ٤١٤١ - ولأنه ذكر في غير الصلاة ، كالشهادتين .
- ٤١٤٢ - ولأنه ذكر يجوز مع استديار القبلة في جميع الأحوال فلم يشترط فيه الطهارة ، كخطب الحج والتسليم الثانية في الصلاة .
- ٤١٤٣ - قالوا : ذكر واجب يختص بالصلاة فوجب أن يكون من شرطه الطهارة ، تكبيرة الإحرام .
- ٤١٤٤ - قلنا : تكبيرة الإحرام ليس من شرطها الطهارة عندنا ، ولكن الصلاة تتبعها ^(٣) ، فالطهارة مشروطة لما يتعقبها من الصلاة . ولأنه لما وجب فيه استقبال القبلة وجب الطهارة ، ولما كان استديار القبلة مسنوناً في الخطبة لم يكن من شرطها الطهارة .
- ٤١٤٥ - قالوا : الخطبة أقيمت مقام ركعتين فوجب أن تكون ^(٤) الطهارة من شرطها .
- ٤١٤٦ - قلنا : هذا غير مسلم . وقد بيناه فيما مضى .

• • •

- (١) راجع : كتاب الأصل (٣٤٦/١) ، من القدوري ص ١٥ ، بدائع الصانع (٢٦٢/١) ، الهداية (٦٣/١) ، من الكز ص ٢١ ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٥٨/٢ ، ٥٩) ، الاختيار لتصيل المختار (٨٣/١) ، البناية (٦٦/٣) .
- (٢) قال أبو إسحاق الشيرازي في المجموع في اشتراط الطهارة في الخطبة : فيه قولان ، قال في القديم : تصح من غير طهارة . وقال في الجديد : لا تصح من غير طهارة . راجع : المهذب (١١١/١) ، الوسيط (٧٥٣/٢) ، حلية العلماء (٢٣٥/٢) ، المجموع مع المهذب (٥١٥/٤) . وراجع : للنفى (٢٠٥/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٥١/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٩ ، راجع : للمنفى لابن قدامة (٣٠٧/٢) .
- (٣) في (م) : [يتعقبها] .
- (٤) في (م) : [يكون] .



يقرأ في الجمعة بما شاء ولا يتعين سورة بعينها

- ٤١٤٧ - قال أصحابنا : يقرأ في الجمعة بما شاء ، ولا يتعين سورة بعينها ^(١) .
- ٤١٤٨ - وقال الشافعي : يستحب أن يقرأ في الأولى ^(٢) سورة ^(٣) الجمعة ، وفي الثانية ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْتَظَرُونَ ﴾ ^(٤) .
- ٤١٤٩ - لنا : قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَأْ مَا يَنْتَزِعُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ^(٥) ، ولم يفصل . وروى أنه ^(٦) نهى عن تحريف ^(٧) القرآن وأن يتخذ من القرآن شيئاً مهجوراً . وروى النعمان ابن بشير أن النبي ^(٨) كان يقرأ في يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَنشِيَةِ ﴾ ^(٩) .

- (١) قال محمد في كتاب الأصل : ما قرأ فحسن ، ويكره أن يوقت في ذلك وقتاً . راجع : كتاب الأهل (٣٦٨/١) ، مختصر الطحاوي ص ٣٤ ، ٣٥ ، بدائع الصنائع فصل في بيان مقدارها (٢٦٩/١) .
- (٢) قوله : [أن يقرأ في الأولى] ساقط من (م) ، (ع) .
- (٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [بسورة] . (٤) في (ص) ، (م) ، (ع) : [بلذا جاء] .
- (٥) الآية الأولى من سورة المنافقون . قال الشافعي في الأم : أحب أن يقرأ يوم الجمعة في الجمعة بسورة الجمعة وإذا حاكم المنافقون ؛ لثبوت قراءة النبي ^(٦) بهما وتواليهما في التأليف . راجع : الأم ، القراءة في صلاة الجمعة (٢٥٥/١) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المهذب (١١٣/١) ، الوسيط (٧٦٧/٢) ، المجموع مع المهذب (٥٣٠/٤ ، ٥٣١) . قال مالك وأصحابه : يستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى وأما في الثانية : إن شاء قرأ سورة العلق . قال ابن عبد البر في الكافي : ولا ينبغي أن تترك سورة الجمعة إلا من ضرورة . راجع : للفتي (٢٠٣/١ ، ٢٠٤) ، الكافي لابن عبد البر (٢٥١/١) ، بداية المجتهد (١٦٧/١) ، شرح الزرقاني وبهامشه حاشية الباني (٦٠/٢ ، ٦١) . وقال أحمد وأصحابه مثل قول الشافعي : يستحب أن يقرأ في الأولى بسورة الجمعة ، والثانية بسورة المنافقين . راجع : الكافي لابن قدامة (٢٢٣/١) ، للمصنف (٣١١/٢) ، العدة ص ١٠٨ .
- (٦) سورة المزمل : الآية ٢٠ .
- (٧) الحزب بما يتبادله المرء على نفسه من صلاة وقراءة ، ودعاء وأحزاب . راجع لسان العرب ، مادة : حزب ، (٨٥٣/٢) ، المعجم الوسيط (١٧٠/١) .
- (٨) الآية الأولى من سورة العاشية . حدثت النعمان بن بشير أخرجه مسلم في الصحيح بمناه ، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة (٣٤٨/١) ، وأبو داود في باب من أدرك من الجمعة ركعة (٢٨٣/١) . والنسائي ، كتاب الجمعة باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة (١١٢/٣) ، وأبو ماجه ، باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة (٣٥٥/١) الحديث (١١١٩) ، والبيهقي في الكبرى مثل لفظ أبي داود ، باب القراءة في صلاة الجمعة (٢٠٠/٣) .

٤١٥٠ - وروى أنه كان يقرأ ب ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ^(١) ، و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ النَّفْثَةِ﴾ ^(٢) . وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ كان يقرأ بسورة الجمعة و ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾ ^(٣) ، وهذا يدل على أن القراءة فيها لا تتعين . ولأنها صلاة من الصلوات الطهر لا تتعين في الجمعة ، كسائر الصلوات . ولأن كل سورة لا تتعين في خلافه ، فدل على أن القراءة لا تختص ^(٤) .

٤١٥١ - قالوا : لأنها ترأى فيها في التأليف ، ولأن المناققين يستمعون إليها .

٤١٥٢ - قلنا : سورة الجمعة لا تتعين عندنا ، فلا معنى لاعتبار ما يليها . فأما استماع المناققين فموجود في سائر الصلوات ^(٥) .

• • •

(١) الآية الأولى من سورة الأعلى .

(٢) أخرجه مسلم من حديث العمان بن بشير ، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة (٣٤٧/١) ، وأبو داود ، باب من أدرك من الجمعة ركعة (٢٨٢/١) ، والترمذي في باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة (٣٩٧/٢) ، والنسائي كتاب الجمعة باب ذكر الاختلاف على الثمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة (١١٢/٣) ، وإسبغني ، باب القراءة في صلاة الجمعة (٢٠١/٣) .

(٣) حديث أبي هريرة ، أخرجه مسلم باب ما يقرأ في صلاة الجمعة (٣٤٧/١) ، وأبو داود ، باب من أدرك من الجمعة ركعة (٢٨٣/١) . والترمذي ، باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة (٣٩٧/٢) الحديث (٥١٩) ، وإسبغني باب القراءة في صلاة الجمعة (٢٠٠/٣) ، والشافعي في الأم (٢٠٥/١) .

(٤) في (م) : [لا يختص] . في (م) ، (ع) : [الصلاة] .



إذا دخل وقت العصر وهو في صلاة الجمعة خرجت من أن تكون فرضاً

٤١٥٣ - قال أصحابنا : إذا دخل وقت العصر وهو في صلاة [الجمعة خرجت من أن تكون فرضاً ^(١)] .

٤١٥٤ - وقال الشافعي : يبنى عليها الظهر ^(٢) .

٤١٥٥ - لنا : أن [^(٣) الجمعة والظهر صلاتان مختلفتان ؛ بدلالة أن الجمعة تحتاج ^(٤) إلى شرائط لا يفتقر الظهر إليها ، وهي المكان والإمام والعدد والوقت والمخاطبة والسبطان ، واختلاف العبادات يدل على اختلافها ، وليس كذلك صلاة السفر والإقامة ؛ لأن المفعول في السفر يوافق صلاة الحضر في ^(٥) شرطها ، وإنما يحتاج إلى الشرط في سقوط ما بقي من الشرائط ، والجمعة تحتاج إليها ^(٦) في صحة المفعول . وإذا ثبت أنهما فرضان مختلفان لم يجز بناء أحدهما على الآخر ، كالظهر والعصر . ولأنهما صلاتان تختلف ^(٧) شرائطهما ، فلا يبنى أحدهما ^(٨) على الأخرى ، كالفجر

(١) قال محمد في كتاب الأصل في رجل دخل مع الإمام في الصلاة يوم الجمعة فصلى بهم الإمام فلم يفرغ من صلاته حتى دخل وقت العصر : فمضت صلاتهم . راجع : كتاب الأصل (٣٥٩/١) ، المبسوط ، باب صلاة الجمعة (٣٣/٢) ، بدائع الصنائع ، فصل في كيفية فرضتها (٢٥٦/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩) ، حاشية ابن عابدين ، وبهامشه در المختار (٥٢٧/١ ، ٥٨٣) .

(٢) قال الشافعي في الأم : فإن دخل أول وقت العصر قبل أن يسلم منها فعليه أن يتم الجمعة ظهرًا أرباعًا ، فإن لم يفعل حتى خرج منها فعليه أن يستأنفها ظهرًا أرباعًا . راجع : الأم وقت الجمعة (١٩٤/١) ، مختصر الربيع ص ٢٧ ، المهذب (١١١/١) ، المجموع مع المهذب (٥١٠/٤ - ٥١٣) ، حاشية العلماء (٥٢٧/٢) . اختلف أصحاب مالك في هذه المسألة إلى عدة أقوال ، فقال ابن القاسم : يصلي بهم الجمعة ما لم تقب الشمس وإن كان لا يترك بعض العصر إلا بعد الغروب . راجع : للبدونة : ما جاء في صلاة الجمعة في وقت العصر (١٤٩/١) ، شرح الررقي وبهامشه حاشية البيهقي (٥٢/٢) . وقال أحمد مثل قول أبي يوسف ومحمد : من أدرك التشهد قبل خروج وقت الجمعة أجزأته . راجع : الإنصاف (١٦٧/١) ، الكافي لابن قدامة (٢١٦/١) ، المغني (٣١٨/٢) . (٣) ما بين القوسين ساقط من (٤) : (٤) .

(٤) في (م) ، (ع) : [يحتاج] . (٥) في (ن) : [من] .

(٦) في (م) : [ما لجمعة يحتاج إليها] ، وفي (ن) : [في الجمعة يحتاج إليها] .

(٧) في (م) ، (ع) : [يختلف] .

(٨) في (م) : [أحدهما] ، وفي (ن) : [أحدهما] .

والجمعة . ولأن إحداهما ^(١) لا يجوز أدائها بنية الأخرى ابتداء ، فلا يجوز ^(٢) أن يسي عليها ، كالظهر والعصر . ولأنهما صلاتان يحجر بالقراءة في إحداهما ^(٣) ولا يحجر في الأخرى ، كالظهر والفجر ^(٤) .

٤١٥٦ - ولا يقال : المعنى في الأصل أنهما فرضا وقتين فلذلك ^(٥) لم يبين أحدهما على الآخر ^(٦) ، وفي مسائلنا هما فرضا وقت واحد ؛ وذلك لأن علة الأصل تبطل على أصلهم بجواز ^(٧) الاقتداء مع اختلاف الفرضين ، وعلة الفرع تبطل ^(٨) بحال بقاء الوقت أن البناء لا يجوز مع بقاء الجماعة وإن كانا فرضا وقت واحد .

٤١٥٧ - قالوا : المعنى ^(٩) في الأصل أن فرض إحداهما ^(١٠) لا يسقط بفعل الأخرى ، فلذلك لم يبين عليها ، ولما سقط في مسائلنا فرض إحداهما ^(١١) بفعل الأخرى جاز أن يبنى عليها .

٤١٥٨ - قلنا : هذا يبطل بحال بقاء الوقت . ولأنهما صلاتان لا يبنى إحداهما ^(١٢) على الأخرى في الوقت مع بقاء شرائطها ، فلا يبنى عليها بحال ^(١٣) بقاء الوقت والعدد . ولأنها عبادة يبطلها الحدث ، فجاز أن تبطل ^(١٤) بخروج الوقت ، كالسج على الخفين .
٤١٥٩ - احتجوا : بأن كل صلاة صحت تحرمت بها لم تبطل بخروج وقتها ، كالظهر والعصر .

٤١٦٠ - قلنا : المعنى في الظاهر أنه يجوز أن يتبدلها عقب خروج وقتها ، فلذلك لم

(١) في (ن) : [إحداهما] .

(٢) لفظ : ابتداء [ساقط من (ع) ، وفي (ص) ، (م) ، (ع)] : [ولا يجوز] .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [إحداهما] .

(٤) في (م) ، (ع) : [كالفجر والظهر] بالتقديم والتأخير .

(٥) في (م) : [وكذلك] ، وفي (ع) : [ولذلك] .

(٦) في (م) ، (ع) : [الأخرى] .

(٧) في (م) : [يبطل] ، وفي (م) ، (ع) : [تجاوز] .

(٨) في (م) : [يبطل] .
(٩) في (ع) : [إن المعنى] بزيادة [إن] .

(١٠) في (ن) : [أحدهما] .

(١١) في (ن) ، (ع) : [أحدهما] ، وفي (ص) : [إحداهما] .

(١٢) في (ن) : [أحدهما] .

(١٣) في (ص) ، (م) : [كحال] ، وفي (ع) : [فلا يبنى كحال] بحذف [عليها] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [أن يبطل] .

بنا دخل وقت العصر وهو في صلاة الجمعة .. ٩٦٧/٢

بطل^(١) بخروجه ، ولما لم يجز ابتداء الجمعة عقيب خروج وقتها بطلت بخروجه ولا يلزم على علة الأصل صلاة الفجر ؛ لأن عندنا يجوز أن يتدبّر بها عقيب خروج وقتها . ونقل ائمة ، فقول : فلم يجز أن يبنى عليها فرض مخالفتها في شرائطها ، كالظهر والعصر .

٤١٦١ - قالوا : صلاتان يسقط فرض إحداهما^(٢) بفعل الأخرى ، فجاز بناء الأكبر^(٣) منهما على تحريم الأقل ، كالإتمام والقصر .

٤١٦٢ - قلنا : لا نسلم أن صلاة السفر والإقامة صلاتان ، بل هما صلاة واحدة وإن اختلف عددها . ثم المعنى فيه أن صلاة الإقامة يجوز بناؤها على صلاة السفر في الوقت بكل حال ، ولما لم يجز بناء الظهر على الجمعة في الوقت بكل حال لم يجز بعد الوقت .

٤١٦٣ - قالوا : عباد جاز الإتيان ببدلها عقيب خروج وقتها ، كالظهر ، وعكسه الحج والصوم .

٤١٦٤ - قلنا : الوصف غير مسلم ؛ لأن الظهر ليس ببدل عن الجمعة .

٤١٦٥ - فإن قالوا : إنه يأتي عقيب خروج وقتها بما يقوم مقامه ويسقط فرضها ، بطلت بالمسح ؛ لأنه يجوز أن يأتي عقيب خروج وقتها بما يقوم مقامه ، وهو الغسل ، ولا يجوز أن يبنى عليه بعد [خروج الوقت]^(٤) ، والمعنى في الأصل ما ذكرناه .

٤١٦٦ - قالوا : فرضا وقت ، فجاز أن يبنى أحدهما على الآخر ، كصلاة السفر والإقامة .

٤١٦٧ - قلنا : الوصف غير مسلم ؛ لأن فرض الوقت عندنا الظهر . وكذلك من الفرع غير مسلم ؛ لأن صلاة السفر والإقامة فرض واحد ، فإن أرادوا بهما^(٥) فرضين^(٦) يؤيدان في هذا الوقت بطل بالظهر والعصر بعرفة ، وإن أرادوا أنهما واجبان بطل بالفائصة وصلاة الوقت ، والمعنى في الأصل ما قدمناه .

(١) في (م) ، (ع) : [لم يبطل] .

(٢) في (ن) : [تسقط] ، وفي (ص) ، (م) : [إحداهما] ، وفي (ن) : [إحداهما] .

(٣) في (ب) : [الأكبر] .

(٤) في (ن) : [فإن أرادتهما] ، وفي (م) ، (ع) : [أراد بهما] .

(٥) في سائر النسخ : [فرضان] .



إذا أدرك المؤتمر الإمام في الجمعة بعد ما قعد مقدار التشهد بنى عليها الظهر

٤١٦٨ - قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إذا أدرك المؤتمر الإمام في الجمعة بعد ما قعد مقدار التشهد بنى عليها الظهر .

٤١٦٩ - وقال [محمد : إن أدركه قبل الركوع بنى عليها الجمعة وإن أدركه بعد الركوع بنى عليها الظهر] ^(١) ، وبه قال الشافعي ^(٢) .

٤١٧٠ - لنا : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا » ^(٣) ، والذي فاته الجمعة ^(٤) فوجب أن يقضيها .

٤١٧١ - ولا يقال : قوله : « ما أدركتم فصلوا » ^(٥) يقتضي أن يكون المدركة صلاة ، وذلك لا يكون إلا أن يدرك ركعة ، وذلك لأن المدرك وإن لم يسم صلاة ^(٦) فإنه يصح أن يقول : صلى ^(٧) مع الإمام ، وإن كان المفعول ليس بصلاة ، كما يقال

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك ساقط من صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش . وفي كتاب الأصل بعد أن ذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف : وقال محمد : يصلي الجمعة أربعا إن لم يدرك الركعة الآخرة ، وهو قول زفر . راجع : الأصل (٣٦٢/١ - ٣٦٤) ، المبسوط (٣٥/٢) ، مختصر الطحاوي ص ٣٥ ، متن القدوري ص ١٥ ، بدائع الصنائع (١٦٧/١ - ١٦٨) ، فتح القدير مع الهداية (٦٧/٢ ، ٦٧) ، النباية (٩٢/٣ - ٩٥) ، حاشية ابن عابدين . وبهامشه در المختار (٥٧٤/١) ، متن الكنز ص ٢١ .

(٢) راجع : الأم : من أدرك ركعة من الجمعة (٢٠٦/١) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، للمذهب ، باب صلاة الجماعة (٩٥/١ ، ١١٥) ، حلية الطلاء (٢٣٣/٢) ، المجموع مع المذهب ، باب صلاة الجماعة (٢١٥/٤ ، ٢١٦ ، ٥٥٥ - ٥٥٨) . وراجع : للدونة (١٣٧/١ ، ١٣٨) ، للنتقي (١٩١/١ - ١٩٣) ، الكافي لابن عبد البر (٢٥١/١) ، بداية المجتهد (١٩٣/١) ، المسائل الفقهية (١٩٣/١) ، الإقصاص (١٦٦/١) ، الكافي لابن قدامة (٢١٧/١) ، للمقي (٣١٢/٢ ، ٣١٣) ، المحلى بالآثار كتاب الصلاة (٢٨٣/١ - ٢٨٥) مسألة (٥٣٥) .

(٣) تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة ، في مسألة (١٤٢) ، وأخرجه ابن الجارود بهذا اللفظ في المتقى ص ٨٤ ، ٨٥ ، الحديث (٣٠٥) .

(٤) كلمة : [الجمعة] مكررة في (ص) .

(٥) في (م) ، (ع) : [ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا ، والذي فاته الجمعة فوجب أن يقضيها] مكان [ما أدركتم فصلوا] ، وهو سهو وتكرار لا قبله .

(٦) لفظ : [صلاة] ساقط من (ع) .

(٧) كلمة : [صلى] ساقطة من (ن) .

إذ أدرك المؤتم الإمام في الجمعة .. ٩٩٩/٢

للداحل في الصلاة : أنه يصلي مع الإمام ، وإن لم يأت بركعة . ولأن الاستدلال من قوله « وما فاتكم فاقضوا » إن لم يكن صلاة . ولأنه ^(١) أدرك حكم ^(٢) تحريم الإمام للجمعة ، فجاز أن يبني عليها جمعة ، أصله : إذا أدرك ركعة . ولا يلزم إذا أدرك أول الصلاة ثم نهر الناس / ؛ لأنه يجوز له البناء وإن انقطع حكم الجواز [كما يجوز في مسألتنا ، وإن انقطع حكم الجواز] ^(٣) إذا خرج الوقت .

١٧٢ - ولأنها صلاة تختص بذكر فوجب أن يستوي إدراك ركعة منها وما دونها في جواز البناء ، أصله : العيد .

١٧٣ - ولأن مشاركة المؤتم يحتاج إليها لتعين الفرض ، فاعتبر فيها قدر التحريم ، أصله : مشاركة المسافر للمقيم . ولأن كل محل لو دخل المسافر في صلاة المقيم لزمه الإتمام إذا أدركه المؤتم من الجمعة بنى عليه جمعة ، أصله : حال الركوع .

١٧٤ - ولا يقال : إن المسافر ينتقل من نقص إلى كمال ، فلذلك اعتبر مقدار التحريم ، وفي مسألتنا انتقل من كمال إلى نقص ، ففرق [فيه] ^(٤) بين القليل والكثير ، كالمقيم إذا سافر اختلف كثير سفره ويسيره ؛ وذلك لأن علة الأصل تبطل بنية الإقامة ؛ لأنها انتقل من نقص إلى كمال ، ولا يستوي فيها القليل والكثير ؛ لأنه إن نوى الإقامة يوماً ^(٥) لم يكن مقيماً ، وإن نوى عندهم أربعة أيام صار مقيماً . وعلة الفرع تبطل بالسفر ؛ لأن خروج المسافر من مصره ^(٦) يقلبه من كمال إلى نقص ، ولا يختلف فيه القليل والكثير ؛ لأن من كان على طرف قصر ^(٧) إذا جاوز البيوت ، ومن كان في أول البلد لم يقصر حتى يجاوز البيوت . وأما قولهم : إنه يختلف بالسفر القليل والكثير فليس بصحيح ؛ لأن هذا الاختلاف إنما هو فيما يصير مسافراً .

١٧٥ - احتجوا : بما روى الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » ^(٨) ، وروي : « من أدرك من

(١) في (م) ، (ع) : [فلائنه] . (٢) لفظ : [حكم] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) . (٤) الزيادة من (ن) .

(٥) في (م) ، (ع) : [إقامة يوم] . (٦) في (ن) من مصر .

(٧) في (ن) : [قضى] .

(٨) هذا الحديث متفق على صحته ، أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الصلاة ، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (١١٠/١) ، وسلم في الصحيح كتاب المساجد باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (٢٤٤/١) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة (٣٥٦/١) الحديث (١١٢٢) ، =

الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى^(١) . وفي بعضها : « فليضيف إليها أخرى »^(٢) ،
فدليله : أن من^(٣) لم يدرك ركعة لم يدرك الصلاة ولا يضيف إليها أخرى .

٤١٧٦ - والجواب : أن هذا يدل على أن من أدرك ركعة فقد أدرك ، ومن أدرك ما
دونها غير مذكور ، فلا يثبت حكمه بدليل الخطاب . ويجوز أن يحمل الخبر على إدراك
أول الصلاة ، فإن أدرك مع الجماعة ركعة أضاف^(٤) إليها أخرى ، وإن أدرك ما دونها
صلّى الظهر . ويجوز أن يكون فائدة تخصيص إدراك الركعة بالذكر^(٥) أن يبين جوار
تبعيض الجمعة^(٦) ؛ لئلا يظن ظان أن الجمعة إذا لم يجز فعلها إلا في جماعة لم يجز في
المسبوق أيضًا .

٤١٧٧ - قالوا : روى ياسين^(٧) بن معاذ الزيات عن الزهري الخبر ، وفيه : « من
أدرك من الجمعة ركعة صلى إليها أخرى ، فإن أدركهم جلوساً صلى إليها أربعاً »^(٨) ،
ووافقه على هذا صالح بن أبي الأخضر^(٩) ، وسليمان بن أبي داود عن الزهري^(١٠) .

٤١٧٨ - والجواب : أن ياسين^(١١) بن معاذ^(١٢) كنيته : أبو خلف ، قال البيهقي :
كان يروي الموضوعات عن الثقات ويتفرد^(١٣) بالمعضلات عن الأثبات ، لا يجوز

= ومالك في الموطأ كتاب وقت الصلاة : باب من أدرك ركعة من الصلاة (٢٢/١) .

(١) أخرجه ابن ماجه من طريق عمر بن حبيب ، عن ابن أبي ذئب (٣٥٦/١) الحديث (١١٢١) . قال
البوصيري : هذا إسناد ضعيف ، عمرو بن حبيب متفق على تضعيفه اهـ . مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه
(٢٢٢٣/١) الحديث (١١٢١ - ٢٩٩) ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى (١٠/٢ ، ١١) ، والبيهقي
في الكبرى ، في كتاب الجمعة (٢٠٢/٣) .

(٢) أخرجه الدارقطني من طريق الزهري (١١/٢) الحديث (٤) .

(٣) حرم : [من] ساقط من (ع) . (٤) في (ع) : [وأضاف] بالعطف .

(٥) في (ن) : [بالركن] .

(٦) في (م) ، (ع) : [أن يجوز بيان تبعيض الجمعة] .

(٧) في (ع) : [بشر] .

(٨) الحديث رواه الدارقطني بهذا السند واللفظ (١٠/٢) ، رقم الحديث (٣) .

(٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الأحمر] .

(١٠) انظر هذا الحديث من طريق صالح بن أبي الأخضر ، وسليمان بن أبي داود الحارثي في الدارقطني (١١/٢) .

(١١) ، رقم الحديث (١٠ ، ١١) ، وأخرجه البيهقي كتاب الجمعة (٢٠٣/٣) .

(١٢) في (م) ، (ع) : [بشر] .

(١٣) في (ن) : [ياسين الزيات ابن معاذ] بزيادة : [الزيات] .

(١٤) في (ص) ، (ن) : [ويتفرد] .

إذا أدرك المؤتمر الاسم في الجمعة .. ٩٧١/٢

الاحتجاج به ^(١) . وأما صالح فهو ابن أبي الأخضر ، هكنا ذكره الدارقطني ، وهو مولى هشام بن عبد الملك ^(٢) ، قال البستي : يروي عن ^(٣) الزهري أشياء مقبولة ، واختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجدته مكتوباً ، فلم يكن يميز هذا من ذلك ^(٤) . وأما سليمان بن أبي داود الحراني ، فقال البستي : هو منكر الحديث لا يحتج به إلا فيما وافق الأثبات ^(٥) . ثم أصل هذا الخبر ما رواه معمر والأوزاعي ^(٦) ، ومالك عن الزهري [عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من أدرك من الصلاة ^(٧) ركعة فقد أدركها » ^(٨) .

قال معمر : قال الزهري : [^(٩) فترى ^(١٠) الجمعة من الصلاة ، فهذا ليس من الخبر ، بل كلام الزهري] ^(١١) أدركه الرواة وبينه معمر . وقد ذكر الدارقطني في

(١) وذكر البستي أيضاً عن يحيى بن معين أنه كان ضعيفاً ، وقال البحاري . منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك . راجع : المجروحين (١٤٢/٣ ، ١٤٣) ، ميراث الاعتدال حرف الياء (٣٥٨/٤) ، رقم الترجمة (٩٤٤٣) .

(٢) صالح بن أبي الأخضر ، الباهلي البصري ، مولى هشام بن عبد الملك ، ضعيف . ضعفه البحاري والنسائي وغيرهما . قال ابن معين والبخاري : ليس بشيء عن الزهري . راجع : تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٤٤) ، رقم الترجمة (١١) ، التاريخ الصغير (٩٥/٢) ، الضعفاء الصغير ص ٥٨ ، رقم الترجمة (١٦٤) ، الضعفاء والمتروكين ص ١٣٧ ، رقم الترجمة (٣١٨) ، تقريب التهذيب (٣٥٨/١) ، رقم الترجمة (٣) .

(٣) حرف : [عن] ساقط من (٥) .

(٤) في سائر النسخ : [فلم يمكن تمييز هذا من هذا] ، وفي (م) ، (ع) : [تمييزه] ، المثلث من كتاب المجروحين (٣٦٤/١ ، ٣٦٥) .

(٥) راجع المجروحين (٣٣١/١) . قال ابن جريح : سألت الزهري فلم يعرفه ، وكان سليمان يثنى عليه ، قال أبو عبد الله : عنده ما كبر . راجع : الضعفاء الصغير للبخاري ص ٥٣ ، ٥٤ ، رقم الترجمة (١٤٦) ، والتاريخ الصغير (٣٤٠/١) . وقال النسائي : سليمان بن موسى الدمشقي ، أحد الفقهاء ، ليس بالقوي في الحديث . راجع الضعفاء والمتروكين له ، ص ١٢٢ ، رقم الترجمة (٢٦٧) .

(٦) في (ن) : [عن الأوزاعي] . (٧) في (ن) : [من صلاة الجمعة] .

(٨) الحديث رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن باب وقوت الصلاة (٢٢/١) ، ومن طريقه رواه أبو داود ، باب ما يقرأ في الجمعة (٢٨٢/١) ، وأخرجه الدارقطني ، باب من أدرك الإمام قل إقامة صبه فقد أدرك الصلاة (٣٤٦/١ ، ٣٤٧) ، ورواه عبد الرزاق في المصنف عن معمر ، في باب من فاتته الحطية (٢٣٥/٣) ، رقم الحديث (٥٤٧٨) ، قال الزهري : فالجمعة من الصلاة .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) . - (١٠) في (ع) : [نرى] .

(١١) في (ص) ، (ن) : [فهذا وما بعده من الخبر كلام الزهري] .

حديث ياسين بن معاذ أن النبي ﷺ قال : « وإن فاتته الركعتان صلى أربعاً » (١) ، فدليلة : إن فاتته (٢) أقل من ركعتين صلى الجمعة . وذكر الدارقطني في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال : « من أدرك الإمام جالساً قبل أن يسلم فقد أدرك الصلاة » (٣) ، وهذا معارض لما قالوه .

٤١٧٩ - وقولهم : إن راويه نوح بن أبي مريم وهو ضعيف ، فليس بدون من ذكرنا . ويحتمل أن يكون المراد به : أدركهم جلوساً بعد السلام لبيان (٤) أن الجمعة لا تقضى (٥) إذا فرغ منها الإمام . ولأن ما ذكرناه من الخبر متفق على استعماله ، [وهو] (٦) غير مختلف في طريقه ، فكان الرجوع إليه أولى .

٤١٨٠ - قالوا : روي عن ابن مسعود وابن عمر وأنس مثل قولنا (٧) . وعن عمر : « إن أدركها مع الخطبتين ولا صلى الظهر » (٨) . ولم يقل أحد منهم مثل قولكم ، فلا يجوز لإحداث قول ثالث .

٤١٨١ - والجواب : أنه قد روي عن معاذ مثل قولنا (٩) .

٤١٨٢ - قالوا : لم يدرك معه ما يعتد به من فرضه ، فوجب أن لا يكون مدرجاً (١٠) للجمعة ، أصله : إذا أدرك معه التسليمة الثانية .

٤١٨٣ - قلنا : الأصل غير مسلم ؛ لأنه إذا أدركه في [تسليمة ثانية] (١١) فسجد

(١) الحديث رواه الدارقطني ، باب من أدرك الإمام قبل إقامته صلىه فقد أدرك الصلاة (١١/٢) ، رقم الحديث (٧) ، ولفظه : « من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى » ، ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً . (٢) في (٥) : [إن فاتته] .

(٣) أخرجه الدارقطني من طريق نوح بن أبي مريم بلفظه ، ثم قال : لم يروه هكذا غير نوح بن أبي مريم ، وهو ضعيف الحديث متروك . (٤) في (٤) : (م) ، (ع) : [لبيان] .

(٥) في (٥) : (م) : [لا يقضى] . (٦) في (٦) : (م) ، (ع) : [ولأن هذا] .

(٧) انظر حديث ابن مسعود في مصنف عبد الرزاق (٢٣٥/٣) ، (٢٣٦) الأحاديث (٥٤٧٧ ، ٥٤٧٩ ، ٥٤٨٠) ، وحديث ابن عمر وأنس في مصنف ابن أبي شيبة ، باب (٤٣) باب الرجل تقوته الخطية (٣٧/٢) ، (٣٨) ، رقم الحديث (٨٠٣) ، وحديث (٥) من الباب (٤٤) .

(٨) انظر حديث عمر بن الخطاب بمناه وألفاظ مختلفة في مصنف ابن أبي شيبة (٣٦/٢) ، (٣٧) ، رقم الحديث (٨٠١) ، ومصنف عبد الرزاق (٢٣٧/٣) ، رقم الحديث (٥٤٨٥) .

(٩) كما روي عن الحكم وحمام وإبراهيم وعبد الله في مصنف ابن أبي شيبة باب (٤٥) (٣٩/٢) ، (٤٠) . (١٠) في (ع) : [مستدركا] .

(١١) في (ص) ، (ن) : [تسليمة الثاني] .

إذا أدرك الموم الإمام في الجمعة .. ٩٧٣/٢

للسهول كان مدرئًا . ولأن الإدراك لتعيين الفرض لا يعتبر فيه ما يعتد به ، كدخول المسافر في صلاة المقيم ، والمعنى : إذا أدركه في التسليمة الثانية لم يدرك حكم التحريمة ، وليس كذلك ما قبلها ؛ لأنه أدرك حكم التحريمة . أو نقول ^(١) : إنه محل لو أدرك فيه للمسافر المقيم لم يلزمه الإتمام .

٤١٨٤ - قالوا : لم يدرك من الجمعة ركعة مع العدد فوجب أن لا يكون مدرئًا لها ، كما لو انقضوا عنه قبل الركعة .

٤١٨٥ - قلنا : حكم الإدراك في أول الصلاة أضيق منه ^(٢) في آخرها ؛ ألا ترى أن ^(٣) من لم يدرك الخطبة لا يجوز أن يفسخ ^(٤) الجمعة ، ويجوز أن يكون خليفة ^(٥) في الرأي . ولأن الإدراك في أول ما يحتاج إليه للبناء ، فلذلك اعتبر أكثر أفعال الركعة . وفي مسائلنا يحتاج إليه لتغيير ^(٦) الفرض ، فاعتبر فيه قدر التحريمة .

٤١٨٦ - قالوا : العدد شرط في صحة الجمعة ، لا فيما يقضيه ؛ ألا ترى أنه لا يعتبر في ركعة واحدة إذا قضاها ولم يخرج من أن يكون شرطًا . ولأن العدد إنما يعتبر في حال الجماعة ، وأما بعد القضاء [بها] ^(٧) فلا يعتبر .

٤١٨٧ - قالوا : الركعة أصل ؛ بدليل أن المدرك يعتد به وما دونه لا يعتد به ؛ فلذلك لم يحز الإضافة إليه .

٤١٨٨ - قلنا : الركعة أصل في باب الاعتداد ، فأما في تغيير الفرض والبناء فلا ؛ بدلالة ما ذكرناه .

٤١٨٩ - قالوا : من لم يدرك الركوع لم يسقط عنه شيء من فرض الانفراد ، أصله : سائر الصلوات .

٤١٩٠ - قلنا : نعكس فنقول : فوجب أن لا يمنع بناء تلك الصلاة ، أصله : سائر الصلوات [^(٨)] أو : فوجب أن لا يبنى عليها صلاة أخرى . ثم الوصف غير مسلم ؛ لأن

(١) م (م) : أو بقول [.]

(٢) في (ص) ، (م) : أنه [.]

(٣) في (م) ، (ع) : حقيقة [.]

(٤) م (ن) : ليعتبر [.]

(٥) ساقط من (ص) .

(٦) ما بين التوسين ساقط من (م) ، (ع) .

(٢) في (م) ، (ع) : منها [.]

(٤) في (ص) : يفتح [.]

عندنا يسقط شيء من فرض الانفراد ؛ لأن من فرض الانفراد ^(١) أن لا يتابع ، والمتابعة واجبة هنا ^(٢) . ويطلق ما قالوه بدخول المسافر في صلاة المقيم ؛ أنه يسقط بها شيء من فرض الانفراد ، وهو وجوب القعدة عقب الركعتين .

(١) في (م) ، (ع) : [المفرد] ، وفي (ن) : [المفرد] .

(٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [جامعا] .



إذا صعد الإمام المنبر فظاهر المذهب أنه لا يسلم

٤١٩١ - قال الطحاوي : إذا صعد الإمام المنبر ، فظاهر المذهب أنه لا يسلم ^(١) .

٤١٩٢ - وقال الشافعي : يسلم ثم يجلس ^(٢) .

٤١٩٣ - وهذا مبني على أصلنا أن خروج الإمام يقطع ^(٣) الكلام ، فلا يجوز السلام كما لا يجوز سائر أنواع الذكر ، ولأنها حالة منع فيها من ابتداء الصلاة لأجل الخطية ، فلا يسن فيها السلام [كحال الخطية . ولأنه ذكر يتقدم الصلاة فلا يسن السلام] ^(٤) في ابتدائه ، كالإقامة .

٤١٩٤ - احتجوا ^(٥) بحديث نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا قرب من منبره سلم على من عند منبره ويصعد ، فإذا أقبل على الناس سلم وجلس ^(٦) .

٤١٩٥ - والجواب : أن الطحاوي قال : لم نجد ^(٧) في هذا حديثاً صحيحاً يجب القول به ، ووجدنا فيه أحاديث ^(٨) ضعافاً [لا يقوم] ^(٩) الحجة بمنزلها ، ولو ثبت احتمل أن يكون في وقت إبادة الكلام .

(١) راجع هذه المسألة في حاشية ابن عابدين وبهامشة در المختار (١/٥٦٨ ، ٥٦٩) .

(٢) راجع : الأم : أدب الخطبة (١/٣٠٠) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المذهب (١/١١٢) ، الوسيط (٢/٧٥٧) ، حلية العلماء (٢/٢٣٦) ، المجموع مع المذهب (٤/٥٢٦ ، ٥٢٧) . راجع : للنبوة : ما جاء في الخطبة (١/١٤٠) ، المنتقى (١/١٨٩) ، قوانين الأحكام الشرعية الفصل الثالث ص ٧٩ . الإفصاح (١/١٦٥) ، الكافي لابن قدامة (١/٢٢١) ، للقي (٢/٢٩٦ ، ٢٩٧) ، العلة ص ١٠٧ . وقال ابن حزم : فإن كان لم يسلم على الناس إذا دخل فليسلم عليهم إذا قام على المنبر . راجع المحلى بالآثار ، الخطبة في صلاة الجمعة ليست فرضاً (٣/٢٦٣) مسألة (٥٢٢) .

(٣) في (٥) : [يعل] ، مكان : [يقطع] . (٤) ما بين التوسين ساقط من (م) ، (ع) . (٥) في (م) ، (٥) ، (ع) : [واحتجوا] بالنطف .

(٦) حديث نافع عن ابن عمر أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق عيسى بن أبي عوف القرشي (٥/٢٥٢) ترجمة (١٣٩٧/٤٢٩) ، وابن حبان في كتاب المجروحين (٢/١٢١) ، وعمره الزيلعي والهيتمي إلى الطبراني في معجمه الأوسط . راجع : نصب الراية (٢/٢٠٥ ، ٢٠٦) ، معجم الزوائد ، باب سلام الخطيب (٢/١٨٤) .

(٧) في (م) ، (ع) : [لم يجد] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يقوم] .

(٩) في غير (ع) : [أحاديث] .

١٩٦ - قالوا : إقبال بعد استدبار فوجب أن يسلم ، كما لو انصرف من مجلس ثم عاد إليه .

١٩٧ - قلنا : يبطل بالإمام إذا سلم ثم توجه إلى القبلة ثم انحرف بوجهه ^(١) إلى القوم . ولأن الكلام في هذه ^(٢) الحالة هل يجوز فيها الكلام أو لا ، فلا معنى ^(٣) لتعليقه بالاستقبال والاستدبار .

• • •

(٢) في (ن) : [في أن منه] زيادة : [أن]

(١) في (م) ، (ج) : [وجهه] .

(٣) في (م) ، (ج) : [ولا معنى] .



القعدة بين الخطبتين ليست بواجبة

٤١٩٨ - قال أصحابنا : القعدة بين الخطبتين ليست بواجبة ^(١) .

٤١٩٩ - وقال الشافعي : واجبة ^(٢) .

٤٢٠٠ - لنا : قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا إِنْ دُرِيَ الْقَتْلُ ﴾ ^(٣) ، ولم يفصل . وروي أن عمارة خطب فأوجز ، فقيل : لو تنفس ، فقال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإقصار الخطب وإطالة الصلاة ^(٤) . وحديث عثمان وقد قدمناه ^(٥) ، وروي أن علياً خطب ولم يجلس ^(٦) . ولأنه ذكر يفعل في حال القيام ، فلا يجب فيه الفصل . ولأنهما ذكران يتقدمان الصلاة فلا يجب الفصل بينهما بقعدة ، كالآذان والإقامة .

٤٢٠١ - احتجوا : بحديث جابر بن سمرة : أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس فيقوم فيخطب قائماً ^(٧) .

٤٢٠٢ - والجواب : أن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب .

(١) في (ص) : [ليس واجبة] . راجع : بدائع الصنائع فصل في بيان شرائط الجمعة (٢٦٣/١) ، العناية مع الهامية ، في هامش فتح القدير ، (٥٨/٢) ، البناية (٦٤/٣) ، من الكنز ص ٢١ .

(٢) قال الشافعي في الأم : ولا يجزئه أقل من خطبتين يفصل بينهما بجلوس ، فإن فصل بينهما ولم يجلس لم يكن له أن يجمع . راجع : الأم : الخطبة قائماً (١٩٩/١ ، ٢٣٨) ، المهذب (١١١/١) ، الوسيط (٧٥٢/٢) ، حلية العلماء (٢٣٤/٢) ، المجموع مع المهذب (٥١٤/٤ ، ٥١٥) . وراجع : المنونة ، ما جاء في الخطبة (١٤٠/١) ، المستقى (٢٠٤/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٥١/١) ، الإصباح (١٦١/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٢١/١) ، المعني (٣٠٦/٢) .

(٣) في (ص) : [إلى ذكر الله تعالى] بزيادة : [تعالى] . سورة الجمعة : الآية ٩ .

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٢٣٨) هامش (٩) .

(٥) في (٣) ، (ع) : [وحديث] مكان : [وحديث] تقدم في مسألة (٢٣٨) هامش (١٢) .

(٦) حديث علي عليه السلام رواه عبد الرزاق عن إسرائيل بن يونس ، في المصنف (١٧٩/٣ ، ١٨٠) ، عن عطاء ، قال : رأيت خالد بن العاص يخطب قائماً بالأرض ، مستتباً إلى البيت ليس بين ذلك جلوس لا قبل ولا بعد ، خطبة واحدة ، حتى سقم خالد ، فكان يجلس على سلم ، رقم الحديث (٥٢٦٧ ، ٥٢٦٨) .

(٧) تقدم تخريج حديث جابر بن سمرة في مسألة (٢٣٧) هامش (١٠) .

٤٧٠٣ - قالوا : الخطبة أقيمت مقام ركعتين ، فكما يجب القعدة في الركعتين كذلك في الخطبة .

٤٧٠٤ - قلنا : القعدة تجب عقب الركعتين ، فأما بينهما فلا .

• • •



لا يرد في حال الخطبة السلام ولا يشمت العاطس

- ٤٧٠٥ - قال أصحابنا : لا يرد في حال الخطبة السلام ، ولا يشمت العاطس .
 ٤٧٠٦ - وقال الشافعي في أحد قوله : يرد السلام ، ويشمت العاطس ^(١) .
 ٤٧٠٧ - وهذا مبني على أصلنا : أن الإنصات واجب .
 ٤٧٠٨ - وقال الشافعي في أحد قوله : يستحب ^(٢) .
 ٤٧٠٩ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ^(٣) ،
 وروي أن ذلك نزل في شأن الخطبة ^(٤) .
 ٤٧١٠ - والجواب : أن الخبر يقتضي صلاة تفعل ^(٥) في الحائتين حتى يصح
 التفصيل ، وعندنا أن العيد لا يفعل حال الانفراد فلا يتصور التفصيل .
 ٤٧١١ - قالوا : صلاة لا يشترط ^(٦) في انعقادها عدد مخصوص ، فلم يفرض ^(٧)
 فيها الجماعة ، كسائر الصلوات .
 ٤٧١٢ - قلنا : الوصف غير مسلم ؛ لأن ظاهر مذاهبيهم أن العدد معتبر ، كما يعتبر
 المصير والجماعة ، والمعنى في سائر الصلوات ^(٨) أنه لم يشرع لها خطبة .

- (١) لفظ [العاطس] ساقط من (م) ، (ع) .
 (٢) قال الشافعي : وإن سلم رجل والإمام يخطب كرهته ورئت أن يرد عليه بعضهم . راجع : الأم
 (٢٠٤ ، ٢٠٣/١) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، ٢٨ ، المهذب (١١٥/١) ، الوسيط (٧٥٦/٢) ،
 حية النساء (٢٤٢/٢) ، المجموع مع المهذب (٥٥٣/٤ ، ٥٥٤) - وراجع : المدونة ما جاء في
 استقبال الإمام يوم الجمعة والإنصات (١٣٩/١) ، المتقى (١٨٨/١ ، ١٩٠ ، ١٩١) ، بداية
 الخيوط (١٦٥/١) . وقال أحمد وأصحابه مثل قول الشافعي . قال ابن قدامة في الكافي : وفي رد
 السلام وتشميت لعاطس روايتان : إحداهما : يفعل ؛ لأنه لحن آدمي ، والأخرى : لا يفعله ، لأن
 السلام سلم في غير موضعه . راجع : الكافي (٢٢٨/١) ، المعنى (٣٢٣/٢ ، ٣٢٤) .
 (٣) سورة الأعراف : الآية ٢٠٤ .
 (٤) تقدم تخريجه ، هناك سقط ما فوق مسألة وما تحت مسألة أخرى من كلام في خطبة الجمعة ، ونحت عن
 (٥) تقديم تخريجه ، هناك سقط ما فوق مسألة وما تحت مسألة أخرى من كلام في خطبة الجمعة ، ونحت عن
 صلاة العيد والسقوط في كل النسخ رغم أن الكلام متصل في المخطوطات .
 (٦) في (م) ، (ع) : [لا يشترط] .
 (٧) في (م) : [يفعل] .
 (٨) في (م) : [الصلاة] .
 (٩) في (ن) : [فلم يشترط] .

٤٢٩٣ - قالوا : صلاة تفعل ^(١) في السنة دفتين ، كصلاة الكسوف .

٤٢٩٤ - قلنا : إن أردتم أنها لا تفعل أكثر من دفتين لم يصح ؛ لأن الكسوف قد ^(٢) يتفق أكثر من ذلك ، وإن أردتم أنها تفعل ^(٣) مرتين وما زاد عليها انتقض بالجمعة .

• • •

(١) في (م) : [يفعل] .

(٢) لفظ : [لد] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في إلهامش .

(٣) في (م) : [يفعل] .



من شرط صلاة العيد المص

- ٤٢١٥ - قال أصحابنا : من شرط صلاة العيد المص^(١) .
- ٤٢١٦ - وقال الشافعي : يجوز في الأمصار وغيرها ، وللمسافر والمقيم^(٢) .
- ٤٢١٧ - لنا : قوله **الفتا** : لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي [إلا في مصر جامع^(٣)] ، ومعلوم أنه^(٤) لم يرد نفس الفطر ونفس الأضحي^(٥) ، فلم يبق إلا أن يكون المراد به الصلاة .
- ٤٢١٨ - ولا يجوز أن يقال : إن الخبر يقتضي جوازها في المص منفردا قيصير مشترك الدليل^(٦) ؛ لأن كل من جعل المص شرطا جعل الجماعة شرطا .
- ٤٢١٩ - ويدل عليه : ما روي أن النبي ﷺ فتح مكة في رمضان وخرج منها إلى هوازن ، فاتفق له العيد في سفره فلم يصل^(٧) ، ولو وجبت على المسافر لم يتركها .
- (١) راجع : كتاب الأصل ، باب صلاة العيدين (٣٧١/١) ، الميسر (٣٧/٢) ، بدائع الصنائع (٢٧٥/١) ، تحفة الفقهاء (١٦٥/١ ، ١٦٦) ، الهداية مع فتح القدير (٧٠/٢) ، حاشية ابن عابدس وبهاشم در المختار (٥٧٩/١) .
- (٢) قال الشافعي في الأم : ولا أرخص لأحد في ترك حضور العيدين من تلزمه الجمعة ، وأحب إلي أن يصلّي العيدين والكسوف بالبادية التي لا جمعة فيها . راجع : الأم : من يلزمه حضور العيدين (٢٤٠/١) ، المهذب (١٢٠/١) ، حلية العباد (٢٥٩/٢) ، المجموع مع المهذب (٢٥/٥ ، ٢٦) . وراجع : المدونة في صلاة العيدين (١٥٩/١) ، المتقى (٣٢٠/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٣/١) ، بداية المجتهد (٢٢٣/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٨٣ . وقال أحمد في رواية مثل قول الحنفية : يشترط لصلاة العيدين ما يشترط للجمعة . راجع : الإقصاد ، باب صلاة العيدين (١٦٨/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٣٠/١ ، ٢٣١) ، المغني (٣٩٢/٢) .
- (٣) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (٢٢) هامش (٨) ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ، في كتاب صلاة العيدين (٣٠١/٣) الحديث (٥٧١٩) .
- (٤) ما بين المكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستترك في الهامش .
- (٥) لفظ : [ونفس] ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش . وما بين القوسين ساقط من (ن) .
- (٦) في (م) ، (ع) : [مشتركاً للدليل] .
- (٧) ذكر ابن هشام والواقدي قصة خروج النبي ﷺ وأصحابه إلى غزوة هوازن مطولا ، ولم نجد في كتابهما ولا في غيرها هذا الحديث . راجع القصة في : السيرة النبوية لابن هشام (٤٣٧/٢) وما بعدها ، وكتاب المعاري للواقدي (٨٩٢/٣) وما بعدها .

٤٢٢٠ - ولا يجوز أن يقال : إنه اشتغل بالقتال فكان أولى ؛ لأن فعل صلاة العيد لا يقطع ^(١) عن القتال والسفر ، كما لا يقطع ^(٢) الفرائض ، لاسيما على قولهم . يفعلها راكبا أو منفردا . ولأنها صلاة شرعت لها خطبة فكان من شرطها الوطن ، كالجمعة ، فإذا ثبت أن الوطن شرط ثبت أن السلطان شرط ، كالجمعة على أصلنا ^(٣) .

٤٢٢١ - احتجوا : بأنها صلاة يتوالى فيها التكبير حال القيام ، فجاز فعلها في السفر والحضر ، كالجنازة .

٤٢٢٢ - قلنا : نقول بموجبه ؛ لأن الإمام إذا كان مسافرا صلى بالناس العيد في المصر الذي يتفق فيه ، والمعنى في صلاة الجنازة أنها لا تختص ^(٤) بخطبة ، فلذلك لم تختص بالمصر ^(٥) ، وليس كذلك العيد لأنها تختص ^(٦) بخطبة .

(١) في (م) : [لأن الفعل] ، وفي (ع) : [لأن بفعل] .

(٢) في (ن) : [والسفر] مكان : [والسفر] ، وفي (ن) : [لا تقطع] .

(٣) في (ن) : [على أصلنا كالجمعة] بالتقدم والتأخير .

(٤) في (م) : [يختص] .

(٥) في (م) : [يختص] ، وفي (م) : [ن] : [مصر] مكان : [بالمصر] .

(٦) في (م) : [يختص] .



يتعوذ في صلاة العيد عقيب الاستفتاح ثم يكبر

٤٢٢٣ - قال أبو يوسف : يتعوذ في صلاة العيد عقيب الاستفتاح ثم يكبر .

٤٢٢٤ - وقال محمد : بعد التكبير ^(١) . وبه قال الشافعي ^(٢) .

٤٢٢٥ - وجه قول أبي يوسف : أن التعوذ ذكر مسنون يفعل في حال القيام ، فكان متقدماً على التكبيرات ، كالاستفتاح . ولا يلزم قراءة السورة ؛ لأنها قد تكون واجبة وقد تكون مسنونة . ولأن الاستفتاح استفتاحان : فإذا جاز تقدم أحدهما على التكبير ، وكذلك [الآخر] ^(٣) ، ولأن التعوذ لا يفصل بينه وبين الاستفتاح بشيء ، كسائر الصلوات .

٤٢٢٦ - وجه قول محمد : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ ^(٤) ،

فهذا يدل على ^(٥) أنه لا يفصل بينهما بشيء .

٤٢٢٧ - والجواب : أنه لا يمتنع أن يكون ^(٦) استفتاحاً لها وإن تخلل بينهما ذكر ، كما لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم .

(١) قال الطحاوي في مختصره : وهذا (يعني التعوذ قبل تكبيرات الروائد وكيفية أداء صلاة العيدين) قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد مثل ذلك ، إلا أنه قال : يؤخر التعوذ إلى موضع القراءة ، وبه تأخذ . راجع : مختصر الطحاوي ، باب صلاة العيدين ص ٣٧ ، الميسوط (٤٢/١) ، تحفة الفقهاء (١٢٧/١) ،

١٢٨ ، ١٦٨) ، بدائع الصنائع (٢٧٧/١) .

(٢) راجع : حلية العلماء ، باب صلاة العيدين (٢٥٦/٢) ، المجموع (٢٠/٥ ، ٢١) . راجع : الكافي

لاين لدائمة (٢٣٣/١ ، ٢٣٤) ، المغني (٣٨٢/٢) .

(٤) سورة النحل : الآية ٩٨ .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٦) قوله : [أن يكون] ساقطة من (ع) .

(٥) حرف : [على] ساقطة من (ن) .



إذا أدرك الإمام في الركوع من صلاة العيد كبر ثم ركع وأتى بالتكبيرات في حال الركوع

- ٤٢٢٨ - قال أبو حنيفة ومحمد : إذا أدرك المؤتم الإمام في الركوع من صلاة العيد ، كبر ثم ركع ^(١) وأتى بالتكبيرات في حال الركوع ، وإن نسي الإمام التكبير ثم تذكره في حال القيام كبر ^(٢) .
- ٤٢٢٩ - وقال الشافعي : إذا نسي الإمام التكبير حتى أخذ في القراءة ، لم يعد إليه . في الصحيح من مذهبه ، وله قول آخر أنه يعود ^(٣) .
- ٤٢٣٠ - وإذا أدركه المأموم قائماً وقد كبر ، لم يكبر ، [أما الإمام] ^(٤) : فلقوله ^(٥) : « أربع تكبيرات الجنائز لا يسهو » ^(٦) ، ولم يفصل . ولأن محل التكبير باق عليه فجاز أن يأتي به ، كما لو كبر بعد ما تعوذ ^(٧) .
- ٤٢٣١ - ولأنه ذكر زائد ، فلا يسقط ما دام القيام باقياً ، كالتنوت . ولأنها تكبيرات متوالية تفعل ^(٨) في حال القيام فإذا تركها وأتى [بها] ^(٩) بذكر بعدها لم يسقط ، كتكبيرات الجنائز إذا نسيها وتشاغل بالدعاء والسلام .

(١) في (م) ، (ع) : [ثم يركع] .

(٢) وقال أبو يوسف : لا يكبر ، لأنه فات عن محلها ، وهو القيام ، وبه قال الحسن بن زياد اللؤلؤي . راجع : الجامع الكبير ، باب صلاة العيدين ص ١١ ، تحفة الفقهاء (١٦٩/١) ، بدائع الصنائع (٢٧٨/١) ، فتح القدير (٧٨/٢) ، حاشية ابن عابدين ، وبهامشه الدر المختار (٥٨٥/١) .

(٣) راجع : الأم : التكبير في صلاة العيدين (٢٣٦/١ ، ٢٣٧) ، المهذب باب صلاة العيدين (١٢٠/١) ، حلية السلاء (٢٥٧/٢) ، المجموع مع المهذب (١٥/٥ ، ١٦ ، ١٨) . وراجع : للذئبي في صلاة العيدين (١٥٦/١) ، الكافي (٢٦٤/١) . راجع الكافي لابن قدامة (٢٣٥/١) ، للنخعي (٢٨٢/٢ ، ٢٨٤) .

(٤) في (م) ، (ع) : [أمام الإمام] . (٥) قوله : [^(٦)] ساقط من (د) .

(٦) هذا الحديث أخرجه أبو داود ، من طريق عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه ، في آخر باب التكبير في العيدين (٢٨٩/١) ، وابن أبي شبة في المصنف في كتاب العيد (٧٨/٢) ، وأخرجه الطحاوي في للعاني ، في كتاب الربادات (٢٤٥/٤) ، وحرف : [لا يسهو] هكذا في سائر النسخ ، ولكنه في (ص) بدون نقاط والذي في معاني الآثار ، وكذلك في البيان والتعريف (٨٦/١) : [لا تنسوا] .

(٧) في (ص) : [يعود] . (٨) في (م) : [بفعل] .

(٩) ثابتة في كل النسخ ، ولعلها رائدة .

إذا أدرك الإمام في الركوع من صلاة العيد كبر ثم ركع .. ٩٨٥/٢

- ٤٢٣٢ - أما المأموم : إذا أدركه في حال القيام ، فلأنه ذكر غير تابع لغيره يأتي به الإمام ^(١) والمؤتم ^(٢) ، فإذا أدركه بعد فراغه جاز أن يأتي به المأموم ^(٣) ، كالاستفتاح .
- ٤٢٣٣ - ولأنه إذا أدركه قبل القراءة فهذه حالة ^(٤) لو تذكر الإمام فيها التكبير لزمه أن يأتي به ، فإذا أدركه المؤتم فيها لم يسقط عنه ، كالاتداء .
- ٤٢٣٤ - وأما الكلام في حال الركوع : فهو فرع على أصلنا أن تكبيرة الركوع يعتد ^(٥) بها من تكبيرة العيد ، وهي مدخولة في حال الانحناء وتلك الحال أجريت مجرى حال القيام ، فكذلك ^(٦) الركوع لما أجرى مجرى القيام جاز أن يفعل فيه ^(٧) التكبير .
- ٤٢٣٥ - ولأنه محل يكون مدركه مدركاً ، فجاز ^(٨) أن يأتي فيه ^(٩) بتكبير العيد ، كالقيام .

٤٢٣٦ - ولا يقال : إنه وإن أجرى ^(١٠) مجرى القيام فيما ذكرتم فإنه لا يجري مجراه في الأذكار ، ولهذا لا يقرأ فيه ولا يستفتح ؛ وذلك ^(١١) لأن القراءة لا تلزم ^(١٢) المؤتم عندنا ، فلا يتصور أنه ^(١٣) يفعلها في الركوع ، فأما الإمام فلا يأتي بالتكبير في الركوع عندنا ، وإنما يعود إلى حال القيام فيكبر ، كما لا يقرأ في حال الركوع ، وأما الاستفتاح فإنما لا يفعل في حال الركوع ؛ لأنه محل التسييح ، فلا يجتمع فيه تسييحان . ولأنه لو استفتح لوقع عن تسييح الركوع ولم يقع عن غيره .

٤٢٣٧ - ولا يقال : المعنى في القيام أنه محل للقراءة ، فكان محلاً للتكبير ، والركوع ليس بمحل للقراءة ، فلم يكن ^(١٤) محلاً للتكبير ؛ وذلك لأن التكبير قد يثبت في غير محل القراءة ؛ بدلالة تكبيرات الركوع والسجود . وعلى الصحيح من مذهبهم : إذا قرأ الإمام فذلك ^(١٥) المحل محل للقراءة ، وليس بمحل للتكبير .

- (١) لفظ : [الإمام] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (م) واستدركه للمصنف في الهامش .
- (٢) في (م) ، (ع) : [المؤتم] بدون المصنف . (٣) في (م) ، (ع) : [الإمام] .
- (٤) في (م) ، (ع) : [حال] .
- (٥) في (ن) : [معتد] .
- (٦) في (م) ، (ع) : [فذلك] .
- (٧) في (ن) : [منه] .
- (٨) في (م) ، (ع) : [جار] .
- (٩) في (ن) : [جرى] .
- (١٠) في (م) ، (ع) : [كانت القراءة لا يلزم] ، وفي (م) : [لا يلزم] مكان اللبث .
- (١١) في (م) ، (ع) ، (ن) : [أن] .
- (١٢) لفظ : [يمكن] ساقط من (م) .
- (١٣) في (ن) : [بذلك] .

٤٢٣٨ - احتجاجوا : بقوله ~~الشيخ~~ : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ^(١) ، ولم ينقل أنه كسر راءكفا .

٤٢٣٩ - والحواب : أن النبي ﷺ لم ^(٢) يفعل العيد مأموئاً مسبوقاً ^(٣) ، وإنما فعله إماماً ، وعندنا الإمام لا يكبر إلا في حال القيام .

٤٢٤٠ - قالوا ^(٤) : فلا يؤتى به حال الركوع ، كالقراءة .

٤٢٤١ - قلنا : إن أردتم أنه ^(٥) شرع في حال القيام دون غيرها لم نسلم ؛ لأنه يفعل عندنا في حال الانحطاط . وإن أردتم أنه شرع في حال القيام وغيره انتقض بتكبير غير العيد ؛ لأنه شرع في القيام وغيره ويفعل في حال الركوع . ثم المعنى في القراءة أنها لا تختص ^(٦) بصلاة العيد ، [فلم تقض ^(٧) في غير محلها ، والتكبير يختص بصلاة العيد] ^(٨) ، فجاز أن يقضى في غير محله .

٤٢٤٢ - قالوا : الركوع ركن مضمن ^(٩) بالنسيح ، فلا يكون محلاً للتكبير ، كالسجود .

٤٢٤٣ - قلنا : السجود لم يجر مجرى القيام في باب الإدراك ، وليس كذلك الركوع ^(١٠) ؛ لأنه بخلافه .

٤٢٤٤ - قالوا : تكبيرة الركوع إلى الركوع أقرب من تكبير ^(١١) العيد إليه ، فإذا لم يؤمر بها حال الركوع فتكبير العيد أولى .

٤٢٤٥ - قلنا : تكبيرة الركوع تفعل ^(١٢) على طريق العلامة ، فإذا فعلت في غير محلها خرجت من غير موضعها ، وتكبير ^(١٣) العيد مقصود في نفسه ، فلذلك جاز أن يثبت حكمه مع فوات علة الموضع له .

(١) تقدم تخريج هذا الحديث في مسألة (١٠٤) هامش (٦٦) .

(٢) حرف : [لم] ساقط من (م) ، (ع) .

(٣) في (م) ، (ع) : [مسبوقاً مأموئاً] بالتقديم والتأخير .

(٤) ساقط من غير (ص) .

(٥) لفظ : [أنه] ساقط من (ن) .

(٦) في (م) : [لا يختص] .

(٧) في غير (ص) : [يقض] .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ن) .

(٩) في (م) ، (ع) : [في الركوع] .

(١٠) في (م) ، (ع) : [في الركوع] .

(١١) في (م) ، (ع) : [في الركوع] .

(١٢) في (م) : [يفعل] .

(١٣) في (م) : [وتكبير] .

مسائل تكبيرات التشرية [٢٤٩ - ٢٥٨]

مسألة ٢٤٩

البدا بالتكبير عقب صلاة الفجر من يوم عرفة

٢٤٩ - المشهور عن أصحابنا : أنه يجتدئ بالتكبير عقب صلاة الفجر من يوم عرفة ^(١) .

٢٤٩ - ومن أصحاب الشافعي من قال : عقب الظهر من يوم النحر قولاً واحداً . ومنهم [من] ^(٢) قال : ثلاثة أقوال :
أحدها : الفجر من يوم عرفة .
والثاني : المغرب من ليلة النحر .
والثالث : الظهر من يوم النحر / ^(٣) .

٢٤٨ - لنا : قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٤) ، روى جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم ^(٥) قالوا : أيام العشر . ومنهم من قال : يوم النحر ويومان

(١) في (م) ، (ع) : [عقب صلاة الفجر يوم عرفة] بحذف [من] . قال أبو حنيفة : بدأ بتكبير التشرية عقب صلاة الفجر من يوم عرفة ، ويختم عقب صلاة العصر من أول يوم النحر . راجع : كتاب الأصل (٣٨٤/١) ، (٣٨٥) ، الجامع الصغير ، ص ٢٠ ، ٢١ ، الجامع الكبير ص ١٢ ، ١٣ ، الحجة (٣١٠/١) ، (٣١٤) ، مختصر الطحاوي ص ٢٨ ، الميسوط (٤٢/٢ ، ٤٣) ، تحفة الفقهاء (١٧٤/١) ، (١٧٥) ، بدائع الصنائع (١٩٥/١) ، (١٩٦) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشمه الصاية (٨٠/٢ ، ٨١) ، البناية (١٤٥/٣ - ١٤٩) ، حاشية ابن عابدين وبهاشمه در المختار (٥٨٨/١) .
(٢) ساقط من (ص) .

(٣) نص الإمام الشافعي في الأم وفي مختصر المزني والبرهاني بأن ابتداء وقت تكبير التشرية من صلاة الظهر من يوم النحر إلى أن يمضي صلاة الصبح من آخر أيام التشرية . راجع : الأم ، التكبير في العيدين (٢٤٩/١) ، مختصر المزني (ص ٣١) ، الملهذب ، باب التكبير (١٢١/١) ، الوسيط (٢٩١/٢) ، (٢٩٢) ، حلية العلماء (٢٦٣/٢ ، ٢٦٤) ، المجموع مع الملهذب (٣١/٥ - ٣٩ ، ٤٠) . قال مالك وأصحابه مثل قول الشافعي : يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشرية . راجع : المدونة في التكبير أيام التشرية (١٥٧/١) ، الرسالة الفقهية ص ١٤٥ ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٥/١) (٢٢٦/١) . وراجع : الإنصاف ، باب صلاة العيدين (١٧٧/١) ، الكافي لابن قدامة (١٣٦/١) ، المغني (٣٩٣/٢) ، (٣٩٤) .

(٤) في (ص) ، (ن) : [معلومات] ، وهو خطأ . والآية من سورة البقرة : ٢٠٣ .

(٥) قوله : [ب] ساقط من (ن) ، ولفظ : [أنهم] ساقط من (م) ، (ع) .

بعده ، والاسم إذا تناول شيعين حمل على أولهما ، فظاهر الآية يقتضي أن يكر من أول العشر إلا ما قام عليه الدليل . ولأن مجموع القولين أن يوم النحر من الأيام ، فيقتضي التكبير في أوله .

٤٢٤٩ - ولا يقال : إن المراد ﴿ رَازِقَكُمَا ﴾ لأجل ما رزقكم من بهيمة الأنعام ؛ وذلك لأن المراد به ﴿ رَازِقَكُمَا ﴾ لأجل ما رزقكم من بهيمة [الأنعام] ^(١) ﴿ رَازِقَكُمَا ﴾ الله عزَّ وجلَّ مَا هَذِكُمْ ﴿ ^(٢) . ويدل عليه : ما روى جابر قال : صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح من يوم عرفة كأن وجهه حلقة فضة . فقال ^(٣) : « السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » ثم قال : « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد » ^(٤) .

٤٢٥٠ - وروى مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه فيهن العمل [من] ^(١) هذه الأيام العشر ، فأكثروا فيهن التهليل والتكبير والتحميد » ^(٢) .

٤٢٥١ - وذكر الدارقطني حديث عمرو بن سمرة عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار بن ياسر أنهما سمعا رسول الله ﷺ يكر في دير الصلوات المكتوبات من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ^(٨) .

٤٢٥٢ - وعن أبي جعفر عن علي بن الحسين عن جابر بن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ يكر في صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق حين يسلم من المكتوبات ^(٩) . وهذا فيه ضعف ؛ لأن عمرو بن سمرة متروك الحديث .

(١) الريادة من (م) ، (ع) .

(٢) هكذا في سائر النسخ ، وواضح للخلل في السياق .

(٣) في (م) ، (ع) : [قال] .

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن كتاب العيدين (٥٠/٢) .

(٥) في (ن) : [ما من يوم] .

(٦) في سائر النسخ : [في] ، المثبت من المتن .

(٧) ذكر مجيد الدين ابن تيمية هذا الحديث بهذا اللفظ في المتن ، وعزاه إلى أحمد . وذكر حديث ابن عباس مرفوعاً والنسائي في المتن في باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق ص ٢٦٧

الحديث (١٦٩٥ - ١٦٩٦) .

(٨) هذا الحديث أخرجه : الحاكم في المستدرک في كتاب العيدين (٢٩٩/١) ، الدارقطني في السنن كتاب

العيدين (٤٩/٢) الحديث (٢٥) .

(٩) هذا الحديث أخرجه الدارقطني في السنن كتاب العيدين (٢٩/٢) الحديث (٢٧) .

البدء بالتكبير عقب صلاة العجر من يوم عرفة ٩٨٩/٢

٤٢٥٣ - ولأنه يوم يختص بركن من أركان الحج فكان وقتاً للتكبير ، كيوم الحر . ولا يزم [اليوم] ^(١) الثاني من يوم النحر ؛ لأن الطواف لا يختص به . ولأن الفجر إحدى مكتوبات يوم النحر ، فيسن ^(٢) عقبيها التكبير .

٤٢٥٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتْ شَأْبُكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ ^(٣) وقضاء ^(٤) المساكين يكون ضحى نهار يوم النحر .

٤٢٥٥ - والجواب : أن المراد بهذا الذكر هو ^(٥) التكبير ، وإنما كانوا يتفخرون في الجاهلية بأفعال آبائهم ، فأمر الله تعالى بأن يبدأ بذكره ، فهذا ليس له تعلق بالصلاة .

٤٢٥٦ - احتجوا : بأنه يوم لم يسن فيه الرمي فلم يسن فيه التكبير ، كما قبله .

٤٢٥٧ - والجواب : أنه باطل بيوم الفطر على أصلهم ؛ لأنه ^(١) ليس بوقت للرمي ، وهو وقت للتكبير . ولأن التكبير ليس له تعلق ^(٢) بوقت الرمي ؛ بدلالة ما قبل الظهور من يوم الحر ، وليس بوقت للتكبير عندهم . والمعنى فيما قبل يوم عرفة أنه لا يدخل فيه أول وقت ركن من أركان الحج .

٤٢٥٨ - قالوا : ما كان محلاً للصوم لم يكن التكبير مسنوناً فيه ، كما قبله .

٤٢٥٩ - قلنا : كونه محلاً لعبادة لا يدل على أنه ليس بمحل لذكر ^(١) ، كالיום الذي هو محل للطواف ومحل للذكر . والمعنى في الأصل ما قدمناه .

٤٢٦٠ - قالوا : يوم عرفة مختص بالتلبية والدعاء ، فكان الاشتغال به أولى من الاشتغال بالتكبير .

٤٢٦١ - قلنا : يطل بمن أحرم ^(١) بالعمرة في أيام التشريق .

(١) الزيادة من (ن) .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٠٠ .

(٣) قوله : [الذكر هو] ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدرك المصنف في الهامش .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [ليس بتعلق] .

(٥) في (ن) : [الذكر] .

(٦) في (م) ، (ع) : [من إحرام] مكان : [من أحرم] .



يقطع التكبير بعد العصر من يوم النحر

٤٢٦٧ - قال أبو حنيفة : يقطع التكبير بعد العصر من يوم النحر . وقال أبو يوسف ومحمد : يكبر إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ^(١) .

٤٢٦٨ - وقال الشافعي أقوالاً ^(٢) ، أحدها : الفجر من آخر أيام التشريق ، والآخر : الظهر ، والآخر : العصر ^(٣) .

٤٢٦٩ - لنا : أن التكبير لا يجوز إثباته ^(٤) إلا من طريق التوقيف والاتفاق ^(٥) ، ولم يوجد ذلك فيما بعد يوم النحر . ولأنه وقت لا يختص بركن من أركان الحج ، كسائر الأيام . ولأنه وقت لا يسن فيه التلبية للحج ، فلا يسن ^(٦) فيه التكبير ، أصله : ما بعد أيام التشريق . ولأنه ذكر من عقب الصلاة ، فجاز أن يقطع يوم النحر ، كالتلبية .

٤٢٧٠ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مُمَدَّدَاتٍ ﴾ ^(٧) وهي : يوم النحر ويومان بعده ، وأيام ^(٨) التشريق ، فالظاهر يقتضي وجوب التكبير فيها .

٤٢٧١ - والجواب : أن المراد بهذا الذكر عقب الرمي ؛ بدلالة أنه قال : ﴿ فَمَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٩) ، والتعجيل ليس له تعلق بالتكبير وإنما يتعلق بالرمي .

٤٢٧٢ - قالوا : كل يوم سن فيه الرمي من فيه التكبير ، كيوم النحر .

٤٢٧٣ - قلنا : [قد] ^(١٠) قدعنا أنه ليس للرمي تعلق بالتكبير . ولأن يوم النحر لما دخل فيه أول وقت ركن من أركان الحج جاز أن يكون وقتاً للتكبير .

(١) راجع المصادر السابقة في مسألة (٢٤٩) . (٢) في سائر النسخ : [أقوال] .

(٣) راجع المصادر السابقة للمذاهب الثلاثة في مسألة (٢٤) .

(٤) في (م) ، (ع) : [إثباته] . (٥) قوله : [والاتفاق] ساقط من (ح) .

(٦) في (م) ، (ع) : [ولا يسن] . (٧) سورة البقرة : الآية ٢٠٣ .

(٨) هكذا في كل النسخ ، وربما الأولي : [وهي أيام ...] .

(٩) نفس الآية السابقة . (١٠) ساقط من (م) ، (ع) .



صفة التكبير

٤٢٦٩ - قال أصحابنا : صفة التكبير أن يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد ^(١) .

٤٢٧٠ - وقال الشافعي : يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، ثلاث مرات ^(٢) نسفاً ، ويزيد بعد ما شاء . وله في التهليل قولان ^(٣) .

٤٢٧١ - لنا : حديث جابر الذي قدمناه ، وحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « فأكبروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد » ^(٤) . وعن عمرو بن سعد قال : كان علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يكبران : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد ^(٥) . ولأن فعل المسلمين في سائر الأعصار مثل قولنا .

(١) وهي كما ذكرها المصنف ، يجب مرة واحدة . وفي در المختار : ويجب تكبير التثنية في الأصح للأمر به مرة واحدة ، وإن زاد عليها يكون فضلاً . راجع : كتاب الأصل (٣٨٥/١) ، الجامع الصغير ص ٢٠ ، الحجة ، باب التكبير في أيام التشريق (٣٠٨/١ - ٣١٠) ، المسوط (٤٣/١ ، ٤٤) ، تحفة الفقهاء (١٧٣/١) ، بدائع الصالحات (١٩٥/١) ، (٨٢/٢) ، النهاية (١٤٩/٣ ، ١٥٠) ، در المختار مع رد المختار (٥٨٧/١) .

(٢) في (ن) : [يقول الله أكبر ثلاث مرات] مكان المثبت .
(٣) قال الإمام الشافعي في مختصر البوطي : والتكبير حلف الصلوات : الله أكبر الله أكبر ثلاثاً ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد ثلاثاً ، فإن زاد فحسن . راجع : الأم ، كيف التكبير (٢٤١/١) ، مختصر البوطي ورقة (٩) ، مختصر الزني ، باب التكبير في العيدين ص ٣٢ ، المهذب (١٢١/١) ، الوسيط (٧٩٢/٢) ، المجموع مع المهذب (٣٩ ، ٣١/٥) . قال ابن القاسم في المدونة : سألتنا مالكا عن التكبير ، فلم يجد لنا فيه خطأ ، وبلغني عنه أنه كان يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ثلاثاً . راجع : المدونة (١٥٦/١) ، الرسالة الفقهية ص ١٤٥ ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٥/١) ، بداية المجتهد ، (٢٢٦/١) . وقال أحمد وأصحابه مثل قول الحنفية : يشفع التكبير في أوله ثم يهليل ، ثم يشفع التكبير ثانياً ثم يحمده . وسنفة : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد . راجع : الإنصاف (١٧٠/١) ، الكافي لابن قدامة (١٧٣/١) ، الغني (٣٩٤/٢ ، ٣٩٥) .

(٤) تقدم تخريج حديث جابر في مسألة (٢٤٩) وحديث ابن عمر في نفس المسألة .
(٥) أخرجه ابن أبي شيبة من حديث شريك بلفظ : قلت لأبي إسحاق : كيف كان يكبر علي وعبد الله ، قال : كنا يقولون : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد ، في المصنف ، في كتاب صلاة العيدين ، كيف يكبر يوم عرفة (٧٤/٢) .

ولأنها تكبيرات متواليات ^(١) ، فكانت شفعاً ، كالأذان والجماعة . ولأنه تكبير خارج الصلاة ، فكان التهليل مسنوناً معه ، كالأذان .

٤٢٧٢ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ رُكُوعًا وَسُجُودًا خَائِفِينَ ۚ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُتُوبُ يُعَلِّمُونَ ﴾ ^(٢) ، فأمر بالتكبير ، وهذا يقتضي أن لا يكون معه غيره .

٤٢٧٣ - والجواب : أن التكبير هو التعظيم ، وهذه الأذكار كلها تعظيم لله تعالى .

٤٢٧٤ - قالوا : [و] روي أن ^(٣) النبي ﷺ صعد الصفا وقال : « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده » ^(٤) .

٤٢٧٥ - والجواب : أن هذا ذكر يختص بالصفا والمروة ، يفعل عند السعي في أيام التشريق وغيرها .

٤٢٧٦ - قالوا : تكبير من شعار العيد فوجب أن يؤتى به خالصاً لا يشوبه غيره ، قياساً على التكبير في أثناء الصلاة .

٤٢٧٧ - قلنا : لا نسلم أنه من شعار ^(٥) العيد ؛ لأنه يفعل يوم عرفة عندنا ، وعندهم بعد صلاة الظهر من يوم النحر . ولأن أذكار الصلاة لا تجمع ^(٦) مع التكبير غيره ، وخارج الصلاة يضم إليها غيره ؛ بدلالة الأذان .

٤٢٧٨ - قالوا : ذكر جعل شرطاً للعبادة ومن فيه الإظهار والإعلان ، فوجب أن يؤتى به خالصاً ، كالتلبية ^(٧) .

٤٢٧٩ - قلنا : يبطل بالأذان . ولأن عندنا الذكر الذي جعل شعاراً ^(٨) جملة ^(٩) هذه الأذكار ، وهي ^(١٠) عندنا خالصة غير مشوبة . ولأن التلبية وإن كانت شعاراً فإن التحميد مسنوناً فيها ، فلذلك سن في مسألتنا .

- (١) في (ن) : [متروكة] .
- (٢) سورة البقرة : الآية ١٨٥ .
- (٣) لفظ : [تعالى] ساقط من (ن) ، والزائدة من (م) ، (ن) ، (ع) ، وفي (ع) : [عن النبي] مكان : [أن النبي] .
- (٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ (١/٥١٠ ، ٥١١) ، وأبو داود في كتاب المناسك باب صفة حجة النبي ﷺ (١/٤٧٨ ، ٤٧٩) .
- (٥) في (ص) ، (م) ، (ع) : [من شعار] .
- (٦) في (م) ، (ع) : [لا يجمع] .
- (٧) في (ن) : [بالتلبية] .
- (٨) في (ع) : [شعار] .
- (٩) في (م) : [جملة] .
- (١٠) في (ن) : [وبقي] .



من شرط تكبير التشريق المصير والإقامة

٤٢٨٠ - قال أبو حنيفة : من شرط تكبير التشريق المصير والإقامة .

٤٢٨١ - وقال أبو يوسف ومحمد : يكبر المسافر ^(١) .

٤٢٨٢ - وهو قول الشافعي ^(٢) .

٤٢٨٣ - لنا : قول ~~الشافعي~~ : « لا جمعة ولا تشريق ولا أضحية ولا فطر إلا في مصر جامع » ^(٣) . والمراد بالتشريق تكبيره ؛ لأنه مأخوذ من الظهور ^(٤) . ولا يجوز أن يقال : إن الأصمعي قال : التشريق الصلاة ؛ لأنها تفعل ^(٥) عند إشراف الشمس ؛ لأن الصلاة قد فهمت من قوله ^(٦) : « لا فطر ولا أضحية » ، فلم يحمل اللفظ على التكرار . ولا يجوز أن يحمل على تشريق اللحم ؛ لأن الأضحية لا تختص ^(٧) بالمصر . ولأنه ذكر زائد يلي الصلاة ويختص بها فاختص ببعض الأماكن ، كالحطبة . ولا يلزم الثوب ؛ لأنه لا يلي الصلاة . ولا التلبية ؛ لأنها لا تختص ^(٨) بالصلاة . ولأن الأذكار تارة تقدم ^(٩) الصلاة وتارة تأخر ، فإذا كان ما يتقدم ^(١٠) يجوز أن يختص ببعض الأماكن

(١) قوله : [ومحمد] ساقط من (م) ، (ع) . قال محمد في الجامع الكبير : والتكبير في قول أبي حنيفة على أهل الأمصار في الصلوات بالجماعات ، وليس على أهل السواد ولا المسافرين والنساء ومن صلى وحده تكبير ، فإن صلى مسافراً أو امرأة مع الرجال في جماعة في مصر كبروا . راجع : كتاب الأصل (٣٨٦/١) ، الجامع الصغير ص ٢٠ ، ٢١ ، الجامع الكبير ص ١٣ ، مختصر الطحاوي ص ٣٨ ، للوسط (٤٤/٢) ، تحفة الفقهاء (١٧٥/١) ، بدائع الصنائع (١٩٧/١ ، ١٩٨) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٨٢/٢ ، ٨٣) ، البناء (١٥١/٣ - ١٥٤) ، حاشية ابن عابدين وبهامشه در المختار مطلب في تكبير التشريق (٥٨٨/١) .

(٢) راجع : الأم ، التكبير في الميدان (٢٤١/١) ، المجموع (٤٠/٥) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما مثل قول أبي يوسف ومحمد والشافعي : يكبر تكبير التشريق أهل البادية والمسافرون دير الصلوات . راجع : المدونة (١٥٧/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٥/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٣٩/١) ، المعنى (٣٩٦/٢) .

(٣) تقدم تخريجه في مسألة (٢٢٤) . (٤) في (ن) . [الطهور] بالطاء المهملة .

(٥) في (م) : [بفعل] . (٦) في (م) ، (ن) ، (ع) . [بقوله] .

(٧) في (م) : [لا يختص] . (٨) في (م) : [لا يختص] .

(٩) في (م) : [يتقدم] .

(١٠) في (م) : [يتأخر] ، وفي (م) ، (ع) : [فإن كان ما يتقدم] .

فالتأخر^(١) مثله |

٤٢٨٤ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ ، ولم
يفصل .

٤٢٨٥ - والجواب : ما قدمناه : أن^(٢) المراد به التكبير عقيب الرمي .

• • •

(١) في (٥) : [والتأخر] .

(٢) حرف : [أن] ساقط من (٢) ، (٤) .



النساء لا يكرن إذا انفردن بالصلاة

- ٤٢٨٦ - قال أبو حنيفة : لا يكرن ^(١) النساء إذا انفردن بالصلاة ^(٢) .
- ٤٢٨٧ - وقال الشافعي : يكرن ^(٣) .
- ٤٢٨٨ - لنا : أن ما اختص بالمصر لم ينفرد به النساء ، كالجمعة . ولأنه من سنة التكبير رفع الصوت ، والنساء منهيات عن ذلك .
- ٤٢٨٩ - احتجوا : بما روي أن النبي ﷺ خرج من المصلى ومعه العباس والفضل بن العباس وعبد الله بن العباس وعلي وجعفر والحسن والحسين ، وزيد / وأسامة وكانوا يصرخون ^(٤) مع رسول الله ﷺ : « الله أكبر ، الله أكبر » .
- ٤٢٩٠ - والجواب : أن هذا تكبير في طريق المصلى ، والخلاف في التكبير عقب الصلاة . ولأن الصبيان لا تنهاهم ^(٥) عن التكبير وإنما لا نلزمهم ^(٦) به ^(٧) .
- ٤٢٩١ - قالوا : تكبير من شعار العيد ، فيجب ^(٨) أن يكون مستوثاً لكل أحد ، كتكبير العيد .
- ٤٢٩٢ - قلنا : يطل على أصلهم بالتكبير ^(٩) في أول ^(١٠) خطبة العيد . ولأنه لا فرق بينهما عندنا ؛ لأن النساء لا يكرن للعيد إلا على طريق التبع للإمام .
- ٤٢٩٣ - قالوا : التكبير من شعار العيد كما أن التلبية من شعار الإحرام ، فإذا لم
- (١) في مائز النسخ : [لا يكرن] ، وهي لغة جازية .
- (٢) راجع المصادر السابقة في مسألة (٢٥٢) .
- (٣) راجع : مختصر البهوتي ، ورقة (٩) ، الأم (٢٤١/١) ، المجموع (٣٩/٥ ، ٤٠) . قال مالك وأصحابه ، وأحمد في إحدى روايته : يكرن تكبيرات الشريق ، كالأرجال . وقال أحمد في رواية أخرى : إنهم لا يكرن . راجع : للذوينة (١٥٧/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٥/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٢٦/١) ، للفتي ، (٣٩٦/٢) .
- (٤) في (ع) : [يصرخون] ، وفي (د) : [يصرخون] .
- (٥) في غير (ص) : [لا تنهاهم] .
- (٦) في (ص) : [يلزمهم] .
- (٧) لفظ : [به] ساقط من (ن) ، (ع) . (٨) في (ع) : [فوجب] .
- (٩) في (ص) : [بالتكبير] .
- (١٠) في (م) ، (ن) ، (ع) : [في كذا] .

تختص ^(١) التلبية بالرجال ، كذلك الحريم ^(٢) .
 ٢٩٤ - قلنا : التلبية ذكر يفعل في ^(٣) أثناء العبادة ، كتكبيرات الصلاة ، والتكبير
 ذكر ^(٤) زائد على الصلاة وتختص ^(٥) بها الخطبة .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [يختص] .
 (٢) في سائر النسخ : [الحريم] ، والأوفق ما أثبتناه .
 (٣) لفظ : [يفعل] ساقط من (ع) ، وفي (ن) : [من] مكان : [في] .
 (٤) في (م) ، (ع) ، وفي سلب (ص) : [قدر] ، مكان : [ذكر] المثلث من (ن) ، وهامش (ص) :
 من نسخة أخرى .
 (٥) في غير (ص) : [يختص] .
 (٦) في (ع) : [٤] .



لا يكبر عقيب النافلة

- ٤٢٩٥ - لا يكبر ^(١) عقيب النافلة عندنا ^(٢) .
- ٤٢٩٦ - وقال الشافعي في أحد قوليهِ : يكبر ^(٣) .
- ٤٢٩٧ - لنا : ما روي عن ابن مسعود وابن عمر مثل قولنا ، ولا مخالف لهما .
ولأنه ذكر زائد فلا يثبت في النوافل ، كالحطية . ولأنها صلاة نافلة فلا يكبر عقيبها ،
أصله : نوافل يوم عرفة .
- ٤٢٩٨ - ولا يقال : إنها صلاة راتبة كالفرائض ؛ لأن الفرائض سن ^(٤) فعلها في
لجماعة في جميع الأوقات والنافلة بخلاف ذلك .

- (١) في (ص) : [ولا يكبر] بالعطف ، وفي (م) ، (ع) : [ولا تكبر] .
- (٢) راجع المصادر السابقة في مسألة (٢٥٢) .
- (٣) قال الإمام الشافعي في الأم : يكبر خلف النوافل وحلف الفرائض وعلى كل حال . قال النووي في المجموع : وللأصحاب في المسألة أربع طرق . راجع : الأم في آخر التكبير في الميدين (٢٤١/١) ، مختصر المزني ص ٣٢ ، المذهب (١٢٢/١) ، المجموع مع المذهب (٣١/٥ ، ٣٦ ، ٣٩) . وقال مالك وأحمد وأصحابهما مثل قول الحنفية : لا يكبر خلف النوافل . راجع : المدونة (١٥٧/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٥/١) ، الإقصاص (١٧٢/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٣٦/١) ، الفهي (٢٩٦/٢) .
- (٤) في (ن) : [يذ] .



إذا غم الهلال فلم يعلم بيوم العيد حتى زالت الشمس صلى العيد من الغد

٤٢٩٩ - قال أصحابنا : إذا غم الهلال فلم يعلم بيوم العيد حتى زالت الشمس صلى العيد من الغد ^(١) .

٤٣٠٠ - وقال الشافعي في أحد قوله : إنها لا تقضى ^(٢) .

٤٣٠١ - لنا : ما روي عن [أبي عمير بن أنس] ^(٣) عن عمومته من الأنصار أنهم قالوا : غم علينا هلال شوال ، فجاء ركب بعد الزوال فشهدوا بأنهم شهدوا الهلال البارحة ، فأمر النبي ﷺ بأن يفتروا ويغذوا إلى المصلى ^(٤) . ولأنها صلاة أصل ، فجاز أن يقضيها ، كالوتر . ولا يلزم الجمعة ؛ لأنها قائمة مقام غيرها . ولا ^(٥) النوافل ؛ لأنها تقضى ^(٦) إذا

(١) راجع : الهداية مع فتح القفر ، وبهاشم العناية (٧٩/٢) ، البناء (١٤٠/٣) .

(٢) في (م) : [لا يقضى] . قال أبو إسحاق الشيرازي في المذهب : إذا شهد شاهدان يوم الثلاثاء بعد الزوال برؤية الهلال ، فيه فولان ، أحدهما : لا يقضى . والثاني : يقضى ، وهو الصحيح . راجع : الأم ، كتاب صلاة العيدين (١٢٩/١) ، مختصر المزني ص ٣٢ ، المذهب (١٢١/١) ، حلية العلماء (٢٦٠/٢) ، المجموع مع المذهب (٢٦٥/٥ - ٢٩) . وقال مالك وأصحابه مثل أحد قولنا الشافعي : لا تقضى صلاة العيد ، بعد الزوال ، لا في يومها ولا في اليوم التالي . قال الباقي في المنتقى : وأخر وقتها إذا زالت الشمس من يوم العيد لا وقت لها غير ذلك . راجع : المنتقى ، غدو الإمام يوم العيد وانتظار الخطبة (٣٢١/١) ، الكافي لاس عبد الله (٢٦٤/١) ، بداية الاجتهاد (٢٣٣/١) . قال أحمد وأصحابه مثل قول الحنفية وقرول الشافعي في الأصح : يقضى في اليوم التالي . راجع : الكافي لابن قدامة ، باب صلاة العيدين (٢٢١/١) ، للمنفى ، باب صلاة العيدين (٣٩١/٢ ، ٣٩٢) .

(٣) في (ص) ، (م) ، (ع) : [أنس بن عمر] ، وفي (ن) : [أنس بن عمر] ، والمثبت من كتب السنة . (٤) في (ن) : [وغذوا] . هذا الحديث أخرجه أبو داود بالفاظ أخرى ، في باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد (٢٩٠/١) ، والشافعي ، في كتاب صلاة العيدين باب الخروج إلى العيدين من الغد (١٨٠/٣) ، وابن ماجه كتاب الصيام ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال (٥٢٩/١) الحديث (١٦٥٣) ، والدرقطني في كتاب الصيام باب الشهادة على رؤية الهلال (١٧٠/٢) الحديث (١٣ ، ١٤) ، والبيهقي كتاب الصيام باب الشهادة كتبت على رؤية هلال الفطر بعد الزوال (٢٤٩/٤ ، ٢٥٠) .

(٥) في (م) : [ولأن] .

(٦) في (م) : [أنها يقضى] ، وفي (ع) : [أنها تقضى] .

دا عم الهلال فلم يعلم يوم العيد حتى زالت الشمس ٩٩٩/٢

أفسدها ولا يمكن القول بموجبها إذا شهدوا بالليل ؛ لأن ما يفعل من الغد عندهم أداء وليس بقضاء . ولأنه يوم يجوز الأضحية فيه ، فجاز فيه صلاة العيد ، كيوم النحر .

٤٣٠٧ - ولا يقال : إنه أحد شعاري^(١) العيد ، فلا يقضى ، كتكبير التشريق ؛ لأنه يقضى عندنا إذا فاتت صلاة من الأيام فتذكرها فيها^(٢) . ولأن تكبير^(٣) التشريق ذكر يتعلق بالصلاة [في وقت مخصوص ، فلا يقضى بعد فوات وقتها]^(٤) ، كالخطبة .

٤٣٠٨ - ولا يقال : إن القضاء بعد الزوال أقرب إلى وقت الفوات ، فإذا لم يقض فيه فمن الغد أولى ؛ لأن موضوع العيد أن يفعل في وقت ليس بوقت لصلاة^(٥) مفروضة ، فيجب أن يقضى على الوجه الموضوع لها في الأصل ؛ لأنها لا تصلى بالليل عندهم إذا شهد الشهود بالليل ، وإن جاز أن يصلى من الغد ، والليل إلى وقت الفوات أقرب .

• • •

(٢) في (ع) : [فيه] .

(١) في (م) ، (ع) : [شعاري] .

(٣) في (ص) ، (م) : [تكبيرة] .

(٤) في (م) ، (ن) ، (ع) : [في وقت الفوات فإذا لم يقض فيه فات وقتها] مكان اللين .

(٥) في (م) ، (ع) : [كصلاة] .

فصل



٢٥٦

مسألة

صلاة العيد لا تقضى بعد الزوال

٤٣٠٤ - وقد قال أصحابنا : إنها لا تقضى بعد الزوال ^(١) .

٤٣٠٥ - وقال الشافعي : إذا أمكن اجتماع الناس جاز ^(٢) .

٤٣٠٦ - لنا : أنه وقت لصلاة ^(٣) الظهر ، فلم يجز العيد فيه ، كسائر الأيام . ولأن موضوعها أن تفعل في وقت تنفرد ^(٤) به لا يشاركها صلاة مفروضة فيه ، فلم يجز أن تفعل في غير وقتها . ولأنها عبادة لها تحريم وتحليل ، فجاز أن يختص قضاؤها بمثل وقت أدائها ، قياساً على الإحرام .

(١) في (٢) : [لا يقضى] .

(٢) راجع منه المسألة والمساكين التاليين في المصادر السابقة في مسألة (٢٥٥) .

(٣) في (٢) ، (٤) : [كصلاة] .

(٤) في (٢) ، (٤) : [يفعل في وقت مفرد] .

فصل



٢٥٧

مسألة

إذا شهد الشهود بالليل صلى العيد من الغد

٤٣٠٧ - وقد قال أصحابنا : إذا شهد الشهود بالليل صلى العيد من الغد ، وكانت قضاء .

٤٣٠٨ - وقال الشافعي : يكون أداء .

٤٣٠٩ - لنا : أن كل وقت لا يكون وقتاً ^(١) لأداء صلاة العيد مع العلم بمضي يوم العيد لا يكون وقتاً لأدائها مع الجهل ، كسائر الأيام . ولأن الوقت الموضع لها ^(٢) قد فات ، فإذا فعل بعده كانت قضاء ، كسائر الصلوات .

• • •

(١) قوله : [وقتاً] ساقط من (ع) .

(٢) في (م) ، (م) ، (ع) : [عصر] مكان : [بمضي] .

(٣) في (م) ، (ع) : [لهذا] مكان : [لها] .

فصل



مسألة ٢٥٨

إذا أخر صلاة عيد الفطر من غير عذر
لم تقض من الغد

- ٤٣١٠ - وقد قال أصحابنا : إذا أخر صلاة الفطر من غير عذر لم تقض من الغد^(١) .
- ٤٣١١ - وقال الشافعي : إذا شهد الشهود قبل الزوال يوم الفطر فلم يجتمع الناس فعندهم^(٢) من الغد .
- ٤٣١٢ - والدليل على ما قلناه : أنه أخر صلاة الفطر عن وقتها بغير عذر فأشبهه إذا شهد في ليلة الفطر ، فلم يصلها من الغد .

• • •

(١) في (م) ، (ع) : [لم يقض] - راجع هذه المسألة والمسألة السابقة في بدائع الصالح ، فصل في بيان وقت أدائها (٢٧٦/١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [فعندهم] .



صلاة الكسوف في كل ركعة ركوع واحد

٤٣١٣ - قال أصحابنا : صلاة الكسوف في كل ركعة ركوع واحد ^(١).

٤٣١٤ - وقال الشافعي : في كل ركعة ركعتان ^(٢).

٤٣١٥ - لنا : ما روى حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب [عن أبيه] ^(٣) ، عن عبد الله بن عمرو ^(٤) ، قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ [فقام بالناس فلم يكذب] ثم ركع ، فلم يكذب يرفع ثم رفع ، وفعل في الثانية مثل ذلك ^(٥) . وروى أبو قلابة ، عن قبيصة الهلالي ^(٦) أن الشمس كسفت على عهد رسول الله

(١) راجع المسألة في : كتاب الأصل باب صلاة الكسوف (٤٤٣/١) ، كتاب الآثار ص ٤٥ ، الحجة ، باب صلاة الكسوف (٣١٨/١ ، ٣٢٢) ، مختصر الطحاوي ص ٣٩ ، المبسوط (٧٤/٢ ، ٧٥) ، بدائع الصنائع (٢٨١ ، ٢٨٠/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه الحاية ، باب صلاة الكسوف (٨٤/٢ - ٨٩) ، الباية مع الهداية (١٥٩/٣ - ١٦٦) ، حاشية ابن عابدين وبهامشه در المختار (٥٩٠/١) .

(٢) أي في كل ركعة ركعتان . قال النووي في المجموع في فرع مذاهب العلماء في عدد ركوع الكسوف : إن مدحها أنها ركعتان ، في كل ركعة قيامان وركوعان وسجدتان ، وبه قال مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود وغيرهم . راجع : الأم ، كتاب صلاة الكسوف (٢٤٣ ، ٢٤٢/١) ، مختصر المزني ص ٣٢ ، للمذهب (١٢٢/١) ، حلية العلماء (٢٦٧/٢ ، ٢٦٨) ، المجموع مع المذهب (٤٥/٥ - ٥٢ ، ٦٢) ، وبهامشه خضع العزيز (٦٩/٥) . وقال مالك وأحمد في الأصح في عدد ركوعها مثل قول الشافعي : أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان . راجع : المبدوة (١٥٢/١) المتقى (٣٢٦/١) ، الرسالة الفقهية ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، الكافي لآس عبد الر (٢٦٦/١) ، بداية المجتهد (٢١٥/١) ، شرح الزرقاني (٧٨/٢) ، للمسائل الفقهية في عدد الركوع في صلاة الكسوف (١٩٣ ، ١٩٢/١) مسألة (١٣٣) الإصحاح (١٧٨/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٢٧/١ ، ٢٣٨) ، المتقى (٤٢٢/٢) .

(٣) في سائر السج : [عمر] ، والمثبت من كتب السنة .

(٤) في (ن) : [فلم يكذب] .

(٦) هذا الحديث أخرجه أبو داود مطولاً باختلاف يسير ، في السنن ، في صلاة الكسوف ، باب من قال : يركع ركعتين (٢٩٩/١ ، ٣٠٠) ، والحاكم في المستدرک ، في كتاب الكسوف (٣٢٩/١) ، والطحاوي بهذا المعنى في المعاني باب صلاة الكسوف كيف هي (٣٢٩/١) ، وأحمد في المسند (١٩٨/٢) . قال الحاكم والذهبي : صحيح غريب (١) في سائر السج : [وروى أبو قتادة عن أبي قبيصة الهلالي] ، وما أثبتاه من كتب الحديث .

ﷺ] ^(١) فرح فرحاً يحر ثوبه وأنا معه يومئذ بالمدينة ، فصلى ركعتين أطالهما ، ثم انصرف وتجلت ^(٢) الشمس ، فقال : « إنما هذه الآيات يخوف الله بها ، فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث ^(٣) صلاة صليتموها من المكتوبة » ^(٤) . وهذا يقتضي أن تكون صلاة الكسوف على صفة القرض . وروى سمرة بن جندب أن النبي ﷺ صلى ، فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط ، لا نسمع ^(٥) له صوتاً ، ثم ركب بنا كأطول ما ركع وما سجد بنا في صلاة قط ، لا نسمع ^(٦) له صوتاً ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ^(٧) .

٤٣٩٦ - وروى ابن مسعود قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ^(٨) ، فقال : « إذا رأيتم هذه الأفراع فاحمدوا الله وسبحوه وكبروا وصلوا حتى ينجلي ^(٩) كسوفها » ، ثم نزل فصلى ركعتين . وهذا يفيد ركوعاً في كل ركعة . وروى العمان ابن بشر قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فقام وصلى ركعتين وسلم ، ويصلي ركعتين ويسلم ^(١٠) حتى انجلت ^(١١) . وعن أبي بكر أن النبي ﷺ صلى ركعتين نحواً من صلاته ^(١٢) .

- (١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .
- (٢) في (م) ، (ع) : [وانجلت] - .
- (٣) في (م) ، (ع) : [كأحد] .
- (٤) أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ (٣٣١/١) ، وأبو داود في باب من قال : أربع ركعات (٢٩٨/١) ، والحاكم (٣٣٣/١) .
- (٥) في (م) ، (ع) : [لا يسمع] .
- (٦) في (م) ، (ع) : [لا يسمع] .
- (٧) هذا جزء من حديث سمرة بن جندب ، عن النبي ﷺ ، أخرجه أبو داود في السنن ، في باب من قال أربع (٢٩٧/١ ، ٢٩٨) ، والنسائي في صلاة الكسوف ، في ترك الجهر فيها القراءة (١٤٨/٣ ، ١٤٩) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة (٤٠٢/١) الحديث (١٢٦٤) ، والحاكم في المستدرک ، في كتاب الكسوف (٣٢٩/١ - ٣٣١) ، وأحمد في المسند (١٦/٥) ، والطحاوي في باب القراءة في صلاة الكسوف كيف هي (٣٣٣/١) .
- (٨) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .
- (٩) في (م) : [تنجلي] .
- (١٠) قوله : [ويصلي ركعتين وسلم] ساقط من (ع) ، وفي (م) ، (ن) : [وصلى ركعتين وسلم] مكان المثلث .
- (١١) حديث العمان بن بشر أخرجه أبو داود في باب من قال : أربع ركعتين (٢٩٩/١) ، وأحمد في المسند (٢١٧/٤) ، (٣٣٠/١) .
- (١٢) في سنن السخ : [أبي بكر] . أخرجه البخاري في الصحيح ، في كسوف الشمس ، باب الصلاة في كسوف القمر (١٨٨/١) ، والنسائي من حديث أبي بكر ؓ في السنن (١٤٦/٣) والحاكم ، في المستدرک ، في كتاب الكسوف (٣٣٥/١) ، والطحاوي في المعاني ، في باب صلاة الكسوف كيف هي (٣٣٠/١)

٤٣١٧ - وروى عنه عليه السلام : « صلوا كما تصلون » ^(١) . وعن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وآله قال : « إذا رأيتم ذلك ^(٢) فقوموا إلى الصلاة » ^(٣) . وهذا يقتضي المهور . ولأنها صلاة نافلة فلا يجمع ^(٤) فيها ركوعان في ركعة ^(٥) ، كسائر النوافل . ولأننا إن اعتبرناها [بالنوافل لم تجز الزيادة في ركوعها ، وإن اعتبرناها] ^(٦) بالنوافل فكذلك . ولأن الزيادة في الصلاة إنما ثبتت ^(٧) في الأذكار ، فأما [في] ^(٨) الأعمال فلا ؛ كسائر الصلوات ^(٩) . ولأنه ركن من أركان الصلاة فلا يزداد ^(١٠) لأجل الكسوف ، كالسجود . ولأن ما أوجب نقصان في سائر الصلوات لم يكن مسوقاً في صلاة الكسوف ، كالاتفات وزيادة السجود .

٤٣١٨ - احتجوا : بحديث ابن عباس قال : خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقام قياتاً طويلاً نحووا ^(١١) من سورة البقرة ، ثم ركع ركعتاً طويلاً ، وهو دون الركوع الأول ^(١٢) ، وروى عروة عن عائشة رضي الله عنها ^(١٣) عن النبي صلى الله عليه وآله مثله ^(١٤) .

(١) أخرجه النسائي من حديث أبي بكر ، عن النبي صلى الله عليه وآله بلفظ : فصلى ركعتين كما يصلون ، في الأمر بالدعاء في الكسوف (١٥٢/٣ ، ١٥٣) .

(٢) حدث أبي مسعود الأنصاري أخرجه البخاري ، في باب لا تنكس الشمس لموت أحد أو لحياته (١٨٨/١) ، ومسلم بمناه في الصحيح باب ذكر النداء بصلاة الكسوف : الصلاة جامعة (٣٦٣/١) ، والنسائي بمر لفظ البخاري باب الأمر بالصلاة عند كسوف القمر (١٢٦/٣) ، وابن ماجه ، في باب ما جاء في صلاة الكسوف (٤٠٠/١) الحديث (١٢٦١) ، والطحاوي في المعاني (٣٣٢/١) .

(٣) في (م) ، (ع) : [ولا يجمع] .

(٤) في (م) ، (ع) : [في كل ركعة] بزيادة : [كل] .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش .

(٦) في (م) : [ثبت] .

(٧) في (م) : [أما] بزيادة من (ع) .

(٨) في (م) ، (ع) : [الصلاة] .

(٩) في (ع) : [نحو] .

(١٠) هذا جزء من حديث عبد الله بن عباس أخرجه البخاري مطولاً بالفاظ متقاربة ، في الصحيح ، في باب صلاة الكسوف جماعة (١٨٦/١) ، ومسلم في الصحيح باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله في صلاة الكسوف من أمر اللجنة والنار (٣٦٢/١ ، ٣٦٣) ، وأبو داود مختصراً باب القراءة في صلاة الكسوف (٢٩٩/١) والنسائي ، في قدر القراءة في صلاة الكسوف (١٤٦/٣ ، ١٤٧) ، والبيهقي في الكبرى مطولاً باب كيف يصلي في الكسوف (٣٢١/٣) .

(١١) لفظ : [مثله] ساقط من (ع) . حديث عروة عن أمه عن عائشة أخرجه البخاري مطولاً في الصحيح ، في باب الصدقة في الكسوف (١٨٤/١ ، ١٨٥) ، ومسلم في الصحيح باب صلاة الكسوف (٣٥٨ ، ٣٥٧/١) .

(١٢) قوله : [علة] ساقط من (ن) .

٤٣١٩ - وروى ابن عمر أن النبي ﷺ صلى بالناس ركعتين ، [في كل ركعة ركوعين] ^(١) .

٤٣٢٠ - وروى أبو الزبير عن جابر ، وأبو قلابة عن عائشة وابن عباس ما يعارض هذا ^(٢) .

٤٣٢١ - وروى عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقوم فيركع ثلاث ركعات ، ثم يسجد سجدتين ، ثم يقوم ويركع ثلاث ركعات ، ثم يسجد سجدتين ، يعني في صلاة الخسوف ^(٣) .

٤٣٢٢ - وروى طاووس عن ابن عباس قال : صلى رسول الله ﷺ ^(٤) صلاة الخسوف قيام فافتتح ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم رفع رأسه فقرأ ، ثم ركع ، ثم رفع رأسه فقرأ ، [ثم رفع رأسه فقرأ ، ثم ركع] ^(٥) . وأما جابر : فذكر أبو داود حديث عطاء عن جابر أن النبي ﷺ ركع في كل ركعة خمس ركوعات ^(٦) . فإذا تعارضت هذه الأخبار ، وقد رويت أخبارنا من غير معارضة ، فكان الرجوع إليها أولى .

(١) في (ص) ، (م) ، (ع) : [في كل ركوع] وفي (ص) من نسخة أخرى : [ركعتين] مكان : [ركوع] . حديث ابن عمر أخرجه أبو داود في باب من قال أربع ركعات (٢٩٧/١) ، والبيهقي باب كيف يصلي في الخسوف (٣٢٤/٣) ، والشافعي في المسند ، في الباب الرابع عشر في صلاة الكسوف (١٦٦/١) .

(٢) حديث عائشة أخرجه أبو داود من طريق عروة ، عن عائشة في القراءة في صلاة الخسوف (٢٩٨/١) ، والبيهقي في الكبرى ، في باب من قال يسر بالقراءة في خسوف الشمس (٣٣٥/٣) ، وأخرجه الطحاوي في المعاني (٣٢٢/١) .

(٣) أخرجه مسلم ، في الصحيح باب صلاة الكسوف (٣٥٩/١) ، والنسائي في نوع آخر من صلاة الكسوف (١٢٩/٣ ، ١٣٠) ، والبيهقي باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات (٣٢٥/٣) . وأخرجه الطحاوي في المعاني (٣٢٨/١) .

(٤) قوله : [ﷺ] ساقط من (ن) .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (م) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستلزمه المصنف في الهامش . حديث طاووس عن ابن عباس أخرجه مسلم بمناه ، في الصحيح ، في باب ذكر من قال : أنه ركع ثمان ركعات في أربع سجلات (٣٦٣/١) ، وأبو داود باب من قال أربع ركعات (٢٩٧/١) ، والنسائي باب كيف صلاة الكسوف (١٩٩/٣) ، أخرجه الطحاوي بهذا اللفظ في المعاني (٣٢٧/١) .

(٦) أخرجه أبو داود من حديث أبي بن كعب لا من حديث جابر ، في باب من قال : أربع ركعات (٢٩٧/١) ، والحاكم في المستدرک (٣٣٣/١) والبيهقي في الكبرى ، (٣٢٩/٣) ، وفي هامش شرح السنة (٣٧٨/٤) ، (٣٧٩) الحديث (١١٤٤) .

صلاة الكسوف في كل ركعة ركوع واحد = ١٠٠٧/٢

ولأن في خبرنا [قوله] ^(١) : « كأحدث ^(٢) الصلاة » ، والقول والفعل إذا اجتماعا فالقول أولى . ولأن أخبارنا يشهد لها أصول الصلوات ^(٣) وأخبارهم تخالفها ^(٤) .
 ٤٣٢٣ - ولا يجوز أن يقال : إن في خبرنا زيادة ، فهو ^(٥) أولى ؛ لأن الزيادة لو اعتبرت لوجب لإثبات أزيد ما روي ، فلما لم يثبت سقط ^(٦) الرجوع إلى الزيادة .
 ٤٣٢٤ - ولا يقال : إنما نستعمل ^(٧) ما قلتموه ، لأنه يجوز أن يأتي بركوع واحد ، لأن ذلك وإن جاز فالأفضل عندهم فعل الركوعين ^(٨) .

٤٣٢٥ - ولا يقال : متى خشى أن تنجلي ^(٩) الشمس إن طول اقتصر على ركوع واحد ؛ وذلك لأنه روي في خبرنا : أنه قام حتى قلنا : لا يركع ، ثم رجع حتى قلنا : لا يقوم ^(١٠) . فلو كان اقتصر على / ركوع واحد للمبادرة لم يطول . وقد استعمل أصحابنا خبرهم فقالوا : طول النبي ﷺ الركوع وتقدم فيه وتأخر ، فلما فرغ من صلاته قال : « ما من شيء توعدون [به] ^(١١) إلى يوم القيامة إلا وقد رأيته في مقامي هذا ، قربت ^(١٢) من النار حتى كدت أدخلها ، فرأيت أكثر أهلها النساء ، وقربت ^(١٣) من الجنة حتى كدت أدخلها فرأيت أكثر أهلها المساكين » ^(١٤) . فيجوز أن يكون لما تقدم وتأخر ظن الراوي أنه ركع ركوعين ، أو يكون جعل الركوع في موضعين ركوعين ^(١٥) .

- (١) في غير (ن) : [وهو قوله] .
 (٢) في (م) ، (ن) : [لها] ، وفي (م) ، (ع) : [الصلاة] سكان : [الصلوات] .
 (٣) في (ن) : [له] مكان : [لها] ، وفي (م) ، (ع) : [الصلاة] سكان : [الصلوات] .
 (٤) في غير (ص) : [بخالفها] .
 (٥) في (ن) : [فهي] .
 (٦) في (ن) : [فلما لم يسقط يثبت] .
 (٧) في (ع) : [يستعمل] .
 (٨) في (ن) : [الركعتين] .
 (٩) راجع حديث حماد بن مسلمة في أول المسألة .
 (١٠) في (م) ، (ع) : [يوعدون] ، والزيادة من (ن) .
 (١١) في (م) ، (ن) ، (ع) : [قريب] .
 (١٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [قريب] .
 (١٣) في (م) ، (ن) ، (ع) : [قريب] .
 (١٤) رواه البخاري في الصحيح باب طول السجود في الكسوف (١٨٦/١) ، (١٨٧) ، (٢٦٠/٣) ، (٢٦١) ، وسلم في الصحيح باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٣٦١ ، ٣٦٠/١) ، (٣٦٢/١) ، (٣٦٣) ، والنسائي ، في قدر القراءة في صلاة الكسوف (١٤٦/٣ - ١٤٨) ، والبيهقي من طريق ابن أبي شيبة ، في الكبرى (٣٢٦/٣) ، وابن أبي شيبة ، في المصنف ، في صلاة الكسوف كم هي (٣٥٣/٢) الحديث (٨) .
 (١٥) لفظ : [ركوعين] ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستندركه للمصنف في الهامش .

ويحتمل أن يكون ركع بدلاً من سجدة التلاوة ثم عاد إلى القراءة فظن الرواي أنه ركع للصلاة . وعلى هذا يحتمل ما روي أنه ركع أكثر من ركوعين . ويحتمل أن يكون هذا في الوقت الذي يباح الكلام في الصلاة ، فيباح فيها ركوعان ليس بها ، ففعل ذلك على أنه من الصلاة . وأما حديث أبي موسى وأبي هريرة وابن عمر فلم يذكرها أبو داود وأصحاب المسانيد ، ولا تعرف ^(١) ، والكلام عليها من الوجه الذي ذكرناه .

٤٣٢٦ - قالوا : روي عن عثمان أنه صلى صلاة الخسوف ركعتين في كل ركعة [ركوعين] ^(٢) . وعن ابن عباس أنه صلى بالبصرة كذلك ^(٣) ، ولا مخالف لهما .

٤٣٢٧ - قلنا : روي حديث عن علي أنه صلى بالناس فركع أربع مرات وسجد سجدتين . وعن أبي إسحاق : كسفت الشمس فصلى المعيرة بن شعبة بالناس ركعتين وأربع سجعات . وروى الزهري أن عبد الله بن الزبير صلى بالمدينة يوم كسفت الشمس فلم يزد على ركعتين مثل صلاة الصبح . ذكرها الطحاوي في صحيح الآثار ^(٤) .

٤٣٢٨ - قالوا : صلاة نافلة سن لها الجماعة تختص ^(٥) بوقت ، فوجب أن تختص ^(٦) بزيادة تباين بها سائر الصلوات ، كصلاة العيد .

٤٣٢٩ - قلنا : لا نسلم أن العيد نافلة . ويطل بالتراويح ؛ لأنها تختص ^(٧) بوقت ، وهو ما بعد العشاء إلى طلوع الفجر . ثم العيد ^(٨) لما اختصت بزيادة كانت الزيادة من طريق الذكر ، وهذا موضوع الصلوات : أن تكون ^(٩) الزيادة في أذكائها ، وأما الأركان فلم يثبت زيادتها في الصلاة .

٤٣٣٠ - قالوا : ركن قبل السجود فوجب أن يتكرر في موضع القرض في صلاة غير راتبة ، كالتكبير .

٤٣٣١ - قلنا : هذا الوصف لا يسلم ^(١٠) في الأصل والفرع ؛ لأن التكبير لا يتكرر

(١) في (م) ، (ع) : [ولا يعرف] .

(٢) الزيادة من (ن) ، وصلاة عثمان رواها البيهقي في الكبرى (٣٢٦/٣) .

(٣) روى صلاة ابن عباس الشافعي في مسنده (٣٥١/١) .

(٤) في سائر النسخ : [تصحيح الآثار] ، الصواب ما أثبتناه . كتاب صحيح الآثار للطحاوي ، محفوظة في مكتبة خذا بخش يته (الهند) تحت رقم (٥٤٨) حديث . راجع فهرست مخطوطات غذا بخش أوربتل

لا ثوري (بته) ، عربي مجلد (١) . (٥ - ٧) في (م) : [يختص] .

(٨) في (م) ، (ع) : [والعيد] مكان : [ثم العيد] .

(٩) في (م) ، (ع) : [أن يكون] . (١٠) في (ع) : [لا نسلم]

صلاة الكسوف في كل ركعة ركوع واحد ١٠٠٩/٢

في موضع [فرض] ^(١) التكبير ، وكذلك الركوع [عندهم لا يتكرر] ^(٢) في موضع فرض الركوع . ولأن التكبير في سائر الصلوات [جاز أن يتكرر في العيد على طريق الزيادة ، ولما لم يتكرر الركوع في سائر الصلوات] ^(٣) لم يجوز أن يتكرر في مسألتنا على وجه الزيادة .

• • •

(١) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .
(٢) في (م) : [عندهم لا يتكرر عندهم] -
(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (م) ، (ع) ، وكذلك من صلب (ص) واستغفره المصنف في الهامش

ليس في صلاة الخسوف خطبة

- ٤٣٣٢ - قال أصحابنا : ليس في صلاة الخسوف خطبة ^(١) .
- ٤٣٣٣ - وقال الشافعي : يخطب بعد الصلاة خطبتين ^(٢) .
- ٤٣٣٤ - لنا : ما روى جابر أن النبي ﷺ [قال] ^(٣) : « إن الشمس [والقمر] ^(٤) آيات من آيات [الله] ^(٥) لا ينكسفان ^(٦) لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك فصلوا حتى تنجلي » ^(٧) .
- ٤٣٣٥ - وفي حديث أبي بكر [أن النبي ﷺ] ^(٨) قال : « فصلوا حتى تنجلي » ^(٩) .
- (١) أي في خسوف القمر . الخسوف والكسوف بمعنى واحد ، ذهاب ضوء الشمس والقمر . قال ثعلب وغيره : إطلاق الكسوف للشمس والخسوف للقمر أجود . انظر : لسان العرب مادة خسف ، كسف (١١٧٥/٢) ، (٢٨٧٧/٥) ، المتوسط (٧٦/٢) ، للغرب (ص ١١٤ ، ١١٥ ، ٤٠٧) . راجع المسألة في : بدائع الصنائع (٢٨٢/١) ، الهداية مع فتح القدير وبهامشه العناية (٩٠/٢) ، البناء (١٧١/٣ - ١٧٢) .
- (٢) راجع : الأم وقت كسوف الشمس (٢٤٤/١) ، مختصر المزني ص ٣٣ ، حلية العلماء (٢٦٩/٢) ، فتح العزيز في هامش المجموع (٧٤/٥ - ٧٦) ، المجموع مع المذهب (٥٥/٥) . قال مالك وأحمد في الأصح ، وأصحابهما مثل قول الحنفية : لا خطبة لها . راجع : المدونة (١٥٢/١ ، ١٥٣) ، المنتقى (٢٢٦/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٦٦/١) ، بداية المجتهد والمسألة الخامسة (٢١٨/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٨٥ ، الإنصاح (١٧٨/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٣٩/١) ، المغني (٤٢٥/٢) .
- (٣) ساقط من (ع) .
- (٤) ساقط من (م) .
- (٥) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .
- (٦) في (م) ، (ن) ، (ع) : [لا يخسفان] ، وفي (ص) : [لا يكسفان] ، مثبت من سنن أبي داود ومعاني الآثار .
- (٧) حديث جابر بن عبد الله أخرجه مسلم في الصحيح في باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٣٦٠/١ ، ٣٦١) ، وأبو داود في أول باب من قال : أربع ركعات (٢٩٦/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٥٣/٢) ، والطحاوي في المعاني بهذا اللفظ ، في باب صلاة الكسوف كيف هي (٣٢٨/١) ، والبيهقي في الكبرى (٣٢٥/٣ ، ٣٢٦) .
- (٨) الزيادة من (م) ، (ن) ، (ع) .
- (٩) أخرجه البخاري في باب الصلاة في كسوف القمر (١٨٩/١) ، والنسائي في باب الأمر بالصلاة عند الكسوف حتى تنجلي (١٢٦/٣ ، ١٢٧) ، وابن أبي شيبة بهذا اللفظ في المصنف في صلاة الكسوف كم هي (٣٥٤/٢) الحديث (١٢) ، والطحاوي في المعاني في باب صلاة الكسوف كم هي (٣٣٠/١) .

٤٣٣٦ - وفي حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال : « قوموا فصلوا » ^(١) . وهذا بيان لجميع الحكم المتعلق بالكسوف من غير ذكر الخطبة . ولأنها صلاة نافلة فلم يكن فيها خطبة ، كسائر النوافل ، ولأنه ليس من شرطها الجماعة ، كسائر الصلاة ^(٢) . ولأنها صلاة تفعل ^(٣) لحوف الضرر ، كالصلاة التي تفعل ^(٤) عند الزلازل ^(٥) والأمطار .

٤٣٣٧ - احتجوا : بحديث عائشة « قالت : خصفت الشمس فصلى رسول الله ﷺ ثم خطب فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « إن الشمس والقمر آيتان » ^(٦) .

٤٣٣٨ - وروى سمرة بن جندب أن النبي ﷺ صلى ركعتين ثم حمد الله وأثنى عليه ^(٧) ، وروى الحسن أن ابن عباس صلى بالبصرة في خسوف القمر ثم ركع فخطب وقال : فعلت مثل ما فعل رسول الله ﷺ ^(٨) .

٤٣٣٩ - والجواب : أن النبي ﷺ أراد بيان حكم شرعي ؛ لأن الناس قالوا : إنها كسفت لموت إبراهيم الخليل ، فرد ذلك عليهم ^(٩) وأخبرهم أن السنة : الفرع إلى الصلاة . وهذا لا يتعلق بالصلاة ، والخلاف في خطبة تتعلق ^(١٠) بالصلاة . من ذلك أنه لم ينقل في شيء من الأخبار ذكر الخطبتين على ما شرطوه .

٤٣٤٠ - قالوا : صلاة نافلة سن لها الجماعة تختص ^(١١) بوقت ، فكان من مستها ^(١٢) الخطبة ، كصلاة العيد .

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، في باب الصلاة في كسوف الشمس (١٨٤/١) ، ومسلم في الصحيح (٣٦٣/١ ، ٣٦٤) ، والطحاوي في المعاني في باب صلاة الكسوف كم هي (٣٢٢/١) ، والبيهقي في الكبرى (٣٤١/٣) . (٢) في (ص) : [الصلوات] .

(٣ ، ٤) في (م) : [يفعل] . (٥) في (م) ، (ع) : [الروال] .

(٦) هذا جزء من حديث عائشة أخرجه البخاري معطولا في باب الصلوة في الكسوف (١٨٤/١) ، (١٨٥) ، ومسلم في باب صلاة الكسوف (٣٥٧/١ - ٣٥٩) ، وابن أبي شيبة بلفظه (٣٥٣/٢) الحديث (٦) .

(٧) هذا جزء من حديث سمرة بن جندب تقدم تخريجه في مسألة (٢٥٩) .

(٨) حديث ابن عباس أخرجه الشافعي من طريق الحسن البصري ، في المسند ، في الباب الرابع عشر في صلاة الكسوف (١٦٣/١ ، ١٦٤) الحديث (٤٧٦) ، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي نحوه مختصرا ، في آخر باب الصلاة في خسوف القمر (٣٣٨/٣) .

(٩) في غير (ع) : [فرد عليهم ذلك] . (١٠) في (م) ، (ع) : [يتعلق] .

(١١) في (م) : [يختص] . (١٢) في (ص) ، (ن) : [مستها] .

٤٣٤١ - قلنا : لا نسلم أنها نافلة . ولأن الخطبة في العيدين يحتاج ^(١) إليها لتعليم صدقة الفطر ^(٢) والأضحية ، وموضوع الخطبة أن تفعل ^(٣) ؛ لأنها شرط ، أو لتعليم شرع .

٤٣٤٢ - ولا يجوز أن يقال : إنها تفعل ^(٤) في مسألتنا للتعليم ^(٥) ، لتعلم أن صلاة ^(٦) الكسوف سنة وتبين ^(٧) صفتها ؛ لأن هذا المعنى قد بينه بفعله ؛ ألا ترى أن [في] ^(٨) خطبة العيد لا تبين كيفية صلاة العيد ؛ لأنه قد فعلها في الحال ، وإنما تبين صدقة ^(٩) الفطر والأضحية .

• • •

-
- (١) في (ن) : لا يحتاج [.
 (٢) في (م) ، (ع) : [بفعل] .
 (٣) في (ن) : [التعليم] .
 (٤) في (م) ، (ع) : [يفعل] .
 (٥) في (م) ، (ع) : [الصلاة] .
 (٦) في (م) ، (ع) : [وسن] .
 (٧) في (م) ، (ن) ، (ع) : [صفة] .
 (٨) ساقط من (م) .
 (٩) في (م) ، (ن) ، (ع) : [الصدقة]



صلاة خسوف القمر ليس من سننها الجماعة

- ٤٣٤٣ - قال أصحابنا : صلاة خسوف القمر ليس من سننها ^(١) الجماعة .
- ٤٣٤٤ - وقال الشافعي : من سننها ^(٢) الجماعة ، ككسوف الشمس ^(٣) .
- ٤٣٤٥ - لا : أن كسوف القمر اتفق على عهد رسول الله ﷺ كما اتفق كسوف الشمس أو أكثر ؛ لأن العادة أنه يتكرر أكثر من الشمس ، فلو صلى النبي ﷺ جماعة وداوم لنقل ؛ ككسوف ^(٤) الشمس ، فلم لم ينقل نقلاً ظاهرة ، دل على أنه ليس من سننها ^(٥) الجماعة . ولأن كسوف القمر يقع بالليل ، والاجتماع فيه متعذر ، فلم ^(٦) يسن الاجتماع ، كالصلاة في الأمطار والزلازل .
- ٤٣٤٦ - احتجوا : بما روي أن النبي ﷺ قال ^(٧) : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله » إلى قوله ^(٨) « فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة » ^(٩) فأمر بالصلاة فيها معاً ، فدل على تساويهما .
- ٤٣٤٧ - والجواب : أن الخبر يدل على فعل الصلاة ، ولا يقتضي الجماعة ، وإنما

- (١) في (م) ، (ع) : [سننها] راجع : كتاب الأصل (٤٤٤ ، ٤٤٣/١) ، كتاب الآثار لحمد ص ٤٥ ، الحجة (٣٢٢/١ ، ٣٢٣) ، مختصر الطحاوي ص ٣٩ ، المبسوط (٧٦/٢) ، بدائع الصانع (٢٨٢/١) ، فتح القدير مع الهداية وبهامشه العناية (٩٠/٢) ، البناية (١٧٠/٣) ، حاشية ابن عاتدين (٥٩١/١) .
- (٢) في (ن) : [من سننها] ، وفي (م) ، (ع) : [سننها] بدون : [من] .
- (٣) راجع : الأم في وقت كسوف الشمس (٢٤٤/١) ، مختصر المزني ص ٣٢ ، حية الطماء (٢١٩/٢) ، فتح العزيز ، في هامش المجموع (٧٤/٥) ، المجموع مع المهدب (٥٥/٥) . قال مالك وأصحابه مثل الحنفية : لا نس لها الجماعة ، بل يصلي كل واحد على أفراد . راجع : المدونة ما جاء في صلاة الخسوف (١٥٢/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٧/١) ، بداية المجتهد (٢١٨/١) ، الإنصاف (١٩٧/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٣٧/١) ، اللغني ، كتاب صلاة الكسوف (٤٢٠/٢) .
- (٤) في (ن) : [كسوف] .
- (٥) في (م) ، (ع) : [سننها] .
- (٦) في (ن) : [فلما لم] بزيادة : [فلما] .
- (٧) في (ص) : [أنه قال] بزيادة : [أنه] .
- (٨) قوله : [إلى قوله] ساقط من (ع) .
- (٩) هذا الحديث أخرجه السنة من طريق عروة بن الزبير عن عائشة رضيها : أخرجه البخاري في الصحيح مطولاً ، في باب عطية الإمام في الكسوف (١٨٥/١) ، وسلم في الصحيح ، في باب صلاة الكسوف (٣٥٨/١) .

- أثبتها في الشمس بدليل الخبر ، ولم يوجد ذلك الدليل في القمر .
- ٤٣٤٨ - قالوا : روي عن ابن عباس أنه صلى بهم في كسوف القمر بالبصرة ^(١) ، وقال : صليت كما رأيت رسول الله ﷺ ^(٢) .
- ٤٣٤٩ - قلنا : نحن لا نتكر أن تفعل ^(٣) في جماعة ، وإنما نقول إنها ليست سنة ، إنما هو مخير فيها ؛ للشبهة التي تلحق ^(٤) ، فلا يكون في مجرد الفعل دليل حتى تنقل ^(٥) المداومة ؛ لأن السنة ^(٦) تتكرر بتكرر سببها ^(٧) .
- ٤٣٥٠ - قالوا : كسوف يصلي لأجله ، فسن فيه الجماعة ، ككسوف الشمس .
- ٤٣٥١ - قلنا : كسوف الشمس يتفق نهاراً فلا يتعذر فيه الاجتماع ، [وهذا يقع في وقت يتعذر فيه الاجتماع] ^(٨) .
- ٤٣٥٢ - قالوا : صلاة يفعل مثلها ليلاً ونهاراً ، فإذا كانت الجماعة مسنونة لصلاة ^(٩) النهار معها وحب أن تكون مسنونة لصلاة ^(١٠) الليل ، كالفرائض .
- ٤٣٥٣ - والجواب : أن الفرائض موضوعها أن تفعل ^(١١) في جماعة ، فلا تختص ^(١٢) بأحد الزمانين ، والنواقل موضوعها أن تفعل ^(١٣) فرادى ؛ بدلالة قوله **الْفَرَايِضُ** : « صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجده إلا المكتوبة » ^(١٤) . وإنما تفعل ^(١٥)

(١) في (ن) : [بالبرة] .

(٢) حديث ابن عباس تقدم تحريجه في مسألة (٢٦٠) .

(٣) في (م) : [يفعل] .

(٤) في (م) : [يلحق] .

(٥) في (م) ، (ع) : [يقبل] .

(٦) في (ن) : [السن] .

(٧) في (م) ، (ع) : [تتكرر بتكرار سببها] .

(٨) الزيادة من (ن) .

(٩) في (ص) : [كصلاة] .

(١٠) في (ص) : [كصلاة] .

(١١) في (م) : [يفعل] .

(١٢) في (م) : [فلا يختص] .

(١٣) في (م) ، (ع) : [يفعل] .

(١٤) هنا حديث متفق عليه . أخرجه البخاري من حديث زيد بن ثابت في الصحيح ، في الأذان (١٣٤/١) ، ومسلم في الصحيح في كتاب المساجد باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوارها في المسجد (٣١٤/١) ، وأخرجه أبو داود في باب صلاة الرجل التطوع في بيته (٢٦٤/١) ، وأخرجه الترمذي في باب ما جاء في فضل التطوع في البيت (٣١٢/٢) الحديث (٤٥٠) ، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٤٣/٥ - ١٤٥) الحديث (٤٨٩٢ - ٤٨٩٦) ، قال الترمذي : وفي الباب عن عمر ، وجابر ، وأبي سعيد . وقال : حديث زيد ابن ثابت حديث حسن .

(١٥) في (م) : [يفعل] .

صلاة غسوف القمر ليس من سننها الجماعة ١٠١٥/٢

الجماعة في النوافل لعارض ، فيجوز أن تحتص^(١) بأحد الزمانين^(٢) ، كالترابيع : إنها نافلة سن لها الجماعة بالليل ويتنفل^(٣) بمثلها في النهار ، ولا يسن لها الجماعة .

(٢) في (ن) : [الروابيع] .

(١) في (م) ، (ع) : [يختص] .

(٣) في (ن) : [وتنفل] .



ليس في الاستسقاء صلاة في جماعة

٤٣٥٤ - قال أبو حنيفة : ليس [في] ^(١) الاستسقاء صلاة في جماعة . وكان أبو بكر الرازي [يقول] : ^(٢) إنه ليس فيه صلاة مسنونة ، فإن صلى جاز .

٤٣٥٥ - وقال أبو يوسف ومحمد : يصلي ركعتين ^(٣) ، وبه قال الشافعي ^(٤) .

٤٣٥٦ - لنا : قوله تعالى : ﴿ فَكُلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمْ رَبُّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتًا ﴾ ^(٥) . فعلق نزول الفيت بالاستغفار ، فلو كان فيه صلاة يتعلق بها نزول الفيت لذكرها . روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ استسقى فقال : اللهم [اسق عبادك] ^(٦) وبهائمك وانتشر رحمتك ، وأحي بلدك الميت ^(٧) ، ولم يذكر الصلاة . وروي أن النبي ﷺ استسقى في [يوم] ^(٨) الجمعة على المنبر ونزل

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) ساقط من (ع) . تقدمت ترجمة الرازي في مسألة (٢٠٧) ، وعزا العلامة مهدي حسن الكيلاني في تعليقه على كتاب الحجة قول الرازي إلى أحكام القرآن للرازي ، وأستاذ أبو الوفاء الأفغاني في تحقيقه للأصل إلى شرح الرازي مختصر الطحاوي .

(٣) راجع هذه المسألة في : كتاب الأصل باب صلاة الاستسقاء (٤٧٧/١ ، ٤٤٨) ، الحجة (٣٣٢/١ - ٣٣٦) ، مختصر الطحاوي (ص ٣٩ ، ٤٠) ، المبسوط (٧٦/٢ - ٧٨) ، بدائع الصنائع (٢٨٢/١ ، ٢٨٣) ، فتح القدير مع الهداية وبهاشمه العناية (٩١/٢ ، ٩٢) ، البناية (١٧٤/٣ - ١٨٠) ، حاشية ابن عابدين وبهاشمه حر المختار ، باب الاستسقاء (٥٩١/١) .

(٤) قال الإمام الشافعي في مختصر المرئي : لم يصلي بهم الإمام ركعتين كما يصلي في العبدن سواء ، وبهجر فيهما . راجع : مختصر الزني ، باب صلاة الاستسقاء (ص ٣٣ ، الأم و كتاب الاستسقاء (٢٤٧/١ ، ٢٤٨) ، للمذهب (١٢٣/١) ، حلية المسلمة ، باب صلاة الاستسقاء (٢٧٤/٢ ، ٢٧٤) ، المجموع مع المذهب (٦٣/٥ ، ٦٤) . قال الإمام مالك وأحمد وأصحابهما مثل قول أبي حنيفة ونزل الشافعي : تسن له الصلاة بالجماعة . راجع : المدونة ، ما جاء في صلاة الاستسقاء (١٥٣/١) ، المنفى (٣٣١/١) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٨/١) ، بداية المجتهد (٢١٩/١) ، الإصباح باب صلاة الاستسقاء (١٨٠/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٤٠/١) ، المنفى (٤٣١/٢) .

(٥) سورة نوح : الآيات ١٠ و ١١ .

(٦) ساقط من (م) ، (ع) .

(٧) هذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق مالك ، مروعا بهذا اللفظ ، في السنن في آخر باب رفع اليدين في الاستسقاء (٢٩٥/١) .

(٨) الزيادة من (ن) .

فصلي الجمعة ولم يصل الاستسقاء^(١)، فلو كانت مسنونة لم يتركها.

٤٣٥٧ - ولا يقال: إن النبي ﷺ بين في هذه الأخبار جواز الترك، وفي أخبارنا فضيلة الفعل؛ لأننا نقول: إن مثل ذلك أنه بين بأخبارنا أن الفعل ليس بمسنون؛ لأن المسنون لا يترك عند سببه، وبأخبارهم جوار الفعل، ونحن لا نمنع من جوازه. وروي عن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس فقبل له: ما زدت على الاستسقاء، فقال: لقد استسقيت بمجاديع^(٢) السماء التي يستنزل بها القطر^(٣). ولم ينقل أنه صلى. ولأنه خوف ضرر في الدنيا، فأشبه الزلازل. ولا يلزم الكسوف؛ لأنه من علامات الآخرة، فأما أن يكون خوفاً في الدنيا فلا، ولهذا قال [النبي] ﷺ: «إنهما لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته»^(٤).

٤٣٥٨ - ولأنها صلاة نافلة، والأصل في التوافل أن يفعلها منفرداً أفضل؛ بدلالة

(١) أخرجه البحاري بهذا المعنى من حديث أنس بن مالك مطولاً في الصحيح في الاستسقاء، باب الدعاء إذا كثر المطر: حوالياً ولا علينا (١٨١/١)، ومسلم في الصحيح باب الدعاء في الاستسقاء (٣٥٥/١)، والسنائي في كتاب الاستسقاء في ذكر الدعاء (١٦٠/٣، ١٦١)، وأخرجه البيهقي في باب الاستسقاء بمر صلاة يوم الجمعة إلى المنبر (٣٥٣/٣، ٣٥٤).

(٢) في (ن): [بمخادع]، وهو تصحيف، المجاديع، جمع مجدح، قال ابن الأثير: والمجدح: نجم من الجود، قيل هو الديان، وقيل: هو ثلاثة كواكب كالأثافي، تشبهاً بالمجدح الذي له ثلاث شعب، وهو عند العرب من الأنواء الدالة على المطر، فجعل الاستسقاء منبهاً بالأنواء مخاطبة لهم بما يعرفونه، لا قولاً بالأنواء. راجع: النهاية، باب الجيم مع الدال، مادة جدح (٢٤٣/١)، ولسان العرب، نفس المادة (٥٥٩/١). (٣) الحديث أخرجه البحاري من طريق ثمانية عن عبد الله بن أنس في الصحيح، في الاستسقاء باب سؤال الإمام الاستسقاء إذا قحطوا (١٧٩/١)، والبيهقي في الكبرى باب الاستسقاء بمن ترجى بركة دعائه (٣٥٦/٣). راجع في المنقذ، باب الاستسقاء بنبوي الصلاح من ٢٧٧ الحديث (١٧٥٠). والمجزة الثاني من الحديث أخرجه عبد الرزاق من طريق مطرف عن الشعبي بلفظ: خرج عمر بن الخطاب يستسقي بالناس فما زاد على الاستسقاء حتى رجع، فقالوا: يا أمير المؤمنين، ما رأيناك استسقيت، قال: لقد طلبت المطر بمجاديع السماء التي تستنزل بها المطر: ﴿فَلَقَدْ اسْتَقْرَبْنَا رَبَّنَا إِذْ كَانَ مَخْلُوكًا﴾ إلى ﴿وَنُذِكرُ بِأَنْزَالِ قَيْنَ﴾ [سورة نوح: ١٠-١٢] ﴿اسْتَقْرَبُوا رَبَّكُمْ إِذْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمُ الْكُتُبَ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة هود: ٥٢]، في المنقذ (٨٧/٣) الحديث (٤٩٠٢)، وأخرجه ابن أبي شبة باختلاف يسير في كتاب صلاة الفطر (٣٠٩/٢)، والبيهقي في الكبرى كتاب صلاة الاستسقاء (٣٥١/٣، ٣٥٢)، وعراه عبد السلام ابن تيمية في المنقذ إلى سعيد بن منصور الحديث (١٧٥٠) (ص ٢٧٧). (٤) ساقطة من (ن): (ع).

(٥) تقدم تخريجه في مسألة (٢٦٠)، وفي مسألة (٢٦١). وأخرجه مسلم في الصحيح، في آخر باب ذكر الدعاء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة (٣٦/١).

قوله **فَقِيلَ** : « صلاة المرة في بيته أفضل من صلاته في مسجده إلا المكتوبة » ^(١) . ولأنها حالة لاستئصال الغيث ، فلم يسن فيها الصلاة لأجله ، أصله : حال الخطبة يوم الجمعة .
 ٤٣٥٩ - احتجوا : بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ خرج [يوماً] ^(٢) مستقبلاً ، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ^(٣) . وفي حديث ابن عباس قال : فصلى ركعتين كما يصلي في العيد ^(٤) .

٤٣٦٠ - والجواب : أن هذا الخبر يقتضي فعل الصلاة ، وقد بينا جوازها . والكلام في أنها منسوبة ، والمستنون ما تكرر عند سببه ولم ^(٥) يترك من غير عذر ، وهذا لا يوجد ؛ لأننا قد نقلنا أنه ترك .

٤٣٦١ - قالوا : حادثة سن لها الاجتماع والدعاء ، فسن لها الصلاة ، كالتخوف .
 ٤٣٦٢ - والجواب : أن الخسوف يتعلق بأمر الآخرة ؛ لأنه من أماراتها ، فجاز أن يسن ، والاستسقاء يعود إلى أمر الدنيا ، فلم يسن فيها الصلاة .

• • •

-
- (١) تقدم تنزيجه في مسألة (٢٦١) .
 (٢) ساقط من (ع) .
 (٣) حديث أبي هريرة أخرجه ابن عاصم في السنن كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٤٠٣/١ ، ٤٠٤) الحديث (١٢٦٨) ، والطحاوي في المعاني باب الاستسقاء كيف هو وهل يصلي فيه صلاة أم لا ، (٣٢٥/١) ، والبيهقي في الكبرى باب الدليل على أن السنة في صلاة الاستسقاء السنة في صلاة العيدين (٣٤٧/٣) .
 (٤) في (م) ، (د) : [العيدين] . هذا جزء من حديث ابن عباس أخرجه أبو داود بهذا اللفظ في أبواب صلاة الاستسقاء (٢٩٢/١) ، والترمذي باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٤٤٥/٢) الحديث (٥٥٨) ، والنسائي باب جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء (١٥٦/٣ ، ١٥٧ ، ١٦٢) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٤٠٣/١) الحديث (١٢٦٦) ، والدارقطني ، في كتاب الاستسقاء (٦٨/٢) الحديث (١١) ، وعبد الرزاق في المصنف (٨٤/٣) الحديث (٤٨٩٣) . وابن أبي شبة (٣٥٨/٢) والطحاوي (٣٤٧/٣) ، والحاكم في المستدرک کتاب الاستسقاء (٣٢٧/١)
 (٥) في (م) ، (د) ، (ع) : [علم] .

فصل



٢٦٣

مسألة

صلاة الاستسقاء ركعتان كصلاة الفجر

٤٣٦٢ - قال أبو يوسف : يصلي في الاستسقاء ^(١) ركعتين كهية صلاة الفجر ^(٢) .
 ٤٣٦٤ - وقال الشافعي : كصلاة العيد : يكبر في الأولى سبعاً وفي الثانية : خمساً ^(٣) .
 ٤٣٦٥ - لنا : أن النبي ﷺ صلى في الاستسقاء بحضرة الجماعة ، فلو كبر فيها لنقل كنفه في العيد ، فلما لم ينقل إلا في خبر محتمل دل على أنه ليس بثابت . ولأنها صلاة مسنونة فلا يتوالى فيها التكبير ، كصلاة الكسوف .
 ٤٣٦٦ - احتجوا : بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ صلى ركعتين كما صلى في العيد ^(٤) .

٤٣٦٧ - قلنا : يحتمل أنه صلاهما بغير أذان ولا إقامة وجهر بالقراءة فيهما ^(٥) وخرج إلى المصلى ولم يخرج المنبر ، ويخرج إليها النساء والرجال والصبيان ، فسيبها بالعيد ^(٦) من هذه الوجوه . وقد يشبه ^(٧) الشيء بالشيء إذا أشبهه من وجه وإن خالفه في غيره ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَثَلٌ عِندَ أَهْلِ كَعْبَلٍ مَادٌّ ﴾ ^(٨) فسيبها من حيث

- (١) في (ن) : [في الكسوف] ، مكان المثبت .
- (٢) يعني يصليها ركعتين كما يصلي الفجر بدون تكبيرات الزوائد . قال محمد في كتاب الأصل : أرى أن يصلي الإمام في الاستسقاء نحواً من صلاة العيد ، يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ولا يكبر فيها كما يكبر في العيدين . راجع : كتاب الأصل (٤٤٩/١) ، المبسوط (٧٦/١) ، البناء مع الهداية (١٧٧/٣) ، (١٧٨) .
- (٣) قال الترمذي : قال الشافعي : يصلي صلاة الاستسقاء نحو صلاة العيدين ، يكبر في الركعة الأولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، واحتج بحديث ابن عباس . راجع : سنن الترمذي باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٤٤٥/٢) الحديث (٥٥٨) ، الأم (٢٤٩/١) ، مختصر المزني ص ٣٣ ، الملهب (١٢٤/١) .
- وقال مالك وأصحابه مثل قول الحنفية : صفتها : ركعتان كسائر النوافل الممهودة بدون تكبيرات الزوائد . راجع : المدونة (١٥٣/١) ، المتقى (٣٣١/١) ، انكاسي لابن عبد البر ، (٢٤٠/١) (٢٢٠/١) ، الإفضاح (١٨٠/١) ، الكافي لآل قتادة (٢٤٠/١) ، المغني (٤٣١/٢) .
- (٤) تقدم تخريجه في مسألة (٢٦٢) .
- (٥) في (ن) : [فيها] .
- (٦) في (ص) ، (م) ، (ع) : [بالعيدين] .
- (٧) في (م) ، (ع) : [تشبه] .
- (٨) سورة آل عمران : الآية ٥٩ .

عدم الأب وإن اختلفا في وجود الأم .

٤٣٦٨ - قالوا : روي في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كبر في الأولى سمع تكبيرات وقرأ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَكْبَرُ ﴾ ، وقرأ في الثانية : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَنِيَّةِ ﴾ وكبر فيها خمس تكبيرات ^(١) .

٤٣٦٩ - قلنا : هذا الخبر ذكره الدارقطني عن محمد بن عبد العزيز عن أبيه عن طليحة قال : أرسلني مروان إلي ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء ، وذكر الحديث ، ومحمد بن عبد العزيز هو [من] ^(٢) ولد عبد الرحمن بن عوف ، قال البستي : يروي عن الثقات المضلات ، وإذا انفرد أتى بالطامات عن الأثبات ، حتى سقط الاحتجاج به . وهو [الذي جلد بمشورته ابن مالك بن أنس] ^(٣) وقد ذكروا في هذه المسألة عن الأئمة الأربعة مثل قولهم ، وهذا لا يعرف ، ولم يذكره أحد يوثق به .

(١) حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني من طريق سهل بن بكار ، في كتاب الاستسقاء (٦٦/٢) ، الحديث (٤) ، ونحوه الحاكم في المستدرک كتاب الاستسقاء (٢٢٦/١) ، والبيهقي في الكبرى (٣/٣٤٨) .
(٢) ساقطة من (م) ، (ع) .

(٣) في (ص) : [أشار بجلد مالك] ، وفي (م) ، (ع) : [كذا أسأله بجلد مالك] ، المثلث من نص البستي . راجع نص ابن حبان البستي ، في كتابه المجروحين ترجمة محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الرمزي القرشي (٢٦٣/٢ ، ٢٦٤) ، قال ابن عدي ، والبخاري : منكر الحديث ، وقال السلمي : متروك الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف . وقال أبو حاتم : هم ثلاثة آخروه : محمد ، وعبد الله ، وعمران . راجع الكامل لابن عدي ، (٢٣٩/٦) ترجمة (١٧١٧/٩٦) ، ميزان الاعتدال (٣/٦٢٨) ، ترجمة (٧٨٧٤) . قال الزيلعي بعد أن سرد الحديث وخرجه : والجواب عنه من وجهين : أحدهما : ضعف الحديث ثم قال بعد أن ذكر أقوال المحدثين في حق محمد بن عبد العزيز : الثاني : أنه سارض بحديث روى الطبراني ، في مصححه الوسط .



السنة في الاستسقاء الدعاء من غير خطبة

- ٤٣٧٠ - وقد قال أبو حنيفة : إن السنة في الاستسقاء الدعاء من غير خطبة ^(١) .
- ٤٣٧١ - وقال الشافعي : يخطب بعد الصلاة خطبتين يجلس بينهما جلسة ^(٢) .
- ٤٣٧٢ - لنا : حديث ابن عباس أنه قال : خرج رسول الله ﷺ متواضعا متبذلا متخشعا ^(٣) متضرعا ، فصلى ركعتين كما يصلي في العيد ولم يخطب خطبتكم ^(٤) . ولأن من أصلنا أنه مخير بين الصلاة وتركها ، فلا يسن فيها خطبة ، كسائر النوافل . ولأن كل ذكر لا يسن في الزلازل لا يسن في الاستسقاء ^(٥) ، كالأذان ^(٦) ، وعكسه الدعاء . فأما حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى ركعتين وخطب ^(٧) ، فيحتمل أن يكون دعاء ، فظن أنه خطبة ، وقد بين ابن عباس أنه لم يخطب .

- (١) قال السرخسي في المبسوط : ثم عبد محمد رحمه الله تعالى يخطب الإمام بعد الصلاة نحو الخطبة في صلاة العيد ، وعز أبي يوسف أنه يخطب خطبة واحدة ؛ لأن المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجملة ، راجع : مختصر الطحاوي ص ٣٩ ، ٤٠ ، المبسوط ، (٧٧/٢) ، بدائع الصنائع (٢٨٣/١) ، فتح القدير مع النهاية ، وبهامشه العاية (٩٣/٢ ، ٩٤) ، البناء (١٨٠/٣ ، ١٨١) ، حاشية ابن عابدين وبهامشه در المختار (٥٩١/١ ، ٥٩٢) .
- (٢) راجع : الأم ، كيف الخطبة في الاستسقاء (٢٥٠/١) ، مختصر المزني ص ٣٣ ، المذهب (١٢٤/١) ، الوسيط (٨٠٠/٢) ، حلية العلماء (٢٧٤/٢) ، المجموع مع المذهب (٧٧/٥ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٤) . وراجع : المدونة (١٥٣/١) ، المتقى (٣٣٢/١) ، بداية المجتهد (٢٢٠/١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٨٤ . وراجع : المسائل الفقهية (١٩٣/١ ، ١٩٤) مسألة (١٣٤ ، ١٣٥) ، الإنصاح (١٨٠/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٤٢/١) ، المغني (٤٣٣/٢ ، ٤٣٤) . (٣) في (ص) : [غاشقا] .
- (٤) هذا الحديث تقدم تخريجه في مسألة (٢٦٢) هامش (١٨) .
- (٥) قوله : [الزلازل لا يسن في] ساقط من (م) ، ومن صلب (ص) واستدركه المصنف في الهامش ، و (ع) ساقطة معه لفظ : [الاستسقاء] . (٦) في (ع) : [الأذان] .
- (٧) تقدم تخريج حديث أبي هريرة في مسألة (٢٦١) هامش (١٦) . ولفظه : خرج رسول الله ﷺ يوما يستسقي ، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ، ثم غطينا ودعا الله وحول وجهه نحو القبلة رافقا يديه ، ثم قلب رداءه : فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن . اللفظ لابن ماجه .



ليس من السنة تقليب الرداء

٤٣٧٣ - قال أبو حنيفة : ليس من السنة تقليب الرداء ^(١) .

٤٣٧٤ - وقال الشافعي : هو سنة ^(٢) .

٤٣٧٥ - لنا : ما روي أن النبي ﷺ استسقى يوم الجمعة على المنبر ولم يقلب الرداء ^(٣) ، ولأن من أصلاً أنه لا يخطب ، وكل من قال ذلك قال : لا يقلب الرداء . ولأن هذه الخطبة إما أن تعتبر ^(٤) بخطبة الجمعة أو العيد ، وكل واحد منهما لا يقلب فيها الرداء . ولأنها حالة خوف ، فنصار كالزلازل .

٤٣٧٦ - وما روي أن النبي ﷺ استسقى وعليه خميصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها ^(٥) فلما ثقلت عليه ^(٦) قلبها على ^(٧) عاتقه ^(٨) ، فيحتمل أن

(١) وقد أبو يوسف ومحمد : يقلب الإمام بعد الخطبة رداً فيه ، ولا يقب القوم أردتهم . راجع : الأصل (٤٤٩/٢ ، ٤٥٠) ، مختصر الطحاوي ص ٤٠ ، للموسط (٧٧/٢) ، تحفة الفقهاء ، باب صلاة الاستسقاء (١٨٦/١) ، بدائع الصالح (٢٨٤/١) ، الهداية مع فتح القدير وبهامشه الضاية (٩٤/١) ، ٩٥ ، البداية (١٨٢/٣ - ١٨٤) ، حاشية ابن عابدين (٥٩٢/١) .

(٢) نص الشافعي في الأم وفي مختصر المزني باب الإمام يحول رداًه ويحول الناس معه أردتهم . راجع الأم في تحويل الإمام الرداء (٢٥١/١) ، مختصر المزني ص ٣٣ ، ٣٤ ، مختصر البيهقي ، ورقة (١٠) ، النكت ورقة (٦٧) ، مختصر الخلافات ، ورقة (١٤٧ ، ١٤٨) ، الوسيط (٨٠٠/٢ ، ٨٠١) ، حلية العلماء (٢٧٤/٢) ، المجموع مع المذهب (٧٨/٥ ، ٧٩ - ٨٥ ، ٨٦) ، المذهب (١٢٤/١) ، ١٢٥ . وراجع : المنونة (١٥٣/١) ، المفتي (٣٣١/١ ، ٣٣٢) ، الكافي لابن عبد البر (٢٦٨/١) ، ٢٦٩ ، بداية المجتهد (٢٢٠/١ ، ٢٢١) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٨٤ ، الإيضاح (١٨١/١) ، الكافي لابن قدامة (٢٤٣/١) ، المغني (٤٣٤/٢ ، ٤٣٥) .

(٣) تقدم تخريجه في مسألة (٢٦٢) هامش (٩) .

(٤) في (٢) ، (٤) : [يعتبر] . (٥) في (٤) : [فيجعله أعلاه] .

(٦) في (٤) : [عليها] . (٧) حرف : [على] ساقط من (٤) .

(٨) هذا الحديث أخرجه الشافعي من طريق عبارة بن غزية ، عن عباد بن تميم ، بهذا اللفظ ، في المسند ، في الباب الخامس عشر في صلاة الاستسقاء (١٩٨/١) الحديث (٤٨٨) ، وأخرجه أحمد (٤١/٤) ، وأبو داود في آخر أبواب صلاة الاستسقاء (٢٩٢/١) ، والطحاوي في اللعاني ، في باب الاستسقاء كيف هو (٣٢٤/١) ، وإلحاحهم في المستدرک کتاب الاستسقاء (٣٧٧/١) . راجع تخريجه أيضاً في نصب الراية (٢٤٢/٢) .

ليس من السنة تغليب الرداء ١٠٢٣/٢

يكون ذلك كما يتفق للإتسان من تغيير الرداء أو إصلاحه . ويجوز أنه علم من طريق الوحي أن الحال [ينقلب إلى الخصب] ^(١) إذا قلب الرداء ، فقلب الرداء لذلك ^(٢) ، وهذا لا يوجد في غيره .

(١) في (م) ، (ع) : [ينقلب إلى الخصب] ، وراجع الصباح الخير (١٦٢/١) ، باب الخلاء مع الصاد وما يشبهها .
(٢) في (ن) : [كذلك] .



إذا ترك الصلاة معتقداً لوجوبها ،

حبس وعزر حتى يصلي

٤٣٧٧ - قال أصحابنا : إذا ترك الصلاة معتقداً لوجوبها ، حبس وعزر حتى

يصلي ^(١) .

٤٣٧٨ - وقال الشافعي : يقتل . واختلف أصحابه ، فمنهم من قال : إذا ترك الأولى وتضييق وقت الثانية قتل . ومنهم قال : إذا ترك ثلاثة ^(٢) وتضييق ^(٣) وقت الرابعة قتل ^(٤) . ونص الشافعي على أنه يقتل بالسيف .

٤٣٧٩ - وقال ابن سريج ^(٥) يضرب بالعصا وينخس ^(٦) بالسيف حتى يصلي أو يأتي على نفسه ^(٧) .

(١) راجع : فتح القدير ، آخر باب قضاء الفوائت (٤٩٧/١) ، مجمع الأنهر ، وبهامشه ملحق الأبحر ، باب قضاء الفوائت (١٤٦/١ ، ١٤٧) ، إظهار الإنصاف في آثار الخلاف ، كتاب الصلاة ص ٥٠ - ٥٢ ، حاشية ابن عابدين وبهامشه در المختار ، كتاب الصلاة (٢٤٦/١) .

(٢) في (م) ، (ع) : [الأولى] . (٣) في (م) : [ويضيق] .

(٤) لفظ : [قتل] ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

(٥) وهو القاضي أبو العباس ، أحمد بن عمر بن سريح البغدادي . انظر ترجمته في تهذيب الأنساب واللمعات (٢٥١/٢ ، ٢٥٢) ترجمة (٣٧٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٠١/١٤ - ١٠٤) ترجمة (١١٤) . (٦) قال الطبري : نخس الدابة نخسا من باب منع ، إذا طعنها بهود أو نحوه ، ومنه : نخس الدواب : دلائها . راجع : المغرب ص ٤٤٥ ، معجم مقاييس اللغة (٤٠٥/٥) ، للمصباح المنير (٥٦٨/٢) .

(٧) قال النووي في المجموع فيمن ترك الصلاة بلا عذر تكسلا وتهاونا : يجب قتله إذا أصر ، ولا يكفر في الصحيح المنصوص ، وإذا يقتل فمتى يقتل ، ذكر فيه خمسة أوجه ، الصحيح والمدبف : يقتل بترك صلاة واحدة إذا ضاق وقتها . والثاني : يقتل إذا ضاق وقت الثانية . والثالث : إذا ضاق وقت الرابعة . والرابع : إذا ترك أربع صلوات . والخامس : إذا ترك من الصلوات قدرا يظهر به اعتياده الترك وتهاونه بالصلاة . ثم قال في الوجه الرابع : الصحيح المنصوص عليه في البيهقي : أنه يقتل بالسيف ضربا للرقبة كما يقتل المرتد . راجع تفصيل المسألة في : الأم ، باب الحكم في تارك الصلاة (٢٥٥/١) ، مختصر الزني ص ٣٤ ، مختصر الحلايات ، كتاب الصلاة ، ورقة (١٤٤) ، الوسيط ، باب تارك الصلاة (٨٣٢/٢ ، ٨٣٣) ، حلية العلماء ، كتاب الصلاة (١٠/٢ - ١٢) ، فتح العزيز ، باب تارك الصلاة (٢٧٨/٥ - ٣١٢) ، المجموع مع المذهب كتاب الصلاة (١٣/٢ - ١٧) ، المذهب ، كتاب الصلاة (٥١/١) . وراجع : بداية المجتهد كتاب الصلاة ، للمسألة الرابعة (٩٦/١ ، ٩٧) .

إذا ترك الصلاة معتقدا لوجوبها ، حبس وعزر حتى يصلي ١٠٢٥/٢

٤٣٨٠ - لنا : قوله **القول** : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس ^(١) . ولا يقال : إن قتل تارك الصلاة ثابت بغيب آخر فيضم إليه كما ضم نهي **القول** عن كل ذي ناب من السباع إلى قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً ﴾ ^(٢) ، لأن الضم إنما يصح إذا لم يسقط شيء من الخبر ، ولو ضمنا ^(٣) في مسألتنا بطل قوله : « إلا بإحدى ثلاث » ^(٤) ، فصار الحكم يتعلق بإحدى أربع .

٤٣٨١ - ولا يقال : إن النبي ﷺ أوجب قتل المسلم بكفر يوجد مع الإسلام ، وهذا لا يكون إلا في تارك الصلاة ؛ لأنه كفر بعد إيمان ، وهذا لا يقتضي اجتماعهما . ولأنه إيقاع عبادة شرعية ، فتركه لا يوجب القتل ، كالخروج والصوم والزكاة . ولا يلزم ترك الزنا ؛ لأنه ليس بإيقاع عبادة ؛ ألا ترى أن الزنا له أضداد ، فالنهي عنه لا يكون أمرا بشيء من أضداده .

٤٣٨٢ - ولا يلزم التصديق برسول الله ﷺ ^(٥) ؛ لأنها عبادة عقلية ^(٦) لها وقت يكره فعلها فيه ، كالخروج . ولأنها عبادة تنتقل ^(٧) بجنسها ، كالصوم . أو عبادة لها تحريم

قوانين الأحكام الشرعية ، الكتاب الثاني في الصلاة ، آخر الباب الأول ص ٤٥ ، راجع : لسائل الفقيه باب كفر تارك الصلاة عمداً (١٩٤/١ ، ١٩٥) المنفي ، باب الحكم فبين ترك الصلاة (٤٤٢/٢ - ٤٤٧) . (١) هذا الحديث أخرجه الشافعي من طريق أبي أمامة بن سهل ، عن عثمان بن عفان **عنه** بهذا اللفظ ، في المسند ، في كتاب الدييات (٩٦/٢) الحديث (٣١٨) ، وفي الأم ، في المرتد عن الإسلام (٢٥٧/١) ، وأخرجه أحمد من طريق أبي أمامة بن سهل في المسند (٦١/١ ، ٦٢ ، ٦٣) ، وأخرجه النسائي من طريق نافع عن ابن عمر ، عن عثمان ، في الحكم في المرتد (١٠٣/٧ ، ١٠٤) ، وأخرجه البخاري من طريق مسروق ، كتاب الدييات ، باب قول الله تعالى : إن النفس بالنفس (١٨٨/٤) ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم (٤١ ، ٤٢) . راجع تخريجه أيضاً في : الهداية في أحاديث البداية ، في كتاب الصلاة حكم تارك الصلاة (٢٥٢/٢ ، ٢٥٣) الحديث (٢١١) ، وشرح السنة ، في كتاب القصاص ، باب تحريم القتل (١٤٧/١٠ ، ١٤٨) الحديث (٢٥١٧ ، ٢٥١٨) .

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٤٥ ، الحديث بلفظ : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، أخرجه مسلم في الصحيح (١٦٨/٢) ، وأخرجه أبو داود ، بزيادة : (أكل) في كتاب الأطعمة ، باب البهي عن أكل السباع (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) . راجع تخريجه أيضاً في المصالح (١٣٧/٣) الحديث (٣١٤٠) ، شرح السنة (٢٣٤/١١) الحديث (٢٧٩٥) ، الهداية في تخريج أحاديث البداية (٣٠٨/٦ ، ٣٠٩) الحديث (١١٨٩) .

(٣) في (٣) ، (٤) ، (٥) : [ضمها] .

(٤) قوله : [**القول**] ساقط من (٥) .

(٥) في (ص) : [ثلاثة] .

(٦) في (ص) : (٥) ، (٦) ، (٧) : [ينتقل] .

(٧) في غير (ص) : [عقلية] .

وتحليل . أو عبادة يطرأ عليها الفساد . أو عبادة تؤدي وتقضى ، كالحج ، ولا يلزم الإيمان ؛ لأنه لا يوصف بالفساد .

٤٣٨٣ - ولا يقال : المصى في الحج والصوم أنه تقع ^(١) النية فيها بالبدن والمال فلذلك لم يقتل بتركها ، والصلاة [لا تقع] ^(٢) النية فيها ^(٣) عندهم في ركعتي الطواف إذا حج عن غيره ، فلم يصح هذا الفرق . ولأنها عادة يبطلها الحدث ، كالوضوء .

٤٣٨٤ - ولا يقال : [إن] ^(٤) الوضوء تاركه تارك للصلاة ، فيقتل عندنا ؛ لأنه يقتل لترك الصلاة ، لا لترك الوضوء . ولأنها عبادة شرط فيها تقديم الإيمان ، كالصوم .

٤٣٨٥ - ولا يقال : إن المقصود من الصلاة لا يحصل بغيره ؛ وذلك لأن المقصود من الحج والصوم لا يحصل إلا بالنية ، وذلك لا يقع بغيره ، فإن اقتصرنا على ظاهر الفعل فمثله في الصلاة ممكن ؛ لأنه يوضأ ^(٥) ويحجر على القيام والركوع والسجود خلف إمام حتى ^(٦) لا يحتاج إلى القراءة . ولأنه لا يخلو أن يقتل بترك الأولى أو الثانية ، ولا يجوز أن يقتل بالأولى ؛ لأنها فائتة ، ووقت فعلها غير متضيق . ولا يجوز أن يقتل بالثانية ؛ لأنها لم تفت ^(٧) عن وقتها ، فلا يقتل ^(٨) بها ، كالأولى . ولا يقال : إنه يضرب عندكم فيلزمكم مثل ما ألزمتمونا ؛ لأن العازم ^(٩) على ترك الصلاة يضرب عندنا بالعزم ، فلا يلزمنا [ما ألزمناهم] ^(١٠) .

٤٣٨٦ - احتجوا : بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَتَلُوا سَبِيلَهُمْ ﴾ ^(١١) ، ولم يقتل ^(١٢) المشركين ، ورفع القتل عنهم بشرط التوبة وإقامة الصلاة .

٤٣٨٧ - والجواب : أن الآية لا تتناول موضع ^(١٣) الخلاف ؛ لأن من يسلم ارتفع

-
- (١) في غير (ص) : [تقع] .
 (٢) لفظ : [فيها] ساقط من (ن) .
 (٣) في غير (ص) : [توضحا] .
 (٤) في (م) : (ع) : [لم يفت] .
 (٥) في (ن) : [القائم] .
 (٦) في (م) : [إلزامهم] ، وفي (ع) : [إلزامهم] .
 (٧) سورة التوبة : الآية ٥ .
 (٨) في (م) : (ع) : [لا يتناول موضع] .
 (٩) في غير (ص) : (م) : (ع) : [ولم يقتلوا] .
 (١٠) في (م) : (ع) : [لا يتناول موضع] .
 (١١) في (م) : (ع) : [لم يقتلوا] .
 (١٢) في (م) : (ع) : [لم يقتلوا] .
 (١٣) في (م) : (ع) : [لم يقتلوا] .

إذا ترك الصلاة معتقدا لوجوبها ، حبس وعزر حتى يصلي ١٠٣٧/٢

القتل المتعلق بالكفر بالإجماع ، فإذا ترك الصلاة ابتداء^(١) فإنما يجب القتل عليه^(٢) عندهم : قتل آخر غير ذلك القتل ، فلا يصح الاستدلال . فأما [من]^(٣) فعل الصلاة ثم تركها فلا شبهة أن الآية لا تنفي^(٤) قتله ؛ لأن الصلاة إذا سقطت سقط القتل^(٥) . ولأن إقامة الصلاة المذكورة [في الآية]^(٦) المراد بها : اعتقاد وجوبها ؛ بدلالة أن قتل الكافر يسقط بالاعتقاد وإن لم ينضم إليه الفعل بالإجماع ، وهذا هو المراد بقوله تعالى^(٧) : ﴿وَأُولَئِكَ أَكُفَرَاءٌ﴾ .

٤٣٨٨ - ولا يقال : إن حمل الإقامة على الاعتقاد مجاز ؛ لأنه مجاز / صرنا إليه بدليل مجمع عليه .

٤٣٨٩ - قالوا : روي أن النبي ﷺ قال : « ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة ، فمن تركها فقد كفر »^(٨) .

٤٣٩٠ - قالوا : وقد علمنا أنه لم يرد به كفر يخرج به عن الإسلام ، فثبت أن المراد به بعض أحكام الكفر ، وهو القتل ؛ وذلك لأن الكفر حقيقة يقتضي^(٩) الجحود ، وهذا

- (١) في (م) ، (ع) : [اجماعا] .
(٢) في (م) ، (ن) ، (ع) : [عليهم] .
(٣) الزيادة من (ن) .
(٤) في (م) : [لا ينفي] .
(٥) قوله : [سقط القتل] ساقط من (ن) ، ومكانه ياض .
(٦) الزيادة من (م) ، (ع) .
(٧) لفظ : [تعالى] ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) .

- (٨) هذا الحديث أخرجه أحمد من حديث جابر ، عن النبي ﷺ بلفظ : « ليس بين العبد وبين الكفر » ٣٧٠/٣ ، ٣٨٩ ، ومسلم في الصحيح ، في كتاب الإيمان ، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة (٤٩/١) ، وأبو داود في كتاب السنة ، باب في رد الإرجاء (٥٧٠/١) ، والترمذي ، كتاب الإيمان ، باب ما جاء في ترك الصلاة (١٣/٥) الأحاديث (٢٦١٨ ، ٢٦١٩ ، ٢٦٢٠) ، وابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء فيمن ترك الصلاة (٣٤٢/١) ، والدارمي ، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة . باختلاف يسير ، كتاب الصلاة ، باب في تارك الصلاة (٢٨٠/١) ، كما أخرجه ابن ماجه من طريق يزيد الرقاشي (١٠٨٠) ، وهذا إسناد ضعيف لضعف يزيد بن أبان الرقاشي ، وفي مصباح الزجاجة في روائد ابن ماجه (٣٥٧/١) الحديث (٣٨١ - ١٠٨٠) ، والترمذي من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه (١٤/٥) الحديث (٢٦٢١) ونحوه (١٠٧٩) . راجع تخريج حديث جابر أيضًا في : شرح السنة ، باب وعيد تارك الصلاة (١٧٩/٢) ، الحديث (٣٤٧) ، وفي الهداية في تخريج أحاديث البداية ، حديث جابر ، حكم تارك الصلاة (٢٥٤/٢ - ٢٥٦) الحديث (٢١٢ ، ٢١٣) .
(٩) في (ن) : [تقتضي] .

لا يكون إلا في تارك الاعتقاد ، فوجب حمل اللفظ على حقيقته . ولأننا نحمل الصلاة على الاعتقاد ، وهو مجاز ، ونحمل ^(١) الكفر على حقيقته ، ويحملون الصلاة على حقيقة الفعل ، ويحملون الكفر على مجازه ، فتساوينا في الظاهر . على أن الترك حقيقة يقتضي تركاً من جميع الجهات ، وهذا لا يكون إلا في ترك الاعتقاد والفعل معا .

٤٣٩١ - ولا يقال : إن حمله على الاعتقاد يسقط فائدة تخصيص الصلاة ، وحمله على الفعل لا يسقط فائدة التخصيص ؛ وذلك لأنه يجوز أن يخص الصلاة ؛ لأنها أشرف العبادات ، فيخصصها بالوعيد . ولأنها تجب ^(٢) على كل واحد [وإن كانت العبادة يختلف وجوبها . ولأنها ما يستدل بها على الإسلام ، وذلك لا يوجد] ^(٣) في غيرها . ولأنهم إذا حملوا الخبر على ثبوت بعض أحكام الكفر فكذلك ^(٤) نقول ؛ لأن الضرب والجس من أحكام الكفر في المرتدة عندنا .

٤٣٩٢ - قالوا : روى عن النبي ﷺ أنه قال : « نهيت عن قتل المصلين » ^(٥) ، فدليلة أنه لم ينه عن قتل غيرهم ، فإذا لم ينه عن قتله ثبت وجوبه ، أي : وجوب ^(٦) قتله بالإجماع .

٤٣٩٣ - قلنا : نحن لا نقول بدليل الخطاب ؛ لأن المراد : نهيت عن قتل من هو من أهل الصلاة ؛ بدلالة أن المعتد للفعل لا يقتل بإجماع قبل فوات الوقت ، فدليلة أنه يقتل من لم يكن من أهل الصلاة ، وكذلك نقول .

٤٣٩٤ - قالوا : الصلاة عبادة محضة ^(٧) تجب ^(٨) لا بفعله ، لا بدخلها النية يدين ولا مال فجاز أن يقتل بتركها ، كالإيمان . أو لأنها أحد الأركان الخمس لا يدخلها النية مقصودة بوجه .

٤٣٩٥ - والجواب : أن هذه الأوصاف كلها موحدة في القائمة .

٤٣٩٦ - ولا يقال : إنه كان يقتل لأجلها قبل فواتها ؛ لأن الصلاة الأولى لا يقتل

(١) في (د) : [وتحمل] . (٢) في (م) ، (ع) : [ولا يجب] .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (د) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستتركه المصنف في الهامش .

(٤) في (ص) ، (م) ، (ع) : [فذلك] .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه في الأدب (٤٩٢٨) ، والدارقطني في سننه (٥٤/٢) .

(٦) قوله : [أي وجوب] ساقط من (د) . (٧) في (م) ، (ع) : [مستحقة] .

(٨) في (م) ، (ع) : [يجب] .

إذا ترك الصلاة معتقدا لوجوبها ، حبس وعزر حتى يصلي ١٠٢٩/٣
لأجلها في الوقت ولا بعده .

٤٣٩٧ - ولا يقال : إن التعليل لحملة الصلاة ؛ لا نكس (١) كلامهم من طريق المعنى . ولأن المعنى في الإيمان أنه عبادة مقصودة لا تفتقر (٢) إلى شرائط تقدم (٣) عليها ، فلهذا جاز أن يقتل بتركها ، ولما كانت الصلاة لا تصح (٤) إلا بتقديم الإيمان عليها صارت كسائر الشرعيات .

٤٣٩٨ - قالوا : صلاة (٥) مشبهة (٦) بالإيمان ؛ لأنها لا تفعل (٧) إلا خالصة لله تعالى ، وسائر العبادات [يفعل مثلها] (٨) لغير الله تعالى (٩) ؛ لأنه يتطهر تبرداً (١٠) ، ويمسك عن الأكل تدائماً ، ويدفع تطلقاً ، ويحج لتجارة ، والإيمان والصلاة لا يفعلان إلا لله ، وقد (١١) قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ (١٢) ، أي : صلاتكم .

٤٣٩٩ - والجواب : أن الصلاة قد تفعل (١٣) نفاقاً ومراعاة (١٤) ، فلا يقصد بها الله تعالى ، والحج إذا فعل للتجارة فهو مقعول لله تعالى وإن انبعث (١٥) للتجارة (١٦) في سفره .

٤٤٠٠ - قالوا : تسمية الصلاة إيماناً .

٤٤٠١ - فلا حجة فيه ؛ لأن النبي ﷺ قال : « الإيمان بضع وسبعون خصلة ، أدناها إمطة الأذى عن الطريق » (١٧) ، فسمى ذلك إيماناً .

(١) في (م) ، (ن) ، (ع) ، وفي هامش (ص) من نسخة أخرى : [تكسر] .

(٢) في غير (ص) : [يفتقر] . (٣) في غير (ص) : [يتقدم] .

(٤) في (م) ، (ع) : [لا يصح] . (٥) لفظ : [صلاة] ساقط من (ن) .

(٦) في (م) : [مشبهة] . (٧) في (م) : [لا يفعل] .

(٨) في (ع) : [مثلها يفعل] . (٩) لفظ : [تعالى] ساقط من (ن) .

(١٠) في (ن) : [برداً] . (١١) قوله : [وقد] ساقط من (د) .

(١٢) سورة البقرة : الآية ١٤٣ . (١٣) في (م) : [يفعل] .

(١٤) في (م) ، (ع) : [ومراعاة] . (١٥) في (ن) : [انتضت] .

(١٦) في سائر النسخ : [التجارة] ، ولعل ما أثبتناه أولى .

(١٧) هذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عبد الله بن دينار ، في كتاب الإيمان (٣٦/١) ،

وأخرجه الترمذي ، في السنن (١٠/٥) الحديث (٢٦١٤) ، ونحوه ابن ماجه (٩٢/١) الحديث

(٥٧) ، وأخرجه النسائي (١١٠/٨) ، وأخرجه البخاري ، بلفظ : « الإيمان بضع وستون شعبة »

واللهاء شعبة من الإيمان » في الصحيح ، في كتاب الإيمان (١١/١) . راجع تفريجه أيضاً في مصابيح

السنن (١١٣/١) الحديث (٣) .

٤٤٠٢ قالوا : أحكام الشرع التابعة للإيمان ضربان : مأمور به ، ومنهي عنه ، ثم في المهي عنه : ما يقتل بفعله مع اعتقاد وجوبه ، وهو الزنا والقتل ، كذلك يجب في المأمور ما يجب القتل بتركه مع اعتقاد وجوبه .

٤٤٠٣ - قلنا : عندنا المأمور به من طريق الشرع يجوز أن يقتل بتركه ، وهو ترك الترام الجزية وترك التعظيم للنبي ﷺ .

٤٤٠٤ - ولأن المنع من الزنا لا يقتل [بتركه وإنما يقتل بإيقاع] ^(١) فعل آخر ^(٢) ، وهو جحود الصلاة لغير الله تعالى .

(١) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ن) ، (ع) ، ومن صلب (ص) واستدركه للمصنف في الهامش .

(٢) في (م) ، (ع) : [الآخر] .

فهرس المجلد الثاني

الموضوع	الصفحة
مسألة ١١١ البسملة ليست آية من الفائحة وإنما هي افتتاح لها تبركاً	٤٩٩
مسألة ١١٢ القراءة واجبة في ركعتين من الصلاة بغير أعيانها	٥٠٣
مسألة ١١٣ السنة الإخفاء بآمين	٥٠٧
مسألة ١١٤ لا تجب على المؤتم قراءة ويكره له فعلها..	٥١١
مسألة ١١٥ لا ترفع اليدين في تكبير الركوع	٥١٥
مسألة ١١٦ الواجب من الركوع أدنى ما يتأوله الاسم	٥٢٥
مسألة ١١٧ إذا رفع الإمام رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده	
وقال المؤتم : ربنا لك الحمد ، لا يشتركان في ذلك ..	٥٢٨
مسألة ١١٨ القيام الذي يفصل بين الركوع والسجود ليس بواجب ..	٥٣١
مسألة ١١٩ إذا سجد على أنفه دون جبهته جاز	٥٣٤
مسألة ١٢٠ إذا سجد على كور عمامته جاز	٥٣٨
مسألة ١٢١ السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب ..	٥٤٣
مسألة ١٢٢ إذا سجد على يديه وهما في كفيه جاز ..	٥٤٥
مسألة ١٢٣ القعدة بين السجدين ليست واجبة ..	٥٤٧
مسألة ١٢٤ إذا رفع رأسه من السجدة الثانية نهض على صدور قدميه	
ولا يجلس ولا يعتمد يديه على الأرض ..	٥٤٩
مسألة ١٢٥ السنة في القعدتين أن يقرش رجله اليسرى وينصب اليمنى	٥٥٣
مسألة ١٢٦ قراءة التشهد مسنون	٥٥٨
مسألة ١٢٧ أي صيغ التشهد أفضل ؟	٥٦٣

- ٥٦٨ مسألة ١٢٨ الصلاة على النبي ﷺ ليست شرطاً في الصلاة
- ٥٧٣ مسألة ١٢٩ السلام ليس ركناً
- مسألة ١٣٠ لا يجوز الدعاء في الصلاة بما يشبه الناس مثل أن يسأل تزويج امرأة
- ٥٧٩ أو تحليك عبد وثوب
- ٥٨٣ مسألة ١٣١ القنوت في الفجر ليس بسنة
- ٥٨٨ مسألة ١٣٢ الترتيب في الفرائض واجب ما لم تتكرر
- ٥٩٣ مسألة ١٣٣ إذا سُلم على المصلي لم يرد بلسانه ولا بالإشارة
- مسألة ١٣٤ إذا سح في صلاته يريد خطاب غيره ولا يقصد بذلك
- ٥٩٥ إصلاح الصلاة فسدت ، وكذلك إن فتح القرآن على غير الإمام
- مسألة ١٣٥ إذا صلى وكشف من عورته المغلظة مقدار الدرهم
- ومن الخففة ما دون الربع جاز
- ٥٩٩
- ٦٠٢ مسألة ١٣٦ ركبة الرجل عورة ..
- ٦٠٤ مسألة ١٣٧ قدم المرأة ليس بعورة
- مسألة ١٣٨ إذا كان معه ثوب فيه نجاسة لا يجد غيره صلى فيه
- وإن كان كله نجساً فهو مخير
- ٦٠٦
- ٦٠٨ مسألة ١٣٩ الأفضل للعريان أن يصلي قاعداً يومئ بالركوع والسجود
- ٦١١ مسألة ١٤٠ إذا تكلم في صلاته ناسياً لها أو جاهلاً بطلت صلاته
- ٦١٩ مسألة ١٤١ إذا سبقه الحدث في صلاة توضأ وبني
- ٦١٣ مسألة ١٤٢ ما يدركه المؤتم من صلاة الإمام آخر صلاته حكماً وأولها فعلاً
- مسألة ١٤٣ إذا صلى الفرض ثم أدرك الجماعة صلى معهم الظهر والعشاء
- ولم يصل الفجر والعصر والمغرب
- ٦٢٧

- مسألة ١٤٤ إذا عجز عن الركوع والسجود جاز له أن يصلي قاعدًا
وإن قدر على القيام
- ٦٢٩ مسألة ١٤٥ إذا صلى المريض مضطجعًا يستلقي على ظهره
ويجعل رجليه نحو القبلة
- ٦٣٢ مسألة ١٤٦ إذا افتتح الصلاة مضطجعًا ثم قدر على الركوع والسجود استأنف
- ٦٣٤ مسألة ١٤٧ إذا كان بعينه مرض قد يزول إذا صلى مستلقيًا جاز له الاستلقاء
- ٦٣٦ مسألة ١٤٨ إذا قرأ الإمام آية رحمة أو آية عذاب كره أن يستعبد بالله
أو يسأله الرحمة
- ٦٣٨ مسألة ١٤٩ إذا وقعت المرأة إلى جنب الرجل أو بين يديه وهما مشتركان في صلاة
بطلت صلاته
- ٦٤٠ مسألة ١٥٠ سجدة التلاوة واجبة
- ٦٤٤ مسألة ١٥١ في المفصل ثلاث سجودات : في سورة النجم ، وفي سورة السماء انشقت
وفي سورة اقرأ
- ٦٥١ مسألة ١٥٢ السجدة الثانية في الحج ليست بموضع السجدة
- ٦٥٤ مسألة ١٥٣ سجدة سورة (ص) للتلاوة
- ٦٥٧ مسألة ١٥٤ تجب السجدة على كل من سمعها
- ٦٦١ مسألة ١٥٥ إذا ركع يسجد التلاوة جاز
- ٦٦٣ مسألة ١٥٦ قراءة الإمام لآية سجدة في الصلاة السرية
- ٦٦٤ مسألة ١٥٧ سجدة التلاوة لا يجب فيها السلام
- ٦٦٥ مسألة ١٥٨ حكم سجود الشكر
- ٦٦٧ مسألة ١٥٩ إذا صلى على سطح الكعبة وليس بين يديه بناء جاز
- ٦٧١

- ٦٧٤ مسألة ١٦٠ إذا قرأ المصلي في المصحف بطلت صلاته
- ٦٧٦ مسألة ١٦١ لا يجب على المرتد قضاء الصلوات إذا أسلم
- ٦٨٢ مسألة ١٦٢ إذا شك المصلي في صلاته والشك لا يتكرر منه استأنف
- ٦٨٥ مسألة ١٦٣ إذا شك في صلاته والشك يكثر منه بنى على غالب ظنه
- ٦٨٩ مسألة ١٦٤ سجود السهو بعد السلام
- مسألة ١٦٥ إذا عقد الخامسة من الظهر بسجدة ولم يقعد في الرابعة
- ٦٩٨ بطلت الصلاة
- ٧٠٣ مسألة ١٦٦ إذا ترك أربع سجعات من أربع ركعات قضاها وصحت صلاته
- مسألة ١٦٧ إذا جهر الإمام في موضع الإخفاء أو خافت في موضع الجهر
- ٧٠٧ سجد للسهو
- ٧١٠ مسألة ١٦٨ إذا سها الإمام فلم يسجد لم يسجد المؤتم
- ٧١٢ مسألة ١٦٩ إذا ترك تكبيرات العيدين ساهيًا سجد للسهو
- ٧١٤ مسألة ١٧٠ إذا سجد المسبوق للسهو مع الإمام لم يعد في آخر صلاته
- ٧١٦ مسألة ١٧١ إذا ترك في صلاته نعلًا عامدًا أو راد فيها شيئًا عمدًا لم يسجد للسهو
- ٧١٨ مسألة ١٧٢ إذا لم يحسن القراءة لم يلزمه الذكر
- ٧٢١ مسألة ١٧٣ إذا صلى خفي جنب وهو لا يعلم لم تصح صلاته
- ٧٣١ مسألة ١٧٤ بول العصي والعصية نجس لا يطهر إلا بالغسل
- ٧٣٥ مسألة ١٧٥ قليل النجاسة معفو عنه
- مسألة ١٧٦ إذا أصاب الحف أو النعل نجاسة لها جرم فذلكه
- ٧٣٨ بالأرض جازت الصلاة فيه
- ٧٤١ مسألة ١٧٧ دم السمك طاهر

- مسألة ١٧٨ المنى نجس ... ٧٤٣
- مسألة ١٧٩ العلقه نجسة ٧٥١
- مسألة ١٨٠ إذا جبر عظمه بعظم الخنزير وثبت عليه اللحم لم يجب قلمه ٧٥٢
- مسألة ١٨١ إذا نجست الأرض فذهب أثر النجاسة بالشمس ومضى الزمان ٧٥٥
- جازت الصلاة عليها ٧٥٨
- مسألة ١٨٢ إذا ورد الماء على النجاسة نجس ٧٦١
- مسألة ١٨٣ إذا وقعت النجاسة على الأرض فإن كانت رخوة طهرت بصب الماء ٧٦٣
- وان كانت صلبة لم تطهر ٧٦٥
- مسألة ١٨٤ إذا احترقت النجاسة بالنار طهرت ٧٦٥
- مسألة ١٨٥ لا يجوز للجنب الاجتياز في المسجد ٧٧٢
- مسألة ١٨٦ يجوز للكافر دخول المساجد كلها بغير إذن ٧٧٥
- مسألة ١٨٧ إذا كانت على طرف عمامته نجاسة وهو ملقى على الأرض ٧٧٦
- بحيث لا يتحرك بحركة المصلي جاز بها الصلاة. ٧٧٨
- مسألة ١٨٨ إذا وضع المصلي يديه وركبتيه على النجاسة جازت صلاته ... ٧٨٤
- مسألة ١٨٩ لا تجوز الصلاة في ثلاثة أوقات : عند طلوع الشمس ٧٨٩
- وعند قيامها في الظهيرة وعند غروبها. ٧٩٢
- مسألة ١٩٠ يكره التوافل بعد الفجر والعصر ٧٩٢
- مسألة ١٩١ لا يجوز أداء الصلاة في الأوقات المنهي عنها في ٨٠٢
- جميع البلاد وجميع الأيام ٨٠٢
- مسألة ١٩٢ الوتر واجب ٨٠٢
- مسألة ١٩٣ الوتر ثلاث ركعات بتحريمه واحدة

- ٨١٠ مسألة ١٩٤ القنوت في الوتر سنة في جميع السنة
- ٨١٣ مسألة ١٩٥ القنوت في الوتر قبل الركوع
- ٨١٧ مسألة ١٩٦ يجوز التنفل بالليل والنهار إن شاء بركعتين وإن شاء بأربع
- ٨٢٣ مسألة ١٩٧ إذا قدر المومئ على الركوع أو السجود استأنف
- ٨٢٤ مسألة ١٩٨ إذا افتتح الصلاة عرياناً ثم وجد الثوب استأنف
- ٨٢٦ مسألة ١٩٩ لا يجوز أن يقتدي الصحيح بالمومئ
- ٨٢٨ مسألة ٢٠٠ لا يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل
- ٨٣٧ مسألة ٢٠١ إذا أحس الإمام بدخول لم ينتظره
- ٨٤١ مسألة ٢٠٢ تقديم الحر في الإمامة أولى من تقديم العبد
- ٨٤٣ مسألة ٢٠٣ إمامة الأمي
- ٨٤٥ مسألة ٢٠٤ حكم صلاة القارئ خلف الأمي
- ٨٤٩ مسألة ٢٠٥ إذا صلى الكافر في جماعة حكم بإسلامه
- مسألة ٢٠٦ إن انتح الصلاة وحده ، ثم اتبع الإمام لم يجز
- ٨٥٥ إلا أن يستأنف التكبير
- ٨٥٨ مسألة ٢٠٧ لا تصح إمامة الصبي
- ٨٦١ مسألة ٢٠٨ يكره للنساء أن يصلين جماعة
- ٢٠٩ مسألة إذا قال المؤذن : حي على الفلاح والإمام في المسجد ، قام الإمام والناس ، فإذا قال : قد قات الصلاة كبر
- ٨٦٤ مسألة ٢١٠ لا تدخل المرأة في صلاة الإمام إلا أن يتوي إمامة النساء
- ٨٦٦ مسألة ٢١١ أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها بغير الإبل ومشى الأقدام
- ٨٦٨ مسألة ٢١٢ فرض المسافر ركعتان
- ٨٧٤

- مسألة ٢١٣ إذا أقام المسافر في بلد ولم ينو الإقامة صلى ركعتين ٨٨٥
- مسألة ٢١٤ يجوز للمسافر أن يصلي ركعتين وإن لم ينو التقصر ٨٨٩
- مسألة ٢١٥ إذا سافر في آخر الوقت جاز له أن يصلي صلاة المسافر ٨٩٠
- مسألة ٢١٦ إذا فاتت الصلاة في حال السفر قضائها في الحضر صلاة السفر ٨٩١
- مسألة ٢١٧ إذا صلى المسافرون خلف المسافر وأحدث الإمام فاستخلف مقبلاً ٨٩٣
- لم يجز للمؤتم الإمام ٨٩٣
- مسألة ٢١٨ تجوز الصلاة في السفينة قاعداً وإن قدر على القيام ٨٩٥
- مسألة ٢١٩ إذا خرج الرجل إلى بلد له طريقان ، أحدهما : لا يقصر فيه الصلاة ٨٩٨
- والآخر : يقصر فيه الصلاة فسلك الأبعد ، صلى ركعتين ٨٩٨
- مسألة ٢٢٠ إذا سافر الرجل لقصد المعصية - كمن خرج لقطع الطريق أو البني ٩٠٠
- على الإمام أو العبد يأتى من مولاه - جاز لهم الترخص برخص السفر ٩٠٠
- مسألة ٢٢١ لا يجمع المسافر بين الصلاتين في وقت إحداهما ٩٠٥
- مسألة ٢٢٢ لا يجوز للمقيم الجمع بين الصلاتين ٩١٢
- مسألة ٢٢٣ لا تجب الجمعة على من كان في غير المصر ٩١٤
- مسألة ٢٢٤ لا يجوز إقامة الجمعة في القرى ٩١٩
- مسألة ٢٢٥ تصح إقامة الجمعة بثلاثة سوى الإمام ٩٢٣
- مسألة ٢٢٦ إذا رُجم للمؤتم في الجمعة بعد ما ركع الإمام ، فلم يسجد معه ٩٢٧
- حتى قام الإمام إلى الثانية سجد المؤتم ولم يتابع الإمام حتى يفرغ من السجود ٩٢٩
- مسألة ٢٢٧ صلاة الصحيح الظهر بعد الجمعة في بيته ٩٢٩
- مسألة ٢٢٨ إذا صلى المريض في منزله ثم حضر الجمعة فصلى ٩٣٣
- مع الإمام ففرضه الجمعة ٩٣٣

- مسألة ٢٢٩ إذا صلى الظهر في منزله ثم توجه إلى الجمعة بطلت الظهر ٩٣٤
- مسألة ٢٣٠ تعتقد الجمعة بالتعام العبيد والمسافرين ٩٣٦
- مسألة ٢٣١ اعتبار العدد الذي يتعقد بهم الجمعة عند الخطبة ٩٣٨
- مسألة ٢٣٢ لا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده ٩٤٠
- مسألة ٢٣٣ إذا دخل الرجل والإمام يخطب يوم الجمعة لم يصل تحية المسجد ٩٤٢
- مسألة ٢٣٤ يكره للمعذور أن يصلي الظهر يوم الجمعة في جماعة ٩٤٨
- مسألة ٢٣٥ يكره الكلام إذا خرج الإمام ٩٤٩
- مسألة ٢٣٦ إذا أحدث الإمام في الجمعة استخلف من يصلي الجمعة ٩٥٢
- مسألة ٢٣٧ السنة في الخطبة أن يخطب قائماً فإن خطب جالساً مع القدرة جاز ٩٥٥
- مسألة ٢٣٨ إذا خطب الإمام بتسيحة واحدة جاز ٩٥٨
- مسألة ٢٣٩ إذا خطب الإمام من غير طهارة جاز ويكره ٩٦٢
- مسألة ٢٤٠ يقرأ في الجمعة بما شاء ولا يتعين سورة بعينها ٩٦٣
- مسألة ٢٤١ إذا دخل وقت العصر وهو في صلاة الجمعة ٩٦٥
- خرجت من أن تكون فرضاً ٩٦٥
- مسألة ٢٤٢ إذا أدرك المؤتم الإمام في الجمعة بعد ما قعد مقدار التشهد ٩٦٨
- بنى عليها الظهر ٩٦٨
- مسألة ٢٤٣ إذا صعد الإمام المنبر فظاهر المذهب أنه لا يسلم ٩٧٥
- مسألة ٢٤٤ القعدة بين الخطبتين ليست بواجبة ٩٧٧
- مسألة ٢٤٥ لا يرد في حال الخطبة السلام ولا يشمت العاطس ٩٧٩
- مسألة ٢٤٦ من شرط صلاة العيد المصير ٩٨١
- مسألة ٢٤٧ يتعوز في صلاة العيد عقيب الاستفتاح ثم يكر ٩٨٣

٩٨٤	مسألة ٢٤٨ إذا أدرك الإمام في الركوع من صلاة العيد كبر ثم ركع وأتى بالتكبيرات في حال الركوع
٩٨٧	مسائل تكبيرات التشريق [٢٤٩ - ٢٥٨]
٩٨٧	مسألة ٢٤٩ البدء بالتكبير عقب صلاة الفجر من يوم عرفة
٩٩٠	مسألة ٢٥٠ يقطع التكبير بعد العصر من يوم النحر
٩٩١	مسألة ٢٥١ صفة التكبير
٩٩٣	مسألة ٢٥٢ من شرط تكبير التشريق للمصر والإقامة
٩٩٥	مسألة ٢٥٣ النساء لا يكبرن إذا انفردن بالصلاة
٩٩٧	مسألة ٢٥٤ لا يكبر عقب النافلة
٩٩٨	مسألة ٢٥٥ إذا غم الهلال فلم يعلم بيوم العيد حتى زالت الشمس صلى العيد من الغد
١٠٠٠	فصل
١٠٠٠	مسألة ٢٥٦ صلاة العيد لا تقضى بعد الزوال
١٠٠١	فصل
١٠٠١	مسألة ٢٥٧ إذا شهد الشهود بالليل صلى العيد من الغد
١٠٠٢	فصل
١٠٠٢	مسألة ٢٥٨ إذا أخر صلاة عيد الفطر من غير عذر لم تقضى من الغد
١٠٠٣	مسائل الكسوف [٢٥٩ - ٢٦١]
١٠٠٣	مسألة ٢٥٩ صلاة الكسوف في كل ركعة ركوع واحد
١٠١٠	مسألة ٢٦٠ ليس في صلاة الكسوف خطبة
١٠١٣	مسألة ٢٦١ صلاة خسوف القمر ليس من سنتها الجماعة

١٠١٦	مسألة ٢٦٢ ليس في الاستسقاء صلاة في جماعة
١٠١٩	فصل
١٠١٩	مسألة ٢٦٣ صلاة الاستسقاء ركعتان كصلاة الفجر
١٠٢١	فصل
١٠٢١	مسألة ٢٦٤ السنة في الاستسقاء الدعاء من غير خطبة
١٠٢٢	مسألة ٢٦٥ ليس من السنة تقلب الرداء
١٠٢٤	مسألة ٢٦٦ إذا ترك الصلاة معتقداً لوجوبها ، حبس وعزر حتى يصلي
١٠٣١	فهرس المجلد الثاني